

# القانون الدستوري والنظر السياسية

دكتور عبد الحميد سولي

أستاذ خبير متفرع

كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

دكتور محسن خليل

عميد كلية الحقوق

رئيس القانون العام - جامعة الإسكندرية

دكتور سعد عفيف

أستاذ ورئيس قسم القانون العام

كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية









القانون الدستوري والنظم السياسية

کتور شید الحمد لله

استاذ غير متفرغ

كليه الحقوق - جامعة الاسكندرية

دکتر محسن غفایی

عميد كلية الحقوق

و استاذ القانون العام - جامعة الاسكندرية

دکتر سعد عیسیٰ

في درجتي قسم القانون العام

كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

الناشر / مستشار ف. أ. الإسكندرية

## جمال حزري وشركاه



إهداء

إلى كل من يؤمن بتضافر الجهود ...

لتوصيل العالم

في يسر وتركيز .



## القسم الأول

- مقدمات القانون الدستوري.
- مصادر القانون الدستوري ورقابة دستورية القوانين.
- الدساتير.
- الدولة.

دكتور سعد عياف



# الباب الأول

## مقدمات القانون الدستوري

الفصل الاول. طبيعة قواعد القانون الدستوري

الفصل الثاني. مركز القانون الدستوري من التقسيم الرئيسي لقانون

الفصل الثالث. علاقة القانون الدستوري بفروع القانون العام الداخلي

الفصل الرابع. تعريف القانون الدستوري

## الفصل الاول

طبيعة قواعد القانون الدستوري

يمكن أن يعرف القانون بصورة عامة *droit* بأنه مجموعة القواعد التي تنظم الروابط الاجتماعية وتوفر على جزاء يكفل اطاعتها واحترامها .

فالقانون ضرورة استوجبتها طبيعة الانسان المادية ، وساجته إلى أن يعيش دائما في جماعة . وإذا يضطر الفرد إلى أن يدخل في علاقات مع غيره ، فإنه يلبس الخشية من أن يواجه سالة من الفوضى تنشأ من قيام التمار . بين المصالح ومن ثم الافتقار إلى تنظيم يوفق بين هذه المصالح ويمنع لقاعدة مرحدة . ولست المجتمعات ذات الحاجة إلى تنظيم يوفق بين مصالحها المتعارضة .

فالقانون يرتبط ارتباطا حثيا بالروابط والعلاقات التي تقوم بين الأفراد بعضهم وبعض أو بين الأفراد والمجتمع الذي يضمهم أو بين المجتمعات بعضها وبعض .

وتنظيم الروابط والعلاقات لا يحض المقصود منه إلا إذا قام على قواعد  
تسرى على الأشخاص وتخلق في ظلها مبادئ الحيدة والمساواة والعدل . فالقاعدة  
القانونية لا بد وأن تكون عامة ومجردة ، وأن تتوفر على جزء - sanction - بكل  
لها الطاعة والاحترام . ولئن كانت المجتمعات المتطورة قد حرصت على أن تنظم  
الجزاء وأن تجعله مملوما وعددا وأن تمتد إلى السلطة العامة بتوقيفه وإتقاده  
على نحو يبرز فيه صفة القهر والاجبار *Contrainte* - وبذا تميزت القواعد  
القانونية عن سائر القواعد المنظمة للروابط والعلاقات كالمأذات والأخلاق ،  
إلا أن أغلبية الفقهاء مستفرون على وجوب الإقرار لقبسواعد يصفونها القانونية  
ولو انحصر الجزاء الذي يحبسها في رد فعل اجتماعي بالاستتياج على مخالفتها .  
وهذا ما يفسر كيف أن القانون الدستوى - وإن كانت قواعده لا تتمتع بذات  
الجزاء المادى والقهرى الذى تتمتع به فروع القانون الأخرى وعادة القانون  
الجنائى - إلا أنه يعتبر قانونا بالمعنى الصحيح . ويميز هذا الظن أن القانون  
الدستوى حقوق غيره من فروع القانون بما يشيحه في نفوس الأفراد من تلقا  
به وحرص عليه ، حتى لأنهم ليظهروا عند مخالفة قواعده احتجاجا قد يصل  
إلى حد الثورة .

## الفصل الثانى

### مركز القانون الدستوى من التقسيم الرئيسى للقانون

يقسم القانون تقسيما عديدة تبعا للأساس الذى يتخذ للتقسيم . على أن  
أبرز تقسيم درج عليه الفقهاء منذ عهد الرومان هو تقسيم القانون إلى  
عام وخاص .



**القانون العام** droit public هو ذلك الذى ينظم علاقة تدخل فيها طرفا الدولة بوصفها صاحبة السيادة أو السطة العامة ، سواء أكان الطرف الآخر فرداً أم دولة أخرى تظهر بظهر السيادة .

**القانون الخاص** droit privé فهو ذلك الذى ينظم علاقة بين الأفراد أو بينهم وبين الدولة باعتبارها شخصاً عادياً .

وينقسم كل من القانون العام والقانون الخاص إلى أقسام فرعية متعددة . ولئن كانت هذه الأقسام الفرعية مختلفاً على تحديدما ، إلا أن الرأى الراجح يعتبر أن أهمها بالنسبة للقانون الخاص هى : القانون المدنى ، والقانون التجارى ، وقانون الإجراءات المدنية والتجارية ( ويسمى أيضاً قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وقانون التنظيم القضائى ) ، والقانون الدولى الخاص . أما القانون العام فإنه ينقسم بدوره إلى القانون العام الخارجى أو القانون الدولى العام ( وهو الذى ينظم العلاقات بين الدول ) ، والقانون العام الداخلى ( وهو الذى ينظم العلاقة بين الدولة والأفراد الخاصين لسلطانها ) . وأهم فروع القانون الأخير : القانون الدستورى droit constitutionnel ، والقانون الإدارى droit administratif ، والقانون المالى droit financier ، والقانون الجنائى أو قانون العقوبات droit pénal ، droit criminel .

وتقسيم القانون إلى عام وخاص هو تقسيم يلقى تأييد الرأى الغالب فى الفقه ، والذى يبرزه بإيجاد أوجه ثلاثة لتمييز بين القانون العام والقانون الخاص وهى :

أولاً - من حيث الأشخاص

ثانياً - من حيث الموضوع

### ٢٣٥ - من حيث الأساليب

من حيث الاستقصاء : يفترض القانون العام علاقة تدخّل فيها طرفا على الأقل الدولة بوصفها صاحبة السيادة . وفي القانون العام الداخلي تكون العلاقة بين طرفين غير متعادلين في المركز القانوني - أحدهما الدولة بوصفها ممثلة للمجموع والآخر الفرد الذي لا يعدو أن يكون عضواً في المجموع الذي تمثله الدولة . أما القانون الخاص فإنه يفترض علاقة بين أفراد يتساوون في المركز القانوني أو بين الأفراد والدولة - لا بوصفها ممثلة للمجموع أى صاحبة سيادة وإنما بوصفها شخصا عادياً كالأفراد تماماً .

والتمييز المتقدم بين القانونين العام والخاص من حيث الأشخاص يستتبع التمييز بينهما من حيث الموضوع ، ومن حيث الأساليب .

ثم : حيث الموضوع : يفترض القانون العام مصلحة عامة تسمى الدولة بوصفها صاحبة السيادة إلى تحقيقها ، بينما القانون الخاص يفترض مصلحة خاصة يسمى الفرد - أو الدولة بوصفها شخصا عادياً كالفرد - إلى تحقيقها . فالقانون العام يجعل للدولة مركزاً مطلقاً على مركز الفرد بحيث أنه يكفل للمصلحة العامة أن تطلب على المصلحة الخاصة ، بينما يماثل القانون الخاص الأفراد معاملة متاملة دون تطلب لمصلحة على أخرى .

ومن حيث الأساليب : يوفر القانون العام للدولة أساليب تحقق بها المصلحة العامة وتقسّم هذه الأساليب بطابع القهر والجبر كإصدار القرارات الإدارية ونزع الملكية المنفعة العامة وإجراء التنفيذ المباشر . أما الأساليب التي يوفرها القانون الخاص للأفراد فتتسم بطابع الرضا والاختيار وتقوم أساساً على الإرادة والتعاقد .

وبالرغم من أن فريقا من النقباء ينازعون في أوجه التمييز التقديرية بين القانونيين ، وأن منهم من يرون أن التداخل حتى بين القانونيين وأنه يستحيل رسم حد فاصل بين مجاليهما خاصة في ظل ازدياد سلطان الدولة في كافة المناحي والأششطة الخاصة - إلا أن هذا الاختلاف لا يمس حقيقة مؤكدة وهي أن التخصيم المذكور ضروري لتنظيم الدراسات القانونية وتيسير الوقوف على مظاهرها البارزة .

## الفصل الثالث

### علاقة القانون الدستوري بدروع القانون العام الداخل

تقدم أن الفروع الرئيسية للقانون العام الداخلى - إذا تركنا جانبا القانون الدستوري - هي القانون الإدارى والقانون المالى والقانون الجنائى . وبحكم أن هذه القوانين جميعها ترجع إلى أصل واحد فإنها تلتق في الموضوع المشترك بينها وهي الدولة . غاية ما هناك أن كلا منها ينظر إلى الدولة من زاوية معينة ويتحدد مجاله تبعاً لذلك بنوع من نشاطها .

فالقانون الدستوري ينظم نشاط الدولة من الناحية السياسية . والقانون الإدارى ينظم نشاطها من الناحية الإدارية ، والقانون المالى ينظم نشاطها من الناحية المالية ، والقانون الجنائى ينظم نشاطها من الناحية الجنائية .

على أن الوقوف عند هذا الحد لا يفي في التمييز بين هذه القوانين . فمن الضروري أن أوضح أن من اليسير تحديد مجال القانون الجنائى تحديدا لا يدع حلا للتداخل أو الاختلاط . وآية ذلك أن القانون الجنائى ينظم العلاقة بين الدولة والفرد لمناسبة جريمة يرتكبها . فمجاله ظاهر متميز إذ يعمل بيان المجرمات

والعقوبات والإجراءات الواجب إتباعها لتحقيق الجرائم والحكم "أقربا  
وتنفيذها" . وهو هذا ينقسم إلى قسمين : قسم "موضوعي خاص بتحديد الجرائم  
والعقوبات ويسمى قانون العقوبات ، أو القانون الجنائي بالمعنى الضيق" ، وقسم  
شكلي أو إجرائي خاص ببيان إجراءات التحقيق والمحاكمة والتنفيذ ويسمى قانون  
الإجراءات الجنائية *droit de procédure criminelle* .

أما القانون المالي فإنه كان جزء من القانون الإداري ثم تزايدت أهميته  
فانفصل عنه وصارت له ذاتية مستقلة ، ويتحدد مجاله بنظم ميزانية الدولة  
أى تنظيم إيرادات الدولة ومصرفاتها .

**القانون الدستوري والقانون الإداري :** إن الصعوبة الحقة هي في التمييز بين  
القانون الدستوري والقانون الإداري . ومرد هذه الصعوبة على الخاص هي  
إلى أن هذين القانونين يشتركان في الكثير من الموضوعات ويتداخلان إلى الحد  
الذي اضطر منه اصطلاح القانون العام *droit public* ينصرف في معناه الضيق  
اليهما دون سائر القوانين .

وبالرغم من هذا الإنعزال الوثيق بين القانونين ، فإنه لا يزال من الممكن  
التمييز بين مجالهما . فبجواز القضاء الدستوري التنظيم السياسي في الدولة أى " .  
يتناول تكوين السلطة التشريعية ، اختصاصها وعلاقتها بالسلطين السعيز  
والقضائية . أما مجال القانون الإداري فينحصر في التنظيم الإداري في الدولة أى  
أنه يقتصر على تناول السلطة التنفيذية وحدها . بل إنه لا يدارل من نطاق هذه  
السلطة إلا ما يبرف بالأعمال الإدارية *actes administratifs* دون الأعمال  
الحكومية أو أعمال "إدارة *actes de gouvernement* . notes de souveraineté  
ولا يسلح المقام بالمحوض في مشكلة التمييز بين هاتين اللاتفتين من الأعمال ، ولكن

بحسبنا أن نقرر أن ثمة اتجاها مستقرا في الفقه والقضاء على أن الأعمال الحكومية أو أعمال السيادة تتصل بالاتجاهات السياسية العليا كما هو الشأن بالنسبة إلى الأعمال المنظمة لملاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية مثل دعوة البرلمان إلى الانعقاد وتأجيله وحده ، والأعمال التي تصدر من السلطة التنفيذية بوصفها ممثلة للدولة في العلاقات الخارجية مثل إعلان الحرب وإبرام المعاهدات ، والأعمال المتصلة بسلامة الدولة وأمنها الداخلي مثل إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ . أما الأعمال الإدارية فهي التي تتصل بالتصريف العادي لشئون العامة والتنفيذ الجاري للقوانين واللوائح كما هو الشأن بالنسبة إلى تنظيم المرفق العام وإصدار القرارات الإدارية من فردية وتنظيمية وتنظيم شئون الموظفين .

والتمييز بين الأعمال الإدارية والأعمال الحكومية أهميته من ناحيتين : الأولى - أن الأعمال الحكومية تندرج تحت «موضوعات القانون الدستوري» بينما تعتبر الأعمال الإدارية من صميم مباحث القانون الإداري ، والثانية - أن الأعمال الحكومية لا تخضع لرقابة القضاء اكفاء بما يمارسه عليها البرلمان من رقابة سياسية بينما تخضع الأعمال الإدارية لاشراف القضاء وإن كان يتفاوت مدى هذا الاشراف تبعا لما إذا كان القضاء إداريا أو عاديا .

وليس ينحصر التمييز بين القانون الدستوري والقانون الإداري في المجال الذي يظمه كل منهما . وإنما يتضح أيضا الكيفية التي يعالج بها كل منهما ذلك المجال وهذا ما عبر عنه بعض الفقهاء بأن القانون الدستوري يقرر المبادئ الأساسية للقانون العام في الدولة ، بينما أن القانون الإداري هو الذي يضع هذه المبادئ موضع التنفيذ ويحدد شروط تطبيقها .

فالقانون الدستوري هو المقدمة الضرورية لقانون الإداري وفيه يجد

الأخير حارين موضوعاته . ونصصر على دستور ثبتت هذه الحقيقة ، إذ أنها  
تكون بقسجل الأسس التي يقوم عليها التنظيم السياسي في الدولة . ومن ثم تتولى  
السلطة التنفيذية مهمة إعمال تلك الأسس ووضعها موضع التطبيق . فالقانون  
الاداري يكمل القانون الدستوري ويكمل نصرة التحرك والإنفاذ .

## الفصل الرابع

### تعريف القانون الدستوري

#### الاعتبارات التي تؤثر في تعريف القانون الدستوري

إن تعريف أي فرع من فروع القانون يتوقف أساسا على النطاق الذي ينظمه .  
وهذا النطاق يتأثر بدوره باعتبارات شتى من سياسية واقتصادية واجتماعية  
وتاريخية وغيرها . ومن الحتمي أن تختلف هذه الاعتبارات من دولة لأخرى ،  
الأسرائي يستطيع تفاوت نطاق القانون فيها ومن ثم يندو متطلرا إيجاد تعريف  
جامع مانع يصدق على القانون في جميع الدول . بل إنه في دولة بعينها يمكن أن  
تختلف الاعتبارات المذكورة بين وقت وآخر ، فيختلف تبعاً لها نطاق القانون  
وتعريفه . وأيا ما كان الاختلاف في تعريف القانون ، فإن من الحق أن  
الاستمرار على تعريف معين يرمز إلى أنه نتيجة تفاعل الاعتبارات المتقدمة وتغليب  
بعضها على بعض ، إن استحالة التوفيق بينها جميعا .

ولعل خير ما يوضح الاعتبارات المشار إليها وأثرها في تحديد تعريف  
القانون الدستوري أن نذكر أنه في فرنسا حرص بعض الفقهاء على أن يبرزوا  
في هذا الصدد الفوارق بين الاعتبارات التقليدية أو التاريخية من جهة ، وبين  
الاعتبارات العقلية أو النظرية من جهة أخرى .

فن الناحية التاريخية تحدد نطاق القانون الدستوري باعتبارين رئيسيين :  
أولهما اعتباراً شكلي ، والثاني اعتباراً سياسياً . أما الاعتبار الشكلي فقد تمثل في  
قصر القانون الدستوري على ماورد في وثيقة الدستور منصوصاً . وأما الاعتبار  
السياسي فقد تمثل في استخدام القانون الدستوري لتحيز نظام معين من أنظمة  
الحكم . ومرد هذين الاعتبارين هو أن جيزو Guizot - وكان وزيراً  
للمعارف في عهد لويس فليب ومن العاملين على تأكيد حكمه - أنشأ أول كرسي  
للقانون الدستوري في كلية الحقوق بباريس بمقتضى الأمر الصادر في ٢٢ من  
أغسطس سنة ١٨٣٤ والذي نص على أن الغرض من تدريس ذلك القانون « شرح  
أحكام الوثيقة الدستورية La charte وخصائص الحقوق الفردية وكذلك التنظيم  
السياسي Institutions politiques التي تقررها الوثيقة المذكورة » .

ولما كان النظام السياسي القائم حينذاك نظاماً يائياً حراً ، فقد ذهب الفقهاء  
إلى أن القانون الدستوري لا يوجد إلا في الدول ذات الأنظمة الحرة . وأفضت  
هذه الاعتبارات التاريخية إلى تعريف القانون الدستوري بأنه « مجموعة القواعد  
القانونية التي تحدد - في نظام حر - السلطات العامة وحقوق الأفراد » .

أما من الناحية العقلية فإن نطاق القانون الدستوري يختلف اختلافاً كبيراً .  
فالأهتمام بأصل اشتقاق constitution - وهو الأساس أو التنظيم أو التكوين -  
يوصل إلى تعريف القانون الدستوري تعريفاً واسعاً إذ يعتبر أنه « جميع القواعد  
التي تنظم أسس الدولة وتحدد تكوينها » . وهكذا يتسع تعريف القانون  
الدستوري ليشمل :

أ - تنظيم السلطات العليا أو الحاكمة - أو كما يسمى القانون الدستوري  
السياسي أو الحكومي .

ب - تنظيم السلطات التابعة أو التنفيذية - أى القانون الدستورى الإدارى .

ج - تنظيم السلطات المختصة بحسم المنازعات وتطبيق القانون - أى القانون للدستورى القضائى .

د - تنظيم الكيفية التى تكون بها الجماعة عصب الدولة - أى القانون الدستورى الخاص بالأمة .

وبين مما سبق أن التعريف المستند إلى التاريخ يربط ما بين القانون الدستورى ونصوص الوثيقة الدستورية ربطا يخرج به عن مقتضى التحديد السليم . فليس كل ما تنص عليه الوثيقة دستوريا فى حقيقته ، كما أنه ليس كل ما هو دستورى مشمولا فى الوثيقة إذ قد يكون متضمنا فى قانون عادى أو مرده إلى عرف مستقر .

والتعريف المستند إلى التاريخ يحمل القانون الدستورى وفقا على الدول ذات الأنظمة الحرة ، مع أن لكل دولة - أيا كان نظام الحكم فيها - دستورا ينظم العلاقة بين السلطات فيها .

أما التعريف المستند إلى العقل واللغة فإنه يحمل القانون الدستورى مجالا يلقى على مجالات استقرار العرف والمناهج الجامعية على اعتبارها خاصة بفروع القانون الأخرى . فالجالات التى يشتملها ذلك التعريف منها ما يخص القانون الإدارى ( فيما يتعلق بالتنظيم الإدارى ) ، ومنها ما يخص قانون الاجراءات المدنية والتجارية ( فيما يتعلق بالتنظيم القضائى ) ، ومنها ما يخص القانون الدولى الخاص ( فيما يتعلق بتنظيم الجنسية ) . ولا يبق للقانون الدستورى بعد ذلك سوى التنظيم السياسى للدولة . وهذا هو ذات ماذهب إليه التعريف المستند إلى التاريخ - وإن



ضيق مجاله بأن قصره على ما تضمنته الوثيقة الدستورية من جهة، وعلى الدول ذات الأنظمة الحرة من جهة أخرى .

وسمى بعض الفقهاء في فرنسا إلى التوفيق بين الاعتبارات التاريخية والاعتبارات "مقلية أو القوية"، فرفضوا القانون الدستوري بأنه قانون السلطة السياسية أو : مجموعة القواعد القانونية التي تحدد السلطة السياسية وتنظم انتقالها ومزاوتها . .

وإذا كنا قد أوضحنا الاعتبارات المختلفة التي أثرت على تعريف القانون الدستوري في فرنسا ، فإن من المحقق أن الفقهاء في الدول الأخرى قد واجهوا مشكلة تعريف القانون الدستوري بسنن عائل لسنن زملاتهم في فرنسا . فالتماريث في هذه الدول تغيد أن ثمة صراعا بين اعتبارات معينة ينهض بتغليب بعضها على البعض الآخر . وهذه الاعتبارات يمكن أن ترد إلى ثلاث رئيسية :

اعتبارات شكلية تقوم على التقيد بنصوص الوثيقة الدستورية .

اعتبارات لقوية تقوم على البحث في الأصل أو الاشتقاق القوي .

اعتبارات أكاديمية تقوم على التقاليد الجامعية المستقرة .

على أنفقوا مصدر معظم الفقهاء في تعريفهم لقانون الدستوري عن تأثر بلوس بالاعتبارات القوية ، والتي تماثل تماما الاعتبارات القوية في فرنسا . وساعد على هذا التأثير ضعف الاعتبارات الشكلية والأكاديمية . فالدستور الانجليزي يستند في مصدره إلى العرف ، ولا توجد وثيقة دستورية شاملة كما هو الشأن بالنسبة إلى فرنسا والدول الأخرى . والجهود التي بذلت في الفقه وفي الجامعات لتحديد مجالات فروع القانون العام - ولا سيما بالنسبة إلى القانون الإداري ، لم يقدر لها النجاح إلا مؤخرأ .

فليس غريبا إذن أن يعرف القانون الدستوري في إنجلترا بأنه ، كما هو ظاهر من تسميته - هو مجموعة القواعد القانونية التي تحدد تكوين الدولة ، أو بأنه مجموعة القواعد التي تحدد ( أ ) تكوين الهيئات الحكومية من مركزية وعلمية (ب) وظائف تلك الهيئات .

وفي مصر نلست تأثر الفقهاء في تريفهم للقانون الدستوري بالاعتبارات القانونية إذ صرح بعضهم بأن لفظ الدستور فارسي الأصل وأن مناه الأساس أو القاعدة ، وأن هذا اللفظ حل منذ دستور سنة ١٩٢٣ محل لفظ القانون الأساسي أو النظامي الذي يرمز هو الآخر إلى معنى الأساس أو التنظيم أو التكوين في الدولة .

ونلست أيضا تأثر الفقهاء بالاعتبارات الأكاديمية أكثر من تأثر زملائهم بها في إنجلترا ، وهو ما حدا بهم إلى تحديد مجال القانون الدستوري تحديداً يسلم لفروع القانون العام الأخرى بمجالها الحقيقي .

على أن عديداً من تماريف القانون الدستوري في مصر - وكذلك في إنجلترا - تقوم على سرد موضوعاته على نحو تضمن ترديداً غير مبرر أو توسعاً لا موجب له . فالترديد غير المبرر برز في التعاريف التي ذكرت ، الحدود التي يجب على الدولة أن لاتتعداها في علاقاتها مع الجماعات والأفراد ، أو ذكرت ، مدى سلطان الدولة على الأفراد ، - ثم ذكرت في نفس الوقت ، حقوق الأفراد وحرياتهم ، أو الضمانات الأساسية لحقوق الأفراد . وظهر أن ثمة تلازماً بين المضمونين . فحقوق الأفراد قيد على سلطان الدولة ، كما أن الحدود الواردة على هذا السلطان تتمثل فيها الضمانات الأساسية لحريات الأفراد . وهكذا يكون من المنطقي الاكتفاء بذكر سلطان الدولة باعتباره المنصر الإجمالي ، لأن ذكره يفيد أن القيود الواردة على هذا السلطان ترمز إلى الحقوق والحريات الفردية و ضماناتها .

والتوسع غير المطلوب يتمثل في اقتصار بعض التعاريف على ذكر السلطات العامة في الدولة دون تخصيص أو تمييز ، واعتبار مجال القانون الدستوري شاملا لتنظيم تلك السلطات تكوينها واختصاصها . وهذا التعميم في غير محله . فكل من هاتين السلطاتين القانون الدستوري بالسلطة التشريعية عناية تدحج على تكوينها واختصاصها ، فإنه لا يولى نفس العناية إلى أى من السلطتين الأخرى . فكل من هاتين السلطاتين تدخل أساسا في مباحث فرع آخر من فروع القانون . فبينا السلطة التنفيذية هي محور بحث القانون الإداري ، فإن السلطة القضائية هي محور بحث قانون الاجراءات المدنية والتجارية وقانون الاجراءات الجنائية .

وإذا كان القانون الدستوري يبحث في السلطة التنفيذية أو في السلطة القضائية فإنما يبحث فيهما بصفة تابعة لبحث في السلطة التشريعية - وإن كان يتناول السلطة التنفيذية بقدر أوفى من السلطة القضائية .

### التعريف الذى نفضله للقانون الدستوري

يتضح من عرضنا السابق أنه من غير المأمون في تعريف القانون الدستوري - الاحتكام إلى الاعتبارات التاريخية أو الشكلية ، ما دام أن هدفنا هو التوصل إلى تعريف يصدق على معظم الدول .

ويلزم لبلوغ هذا الهدف أن نعمل على التوفيق بين الاعتبارات الأخرى ، وخاصة الاعتبارات الأكاديمية ، القوية لها أقرب السبل إلى تحديد موضوعي مقبول للقانون الدستوري .

أما الاعتبارات الأكاديمية فإنها تحدد لنا مركز القانون الدستوري ، باعتباره فرعا من القانون العام الداخلى أى أنه مجموعة القواعد التى تنظم العلاقة بين الدولة بوصفها صاحبة السلطان العام والفرد . ثم يأتي بعد ذلك دور العناصر السياسية

الذى يميز القانون الدستورى تميزا واضحا عن سائر فروع القانون العام ، ويحدد في ذات الوقت مجاله على نحو يحول دون طغيانه على مجالات القوانين الأخرى . وفي ظل هذا التحديد تكون قد سائرنا الاعتبارات القوية بالقدر الذى لا يحافى الموضوع أو الواقع ، ولا يخرج على تفسيرات القانون المستقرة في محيط الفقه والجامعات .

وعلى هذا النحو يمكن أن نعرف القانون الدستورى بأنه مجموعة القواعد التى تنظم علاقة الدولة بالفرد من الناحية السياسية أى التى تحدد التنظيم السياسى في دولة ما .

ومقتضى هذا التعريف أن مجال القانون الدستورى يشمل موضوعين رئيسيين : الدولة ، ونظام الحكم .

أما موضوع الدولة فردة إلى أن القانون الدستورى هو فرع من القانون العام ، ومن ثم تبرز فيه الدولة بوصفها صاحبة السلطان العام .

وأما موضوع نظام الحكم فردة إلى الطابع السياسى الذى يقسم به القانون الدستورى ، وهو ما يعرف بالنظام السياسى في الدولة .

فالتنظيم السياسية هو من صميم مباحث القانون الدستورى ، ولا يمكن أن يخلو أى مؤلف دستورى من تناولها حتى عند ما كان الفقه الدستورى في بدايته ، الطريق .

حتى أن النظم السياسية صار - تلقى المزيد من الدراسة والتعمق في الفقه الفرعى ، منذ أن صدر الأمر المؤرخ في ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٤ بتوسيع منحنى دراسة القانون الدستورى ، لقسم الليسالى وجعله منها شاملا لدراسة القانون الدستورى والنظم السياسية . institutions politique .

وبحسبنا لأغراض دراسة القانون الدستوري أن نقرر أن هذا القانون كان ولا يزال يتناول النظم السياسية بصفة حتمية خلال تصديه للبادئ العامة واستخلاص الأسس والنتائج من بحثه المقارن لنظم الدول المختلفة .

ولئن كانت النظم السياسية هي أيضا من مباحث علم الفقه السياسى *science politique* ، إلا أن هذه الحقيقة لم تحل دون قيام رجال الفقه الدستوري من قديم بتناولها على النحو الذى يتلاءم مع المجال المقرر للقانون الدستوري .

على أن الاعتبار الأكاديمية في فرنسا والتي أدت منذ سنة ١٩٥٤ إلى زيادة الاهتمام بالنظم السياسية باعتبارها من الموضوعات الرئيسية والحيوية في مجال القانون الدستوري - كان لها تأثيرها القاطع عندنا ، حسبما يتضح ذلك من الاهتمام الخاص الذى أعطى لدراسة النظم السياسية في محيط الفقه والجامعات .

# الباب الثاني

## مصادر القانون الدستوري

### مقدمة

لكلمة مصدر source معان عديدة منها معنيين: الأول- الطريق الرسمي الذي يكسب القاعدة القانونية صفتها الإلزامية ويسمى المصدر الرسمي source formelle ( formal source) . والثاني- الطريق الذي تتكون به القاعدة القانونية أي كل ما تستمد منه القاعدة القانونية مادتها أو موضوعها أو مضمونها خطأها وبذلك المصدر المادي أو الموضوعي أو الحقيقي source matérielle, réelle ( material source ) .

ولئن كان المصدر الرسمي والمصدر المادي متميزين إلا أن بينهما صلة وثيقة . فبغض عن أن المصدر المادي يمثل مرحلة حتمية سابقة على المصدر الرسمي لما هو مفهوم من ضرورة أن تتكون القاعدة قبل أن تكتسب صفة الإلزام ، فإن من المنصور أن يقوى المصدر المادي فيصبح مصدرا رسميا أو أن يجهط المصدر الرسمي فيصبح مجرد مصدر مادي . ومرجع ذلك كله إلى العوامل المختلفة التي تؤثر في تكوين المجتمع ، تنظيمه سواء كانت تلك العوامل سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها . فصادر القانون ترتبط ارتباطاً شديداً بحياة المجتمع وظروفه ، ومن ثم فهي تختلف بين مجتمع وآخر بل وفي نفس المجتمع بين وقت وآخر .

على أنه من المقرر أنه ما من مجتمع في هذه تكوينه إلا وكان مصدر القانون فيه العرف أي ما استقر عليه الأفراد من قواعد أخذوا أنفسهم بها وأسبغوا عليها

صفة الالتزام . فإذا ما سار المجتمع في طريق التطور خضعت قوانينه لمؤثرات شتى إلى أن يصل إلى مرحلة التنظيم السياسى فتبرز فكرة الدولة ويبرز تبعاً لها التشريع كمصدر القانون . وكما ازداد تدخل الدولة في شئون الأفراد ازدادت أهمية التشريع على حساب المصادر الأخرى وصار أقوى مصدر للقواعد القانونية .

أما المؤثرات التي تخضع لها قوانين المجتمع خلال مراحل تطوره فإنها متغيرة ومتنوعة - ولكن السائد في الفقه أن هذه المؤثرات ترجع بصفة رئيسية إلى أربعة : الدين ، والمعادلة ، والقضاء ، والفقه . فالدين يكون مصدراً رسمياً للقانون إذا تضمن قواعد تنظم الروابط الاجتماعية ويكفل إطاعتها جزاءً ورضاً . وهذا ما يفسر كيف أن أثر الدين في القوانين الشرعية كان أقوى منه في القوانين الشرقية - إذ لم يمرض الدين المسيحى لأمور الدنيا إلا بقدر ضئيل ، بينما نظمت الديانة اليهودية والشرعية الإسلامية كثيراً من الروابط الاجتماعية .

والمعادلة دور ملموس في تطور القوانين إذ كثيراً ما ألهمت القضاء حلولاً تخفف من أحكام جائرة في القانون الوضعى أو تكفل للأفراد حقوقاً تنكر عليهم بموجب القانون أو عيب فيه . والقضاء إذاً الطرد على تطبيق قاعدة يشيدها يكتب لها التنفيذ أسوة بأحكام القانون المعمول به . والفقه وإن اقتصر دوره على استنباط أحكام قانونية لا يكون لها من تأثير إلا بقدر ما تنطوى عليه من سلامة وإقناع ، إلا أن التاريخ يثبت عهدها اعترف فيها للفقهاء بسلطة الإفتاء الملزم أى بالزام القضاء بالحكم وفقاً لما كانوا يفتون به ( كما حدث بالفلسفة إلى كبار فقهاء الرومان في القرن الخامس الميلادى ) .

وإذا كان التشريع مصدراً مهماً عليه ، فإن سائر المصادر تختلف عليها من

حيث مدتها أو من حيث أهميتها - وبشأن هذا الاختلاف بين فرع وآخر من فروع القانون . فمن المقرر أنه بالنسبة لقانون الجنائي لا يعترف بغير التشريع مصدراً رسمياً لما هو مسلم من طهارة جوهرية في مجاله وتمثلة في أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص . والقانون الإداري وإن استمد بعض أحكامه من العرف إلا أن القضاء هو الذي كان له الفضل في تشييد معظم قواعده ونظرياته .

ويمكن أن ترد مصادر قواعد القانون الدستوري إلى ثلاثة تتدرج بالزيادة في الأهمية على النحو الذي يلي :

القضاء ، والعرف ، والتشريع .

## الفصل الأول

### القضاء

قبل أن نوضح دور القضاء كمصدر لقواعد القانون الدستوري، نود أن نشير إلى أن الفقه *doctrine* - والذي يمثل الناحية العلمية أو النظرية للقانون - يمكن أن يترك أثراً بارزاً في المجال الدستوري ويحدد إلى إيجاد قواعد قانونية عن طريق المشرع والقضاء ، إلا أنه لا يعتبر مصدراً رسمياً لتلك القواعد .

أما القضاء *jurisprudence* فهو مجموعة الأحكام التي تصدر من المحاكم في صدد تطبيقها للقانون على المنازعات التي تعرض عليها . وهذه الأحكام حل نوعين : أحكام عادية *arrêts ordinaires* لا تعدو أن تكون مجرد تطبيق للقانون ، وأحكام متضمنة لمبادئ لم ينص عليها القانون أو على الأقل مبادئه بصم خلافاً في القانون *arrêts de principe* .



ويختلف دور القضاء في الاممية بين الدول التي سادت فيها النزعة الرومانية كفرنسا وبين تلك التي سادت فيها النزعة الانجلوسكسونية كإنجلترا .

ففي إنجلترا يعتبر القضاء مصدراً رسمياً عاماً للقواعد القانونية، وينشئ من طريق السوابق القضائية *Précédents* القانون الذي يسمى القانون القضائي أو قانون السوابق القضائية *judiciary law, judge-made law, case law* . فأهمية السوابق القضائية كما عبر عنها الفقيه *Salmond* هي أكبر بمنزلة القانون الإنجليزي . والقانون العام *Common law* أو القانون غير المكتوب يستند في معظمه إلى قضايا فصل فيها وجمعت في سلسلة ضخمة من المجموعات التي ترجع إلى عهد الملك إدوارد الأول في نهاية القرن الثالث عشر .

ومقتضى نظام السوابق القضائية أن كل محكمة ( ابتدائية كانت أو استئنافية أو مجالس الوردات ) تتقيد بالحكم الذي أصدرته كما تقيد به المحكمة التي في درجتها والمحكمة الأدنى منها درجة . ومعنى أن المحكمة تنفذ بالحكم أنها تلزم بإتباع المبادئ التي استخرجها الفصل في القضية ( ويسمى الجزء من الحكم المتضمن لهذه المبادئ *ratio decidendi* ، بينما تسمى أجزاء الحكم الأخرى *obiter dicta, dicta* ) .

والسوابق القضائية أهميتها البارزة في مختلف فروع القانون الإنجليزي ، وحدثت بالمشتغلين بالقانون إلى تجميعها في مجموعات تسمى *law reports* يرجعون إليها بنفس الكيفية التي يرجعون بها زمامهم إلى النصوص التشريعية في فرنسا .

ويحرص المؤلفون في القانون على الاستشهاد بالسوابق القضائية التي يستندون إليها ويخصون لها في مؤلفاتهم قائمة شاملة ، ويعدل آخر هذه السوابق في الطابع التحليلي الذي تقسم به معظم تلك المؤلفات .

ويدين القانون الدستوري بالكثير من قواعده للسوابق القضائية — حسبما يبين ذلك على الأخص من مراجعة الدور الكبير الذي قام به القضاء الإنجليزي، للحد من سلطات الملك . امتيازات التاج ، لصالح البرلمان ولصالح الحقوق والحريات الفردية . ومؤلفات القانون الدستوري تؤكد هذه الحقيقة ، سيما تلك التي صدرت خصيصاً لبيان السوابق القضائية الدستورية ( مثل مؤلف Cases in constitutional law للأستاذين Keir و Lawson . ومن الثابت تاريخياً أن وثيقة قانون الحقوق Bill of rights لسنة ١٦٨٩ لم تكن فيما أوردته من قيود على سلطات الملك إلا مجلة للسوابق القضائية التي كانت قد صدرت خلال القرن السابع عشر .

أما في فرنسا فإن القضاء دوراً أقل في المجال الدستوري ، ولا يوجد هناك نظام السوابق القضائية الملزمة إذ الأصل أن المحكمة غير مقيدة قانوناً بقضائها السابق أو بقضاء محكمه أخرى في درجتها أو أعلى منها درجة .

## الفصل الثاني

### العرف

يُحفظ موضوع العرف Custom جنباً إلى جنب مع القانون العام إلا في مرحلة متأخرة نسبياً ، إذ كان قد سبقهم فقهاء القانون الخاص إلى دراسة هذا الموضوع في مجال القانون الخاص دراسة شاملة ومعمقة . وهذه الدراسة هيأت لفقهاء القانون العام خطوطاً رئيسية نصلح لأن يسترشدوا بها بالرغم مما تقتضيه طبيعة القانون العام من مغايرة في أسلوب البحث .

فن المفيد أن نشير إلى أهم الأحكام في فقه القانون الخاص بالنسبة لموضوع

البحث المتصل بالعرف ، ثم لسترشد بها في دراسة ذات الموضوع في فقه القانون العام .

وأول ما يستلزم البحث في صدد العرف ، هو تحديد ما إذا كان العرف يعتبر أو لا يعتبر مصدرا رسميا للقانون .

### العرف كمصدر رسمي في فقه القانون الخاص

اختلف الرأي في فقه القانون الخاص حول مدى صلاحية العرف لأن يكون مصدرا رسميا للقانون ، وذلك تبعاً لاختلاف النظر في تكييف طبيعة القاعدة القانونية بين اتجاهين : الاتجاه الشكلي أو الرسمي ، والاتجاه الموضوعي أو الاجتماعي .

أما الاتجاه الشكلي أو الرسمي في تكييف القاعدة القانونية - فإنه يقف عند المظهر الخارجي للقانون ، ومن ثم يعتبر التشريع هو المصدر الرسمي الوحيد وينكر على العرف هذه الصفة . ومن زعماء هذا الاتجاه النقيض الإنجليزى أوستن Austin الذي يرى أن القاعدة التي يكون مصدرها العرف لا تعدو أن تكون قاعدة آداب مرعية Positive morality وأنها لا تكتسب صفة القاعدة القانونية إلا بأحد طريقين : عن طريق السلطة التشريعية فيكون مصدرها التشريع statute law ، أو عن طريق القضاء فيكون مصدرها القانون القضائي أو قانون السوابق القضائية . فالعرف في نظر أوستن لا يتمتع بأية قوة قانونية ، ولا يكتسب هذه القوة إلا بنص تشريعي أو بحكم قضائي يأخذه . ومن التاريخ الذي يصدر فيه هذا الحكم أو ذلك النص .

وعيب على رأي أوستن أنه ينكر حقيقة ثابتة وهي أن العرف قانون من قبل أن يسجله المشرع أو القاضي ، ولذا فإن المعتدلين من أنصار الاتجاه الشكلي أو الرسمي ذهبوا إلى الإعتراف للعرف بقوة قانونية على أساس أنه يمثل الإرادة المفروضة للمشرع . ولئن كان لهذا الرأي ميزة الاعتراف بالقوة الإلزامية للعرف

دون توقف على إقرار المشرع الصريح له أو الإخذ به من جانب القضاء ، إلا أنه لا يزال يقيم القانون على إرادة المشرع ويحمل إرادة المجموع التي يدين لها المشرع نفسه بسلطانه .

أما الاتجاه الموضوعي أو الاجتماعي في تكييف القاعدة القانونية — فإنه لا ينفذ عند المظهر الخارجي للقانون ، وإنما ينفذ إلى حقيقته وكنهه ويحل شتى العوامل التي تضافرت في تكوينه . ومن دعاء هذا الاتجاه أصحاب المدرسة التاريخية الألمانية L'Ecole historique . وهؤلاء يرون أن القانون وليد الجماعة ونمرة تطورها ، ورثبوا على ذلك أن لكل جماعة قانونا يتطور بتطورها ويتأثر بمختلف العوامل التي تتأثر بها من سياسية واقتصادية واجتماعية وجغرافية وتاريخية وغيرها . فالجماعة هي التي تحلق قانونها ، وهي التي تستقر في ضميرها على اتباعه . فالقانون له مصدر وحيد وهو ضمير الجماعة ، والتشريع وغيره مما جرى الفقه على اعتباره مصادر للقانون ليست في حقيقتهما سوى وسائل لإظهاره والتعبير عنه ومن ثم يكون العرف أقوى هذه الوسائل لأنه أقربها إلى ضمير الجماعة .

على أن الواقعيين من أنصار الاتجاه الموضوعي أو الاجتماعي طابوا على المدرسة التاريخية إقامة القانون على فكرة نفسانية بحثة ويكتنفها الكثير من النعوض ويصعب التثبت من وجودها ومعالها ألا وهي فكرة ضمير الجماعة . ولذا فإنهم يردون القوة الإلزامية للعرف ليس فحسب للاعتبارات النظرية المتقدمة وإنما أيضا إلى اعتبارات عملية تتمثل في أن الأفراد ينظمون علاقاتهم إستنادا إلى القاعدة العرفية ، ويطردون على اتباعها فيجعلون لها ذاتية محددة باعتبارها معقنة للمدالة والتوازن المنشود بين شتى المصالح — ومن ثم يكون العرف كالتشريع دطامة من دعائم المجتمع وعاملا من عوامل استتواؤه .

العرف كمصدر رسمي في فقه القانون الدستوري

اختلف فقهاء القانون الدستوري حول تقدير مدى صلاحية العرف لأن يكون مصدراً رسمياً للقانون الدستوري ، ويمكن أن ترد كتاباتهم إلى الاتجاهين الرئيسيين اللذين سادا فقه القانون الخاص وهما : الاتجاه الشكلي أو الرسمي ، والاتجاه الموضوعي أو الاجتماعي .

فالانحياز الشكلي أو الرسمي - في نزعة المتطرفة ينكر كل قيمة للعرف ، وفي نزعة المعتدلة يعترف له بصفة الإلزام على أساس أنه يمثل الإرادة المفروضة للشرع .

والانحياز الموضوعي أو الاجتماعي - يسلم بالعرف وإن كان ينظر إليه نظرة تختلف بحسب النزعة الفلسفية أو الوانمية . فبيئاً يستمد العرف قوته طبقاً للنزعة الفلسفية من أنه أقرب وسيلة إلى ضمير الجماعة مصدر القانون ، نجد أنه يستمد قوته طبقاً للنزعة الواقعية من أن الجماعة ترضيه وتطرد على اتباعه وتصور عليه كمصدر رسمي لقانونها .

تعريف العرف وشروطه في فقه الدستوري

يلبس الباحث في كتابات فقهاء القانون الدستوري بالنسبة لتعريف العرف تأثراً واضحاً بالأفكار الرئيسية التي حدد عنها فقهاء القانون الخاص .

ففي فقه القانون الخاص يختلف الفقهاء في تحديد الشروط الواجب توافرها في العرف تبعاً للاتجاه الذي يأخذون به في تكييف القاعدة القانونية ، وإن كان يمكن أن ترد في مجموعها إلى ركنين : ركن مادي وآخر معنوي .

أما الركن المادي *l'élément matériel* فيستل في المادة *l'usage* أي

في قاعدة ( بطبيعتها عامة ) مطردة التطبيق من جانب أشخاص - أفرادا كانوا أو هيئات خاصة ، لهم صالح في التمسك بها . فالركن المادى يفترض أمرين :

اولا - وجود أشخاص يحسون بالحاجة إلى تنظيم علاقاتهم وفقا لقاعدة معينة فيصدرون في تصرفاتهم عن الرغبة في تطبيقها . وليس يلزم لتشييد هذه القاعدة أن يتمسك بها الأشخاص صراحة ، ولكن يحول دون تشييدها أن ينفقوا منها موقف الاعتراض .

ثانيا - اطراد هؤلاء الأشخاص على تطبيق القاعدة . ومقتضى الاطراد تطبيق القاعدة بصورة ثابتة ولفترة معقولة . ولا سبيل إلى وضع معايير مؤكدة لتحديد معنى الثبات أو المدة اللازمة ، ولكن المفهوم أن الثبات يفترض التكرار على نحو ينقضي الانقطاع وأن المدة قد تطول وقد تقصر وان كان يجب أن تكون كافية لتحقيق معنى الاطراد ( وهذا ما يدبر عنه أحيانا بشرط القدم ) .

واما الركن النفسى *l'élément psychologique* فيتمثل في أن تصبح القاعدة صفة الإلزام أو على حد التعبير التقليدى الإحساس بضرورة أن تصبح القاعدة قانونا واجب الاتباع *opinio necessitatis* .

أما من اختلاف الفقهاء في تحديد شروط العرف تبعا للاتجاه الذى يأخذون به في تكييف القاعدة القانونية - فانه يتضح في حقيقتين :

الحقيقة الاولى - بالنسبة إلى الركن المادى : تقدم أن المتأثرين بالزعمة الفلسفية من أنصار الاتجاه الموضوعى ينظرون إلى العرف على أنه مجرد وسيلة إلى إظهار ضمير الجماعة مصدر القانون . وهم لذلك لا يستلزمون الشروط التى يفترضها الركن المادى بشأن ضرورة الاطراد على اتباع القاعدة ، ويعترفون

بقوة العرف ولو تمثل في عمل منفرد طالما أنه يبرر عن ضمير الجماعة .  
أما المتدخلون من أنصار الاتجاه الشكلي وكذلك الواقعيون من أنصار  
الاتجاه الموضوعي فإنهم يصرون في كتاباتهم عن تطلب الركن المادى  
بجميع فروطه .

والخليفة الثانية - بالنسبة الى الركن العنوى . تقدم أن المتدلين من أنصار  
الاتجاه الشكلي يسترفون بالعرف على أساس أنه يمثل الإرادة المفروضة للشرع .  
أما أنصار الاتجاه الموضوعي فإنهم يردون القوة الإلزامية للعرف إلى إرادة  
الجماعة . وينمكس أثر هذا الاختلاف في صدد تحديد مركز العرف بالنسبة إلى  
التشريع ، وإن كان لا يثير صعوبة تذكر فيما يختص بالاعتراف بالقوة الإلزامية  
العرف الموافق للتشريع *praeter legem* أى إذا كان أثره مقتصر على تفسير  
أحكام التشريع أو إكمال نواحي النقص فيه . فكل هذا العرف يجد لقوته  
الإلزامية سنداً إما في الإرادة المفروضة للشرع بحسب رأى المتدلين من أنصار  
الاتجاه الشكلي . أو في إرادة الجماعة بحسب رأى أنصار الاتجاه الموضوعي .

على أن الصعوبة تثار فيما يختص بتحديد مركز العرف الذى ينشأ  
متعارضاً مع التشريع *contra legem* أى الذى يؤدي إلى إنشاء قواعد  
تخالف أحكام التشريع وتعارض منه . وبهذا أن المتدلين من أنصار  
الاتجاه الشكلي لا يسلمون بمثل هذا العرف لأنه يناقض إرادة المشرع  
الصريحة . ولئن كان منطلق الاتجاه الموضوعي يقضى بضرورة الاعتراف  
بالعرف المذكور إلا أن منهم من تردد في الاعتراف به أو أورد تحفظات  
شكاً بشأنه .

واختلاف الرأى الفقهي حول تحديد شروط العرف أدى إلى الاختلاف فى تعريفه . فأبرز ما يميز بين تعريف وآخر هو السكينة التى يظهر بها شروط العرف . ولأن كان بعض الفقهاء لا يظهرون فى تعريفهم للعرف سوى ركنه المعنوى ، إلا أن معظم الفقهاء يحرصون فى تعريفهم للعرف على إظهار ركنيه المادى والمعنوى كما هو الشأن بالنسبة للتعريف المحدد بأن العرف هو : مجموعة القواعد التى تنشأ من درج الناس عليها يتوارثونها جيلا عن جيل ، والى لها جزاء قانونى كالقانون المسنون سواء بمسواه . .

وفى الفقه الدستورى نلست فى كتابات الفقهاء تأثرهم بأفكار فقه القانون الخاص سائلة البيان .

فالشروط التى يتطلبها الفقهاء يمكن أن ترد إلى الركنين المادى والمعنوى سالتى الذكر .

أما الركن المادى فيتمثل فى العادة أى فى قاعدة مطردة التطبيق من جانب سلطات لها صالح فى النسك بها . فالركن المادى يفترض أمرين :

أولا - وجود سلطات تحس فى مجال القانون الدستورى بالحاجة إلى تنظيم الملاءات فيما بينها أو فيما بينها وبين الأفراد ، وفقا لقاعدة معينة تصدر فى تصرفاتها عن الرغبة فى تطبيقها . ويصح أن نسمى هذه السلطات السلطات الحاكمة أو السياسية . وليس يلزم لتشييد القاعدة أن تتمسك بها السلطات الحاكمة صراحة ، ولكن يحول دون تشييدها أن تنف منها إحداها موقف الاعتراض إذا كان لها شأن فى أمر تشييدها .

ويشير الأستاذ جويه Gouet إلى مثالين لهذا القرض - أحدهما خاص بقول الرئيس Millerand سنة ١٩٢٤ فى فرنسا ، والثانى خاص بقول البرلمان



الترويحى ملك السويد وذلك بالرغم من احتجاج كل من رئيسى الدولة لمخالفة هذا المبدأ لاحكام الدستور . ففى كلتا الحالتين لايسوغ القول بأن عرفاً نشأ خاصاً بمسئولية رئيس الدولة لأن الأخير كان معرضاً على عزله .

هل اننا نخالف الاستلا جويه اذ يجعل قيام القاعدة وهنا بموقف السلطات الحاكمة منها دون نظر الى موقف المحكومين . ولنا نذكر أن السلطات المذكورة مؤهلة بحكم وظائفها لأن تشيد قواعد جديدة فى المجال الدستورى ، ولكننا نرى أن لمجموع الافراد صالحاً مباشراً أو غير مباشر فيما يراد تشييده أو تعديله من قواعد دستورية . فاقال فى شأن ضرورة موافقة السلطات الحاكمة ولو فى صورة عدم الاعتراض ، ينبغي أن يقال كذلك بالنسبة إلى مجموع الافراد أى الجماعة .

ثانياً - اطراد السلطات الحاكمة على تطبيق القاعدة دون اعتراض من جانب الجماعة على نحو يكفى لتحقيق معنى الاطراد ، أى أنه يشترط ثبات الذى ينشأ الانقطاع والمدة المقولة . وقد تطول هذه المسدة أو تقصر على حسب الأحوال . فبينما تقررت المسئولية الوزارية فى إنجلترا نتيجة عرف يرجع إلى أواخر القرن الثامن عشر ، نجد أن بعض سلطات رئيس الدولة ورئيس الوزراء فى فرنسا قد نظمت بمقتضى عرف لم ينشأ إلا منذ الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ .

أما الركن الثانى فيتمثل فى أن تصبح القاعدة صفة الإلزام . ويختلف الفقهاء فى تبرير هذه الصفة إذ بينما يرددها المعتدلون من أنصار الاتجاه الشكلى إلى الإرادة المفروضة للمشرع ، يرددها الآخرون إلى إرادة الجماعة لتأمرم بالاتجاه الموضوعى سواء فى نزعة الفلاسفة أو فى نزعة الواقعية على أن هؤلاء يختلفون حول تحديد

المقصد بالجماعة . فالأستاذ جويه يقصر الجماعة على السلطات الحاكمة ، أما الأستاذ ديفرجيه Duverger فانه يقصد بالجماعة بمحور الأفراد بالإضافة إلى السلطات الحاكمة : وهذا التحديد هو الذى تؤيده وأخذنا به فى صدد تحديد الركن المادى .

وفيما يختص باختلاف الفقهاء حول الشروط الواجب توافرها فى العرف - يلاحظ :

بالنسبة للركن المادى - ان بعض الفقهاء تأثروا بالزعة الفلسفية للاتجاه الموضوعى فلم يتطلبوا فى العرف أن يكون نتيجة الاطراد على اتباع قاعدة ما ، وإنما اهتموا به ولو تمثل فى عمل منفرد طالما أنه يعبر عن ضمير الجماعة .

وهذا هو ما يصرح به الأستاذ Duverger إذ يقرر أن « تكرار الفعل ليس ضروريا لقيام العرف ... فالعرف يمكن أن ينشأ فوراً استناداً إلى سابقة واحدة ، وعلى العكس من ذلك قد لا ينشأ مهما تكررت الأفعال » .

وبالنسبة إلى الركن المعنوى - يلزم تحديد مركز العرف من التشريع الدستورى أى الدستور ، وأن ينظر إلى الأثر الذى يمكن أن يربته العرف بالنسبة إلى الدستور والذى يتدرج من النصف إلى القوة على النحو التالى : تفسير الدستور وإكاله ، وتمديله .

فالعرف إما أن يكون مفسراً ، أو مكلاً ، أو معدلاً .

أما العرف المسمى Coutume interprétative - فهو الذى يقتصر أثره على تفسير نص من نصوص الدستور ، أى أنه يتخذ النص الدستورى سنداً له ، ومن ثم فإنه لا يفتى قاعدة جديدة بل يقف عند حد بيان الكيفية التى تطبق بها النصوص الدستورية .

ومن الأمثلة التي تذكر العرف المفسر العرف الذي جرى في ظل دستور سنة ١٨٧٥ الفرنسي بالتسليم لرئيس الجمهورية بسلطة إصدار اللوائح وذلك استناداً إلى ما نص عليه من أن « رئيس الجمهورية يكفل تنفيذ القوانين assure l'exécution des lois » - المادة الثالثة .

والمثل المتقدم يعتبره معظم الفقهاء من تطبيقات العرف المفسر سواء بالنسبة لتبرير سلطة رئيس الجمهورية في إصدار اللوائح التنفيذية أو حتى بالنسبة لسلطته في إصدار اللوائح المستقلة ( أى التي لا تصدر تنفيذاً لقانون معين وإنما تصدر استقلالاً عن أى قانون كوائح البوليس ) . على أن بعض الفقهاء لا يعتبرون العرف بالنسبة لسلطة إصدار اللوائح المستقلة عرفاً مفسراً ، وإنما يعتبرونه عرفاً مصداً .

وأياً كان الرأى في تحديد ما يعتبر عرفاً مفسراً فإن من المنطق عليه أن العرف المفسر يعتبر جزءاً من الدستور ذاته ويأخذ حكمه - سواء أ كان الدستور مرناً ( أى يمكن تعديله بنفس الاجراءات التي يعدل بها التشريع العادى ) ، أم كان جامداً ( أى يحتاج في تعديله إلى إجراءات أشد من إجراءات تعديل التشريع العادى ) .

أما العرف المكمل Coutume Complémentaire - فهو الذى ينصرف إلى تنظيم موضوعات لم ينظمها المشرع الدستورى .

وقد يختلف الرأى حول تحديد ما يعتبر مكمل ، ففما يختص بانتخابات مجلس النواب الفرنسي في ظل دستور سنة ١٨٧٥ نص هذا الدستور على أن يكون الانتخاب عاماً غير مقيد بنصاب مالى أو بكفاءة عليية خاصة ، وأحال على قوانين الانتخاب في كل ما يتصل بالانتخاب العام ، وإذا كانت هذه القوانين قد اطردت

منذ سنة ١٨٤٨ على اشتراط أن يكون الانتخاب مباشرا أى على درجة واحدة ،  
فقد ذهب بعض الفقهاء إلى القول بأن قاعدة دستورية لثبات في هذا الصدد يجعل  
الانتخاب مباشرا نتيجة لعرف دستوري مكمل . على أن الأستاذ لا فاريير  
Laferrrière رفض هذا النظر لأنه اعتبر قيام الدستور بتنظيم موضوع الانتخاب  
مانعا من تكييف العرف المذكور بأنه عرف مكمل ومن ثم اعتبره عرفا معدلا  
وغير جائز لمخالفته لاحكام دستور سنة ١٨٧٥ الجامد .

وأيا كان الرأي في تحديد ما يعتبر عرفا مكلا ، فإن ثمة إختلافا حول ما إذا  
كانت للعرف المكل قوة الدستور ذاته وخاصة في ظل دستور جامد . والرأى  
القالب لا يعترف للعرف المكل إلا بقوة التشريعات العادية ، سيما في نظر المتدلين  
من أنصار الاتجاه الشكلى الذين يردون قوة العرف إلى إرادة المشرع المفروضة .  
فالمشرع لا يملك حتى بإرادته الصريحة أن يجعل للتشريعات العادية التى يسنها في  
ظل دستور جامد قوة هذا الدستور .

وأما العرف المعدل *Contume modificatrice* ، فهو الذى ينصرف  
أمره إلى تعديل الاحكام التى أوردتها الدستور في شأن موضوع معين سواء  
بالإضافة إلى هذه الاحكام أو بالحذف منها .

وفارق ما بين العرف المكل والعرف المعدل بالإضافة . فبينما الأول ينظم  
موضوعا لم يتناوله المشرع للدستور أصلا بأى تنظيم ، يفترض الثانى أن ثمة  
تنظيما سابقا من جانب المشرع وأنه يضيف أحكاما من شأنها أن تتضمن تعديلا  
لذلك التنظيم على نحو أو آخر .

أما العرف المعدل بالحذف فقد يتخذ صورة اعمال تطبيق لعبدستوى وهو

ما يعرف بعدم الاستعمال La déuétude . ومن الأمثلة التي تعضرب لهذا النوع من العرف عدم ممارسة رئيس الجمهورية في فرنسا لسلطة الخوالة بمقتضى دستور سنة ١٨٧٥ في حل مجلس النواب حلا رياسياً منذ سنة ١٨٧٧ ، وعدم ممارسة ملك انجلترا لسلطته في رفض التصديق على القوانين منذ سنة ١٧٠٧ .

### التعريف الذى نفضله للعرف الدستورى

يبين من كل ما تقدم أن بعض الفقهاء لم يتطلبوا في العرف سوى الركن المنوى ولكن الاغلبية يتطلبون فيه ركنين : الركن المادى المتمثل في العادة أى في قاعدة مطردة التطبيق من جانب السلطات الحاكمة وبمجموع الأفراد ، والركن المنوى المتمثل في توفر صفة الالزام العامة .

ويختلف تعريف العرف الدستورى تبعاً لموقف الفقهاء من تحديد العرف بركنيه وشروط هذين الركنين . والتعريف الذى نفضله للعرف هو : قاعدة مطردة ( أو عادة ) يقصد بها تنظيم العلاقات فيما بين السلطات الحاكمة بعضها وبعض أو فيما بينها وبين الأفراد ، ويكون لها صفة الالزام في رأى القانونى للجماعة .

## الفصل الثالث

### التشريع

#### تعريف التشريع

يقصد بالتشريع Legislation أو كُر من معنى . وبمعنا بالذات معنيين : التشريع بوصفه مصدر أو سميّاً للقواعد القانونية ، والتشريع بوصفه مجموعة الأحكام أو القواعد القانونية الصادرة عن طريق هذا المصدر .

أما التشريع بوصفه مصدرا رسميا - فهو سن القواعد القانونية وإكسابها قوتها الإلزامية عن طريق سلطة مختصة وفقا لإجراءات معينة. وتحرص الدساتير عادة على تحديد السلطة المختصة بالتشريع وتسمى السلطة التشريعية Pouvoir législatif ، وبيان الإجراءات الواجب إتباعها من جانب تلك السلطة لممارسة ولايتها التشريعية سواء من حيث التكوين أو من حيث الاختصاص ، كما قد تختلف في تحديد الإجراءات اللازمة لممارسة ولايتها التشريعية . وأيا كان أمر هذا الاختلاف فإن من المحقق أن الولاية التشريعية قد تثبت لا أكثر من سلطة في الدولة ، وأن اشتراط إجراءات معينة مرده إلى الرغبة في أن تمارس تلك الولاية على نحو يكفل بقدر الإمكان مراعاة الصالح العام الذي قصد من ورائها إلى تحقيقه .

وأهمية التشريع ازدادت ولا تزال تزايد في المجتمع الحديث إما لاعتبارات تتعلق بتطور الأحوال الاجتماعية ، وإما لاعتبارات تتعلق بالتشريع ذاته . فالاعتبارات التي تتعلق بتطور الأحوال الاجتماعية ترجع إلى إنتقال المجتمع إلى مرحلة التنظيم السياسي بما استتبعه ذلك من قيام الدولة وتشييد سلطتها في مواجهة منافسيها مثل الأمراء في عهد الإقطاع والكنيسة في العصور الوسطى . وسار هذا التطور شوطا بعيدا لتعزيز سلطان الدولة وتوسيع نشاطها نتيجة لانتشار النظريات الاشتراكية وحلها محل النظريات الفردية . والاعتبارات التي تتعلق بالتشريع ذاته ترجع إلى أنه أصلح المصادر الرسمية وأكثرها ملاءمة لحاجات الجماعة المتطورة . فالعرف وإن كان يصدر عن الجماعة إلا أنه بطل . في نشوئه وبطله . في تطوره فضلا عما يشوبه في معظم الأحيان من غموض يحمل قواعده . في حين أن التشريع وسيلة ميسرة وسريعة في إنشاء القواعد القانونية وفي تعديلها فضلا عما

يحققه بحكم صياغته من تحديد ووضوح وانضباط لا يقرره من أحكام .

وأما التشريع بوصفه مجموعة الأحكام والقواعد الصادرة عن السلطة التشريعية - فقد اختلف الرأى فى تحديده . فالفقهاء الذين يغلّبون المعيار الشكلى يرون أن التشريع هو ما تنسب السلطة التشريعية الأصلية أى السلطة صاحبة الولاية العامة فى التشريع ، ويصفون هذا الوصف عليه ولو لم يتوافر على خصائص القاعدة القانونية ( وبالذات العمومية ) ... كما أنهم ينكرون صفة التشريع على ما يصدر عن غير السلطة التشريعية الأصلية ، ولو كان متوافرا على خصائص القاعدة القانونية .

أما الفقهاء الذين يغلّبون المعيار الموضوعى فإلّهم يعتبرون التشريع كل ما يتوافر على خصائص القاعدة القانونية ولو صدر من غير السلطة التشريعية الأصلية ، وينكرون صفة التشريع على كل ما لا يتوافر على هذه الخصائص ولو كان صادرا عن السلطة التشريعية الأصلية .

### تدرج التشريع وتناحجه

إذا ما تقررت الولاية التشريعية فى ظل دستور معين بصفة هادية ( أو أصلية أو رئيسية ) لسلطة ما ، وتقررت بصفة فرعية ( أو تبعية أو ثانوية ) لسلطة أخرى - فإن التشريع الذى تنسب السلطة الأولى يكون أقوى من التشريع الذى تنسب السلطة الأخيرة .

وإذا كان الدستور جامدا أى يحتاج فى تعديله إلى إجراءات أشد من الاجراءات اللازمة لتعديل التشريع العادى ، فإن السلطة التى تملك تعديله تكون سلطة دستورية أو تأسيسية Pouvoir constituant ويكون التشريع الذى تنسب أقوى التشريعات فى الدولة .

وهكذا يفرض التفاوت في السلطات التشريعية في ظل دستور جامد إلى تفاوت في التشريع الذي تسنه بحيث أنه يتدرج من الضعف إلى القوة على النحو الذي يلي: التشريع الفرعى (أو التابع أو الثانوى) ، والتشريع المادى (أو الاصلى أو الرئيسى) ، والتشريع الدستورى (أو الأساسى) . ويرتّب على هذا التدرج أنه يجب أن يتقيد كل تشريع بالتشريع الأعلى منه درجة . فلا يجوز للتشريع الفرعى أن يتعارض مع تشريع عادى ، كما لا يجوز لأيهما أن يتعارض مع تشريع دستورى .

وإذا صدر أى من هذه التشريعات مخالفا للتشريع أعلى منه درجة فإنه يكون غير شرعى *Illegal* - سواء أكان تشريعا فرعيا أم تشريعا عاديا ، ومن ثم تنشأ الحاجة إلى إيجاد تنظيم يكفل رقابة مشروعية التشريعات ويقرر الجزاء المناسب بالنسبة إلى التشريع المخالف .

ورقابة مشروعية التشريع الفرعى هى من صميم مباحث القانون الإدارى الذى يعنى بدراسة القرارات الإدارية سواء أكانت تنظيمية (وهى التشريعات الفرعية أو اللوائح) أم فردية . ولذا نكتفى بدراسة رقابة مشروعية التشريع المادى أو وفقا للاصطلاح المستقر رقابة دستورية القوانين *Constitutionnalité des lois*

## رقابة دستورية القوانين

ظاهر من التحليل المتقدم لتدرج التشريع أنه لايتصور نشوء الحاجة إلى رقابة دستورية القانون إلا فى ظل الدساتير الجامدة *Constitutions rigides* . وآية ذلك أن الدستور الجامد يحتاج فى تعديله إلى اجراءات أشد من الاجراءات اللازمة لتعديل القانون ، ومن ثم توجد سلطتان إحدهما تأسيسية والآخرى



تشريعية ويوجد تبعاً لذلك نوعان من التشريع : تشريع أعلى وهو التشريع الدستوري ، وتشريع أدنى وهو التشريع العادي ( أو القانون ) .

أما الدستور المرن Constitution Sempble فإنه يمكن تعديله بنفس الكيفية والاجراءات التي يمدل بها التشريع العادي ، ومن ثم لا توجد إلا سلطة واحدة تملك تعديل جميع الأحكام التشريعية ويحتجى تبعاً لذلك أى يميز من حيث الدرجة أو المرتبة بين التشريع الدستوري والتشريع العادي .

ورقابة التشريع الفرعى لاثير نفس المعوكة التي تثيرها رقابة دستورية القوانين . فالتشريع الفرعى من عمل السلطة التنفيذية التي لا تختص بالتفرع إلا استثناء ، والتي يتعين عليها أن تحترم إرادة السلطة التشريعية حسباً تتمثل في القوانين التي تسنها . وفضلاً عن ذلك فإن توسع السلطة التنفيذية في مباشرة الاختصاصات المحددة لها يقابل بالتخوف من أن يفضى إلى المساس بالحريات الفردية أو الانتقاص منها . أما رقابة دستورية القوانين فإنها تثير صعوبة مردها إلى أن السلطة التشريعية هي السلطة المختصة أصلاً بالتشريع ، كما أنها - في النظم الديمقراطية النيابية - تقوم أساساً على الانتخاب من جانب الشعب فيكون لها صفة تمثيلية للرأى العام .

وهذا ما يفسر كيف أن معظم الدول استقرت من قديم في تنظيمها لرقابة مشروعية التشريع الفرعى على أسس إيجابية مقاربة ، بينما ترددت واختلفت في الحلول الواجبة الاتباع بصدد تنظيم رقابة دستورية القوانين .

ولئن تعددت هذه الحلول إلا أنه يمكن ردها إلى نوعين رئيسيين من رقابة الدستورية تبعاً لصفة الهيئة التي تمارس تلك الرقابة : الرقابة السياسية ، والرقابة القضائية - ونقتاولها تباعاً في مجتئين .

## المبحث الاول

### الرقابة السياسية لدستورية القوانين

ترمز الرقابة السياسية إلى صفة الهيئة التي تباشرها أى أنها تكون من جانب هيئة ذات صفة سياسية . ويختلف تشكيل هذه الهيئة تبعاً للكيفية التي ينظم بها الدستور الرقابة السياسية .

وخير ما يوضح الرقابة السياسية أن تشير إلى بعض تطبيقاتها في فرنسا وفي غيرها من الدول .

### الرقابة السياسية في فرنسا

من الأمثلة البارزة لادساير الفرنسية التي أخذت بالرقابة السياسية لدستورية القوانين مايلي :

#### أولاً - دستور السنة الثالثة للثورة

حاول Sieyès أن يجعل واضحاً هذا الدستور على إيجاد هيئة سياسية يكون من اختصاصها إلغاء جميع القوانين التي تسن مخالفة لأحكام الدستور ، ولكنهم رفضوا بالاجماع الأخذ بهذا الاقتراح خشية أن تضد تلك الهيئة سلطة فوق السلطات وأداة سيطرة واستبداد .

وكان Sieyès يستهدف من اقتراحه المذكور تحصين الدستور الجامد ضد أى مساس بأحكامه ، وإيلاء هذه المهمة إلى هيئة نيابية سماها هيئة المحلفين الدستوريين *jurie constitutionnaire* - ولم يشأ أن يجعل القضاء مختصاً برقابة الدستورية للأرالسبي الذي خلفه نصف المحاكم السابقة على الثورة والتي كانت تسمى *Parlements*.

### ثانيا - دستور السنة الثامنة للثورة

أفصح Siéyes وكان له دور ملموس في وضع دستور السنة الثامنة - في أن يفتح واضعى هذا الدستور بقبول اقتراحه سالف الذكر . وهكذا نشأت هيئة المحلفين الدستوريين التي أرادها ولكن تحت اسم « مجلس الشيوخ الحامى للدستور » Le Sénat Conservateur .

وكان المفروض وفقا للدستور أن يكون لمجلس الشيوخ رقابة دستورية القوانين قبل إصدارها بحيث يملك إلغاء غير الدستوري منها في مواجهة الكافة *erga omnes* . وكان المفروض أيضا أن يختار أعضاء هذا المجلس بصورة تكفل لهم الاستقلال الذى يمكنهم من أداء مهمتهم على الوجه الأكمل .

على أن هذا المجلس الذى قام لحماية الدستور لم يحقق النتائج المرجوة منه ، بل وكان أداة في يد نابليون الذى فرض سيطرته عليه وسخره لتعديل الدستور فيما يرغبه .

وكان نفوذ نابليون السبب الرئيسى الذى قوض استقلال مجلس الشيوخ وجعله عاجزا عن أداء مهمته . فالضمانات المديدة التي شرعت لتحقيق استقلال أعضاء هذا المجلس لم تحل من الناحية الواقعية دون هيمنة نابليون على اختيارهم وتسيط مؤثراته عليهم . ولم يفتح لابلليون هذه الخطوة الفعلية وإنما والى نفوذه حتى صار صاحب الحق قانونا في تعيين أعضاء مجلس الشيوخ وفي تقليد المناصب ومنحهم الرتب والمخصصات .

وأما عجز مجلس الشيوخ عن أداء مهمته فكان مرده إلى الكيفية التي تحدد بها اختصاصه . فهو لم يكن يملك أن يباشر رقابة الدستورية إلا بالنسبة لقوانين التي تحيلها إليه الحكومة أو هيئة خاصة تسمى Tribunal في ظرف عشرة أيام من تاريخ سننها وقبل تقديمها للاصدار . ولم يكن متصورا أن تمكن الحكومة المجلس

من مباشرة اختصاصه ضد قوانين كان لها صالح في إنقاذها . وإذا كان من الممكن أن يباشر المجلس اختصاصه بناء على طلب الهيئة الخاصة ، فإن نابليون سلب نفوذه على هذه الهيئة حتى ألغيت سنة ١٨٠٧ .

### ثالثا - دستور سنة ١٨٥٢

قرر دستور ١٤ من يناير سنة ١٨٥٢ الرقابة السياسية لمجلس الشيوخ على نحو يقرب من الوضع الذي نظمته دستور السنة الثامنة للثورة . على أن مجلس الشيوخ الحامي للدستور صار يملك في ظل دستور سنة ١٨٥٢ - بالإضافة إلى اختصاصه بتعديل الدستور بشروط معينة - مراجعة جميع القوانين من حيث صحتها الدستورية قبل تقديمها إلى رئيس الدولة لإصدارها ، وإلغاء القوانين التي تمحال إليه من الحكومة أو بناء إلى الناس الأفراد إذا ثبت له عدم دستوريتها .

ولئن قرر دستور سنة ١٨٥٢ ضمانات عديدة لاستقلال أعضاء مجلس الشيوخ إلا أن رئيس الدولة تمكن بفضل نفوذه الفعلي من تقويض تلك الضمانات ، وشل وظيفة المجلس الرقابية وجعله - أسوة بإسلافه في ظل دستور السنة الثامنة - أداة لتعديل الدستور تبعا لميقاتته .

### رابعا - دستور سنة ١٩٤٦

نص دستور ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ على تفكيك هيئة رياضية تسمى اللجنة الدستورية le Comité constitutionnel ليكون من اختصاصها رقابة دستورية القوانين قبل إصدارها .

وكانت هذه اللجنة تشكل من رئيس الجمهورية - بحكم منصبه - رئيساً ، ومن اثني عشر عضواً يختارون على النحو الآتي : عضوان بحكم منصبهما وهما رئيس الجمعية الوطنية ورئيس مجالس الجمهورية ، وسبعة أعضاء يختارهم الجمعية الوطنية من غير أعضائها على أساس التمثيل النسبي للبيئات السياسية وذلك في بدء انمقادها

سنويا ، وثلاثة أعضاء يختارهم مجلس الجمهورية بنفس الطريقة .  
وكانت هذه اللجنة تختص ببحث ما إذا كانت القوانين التي أقرتها الجمعية الوطنية تضمنت تعديلا للدستور ، فإن وجدت قانونا يعدل الدستور أعادته إلى الجمعية الوطنية حتى تعمله بما يتفق مع أحكام الدستور أو حتى تعدل الدستور ذاته وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٠ من الدستور .

على أن اللجنة لم تكن تملك مباشرة اختصاصها إلا بناء على طلب مشترك يقدم إليها من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الجمهورية . فهي لم تكن تملك أو تبشر اختصاصها من تلقاء نفسها أو بناء على طلب فرد أو هيئة أيًا كانت .

#### خاصا - دستور سنة ١٩٥٨

ينص دستور أكتوبر سنة ١٩٥٨ على تشكيل هيئة سياسية تسمى المجلس الدستوري Le Conseil Constitutionnel يكون من اختصاصه رقابة دستورية القوانين قبل إصدارها .

ويتشكل هذا المجلس من رئيس يمينه رئيس الجمهورية من بين أعضاء المجلس ، ومن رؤساء الجمهورية السابقين - أعضاء مدى الحياة ، ومن تسعة أعضاء يقوم بتعيين ثلاثة منهم رئيس الجمهورية وتعيين ثلاثة آخرين رئيس الجمعية الوطنية وتعيين الثلاثة الباقين رئيس مجلس الشيوخ - ومدة عضويتهم تسعة سنوات غير قابلة للتجديد . ويختص المجلس الدستوري بالتحقق من عدم مخالفة القوانين التي يقرها البرلمان للدستور ( ولا يختص بالنسبة للقوانين التي يقرها الشعب عن طريق الاستفتاء ) ، بحيث أنه يترتب على قراره بعدم دستورية قانون ما استحالة إصدار هذا القانون . وقرارات المجلس في هذا الصدد ملزمة لكافة السلطات في الدولة وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من الوجوه .

على أن اختصاص المجلس الدستوري - في غير حالة القوانين الأساسية ولوائح

المجالس البرلمانية - هو اختصاص جوازى ، ولا يمكن أن يباشر إلا بناء على طلب رئيس الجمهورية أو الوزير الأول أو رئيس أى من مجلس البرلمان .

### الرقابة السياسية في الدول الاخرى

أخذت دول عديدة بالرقابة السياسية الدستورية القوانين ولاسيما الدول ذات النزعة الاشتراكية . وتتنوع صور هذه الرقابة تنوعا كبيرا .

فن الدول ما جعل رقابة الدستورية من اختصاص لجنة خاصة مثل ألمانيا الشرقية التى يقضى دستورها الصادر فى ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ بأن يشكل المجلس الشعبى لجنة دستورية لهذا الغرض Commission constitutionnel بشرط أن يراعى فيها تمثيل مختلف الهيئات بحسب أهميتها ، وأن يكون من بين أعضائها ثلاثة من قضاة المحكمة العليا وثلاثة من غير أعضاء المجلس الشعبى ذوى الخبرة .

ومن الدول ما جعل رقابة الدستورية من اختصاص الهيئة التشريعية ذاتها - كالجوريات السوفيتية التى ينص دستورها على اختصاص السوفيت الأعلى بالاشراف على تنفيذ الدستور الاتحادى واتخاذ الاجراءات الكافية لجعل دساتير الجمهوريات متفقة مع أحكامه ، ، وبلغاريا التى ينص دستورها الصادر فى ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ على اختصاص الهيئة التشريعية وحدها بحق الفصل فيما إذا كانت الشروط التى يتطلبها الدستور قد روعيت عند اصدار القانون وفى إذا كان هذا القانون دستوريا .

ومن الدول ما جعل رقابة الدستورية من اختصاص المكتب الإدارى للهيئة التشريعية تحت اشراف هذه الهيئة - كالجوريات اليوغوسلافية المتحدة التى ينص دستورها الصادر فى ٣١ من يناير سنة ١٩٤٦ على جعل رقابة الدستورية للمكتب الإدارى للهيئة الشعبية ، وتشيكوسلوفاكيا التى ينص دستورها الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٨ على جعل هذه الرقابة للمكتب الإدارى للجمعية الوطنية

- le bureau de L'assemblée nationale

( القسم الاول )

### تدوير الرقابة السياسية للمستوردة القوانين

ان الرقابة السياسية وإن كانت تبدو في ظاهرها سهلة وميسرة ، إلا أنها في واقع الأمر تثير صعوبات عديدة بشأن الهيئة التي يصعد إليها بمباشرة تلك الرقابة. فالهيئة السياسية قد تشكل بطريق التمثيل أو بطريق الانتخاب ، أى أن شكلت بطريق التمثيل من جانب البرلمان تكون معرضة لأن تصدر تابعة له وتفقد بذلك صلاحيتها لأن تكون رقابية عليه. وهى إن شكلت بطريق الانتخاب من الشعب تكون معرضة لأن تسطر عليها نفس الاتهامات السياسية التي تسطر على البرلمان، فلا يكون ثمة بدوء من رقابتها في هذه الحالة. وإن سيطرت عليها اتهامات سياسية مختلفة ، فإنها تعتمد إلى فرض سيطرتها على البرلمان والتوسع في سلطاتها على حساب السلطات الأخرى .

وممايت من التجربة في فرنسا أن الرقابة السياسية لم تحقق النتائج المرجوة منها. فمجلس الشيوخ الذي شكل بقصد حماية الدستور في ظل دستور السنة الثامنة ( عصر الثورة ) - دستور سنة ١٨٤٩ - تحول إلى أداة استبداد سخرها رئيس الدولة لتعديل الدستور وفقا لأهوائه . واللجنة الدستورية في ظل دستور سنة ١٩٤٦ والمجلس الدستوري في ظل دستور ١٩٥٨ - لم يبالوا برقابة الدستورية بالمعنى الصحيح بسبب نواحي النقص في تنظيمها تشكيلا واختصاصا .

وإذا كانت الرقابة السياسية قد لغيت قبل أن لدى الدول ذات الأهمية الاشتراكية مثل الجمهوريات السوفيتية المتحدة وبوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا - فإنما يرجع ذلك على الأخص إلى أن هذه الدولة نظمت تلك الرقابة على نحو يضمن أثرها ويحول دون وقوعها في وجه الاتهامات المتطورة التي تقررها المجالس الشعبية على أنه بالرغم من معنى هذه الدول إلى مساندة التطور ، فإنها أدركت أن هذا السعى قد يتعارض مع ما يراد توفيره من ضمانات تكفل أن يكون التطور متفقا ( القسم الاول )

مع إرادة أغلبية الأفراد . وهذا ما يفرض كيف أن الدول ذات النزعة الاشتراكية قد حرصت على أن تجعل دساتيرها جامدة كيما تحقق لها نوعا من الثبات يحد من تطور القوانين العادية . وانه ليتعارض مع هذا الحرص أن تعتمد الدول المذكورة إلى إضعاف الرقابة السياسية على نحو قد يفوت معه الفرض منها ويحولها إلى ضمانة صورية غير جدية بالبقاء .

## المبحث الثاني

### الرقابة القضائية لمستوى القوانين

ترمز الرقابة القضائية إلى صفة الهيئة التي تباشرها أي أنها تمارس من جانب هيئة قضائية . ولئن تنوعت صور الرقابة القضائية تنوعا كبيرا إلا أنه يمكن تقسيمها تبعا للأثر الذي يترتب عليها بالنسبة للقانون غير الدستوري إلى نوعين رئيسيين : رقابة الامتناع ، ورقابة الإلغاء .

فقتضى رقابة الامتناع أن القاضي يهمل حكم القانون غير الدستوري أي يمنع عن تطبيقه في القضية المعروضة عليه . وليس من شأن هذا القضاء أن يحول دون استمرار القانون أو إنفاذ حكمه في الأحوال الأخرى التي يتسنى فيها ذلك .

أما رقابة الإلغاء فإنها تجزئ القاضي أن يبطل القانون غير الدستوري في مواجهة الكافة *erga omnes* ويترتب على هذا القضاء اعتبار القانون كأن لم يكن من تاريخ صدوره أو على الأقل انتهاء حياته بالنسبة للمستقبل بحيث لا يمكن الاستناد إليه . وتتناول بشيء من التفصيل فيما يلي هذين النوعين من الرقابة .

### أولا - رقابة الامتناع

لعل خير ما يوضح رقابة الامتناع أن نبدأ بدراستها في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم في الدول الأخرى .



## رقابة الامتناع في الولايات المتحدة الامريكية

### العوامل التي أدت الى نشأة رقابة الدستور

تضافرت عوامل ثلاثة في تشييد رقابة المحاكم الامريكية لدستورية القوانين وهي : الجود ، والاتحاد ، وجهود المحكمة الاتحادية العليا .

**فيالنسبة الى الجمهورية** - عاشت الولايات المتحدة قبل أن تنال استقلالها كستمرات لبريطانيا ولم تكن تتمتع إلا بالسلطات التي تقررها الدولة المستعمرة بمقتضى الأوامر الملكية الصادرة من التاج أو القوانين التي يسنها البرلمان الامبراطوري . فالولايات كانت قد تعودت أن تلتس قارفا في المرتبة بين القوانين التي تسنها برلماناتها والقوانين التي يسنها البرلمان الانجليزي . وكانت محاكم الولايات تباشر ولايتها القضائية في مواجهة البرلمانات المحلية ، وتمتنع عن تطبيق القوانين التي تسنها إذا ما جاوزت الحدود المرسومة لاختصاصها في الأوامر الملكية أو القوانين الأساسية .

فلما حققت الولايات الامريكية استقلالها عن بريطانيا سنة ١٧٧٦ حرصت كل منها على أن يكون لكل منها دستورها الخاص بها وتأثرت في وضعه بسابق تجربتها في عهد الاستعمار . وكان وجه تأثرها أنها كفلت لدساتيرها من المرتبة ما كان للأوامر الملكية والقوانين الأساسية القديمة فجعلتها جامدة لتكون بمثابة عن سلطة الهيئات التشريعية العادية ، ولتعمل المحاكم على الامتناع عن تطبيق أي قانون يتعارض معها .

وكان طبيعيا أن يصدر واضعو الدستور الاتحادي من المؤثرات المتقدمة وأن يجهلوه دستورا جامدا يتطلب في تعديله اجراءات أشد من الاجراءات اللازمة لتعديل القوانين العادية .

وبالنسبة إلى الاتحاد - فإن الدول التي تدخل في اتحاد ، إما كان نوعه ، تحتاج إلى أن تنظم بصورة يتيقن كيفية توزيع السلطات بينها وبين دولة الاتحاد. ولهذا تحرص هذه الدول على أن يشتمل الدستور على الضمانات الكفيلة بتحقيق التنظيم المنشود. وتمثل هذه الضمانات على الأخص في جعل الدستور جامدا ، وفي إيجاد هيئة قضائية عليا يكون من اختصاصها الفصل فيما يمكن أن يشور من تنازعات بين الولايات الأعضاء في الاتحاد ودولة الاتحاد حول نصوص الدستور وتفسيرها .

وبالنسبة إلى المحكمة الاتحادية العليا - فإنها قامت بدور كبير في تشييد رقابة دستورية. وكان مما راجه هذه المحكمة الظروف السياسية التي عاصرت نشأة الاتحاد الأمريكي والصراع بين الحزب الاتحادي - الذي كان يؤمن بضرورة اتحاد الولايات اتحادا يحقق نوعا من الوحدة القومية ويمثل على تميز سلطات الاتحاد ، وبين الحزب الجمهوري الذي كان يؤمن بحقوق الولايات ويعدو إلى تدعيم سلطانها. وكان الحزب الاتحادي قد عمد - وهو في الحكم وقبل أن يفوز الحزب الجمهوري في انتخابات نوفمبر سنة ١٨٠٠ - إلى تعيين قضاء يؤمنون بالفكرة الاتحادية وعلى رأسهم قاضي قضاء المحكمة الاتحادية العليا [Chief Justice Marshall

وبذلك المحكمة العليا جهوداً بارزة نحو إعلان الفكرة الاتحادية التي آمنت بها خلال المبادئ القانونية التي أرسنها في القضايا المعروضة عليها . وكان مما أكدته في هذا الصدد حقها في تفسير الدستور الاتحادي ، وإخضاع الأحكام الصادرة من حاكم الولايات لولايتها بإجازة العلم فيها أمامها . واستطاعت المحكمة العليا أن تؤكد حقها في رقابة دستورية القوانين ، بل وأن تتوسع في رقابتها للقوانين توسعا جاوزت به نطاق الدستورية بالمعنى المفهوم إلى حد الحكم على مدى ملاءمة القوانين أي إلى حد رقابة السياسة التشريعية التي انتهجها الكونغرس وبرلمانات

الولايات فن المعايير التي قصت بها المحكمة العليا في صدد رقابة دستورية القوانين ما يعرف باسم الملاءمة *balance of convenience* والمقولية *reasonableness* واليقين *rule of certainty*. فمقياس الملاءمة مقتضاه أن يتحقق نوع من التوازن بين ما يفرضه القانون على الأفراد من واجبات وبين ما يوفره لهم من خدمات. وأظهر ما طبق فيه هذا المقياس المجال الاقتصادي ولاسيما بالنسبة لقوانين التي تنظم سير المرافق العامة المدارة بطريق الامتياز. ومقياس المقولية مقتضاه ألا يجاوز القانون فيما يفرضه من تنظيم لحقوق الأفراد الحدود المعقولة وإلا كان لإجراء تسفيا. وأظهر ما طبق فيه هذا المقياس المجال البوليسي أى بالنسبة للقوانين التي تنظم الأمن العام والسكينة العامة والصحة العامة. ومقياس اليقين مقتضاه أن يكون القانون واضحا كل الوضوح فيما يقرره من أحكام بحيث لا يثور أى شك أو غموض حول ما يجزئه وما يحظره. وبجال تطبيق هذا المقياس القوانين التي تقرر عقوبات جنائية على مخالفة أحكامها.

### الأساليب القضائية لرقابة الدستورية

تباشر المحاكم الأمريكية رقابتها لدستورية القوانين بأساليب ثلاثة: الدفع بعدم الدستورية، والأمر القضاء، والحكم التفريري.

**الدفع بعدم الدستورية:** يفرض هذا الأسلوب وجود دعوى منظورة أمام القضاء. سواء كانت دعوى جنائية أو مدنية، فيدفع المتهم أو المدعى عليه طلبات السلطة العامة أو المدعى بأنها تستند إلى قانون غير دستوري ويكون اختصاص المحكمة بفحص دستورية القانون حينئذ متفرعا عن الدعوى المنظورة أمامها أى ثابتا بطريق عارض *incidental*.

فإن انتهت المحكمة من فحصها للقانون إلى أنه متعارض مع الدستور أهملت حكمه وامتنعت عن تطبيقه وفصلت في الدعوى فيما لذلك بما فيه صالح المتهم أو

المدعى عليه . وهذا ما أرساه رئيس المحكمة العليا Marshall في القضية التي تعتبر الخطوة الإيجابية الأولى نحو تشييد رقابة الدستورية ، وهي قضية ماربري ضد ماديسون Marbury V. Madison سنة ١٨٠٣ - فقد أثبت مارشال في حيثيات حكمه :  
« كل من يضع دستوراً مكتوباً ( يقصد دستوراً جامداً ) إنما يهدف ولاشك إلى أن يجعله القانون الأعلى والرئيسي للأمة ... وحيث يتسارع التطبيق في قضية ما القانون والدستور ... يكون من واجب المحكمة أن تقرر أيها الذي يسرى ... وطالما أن الدستور أقوى من أي قانون عادي فإنه هو الذي يجب أن يطبق » .

ففضاء المحاكم الأمريكية في رقابة الدستورية هو مجرد قضاء امتناع . على أن أثر هذا القضاء يزداد قوة من الناحية العملية بفضل نظام السوابق القضائية المعمول به هناك . وفي ظل هذا النظام تنقيد كل محكمة بالحكم الذي تصدره وتنقيد به المحكمة التي في درجتها والمحكمة الأدنى منها درجة . وإذا المحكمة الاتحادية العليا هي أعلى محكمة في الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن الحكم الذي يصدر منها بعدم دستورية أي قانون يقيدها كما يقيد سائر المحاكم الاتحادية ومحاكم الولايات .

فضضاء المحاكم الأمريكية قضاء امتناع مؤسس على نظام السوابق القضائية ، ولكن الكثيرين أخطأوا في تصوير هذا القضاء . فتم من اعتبره قضاء إلغاء - مع أنه لا يبطل القانون غير الدستوري وإنما يقتصر أثره على الامتناع عن تطبيقه . ومنهم من اعتبره قضاء امتناع ينحصر أثره في القضية التي يصدر فيها الحكم بالذات ولا يقيد محكمة أخرى في قضية مماثلة أو نفس المحكمة في قضية أخرى . وفي هذا إغفال واضح لأثر نظام السوابق القضائية .

ويبدو أن الذين اعتبروا قضاء المحاكم الأمريكية قضاء إلغاء قد انسقوا وراء  
... على صدور حكم من المحكمة الاتحادية العليا بعدم دستورية قانون

ما من حيث تنفيذ سائر المحاكم به بناء على نظام السوابق القضائية . ولئن كان القضاء الاسريكي يترتب في هذه الحالة من قضاء الإلغاء ، إلا أنه لا يزال متميزا عنه ومختلفا في آثاره . فبالرغم من أن المحكمة الاتحادية العليا مقيدة بسوابقها إلا أنه من المتصور أن تتطور الظروف على نحو يحذو بها إلى المدول عن قضائها السابق فتعامل القانون على أنه دستوري . ومثل هذا المدول يصادف محله لأن القانون لم يلغ قضاء المحكمة السابق بعدم دستوريته واستمر قائما . ولو كان قضاء المحكمة العليا قضاء إلغاء ، فإنه يستحيل العودة إلى قانون يكون قد انتهت حياته ، ولا يكون من سبيل إلى إعادة العمل بأحكام ذلك القانون إلا عن طريق سن قانون جديد من جانب السلطة التشريعية .

وأسلوب الدفع بعدم الدستورية استخدمته المحاكم الأمريكية منذ بدء مباشرتها لرقابة الدستورية ، إلا أنه فقد الكثير من أهميته بعد أن شاع استعمال الأسلوبين الآخرين ( الأمر القضائي والحكم التفريري ) . فتمت عيب رئيسي في أسلوب الدفع بعدم الدستورية وهو أنه لا يحمي في توقي الضرر المتوقع من القانون غير الدستوري إلا إذا كانت قد أقيمت دعوى بالفعل من جانب السلطة العامة أو المدعى استنادا إلى ذلك القانون . وإلى أن تقام هذه الدعوى أما أن يطبق القانون فيكون على الفرد أن يتحمل الضرر الناتج عن تطبيقه دون أن يستطيع رده ، وأما لا يطبق القانون فيبقى الفرد مهددا بتطبيقه عليه في أي وقت .

**الأمر القضائي injunction :** نشأ أسلوب الأمر القضائي في إنجلترا عندما كان الأفراد يلجأون إلى محكمة مستشار الملك لتصحيح أوضاع ظالمة عجزت عن تصحيحها وسائل القانون العام أمام محاكم القانون العام . فمستشار الملك يصدر أمرا قضائيا استنادا إلى العدالة ، باعتبارها مصدرا متميزا عن القانون العام . ولئن كان التطور القانوني في إنجلترا انتهى إلى اندماج قانون العدالة والقانون

العام ، إلا أن هذين القانونين كانا منفصلين عند وضع الدستور الأمريكى . وحرص واضعو هذا الدستور على أن يؤكدوا اختصاص المحكمة الاتحادية العليا ، بالنظر فى جميع الخصومات - وفقا للقانون أو العدالة - التى تنشأ فى ظل هذا الدستور . فاستندت المحاكم الاتحادية إلى هذا النص لتبرير استخدام أسلوب الأمر القضائى باعتباره أحد أساليب العدالة .

ومقتضى أسلوب الأمر القضائى أنه يجوز لأى فرد أن يلجأ إلى المحكمة بطلب وقف تنفيذ أى قانون على أساس أنه غير دستورى وأن من شأن تنفيذه أن يلحق به ضررا . وإذا ثبتت للمحكمة أن القانون غير دستورى تصدر أمرا قضائيا إلى الموظف المختص بعدم تنفيذ القانون ، ويكون الموظف ملزما بالأمر الصادر إليه وإلا يبد مرتكباً لجريمة خاصة تسمى «استقار المحكمة contempt of court» ، ويعاقب عليها بالحبس أو بالغرامة .

وإزاء ما أفضى إليه هذا الأسلوب من تعطيل القوانين - بعد أن شاع استعماله منذ أواخر القرن التاسع عشر - عمد الكونغرس إلى توفير بعض الضمانات فى استخدامه بالقانون الذى سنته سنة ١٩١٠ ، والذى يقضى بأن يكون إصدار الأمر القضائى من اختصاص محكمة اتحادية عامة تتشكل من ثلاثة قضاة ، ويجوز الطعن فى الأحكام الصادرة منها أمام المحكمة الاتحادية العليا مباشرة .

الحكم التقريرى Declaratory Judgment : لم يستخدم أسلوب الحكم التقريرى فى مجال رقابة الدستورية إلا منذ سنة ١٩١٨ . وهو فى الأصل أسلوب من أساليب القانون الخاص ، ومقتضاه أن ثمة طرفين يلجآن إلى المحكمة بطلب إصدار حكم يقرر حقوقهما المتبادلة وفقا لقاعدة قانونية لايتنازعان فى شأن وجوب تطبيقها . وفى مجال رقابة الدستورية يلجأ الفرد إلى المحكمة بطلب إصدار حكم يقرر ما إذا كان قانون يراد تطبيقه عليه دستوريا أو غير دستورى . وفى هذه الحالة ينتظر

الموظف المختص صدور حكم من المحكمة إما بأن القانون دستوري فيعنيقه ، وإما بأن القانون غير دستوري فيمتنع عن تطبيقه .

ويجسد الفقهاء الأمريكيون أسلوب الحكم التفريري باعتباره أكثر تمثيلاً مع المحكمة من تحويل المحاكم اختصاص الدستورية ، وهي تمكن المحاكم من إعلان رأيها فيما إذا كان القانون المروض عليها دستورياً أو غير دستوري . وأسلوب المحكمة التفريري يحقق هذا الغرض دون حاجة إلى خلق منازعات ولوصورية للتوصل إلى رأى المحاكم في مدى دستورية قانون معين . كما يحدث بالنسبة للأسلوبين الآخرين . وبالرغم من استخدام محاكم الولايات لهذا الأسلوب ، فإن المحكمة الاتحادية العليا رفضت في بادئ الأمر استخدامه استناداً إلى أن اختصاصها مرتبط بنظر المنازعات بينما أن طلب إصدار حكم تفريري لا ينطوي على منازعة ما . على أن المحكمة العليا عدلت عن هذا المسلك إلى استخدام الأسلوب المذكور حرصاً منها على استبقاء ولايتها الاستثنائية بالنسبة للأحكام التي تصدر من محاكم الولايات . وفي سنة ١٩٢٤ سن الكونجرس قانوناً حول بمقتضاه المحاكم الاتحادية سلطة إصدار أحكام تفريرية في شأن دستورية القوانين .

#### تقدير رقابة الدستورية في الولايات المتحدة الأمريكية

سبق البيان أن المحاكم الأمريكية - وعلى رأسها المحكمة الاتحادية العليا - لم تلتزم الحدود المفهومة لرقابة الدستورية ، وإنما توسعت في هذه الرقابة عن طريق المعايير التي ابدعتها والتعامل بروح القانون توسعاً لم يخل من التحكم في السياسة التشريعية للكونجرس وبرلمانات الولايات .

فلا عجب أن تعرضت المحاكم لحالات شديدة من جانب عديد من الفقهاء الذين جرت أقلامهم بالنهي على مسلكها بأوصاف لازمة مثل « حكومة القضاء » . و « أرستقراطية القضاء » ، و « القانون القضائي » ، و « التشريع القضي » . بل إن

بعض قضاة المحكمة العليا ذاتها رفضوا أن يسايروا زملاءهم في مغالاتهم، وأصرروا على أن يقفوا منهم موقف المعارضة المسببة - ومنهم على الأخص Stone الذي سجل في حكم صادر له سنة ١٩٣٠ :

« إن سلطة المحاكم في إعلان عدم دستورية القوانين مقيّدة ... فاختصاص المحاكم مقصور على النظر في الصفة الدستورية للقوانين وليس لها أن تناقش الحكمة من سنها » .

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمر بتطورات اجتماعية واقتصادية - كان من أثرها أن الكونجرس من قوانين ذات نزعة اشتراكية في المجال الإقتصادي كالقوانين الخاصة بتحديد ساعات العمل، وتحديد حد أدنى للأجور ، وحماية العمال ضد الحوادث ، وتنظيم استخدام النساء والأطفال . وجرى للمحاكم فترة من الزمن على الحكم بعدم دستورية تلك القوانين - استنادا إلى أن هذه القوانين كانت تؤرد قيودا على حقوق الأفراد وتأثرا منها بالمذهب الفردي الذي يحظر على الدولة التدخل في المجال الإقتصادي ، ولكنها اضطرت لإزاء قوة التطورات الاجتماعية والاقتصادية أن ترجع عن قضائها وأن تسلّم بدستورية القوانين المذكورة .

وفي سنة ١٩٣٧ سن الكونجرس قوانين عديدة بقصد التقلب على الأزيمة التي كانت تعانها أمريكا وإتقاداً لبرنامج الرئيس فرانكلين روزفلت الخاص بالإعاش الإقتصادي The New Deal ، ولكن المحكمة الاتحادية العليا قضت بعدم دستورية بعض تلك القوانين . وإزاء هذا الصراع - خاصة وأن معظم الأحكام صدرت من المحكمة العليا بأغلبية خمسة أصوات ضد أربعة ، انتهز روزفلت فرصة إعادة انتخابه سنة ١٩٣٦ فطلب من الكونجرس في رسالته السنوية سن قانون بزيادة عدد قضاة المحكمة العليا وسائر المحاكم الاتحادية . وكان



المذهب من ذلك تدين قضاء عدد مواليين البرنامج وورسنة مع كافة الأغلبية لصالحه . على أن الكونجرس رفض أن يعمل حتى في هذا الصدد . الأمر  
الرأى العام الذى أعلن عن خشيته من أن تنقضى هذه الفترة إلى ترتيبات  
القضائية وتهديد الضمانات الفردية . وحل هذا الصراع حلا طيبا لأنه في الحرف  
عام واحد خلعت مناصب ثلاثة من أعضاء المعارضين لبرنامج المذكور نتيجة  
لرفضه أو لطلب الاحالة إلى المعاش ، وعين فيها ثلاثة آخرون . امرؤين  
يمولهم الموالية لذلك البرنامج ، فرجعت المحكمة العليا عن قضاء " ابق وأقرت  
بدستورية قوانين الانعاش الاقتصادى .

### رقابة الامتناع فى الدول الاخرى

كان لقضاء المحاكم الامريكية بالامتناع عن تطبيق القوانين غير الدستورية  
أثره الملبوس فى الدول الاخرى . ومظاهر هذا الأثر ثلاثة : أولا - أن المشرع  
الدستورى نص صراحة فى بعض الدول على حق المحاكم فى رقابة دستورية  
القوانين ، وثانى - أن المحاكم أعطت نفسها حق رقابة الدستورية فى دول لم يوجد  
فيها نص يميز لها ذلك ، والثالث - أن الفقه طالب بتقرير هذا الحق فى دول  
دلت الشواهد فيها على أن المشرع والقضاء يرفضان رقابة الدستورية .

### أما الدول التى نصت دستورها صراحة على حق الحاكم فى رقابة الدستورية -

فنذكر منها : ايرلندا الحرة فى دستورى سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٣٧ ، والمانيا  
الغربية فى دستور سنة ١٩٤٩ ، ورومانيا فى دستورى سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٣٨ ،  
والبرتغال فى دستورى سنة ١٩١١ وسنة ١٩٣٣ ، والبولان فى دستور سنة  
١٩٢٧ ، وكثير من دول أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين فى دستور سنة ١٨٥٣  
وجواتيمالا فى دستور سنة ١٨٧٩ والبرازيل فى دستور سنة ١٨٩١ وكوبا فى  
دستور سنة ١٩٠١ ونيكاراجوا فى دستور سنة ١٩١١ والمكسيك فى دستور

سنة ١٩١٧ ومايى فى دستور سنة ١٩١٨ وشيل فى دستور سنة ١٩٢٥ .

وبعض الدول المتقدمة لم تشأ أن تعطى حق رقابة الدستورية لجميع المحاكم فيها وإنما قصرته على محكمة بالذات مثل المحكمة العليا فى أيرلندا الحرة وكوبا والمكسيك ، ومحكمة النقض ( بدواؤها بجمعية ) فى رومانيا ومايى .

وأما الدول التى أعطت المحاكم فيها نفسها حق رقابة الدستورية بالرغم من عدم وجود نص يميز لها ذلك - فنذكر منها :

كندا ، واستراليا ، واتحاد جنوب أفريقيا ، واستونيا ، ولتوانيا ، والنرويج ،  
والمانيا قبل الحرب العالمية الأخيرة ، ورومانيا قبل صدور دستور سنة ١٩٢٢ ،  
واليونان قبل صدور دستور سنة ١٩٢٧ .

وأما الدول التى طالب الله فيها بتقرير رقابة الدستورية بالرغم من التساهل التى دلت على رفض التشريع والتفصا . لهذه الرقابة - فخير مثل لها فرنسا . وكان للمناقشات الفقهية التى ثارت فى هذه الدولة فضل كبير فى توضيح موضوع رقابة الدستورية .

وقبل أن بين الخلاف الفقهى المذكور ، يجدر بنا أن نذكر أن ثمة عوامل فى فرنسا ترجع إلى عهد الثورة الفرنسية كان لها أثرها المضاد لرقابة الدستورية . ويمكن أن ترد هذه العوامل إلى أمرين رئيسيين :

أولا - النظر إلى « القانون » على أنه يمثل الإرادة العامة : وهذا ما نصت عليه صراحة المادة السادسة من إعلان حقوق الإنسان سنة ١٧٨٩ بقولها « إن القانون هو التعبير الحر الرسمى للإرادة العامة ، فلازمة بوصفها صاحبة السيادة لإرادة لا تعمل عليها أى إرادة أخرى ، والبرلمان ينوب عن الأمة فى التعبير عن إرادتها بما يستلزم من قوانين ومن ثم لا نملك أية سلطة أخرى مراجعته أو التعقيب عليه .

**ثانيا - النظر الى القضاء نظرة الدول والائتلاف :** فالمحاكم السابقة على قيام الثورة والتي كانت تسمى Parlements سيطرت على مجال التشريع ومارست سلطات باغت حشد إلغاء القوانين والقرارات التشريعية . ولذا كانت النظرة إلى القضاء بعد نجاح الثورة نظرة حذر وارتياح ، وكان الرأي قويا نحو تحديد اختصاصه تحديدأ يحول دون المود إلى سابق قوسه .

وساعد على الاتجاه المضاد لرقابة الدستورية بعض النصوص التشريعية والدستورية التي قد توحي في ظاهرها بعدم اجازة تلك الرقابة - وعلى الاخص ما يلي :

المادة ١١ من قانون التنظيم القضائي الصادر في ١٦ - ٢٤ من أغسطس سنة ١٧٩٠ ، والتي تحظر على المحاكم أن تشترك بطريق مباشر أو غير مباشر في ممارسة السلطة التشريعية ، أو أن تمرقل قرارات الهيئة التشريعية أو ان توقف نفاذها .

والمادة ٣ من دستور ٧ من سبتمبر سنة ١٧٩١ وتحظر على المحاكم أن تتدخل في ممارسة السلطة التشريعية أو ان توقف نفاذ القوانين .

والمادة ١٢٧ من قانون العقوبات وتعاقب القضاء الذين يتدخلون في ممارسة السلطة التشريعية سواء بإيجاد لوائح تتضمن أحكاما تشريعية ، أو بمنع أو وقف نفاذ قانون أو أكثر ... .

**موقف القضاء :** استقر قضاء المحاكم المادية والادارية بسبب النصوص المتقدمة على اعتبار النظر في دستورية القوانين أمرا خارجا عن اختصاصها . على أن المحاكم الفرنسية لم تقدم الأسباب إلى فرض نوع من رقابة الدستورية . فقد جرت على اعتبار نفسها مختصة بالبحث فيما اذا كان القانون المعروض عليها مستكملا أو غير مستكمل ، أو شكلياً أو الحرفيية التي يستلزمها الدستور ،

مثل مراقبة مجلس البرلمان واصدار رئيس الجمهورية له ولشره بالجريدة الرسمية . ويررت المحاكم هذا الاختصاص على أساس آخر غير رقابة الدستورية وهو اعتبار القانون غير المستوفى للشروط الشكلية منعدا أى مجرد قرار لا يرقى إلى مرتبة القانون ولا يفيد من الحماية المقررة للأخير .

**موقف الفقهاء :** من المقرر فقها أن من حق المحاكم بل ومن واجبها أن تمتنع عن تطبيق أى قانون يكون مغالفا للدستور من حيث الشكل . أما بالنسبة للقانون الذى يخالف الدستور من حيث الموضوع أى من حيث الاحكام الموضوعية التى يتضمنها - فإن الفقهاء انقسموا إلى فريقين : فريق ينكر على المحاكم اختصاص الدستورية ، وآخر يطالب بوجوب مباشرتها لهذا الاختصاص .

أما الذين ينكرون على المحاكم اختصاص الدستورية - فإنهم يستندون إلى النصوص الدستورية والتشريعية سالفة البيان ، كما يذهبون إلى أن فى مباشرة المحاكم لذلك الاختصاص خروجاً منها عن حدود وظيفتها ومنافاة لمبدأ الفصل بين السلطات . فهمة القاضي على حد قولهم ليست الحكم على القانون وإنما الحكم وفقاً له ، فإن باشر رقابة الدستورية تمدى حدود اختصاصه واعتدى على اختصاص السلطة التشريعية .

وأما الذين يطالبون بوجوب مباشرة المحاكم لاختصاص الدستورية - فإنهم يردون على الأوجه المتقدمة بأن المشرع لم يقصد من النصوص المشار إليها سوى منع المحاكم من ممارسة السلطات التشريعية التى كانت تمارسها قبل قيام الثورة ، ومن ثم فإنها بذلك لا تحول دون مباشرة المحاكم لرقابة الدستورية . وهؤلاء الفقهاء لا يرون فى مباشرة المحاكم لهذه الرقابة أى تضارب مع مبدأ الفصل بين السلطات . فالتقاضى إذ يجد فى القضية المروضة عليه قانونين متعارضين لا يستطيع أن يمتنع عن الفصل فيها وإلا عد مرتكباً لجرمة إنكار العدالة ، ومن ثم لا يكون أمامه من سبل سوى تطبيق القانون الأعلى درجة . وهو الدستور وإعمال القانون الأدنى درجة وهو القانون المادى . والقاضى فى هذا الصدد لا يخرج عن حدود

اختصاصه لأنه إنما يباشر مهمة تطبيق القانون كما أنه لا يعتدى على اختصاص السلطة التشريعية لأنه لا يلقى القانون الذى سنه بل يمتنع فحسب عن تطبيقه . ومن هؤلاء الفقهاء من يذهب إلى أن حق المحاكم فى رقابة الدستورية هو نتيجة حتمية لمبدأ الفصل بين السلطات . فكما أنه لا يجوز للقضاء الاعتداء على اختصاص السلطة التشريعية ، كذلك لا يجوز لهذه السلطة الاعتداء على اختصاص القضاء . وحيث تسمح السلطة التشريعية لنفسها بأن تسن قانونا يخالف الدستور ، فإنه لا يسوغ لها أن تلزم القضاء بالاشتراك معها فى هذه المخالفة . وإلا كان هذا اعتداء منها على اختصاصه .

وسبق البيان أن الدستور الفرنسى لسنة ١٩٤٦ ودستور سنة ١٩٥٨ أوردا تنظيميا للرقابة السياسية لدستورية القوانين ، ولكنها لم ينصا على الرقابة القضائية للدستورية . وإغفال النص على هذه الرقابة يفسره المنكرون لها على أن المشرع الدستورى قصد إلى عدم إجازتها ، بينما أن المطالبين بتلك الرقابة يتخذون من عدم وجود نص مانع لها سندا لإجازتها ويمزجون مطالبتهم بها استنادا إلى عدم كفاية الرقابة السياسية الواردة فى الدستور .

## ثانيا - رقابة الالغاء

مقتضى رقابة الإلغاء أنها تجوز للقضاء لإبطال القانون غير الدستورى على مواجهة الكافة أى اعتبار القانون كأن لم يكن من تاريخ صدوره أو على الأقل لإنهاء حياته بالنسبة للمستقبل بحيث لا يمكن الاستناد إليه .

ورقابة الامتناع فتعرض أن ثمة قانونا مبرروضا على قاض ليفصل فى أمر تطبيقه تبعاً لدستوريته أو عدم دستوريته . ومن ثم فإنه لا يمكن أن يتصور قيامها إلا لاحقا لصدور القانون . أما رقابة الإلغاء فيمكن أن تباشر بالنسبة لقانون صدر فعلا كما يمكن أن تباشر بالنسبة لمشروع القانون قبل صدوره ، ومن ثم فإنها قد تكون لاحقة لصدور القانون أو سابقة على صدوره . ونتناول فيما يلى : الرقابة السابقة ، ثم الرقابة اللاحقة .

## رقابة الالغاء السابقة

لعل خير تطبيق لرقابة الإلغاء السابقة - التنظيم الذى أورده دستور ابراندا الحرة الصادر فى أول يوليو سنة ١٩٣٧ . فهذا التنظيم يستوجب أن تقدم القوانين التى يقرها البرلمان إلى رئيس الدولة لتوقيعها وإصدارها . ويجوز لرئيس الدولة بعد استشارة مجلس الدولة - أن يحيل أى قانون إلى المحكمة العليا للنظر فى دستوريته . ويجب على رئيس الدولة إن شاء استعمال هذا الحق أن يحيل القانون إلى المحكمة فى ظرف سبعة أيام من تاريخ تقديمه إليه ، كما يجب على المحكمة أن تصدر حكمها فى موعد لا يتجاوز ستين يوما من تاريخ إحالة القانون إليها . ويتوقف مصير القانون على هذا الحكم ، فإن قضى بعدم دستورية القانون امتنع على رئيس الدولة توقيعه وإصداره وإن قضى بدستوريته استكملت الاجراءات اللازمة نحو إصداره وإنفاذه .

وليست الرقابة السابقة بالتنظيم المستحدث إذ توجد لها تطبيقات قديمة فى بعض دول أمريكا مثل كولومبيا وبنما وإكوادور . فدستور كولومبيا الصادر سنة ١٨٨٦ يحيز لرئيس الجمهورية عند الاعتراض على أى قانون أقره البرلمان أن يحيله فى ظرف ستة أيام إلى المحكمة العليا للنظر فى دستوريته ، ويرتب على صدور حكم من هذه المحكمة بعدم دستورية القانون اعتباره كأن لم يكن ويحوى دستور بنما الصادر سنة ١٩٠٤ نصا مماثلا . أما دستور إكوادور الصادر سنة ١٩٢٩ فإنه يحيز لرئيس الجمهورية الاعتراض على القانون من الناحية الدستورية ورده إلى البرلمان لإعادة النظر فيه . فإن لم يقتنع البرلمان باعتراض رئيس الجمهورية يجب عليه إحالة القانون إلى المحكمة العليا فى ظرف ثمانية أيام للنظر فى دستوريته . ويرتب على صدور حكم من هذه المحكمة بعدم دستوريته اعتباره كأن لم يكن .

( القسم الأول )

## رقابة الالغاء اللاحقة

تفترض هذه الرقابة أن قانونا صدر ، وأنه يجوز الطعن في دستورية هذا القانون عن طريق دعوى ترفع إلى جهة قضائية تملك الحكم بإلغائه إذا ما انتهت إلى عدم دستوريته .

ولقد كانت الدول التي أعلنت بهذه الرقابة قد اختلفت في الكيفية التي نظمتها بها ، إلا أنه يمكن القول بأن التنظيمات التي وضعت صدرت في مجوعتها عن الإحساس بخطورة الآثار التي تترتب على تلك الرقابة وضرورة القضاء في الشروط والإجراءات التي تهين مباشرتها .

فئة ملحوظة أساسية في التنظيمات المعار إليها وهي أنها لم تجعل رقابة الالغاء اللاحقة من اختصاص جميع المحاكم على اختلاف درجاتها ، وإنما قصرتها على محكمة ذات مستوى عال - ثم ترددت بين أن تكون هذه المحكمة محكمة عادية أو محكمة ذات هيكل خاص .

أما الدول التي جعلت الرقابة اللاحقة من اختصاص محكمة عادية - فنذكر منها بعض دول أمريكا اللاتينية مثل بوليفيا في دستورها الصادر سنة ١٨٨٠ ، وكولومبيا في دستورها الصادر سنة ١٨٨٦ ، وفنزويلا في دستورها الصادر سنة ١٩٣١ - والتي تجعل الاختصاص للمحكمة العليا في بوليفيا وكولومبيا، والمحكمة الاتحاد والنقض في فنزويلا .

ومن أبرز الدول المذكورة أيضا - سويسرا في دستورها الصادر سنة ١٨٧٤ ، والتي تباشر في طلة المحكمة الاتحادية Le Tribunal Fédéral إلى جانب ولايتها القضائية في المسائل المدنية والتجارية رقابة إلغاء بالنسبة للقوانين غير الدستورية ولئن كانت المادة ١١٣ من الدستور تقصر رقابة الالغاء على قوانين الولايات دون القوانين التي تسنها الجمعية الاتحادية إلا أن هذه الرقابة ضالة وملوسة الأثر ( القسم الأول )

لا اعتبارات عديدة منها تيسير الطعن بالإلغاء أمام المحكمة الاتحادية إذ يجوز لكل فرد تقديم هذا الطعن بدون رسوم ولتنتج قضاة هذه المحكمة بالضمانات التي تكفل لهم الاستقلال الحقيقي في مباشرة اختصاصاتهم .

على أن كثرة من الدول التي اخلت بالرقابة اللاحقة جعلتها من اختصاص محكمة خاصة - ومنها تشيكوسلوفاكيا ، والنمسا ، وإيطاليا ، وجمهورية مصر العربية .

فالدستور التشيكوسلوفاكي الصادر في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٢٠ نص على تشكيل المحكمة الدستورية Le Tribunal Constitutionnel ، من سبعة قضاة يمينون لمدة عشر سنوات : أربعة من جانب المحكمة القضائية العليا والمحكمة الإدارية العليا ، وثلاثة من جانب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجالس التشريعية .

وجعل من اختصاص المحكمة الدستورية الحكم بإلغاء القوانين غير الدستورية التي يسنها البرلمان أو اللجنة الدائمة التي تعمل عمل البرلمان عند عدم وجوده . ويشترط لقبول الطعن بالإلغاء أمام المحكمة المذكورة أن يقدم في موعد لا يجاوز ثلاث سنوات من جانب المجالس التشريعية أو المحكمة القضائية العليا أو المحكمة الإدارية العليا أو المحكمة المختصة بالانتخابات .

ولم يكن للأفراد في الأصل تقديم طعن بالإلغاء إلى المحكمة الدستورية ، ولكن المحكمة الإدارية العليا أجازت لهم بمقتضى لائحة تنظيمها الصادرة سنة ١٩٢٥ بأن يطعنوا أمامها بعدم دستورية القوانين - فإن اقتضت بحجة هذا الطعن تقدمت هي به إلى المحكمة الدستورية . وبذا تسنى للأفراد الطعن بالإلغاء بطريق غير مباشر .

والدستور التساوي الصادر سنة ١٩٢٠ والمعدل سنة ١٩٢٩ نص على تشكيل المحكمة القضائية الدستورية Le Cour de Justice constitutionnelle ، من قضاة يمينهم رئيس الاتحاد بناء على طلب الحكومة والمجالس التشريعية ، وجعل من



اختصاصها لإنهاء القوانين غير الدستورية .

على أن هذا الدستور - وقد قصد من تشكيل المحكمة الدستورية إلى حماية النصوص المنظمة لتوزيع السلطات بين حكومة الاتحاد وحكومات الولايات - قصر حق الطعن بالإلغاء أمام المحكمة المذكورة على هذه الحكومات .

ولم يكن للأفراد في الأصل تقديم طعن بالإلغاء إلى المحكمة الدستورية ، ولكن هذه المحكمة جرت على أن تسمح للمحكمة القضائية العليا والمحكمة الإدارية بالطعن بالإلغاء أمامها بالنسبة لما يثيره الأفراد أمامها من طعون بعدم الدستورية ومن ثم تسمى للأفراد الطعن بالإلغاء بطريق غير مباشر - شأنهم في هذا شأن الأفراد في تشيكوسلوفاكيا على ما سبق بيانه .

والدستور النمساوي الصادر في أول مايو سنة ١٩٤٥ أورد تنظيمًا مماثلًا للنظام السابق في دستور سنة ١٩٢٠ ، وجعل اختصاص الإلغاء « المحكمة الدستورية العليا » La Haute Cour Constitutionnelle .

والدستور الإيطالي الصادر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ نص على تشكيل « المحكمة الدستورية » La Cour Constitutionnelle ، من خمسة عشر قاضيا يمينون لمدة ١٢ سنة ويشارك في تعيينهم البرلمان والقضاء الأعلى ، وجعل من اختصاصها الفصل في دستورية القوانين وترتب على الحكم الصادر منها بعدم الدستورية إنهاء حياة القانون من اليوم التالي لصدوره .

ودستور جمهورية مصر العربية الصادر سنة ١٩٧١ خصص الفصل الرابع منه السلطة القضائية والفصل الخامس المحكمة الدستورية العليا ، ونص في المادة ١٧٤ على أن هذه المحكمة « هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها ... مقرها مدينة القاهرة » ، ونظم الأحكام الخاصة بها في المواد ١٧٥ إلى ١٧٨ فهد إليها دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وتولى تفسير النصوص

التشريعية وذلك كجعل الوجه المبين بالقانون، وأحال على قانون يصدر بكيفية تشكيلها وبيان الشروط الواجب توافرها في أعضائها وحقوقهم وحساباتهم، ونص على عدم قابلية أعضائها للزل، وأوجب لغير الأحكام التي تصدر منها في الجريمة الرسمية وأحال على قانون يصدر بما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من آثاره. وأورد الدستور تحت الباب السادس المخصص للأحكام الانتقالية المادة ١٩٢ التي أوجبت أن تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة في القانون الصادر بإنشائها وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا .

ولم يصدر حتى اليوم القانون الذي أوجب الدستور إصداره بشأن المحكمة الدستورية العليا ، ومن ثم فإن المحكمة العليا التي صدر بإنشائها القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ لا تزال هي التي تباشر اختصاص الدستورية . وكان هذا القانون قد صدر بإنشاء محكمة عليا مقرها مدينة القاهرة وجعل من اختصاصها الفصل دون غيرها في دستورية القوانين إذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم. ومحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع ميعادا لخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ويوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع . فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن . . وأحكام هذه المحكمة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن ، وهي ملزمة لجميع جهات القضاء وواجبة النشر في الجريدة الرسمية ( المادة ٣١ من قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا والصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ ). ورئيس هذه المحكمة ومستشاروها يمينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وتباشر المحكمة رقابتها - لا عن طريق دعوى ترفع إليها مباشرة من جانب صاحب الشأن، وإنما عن طريق دفع يبدى بعدم الدستورية أمام محكمة أخرى أيا كان نوعها أو درجتها وترى هذه المحكمة جدية في الدفع فتوقف الفصل في الدعوى وتكلف

مبدئ الدفع بالاتجاه إلى المحكمة العليا لاستصدار حكم منها في شأن هذا الدفع إما برفضه فتستأنف الدعوى سيرها وإما بقبوله والقضاء بعدم دستورية القانون فيلغى هذا القانون وتلتزم المحكمة المنظورة أمامها الدعوى بإنفاذ آثار هذا الإلغاء . والتنظيم الخاص بالمحكمة العليا المعمول به حالياً غير كاف في تحقيق الغايات المرجوة منه خاصة وأنه لا يؤمن الاستقلال الواجب للمستشارين أعضاء المحكمة ما دام أن تعيينهم يكون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد أو عدم التجديد ، كما أنه لا يوفر للأفراد حق الاتجاه مباشرة إلى المحكمة العليا وإنما يحمل هذا الحق متوقفاً على وجود دعوى منظورة واقتناع المحكمة المنظورة أمامها الدعوى بجعية الدفع المبدئ بعدم الدستورية .

ومنذ إنشاء المحكمة العليا سنة ١٩٦٩ وجعلها دون غيرها المختصة برقابة دستورية القوانين رقابة إلزامية - لم يعد من حق أى محكمة أخرى مباشرة هذه الرقابة ، مع ملاحظة أن القضاء العادي والإداري كانا مستقرين من قبل على أحقيتهما في رقابة دستورية القوانين رقابة امتناع أى بالامتناع فحسب عن تطبيق القانون غير الدستوري في القضية المعروضة دون أن يملك الإلغاء . وكان استقرار هذا القضاء مرده إلى أنه لم يكن في الدساتير نص يحظر على المحاكم رقابة الدستورية ، وإلى أن رقابة الامتناع كانت نتيجة حتمية لمبدأ الفصل بين السلطات إذ كان من واجب القضاء عندما يجد قانونين متعارضين أمامه أن يأخذ بالقانون الأعلى وهو الدستور الجامد وأن يمتنع عن تطبيق القانون الأدنى وهو القانون العادي .

### تقدير الرقابة القضائية لدستورية القوانين

تتأثر رقابة دستورية القوانين باعتبارات متعددة لعل من أهمها أمرين :  
الدستور ، ونظام الحكم .

أما الر الدستور في ولاية الدستورية فإنه يتضح على ما سبق البيان من أن مشكلة دستورية القوانين لا تنحصر إلا في ظل دستور جامد ، إذ توجد حيثئذ ساطنتان أحدهما تأسيسية تختص بوضع الدستور وتعديله والآخرى تشريعية تختص بوضع القانون العادي وتعديله . أما في ظل الدستور المرن فلا توجد سوى سلطة واحدة تختص بوضع وتعديل القوانين جميعا ، ومن ثم لا يتوافر الأساس الذي تقوم عليه رقابة الدستورية وهو تفاوت القوانين من حيث المرتبة أو القوة .

وليس ينحصر أثر جهود الدستور في إيجاد رقابة الدستورية وإنما يتضح أيضا في تحديد نوعها ورسم نطاقها . فالقصد من جعل الدستور جامدا هو تحقيق نوع من الملاممة بين عاملين متعارضين : عامل المحافظة ، وعامل التطور . وكلما قوى الميل إلى المحافظة كلما قوى عنصر الجمود في الدستور ، وازداد التفاوت تبعا لذلك بين الدستور والقانون العادي ، وظهرت الحاجة إلى رقابة أشد لدستورية القوانين .

أما الر نظام الحكم في رقابة الدستورية فإنه يتضح من أن هذه الرقابة موجهة في الواقع ضد احتمال تجاوز البرلمان للاختصاصات المحددة له دستوريا . وعلى هذا النحو يمكن أن يختلف نوع الرقابة المنشودة ودرجتها تبعا للتركز الذي يشغله البرلمان في نظام الحكم . ففي النظام الديمقراطي شبه المباشر حيث يشارك الناخبون البرلمان ببعض سلطاته - تكون الحاجة إلى رقابة الدستورية أقل منها في النظام النيابي حيث ينفرد البرلمان بممارسة سلطاته .

وفضلا عن الاعتبارات الدستورية السابقة فإن ثمة اعتبارات عملية وواقعية أخرى يمكن أن تؤثر في رقابة الدستورية المنشودة وتختلف بين دولة وأخرى ولو وجد في كل منها نظام حكم متماثل . فنفوذ البرلمان في نظام الحكم يتوقف على

اعتبارات تتصل بدور الاحزاب السياسية ومدى وعى الناخبين وتأثير الرأى العام ومدى قوة السلطة التنفيذية وتأثيرها على الضمانات وأسس التوازن المقررة فى الدستور بقصد انجاح نظام الحكم والحيلولة دون استبداده وعلى الاخص الضمانات الخاصة باستقلال القضاء استقلالاً حقيقياً وجدياً .

والاعتبارات المتقدمة لا تقصر فحسب أمر الإختلاف بين الدول فيما تقرر من نظم لرقابة الدستورية ، وإنما توصل إلى وجوب القول بأن تنظيم رقابة الدستورية يرتبط أشد الارتباط بظروف كل دولة على حدة وأن التنظيم الذى يلائم دولة ما قد لا يلائم دولة أخرى .

فالدول التى أخذت بالرقابة السياسية قصدت إلى إيجاد رقابة أخف درجة من الرقابة القضائية ، والدول التى أخذت بالرقابة القضائية بالامتناع قصدت أيضاً إلى إيجاد رقابة أخف درجة من الرقابة القضائية بالإلغاء .

وإيس من شك فى أن الرقابة القضائية أكثر جدوى فى تحقيق رقابة الدستورية من الرقابة السياسية . فالقضاء يحكم توافره على تطبيق القانون يكون أقدر على الفصل فى مدى تماثل المشرع العادى للحدود المرسومة له فى الدستور ، وهو بفضل الضمانات التى تكفل استقلاله فى مواجهة السلطات الأخرى فى الدولة يكون أبعد عن المؤثرات وأقرب إلى الحيطة والصواب .

وبالنسبة للرقابة القضائية واضح أن رقابة الإلغاء أخطر أثراً من رقابة الامتناع إذ الأول تؤدى إلى إلغاء القانون واعتباره كأن لم يكن من تاريخ صدوره أو على الأقل إنها حياناً بالنسبة للمستقبل . فى مواجهة الكافة ، بينما أن رقابة الامتناع تقتصر فى أثرها على عدم تطبيق القانون فى القضية المروضة بالذات ولا تمحور دون استمرار القانون أو إنقاذه حكمه كلما سمحت القرعة لذلك . على أنه فى دولة كالولايات المتحدة الأمريكية التى تأخذ بنظام السوابق القضائية يتولى

أثر رقابة الامتناع وتقرّب كثيرا من رقابة الإلغاء إذا ما صدر حكم من أصل محكمة بعدم دستورية قانون ما .

وأظهرت تجربة رقابة الدستورية في الولايات المتحدة الأمريكية أن المحاكم وعلى رأسها المحكمة الاتحادية العليا غالت في رقابتها الدستورية القوانين ، وجملت لنفسها حق مناقشة السياسة التشريعية والحكم على مدى ملاءمة القانون للجنم . وأفضى اشتغال القضاء بالسياسة التشريعية إلى وقوع مصادمات عنيفة بين القضاء والسلطة التشريعية ، وتسرب الاعتبارات السياسية إلى القضاء وتهديده في استقلاله .

وإذا كانت هذه الأضرار قد ترتبت في الولايات المتحدة الأمريكية حيث توجد رقابة امتناع مؤسسة على نظام السوابق القضائية ، فإنها يمكن أن ترتب بصورة أكثر خطورة في الدول التي تأخذ برقابة الإلغاء .

ولا يزال عديد من الدول يتخوف من رقابة الإلغاء باعتبار أن هذه الرقابة تؤدي إلى إقحام القضاء في المجال التشريعي وإعداره لعمل السلطة التشريعية ، وباعتبار أن رقابة الامتناع تحقق ذات الهدف من رقابة الإلغاء وهو إعلاء حكم الدستور بالامتناع عن تطبيق القانون غير الدستوري وتقييد الرأي العام والسلطة التشريعية إلى ضرورة إصدار قانون آخر لإلغائه .

ومادام أن تنظيم رقابة الدستورية يجب أن يتبع ظروف كل دولة على حدة ، فإن الحكم على مدى ملاءمة أو نجاح أى تنظيم لتلك الرقابة ينبغي أن يقام على النتائج التي يحققها هذا التنظيم داخل الدولة المعمول به فيها - ويكون من الضروري مراجعة هذه النتائج للإبقاء على التنظيم المعمول به أو للدول أنه إلى تنظيم آخر يكون أكثر ملاءمة وفعالية .

# الباب الثالث

## الدساتير

### تعريف الدستور وعلاقته بالقانون الدستوري

سبق أن بينا الاعتبارات التي تؤثر في تعريف القانون الدستوري وخلصنا إلى أن خير ما يعرف به هو أنه مجموعة القواعد التي تنظم علاقة الدولة بالفرد من الناحية السياسية أي التي تحدد التنظيم السياسي في دولة ما .

وهذا هو نفس تعريف الدستور من الناحية الموضوعية . فالقانون الدستوري والدستور يتفقان من حيث الموضوع - وإن كان الاستعمال الاصطلاحي قد جرى على أن يجعل الدستور محالا أضيق . فالقانون الدستوري يقصد به القواعد المستخلصة من التطبيقات السياسية في مختلف الدول أي أنه يتجه إلى الناحية المقارنة، بينما أن الدستور ينصرف إلى التنظيم السياسي في دولة معينة بالذات أي أنه يتجه إلى الناحية التطبيقية فيقال الدستور المصري أو الانجليزي أو الفرنسي وهكذا .

على أن الدستور يتميز عن القانون الدستوري من الناحية الشكلية . فهو من هذه الناحية عبارة عن الوثيقة أو الوثائق التي تصدر بصفة رسمية من السلطة التأسيسية ولئن كان المفروض أن نعرض الوثيقة الدستورية على شمول جميع الموضوعات الدستورية، إلا أنه يحدث أحيانا أن يتم تنظيم بعض هذه الموضوعات عن طريق المشرع المادى أو العرف أو القضاء . ويحدث من جهة أخرى أن تشمل الوثيقة الدستورية على موضوعات لا تكون في حقيقتها متممة إلى المجال الدستوري من حيث الموضوع .

وبعد أن عرفنا الدستور وبيننا علاقته بالقانون الدستوري نبحث بالنسبة للدساتير أمرين في فصلين :

الفصل الاول . انواع الدساتير .

الفصل الثانى . نشأة الدساتير ونهايتها .

## الفصل الاول

### انواع الدساتير

تختلف الدساتير تبعا للوجهة التى ينظر اليها منها . فهى من حيث المصدر تنقسم الى دساتير مدونة وغير مدونة ، وهى من حيث كيفية التعديل تنقسم الى دساتير مرنة وجامدة .

### اولا - من حيث المصدر

#### الدساتير المدونة وغير المدونة

يجرى بعض الفقهاء على تقسيم الدساتير من هذه الوجهة الى دساتير مدونة *écrites* ودساتير عرفية *Coutumières* ، على أنه من الأفضل أن تقسم الدساتير الى مدونة *écrites, written* وغير مدونة *Non écrites, unwritten* . فاصطلاح الدساتير غير المدونة أكثر دقة لأنه يتسع ليشمل المصادر غير التشريعية سواء تمثلت فى العرف أو فى القضاء .

ومناطق هذا التقسيم هو التدوين . وليس المقصود بالتدوين مجرد تسجيل القاعدة فى وثيقة مكتوبة ، وإنما المقصود به هو تسجيلها فى وثيقة رسمية من سلطة مختصة بسنّها أى التدوين الفنى أو الرسمى .

فالدستور يعتبر مدونا اذا كان فى أغلبه صادرا فى شكل وثيقة أو عدة وثائق رسمية من المشرع الدستورى ، ويعتبر غير مدون اذا كان فى أغلبه مستمدا من غير طريق التشريع أى من العرف والقضاء .

وهذا التقسيم نسبي بحت . لما من دستور الا ويشمل أحكاما مسنونة رأخرى غير مسنونة . وليس أدل على ذلك من أن الدستور الانجليزى - الذى يعتبر



المثل التقليدى للدستور غير المدون - يشمل وثائق رسمية لها أهميتها كالمسند الأعظم Magna Charta سنة ١٢١٥ ، وملتزم الحقوق Petition of Rights سنة ١٦٢٨ ، وقانون الحقوق Bill of Rights سنة ١٦٨٩ ، وقانون تواوت المرش Act of Settlement سنة ١٧٠١ ، وقانون البرلمان Parliament act سنة ١٩١١ . وما من دستور صدر مسنونا ومنها كان مفصلا إلا وتنشأ عقب صدره ظروف وتطورات تقضى إلى لشوء قواعد أخرى تقصره أو تكمله أو تعدله يكون مصدرها العرف أو القضاء . وهذا ما تقطع به التجارب الدستورية في الدول ذات الدساتير المدونة .

وإذا كان هذا التقسيم قد برزت أهميته قديما عندما كانت لا تزال معظم الدساتير غير مدونة ، فإن أهميته قد تضاعفت إلى حد كبير منذ أن استقلت الولايات الأمريكية وأصدرت دساتيرها المدونة سنة ١٧٧٦ ثم دستورهما الاتحادى سنة ١٧٨٩ وحذت الدول الأخرى حذوها في تدوين دساتيرها - حتى إنه لم يعد من بين الدول سوى النجفتر التي يمكن أن يوصف دستورها بأنه غير مدون.

## ثانيا - من حيث كيفية التعديل

### الدساتير المرنة والجامدة

الدستور المرن souple, flexible هو ذلك الذى يمكن تعديله بنفس الإجراءات التي يعدل بها القانون العادى .

أما الدستور الجامد rigide, rigid فهو ذلك الذى يتطلب في تعديله إجراءات أشد من الإجراءات التي يعدل بها القانون العادى . ويهدف واضعواى دستور من جعله جامدا إلى كفالة نوع من الثبات لأحكامه ، وذلك باشتراك تنظيم خاص يجعل تعديل الدستور عسيرا .

### ملاحظة هذا التقسيم بتقسيم الدساتير إلى مدونة وغير مدونة

تجنب بعض مؤلفات الفقه الدستوري إلى الخلط بين هذا التقسيم وتقسيم الدساتير

إلى مدونة وغير مدونة إذ تعامل هذين التقسيمين على أنها مترادفان أو ترتب بعض النتائج بافتراض أنها مترادفان . ففي نظر هذه المؤلفات يعتبر كل دستور مدون جامدا ، وكل دستور غير مدون مرنا .

وليس لهذا الجدل أى مبرر . فالتقسيمان المذكوران متميزان من حيث الأساس الذى هو فى أحدهما مرتبط بالمصدر وفى الآخر مرتبط بكيفية التعديل . ولئن كان التدوين يفسح المجال للجمود إلا أن المشرع الدستورى قد يؤثر عند تدوين الدستور أن يحمله مرنا كما كان الشأن بالنسبة لدستورى فرنسا سنة ١٨١٤ وسنة ١٨٣٠ ، ودستور إيطاليا لسنة ١٨٤٨ الذى استمر معمولاً به حتى نهاية الحرب العالمية الأخيرة ، ودستور الاتحاد السوفيتى لسنة ١٩١٨ ، ودستور إيرلندا الحرة لسنة ١٩٢٢ .

ولئن كان استناد الدساتير غير المدونة إلى العرف بصفة أساسية يطعنها بطابعه المرن ويبيد بها عن الخوض فى الشروط أو التنظيمات التى تقتضيها فكرة الجمود ، إلا أنه وجد بالفعل أكثر من دستور غير مدون كان فى ذات الوقت جامدا . فى المدن اليونانية القديمة وجدت تفرقة بين القوانين العادية وطوائف أخرى من القوانين مثل ، القوانين الدائمة *permanent laws* ، وقوانين المدينة *laws of the city* ، وكان يشترط لتعديل القوانين الأخيرة شروط خاصة وإجراءات أكثر أهمية . وفى ظل الملكية المطلقة فى فرنسا وجدت « القوانين الأساسية للمملكة *Les lois fondamentales du royaume* » التى لم يكن يمكن لتعديلها موافقة السلطة التشريعية العادية المتمثلة فى شخص الملك وإنما كان يلزم لذلك أيضا موافقة الهيئة النيابية المسماة *les États Généraux* .

فالدستور المدون يمكن أن يكون مرنا ، كما أن الدستور غير المدون يمكن أن يكون جامدا . على أنه بالنظر إلى الواقع نجد أن الدساتير جميعا قد أضحت

فيما عدا الدستور الانجليزي دساتير مدونة ، وأن الغالبية العظمى من هذه الدساتير جامدة .

### انواع الدساتير الجامدة

يقصد بجعل الدستور جامدا إلى أحد أمرين : إما خطر تعديل الدستور ، وإما إجازته بشروط خاصة أو مشددة .

### أولا - الدساتير التي تحظر التعديل

ان واضحى الدساتير الذين يحظرون تعديلها لا يوردون فيها نصا بالحظر المطلق من كل قيد ، وإنما يلجأون عادة إلى نوعين من الحظر : الحظر الزمنى ، والحظر الموضوعى .

أما الحظر الزمنى فيقصد به إلى حماية الدستور فترة معينة من الزمن أى إلى ضمان نفاذ أحكام الدستور كلها أو بعضها فترة تكفى لتثبيتها قبل أن يسمح باقتراح تعديلها ، ومن الدساتير التي أخذت بهذا الحظر دستور الاتحاد الأمريكى الصادر سنة ١٧٨٩ والذي حظر تعديل بعض أحكامه قبل سنة ١٨٠٨ ، والدستور الفرنسى لسنة ١٧٩١ الذى حظر تعديل أحكامه على برلمانين متتابعين أى لمدة أربع سنوات فضلا عن أن ما يطلبه من إجراءات لإمكان تعديله بعد تلك المدة كان يؤدي إلى حظر التعديل قبل انقضاء ست سنوات أخرى ، ودستور باراجواى لسنة ١٨٧٠ الذى حظر تعديله لمدة خمس سنوات من تاريخ صدوره ، ودستور اكوادور لسنة ١٩٢٩ الذى نص على حظر مماثل لمدة اربع سنوات ، ودستور البرتغال لسنة ١٩٢٣ الذى لم يجر تعديله إلا في نهاية أجل دورى يتراوح بين خمس وعشر سنوات ، والدستور الفرنسى لسنة ١٩٤٦ الذى حظر تعديله طالما أن قوات أجنبية كانت تحتل إقليم الدولة او جزء منه .

أما الحظر الموضوعى فيقصد به إلى حماية أحكام معينة في الدستور على نحو

يحول دون تعديلها أصلا ، ويتقرر هذا الحظر عادة بالنسبة للأحكام الجمهورية في الدستور ولاسيما ما يتصل منها بنظام الحكم المقرر .  
ونذكر من الدساتير التي أخذت بهذا الحظر : الدستور الفرنسي لسنة ١٨٧٥ ويقضى في المادة الثامنة منه - وفقا للفقرة المضافة اليها بتاريخ ١٤ من أغسطس سنة ١٨٨٤ - بأنه لا يجوز أن يكون شكل الحكومة الجمهورى محلا للتعديل ، ، والدستور الغويجي لسنة ١٩٠٧ الذي ينص على أنه لا يجوز أن تتعارض التعديلات مع مبادئ الدستور الحال أو أن تنافي روحه ، ، ودستور البرتغال لسنة ١٩١١ الذي يحظر تعديل شكل الحكومة الجمهورى ، والدستور المصرى لسنة ١٩٢٣ الذي يحظر تعديل الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابى البرلمانى ونظام وراثه العرش ومبادئ الحرية والمساواة ( المادة ١٥٦ ) ، ودستور اليونان لسنة ١٩٢٧ الذي لا يجوز التعديل إلا بالنسبة لأحكامه غير الجمهورية ، ، والدستور الإيطالى لسنة ١٩٤٧ الذي يحظر تعديل شكل الحكومة الجمهورى .

#### ثانيا - الدساتير التي تجيز التعديل بشروط خاصة

تختلف الدساتير اختلافا كبيرا فيما تورده من تنظييات بشأن كيفية تعديلها .  
ومرد هذا الاختلاف إلى اعتبارات شتى أهمها الاعتبارات السياسية والفنية .  
وتمثل الاعتبارات السياسية في أن التنظيم المقرر لتعديل الدستور لابد وأن يعرض جانب السلطات التي يقوم عليها نظام الحكم . فالنظيم الذي يتقرر لتعديل الدستور يجب أن يعرض في النظام الديموقراطى شبه المباشرا مثلا - الشعب والبرلمان ، وفى النظام البرلمانى - الحكومة والبرلمان ، وفى الدولة التي تتكون على شكل اتحاد الولايات الأعضاء في الاتحاد .

وتمثل الاعتبارات الفنية في أساليب الصياغة التي يأخذ بها واضعوا الدساتير .  
ويتضح أثر هذه الأساليب في ناحيتين :

الأولى - ان اشتراط القائل في الاوضاع الخاصة بنشأة الدستور وتعديله قد يفضى إلى التشدد في اجراء التعديل . وبياناً لذلك نذكر أنه حيث ينشأ دستور عن طريق هيئة تأسيسية تنتخب لهذا الغرض ، يكون اشتراط ذات الأسلوب لتعديل الدستور لإجراء أكثر صعوبة من السماح بتعديله عن طريق البرلمان بشروط خاصة .

والثانية - ان الاقتصار في الدستور على تنظيم الاسس الجوهرية من شأنه أن يحدو بواضعه إلى التشدد في إجراءات تعديله . بينما أن إيراد التفصيلات في الدستور يجعلهم أقرب إلى التيسير في تعديله .

وإزاء الاختلاف الشديد بين الدساتير الجامدة في التنظيمات الخاصة بتعديلها . يحسن أن نحدد المراحل التي يمر بها أى تعديل دستوري ثم بين أبرز الاتجاهات التي صدرت عنها الدساتير الجامدة في كيفية تنظيمها .

ويمكن ان نقسم المراحل التي يمر بها التعديل الدستوري الى اربع رئيسية :  
اقترح التعديل ، وتقرير مبدأ التعديل ، وإعداد التعديل ، وإقرار التعديل نهائياً ،  
القراح التعديل : قد يتقرر حق اقتراح تعديل الدستور للحكومة وحدها أو للبرلمان وحده ، أو لكليهما معاً ، أو لكل من البرلمان والشعب .

ويتقرر هذا الحق للحكومة وحدها في ظل الدساتير التي تحقق السيطرة للسلطة التنفيذية كما كان الشأن بالنسبة لدستور سنة ١٨٥٢ الفرنسي الذي قضى في المادة ٥١ منه بالألا يمتد بالاقتراحات المقدمة من جانب مجلس الشيوخ لتعديل الدستور إلا إذا أخذت بها الحكومة .

وكانت معظم الدساتير قديماً تخصص الحكومة وحدها بحق الاقتراح الدستوري ، ولكن الكثير منها عدل عن هذا المسلك أثر انتشار الافكار الديمقراطية . ومن الأمثلة القليلة للدساتير الحديثة التي أصررت على تقرير حق الاقتراح الدستوري

نحكومة وحدها: دستور البرتغال لسنة ١٩٣٢ (المادة ١٣٥) ، ودستور  
 رومانيا لسنة ١٩٣٨ (المادة ٩٧) ، ودستور اليابان لسنة ١٩٤٦ (المادة ٧٢) .  
 ويتقرر حق الاقتراح الدستوري للبرلمان وحده في ظل الدساتير التي تحقق  
 السيطرة السلطة التشريعية أو على الأقل تجعلها صاحبة الولاية العامة في المجال  
 التشريعي . وهذا هو الشأن بالنسبة لدستور الولايات المتحدة الأمريكية ( المادة  
 الخامسة ) ، ودساتير كثير من دول أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين ( المادة ٢٠ )  
 وشيل ( المادة ١٠٨ ) وكولومبيا ( المادة ٣٠٩ ) واكوادور ( المادة ١٦٤ )  
 وباراجواي ( المادة ١٢٣ ) وأوروغواي ( المادة ١٧٧ ) وفنزويلا ( المادة ١٢٣ ) ،  
 ودستور الاتحاد السوفيتي ( المادة ١٤٦ ) ، ودستور أيرلندا الحرة لسنة ١٩٣٧  
 ( المادة ٤٦ ) ، ودستور الصين ١٩٤٧ ( المادة ١٧٤ ) .

ويتقرر حق الاقتراح الدستوري لكل من الحكومة والبرلمان في ظل الدساتير  
 التي تعمل على تحقيق التعاون بين السلطين التنفيذية والتشريعية . وهذا هو المسلك  
 الذي تأخذ به أغلب الدساتير مثل دساتير فرنسا لسنة ١٨٧٥ ( المادة الثامنة ) ،  
 ونميكوسلوفاكيا لسنة ١٩٢٠ ( المادة ٤١ ) وأسبانيا لسنة ١٩٣١ ( المادة ١٢٥ ) ،  
 وبولندا لسنة ١٩٣٥ ( المادة ٨٠ ) ، وهولندا ( المادتان ١١٢ و ٢٠٣ ) ، وبلجيكا  
 ( المادة ١٣١ ) ، وبلغاريا ( المادة ٩٩ ) ، ورومانيا ( المادة ١٠٣ ) .

ويتقرر حق الاقتراح الدستوري للعضب فضلا عن البرلمان في ظل الدساتير  
 التي تشترك العضب في سلطات الحكم . وهذا هو أكثر المسالك ديموقراطية ،  
 وأخذت به دساتير معظم الولايات في الاتحادين الأمريكي والسويدي كما أخذت  
 به كثير من الدساتير التي وضعت بعد الحرب العالمية الأولى مثل دساتير فيمر  
 لسنة ١٩١٩ ( المادتان ٧٣ و ٧٦ ) وأستونيا لسنة ١٩٢٠ ( المادة ٨٦ ) ولتوانيا  
 لسنة ١٩٢٨ ( المادة ١٠٣ ) ، ودستور إيطاليا لسنة ١٩٤٧ ( المادة ٧١ ) .

( القسم الاول )

**تقرير مبدأ التعديل .** السائد في الدساتير أن يخول البرلمان سلطة الفصل فيما إذا كان هناك محل لتعديل الدستور . ولهذا المسلك ما يبرره لأن البرلمان يمثل الأمة ، وهو هذا الوصف أكثر السلطات صلاحية لفصل في مدى ضرورة التعديل . ونذكر من الدساتير التي جعلت للبرلمان هذا الحق : دساتير فرنسا لسنة ١٧٩١ والسنة الثالثة ( لإعلان الجمهورية سنة ١٧٩٢ ) لسنة ١٨٤٨ لسنة ١٨٧٥ لسنة ١٩٤٦ ، ومعظم الدساتير الأوروبية التي وضعت بعد الحرب العالمية الأولى ، ودساتير بلجيكا ( المادة ١٣١ ) والدانيمرك ( المادة ٩٤ ) والنرويج ( المادة ١١٢ ) وجميع دساتير الدول ذات النزعة الاشتراكية .

على أن بعض الدساتير تتطلب بالإضافة إلى موافقة البرلمان على مبدأ التعديل موافقة الشعب ، كما هو الشأن بالنسبة إلى دساتير معظم الولايات في الاتحادين الأمريكي والسويسي .

**اعداد التعديل :** يحجز الدستور السويصري الشعب - فضلا عن الجمعية الاتحادية -

اعداد مشروع مبوب لتعديل الدستوري initiative formule -

وتتطلب بعض الدساتير انتخاب هيئة خاصة يمد إليها بمهمة التعديل ، كما هو الشأن بالنسبة لدساتير فرنسا لسنة ١٧٩٣ والسنة الثالثة لسنة ١٨٤٨ ، ودساتير أغلب الولايات في الاتحادين الأمريكي والسويسي .

على أن معظم الدساتير عهدت بمهمة التعديل إلى البرلمان وإن اشترطت فيه شروطا خاصة أهمها :

أولا - اجتماع مجلسي البرلمان في شكل مؤتمر : كما هو الشأن بالنسبة لدساتير فرنسا لسنة ١٨٧٥ ، ورومانيا لسنة ١٩٢٣ ( المادة ١٢٩ ) ، وشيلي ( المادة ١٠٨ ) .  
ثانيا - اشتراط نسبة خاصة في الحضور لصحة جلسات البرلمان أو في التصويت لصحة القرارات الصادرة منه أو في كليهما معا : كما هو الشأن بالنسبة لدساتير ( القسم الاول )

بعض دول أمريكا اللاتينية مثل كولومبيا (المادة ٢٠٩) والمكسيك (المادة ١٣٥) وبيرو (المادة ١٦٠) ، وكثير من دساتير الدول الأوروبية .

ثانيا - حل البرلمان وإجراء الانتخابات لتشكيل برلمان جديد يتولى مهمة التعديل : كما هو الشأن بالنسبة إلى دستور رومانيا لسنة ١٩٢٣ (المادة ١٢٩) ودستور أسبانيا لسنة ١٩٣١ (المادة ١٢٥) ودساتير النرويج (المادة ١١٢) وهولندا (المادة ٢٠٤) وباجيكا (المادة ١٣٩) والدانيمرك (المادة ٩٤) .

الفرق التعديل نهائيا : معظم الدساتير تجعل نفس الهيئة التي توليها اختصاص اعداد التعديل الدستوري عتصة أيضا باقراره نهائيا . وهذه الهيئة تكون ، على ما تقدم ، إما هيئة تنتخب خصيصا لأداء المهمة الموكولة اليها ، وإما البرلمان أى الهيئة التشريعية العادية مع تطلب شروط خاصة فيها - وهذا هو الوضع الغالب .

وتجمل بعض الدساتير سلطة القرار التعديل في يد الشعب ومن ثم تشرط استطلاع رأيه عن طريق الاستفتاء التأسيسي أو الدستوري *referendum* *consultant* . وهذا هو الشأن بالنسبة لدستوري فرنسا لسنة ١٧٩٣ والسنة الثالثة ، ودساتير معظم الولايات في الاتحادين الأمريكى والسويسرى .

#### تقدير هذا التقسيم

ليس من شك في أن لتقسيم الدساتير إلى مرنة وجامدة أهميته في مجال رقابة دستورية القوانين . فقد تقدم البيان أنه لا يتصور أن نفد الحاجة إلى رقابة دستورية القوانين إلا في ظل الدساتير الجامدة نظرا لوجود سلطتين حيثئذ احداهما تأسيسية والاخرى تشريعية وتبعا لذلك وجود نوعين من القانون : قانون أعلى وهو الدستور ، وقانون أدنى وهو القانون العادى . أما في ظل الدساتير المرنة فلا توجد إلا سلطة واحدة تملك تعديل القوانين جميعا ويعتفى



أى ميز من حيث المرتبة بين الدستور والقانون العادى .

على أن بعض المؤلفات الدستورية لا تقف في تقدير هذا التقسيم عندهذا الحد من الأهمية ، وإنما ترتب عليه نتائج قانونية وعملية لا يحتملها . ففى تعقد مقارنة بين الدستور المرن والدستور الجامد لتصل من ورائها إلى أن لكل منهما في ذاته مزية هي عيب الآخر . ومزية الدستور المرن هي سهولة تعديله التي تجعله أقرب إلى مسيرة التطور وأدعى إلى تجنب الجماعة غلطات العنف . على أن سهولة التعديل تعتبر عيبا في الدستور المرن لأنها قد تفقده مكانته في نفوس الأفراد وتمجزه عن تحقيق أى قدر من الثبات لأحكامه . ومزية الدستور الجامد هي صعوبة تعديله التي تكفل له مكانة سامية في نفوس الأفراد وتحقق لأحكامه أوفى قدر من الثبات . على أن صعوبة التعديل تعتبر عيبا في الدستور الجامد لأنها قد تقعد به عن مسيرة التطور وتحمل الجماعة على استخدام العنف .

والمقارنة المتقدمة ترتب نتائج فيها مبالغة ومخالفة للواقع . فليس من شأن هذه النتائج أن تترتب على مجرد كون الدستور مرنا أو جامدا ، وإنما تتوقف على اعتبارات شتى يمكن أن ترد إلى عاملين رئيسيين : التطور ، وإرادة الجماعة . فالتطور سنة طبيعية وحتمية تخضع لها الجماعات كما تخضع لها القوانين سواء أكانت عادية أم دستورية . ومنها أبدع المشرع في اعداد القانون وصياغته فإنه لا يستطيع أن يسبق الزمن وأن يدخل في حساباته تطورات لا سلطان له عليها . وهكذا يكون تطوير الدساتير أمرا لا مناص منه ما دام أن الحاجات السياسية التي تسعى إلى تنظيمها في تطور مستمر . وإذا كان التطور عاملا حتميا فإن إرادة الجماعة عامل اختياري . فالجماعة التي تطمئن إلى دستورها تحرص عليه وتحول دون تعديله ولو كان مرنا ، وإن لم تكن راضية عنه تسعى إلى تعديله ولو كان جامدا .

تعدّل أى دستور لا يتوقف على مجرد كونه مرنا أو جامدا ، وإنما يتوقف أساسا على مدى اقتناع الجماعة بضرورة إجراء هذا التعديل فى ظل التطورات التى تمر بها . فإذا ما استقرت الجماعة على ضرورة تعديل دستورها يكون مآله حتما إلى التعديل ولو تضمن نصوصا تحظر تعديله . ولعل خير ما يؤكد هذه الحقيقة أن تقابل بين الثبات الذى تميزت به الحياة الدستورية فى إنجلترا بالرغم من مرونة دستورها ، وبين عدم الاستقرار الذى ساد الحياة الدستورية فى فرنسا بالرغم من جمود معظم دساتيرها .

والحق أن النصوص التى تحظر التعديل لا تتنافى مع مقتضيات التطور فحسب وإنما تتماهى أيضا المبادئ الدستورية المسألة ، والتى تقضى بأن السلطة التأسيسية فى وقت معين - وهى السلطة صاحبة السيادة - لا تملك أن تقيد سلطة تأسيسية لاحقة لأنها هى الأخرى تكون السلطة صاحبة السيادة . وهذا ما سجلت دساتير الثورة الفرنسية إذ أعلن دستور سنة ١٧٩١ ، أن للأمة حقا لا يسقط بمضى المدة فى أن تغير دستورها ، كما نص إعلان حقوق الإنسان لسنة ١٧٩٣ على أن لكل شعب الحق دائما فى أن يراجع دستوره وأن يصاحبه ويغيره ، ولا يملك جيل معين أن يخضع لقوانينه الأجيال التى تلى .

## الفصل الثانى

### نشأة الدساتير ونهايتها

#### أولا - نشأة الدساتير

ينشأ الدستور عن طريق السلطة التى تملك وضع أى السلطة التأسيسية . وإذا تتوقف السلطة التأسيسية على نوع نظام الحكم الذى توجد فى ظله ، فإن الدساتير تختلف من حيث نشأتها تبعا لاختلاف أنظمة الحكم فيها تقررر بشأن تعيين السلطة التأسيسية فيها . وبمعرض تماثل نظامين الحكم بشأن تعيين السلطة التأسيسية ، فإن الدساتير يمكن أن تختلف من حيث نشأتها تبعا لما تقرره السلطة التأسيسية من

أسلوب لوضع الدستور .

فبالأساليب التي تنشأ بها الدساتير يمكن أن تنوع تبعاً لتنوع أنظمة الحكم وأن تتطور بتطورها . ونفس هذه الحقيقة من الاطلاع على الدساتير التي نشأت في معظم الدول إذ نجد أنها تعكس في نشأتها المراحل الرئيسية التي مرت بها أنظمة الحكم في تلك الدول وهي :

**المرحلة الأولى :** وكان الملوك ينفردون فيها بالسلطة التأسيسية من الناحية القانونية . على أنهم إزاء ما لمسوه من تيارات غشوا منها على سلطانهم وجدوا من الأسب لم أن يظهروا بمظهر المفضلين على شعوبهم بدساتير تقيد من سلطانهم لصالح تلك الشعوب . وهذا هو الشأن بالنسبة لدساتير فرنسا لسنة ١٨١٤ وبأفاديا لسنة ١٨١٨ وإيطاليا لسنة ١٨٤٨ واليابان لسنة ١٨٨٩ والروسيا لسنة ١٩٠٦ وموناكو لسنة ١٩١١ وأثيوبيا لسنة ١٩٣١ .

ودرج النقاء على أن يطلقوا على الأسلوب الذي نشأت به الدساتير المتقدمة **أسلوب النخبة Ostrat** . على أنه وإن كانت بعض هذه الدساتير قد نصت صراحة على أنها منحة إلا أنه يحسن عدم استعمال اصطلاح المنحة . فهذا الاصطلاح يفيد أن ثمة من يقدم منحة بمحض اختياره ويملك أن يرجع فيها حينما يشاء . والواقع أن الملوك ما أصدروا الدساتير المتقدمة اختياراً . إنما خشية أن يضطروا إلى إصدارها إن لم يفعلوا . أما من أسس إلثائم تلك الدساتير فقد كان مرهوناً بالظروف أيضاً باختيارهم ومن عجب أن معظم الفقهاء الذين إعتبروا تلك الدساتير منحاً أنكروا على الملوك حق إلثائها . واجهد هؤلاء أنفسهم في إيجاد تبرير يفسر عدم تمسكهم مع منطق المنحة . فذهبوا إلى أن الدستور قد نلت . به حقوق الأمة بمجرد صدوره وأن هذا يحول دون امكان إلثائه إلا بموافقتها .

**المرحلة الثانية :** وتبرز فيها جهود الشعب عن طريق هيئات تعمل باسمه في حمل الملوك على الاعتراف بمحقة في مشاركتهم الساطة التأسيسية . وهذا ما تدجله على

الأخص الكيفية التي وجدت بها وثيقة قانون الحق، في سنة ١٦٨٩ في إنجلترا،  
ودستور فرنسا سنة ١٨٢٠، ودساتير اليونان سنة ١٨٤٤ ورومانيا سنة  
١٨٦٤ وبلغاريا سنة ١٨٧٩ .

و درج الفقهاء على أن يطلقوا على الأسلوب الذي نشأت به الدساتير المتقدمة  
أسلوب *l'ancien* . على أنه وإن كانت بعض الدساتير تضمنت ما قد  
يوصف بأنها قامت على اتفاق بين الملوك والهيئات العاملة باسم الشعب إلا أنه يحسن  
عدم استعمال اصطلاح *l'ancien* فهذا الاصطلاح ينبغي أن نمة طرفين تتلاقى ارادتهما  
في حرية واختيار على أحداث أمر قانوني معين، على نحو يجعل في امكان كل منها  
أن يناقش شروط الاتفاق وأن يحول دون إبرامه . والواقع أن الدساتير المتقدمة  
كانت من عمل الهيئات العاملة باسم الشعب بحيث يصح القول بأنها إنما فرضت على  
اولئك الذين لم يسمح لهم بتولي العرش إلا على أساس الخضوع لاحكامه .

**المرحلة الثالثة :** ويرد فيها نجاح الشعب في الافراد بالسلطة التأسيسية .  
والأسلوب الذي يلجأ اليه الشعب عادة لوضع دستوره هو أسلوب الجمعية التأسيسية .  
ومقتضى هذا الأسلوب أن الشعب ينتخب عنه هيئة تكون مهمتها وضع الدستور  
بحيث ان الدستور الذي يصدر عنها يكون واجب النفاذ كأنه صادر عن الشعب  
مباشرة .

ويدين أسلوب الجمعية التأسيسية بنشأته إلى الولايات الأمريكية التي استخدمته  
في وضع دساتيرها عندما استقلت عن بريطانيا سنة ١٧٧٦ ، كما استخدمته في  
اقرار الدستور الاتحادى الذى وضعه مؤتمر فيلادلفيا سنة ١٧٨٧ . وجرى العرف  
الدستورى في تلك الولايات على اطلاق اصطلاح *Convention* على الهيئة التي  
تنتخب لوضع دستور أو تعديله .

ولقى هذا الأسلوب ترحيبا من رجال الثورة في فرنسا . فقد عوز التفرقة  
التي كانوا يناهون بها بين القوانين الدستورية والقوانين العادية عن طريق إيجاد

سلطين : إحداهما تأسيسية تختص بوضع الدستور أو تعديله ، والأخرى تشريعية لا يأتي دورها إلا بعد أن يوضع الدستور وتختص في ظله بسن القوانين العادية وتعديلها .

وإذا كان دستور سنة ١٧٩١ قد وضعته هيئة لم تكن منتخبة في الأصل لوضع دستور ، فإن دستور سنة ١٨٤٨ سنة ١٨٧٥ كانا من عمل هيئتين انتخبنا لهذا الغرض أما الاصطلاح الأمريكي Convention الذي سرى إلينا فإنه استعماله صار محدوداً بعد عصر الثورة واستقر بدلا منه اصطلاح L'assemblée Constituante للدلالة على الهيئة التي تختص بوضع دستور أو تعديله .

وأفضى انتشار الديمقراطية إلى اتجاه كثير من الدول لأسلوب الجمعية التأسيسية في وضع دساتيرها ولا سيما في أعقاب الحرب العالمية الأخيرة - كما هو الشأن بالقبلة لدساتير البانيا لسنة ١٩٤٦ ويوغوسلافيا لسنة ١٩٤٦ وإيطاليا لسنة ١٩٤٧ والمجر لسنة ١٩٤٩ .

وظاهر أنه وفقا للأسلوب المتقدم يباشر الشعب السلطة التأسيسية عن طريق الجمعية التأسيسية . على أنه قد يؤثر أن يشترك بنفسه في مباشرة السلطة التأسيسية فيرجب استخدام أسلوب الاستفتاء التأسيسي أو الدستوري Le Referendum Constituants .

وثبتت التجربة في الدول المختلفة أن هذا الأسلوب استخدم أساسا لغرضين : الأول - أخذ رأى الشعب في مسألة جوهرية يتوقف عليها وضع الدستور - كما حدث بالقبلة لاستفتاء الشعب اليوناني في إعادة النظام الملكي سنة ١٩٤٦ ، واستفتاء الشعب الإيطالي في إعلان الجمهورية سنة ١٩٤٧ . الثاني - أخذ رأى الشعب في إقرار أو عدم إقرار مشروع - ورأى نفسه

جمعية تأسيسية نيابة عنه . وهذا ما حدث بالنسبة لدساتير فرنسا لسنة ١٧٩٣  
والسنة الثالثة لإعلان الجمهورية ، ودستور أيرلندا الحرة لسنة ١٩٣٧ ، ودساتير  
معظم الولايات في الاتحادين الأمريكى والسويسرى .  
يخلص من كل ما سبق أن أساليب إنشاء الدساتير يمكن أن تتنوع تبعاً للظروف  
التي يوجد فيها كل دستور . ومن المحقق أن الكيفية التي ينشأ بها أى دستور تكشف  
عن نوع نظام الحكم الذى ينشأ فيه .

فليس ينبغي إذن أن يبالغ الباحث أساليب إنشاء الدساتير بصوردة توحي  
بأنها قابلة للحرر ، وإنما يجدر به أن يقف عند ردها إلى اتجاهات رئيسية تبرز  
السلطة التي تولت إنشاء الدساتير على النحر الذى يبناه . وهذا المنهاج في بحث  
أساليب إنشاء الدساتير يجنب الباحث استعمال اصطلاحات غير سليمة مثل المنحة  
والتماقد ، كما أنه يحرم تفكير الباحث من التقيد بأساليب حصرية ومن ثم يكون  
أقدر على تحديد الأساليب التى ينشأ بها أى دستور في ضوء الظروف التي  
تصاحب نشأته .

ولعل ما يؤكد مزايانا هذا المنهاج في البحث - أن بعض الفقهاء في حيرة بشأن  
تحديد الأسلوب الذى يعرف باسم le plébiscite Constituant . فهذا الأسلوب  
وإن كان يفترض أخذ رأى الشعب في مسألة تتعلق بوضع الدستور ، إلا أنه  
يستخدم على نحو يخطط على إرادة الشعب ليوافق على ما يستغنى فيه . ويمكن  
أن يسمى هذا الأسلوب بالاستفتاء السياسى أو الدكتاتورى تمييزاً له عن الاستفتاء  
التأسيسى أو الدستورى . ونذكر من أمثلة الاستفتاء السياسى في تاريخ فرنسا :  
الاستفتاء بشأن دستور السنة الثامنة الذى أعد عقب انقلاب سنة ١٧٩٩ تحت  
إشراف مدبرى الانقلاب وعلى رأسهم نابليون ، والاستفتاء بشأن تفويض ناپوليس  
نابليون السلطات اللازمة لوضع دستور عقب الانقلاب الذى أحدثه سنة ١٨٠١ .

وترجع حيرة الفقهاء بالنسبة للاستفتاء السياسي إلى أهم مدرواهن<sup>١</sup> بأن أساليب نشأة الدساتير منحصرة في أربعة: المنحة، والتعاقد، والجمعية التأسيسية، والاستفتاء التأسيسي أو الدستوري. فليس من سكت عن ذكر الاستفتاء السياسي بالرغم من أنه من أساليب نشأة الدساتير، ومنهم من ألحقه بأسلوب الاستفتاء التأسيسي أو الدستوري بالرغم مما بينها من تباين جوهري. ولا يثير الاستفتاء السياسي أية صعوبة بالنسبة للنجاح الذي طالما به بحث أساليب نشأة الدساتير. فالمعده التي تصدر عنها هي أن هذه الأساليب يمكن أن تتنوع تنوعا لا يقبل الحصر. وعلى هذا يمكن أن نقرر بأن الاستفتاء السياسي هو أسلوب نشأ به الدساتير في ظل أنظمة الحكم ذات النزعة الدكتاتورية، والتي تسمح للشعب ظاهريا بالاشتراك في مباشرة السلطة التأسيسية بينما أنها تحول من حيث الواقع دون جعل هذا الاشتراك جديا.

## ثانيا - نهاية الدساتير

لئن اختلفت الدساتير من حيث الكيفية التي لاقت بها نهايتها، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة بأن هذه النهايه تحققت بأحد أسلوبين: الأسلوب العادي، والأسلوب الثوري.

### الأسلوب العادي

تقدم أن الدساتير المرنة لا تتطلب تنظيما عاما في تعديلها إذ لا توجد في ظلها سرى سلطة واحدة تملك تعديل القوانين جميعا وب نفس الاجراءات. ففي دولة كالمجترات يملك البرلمان أن يعدل الأحكام الدستورية (من حيث الموضوع) بنفس الكيفية التي يعدل بها الأحكام التشريعية أي عن طريق سن قانون، كما يملك أن يعدل تلك الأحكام تمديلا جزئيا أو تمديلا شاملا يكون في حقيقته إلغاء لها.

إما الدساتير الجمادة فانها تتطلب في تعديلها نظما أشد من التنظيم المقرر في شأن القوانين العادية . وتجزى بعض هذه الدساتير تعديل أحكامها تمديلا شاملا ( أى التعديل الذى يكون فى حقيقته إلغاء ) كما كان الشأن بالنسبة للدستور الفرنسى سنة ١٨٧٥ .

على أن معظم الدساتير الجمادة لا تنظم سوى الكيفية التى يمكن أن تعدل بها أحكامها تمديلا جزئيا . فلا يكون من حق السلطة المنوط بها التعديل - إلغاء الدستور ، ولا يملك هذا الإلغاء سوى الأمة صاحبة السيادة عن طريق جمعية تأسيسية تنتخب أو استفتاء تأسيسى تجزئيه أو أى طريق دستورى آخر تراه ملائما لتحقيق هذا الغرض .

#### الاسلوب الثورى

انهارت كثير من الدساتير نتيجة لحركة ثورية ( ثورة كانت أو انقلابا ) . وهذا ما يشهد به على الأخص تاريخ فرنسا إذ يتجلى فيه الاسلوب الثورى أسلوبا جاريا لإلغاء الدساتير .

ومن المقرر فقها أن ثمة farkا بين الثورة والإنقلاب من حيث الهيئة التى تقوم بها : الثورة Révolution تصدر عن الشعب ، أما الانقلاب coup d'Etat فانه يصدر عن السلطة الحاكمة .

على أن من المقرر فقها أيضا أن الثورة والانقلاب يتفقان فى أهمهما إسقاطان الدستور القائم بالقدر الذى يتنافى مع أهدافها . فالقائمون بحركة ثورية - بالمعنى الواسع - ضد أى نظام للحكم يقصدون إلى تحقيق أهداف معينة من سياسية واجتماعية واقتصادية وغيرها ، ولكنهم يدركون دائما أن السبيل الوحيد لتحقيق هذه الأهداف هو استيلاء على سلطات الحكم . وعلى هذا النحو يؤدى نجاح



الحركة الثورية إلى انتقال سلطات الحكم من الهيئات التي كانت قائمة على رعاية النظام القائم إلى الهيئات الثورية .

ولأنواع في أن الحركة الثورية تنضوي من حيث الواقع إلى إسقاط الدستور القائم وتمكين الهيئة الثورية من الهيمنة على نظام الحكم . ومن الفقهاء من يرى أن الآثار الواقعية للحركة الثورية تترتب تلقائيا ولا يتصور أن يكون لها سند قانوني من النظام الذي قامت ضده وأفلحت في تقويضه . ومن الفقهاء من يحاول تبرير كل من الثورة - الانقلاب ، ولكن معظمهم يحاول تبرير الثورة وحدها - بأسانيد قانونية متنوعة ومستقلة عن النظام القانوني الذي قوضته الحركة الثورية الناجمة . ومما يمكن اختلاف الفقهاء حول تكييف آثار الحركة الثورية من الناحية القانونية ، فإنهم متفقون على الأثر الذي يمتدنا بالذات في حدود نهاية الدساتير - وهو سقوط الدستور القائم بالقدر الذي يتنافى مع أهداف الحركة الثورية الناجمة . والفقهاء متفقون أيضا على أن سقوط الدستور لا يمس استمرار العمل بالقوانين العادية التي تكون قد صدرت صحيحة في ظل ذلك الدستور ، طالما أنه لم يلبث إلغاؤها صراحة أو ضمنا .

ويأخذ حكم القوانين العادية في هذا الشأن - الأحكام التي ينص عليها الدستور دون أن تكون أحكاما دستورية من حيث موضوعها . فمئة أحكام قد ينص عليها في الدستور بقصد إكسابها من حيث الشكل ذات الحصانة المقررة للدستور والحيلولة دون تعديلها بسهولة ، في حين أنها تكون غير ذات صلة بالتنظيم السياسي في العروة ولا تختلف من حيث الموضوع عن الأحكام الواردة في القوانين العادية . والرأى الفقهي مستقر على أن هذه الأحكام تبقى رغم سقوط الدستور وإن كانت تزول عنهم الصفة الدستورية وتعامل معاملة القوانين العادية .

ويطابق على النظرية التي تنظم أثر هذه الأحكام La théorie de la déconstitution  
أي إزالة الصفة الدستورية naliestion Par l'effet des Révolutions  
كنتيجة الحركة الثورية .

ومن التطبيقات البارزة لهذه النظرية استمرار العمل بأحكام المادة ٧٥ من  
دستور السنة الثامنة والمادة الخامسة من دستور سنة ١٨٤٨ بوصفها من أحكام  
القانون المادي رغم سقوط هذين الدستورين . فالمادة ٧٥ كانت تنص بعدم جواز  
مساءلة موظفي الحكومة مدنيا عن أعمال تتصل بوظائفهم أمام القضاء إلا بعد  
استئذان مجلس الدولة، ولم يحل سقوط دستور السنة الثامنة سنة ١٨١٤ دون استمرار  
العمل بهذا الحكم حتى ألغى بمقتضى مرسوم ١٩ من سبتمبر سنة ١٨٧٠ . أما المادة  
الخامسة المذكورة فنصت بإلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة للسائل السياسية ،  
واستمر هذا الحكم قائما بالرغم من أن دستور سنة ١٨٤٨ سقط نتيجة للانقلاب  
الذي قام به لويس نابليون سنة ١٨٥١ .

## الباب الرابع

### الدولة

#### تعريف الدولة

إن تعريف الدولة هو من الموضوعات التي أثارَت خلافاً فنياً كبيراً ، إذ أن كل فقيه يحاول إيجاد تعريف يبرز طابع الدولة ويميزها عن غيرها من النظم والمؤسسات . وذلك خلال فكرته القانونية عن الدولة .

وفيما يلي أمثلة لتعاريف الدولة المختلفة في الفقه الفرنسي ، وفي الفقه الانجلوسكوني، وفي الفقه الألماني :

#### في الفقه الفرنسي

يعرف Eamein الدولة بأنها التشخيص القانوني لامة ما . . ويعرفها Carrè de Malberg بأنها مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين ولها من التنظيم ما يجعل الجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا آمرة وقاهرة . ويعرفها Bonnard بأنها وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية تباشر سلطات قانونية معينة إزاء أمة مستقرة على إقليم وبأساليب تقوم على إرادتها وحدها وعن طريق القوة المسادية التي تحتكرها . أما Duguit فيرى أنه توجد دولة في جميع الأحوال التي يلبث فيها وجود تفاوت سياسي ( بين حاكين ومحكومين ) في جماعة معينة سواء أكان هذا التفاوت في مرحلة فعلية أم في مرحلة معقدة ومتطورة . ويرى Burdeau أن الدولة شكل من أشكال السلطة السياسية .

#### في الفقه الانجلوسكوني

يعرف Salmond الدولة بأنها مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم محدد

لإقامة السلم والعدل عن طريق القوة . ويعرفها Holland بأنها مجموعة من الافراد يعطون إلتياً معيناً ويخضعون لسلطان الاغلبية أو لسلطان طائفة منهم . ويرى Willoughby أنه توجد دولة إذا وجدت جماعة من الناس وقامت فيها سلطة عليا تحكم السلوك الاجتماعى للافراد والهيئات ولا تخضع هي لتنظيم عاملى . أما Woodrow Wilson فيعرف الدولة بأنها شعب يخضع للقانون على إقليم معين .

### ١- الله الاثاني

يعرف Bluntschli الدولة بأنها خليط أو مجموعة من الافراد مستقرون على إقليم معين في شكل حكومة وعكومين ومتحدون في شخص منظم أو بمبازة أخرى الدولة هي التشخيص القومى والسياسى والتنظيمى لامة ما . ويعرفها Jellinek بأنها جماعة لها إرادة لا تنقيد إلا بذاتها ولها نظامها الخاص بها والذى يكفل لها أن تحيا حياة كاملة ومستقلة . أما Laband فيعرفها بأنها جماعة تملك ممارسة حقوق السيادة في مواجهة الافراد الاعضاء فيها .

وظاهر عما تقدم أنه وإن تمذر اتفاق الفقهاء على تعريف واحد للدولة من الناحية القانونية ، إلا أنهم تلاقوا على الأركان الرئيسية التى تلزم لقيامها من الناحية الواقعية ، والتى يمكن استنادا إليها أن تعرف الدولة بأنها شعب مستقر على إقليم معين وخاضع للحكومة أو سلطة سياسية معينة .

ويستينشا في دراسة الدولة أن يبحث موضوعين رئيسيين فى فصلين متسايلين وهما : أركان الدولة ، وأنواع الدول .

## الفصل الأول

### أركان الدولة

لا تقوم الدولة وفقاً للرأى السائد إلا إذا توافرت أركان ثلاثة : الشعب ،  
والإقليم ، والحكومة أو السلطة السياسية .

#### أولاً - الشعب

لا يتصور قيام دولة من غير شعب Population . والواقع أن الدولة  
ما لبثت إلا نتيجة لوجود جماعة من الناس أحبت بحاجات شتى فسمت إلى إشباعها  
بمختلف الوسائل .

عل أنه إذا كان الشعب ركناً من أركان الدولة ، فإن تحديد عدد أفراد  
مرهون بالظروف الخاصة بكل دولة من جغرافية واقتصادية واجتماعية وسياسية  
وغيرها . وطالما أنه يوجد عدد من الأفراد يحس بضرورة قيام دولة ويستطيع  
أداء نواحي نشاطها المختلفة ، فإن الدولة يمكن أن تنفأ سواء أكان عددهم صغيراً  
أم كبيراً . ولا يتصور أن يخضع تحديد عدد الأفراد الذين يكونون دولة ما لأية  
قاعدة حسابية - كما اتجه إلى ذلك بعض الفقهاء القدامى مثل أرسطو .

ويتكون الشعب في أية دولة من وطنيين وأجانب . فالوطنيون يتمتعون  
بجنسية الدولة وترتبطهم بها رابطة الولاء . أما الأجانب فيوجدون على إقليم الدولة  
ولا ترتبطهم بها سوى رابطة الإقامة أو التوطن على حسب الأحوال .

#### ثانياً - الإقليم

يلزم لقيام الدولة أن يستقر الأفراد على إقليم معين territoire . فالقيلة

المتنفذة لا تعتبر دولة وفقا للرأى السائد ولو قامت من بين أفرادها هيئة تبأثر سلطات الحكومة .

ويتكون إقليم الدولة من إقليم أرضى وإقليم مائى وإقليم هوائى . فالإقليم الأرضى هو الجزء اليابس الذى تميزه حدود الدولة ويشمل سطح الأرض ومادونه من طبقات إلى ما لا نهاية وما فوقه من مرتفعات كالجبال والهضاب . ويشمل الإقليم المائى المياه الموجودة داخل حدود الدولة كالأنهار والبحيرات فضلا عن جزء من البحار العامة الملاصقة لإقليم الدولة وتسمى المياه الإقليمية . أما الإقليم الهوائى فيشمل طبقات الهواء فوق الإقليمين الأرضى والمائى وفقا لاحكام القانون الدولى العام .

وقد يكون إقليم الدولة وحده غير منفصلة وهو الغالب . وقد يكون جزءا كما كان الشأن بالنسبة لدولة كالباكستان التى كان يفصل إقليم الهند بين قسميها الغربى والشرقى ( والقسم الشرقى صار دولة بنجلاديش ) . ويعتبر إقليم الدولة الاستعمارية شاملا لإقليم المستعمرات التابعة لها وإن وجدت فى قارة أخرى .

وطالما أن هناك اقلما يستقر عليه الشعب ، فإنه يمكن أن تقوم الدولة سواء كان هذا الإقليم موحدًا أو مجزء وسواء كان كبيرا أو صغيرا .

ومنذ أن اتفقت طوار الجماعة البشرية إلى قيام الدولة والقانون الدولى العام يعامل الدول بوصفها وحدات اقليمية يعترف لها كقاعدة بالسيادة الاقليمية أى بالسلطان على جميع الاشخاص الموجودين داخل حدود اقليمها بعد أن كان سلطانها منقوصا فى ظل نظام الإقطاع ونظام شخصية القوانين .

ومن المحقق أن الارتباط قوى بين ركزى الاقليم والسلطة السياسية . فالإقليم هو المجال الذى تتجلى فيه مظاهر سلطان الدولة .

## ثالثا - الحكومة أو السلطة السياسية

ليس يكفي لنشوء الدولة أن يستقر شعب على إقليم معين ، وإنما يلزم أيضا أن تقوم من بين أفرادها حكومة *gouvernement* تباشر السلطان باسم الدولة .  
وركن الحكومة يميز الدولة عن الأمة ، ويثير تساؤلات مختلف الفقهاء في الإجابة عليها : فهل يلزم لقيام الدولة أن توجد حكومة ذات سيادة ؟ وهل من سند شرعي يعود السلطان الذي تباشره الحكومة باسم الدولة ؟

وتفصيل هذه الموضوعات هو من صميم مباحث الفقه السياسي . ولهذا فإننا لا نتناولها إلا بالقدر الذي تقتضيه أغراض البحث في نواحيها التي تهتم القانون الدستوري .

### الدولة والأمة

إذا استقرت جماعة من الناس على إقليم ما فإنها لا تصبح أمة أو دولة إلا بشروط معينة .

فبشروط لكي تصبح الجماعة أمة *Nation* وفقا للرأى الراجح أن يحسب أفرادها بالرغبة المشتركة في العيش معا . وتولد هذه الرغبة نتيجة لعوامل شتى كوحدة الجنس واللغة والدين والعادات والاشتراك في الذكريات والآلام والأمانى القومية . ولئن كانت هذه العوامل تساعد على تكوين الأمة ، إلا أنه لا يلزم أن تتوافر جميعها أو عوامل معينة منها بالذات حتى تتكون الأمة . بل إن أى عامل منها بالذات ليس ضروريا لتكوين الأمة . ويؤكد هذه الحقيقة تكون أهم بالرغم من اختلاف أفرادها في الجنس واللغة والدين كما هو الشأن بالنسبة للأمة السويسرية والأمة البلجيكية والأمة الأمريكية .

وليس يكفي لإقامة الدولة *Etat* أن توجد أمة بالمعنى المتقدم ، وإنما يلزم ( القسم الأول )

أيضا أن تقوم بين أفرادها حكومة أو سلطة سياسية تخضع لسلطانها .  
ولئن كان هدف كل أمة أن تصبح دولة ، إلا أن تحقيق هذا الهدف مرهون  
بالظروف والقوى السياسية التي تسيطر على العلاقات الدولية . والاتجاه الذي قدر  
له أن يسود هو تأكيد حق كل أمة في أن تصبح دولة استنادا إلى المبدأ المعروف  
باسم مبدأ القوميات *le principe des nationalités* . وأدى نجاح الثورة  
الفرنسية والحركات التحريرية التي أعقبتها خلال القرن التاسع عشر إلى انتصار  
مبدأ القوميات واستقلال كثير من الشعوب عن الامبراطوريات التي كانت تحكمها .  
وهكذا استقلت دول أمريكا الجنوبية عن أسبانيا والبرتغال ، وتحولت الشعوب  
التي كانت خاضعة للامبراطوريتين الألمانية والنمساوية إلى دول مستقلة عقب الحرب  
العالمية الأولى ، كما تحولت عدة شعوب إلى دول مستقلة عقب الحرب العالمية  
الآخيرة مثل شعوب أندونيسيا والفلبين وليبيا .

ويخلص مما تقدم أن الأمة تتفق مع الدولة في ركني الشعب والإقليم ، ولكنها  
تختلف عنها من حيث أنها تفتقر إلى الركن الخاص بالحكومة أو السلطة السياسية .  
وإذا ما اتسنى للأمة أن تقيم حكومة تخضع لسلطانها - فإنها تصبح دولة كما هو  
الشان بالنسبة للأمثلة سالفه البيان .

### الدولة والسيادة

ثار الخلاف حول ما إذا كان يلزم لقيام الدولة أن تكون الحكومة فيها ذات  
سيادة ، وانقسم الرأي بين نظريتين رئيسيتين ، النظرية الفرنسية ، والنظرية  
الألمانية .

**النظرية الفرنسية** تشترط لقيام الدولة أن تكون الحكومة فيها ذات  
سيادة . فالجماعة وفقا لهذه النظرية لا تستحق وصف الدولة إلا إذا كانت تتمتع  
بالسيادة *souveraineté* أي بسلطة غير مقيدة في الخارج وفي الداخل . ويتمثل



المظهر الخارجى للسيادة في استقلال الدولة وعدم ارتباطها برباط التبعية أو الخضوع لدولة أخرى . ويشتمل المظهر الداخلى للسيادة في تمتع الدولة داخل حدود اقليمها بسيطان ينفسط على جميع الافراد والميئات وعدم أية هيئة يمكن أن تلو عليها أو تتساوى معها .

والنظرية الفرنسية وليدة الظروف التاريخية الخاصة بفرنسا . فلقد باخل الملوك في سبيل تخليص سلطانهم من تدخل البابا في الخارج ومن منازعة أمراء الاقطاع في الداخل ، حتى أضحت لهم سلطة ذات سيادة . ولعل من أقوى العوامل التي ساعدت على استقرار هذه النظرية أن فرنسا عاشت دولة بسيطة أو موحدة *Etat simple ou unitaire* تركز فيها السلطان بيد هيئة جاكهة واحدة .

وما النظرية الألمانية فإنها لا تشترط لقيام الدولة أن توجد حكومة ذات سيادة . فوفقا لهذه النظرية العبرة في قيام الدولة هي بوجود حكومة تملك سلطة اصدار أوامر ملزمة في قدر معين من الشؤون المتعلقة بنظام الحكم - ولو لم تكن لها السيادة بالمعنى المطلق في تلك الشؤون كافة .

ولعل من أقوى العوامل التي ساعدت على تشييد هذه النظرية أن ألمانيا عاشت دولة مركبة *Etat composé* توزعت فيها سلطات الحكم بين دولة الاتحاد والدويلات الداخلة في الاتحاد .

وأبرز ما يظهر فيه الخلاف بين النظريتين الفرنسية والألمانية هو في تكييف الدول التي تخضع من حيث شئونها الخارجية أو الداخلة لسلطان دولة أخرى ولاسيما الدويلات الداخلة في الاتحاد المركزى ، كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية . فبينما تنكر النظرية الفرنسية صفة الدولة على هذه الولايات

لاختصارها إلى السيادة - فإن النظرية الألمانية تعتبرها دولا بالمعنى الصحيح وإن كانت نصفها بأنها دول فائضة السيادة تميزا لها عن الدول كاملة السيادة .

### الدولة ومشروعية سلطانها

تباشر الدولة سلطانا لا شك فيه من الناحية الواقعية . ويمثل هذا السلطان في وجود حكام يأمرون ومحكومين نجب عليهم الطاعة . ولما التساؤل من قديم حول ما إذا كان ثمة ما يبرر مشروعية ذلك السلطان في نظريته : أى في حق إصدار أوامر ملزمة من جانب الحكم ، وواجب إطاعة هذه الأوامر من جانب المحكومين . ولقى هذا الموضوع اهتمام الفلاسفة والفقهاء في مختلف العصور فوجها جهودهم نحو تقصى أصل نشأة الدولة أو السلطة توصلا إلى تبرير مشروعيتهما .

ويمكن أن ترد المذاهب التي قيل بها في هذا الصدد إلى طائفتين : المذاهب التي ترجع السلطة إلى إرادة الهية وتسمى المذاهب التيوقراطية ، والمذاهب التي ترجعها إلى إرادة الأمة وتسمى المذاهب الديمقراطية .

### المذاهب التيوقراطية doctrines théocratiques

تتفق المذاهب التيوقراطية في أنها ترجع السلطة إلى أصل إلهي ، ولكنها تختلف حول تحديد الكيفية التي يتم بها اختيار الحكام إلى اتجاهين : الاختيار الإلهي المباشر ، والاختيار الإلهي غير المباشر .

ومقتضى نظرية الاختيار الإلهي المباشر أن الله يختار الحكام بطريق مباشر . وجاء في مذكرات لوبس الرابع عشر أن : الساطعة المؤلفة الملوك هي بتفويض من العناية الإلهية . فاته - لا الشعب - هو مصدر السلطة ، ولا يسأل الملوك عن مباشرة سلطتهم إلا أمام الله الذي خولهم إياها .

وأعلن لويس الخامس عشر في ديسمبر سنة ١٧٧٠ . أننا لانتقى تاجنا إلا من الله . . وأصدر لويس الثامن عشر دستوراً سنة ١٨١٤ بدياجة ذكرت بأن العناية الإلهية إذا أعادتنا إلى بلادنا . . . . .

وتمسك بهذه النظرية في بداية القرن الحالى غليوم الثانى امبراطور ألمانيا فقد أعلن في إحدى خطبه سنة ١٩١٠ . اننى اعتبر نفس أداة الله . . . وأعلن سنة ١٩٢٦ . ان الملك بحكم بمقتضى حق إلهى فلا يسأل إلا أمام الله . .

ومقتضى نظريته الاختيار الإلهى غير المباشر أن السلطة وإن كانت ترجع إل أصل إلهى ، إلا أن اختيار الحكام يتم عن طريق البشر في ظل التوجيه الإلهى لتصرفاتهم والأحداث التى تسيطر على حياتهم - أى أن اختيار الحكام يتم بطريق إلهى غير مباشر .

ومن أنصار هذه النظرية de Bonald الذى كان يرى أن السلطة شرعية لا بمعنى أن الشخص الذى يباشرها يعين بأمر إلهى ظاهر ، ولكن لأنها مؤسسة على القوانين الطبيعية والأساسية للنظام الاجتماعى التى هى من عمل الله . .

وأيد هذه النظرية أيضا بعض رجال الدين النكاثوليكي في القرنين السادس والسابع عشر والذين كانوا يميزون بين السلطة من حيث جوهرها l'essence du pouvoir ويردونها إلى الله ، وبين السلطة من حيث يباشرتها بالفعل في ظل جماعة سياسية مدينة *de pouvoir de fait* ويردونها إلى البشر .

وتختلف هذه النظرية عن النظرية السابقة في بعض النتائج التى تقتضى إليها . فنظرية الاختيار الإلهى المباشر كانت توجب التسليم للحكام بسلطان لا قيد عليه ولا مسئولية ورواءه ، بينما أن نظرية الاختيار الإلهى غير المباشر كانت تحاول

القول بوجود قوانين طبيعية يمكن للحكام أن يبتدوا بها في رعاية مصالح البشر .  
ولقد أخذ على المذاهب الديمقراطية أنها تقوم على أساس يخرج عن دائرة  
البحث العلمى ، وأنها كانت تستهدف أساساً تبرير السلطان المطلق للولك .

### المذاهب الديمقراطية doctrines démocratiques

تتفق المذاهب الديمقراطية في أنها ترد السلطة الى إرادة الأمة ، ولا تقر  
بمشروعيتها الا اذا كانت مستمدة من هذه الإرادة .

وازاء الارتباط الشديد بين هذه المذاهب وبين نظام الحكم الديمقراطى ،  
فإنه يكون من الملائم أن ندرس المذاهب المذكورة مع لنظام الديمقراطى في  
القسم الثانى من هذا الكتاب .

## الفصل الثانى

### انواع الدول

#### الدول البسيطة ( أو الموحدة ) والدول المركبة

ينضم الفقهاء الدول أنواعا تختلف تبعا للوجبة التى يتخذونها أساساً لتقسيم.  
عن أن ام هذه التقسيمات لأغراض البحث الدستورى هو تقسيم الدول الى بسيطة  
أو موحدة ودول مركبة .

#### الدول البسيطة أو الموحدة États simples ou unitaires هى تلك التى

تباشر فيها سلطات الحكم هيئة موحدة أو حكومة واحدة ، كما هو الشأن  
بالنسبة لفرنسا وبلجيكا واليونان وإيران ومصر .

ولا يفتاق مع وحدة الدولة من الناحية السياسية أن تكون لها منظمات

أو تكون مدمجة إلى وحدات إدارية تتولى شئونها ميثاق تتمتع بسلطات خاصة - طالما أن سلطات الحكم مركزة في يد هيئة واحدة أو حكومة واحدة .

أما الدول المركبة *Etats composés* فهي تلك التي تتكون من عدة دول تتوزع بينها سلطات الحكم على نحو يختلف فيما لتتبع الاتحاد الذي يربط بينها .

ويميز الفقهاء بين أربعة أنواع رئيسية من الاتحادات التي تتكون بها الدول :  
الاتحاد الشخصي ، والاتحاد الحقيقي أو الفعلي ، والاتحاد التضامنى أو الاستثنائى ،  
والاتحاد المركزى .

## أولاً - الاتحاد الشخصى

الاتحاد الشخصى *Union Personnelle , Personal Union* هو اتحاد دولتين في شخص رئيس الدولة فحسب . فليس يترتب على هذا الاتحاد المساس بسلطان أى الدولتين في الخارج أو في الداخل ومن الأمثلة التقليدية التي تذكر الاتحاد الشخصى أمثلة تاريخية توضح أن نشأته كانت نتيجة لوجود شخص واحد آل إليه العرش في دولتين بحكم قوانين الوراثة ، كما أن انقضاءه كان نتيجة لزوال صفة الملك عن ذلك الشخص في إحدى الدولتين بحكم قوانين الوراثة فيها . وهذا ما حدث بالنسبة لاتحاد بريطانيا العظمى وهانوفر الذي نشأ سنة ١٧١٤ وانقضى سنة ١٨٣٨ عندما تولت الملكة فيكتوريا عرش بريطانيا لأن دستور هانوفر لم يكن يسمح للنساء بتولى العرش ، واتحاد هولندا ولكسمبرج الذي نشأ سنة ١٨١٥ وانقضى سنة ١٨٩٠ عندما تولت الملكة وليلينا عرش هولندا لأن دستور لكسمبرج أيضا لم يكن يسمح للنساء بتولى العرش .

ولئن كان الاتحاد الشخصى قد ارتبط بظروف تاريخية أدت إلى نشوئه

نتيجة لصدقة عارضة وزواله يزوالها ، إلا أن بعض الفقهاء يرون أنه لا يزال من المتصور قيام اتحاد شخصي في العصر الحديث عن طريق الاتفاق بين دولتين كما هو الشأن بالنسبة لاتحاد ألمانيا وإيطاليا التي نشأت سنة ١٩٣٩ نتيجة لعرض التاج من جانب الجمعية التشريعية في ألمانيا على فيكتور أمانيوس ملك إيطاليا وانقضى سنة ١٩٤٣ نتيجة لخزينة إيطاليا في الحرب العالمية الأخيرة .

ومن المتفق عليه أن الاتحاد الشخصي ينحصر أثره في اجتماع رئاسة الدولتين لشخص واحد ، وأنه لا يحول دون استبقاء كل دولة لسلطانها الخارجي والداخل بكل ما يترتب على ذلك من آثار قانونية .

## ثانيا - الاتحاد الحقيقي أو الفعلي

الاتحاد الحقيقي أو الفعلي Union réelle Real union هو اتحاد دولتين في شخص رئيس الدولة وفي الهيئة التي تشرف على الشؤون الخارجية .

الاتحاد الحقيقي أقوى من الاتحاد الشخصي لأنه لا يقتصر على مجرد خضوع الدولتين لرئيس واحد ، وإنما يفيد أيضا اندماج الدولتين من الناحية الخارجية بمعنى أن هيئة مشتركة تباشر الشؤون الخارجية نيابة عنها . على أن كلا من الدولتين تستبقى في الاتحاد الحقيقي - كما هو الشأن في الاتحاد الشخصي - سلطانها الداخلي .

وقد نشأ الاتحاد الحقيقي عن طريق إبرام معاهدة بين الدولتين - كما كان الشأن بالنسبة لاتحاد السويد والنرويج بين سنة ١٨٨٥ وسنة ١٩٠٥ ، أو عن طريق تشريع متماثل يصدره كل من الدولتين لهذا الغرض - كما كان الشأن بالنسبة لاتحاد النمسا والمجر بين سنة ١٨٦٧ وسنة ١٩١٨ ، واتحاد الدانيمرك وأيسلندا بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٤٤ .

### ثالثاً - الاتحاد التعاهدى أو الإستقلالى

الاتحاد التعاهدى أو الاستقلال *confederation d'Etats confederation*

هو اتحاد يضم دولاً متعددة على نحو تسبق معه كل منها سلطاتها في الخارج وفي الداخل ، وإن وافقت على قيام هيئة مشتركة بتصرف بعض شئونها الخارجية نيابة عنها .

وينشأ الاتحاد التعاهدى عن طريق معاهدة بين الدول تقضى بإنشاء هيئة تسمى المؤتمر ، وليس المؤتمر دولة فوق الدول الأعضاء وإنما هو مجرد هيئة استشارية أو حسبما يسمى مؤتمر سياسى تقتصر مهمته على رسم سياسة مشتركة لعضائها على الدول الأعضاء في الاتحاد كما تقر ما تراه في شأنها . ولا يلبث المؤتمر من اختصاصات إلا ما توافق عليه الدول بالإجماع ، كما تلزم هذه الموافقة الإجماعية لتعديل تلك الاختصاصات .

فالدول الأعضاء في هذا الاتحاد هي صاحبة السلطان ، والمؤتمر ليس سوى أداة يقصد بها إلى إظهار رغبات تلك الدول والعمل على التوفيق بينها . ولا يملك المؤتمر مباشرة أى سلطان على رعايا الدول الأعضاء في الاتحاد . ولا سبيل أمامه للاتصال بهم إلا عن طريق الدول ذاتها . ويلزم في القرارات التي تصدر من هذا المؤتمر أن توافق عليها الدول الأعضاء بالإجماع ، أو على الأقل في حالة إجازة صدورها بالأغلبية . يكون من حق أية دولة ممارسة أن تنفصل عن الاتحاد .

فالالاتحاد التعاهدى رابطة غير قوية ولذا فإنه لا يصر طويلاً . وقد ينتهى إما بانفصال الدول الأعضاء - كما كان الشأن بالنسبة لاتحاد جمهوريات أمريكا الوسطى سنة ١٨٩٨ والذي انتفى نتيجة لانفصال هندوراس ونيكاراجوا وإن

سلعادور ، وإما باشتداد الصلة بين الدول الأعضاء فيتحول بذلك إلى اتحاد مركزي - كما حدث بالنسبة للاتحاد الأمريكي سنة ١٧٨٧ والاتحاد السويسري سنة ١٨٤٨ والاتحاد اليوناني سنة ١٨٦٦

## رابعا - الاتحاد المركزي

الاتحاد المركزي *Etat fédéral, Federal State* هو اتحاد يضم دولاً متعددة في شكل دولة واحدة هي دولة الاتحاد تقول تصريف بعض الشؤون الداخلية لكل دولة ، والشؤون الخارجية الخاصة بالدول جميعاً .

وليس السند الذي ينظم الاتحاد المركزي معاهدة تبرمها الدول الأعضاء فيه - كما هو الشأن بالنسبة للاتحاد الناهدي . وإنما هو دستور تلزم بأحكامه فيما بينها وبين دولة الاتحاد . وهذا الدستور يخول دولة الاتحاد سلطاناً مباشراً على رعاية الدول الأعضاء ، واختصاصات تكفل تنفيذ القرارات التي تتخذها عن طريق سلطانها مباشرة أي دون حاجة إلى الائتفاء لتلك الدول .

وعلى هذا فإن الاتحاد المركزي يختلف عن الاتحادات الشخصية والحقيقية والتماعدية . فله الاتحادات تحتفظ للدول الأعضاء فيها بسلطانها الداخلي كاملاً . ويكون منها تنظيم السلطان الخارجي لهذه الدول ولذا فإنها أكثر اتصالاً بمجال القانون الدولي العام . أما الاتحاد المركزي فبناه تنظيم السلطان الداخلي لأنه يقوم بين دول تتنازل عن جزء من صلاطاتها الداخلية إلى دولة الاتحاد ، ولذا فإنه أكثر اتصالاً بمجال القانون الدستوري .

ومنذ أن تحول الاتحاد الإتحادي الأمريكي إلى اتحاد مركزي سنة ١٧٨٧ نشأت دول اتحادية كثيرة نذكر منها ألمانيا في ظل دستوري سنة ١٨٧١



وسنة ١٩١٩ ، والنمسا في ظل دستور سنة ١٩٢٠ ، والاتحاد السوفيتي وكندا  
واستراليا واتحاد جنوب أفريقيا والمكسيك والأرجنتين والبرازيل وفنزويلا .  
ومنه شواهد تفيد أن تكوين الدول الاتحادية في زيادة مطردة وخاصة بعد  
الحرب العالمية الأخيرة .

وفكرة الاتحاد المركزي هي محاولة لتوفيق بين رغبتين : رغبة الدول في أن  
تكون كتلة واحدة ، ورغبتها في أن تحافظ كل منها على أوفى قدر من الاستقلال  
الذاتي . والدولة الاتحادية تبعا لذلك مظاهر ثلاثة رئيسية : مظاهر الوحدة في  
دولة الاتحاد ، ومظاهر الاستقلال في الولايات ، ومظاهر الاشتراك في سلطات  
الحكم بين دولة الاتحاد والولايات :

#### مظاهر الوحدة في دولة الاتحاد

مظاهر الوحدة في دولة الاتحاد تتمثل في أركان الدولة الثلاث : الشعب ،  
والإقليم ، والحكومة أو السلطة السياسية . فالشعب هو مجموع رعايا الدول  
الداخلية في الاتحاد ( والتي يحسن تسميتها الولايات ) ، والإقليم هو إقليم الولايات  
منظورا إليه في مجموع ، والحكومة أو السلطة السياسية هي حكومة الاتحاد .  
والسلطة التشريعية في حكومة الاتحاد تتكون من مجلسين يشكل أحدهما بالانتخاب  
من مجموع رعايا الولايات ( المجلس الشعبي ) ، ويشكل الآخر بالاستناد إلى  
الولايات باعتبارها وحدات سياسية متميزة ( مجلس الولايات ) . والسلطة  
التنفيذية الاتحادية تتكون من رئيس الدولة وحكومة الاتحاد . والمشاهد أن  
نظام الحكم السائد في معظم الدول الاتحادية هو النظام الجمهوري وأن رئيس الدولة  
يُنتخب من مجموع رعايا الدول الاتحادية إما بطريق مباشر كما هو الشأن بالنسبة  
للمكسيك والبرازيل وألمانيا ( دستور فير سنة ١٩١٩ ) والنمسا ( دستور  
سنة ١٩٢٠ ) وإما بطريق غير مباشر من الشعب كما هو الشأن بالنسبة للولايات  
المتحدة الأمريكية والأرجنتين . والحكومة الاتحاد فانية خاصة بها ، ويدخل في  
حدود مهمتها تنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية في مختلف أنحاء الدولة ولم  
كان التنفيذ واقعا في الحدود الإقليمية لاية ولاية .

### مظاهر الاستقلال في الولايات

مظاهر الاستقلال في الولايات تتمثل على الأخص في مجالين : الأقليم، والتنظيم  
الذاتي .

فبالنسبة للأقليم تسل معظم الدساتير الاتحادية بسطاطان الولاية على إقليمها  
ولا يتميز فصل أى جزء منه أو ضمه إلى غيره إلا بموافقة سلطات الولاية ذاتها  
فضلا عن موافقة سلطات دولة الاتحاد .

وبالنسبة للتنظيم الذاتي فإن من المقرر أن لكل ولاية الحق في أن تمن لنفسها  
الدستور الذى تراه ملائماً وأن تعدل نظمها السياسية والقانونية على النحو الذى  
يقتضيه حالها . ومتفقاً أن لكل ولاية دستوراً أن يكون لها سلطة تأسيسية  
تملك تعديل الدستور وتحديد اختصاص السلطات المؤسسة في ظل من تشريعية  
وتنفيذية وقضائية . على أن من المقرر أيضاً أن سلطة التنظيم الذاتي عاضدة لما  
يورده الدستور الاتحادى من قيود . وتلتزم الولايات إزاء تنفيذها بأحكام  
الدستور الاتحادى بأن تعدل دساتيرها - في حالة تعديل ذلك الدستور - حتى  
تصلها متفقة معه .

### مظاهر الاشتراك في سلطات الحكم بين دولة الاتحاد والولايات

هذه المظاهر تتمثل على الأخص في مجالات ثلاثة : تعديل الدستور  
الاتحادى ، وتشكيل مجلس الولايات وتحديد اختصاصه ، وتوزيع السلطات  
بين دول الاتحاد والولايات .

فبالنسبة لتعديل الدستور الاتحادى - يلزم لأجرائه من اشراك الولايات  
فيه . فالدستور الاتحادى يعتبر بالنسبة للولايات العنان الذى يصون اوجه  
استقلالها في وجه دولة الاتحاد ويكفل لها مباشرة السلطات المقررة لصالحها .  
وتختلف الدساتير الاتحادية فيما تقرره من تنظيمات بشأن تعديل أحكامها، وتختلف

تبعا لذلك في تحديد الدور الذي تسهم به الولايات في هذا التعديل . فقد تشارك الولايات في اقتراح التعديل الدستوري وفي إقراره - كما هو الشأن بالنسبة للدستور الأمريكي . وقد يقتصر اشتراك الولايات على إقرار التعديل الدستوري - كما هو الشأن بالنسبة للدستور السويسري ، أو على اقتراح التعديل الدستوري - كما هو الشأن بالنسبة لدستور البرازيل . وقد لا يكون للولايات حق اقتراح التعديل الدستوري أو حق إقراره ، ولكنها تباشر بالرغم من ذلك دورا إيجابيا عن طريق مجلس الولايات الممثل فيه - كما هو الشأن بالنسبة لدستور جنوب أفريقيا والأرجنتين . وقد تشارك الولايات في تعديل الدستور عن طريق مجلس الولايات الممثل فيه ولكن اشتراكها يكون ضيقا بحكم الدور المتواضع الذي يباشره هذا المجلس - كما هو الشأن بالنسبة لدستور ألمانيا لسنة ١٩١٩ والنمسا لسنة ١٩٢٠ .

**وبالنسبة لمجلس الولايات - يعتبر هذا المجلس من أبرز مظاهر مشاركة الولايات لدولة الاتحاد في سلطات الحكم وبالذات في سن القوانين الاتحادية . وتنضج هذه المشاركة سواء في تشكيل المجلس المذكور أو في تحديد اختصاصه . فتشكيل هذا المجلس يتم باختيار ممثلي الولايات إما بالتعيين من جانب كل ولاية لممثليها مثل دستور ألمانيا لسنة ١٨٧١ ، وإما بالانتخاب الموكول إلى سلطات بكل ولاية وبالذات برلمانها - مثل دستور النمسا لسنة ١٩٢٠ أو الانتخاب الموكول إلى الشعب مباشرة في كل ولاية مثل دستور إستريا . ويمثل الولايات أيا كان أسلوب اختيارهم يتمتعون بالحصانات التي تكفل لهم الاستقلال في أداء مهمتهم وعدم القابلية للعزل قبل انقضاء المدة التي ينتارون لها . وللبدا السائد في معظم الدساتير الاتحادية هو تمثيل الولايات تمثيلا متساويا في مجالس الولايات وإن تفاوتت في ظروفها وتعداد سكانها . وتقرر مبدأ التمثيل المتساوي للولايات تحت تأثير الظروف التي صاحبت نشأة كثير من الدول الاتحادية وعاصمة الولايات**

المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية . وكان ضيق هذا المبدأ هو السبيل الوحيد لاتناع ولايات الصغرة بقبول الانضمام إلى الاتحادات المركزية الناشئة وإزالة الشكوك التي كانت تساررها بسبب خشيتها على استقلالها من الولايات الكبيرة .

أما عن اختصاص مجلس الولايات فإنه معظم الدساتير الاتحادية تسوى بينه وبين اختصاص المجلس الشعبي في المجال التشريعي ، بحيث أنه لا يسن أى قانون إلا بموافقة المجلسين على المشروع ويرتب على رفض أحدهما إياه اعتباره كأن لم يكن . على أن بعض الدساتير الاتحادية شلت عن مبدأ المساواة وجعلت للمجلس الشعبي السلطة المرجحة عند اختلافه مع مجلس الولايات على مشروع قانون ما - كما هو الشأن بالنسبة لدستور أستراليا - وفي غير المجال التشريعي تخرج بعض الدساتير الاتحادية على مبدأ المساواة وتخول أحد المجلسين اختصاصات أوسع - كما هو الشأن بالنسبة لدستور الأمريكى الذى يخول مجلس الشيوخ (مجلس الولايات) دون مجلس النواب (المجلس الشعبي) الاشتراك مع رئيس الجمهورية في عقد المعاهدات وتعيين كبار الموظفين .

وبالنسبة لتوزيع السلطات بين دولة الاتحاد والولايات - تختلف الدساتير في كيفية تحديد هذا التوزيع وتأخذ في صده بأساليب متنوعة تنوعا كبيرا . على أنه يمكن القول بأن ثمة أساليب ثلاثة : حصر اختصاصات كل من دولة الاتحاد والولايات ، حصر اختصاصات الولايات وحدها ، حصر اختصاصات دولة الاتحاد وحدها .

وأسلوب حصر اختصاصات كل من دولة الاتحاد والولايات - أسلوب نقيض . فهو لا يمكن أن يكون شاملا لأنه بتطور الظروف لابد وأن تنشأ مسائل

جديدة لم ينظمها الدستور ، ويثور التساؤل حينئذ عن السلطة التي يجب أن تختص بتنظيمها . وفصلا عن ذلك فإن هذا الحصر قد يبدو منافيا للصالح العام إذا ما تطورت الظروف على نحو يزيد في أهمية المسائل التي يحلها الدستور الاتحادى من اختصاص الولايات بحيث تصبح مسائل قومية وحقيقية بأن تكون من اختصاص دولة الاتحاد .

أما أسلوب حصر اختصاصات الولايات وحدها - فإنه يفضى إلى اعتبار دولة الاتحاد هى المختصة بكل ما لم يرد به ذلك الحصر . ولا يبق هذا الأسلوب قبولا من معظم الدول الاتحادية ، ومن تطبيقاته المحدودة دستور اتحاد جنوب افريقيا . وأما أسلوب حصر اختصاصات دولة الاتحاد وحدها - فإنه يفضى إلى اعتبار الولايات هى المختصة بكل ما لم يرد به ذلك الحصر . وأخذت هذا الأسلوب كثير من الدول الاتحادية كالولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا والمكسيك والأرجنتين وأستراليا والاتحاد السوفيتى .

على أنه أيا كان الأسلوب الذى تتوزع به سلطات الحكم فى الدولة الاتحادية ، فإن من المحقق أن دولة الاتحاد تشغل عادة مركزا أقوى من مركز الولايات . ويؤكد هذه الحقيقة مظاهر متعددة نذكر من أهمها ما يلى :

أولا - لئن كانت الولايات تتمتع بسلطة التنظيم الذاتى ، إلا أنها تكون خاضعة فى مباشرتها لهذه السلطة إلى قيود متنوعة لا يخلو منها دستور اتحادى ويكون من أثر هذه القيود سلب سلطة الولاية فى بعض الجوانب المنصلة بنظامها الدستورى والقانونى . أما دولة الاتحاد فإنها تتمتع بسلطان كامل وتباشر سلطانها عن طريق سلطات الاتحاد من تشريعية وتنفيذية وقضائية .

ثانيا - لئن كان لكل ولاية سلطة تشريعية وتختص بسن القوانين فى نطاق حدودها ، إلا أنه إذا قام تعارض بين هذه القوانين وقوانين الاتحاد فإن الأخيرة

هى التى تطبق داخل الولاية . وحرصت بعض الدساتير الاتحادية على تأكيد هذا الحكم بنصوص صريحة كدستورى الاتحاد الأمريكى وسويسرا .

ثالثا - تحقيقا لحذف الوحدة الذى يحدو الى إنشاء دولة اتحادية تحرم معظم الدساتير على تفويض دولة الاتحاد جميع السلطات اللازمة لضمان استمرار تلك الوحدة ، وعلى الأخص بالنسبة لمسائل الجنسية والتجنس والهجرة والنقد والتشريعات المالية ووسائل المواصلات والمحافظة على النظام والأمن وإعلان حالة الطوارئ .

رابعا - دولة الاتحاد هى التى تختص بالفصل فى المنازعات التى تثور بينها وبين إحدى الولايات أو بين ولاية وأخرى . وتباشر معظم الدول الاتحادية هذا الاختصاص عن طريق هيئة قضائية اتحادية كالمحكمة العليا *Supreme Court* فى الولايات المتحدة الأمريكية ، والمحكمة الاتحادية *Tribunal fédéral* فى سويسرا . وبعض الدساتير جعلت هذا الاختصاص فى يد هيئة غير قضائية كما كان الشأن بالنسبة لدستور ألمانيا لسنة ١٨٧١ والذى جعله من اختصاص المجلس الاتحادى *Conseil fédéral* .

وأيا كانت الهيئة التى تمارس هذا الاختصاص باسم دولة الاتحاد ، فإن الدساتير تحرم على أن تجعل ذلك الاختصاص ثابتا لدولة الاتحاد بنصوص صريحة ودون توقف على موافقة الولايات ، وأن تجعل الحكم أو القرار الذى يصدر من السلطة الاتحادية فى هذا الصدد نهائيا وغير قابل الطعن فيه أمام أية سلطة أخرى (١) .

---

(١) جميع الموضوعات التى تناولناها فى القسم الأول من هذا الكتاب سبق لنا بحثها تفصيلا فى مؤلفنا القانون الدستورى ، دار المعارف بالإسكندرية سنة ١٩٥٤ . فبعدئذا أن نحيل على مؤلفنا المذكور وعلى ما ذكرناه فى صفحاته الأولى من مراجع وبحوث باللغات الفرنسية والإنجليزية والعربية .

## القسم الثاني

- الحكومة وأنواعها .
- الحكومة الديمقراطية .
- الصور الرئيسية للأنظمة السياسية الغربية .

دكتور محسن خليل





## الباب الأول

### الحكومة وأنواعها المختلفة

يمكن تعريف الحكومة على أساس معيارين مختلفين : هما المعيار المعنوي  
والمعيار الموضوعي .

#### تعريف الحكومة تبعاً للمعيار المعنوي :

تتخذ الحكومة تبعاً لهذا المعيار مدلولات مختلفة :

— قد يقصد بها مجموع الهيئات العليا الحاكمة التي تدير الدولة . وعلى ذلك  
تتكون الحكومة طبقاً لهذا المدلول من السلطة التشريعية التي تختص بسن القوانين  
ومن السلطة التنفيذية التي تتولى تنفيذ هذه القوانين وأخيراً السلطة القضائية التي  
تتولى الفصل في المنازعات ودفع كل اعتداء على القانون .  
— وأحياناً يقصد بالحكومة السلطة التنفيذية وحدها . على اعتبار أن  
هذه السلطة هي الهيئة الحاكمة التي تتولى إدارة شئون الدولة . وعلى ذلك يقصد  
بالحكومة هنا رئيس الدولة والوزارة على اعتبار أن السلطة التنفيذية تتكون من  
هذين الطرفين ساً .

— وقد يقصد بالحكومة الوزارة فقط أى رئيس الوزراء والوزراء .  
فيقال مثلاً بأن الحكومة مستقرة أمام البرلمان دلالة على أن الوزارة هي المستقرة  
وهو استعمال شائع في البلاد التي تأخذ بالنظام البرلماني .

#### تعريف الحكومة تبعاً للمعيار الموضوعي :

يقصد بالحكومة هنا وسائل استناد السلطة وكيفية ممارستها وهو التعريف  
الذي سنتناقش في دراستنا اللاحقة .

## الفصل الاول

### انواع الحكومات

تقسم الحكومات إلى أنواع عدة يمكن بيانها فيما يلي .

( ١ ) إذا نظرنا إلى طريقة اختيار رئيس الدولة . فإنه يمكن تقسيم الحكومات إلى حكومة ملكية وحكومة جمهورية .

( ٢ ) ومن زاوية الخضوع لقانون : يمكن تقسيم الحكومات إلى حكومة استبدادية وحكومة قانونية .

( ٣ ) ومن ناحية تركيز السلطة أو توزيعها في يد الحكام : يمكن تقسيم الحكومات إلى حكومة مطلقة وحكومة مقيدة .

( ٤ ) ومن ناحية مصدر السلطة في الدولة : يمكن تقسيم الحكومات إلى الحكومة الفردية ، حكومة الأقلية ثم حكومة الشعب .

## المبحث الأول

### الحكومة الملكية والحكومة الجمهورية

الحكومة الملكية : هي الحكومة التي يتولى فيها رئيس الدولة منصبه عن طريق الوراثة لمدة غير محددة وذلك على اعتبار أن له الحق الذاتي في منصبه الذي يتقاه بالوراثة .

وقد يسمى رئيس الدولة هنا بالملك أو الأمير أو السلطان أو القيصر أو الامبراطور .

الحكومة الجمهورية : هي الحكومة التي يختار فيها رئيس الدولة عن طريق الانتخاب بحيث يتمتع بمركزه هذا لمدة محددة .

ويكون ذلك على أساس المساواة بين الأفراد وأحبة كل من تتوافر فيه

الشروط التي يتطلبها هذا المنصب في الوصول اليه عن طريق الانتخاب دون أن يكون لشخص معين أى حق ذاتى في تولي رئاسة الدولة. ويطلق على رئيس الدولة هنا رئيس الجمهورية .

أولاً - الفرق بين الحكومة الملكية والحكومة الجمهورية من ناحية كيفية تولي منصب رئاسة الدولة ومدته :

الحكومة الملكية : يتولى الملك رئاسة الدولة بطريق الوراثة وتكون مدة الرئاسة غير محددة بمدة معينة .

مثال ذلك : عائلة هانوفر في إنجلترا التي أصبحت تعرف باسم وندسور .

وأسرة محمد علي في مصر قبل قيام ثورة ١٩٥٢ حيث قرر دستور ١٩٢٣ المصرى ودستور ١٩٣٠ في المادة ٢٢ في كل منهما بأن وراثة العرش تكون في أسرة محمد علي وذلك وفق النظام المقرر في هذا الشأن .

كما يقضى دستور المملكة الأردنية الهاشمية الحالي الصادر عام ١٩٥٢ في المادة ٢٨ أن : عرش المملكة الأردنية الهاشمية ورثته في أسرة الملك عبد الله ابن الحسين وتكون وراثة العرش في الذكور من أولاد الظهور وفق الأحكام التالية ...

الحكومة الجمهورية : يستمد رئيس الدولة في الحكومة الجمهورية حقه في رئاسة الدولة عن طريق الانتخاب وتكون مدة رئاسته محدودة بمدة معينة .

أساليب انتخاب رئيس الجمهورية :

تنوعت أساليب انتخاب رئيس الجمهورية تبعاً لتنوع الطرق التي تنص عليها الدساتير في مختلف الدول . التي تأخذ بالنظام الجمهور



بانتخابه ، ما يؤدي إلى إضفاء سلطة رئيس الدولة وإلى عدم استقلاله عن هذا المجلس .

## ٢ - انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة الشعب :

يتم إختيار رئيس الجمهورية هنا بواسطة الشعب ، بمعنى أن الشعب هو الذي يقوم بانتخاب الرئيس .

وقد يكون الانتخاب مباشراً أى على درجة واحدة ، بأن يقوم الناخبون أنفسهم مباشرة بانتخاب الرئيس دون أية واسطة . وهو ما قرره الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ وذلك منذ تعديل المادة السابعة عام ١٩٦٢ حيث ينتخب رئيس الجمهورية من الشعب عن طريق الاقتراع العام المباشر لمدة سبع سنوات . وكذلك دستور الجمهورية التركية الذى نص على أنه ينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمسة أعوام انتخاباً عاماً حراً مباشراً سرىاً من طرف الناخبين المنصوص عليهم بالفصل العشرين ، (الفصل الأربعون) .

وقد يتم انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب على نحو غير مباشر أى على درجتين . بمعنى أن يقوم الناخبون بانتخاب مندوبين عنهم بحيث يقع على هؤلاء المندوبين مهمة انتخاب الرئيس . وهى الطريقة المتبعة فى انتخاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتم انتخاب الشعب له على درجتين . بأن ينتخب شعب كل ولاية من الولايات الأمريكية عدداً من المندوبين يبادل بمجموع عدد أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب الذين يمثلون هذه الولاية فى الكونجرس . ويتم انتخاب هؤلاء المندوبين طبقاً لقانون الانتخاب الخاص بكل ولاية ، ثم يقوم المندوبون بانتخاب رئيس الجمهورية وذلك لمدة أربع سنوات .

ولقد قيل أن انتخاب الشعب لرئيس الجمهورية يعزى من سلطة هذا الرئيس واستقلاله عن البرلمان . على اعتبار أن رئيس الدولة قد استمد سلطته واستند

إلى ذات الأساس الذي استند إليه البرلمان في تكوينه ألا وهو الشعب ، مما يؤدي إلى تقوية سلطته ما دام أنه يستند إلى صاحب السيادة الحقيقية في الدولة ألا وهو الشعب .

### ٣ - اختيار رئيس الجمهورية بواسطة البرلمان والشعب :

أخذت بعض الدساتير بحل وسط لاختيار رئيس الجمهورية . فلم يختص البرلمان وحده بانتخاب الرئيس ، ولم يجعل هذا الانتخاب يتم بواسطة الشعب وحده ، بل جمعت بين هذين الأسلوبين ووقفت منهما موقفاً وسطاً . بأن جعل اختيار رئيس الدولة يتم بواسطة البرلمان والشعب معاً .

ويمكن أن يتحقق هذا الأمر بأن يختص البرلمان بترشيح رئيس الجمهورية ، ثم يمرض هذا الترشيح على الشعب لاستفتاءه فيه . وهو ما أتبعه كل من دستور ١٩٥٦ المصري والدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة لسنة ١٩٦٤ ودستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ في المادة ٧٦ . وتدوم مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة ثانية ومتصلة .

وهناك صورة ثانية يظهر فيها اشتراك البرلمان والشعب في اختيار رئيس الجمهورية تلخص في تكوين لجنة يشترك فيها أعضاء البرلمان مع عدد من المندرجين المنتخبين من الشعب ، بحيث يمارى عدد هؤلاء المندرجين مع عدد أعضاء المجلس النيابي المذكور ، وتقوم هذه اللجنة بانتخاب رئيس الجمهورية ، وهو ما نصت عليه المادة ٦٨ من دستور الجمهورية الأسبانية الصادر عام ١٩٣١ بأن ينتخب رئيس الجمهورية من المجلس النيابي ومن عدد مساو لعدد أعضاء المجلس النيابي المذكور يقوم الشعب بانتخابهم بواسطة الاقتراع العام .

ثانياً : الفرق بين الحكومة الملكية والحكومة الجمهورية من ناحية المسؤولية :-  
الحكومة الملكية : تقرر الدساتير الملكية عدم مسؤولية الملك بشكل مطلق وذلك بالنسبة عادة على أن ذات الملك مصونة لا تمس . وهو ما نصت عليه المادة ٢٢ من دستور ١٩٢٣ المصري ودستور ١٩٣٠ ، وكذلك المادة ٣٠ من دستور المملكة الأردنية الهاشمية التي قضت بأن الملك « مصون من كل تبعة ومسؤولية » .

ولقد نشأت القاعدة المقررة عدم مسؤولية الملك من القاعدة الانجليزية الفائلة أن « الملك لا يعطى » .

وإذا كان الملك لا يسأل على الإطلاق ، فهو غير مسئول جنائياً سواء عن الجرائم المتعلقة بوظيفته كارتكابه جريمة الحياة العظمى التي لا يسأل عنها أو عن الجرائم العادية التي يرتكبها « أراج وظيفته » والتي يعاقب القانون الأفراد على ارتكابها كجريمة القتل مثلاً . كما أنه غير مسئول سياسياً عن تصرفاته في شئون الحكم ، إذ تقع هذه المسؤولية على عاتق الوزارة والوزراء . ويتضح ذلك من نص المادة ٦٢ من دستور ١٩٢٣ ودستور ١٩٣٠ التي تقرر أن « أوامر الملك شفوية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسؤولية بحال » ، وماقتضت به المادة ٦١ من هذين الدستورين من وقوع المسؤولية على عاتق الوزارة وحدها بتقرير المسؤولية التضامنية لمينة الوزارة بأعمالها والمسؤولية الفردية لكل وزير على حدة أمام مجلس النواب .

وهو ما قرره كذلك دستور المملكة الأردنية الهاشمية في المادة ٤٩ التي نصت على أن « أوامر الملك الشفوية أو الخطية لا تخلى الوزراء من مسئوليتهم » وفي المادة ٥١ التي قررت مسؤولية رئيس الوزراء والوزراء المشتركة عن السياسة

عمامة للدولة والمسؤولية الفردية لكل وزير عن أعمال وزارته أمام مجلس النواب .

**الحكومة الجمهورية :** رئيس الجمهورية في ظل الحكومة الجمهورية عادة مسئول جنائيا عن بعض الأفعال المنطوقة بوظيفته حيث تنبع في محاكمته لإجراءات خاصة تنص عليها الدساتير المختلفة . ففي ظل دستور ١٩٥٩ المصري تفررت هذه المسؤولية الجنائية لرئيس الجمهورية في حالتين : حالة الحياة العظمى وحالة عدم الولاء للنظام الجمهورى وذلك طبقاً لإجراءات خاصة نص عليها هذا الدستور ، كما نص دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ على مسؤولية رئيس الجمهورية في حالة الحياة العظمى .

كما قرر الدستور اللبناني مسؤولية رئيس الجمهورية في حالتين : حالة خرقه الدستور ، وحالة الحياة العظمى وذلك طبقاً للمادتين ٩٠ ، ٨٠ من هذا الدستور حيث نص على إجراءات خاصة باتهام رئيس الجمهورية ومحاكمته .

وكما يسأل رئيس الجمهورية جنائيا عن بعض الأفعال المنطوقة بوظيفته : فإنه يسأل كذلك عن الجرائم العادية التي يرتكبها خارج أعمال وظيفته ، والتي يعاقب القانون الأفراد على ارتكابها كجريمة القتل مثلا . فهنا يعاقب رئيس الجمهورية على هذه الجرائم العادية التي يرتكبها شأنه في ذلك شأن الأفراد ويخضع بالتالى لقوانين العادية في هذا الصدد . وهو ما ينص عليه الدستور اللبناني في المادة ٩٠ منه حيث قضت بأن تبة رئيس الجمهورية ، فيما يختص بالجرائم العادية خاضعة للقوانين العامة . وكذلك دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ الذى قرر مسؤولية رئيس الجمهورية عند ارتكابه جريمة جنائية .

أما من ناحية المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية ؛ فبعض دساتير



الحكومات الجمهورية لاتقررها وتوقع هذه التشريعية على عاتق الوزارة ، وهو ما قرره دستور ١٩٧١ لجمهورية مصر العربية .

وكذلك الدستور اللبناني حيث نصت المادة ٦٠ بأنه : لا تبة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته .

ثم قررت المادة ٦٦ من الدستور السابق المسئولية الوزارية الفردية لكل وزير على حدة والمسئولية الجماعية لهيئة الوزارة بأكلها أمام مجلس النواب .  
وعلى خلاف هذا الوضع قررت بعض الدساتير مسئولية رئيس الجمهورية السياسية في بعض الأحوال : بإباحة عزله قبل انتهاء مدة رئاسته وذلك مثل دستور أسبانيا الصادر سنة ١٩٣١ ودستور فير الألمانية الصادر عام ١٩١٩ ودستور الجمهورية الديمقراطية الألمانية الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حيث تنص المادة ١٠٣ منه بمجواز عزل رئيس الجمهورية بقرار مشة ك يصدر من المجلس التمثيلي ومجلس الولايات بأغلبية خاصة يجب توافرها .

#### تقدير نظام الحكومة الملكية والحكومة الجمهورية :

- قيل بأن النظام الملكي يجنب البلاد المارك الانتخابية وما يصاحبها من منازعات وتطاحن في سبيل الوصول إلى رئاسة الدولة ، فرييس الدولة في النظام الملكي يتولى الحكم بطريق الوراثة أى بطريقة طبيعية هادئة تجنب البلاد المارك الانتخابية لرئاسة الدولة التي تظهر في النظام الجمهورى وماها من عيوب ومنازعات .  
- كما أن النظام الملكي يودى إلى الاستقرار في شئون الحكم نظراً لبقاء رئيس الدولة على عرش بلاده مدى الحياة وإلى اكتساب الملك خبرة كبيرة بشئون البلاد وأحوال رعاياه قلاباً يحصل عليها رئيس الجمهورية الذي يتولى رئاسة الدولة لمدة مؤقتة معينة . وفي ذلك قال جلادستون : أن الملك بمدأن يحكم عشر سنوات يعرف عن نظام الدولة أكثر من أى رجل آخر في المملكة .

- كما يكفل النظام الملكي استقلال رئيس الدولة عن الأحزاب السياسية جميعاً ، إذ يعتبر الملك أنه فوق الأحزاب والسلطات جميعاً مما يكفل حفظ التوازن بين السلطات المختلفة في الدولة والتوفيق بين سائر الانجاعات الحزبية بامدادها بآرائه ونصائحه المستقلة . وذلك على خلاف الحال في النظام الجمهوري ، إذ قد يتولى منصب الرئاسة رجل سياسي لم يصل إلى رئاسة الدولة إلا بالاستناد على تأييد حزب أو أحزاب معينة ، مما قد يؤدي إلى عدم استقلال رئيس الدولة في آرائه وانجاعاته ونصيبه بالنال إلى الحزب السياسي الذي أوصله إلى رئاسة الدولة .  
إلا أنه النظام الملكي قد تعرض لكثير من أوجه النقد أهمها :

- النظام الملكي يتناقض وأساس الديمقراطية حيث يكون الشعب هو مصدر السلطة . ودليل ذلك إبعاد الشعب تماماً عن اختيار رئيس الدولة ، على اعتبار أن الملك إنما يتولى منصبه عن طريق الوراثة وحدها التي تمنحه الحق الذاتي في تولي منصبه مدى الحياة .

ويختلف الحال بالنسبة للنظام الجمهوري حيث يتولى رئيس الجمهورية منصبه بناء على إرادة الشعب . سواء عن طريق انتخاب الشعب له أو عن طريق انتخاب البرلمان باعتبار هذا الأخير الممثل الحقيقي للأمة أو عن طريق البرلمان والشعب معاً .  
- كما يتعارض النظام الملكي مع مبدأ المساواة الذي تكفله الديمقراطية ، إذ تقتصر رئاسة الدولة على شخص معين بالذات دون أن يكون لأفراد الشعب الحق في ذلك .

أما النظام الجمهوري فإنه يكفل المساواة بين الأفراد في أمر تولي منصب الرئاسة ، إذ يكون لكل فرد الحق في التقدم لترشيح نفسه لهذا المنصب إذا ما توافرت فيه الشروط اللازمة لذلك بحيث يتولى المنصب إذا ما قار في المعركة تنافياً .  
الآ

- يؤدي النظام الملكي إلى فرض شخص الملك على الدولة بنقض النظر عن كفايته وصلاحيته مما قد يؤدي إلى وجود بعض الملوك الذين لا يصلحون لتول منصبهم ومع ذلك فلا يمكن التخليص منهم .

أما النظام الجمهوري فانه ، على خلاف ذلك ، يكفل تولي أصح الأفراد في نظر الشعب منصب رئاسة الدولة مادام أن الاختيار قد تم بناء على إرادة الشعب . كما يكفل تأقيت مدة رئاسة الدولة بتحقيق رقابة الشعب على صلاحية رئيس الدولة وذلك بتجديد أو عدم تجديد انتخابه بعد انتهاء مدة الرئاسة .

## المبحث الثاني

### الحكومة الاستبدادية والحكومة القانونية

#### الحكومة الاستبدادية :

هي تلك الحكومة التي لا تخضع فيها السلطة الحاكمة لحكم القانون . فارادتها هي القانون بحيث يكون لها أن تقرر ما تشاء دون أن تخضع فيها تجريه من تصرفات لحكم القانون .

وعلى ذلك فلا مجال في مثل هذه الحكومة للحقوق والحريات الفردية ، إذ يجوز للسلطة الحاكمة إعدامها ما دام أن لها حق التدخل من حكم القانون وعدم الخضوع له واعتبار أن إرادتها هي القانون وحده .

وإذا كانت السلطة الحاكمة غير مقيدة بأي قيد قانوني فيما تجرته من تصرفات فإن هذه السلطة تبني دائماً تحقيق صالحها الشخصي الذي تنسبه على صالح الجماعة بحيث يجوز لها أن تهدر هذا الصالح الأخير إذا ما تعارض مع صالحها الشخصي .

هذا ولقد ميز البعض بين الحكومة الاستبدادية والحكومة البرلمانية ، على أساس أن السلطة في الحكومة الأولى عند التدخل من حكم القانون وإصدار حقوق الأفراد وحرياتهم لا تسمى إلا لتحقيق صالحها الشخصي . بينما الحكومة البرلمانية

وإن كانت غير مقيدة فيما تجر به من تصرفات بحكم القانون ، فلها مع ذلك تسهّل  
صالح الجماعة وليس الصالح الشخصي . فالحكومة الاستبدادية مطلقة التصرف  
وغير مقيدة بأى قيد ، لا من حيث الوسيلة ولا من حيث الناية . أما الحكومة  
البرلمانية ، فالحاكم وإن كان غير مقيد من حيث الوسيلة فهو مقيد من حيث الناية .  
ذلك أن حرّيته في اتخاذ ما يراه من الإجراءات مشروطة بأن يبتغى من هذه  
الإجراءات مصلحة الجماعة وليس مصلحة الشخصية .

على أن وجهة النظر سالفة الذكر لم توضح كيف يمكن التحلّل بداءة من حكم  
القانون ورغم ذلك تبتغى السلطة الحاكمة من وراء ذلك تحقيق الصالح العام  
لا الصالح الشخصي . والحقيقة أن التحلّل من حكم القانون إنما يرتبط دائماً بالناية  
الهدف الذى يمتثل في تحقيق الصالح الشخصي ، ذلك أن التحلّل من كل قيد قانونى  
يتمسّ به الأمر الى اهدار الصالح العام . الأمر الذى يؤدى الى القول هنا بتباطؤ  
الوسيلة بالناية دائماً .

#### الحكومة القانونية :

هى تلك الحكومة التى تخضع لحكم القانون ، ومعنى ذلك خضوع السلطات  
العامّة فى الدولة فيما تجر به من أعمال وتصرفات لحكم القانون .  
لذلك يتعين أن تتقيد السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية على حد سواء فى  
جميع ما تجر به من تصرفات بالقانون وأحكامه ، الأمر الذى يؤدى الى خضوع  
الحاكم والحكوم لحكم القانون .

ويقصد بالقانون مجموعة القواعد القانونية الملزمة تبعاً لاختلاف تدرجها .  
وهى التى تتمثل فى التشريعات الدستورية والتشريعات العادية التى تقرّها السلطة  
التشريعية والتشريعات الثانوية التى تقرّها السلطة التنفيذية وتعرف بالوائح .  
والى جانب هذه القواعد القانونية المدونة هناك القواعد غير المدونة التى تتمثل  
فى أعرافه والمبادئ القانونية العامة .

وإذا كان على سلطات الدولة والأفراد واجب الخضوع لحكم القانون والتفويض به ، فإنه يتعين تقريره جزاء على أمر مخالفة القانون حتى تحقق حكمة .  
والحكومة القانونية تهدف دائماً فيما تجزئ به من أعمال وتصرفات إلى الصالح العام ، وإلى تحقيق حقوق الأفراد وحرياتهم .  
وخضوع الحكومة القانونية للقانون ليس معناه حرمان هذه الحكومة من سلطة تعديل القوانين القائمة وإلغائها بواسطة قوانين أخرى ، إذ يكون لهذا هذا الحق طالما أنها تتبع الإجراءات القانونية المقررة في هذا الخصوص ونخضع لما تقرره القوانين الجديدة من أحكام . وبذلك يستمر مبدأ خضوع الحكومة للقانون .

## المبحث الثالث

### الحكومة المطلقة والحكومة المقيدة

#### ١- الحكومة المطلقة :

هي الحكومة التي تتجمع فيها السلطة في يد شخص واحد أو هيئة واحدة .  
بأن يجمع الحاكم في يده جميع السلطات من تشريعية وتنفيذية وقضائية ولا يكون بجانبه سلطة أخرى حقيقية تشترك معه في شئون الحكم .  
وقد تكون الحكومة المطلقة حكومة استبدادية إذا ما تخلت السلطة الحاكمة التي تتركز في يدها سلطات الحكم جميعاً عن حكم القانون وعدم الخضوع له . وقد تكون الحكومة المطلقة حكومة قانونية مع ذلك إذا ما خضعت السلطة الحاكمة التي تجمع في يدها السلطات جميعاً لحكم القانون فيما تصدره من تصرفات وما تجزئ به من أعمال .

#### الحكومة المقيدة :

هي تلك الحكومة التي توزع فيها السلطة بين هيئات مختلفة . أي تلك الحكومة

التي يسود فيها مبدأ فصل السلطات بأن توزع السلطة على هيئات مستقلة مختلفة دون أن تتركز السلطة جميعها في يد فرد واحد أو هيئة واحدة .

وقد ساد عصر الحكم المطلق منذ عام ١٨٠٥ الذي بدأ بحكم محمد علي ومن خلفه حتى صدور دستور عام ١٩٢٢ الذي قرر نظام الحكومة المقيدة إذ عمل هذا الدستور على توزيع السلطة وعدم تركيزها في يد الملك . كما قرر الدستور السابق توزيع السلطة بين هيئات مختلفة : فعمل على إيجاد سلطة تشريعية تتمثل في مجلسين نيابيين يختصان بسلطة حقيقية فلية في إقرار القوانين والتشريعات . وعلى إيجاد سلطة تنفيذية يتولاها الملك والوزارة ، تختص بتنفيذ القوانين وإصدار القرارات اللازمة . ثم إيجاد سلطة قضائية تعمل على الفصل في المنازعات التي نشور بين الأفراد .

كما أن دستور لبنان قبل دستور ١٩٩٦ كان يقدم بالصفة المطلقة ثم قرر نظام الحكومة المقيدة بمقتضى دستور ١٩٩٠ الذي عمل على توزيع السلطة وعدم تركيزها . فهناك السلطة التشريعية التي يتولاها مجلس النواب ، السلطة التنفيذية التي يتولاها رئيس الجمهورية والوزارة ، ثم السلطة القضائية .

## المبحث الرابع

الحكومة الفردية ، وحكومة اقلية ، وحكومة الشعب

أولاً - الحكومة الفردية :

هي الحكومة التي يسود فيها حكم الفرد بأن تتركز السلطة كلها في يد شخص واحد أو حاكم واحد مما اختلفت ألقابه الرسمية . فهو لا يستند السلطة من الشعب بل من ذاته ومن نفسه :

وإذا كانت سلطة الحكم هنا تتركز في يد فرد ، فإن هذه السلطة قد تتركز أحياناً في هيئة واحدة .

( القسم الثاني )

ويظهر حكم الفرد في الملكية المطلقة حيث تتركز السلطة كلها في يد شخص الملك سواء كانت هذه الملكية المطلقة استبدادية - وذلك إذا لم يخضع الملك الذى جمع يده جميع السلطات لحكم القانون - أو ملكية مطلقة قانونية وذلك إذا ما خضعت هذه الملكية المطلقة لحكم القانون.

وقد تتمثل الحكومة الفردية من ناحية أخرى في مظهر آخر خلاف هذا المظهر الأول، بأن تتمثل في مظهر دكتاتورى حيث تتركز السلطة في فرد واحد هو الدكتاتور الذى يصل إلى القبض على زمام السلطة وتركيزها في شخصه اعتماداً على قوة شخصيته وكفايته ومواهبه الشخصية .

على أنه إذا كان النظامان السابقان يتحدان في تركيز السلطة في فرد واحد سواء تركزت في شخص الملك أم في فرد عادى يطلق عليه لفظ الدكتاتور، فإنها يختلفان من ناحية أساس ومصدر السلطة .

ذلك أن الملك إنما يتولى سلطته عن طريق الوراثة على أساس أن له الحق الذاتي في هذا الأمر بنقض النظر عن كفايته وصلاحيته الشخصية .

أما الدكتاتور فهو لا يتولى الحكم عن طريق الوراثة والحق الذاتي ، إنما يصل إليه عن طريق قوته وكفايته وشخصيته . فهو يستمد سلطته من ذاته الشخصية التى فرضت نفسها على الحكم ومباشرته .

لذلك اعتبرت الدكتاتورية بأنها شخصية وليست وراثية كالملكية المطلقة . والدكتاتورية عبارة عن الحكومة التى يقبض فيها الفرد على زمام الحكم ويحاوله على أساس القوة والعنف .

ولقد عمل جانب من الفقه على تقسيم الدكتاتورية إلى . دكتاتورية مذهبية ( idéologique ) وهى التى تستند الى مذهب على فلسفى معين كالنظام النازى في عهد هتلر والنظام الفاشستى في عهد موسولنى . ودكتاتورية تجريبية ( empirique ) القسم الثانى

وهي التي تقوم على المراحل الاكتسابية التجريبية ولا تستند بالتالى على أساس  
على معين .  
الخصائص العامة للدكتاتورية :

تميز الدكتاتورية بوجه عام بخصائص معينة يمكن إجمالها فيما يلي :

١ - شخصية السلطة : الدكتاتورية حكومة شخصية ، فهي حكومة  
الفرد القوي الذي يستمد السلطة من ذاته ، فهو صاحب السلطة ومثلها . وإذا  
ترابطت السلطة بشخص الدكتاتور ، فإن الدكتاتورية تنصف ببدأ شخصية  
السلطة السياسية .

ورغم أن الدكتاتور يستمد السلطة من قوته وكفايته الشخصية لا من  
الشعب ، فإن الدكتاتورية تميل غالباً إلى إضفاء الصفة الديمقراطية على  
نظام حكمها . بأن يزعم الدكتاتور بأنه يمثل الشعب ونائبه وأنه تولى سلطته بناء  
على إرادة الشعب وتمثله لأغلبية شعبية لاتعدادها أية غالبية في الدول الديمقراطية  
الحقيقية .

كما تلجأ الدكتاتورية أيضاً إلى إضفاء بعض مظاهر الحكم الديمقراطي على  
حكمها الفردي كي توهم الشعب بأنها ديمقراطية تستند إلى إرادته .

فقد تقرر الدكتاتورية نظام الانتخابات العامة وتكوين المجالس النيابية .  
وقد تلجأ إلى نظام الاستفتاء الشعبي على شخص الدكتاتور ، وإلى غير ذلك  
من الأنظمة .

إلا أن ذلك لا يكون إلا من الناحية الظاهرية الإسمية لا من الناحية الواقعية  
الضمنية . فقد تلجأ الدكتاتورية إلى الاستفتاء الشعبي الشخصي ( plébiscite )  
الذي يقصد أخذ رأى الشعب على شخص لا على موضوع معين . ويكون الهدف  
الحقيقي من وراء ذلك إعلان التأييد الزعيم . لذا كان الاستفتاء الشعبي الضمني في



ظل الدكتاتورية مجرد وسيلة منظمة لإعلان هذا التأيد الذي يتم بتوجيه الرأي العام والتأثير عليه بمختلف الوسائل التوجيهية والنفسية .

كما وأن نظام الانتخاب في ظل الدكتاتورية يختلف عنه في ظل الديمقراطية .  
فالثانية تضمن للرشحين حرية التقدم للانتخابات وتعدد ذلك تبعاً لميولهم وآرائهم السياسية المختلفة . أما في الدكتاتورية فلا مجال لاختلاف الآراء السياسية وذلك نظراً لوجود حزب سياسي واحد فقط لا يمكن الخروج عن مبادئه . وهو الحزب المعبّر عن مبادئ الدكتاتور . ووجود مرشح واحد فقط هو مرشح هذا الحزب الرسمي الواحد . الأمر الذي يجعل من هذه الانتخابات مجرد اقتراع ظاهري يغلب فيه « التصفيق والهناف » للرشح الذي فرض على جمهور ناخبيه دون أدنى ظهور للتنافس على المبادئ والبرامج .

٢ - نظام جديد مؤقت : تأتي الدكتاتورية عادة بنظام جديد يختلف عن النظام السابق عليه . فلقد ساد نظام جديد في ألمانيا أتى به هتلر ، وكذلك الحال بالنسبة لإيطاليا بإبان حكم موسوليني .

على أنه لما كان النظام الدكتاتوري يستند على قوة الحاكم وشخصيته ، فهو نظام مؤقت غير دائم يدوم بدوام هذه القوة ويزول بزوالها ، مما يمكن وصفه بأنه نظام غير قابل للإستقرار والدوام .

وهو ما ثبت فعلاً في كل من ألمانيا وإيطاليا ، إذ زال النظام النازي بفناء هتلر والنظام الفاشيستي بفناء موسوليني . وإذا كان النظام الذي فرضه ستالين قد بقى بعض الوقت فإن السبب الحقيقي في ذلك هو ما يمتاز به الحكم هناك من قوة تعمل على فرض مثل هذا النظام .

٣ - تركيز السلطة : تقوم الدكتاتورية على تركيز السلطة في يد الحاكم أي الدكتاتور وعدم توزيع السلطة بين هيئات مختلفة على نحو حقيقى فعلي ،

**ويلاحظ :** أن النظام الدكتاتوري لا يهدف فقط من تركيز السلطة تقوية السلطة التنفيذية . ذلك أن تركيز السلطة هنا يعمل على جعل السلطات العامة كلها بين يدي الحاكم . لذلك فإن تركيز السلطة أوسع نطاقا من تقوية السلطة التنفيذية التي تقتصر نطاقها فقط على ميدان السلطة التنفيذية دون غيرها من السلطات .

**كما يلاحظ :** أن هناك بعض النظم الديمقراطية تعمل على تقوية السلطة التنفيذية دون أن يتصف نظامها بالدكتاتورية . فالنظام الرئاسي مثلا الذي يسود في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر رئيس الدولة صاحب السلطة التنفيذية ويأمرها على نحو حقيقى فعلى ، مما يؤدي إلى انفراجه بسلطة قوية في ميدان السلطة التنفيذية حتى اعتبر الوزراء في الولايات المتحدة الأمريكية معاونين أو سكرتيرين تتحقق مسئوليتهم أمام رئيسهم الفعلى ألا وهو رئيس الدولة . إلا أنه إلى جانب تلك السلطة التنفيذية الفردية التي تتمثل في رئيس الدولة ، هناك سلطتان قويتان تقفان في مواجهة السلطة التنفيذية الفردية ألا وهما السلطة التشريعية والسلطة القضائية حيث تستقل كل سلطة منهما عن السلطة الأولى . وهو ما لا يتحقق في الدكتاتورية حيث تتركز السلطة بأجمعها في يد الدكتاتور .

**٤ - انعدام الرقابة والمستولية :** لما كانت الدكتاتورية تعمل على تركيز السلطة في يد الحاكم ، فإنها تنفر من خضوع هذه السلطة لأى منظر من مظاهر الرقابة عليها . فتقدم رقابة البرلمان السياسية على أعمال الدكتاتور . بتقرير عدم مسئولية أمام البرلمان . كما تضعف الرقابة القضائية على أعمال السلطة الحاكمة وذلك بتقرير مبدأ عدم المسئولية أمام القضاء بالنسبة لعالية الأعمال والتصرفات . وينتج ذلك بالجموع إلى نظرية الضرورة أو نظرية أعمال السيادة أو بتقرير منع سماع الدعاوى وإطلاقا أمام القضاء بالنسبة لكثير من أعمال السلطة الحاكمة .

وهكذا يسود مبدأ عدم المسئولية عن عالية تصرفات السلطة الحاكمة وعدم خضوعها بالتالى لأى منظر من مظاهر الرقابة المختلفة سواء كانت رقابة سلبية

أم رقابة قضائية . وذلك على خلاف الحال في الأنظمة الديمقراطية حيث يسود مبدأ المسؤولية عن أعمال السلطة التنفيذية بتقرير الرقابة السياسية عليها أمام البرلمان والرقابة القضائية كذلك يخضوع أعمال السلطة التنفيذية لرقابة القضاء والغاء ما قد يكون منها مخالفاً للقانون أو الحكم بالتعويض عن هذه الاعمال ، وهو ما يعرف بمبدأ الرقابة القضائية على أعمال الإدارة .

٥ - سياسة القوة والعنف : تستند الدكتاتورية في نشأتها الى القوة والعنف . فهي تقرر عادة بأسلوب عنيف يأتي بها الى الحكم يتمثل في حركة انقلابية بحيث يستولى الدكتاتور على الحكم بطريق القوة والنصب ثم يمارس الحكم على نفس المنوال . على أنه قد يحدث ألا يستولى الدكتاتور على السلطة عن طريق القوة ، بل قد يستولى عليها بالطرق المشروعة كاحدث حينما تولى هتلر رئاسة الوزارة عام ١٩٣٣ . إلا أنه حينما تولى السلطة عمل على القبض عليها وتجميعها في يديه ومارس شئون الحكم بأسلوب القوة والإكراه .

ولا أدل على ذلك من وسائل التمييز والوحشية التي ارتكبت في ألمانيا النازية إبّان عهد هتلر ، وكذا في الاتحاد السوفيتي إبّان عهد ستالين . وما صاحب ذلك من وسائل القوة والقسر التي ذهبت إلى نحد القتل والارهاب والجاسوسية البغيضة لفرض أنظمتهم على هذه الدول .

٦ - النظام الجماعي الموجه لصالح الدكتاتور : مؤدى ذلك أن كل فرد في الدولة مسخر ظاهرياً لخدمة الجماعة وذلك بضرورة توجيه نشاطه الفردي نحو المجموع وغنمة المجتمع الكلي . بيد أن الواقع يدك على خلاف ذلك ، فالدكتاتور هو الدولة والجماعة . الأمر الذي يؤدي الى تسخير الأفراد والى القبض على جميع أوجه نشاطهم ثم الى الركوع والسجود لارادة الدكتاتور وصالحه الخاص المخالف ظاهرياً بخدمة المجموع والصالح العام الجماعي .

٧ - نظام الحزب الواحد : النظام الدكتاتوري لا يعرف اختلاف الآراء السياسية . اذ يشمل على عدم السماح بتعدد هذه الآراء ولا يسمح الا بوجود وجهة نظر سياسية واحدة تمبر فقط هن النظام الدكتاتوري الموجود في الدولة . وعلى ذلك يوجد حزب سياسى واحد يكون المعبر عن مبادئه الدكتاتور وآرائه السياسية والترويج لها بحيث يحرم أى نشاط سياسى آخر ، مما يؤدي الى إلغاء كافة الاحزاب السياسية الأخرى .

ويتميز نظام الحزب الواحد : بأنه يشرف ويسيطر على سلطات الدولة العامة ، فهو الذى يرسم السياسة العامة ويحركها طبقا لآرائه ومبادئه . هذا مع ملاحظة أن الحزب الواحد انما يعبر عن آراء ومبادئه الدكتاتور ، فهو الذى يسيطر فى واقع الأمر على هذا الحزب وبالتالي على سلطات الدولة جميعها من تشريعية وتنفيذية .

كما وأن نظام الحزب الواحد لا يقرر حرية المناقشة لأعضائه . فلا يكون لأعضائه حق مناقشة التعليمات الصادرة من رئاسة الحزب اذ يجب عليهم طاعتها والعمل على تنفيذها دون أدنى معارضة ما دام أن الدكتاتور هو وحده الذى يحدد مبادئ الحزب وأهدافه .

وأخيراً فإن نظام الحزب الواحد يكون ذا صبغة مغلقة . بمعنى أن باب العضوية فيه لا يتباح لجميع المواطنين بل تباح لفئة قليلة من الأفراد تعتبر أنها الفئة الممتازة . وسبب ذلك أن الالتحاق بعضوية هذا الحزب يعد شرفاً لا يناله الا القليلون الذين يخضعون قبل قبولهم كأعضاء لاختبار واختيار دقيق لتأكد من إخلاصهم لمبادئ الحزب .

٨ - القضاء على حقوق الافراد وحررياتهم : تعمل الدكتاتورية على قتل حقوق الافراد وحررياتهم : فهي لا تعترف بحرية الاجتماع وحرية المناقشة والرأى والاعمال السياسية ، تلك الحقوق والحرريات التى تقررها وتصورها النظم الديمقراطية .

ومن مقتضى ذلك أن الدكتاتورية تنفر من المعارضة السياسية وتحرمها ، مما يؤدي الى خنق الحرية السياسية وقتل حرية الافراد في التعبير عن آرائهم السياسية .

ومن البديهي أن تحريم المعارضة على النحو سالف الذكر انما يتعارض والانظمة الديمقراطية حيث يسمح للافراد بحرية التعبير عن آرائهم السياسية وعدم فرض نظام معين عليهم يتعين عليهم قبوله وعدم معارضة .

وقد تنص دساتير بعض الدول الدكتاتورية على بعض الحقوق والحريات . الا أن ذلك لا يكون في واقع الامر الا من الناحية الظاهرية غير الحقيقية . بمعنى أنه لا يجوز مباشرة هذه الحقوق والحريات الا في حدود النظام الاساسى للدولة أى لصالح نظام الحكم القائم فعلا وفي الحدود التي ترسمها الدولة ذاتها . مما دعا البعض الى القول بأن حقوق الافراد وحررياتهم انما تكون في الانظمة الدكتاتورية ذات اتجاه واحد أى لا يمكن مزاولتها الا في اتجاه نظام الحكم الدكتاتوري القائم لصالح هذا النظام وحده .

ولجأ الدكتاتورية الى انتهاج سياسة معينة من مقتضاها اظهار الدولة بمظهر يسمو عن باقي الدول الاخرى مما يلعب حماس الافراد ويلبهم عن المطالبة بحقوقهم وحررياتهم التي فقدوها في ظل النظام الدكتاتوري ، وبذلك يتحقق لسيان الشعب لآلامه ويكف عن التفكير في حقوقه وحرياته المفقودة .

ومثال ذلك فكرة التعصب الجنسي التي ظهرت في ألمانيا النازية والتي من مقتضاها تقنى هتلر بالجنس الآرى وسموه عن باقي الاجناس الاخرى ، مما كان له أكبر الاثر في ايهام الشعب الألماني أنه شعب يسمو عن باقي الشعوب الاخرى . كما تقنى موسوليني بفكرة مجد الامبراطورية الرومانية وبضرورة العمل على اعادة مجد روما القديم وجعل البحر الابيض المتوسط بحيرة رومانية .

والحقيقة أن أحتاج مثل هذه السياسة والمبادئ إنما يكون في واقع الأمر مجرد الهاء الأفراد عن حقوقهم وحررياتهم المفقودة مما يعمل على عدم تفكيرهم في المطالبة بها وتحولهم إلى المطالبة بتنفيذ هذه السياسة والمبادئ الكاذبة والجرى وراء خيال من المعتقدات يستحيل تنفيذها من الناحية العملية لإفتقادها عنصر الصحة والحقيقة في واقع الأمر .

وإذا كان النظام الدكتاتوري يعمل عن القضاء على حقوق الأفراد وحررياتهم، فإن الديمقراطية كنظام الحكم تعمل على تقرير هذه الحقوق والحرريات . حتى قيل أن من خصائص النظام الديمقراطي أنه نظام حر يقوم على أساس احترام حريات الأفراد .

#### تقدير الدكتاتورية :

لئن امتازت الدكتاتورية في بعض الدول بالنهوض ببعض الجواب في الدولة بتحقيق المشروعات الإصلاحية الكبرى وتنفيذها ورفع مستوى الشعب عامة . فإن عيوبها مع ذلك لاتعادل تلك الفوائد الإصلاحية التي تعود على الدولة، بل على العكس تفوق عيوبها فوائدها إلى حد كبير .

فالنظام الدكتاتوري يقوم على تركيز السلطة في يد فرد واحد هو شخص الدكتاتور ، مما ينتج عن ذلك إطلاق هذه السلطة وعدم خضوعها لأي مظهر من مظاهر الرقابة . ومن البديهي أن مثل هذا النظام القائم على تركيز السلطة وفرضها وتحررها من أي قيد أو رقابة إنما يؤدي في حقيقة الأمر إلى إساءة استعمال السلطة مما قيل في عدالة الحاكم . ذلك أن السلطة المطلقة من كل قيد إنما تنتهي حتماً بالاستبداد والظلم والطغيان . فلكي تضمن حسن استعمال السلطة يجب ألا تتركز في يد واحدة . فالسلطة — كما قيل — يجب أن تقيد وتحد بسلطة أخرى . أما

تركيز السلطة فإنه ينتهى باستبداد الفرد وتحكمه في مصير الدولة بما يمدود في النهاية ببالح الضرر ، وهو ما حدث فعلا لكل من المانيا النازية وإيطاليا الفاشية .

كما أن النظام الدكتاتوري يعمل على إهدار الحقوق والحريات ، وذلك باقتضاء عليها وهي التي تعتبر من أغلى مقومات الفرد التي نالها بعد كفاح مرير وجهاد طويل ضد طغيان واستبداد الطبقات الحاكمة الماضية ، مما يصعب النزول عنها أو افتقادها بعد ذلك .

كما أن الدكتاتور كي يتمكن من فرض نظامه الواحد على الأفراد إنما يلجأ في سبيل ذلك الى نظام الحزب الواحد . ثم قد يلجأ كذلك الى وسائل القوة والقسر والارهاب والادعاءات الكاذبة والجماسوية البغيضة وتكبح حرية الآراء وتحريم المعارضة وذلك حتى يضمن سيادة نظامه على الدولة بأكملها .

كما أن الدكتاتورية إنما تقوم على مبدأ شخصية السلطة أى على شخص الدكتاتور ذاته وقوته . بما دعا البعض الى القول بأنه ولا معنى للكلام عن الفاشزم بدون موسوليني . وما دام أن هذا النظام مرتبط بشخص الدكتاتور فهو إذن نظام مؤقت يدوم بدوام هذا الشخص وقوته ويزول بزواله وزوال قوته ، مما يجعل من النظام الدكتاتوري عبارة عن نظام مؤقت غير قابل للاستمرار والدوام . وهو ما ثبت فعلا بزوال النظام الفاشي والنظام النازي بفناء كل من موسوليني وهتلر .

#### لانيا - حكومة الاقلية :

إذا كانت السلطة في ظل الحكومة الفردية تتركز في يد شخص واحد أى حاكم واحد ، فإن السلطة في ظل حكومة الأقلية تتركز في يد فئة قليلة من الأفراد .

وحكومة الأقلية قد تضع السلطة في يد الأغنياء ، وتسمى حكومة الأقلية هنا حكومة الأوليغارشية . وقد تضع السلطة في يد خيرة الأفراد من ناحية العلم أو المركز الاجتماعي ، وتسمى حكومة الأقلية هنا الحكومة الأرستقراطية .

وتعتبر حكومة الأقلية أنها الحكومة التي تتوسط الحكومة الفردية حيث يسود فيها حكم الفرد وحكومة الشعب وهي ما يطلق عليها بالحكومة الديمقراطية حيث يعتبر الشعب مصدر السلطة .

وعلى ذلك تعتبر حكومة الأقلية أنها مرحلة إنتقال بين الحكم الفردي والحكم الديمقراطي .

ومن أوضح الأمثلة على ذلك إنجلترا : فبعد أن كانت السلطة كلها مركزة في يد الملك وحده ( الحكم الفردي أو الحكومة الفردية ) ، وزعت السلطة بعد ذلك بين الملك والبرلمان ( حكومة الأقلية ) بأن شارك الملك البرلمان في السلطة . وكان هذا الأخير مكوناً مكوناً أرستقراطياً سواء بالنسبة لمجلس اللوردات أو بالنسبة لمجلس الموم . فكان مجلس اللوردات يمثل أرستقراطية العضوية وذلك بإقتصاد العضوية فيه على اللوردات ورجال الدين . أما مجلس الموم فقد كان حتى عام ١٨٣٢ منتخباً على أساس معين إذ كان يشترط في الناخب نصاب مالى معين مما عمل على جعل الانتخاب مقصوراً على فئة قليلة من الناخبين يتوافر فيها شرط النصب المالى .

ثم خطت إنجلترا خطوة أخرى بأن ساد فيها الحكم الديمقراطي وذلك بأن أصبحت سلطة الملك مجرد سلطة إسمية غير فعلية وأصبح الملك يملك ولا يحكم .



وكذلك تقلص نفوذ مجلس اللوردات ذات التكوين الأرستقراطي . واتسع من ناحية أخرى إختصاصات وسلطات مجلس العموم الذى أصبح يمثل جمهور الناخبين أى الشعب، وذلك بعد إلغاء شرط النصاب المالى الذى كان يجب توافره فى الناخبين وتقرير مبدأ الاقتراع العام الذى أتاح لغالبية الشعب الاشتراك فى انتخاب أعضاء مجلس العموم مما جعل من هذا المجلس الممثل الحقيقى للشعب .

وهكذا يتضح أن إنجلترا قد إنتقلت من الحكومة الفردية إلى الحكومة الأرستقراطية ثم إلى الحكومة الديمقراطية حيث مارس مجلس العموم وهو الممثل الحقيقى للشعب السلطة الحقيقية الفعلية فى البلاد . وذلك بعد انكاش سلطات مجلس اللوردات صاحب التزعة الأرستقراطية وكذلك سلطة الملك التى أصبحت مجرد سلطة اسمية غير فعلية .

### ثالثاً — حكومة الشعب أو الحكومة الديمقراطية :

إذا كانت السلطة تتركز فى ظل الحكومة الفردية فى يد فرد واحد ، وتركز فى ظل حكومة الأقلية فى يد فئة قليلة من الأفراد . فإن السلطة فى ظل الحكومة الديمقراطية تتمثل فى الشعب .

فالحكومة الديمقراطية هى التى تسند مصدر السلطة إلى الشعب ، فهو صاحب السلطة الحقيقية . ولذا أطلق على الديمقراطية حكومة الشعب .

ونظراً لأهمية الديمقراطية ، فإننا سنتناول دراسة مبادئها بشئ من التفصيل.

## الفصل الثاني

### الحكومة الديمقراطية

يرجع أصل كلمة (ديمقراطية) إلى أصل إغريقي . فهذه الكلمة إنما تتكون من لفظين يونانيين هما : ( Demos ) ومعناها الشعب ، و ( Krates ) . ومعناها السلطة . وعلى ذلك يكون أصل معنى الديمقراطية : سلطة الشعب .

وتدل الديمقراطية في الوقت الحديث على المعنى السابق . فهي تدل اليوم على حكم الشعب باعتبار أن هذا الأخير هو أساس ومصدر السلطة .

#### مدلول الشعب :

هناك مفهوم اجتماعي وآخر سياسي لمعنى الشعب . ويقصد بالشعب في مفهومه الاجتماعي مجموع الأفراد الذين ينتمون إلى جنسية الدولة .

أما الشعب في مفهومه السياسي ، فهو لا يعني جميع الأفراد الذي يتمتعون بجنسية الدولة ، بل يعني فقط الأشخاص الذين يتمتعون بالحقوق السياسية . وهي تلك الحقوق التي يقرها القانون للشخص باعتباره منتبها إلى بلد معين حتى يتمكن من الاشتراك في شئون الحكم السياسية .

لذلك فإن الشعب السياسي هو عبارة عن الأشخاص الذين يتمتعون بالحقوق السياسية . وهؤلاء هم جمهور الناخبين أي الذين تدرج أسماءهم في جداول الانتخاب على اعتبار أن هؤلاء حق مباشرة الحقوق السياسية وشئون السلطة السياسية . ولا جدال أنه يخرج عن مفهوم الشعب السياسي بعض الأفراد الذين ينتمون إلى جنسية الدولة وهم الذين لا يتوافر لهم الحقوق السياسية التي يقرها القانون . مثل الذين لم يبلغوا بعد السن القانونية المقررة أو الذين لحق بهم مانع من أنواع

الانتخاب التي تحرم الفرد من ممارسة حق الانتخاب . لذلك كان مفهوم الشعب الاجتماعي أوسع من مفهومه المياني . إلا أن مفهومه يمكن الدولة أوسع مدى من المفهوم الاجتماعي للشعب . إذ تعني كلمة سكان الدولة جميع من يقيم على إقليم الدولة . أي سواء أكانوا من شعب هذه الدولة أي من رعاياها الوطنيين الذين ينسبون إلى جنسيتها أو من الأجانب الذين لا تربطهم بها سوى رابطة الإقامة على إقليمها .

ويلاحظ أن بعض الدول تطلق وتوسيع من مفهوم الشعب السياسي إلى حد يقرب من مفهوم الشعب الاجتماعي . وذلك بالأخذ بمبدأ الاقتراع العام الذي يوسع من عدد جمهور الناخبين والذي لا يشترط لمباشرة الحقوق السياسية سوى بعض الشروط التنظيمية الخاصة مثلاً بالنسب بأن يبلغ الفرد عراً مميئاً أو بالاعتبار كعدم صدور أحكام مخلة بالكرامة أو الشرف .

وقد قيد بعض الدول مفهوم الشعب السياسي وذلك حينما تقل من عدد جمهور الناخبين . ويتحقق ذلك عند الأخذ بنظام الاقتراع المقيد الذي يشترط علاوة على الشروط التنظيمية سالفه الذكر ضرورة توافر قسط من المال أو قسط من التعليم أو الانتماء إلى طبقة من الطبقات المعنية حتى يحق للفرد أن يتمتع بحقوقه السياسية ويصبح بالتالي ناخباً .

#### مدلول الديمقراطية :

هل تعني الديمقراطية الشعب بمفهومه الاجتماعي أم بمفهومه السياسي

نقط ٩

قد يقال أن الديمقراطية تعني المدلول السياسي . لكثرة الشعب دون المدلول الاجتماعي مادام أن الشعب هو أساس ومصدر السلطة . والشعب هنا هو الشعب السياسي الذي يتمتع بالحقوق السياسية .

على أنى أرى أنه يتعين التفرقة بين مباشرة السلطة ، والغاية من مباشرتها .  
فإذا كان الشعب السياسى هو الذى يباشر وحده السلطة ، فإن الغاية من هذه  
المباشرة هو صالح الشعب بأكمله أى الشعب بدلوله الاجتماعى .  
وإذا كان الشعب السياسى هو الذى يباشر السلطة من أجل الشعب بمفهومه  
الاجتماعى .

فإن الديمقراطية هى حكم الشعب السياسى من أجل الشعب بكامله .

#### ظهور الديمقراطية :

استنبط فلاسفة الإغريق العلامة الأولى للديمقراطية . فلقد نادى أفلاطون بأن  
مصدر السيادة هى الإرادة المتحدة للدينة . كما قرر أرسطو بأن السلطة  
تنبع من الجماعة ولا تنبع من شخص الحاكم ذاته ، وخير الحكومات هى حكومة  
الوسط التى تتوسط حكومتين متناقضتين تعتبر كلتاهما تقيضة للآخرى حيث يسود  
فيها مبدأ سيادة القانون على سلطة الطبقة الحاكمة .

ولقد طبقت الديمقراطية فى بعض مدن اليونان القديمة كدينة أثينا حيث  
كانت اليونان حينئذ مكونة من مدن عدة سياسية مستقلة .

ولقد كانت المدينة صغيرة فى تعداد سكانها الذين قسموا بدورهم إلى ثلاثة  
طبقات رئيسية : طبقة الأرقاء التى بلغت نسبة كبيرة من عدد سكان المدينة ، وطبقة  
الاجانب حيث كثر عددها كذلك بسبب ما كان لها من نشاط تجارى ، وطبقة  
المواطن الحر التى كان لها وحدها حق مباشرة السلطة السياسية فى المدينة دون  
طبقتى الأرقاء والاجانب .

وكان المواطنون الاحرار يجتمعون فى جمعية الشعب للممارسة شئون الحكم  
بأنفسهم بشرط ألا يقل عمر المواطن الحر عن عشرين سنة ، وكانت هذه الجمعية

تمثل السلطة السياسية العليا في المدينة . لذلك اختصت بتولى شئون التشريع حيث كان يعرض عليها مشروعات القوانين للدوافة عليها ، واختيار رجال الحكومة ومراقبة أعمال هذه الأخيرة . وذلك علاوة على النظر في الشئون الخارجية كإعلان الحرب وعقد الصلح والمعاهدات .

ونظراً لضآلة عدد أفراد طبقة المواطن الحر ، أمكن لهذه الطبقة أن تباشر بنفسها شئون السلطة على الصرورة السابق بيانها ، وهي ما تتشابه مع صرورة الديمقراطية المباشرة بمناها الحديث حيث يحق لجميع أفراد الشعب السيامى مباشرة شئون السلطة بأنفسهم دون أدنى وساطة .

على أن الديمقراطية في اليونان القديمة قد اختلفت عن الديمقراطية في الأزمنة الحديثة . ذلك أن الديمقراطية الأولى لم تستند إلى الشعب بمحققة مناه السيامى ، اذ أخرجت من مدلول هذا الشعب طبقة كبيرة في تعدادها ألا وهي طبقة الأرقاء التي حرمت تماماً من الحقوق السياسية . واقتصر مدلول الشعب السيامى بالتالى على طبقة المواطن الحر دون غيرها . وهو مالا يتفق ومدلول الديمقراطية الحاضرة التي لاتسمح بالترفرقة بين طبقات الأمة وبجرمان أغلبية كبيرة من الشعب من حقوقه السياسية .

على أنه رغم اختلاف مدلول الشعب السيامى في اليونان القديمة عنه في الوقت الحاضر ، فإن الفهكرة القديمة تعد على كل حال العلامة الأولى للديمقراطية الحديثة .

وكان من آثار السلطة المطلقة التي تتمتع بها الملوك والحكام بعد ذلك ، أن نادى الكثير من المفكرين والفلاسفة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر أمثال لوك وروسو بالفكرة الديمقراطية التي ضمتوها الكثير من النظريات .

وبذلك كانت الفكرة الديمقراطية عبارة عن سلاح في وجه الملكية المطلقة كوصول إلى قيود سطتها والحد منها .

وإذا كانت الديمقراطية قد ظلت مجرد فكرة نظرية فلسفية تحتل مكانها قطعاً في آراء وفكر الفلاسفة والمفكرين ، فإنها مع ذلك كان لها أكبر الأثر في تكوين الأنعام وفي التمسك للأخذ بالمبدأ الديمقراطي على نحو تطبيقي على كظام الحكم . حتى لبس إلى هذه الآراء النظرية كل النضال في الأخذ بالديمقراطية كظام الحكم .

ثم جاءت الثورة الفرنسية التي تأثر وحلها بالفكر التطوري السابق ، حتى وصف البعض كتاب العقد الاجتماعي لجان جاك روسو بأنه « إجماع الثورة الفرنسية » . وعملت الثورة على تقرير الديمقراطية بعد أن كانت مجرد فكرة فلسفية نظرية . فكان إعلان حقوق الإنسان الفرنسي لسنة ١٧٨٩ وما قرره بأن الأمة هي مصدر السيادة بحيث لا يجوز لفرد أو هيئة عارضة السلطة إلا على اعتبار أنها صادرة من الأمة ( المادة الثالثة من إعلان الحقوق ) . وبأن الأفراد يولدون وميتون أحراراً يتساوون أمام القانون ولا تفلوت اجتماعي بينهم إلا على أساس الصلة العامة ( المادة الأولى من إعلان الحقوق ) . وبأن هدف كل جماعة سياسية المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية التي لا يمكن أن تسقط عنه ( المادة الثانية ) . وبأن القانون هو التعبير عن الإرادة العامة للأمة ( المادة السادسة من إعلان الحقوق ) .

واحتسب الدستور الفرنسي الصادر عام ١٧٩١ المبادئ السابقة مقررًا أن وثيقة إعلان الحقوق مقدمة له . كما تمسكت بها مقدمة دستور ١٩٤٦ ودستور الجمهورية الخامسة لسنة ١٩٥٨ .

وإذ مرت الديمقراطية الغربية خارج فرنسا ، فإنها قد أصبحت بذلك قاعدة  
وعنمية ونظاما للحكم في كثير من دول العالم .

## المبحث الأول

### الديمقراطية والسيادة في الدولة:

السيادة هي الصفة الآمرة العليا الأصلية التي تسود فوق الجميع وتعرض  
نفسها عليهم .

فإلى من ترجع السيادة داخل الدولة طبقاً للبدأ الديمقراطي؟ أى من له الصفة  
الآمرة العليا في الدولة وإلى من تعود السيادة في الدولة تبعاً للبدأ الديمقراطي؟  
برزت نظريتان : نظرية سيادة الأمة التي تعتبر أساساً نظرية فردية .  
ونظرية سيادة الشعب .

### الفرع الأول

#### نظرية سيادة الأمة

#### Théorie de la Souveraineté nationale

إذا كانت نظرية سيادة الأمة تنسب إلى جان جاك روسو ، فإنه مع ذلك قد  
سبقه في ذلك الكثير من الكتاب . كما وأنه إذا كان (روسو) الفضل في إبراز نظرية  
سيادة الأمة ، فإنه مع ذلك قد خلط بينها وبين نظرية سيادة الشعب . وهو  
ما يتضح من خلال بعض كتاباته على الرغم من اختلاف جوهر النظرية الأولى  
عن الثانية .

#### مفهوم نظرية سيادة الأمة :

الصفة الآمرة العليا لا ترجع إلى فرد أو أفراد معينين بذاتهم أو إلى هيئة  
أو هيئات معينة ، بل إلى وحدة مجردة ترمز إلى جميع الأفراد . هذه الوحدة  
الواحدة التي تمثل المجموع بأفراده وهيئاته لا يمكن تجزئتها فالحل أو المجموع  
الشمالي

لايجزأ أى لايقسم . كما أن هذه الوحدة الواحدة مستقلة تماماً عن الأء اء الذين تمثلهم وترمز اليهم .

هذا الكل ، هذه الوحدة التى تمثل الجماعة والجموع هى الامة التى يكون لها الصفة الأمرة العليا فى الدولة .

وعلى ذلك فالسيادة للامة ذاتها وهى الوحدة المجردة المستقلة عن الأفراد المكونين الدولة والامزة إليهم .

ومن ثم فلا سيادة لفرد أو جماعة من الأفراد . بل السيادة لجموع الأفراد على اعتبار أن هذا الشخص الجماعى لايمثل كل فرد من الأفراد المكونين له بل يمثل وحدة واحدة لايجزأ مستقلة عن أفرادها الأ وهى الامة . لذلك قيل بأن السيادة وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة أو للتنازل عنها أو التصرف فيها أو التملك ، فهى ملك للامة وحدها .

ولقد نصت وثيقة اعلان حقوق اللسان التى أقرتها الجمعية الوطنية فى فرنسا عام ١٧٨٩ على مبدأ سيادة الامة . فطقد قررت هذه الوثيقة فى فقرتها الثالثة أن الامة هى مصدر كل سيادة ، ولايجوز لأى فرد أو هيئة ممارسة السلطة إلا على اعتبار أنها سادرة منها . .

كما نص الدستور القرسى الصادر فى ٣ سبتمبر عام ١٧٩١ فى الباب الثالث منه فى اللادتين الأولى والثانية على أن ، السيادة وحدة واحدة غير قابلة للانقسام ولا للتنازل عنها ولا التملك بالتقادم وهى ملك للامة ، وبأن الامة هى مصدر جميع السلطات . .

وسرى مبدأ سيادة الامة فى كثير من دساتير الدول العربية :

فطقد احتفقه دستور ١٩٢٣ المصرى وكذا دستور ١٩٣٠ إذ نصيا فى المادة



٢٣ من كل منها بأن جميع السلطات مصدرها الأمة . ثم جاء دستور ١٩٥٦ المصري ونص في المادة الثانية منه بأن السيادة للأمة .

كذلك نص دستور المملكة الأردنية الهاشمية لسنة ١٩٥٢ في المادة ٢٤ منه على أن ١ - الأمة مصدر السلطات ٢ - تمارس الأمة سلطاتها على الوجه المبين في هذا الدستور . .

كانت المادة ٦ من دستور دولة الكويت الصادر عام ١٩٦٢ على أن السيادة للأمة مصدر السلطات جميعا .

أما دستور المملكة الليبية الذي أنشئ ، فقد نصت المادة ٤٠ منه على أن « السيادة لله وهي بأمره تعالى وديمة للأمة ، والأمة مصدر السلطات . ثم عادت المادة ٤٤ من هذا الدستور فقررت أن « السيادة أمانة الأمة الملك محمد ادريس المهدي السنوسي ثم لأولاده الذكور من بعده الأكبر فالأكبر طبقا بعد طبقه . .

وأرى أن هذا الملك يتناقض وطبيعة مبدأ سيادة الأمة ، ذلك أن السيادة كأكمل عام غير قابلة للانفصال ولا لتنازل عنها فهي عبارة عن الإرادة العامة للأمة التي لا يمكن فصلها عنها . فهي إما أن تكون بذاتها وإما ألا تكون بالمرء ولا وسط بين الأمرين . وما دام أن السيادة غير قابلة للانفصال أو لتنازل فلا يمكن والحالة هذه أن تودع الأمة سيادتها في يد أخرى غير الأمة ذاتها . .

هذا ولقد سكت الدستور اللبناني لسنة ١٩٢٦ عن مبدأ سيادة الأمة إذ جاء خلوا من النص على هذا المبدأ . على أنه وإن كان الدستور اللبناني لم ينص على هذا المبدأ ، فإنه قد عمل على الاعتراف به ضمنيًا فيما تضمنته من أحكام دستورية تنبئ بهذا المبدأ .

### النتائج الترتيبية على هيمنة سيادة الأمة :

يرتّب على مبدأ سيادة الأمة نتائج عديدة أوضحها الفقه فيما يلي :

١ - سيادة الأمة عبارة عن كل لا يتجزأ . إذ يستحيل تجزؤه السيادة وتقسيمها على الأفراد بحيث يختص كل فرد بجزء منها .

وإذا كان الأمر كذلك فإن المنطق يحتم ألا يختص كل فرد من أفراد الأمة بممارسة السلطة الأمرة العليا ، بل يتعين احتياط من يمرر عن هذه السلطة .

لذلك قيل بأن مبدأ سيادة الأمة لا يتناسب مع نظام الديمقراطية المباشرة حيث يقوم الأفراد بأنفسهم دون وساطة أحد بممارسة شئون السلطة السياسية . ولا حتى مع النظام الذي يتيح للشعب حق ممارسة بعض مظاهر هذه السلطة كالنظام الديمقراطي شبه المباشر . لذلك يتنافر مثلاً مظهراً الاستفتاء الشعبي والافتراس الشعبي للقوانين وهما من مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة مع مبدأ سيادة الأمة .

وعلى خلاف ذلك يتناسب هذا المبدأ الأخير مع النظام الديمقراطي النيابي حيث يستعمل على الشعب ممارسة شئون السلطة السياسية أو الاشتراك فيها إذ يقتصر دوره على مجرد اختيار بعض النواب الذين يستقلون تماماً عن الشعب في مباشرة السلطة السياسية الأمرة .

هذا ويلاحظ أن مبدأ سيادة الأمة وإن كان يتناسب مع فكرة الاختيار المثلثة في النظام النيابي ، فإن هذا المبدأ لا يعمل حتماً وجود النظام الجمهوري إذ يمكن أن يسود كذلك في ظل النظام الملكي .

٢ - إذا كان أفراد الشعب لهم حق اختيار من يقوم بممارسة السلطة الأمرة العليا ، فإن هذا الاختيار تبعاً لمبدأ سيادة الأمة لا يمد حقاً للأفراد بل مجرد وظيفة .

وتفسير ذلك أنه لا يمكن للأفراد أن يدعوا بوجود حق لهم في اختيار من يمارس شئون السلطة مادام أن الفرد لا يختص بأى جزء من السيادة ، بل أن الأفراد إنما يقومون بأمر هذا الاختيار على اعتبار أنهم يؤدون وظيفة أو خدمة عامة للأمة نفسها من مقتضاها اختيار أصح الأشخاص للممارسة شئون السلطة .

وإذا كان الاختيار تبعاً لمبدأ سيادة الأمة مجرد وظيفة ، فإن للأمة أن تعدد الشروط اللازم توافرها في هيئة الناخبين كي تضمن حسن الاختيار وقرارة السكفيات بالتالى فيمن سيأمر شئون السلطة . لذلك فليس من اللازم تقرير نظام الاقتراع العام في ظل مبدأ سيادة الأمة . إذ يجوز تبعاً لهذا المبدأ الأخذ أن يعود نظام الاقتراع المقيد الذى يشترط في الناخب شرط نصاب مالى أو شرط تعليم أو شرط الانتخاب إلى طبقة من الطبقات كي يسمح له باختيار من يمارس السلطة السياسية .

٢ - إذا كان مبدأ سيادة الأمة يتناسب مع النظام النيابي ، فإن من مقتضوه ذلك تحرير إرادة النواب — الذين يقع عليهم وحدهم ممارسة السلطة — عن إرادة ناخبينهم على نحو تام بحيث لا يمكن للناخبين حتى إملاء إرادتهم على النواب أو إخضاعهم لأوامرهم ومعتقداتهم أو إلزامهم بأى نوع من أنواع الوكالة ، إذ يقوم النواب هنا بالتعبير عن إرادة الأمة وحدها لا بالتبعية عن إرادة ناخبينهم . لذلك نص إعلان الحقوق الفرنسي الصادر عام ١٧٨٩ ودستور عام ١٧٩١ على أنه لا يجوز للنائب قبول أية وكالة . كما نص دستور عام ١٩٢٢ المصرى على أنه لا يجوز لناجى أعضاء البرلمان توكيل هؤلاء بأمر على سبيل الإلزام .

لذا يترتب على مبدأ سيادة الأمة في ظل النظام النيابي أن يمارس السلطة السياسية من النواب إنما يعبرون عن إرادة الأمة وحدها لا عن إرادة ناخبينهم .

على اعتبار أن النائب يمثل الأمة جماء لاجهور الناخبين ولادائمه الانتخابية .  
الامر الذي يؤدي إلى العمل لصالح الأمة وحدها لا لصالح الأفراد أو الدائرة  
الانتخابية فقط . وهو ماقروه دستور عام ١٧٩١ الفرنسي وجميع الدساتير التي  
تأخذ بمبدأ سيادة الأمة .

٤ — ينظر مبدأ سيادة الأمة إلى القانون على أنه « تعبير عن الإرادة العامة  
أي تعبير عن إرادة الأمة وحدها ، وليس مجرد تعبير عن ارادة النواب أو ارادة  
ناخبهم . وهو أمر منطقي مادام أن النواب يمثلون الأمة وحدها فهم بالتالي  
المعبرون عن ارادة هذا الكل المستقل عن جميع الأفراد .

٥ — إذا كان مبدأ سيادة الأمة يقرر أن الأمة وحدة مجردة مستقلة عن  
أفرادها ، فإن هذا المعنى لا يقتصر على فترة معينة أو على جيل معين محدد . إنما  
يقصد بذلك الأمة في ماضيها وحاضرها ومستقبلها .

#### تقدير مبدأ سيادة الأمة :

تعرض مبدأ سيادة الأمة لكثير من النقد . على أن امان النظر يؤدي إلى  
الرد عليه .

١ — قيل بأنه إذا كان مبدأ سيادة الأمة له فائدة في أوقات السلطان المطلق  
للطبقة الحاكمة على اعتبار أنه سلاح من أسلحة الكفاح ضد الفئة الحاكمة وضد  
ما كانت تتمتع به من سلطات مطلقة حتى اعتبره أحد ممولو المدم للملكية المطلقة .  
التي سادت قبل الثورة الفرنسية ، فإن الهيئات الحاكمة في الوقت الحاضر قد أقلعت  
عن مزاوله السلطان المطلق وأصبحت هذه الهيئات تمارس السلطة الآن لإنشاء على  
حق شخصي ولكن بناء على صفتهم كممثلين عن الأمة . وبذلك أصبحت ممارسة  
السلطة باسم الأمة ولصالحها ولحسابها .

لذلك فإن مبدأ سيادة الأمة قد استنفذ أغراضه حتى أنه قد أصبح غير ذي

موضوع في الوقت الحاضر ، ومن ثم فلننا الآن بحاجة إليه .

كما قرر جانب من الفقه أن المقصود بمعنى سيادة الأمة وقت أن سجله رجال الثورة الفرنسية كان يحمل في جوهره معنى سلبياً ، اذ كان يقصد به تسجيل مبدأ المبدأ الذي كان سائداً فيما قبل عصر الثورة والذي كان يقر أن الملك هو صاحب السيادة . فإذا ما أردنا الاحتفاظ بهذا المبدأ ، فيجب الاقتصاد على تسجيل معناه السلبى القاضى بأنه لا سيادة لفرد ولا لجماعة على الأمة .

إلا أنه يمكن الرد على هذا النقد بأننا ما زلنا بحاجة الى مبدأ سيادة الأمة . ذلك أن الحكم المطلق لم ينته أمره تماماً بل ما زال سارياً في بعض الدول في عصرنا الحديث . الأمر الذى يؤدي الى ضرورة الإبقاء على هذا المبدأ باعتباره سلاحاً من أسلحة الكفاح ضد السلطة المطلقة .

٢ - قيل ان مبدأ سيادة الأمة يؤدي إل نتائج لا يمكن تبريرها : فالأمة ماهى الا وحدة كلية مستقلة عن مجموع الافراد ، الأمر الذى يؤدي الى الاعراف لها بالشخصية المعنوية .

وينتج عن ذلك وجود شخصين معنويين يتنازعان السيادة : الاول يتمثل في الدولة والثاني يتمثل في الأمة ، فكيف يستقيم هذا الأمر ؟

أزاء ذلك حاول البعض أن يزيل هذا التناقض : فذكر أن الدولة والأمة عبارة عن شخص معنوى واحد . على أن ذلك يفقد في حقيقة الأمر جدوى مبدأ سيادة الأمة . وقيمت مادامت أن شخصية الأمة قد اختلطت بشخصية الدولة وكرتنا معاً شخصاً معنوياً واحداً ، اذ ستكون السيادة للدولة ، ونه ود من جديد الى نقطة البحث عن صاحب السيادة الفعلية والذي له حق ممارستها من الناحية العملية .

٣ - قيل أن مبدأ سيادة الأمة يشكل خطراً كبيراً على حقوق الافراد وحررياتهم ويؤدي كذلك الى الإحتداد .

أما أنه خطر على الحرية ، فإن ذلك يمثل في أن مثل الأمة إنما يعبرون عند ممارسة شؤون السلطة عن الإرادة العامة لهذه الأمة . فالقانون هو عبارة عن تعبير عن إرادة الأمة ، وكل عمل تأتية الهيئات الحاكمة عند ممارسة السلطة يعتبر في ذاته تعبيراً عن إرادة الأمة كذلك . ولما كانت هذه الإرادة تعتبر بذاتها مشروطة فإن القوانين والأعمال التي تقوم بها السلطة العامة تعتبر مشروعة تبعاً لذلك ، الأمر الذي يضمن منه خضوع الأفراد لها .

إلا أن الهيئات الحاكمة قد يصدر عنها الحكم من الأعمال التي قد تتألف من حقوق الأفراد وحررياتهم ومع ذلك تعتبر من الأعمال المشروعة ، على اعتبار أنها تتجسد عن إرادة الأمة التي لا يحق للأفراد منازلتها . وهكذا يشكل مبدأ سيادة الأمة خطراً كبيراً على حقوق الأفراد وحررياتهم قد يصل إلى حد إهدار هذه الحقوق والحرريات .

وأما بالنسبة لكون مبدأ سيادة الأمة يؤدي إلى الاستبداد ، فإن ذلك يمثل في أن المبدأ السابق يعمل على إطلاق السيادة مادام أن هذه الأخيرة هي السلطة الأمرة العليا المشروعة . وإطلاق السيادة بهذا المعنى يؤدي إلى السلطة المطلقة للهيئات الحاكمة ، حتى أن جواباً من الفقه الفردي قد قرر أن مبدأ سيادة الأمة يعمل على تبرير السلطان المطلق للهيئات الحاكمة شأنه في ذلك شأن النظريات التيوقراطية . فهو استناد لنظرية الحق الإلهي المباشر أو غير المباشر ويؤدي إلى ذات النتائج التي تؤدي إليها تلك النظريات التيوقراطية . وكل ما هنالك من خلاف أننا قد أحققنا فكرة الأمة محل الله حتى يعمل على الهيئة الحاكمة تبرير سلطاتها المطلقة في الوقت الحاضر . ولقد أعطى الفقه الكثير من الأمثلة على الإجراءات الاستبدادية التي ارتكبتها الهيئات الحاكمة . باسم الأمة وتحت الرعاية السامية لمبدأ سيادة الأمة .

إلا أن النقد السابق إنما ينسب في حقيقة الأمر إلى سوء تطبيق المبدأ لا إلى المبدأ في ذاته الذي يعمل على نقل السيادة من الهيئات الحاكمة إلى الأمة وبالتالي إلى انتهاء السلطة المطلقة للطبقة الحاكمة وإلى صيانة حقوق الأفراد وحررياتهم .

فإذا ما قامت بعض الهيئات الحاكمة في ظل مبدأ سيادة الأمة بأعمال تتجسّد في بعض الأعمال التي تصف بالاستبداد وبالجهور على حقوق الأفراد وحرّياتهم فإن هذا العمل لا ينافي مع المبدأ في ذاته الذي يقتضي حسن تطبيقه على ذلك . ولا يمكن تصوير هذا المبدأ تبعا لذلك بأنه يؤدي إلى الاستبداد واهدار الحقوق والحرّيات . فالتقدم في هذه الحالة لا يلحق بفكرة سيادة الأمة وإنما يورثه الـ القائم على ممارسة وتطبيق هذه السيادة ، وعلى ذلك يجب<sup>١</sup> ، فصل بين السرية في ذاتها والنظرية في تطبيقاتها . فإذا ما حدث وأسفر تطبيق النظرية عن نظام الحكم المطلق ؛ فمثل هذا النظام يعتبر انحرافاً عن جوهر النظرية وحقيقتها لأن النظرية تتناقض مع الحكم المطلق ؛ وقد قامت أساساً لمحاربة الاستبداد . . هذا ولا أظن أن هناك من مبدأ ما أسند إليه من المزايا قد نجا من سوء التطبيق ، الأمر الذي لا يمكن أن ينال من ذات المبدأ وجوهره .

٤ - قبل أن مبدأ سيادة الأمة يؤدي إلى تقرير نظام الاقتراع القيد وهو نظام أقل ديمقراطية من نظام الاقتراع العام .

الآن هذا القول يتناقض وحقيقة الواقع . ذلك أن مبدأ سيادة الأمة لا يتعارض مطلقاً ونظام الاقتراع العام . وكل ما هناك أن مبدأ سيادة الأمة يسمح بتقرير النظام الأكثر ملاءمة لظروف وأحوال الدولة . إذ يمكن الأخذ بنظام الاقتراع المزدوج إذا كانت الظروف والأحوال تحتم تقييد الانتخاب . كما

يمكن الأخذ بنظام الاتراع العام إذا كانت الظروف والأحوال تتلاءم مع هذا النظام . وهو ما أخذت به وقررتة غالبية الدول التي تصتق مبدأ سيادة سيادة الأمة .

• - قيل أن مبدأ سيادة الأمة لا يمثل نظاما معيناً اذ يتلاءم مع أنظمة متعارضة : فهو وان تلاءم مع النظام الديمقراطي ، فإنه قد تلاءم كذلك مع الدكتاتورية . كما وأنه قد انسجم مع النظام الملكي والنظام الجمهوري على حد سواء . الأمر الذي يؤدي الى القول بأنه لا يعتبر أساسا لنظام سياسي معين محدد .

### الفرع الثاني

#### للمبدأ سيادة الشعب

#### Théorie de la Souveraineté du Peuple

نقطة الخلاف الموضحة بين مبدأي سيادة الأمة وسيادة الشعب :

إن المبدأ الأول يعطى السيادة لمجموع الأفراد منظورا إليه كوحدة واحدة مجردة لا تقبل التجزئة ومستقلة عن الأفراد ذاتهم . أما المبدأ الثاني أى مبدأ سيادة الشعب فإنه لا ينظر الى المجموع كوحدة مستقلة عن الأفراد المكونين له . بل ينظر الى الأفراد ذاتهم ويقرر لهم السيادة . وإذا كانت السيادة هنا للأفراد أنفسهم ، فإنها تنقسم بينهم بحيث يكون لكل فرد جزء من هذه السيادة . وعلى ذلك تصبح السيادة مجزأة مقسمة بين الأفراد . محسب بـ عـ دد أفراد الجماعة .

من ذلك يبين الخلاف بين موضوع مبدأ سيادة الأمة ومبدأ سيادة الشعب :

فإذا كانت السيادة في المبدأ الأول لوحدة مستقلة عن الأفراد بحيث لا يقبل هذا



الكل التجزئة أو الانقسام ، فإن السيادة في المبدأ الثاني للأفراد أنفسهم وبذلك تقبل السيادة التجزئة والقسمة على هؤلاء الأفراد .

ولكن من هم هؤلاء الأفراد الذين يتمتعون بالسيادة طبقاً لمبدأ سيادة الشعب ؟ يقصد بالأفراد الشعب طبقاً لدولته السياسي السابق بيانه ، وليس الشعب طبقاً لمفهومه الاجتماعي . وعلى ذلك فإن من يملك السيادة طبقاً لمبدأ سيادة الشعب هم أولئك الذين يتمتعون بحقوقهم السياسية وأدرجت أمثاؤهم بالتالي في جداول الانتخاب ، أي جمهور الناخبين .

ولقد جرى مبدأ سيادة الشعب في بعض الدساتير العربية : إذ اعتقه الدستور المؤقت لسنة ١٩٦٤ للجمهورية العربية المتحدة صراحة في المادة الثانية منه . وإذا كان الشعب في مدلوله السياسي في الجمهورية العربية المتحدة هو « الشعب العامل » الذي يمثل في الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، فإن السيادة لهؤلاء عند تمتعهم بحقوق السياسية . كما نصت المادة ٣ من دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ على أن السيادة للشعب وحده ؛ وهو مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة ويمجسها ويصورها الوحدة الوطنية على الوجه المبين في الدستور .

ولقد قرر كذلك دستور الجمهورية التونسية لسنة ١٩٥٧ مبدأ سيادة الشعب إذ نص الفصل الثالث من الباب الأول على أن « الشعب التونسي هو صاحب السيادة يباشرها على الوجه الذي يضبطه هذا الدستور » .

والغريب في الأمر أن بعض الدساتير قد أدركت أن توفيق بين المبدأين سائقي الذكر بأن تنص على كليهما رغم اختلاف مدلولهما . ولقد ظهر ذلك في الفقرة الأولى من المادة الثالثة لدستور فرنسا لسنة ١٩٤٦ التي قررت أن « سيادة

الامة ملك الشعب الفرنسي . - وهو مانص عليه حرفياً الدستور الفرنسي الحالي لسنة ١٩٥٨ في مادته الثالثة . ويضرب النقص سبب المزج بين مبدأ سيادة الامة وسيادة الشعب في هذين المستويين رغم ما يبدو من تناقض في المنطق . يمدى خضوع النظرية للواقع . -

### النتائج الترتيبية على مبدأ سيادة الشعب :

١ - إذا كان مبدأ سيادة الشعب يقرر لكل فرد من أفراد الشعب السياسي جزء من السيادة ، فان مقتضى ذلك أن يكون للأفراد حق ممارسة السلطة . لذلك يتشعب مبدأ سيادة الشعب مع نظام الديمقراطية المباشرة حيث يكون للشعب حق ممارسة السلطة بأنفسهم دون وساطة أحد . كما يتشعب المبدأ السابق مع الديمقراطية شبه المباشرة حيث يمكن الرجوع إلى الشعب لممارسة بعض مظاهر السلطة كحالة الاستفتاء الشعبي أو الاقتراح الشعبي للقوانين أو الاعتراض الشعبي على القوانين وغير ذلك من المظاهر .

لذلك قيل بأن مبدأ سيادة الشعب أكثر ديمقراطية من مبدأ سيادة الامة . - حاشا أن الأول يفسح مجالاً للشعب لممارسة السلطة إما بنفسه في جميع شئون الحكم : ( الديمقراطية المباشرة ) أو بممارسة بعض شئون السلطة بعد قيام المجلس النيابي : ( الديمقراطية شبه المباشرة ) ، وذلك على خلاف مبدأ سيادة الامة الذي لا يتناسب إلا مع النظام النيابي .

وإذا كان مبدأ سيادة الامة يتشعب مع كل من النظام الجمهوري والنظام الملكي ، فان مبدأ سيادة الشعب لا يتناسب والنظام الملكي بل يتشعب فقط مع النظام الجمهوري .

٢ - إذا كان الانتخاب يعتبر وظيفة طبقاً لمبدأ سيادة الأمة ، الأمر الذي قد يؤدي إلى اتباع نظام الاقتراع المقيد في بعض الحالات . فإن الانتخاب طبقاً لمبدأ سيادة الشعب يكون حقاً للأفراد بأن يلبث لكل فرد من أفراد الشعب السياسي حق الانتخاب على أساس أن كل فرد يملك جزءاً من السيادة الشعبية . ولما كان الانتخاب هنا عبارة عن حق طبيعي لا يمكن نزعها من الأفراد ، فإن الاقتراع العام هو الذي يمكن أن يسود وحده في ظل مبدأ سيادة الشعب إذ لا يمكن هنا الحرمان من حق الانتخاب بسبب الثروة أو التعليم أو الإقليم إلى طبقة معينة كما هو الحال في نظام الاقتراع المقيد .

٣ - إذا كان مبدأ سيادة الأمة يعمل على تحرير إرادة النائب عن إرادة ناصبه بحيث لا يمكن للناخبين إملاء إرادتهم على النواب أو إخضاعهم لأرائهم ومعتقداتهم أو إلزامهم بأي نوع من أنواع الوكالة ، وكذلك على تقرير مبدأ تمثيل النائب للأمة جمعاء ، فإن مبدأ سيادة الشعب يؤدي إلى خلاف ذلك . إذ يعتبر النائب وكيلًا عن ناصبيه ما دام أنه يمثل لجزء من السيادة يملكها ناصبه ، الأمر الذي يؤدي إلى إملاء إرادة الناخب على النائب بالزامه بالعمل وفق آرائه وتعليماته ، وإلا حق الأول عزل الثاني إذا ما حاد عن الوكالة التي يلتزم بها وينفذها .

٤ - إذا كان مبدأ سيادة الأمة ينشر إلى القانون على أنه تعبير عن الإرادة العامة للأمة ، فإن القانون في نظر مبدأ سيادة الشعب يعتبر تعبيراً عن إرادة الأغلبية الممثلة في هيئة الناخبين بحيث يتمتع على الأقلية أن تدفع لراي الاغلبية بغض النظر ما اذا كانت هذه الإرادة دائمة مستقرة .

تقرير مبدأ سيادة الشعب :

نمرض مبدأ سيادة الشعب لبعض النقد ، على أنه يمكن الرد عليه كذلك :

١ - قيل أنه من مقتضى مبدأ سيادة الشعب تبعية النواب لجمهور ناخبيهم وخضوعهم لآراء ومعتقدات هؤلاء الآخرين بنقض النظر عن خطتها أو صوابها. ولما كان النائب هنا يعتبر في حكم الوكيل عن ناخبيه ، فإنه يحق لجمهور الناخبين عزله إذا ما جحد عن حدود الوكالة المرسومة له . ولا جدال أن مثل هذه العلاقة تعود بأوخم المواقف على الحياة النيابية وعلى الدولة ذاتها . ذلك أن ارتباط النواب بجمهور ناخبيهم يمثل هذا الرباط يؤدي من الناحية العملية إلى مراعاة النواب لمصالح ناخبيهم والعمل على تحقيق المصالح الخاص حتى ولو كان ذلك على حساب المصالح العام نفسه .

وتذكرنا تلك العلاقة بنظرية الوكالة الإلزامية التي سادت قبل الثورة الفرنسية وما كان لها من عيوب كثيرة تركت أهمها في مراعاة المصالح الخاص للناخبين على المصالح العام للدولة . الأمر الذي أدى إلى عارضة هذه النظرية سواء من جانب الفقه وذلك بابتداع الكثير من النظريات الأخرى المخالفة لها أو من جانب المجالس النيابية ذاتها حيث رفضت كل توكيل بين الناخب والنائب وعدم الاعتداد بطريقة الإستقالة على بياض التي كان يلجأ إليها الناخبون لإرغام النواب على التقيد بأحكام الوكالة ، وهو ما سنعود إلى دراسته .

فكان مبدأ سيادة الشعب في شقه الخاص بملاحة النائب بالناخب عبارة عن رجوع وعودة إلى نظرية الوكالة الإلزامية وإلى مساوئها مرة أخرى بعد أن تحقق اندثارها ، لما أثبتته من ناحية الواقع العمل من فساد وخطورة على المصالح العام .

على أن القول بذلك إنما يسود في الدول المتخلفة سياسياً حيث يخضع النواب لناخبيهم بالمظهر سالف الذكر . وعلى العكس لا أثر لذلك في الدول

المتقدمة سياسياً حيث يظهر الاستقلال بين الاثنين وهو ما تضمنت كذلك قوانين الانتخاب ويكفله حسن التطبيق العملي .

٢ - قيل بأن اعطاء السيادة الأمة يؤدي إلى نتائج لا يمكن تبريرها . ذلك أن مقتضى مبدأ سيادة الأمة الاعتراف للأمة بالشخصية المنوية ، الأمر الذي سيترتب عليه وجود شخصين معنويين على إطلاع واحد يتنازعان فييادة الأوهما الدولة من ناحية والأمة من ناحية أخرى مما يؤدي إلى عدم الاستقرار واضطراب الأوضاع في الدولة .

على أنه إذا نظرنا إلى مبدأ سيادة الشعب وجدنا أنه يسيء الأمر السابق تنقيداً . ذلك أن هذا المبدأ يعترف بتجزئة السيادة وتقسيمها بين الأفراد بحيث يختص كل فرد من أفراد الشعب بحره من السيادة . وهنا يثار التساؤل عن وضع سيادة الدولة . هل نحفظ بفكرة سيادة الدولة ؟ إذا ماقررونا ذلك فكان هناك سيادة بجزءة للأفراد إلى جانب سيادة الدولة كشخص معنوى ، وهو مما يؤدي إلى ذاء عدم الاستقرار واضطراب الأوضاع في الدولة . ثم ما هو مكان سيادة الدولة بالنسبة لسيادة الشعب ؟ ومن هو صاحب السيادة الفعلية ولمن الغلبة والتفوق ؟

إزاء ذلك يمكن أن نقرر أن مبدأ سيادة الشعب يؤدي كذلك إلى نتائج لا يمكن تبريرها مثله في ذلك مثل مبدأ سيادة الأمة ، وإن كان قد زاد الأمر تنقيداً بتجزئته للسيادة بين أفراد الشعب بما أن كانت السيادة للأمة وحدها واعتبارها وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة أو الإنقسام .

على أن القول بوجود مشكلة خاصة بتنازع السيادة سواء بين الدولة والأمة

( بالنسبة لمبدأ سيادة الأمة ) ، أو بين الدولة وأفراد الشعب السياسى ( بالنسبة لمبدأ سيادة الشعب ) من الأمور المردود عليها لانتفاء هذه المشكلة .

ذلك أنه يشين أن نفرق بين سيادة الدولة والسيادة فى الدولة . فالدولة ذاتها لها سيادتها ، أما السيادة فى الدولة أى داخل الدولة فإن معناها إلى من يرجع . يعرّف صفة الأمر فى الدولة ؟ هى الأمة أى مجموع الأفراد ككل بالنسبة لمبدأ سيادة الأمة . وكل فرد من أفراد الشعب السياسى بالنسبة لمبدأ سيادة الشعب .

ومن ثم فلا تضارب مطلقاً بين سيادة الدولة ذاتها كدولة والسيادة فيها أى داخلها التى قد تكون للأمة بالمعنى السابق أو لأفراد الشعب السياسى .

وإذا كان مبدأ سيادة الأمة لا معطن عليه فى ذاته وجوهره ، وكذلك الحال بالنسبة لمبدأ سيادة الشعب . فإن المبدأ الأخير أكثر واقعية من المبدأ الأول إذ أنه ينظر إلى كل فرد من أفراد الشعب السياسى لا إلى الكل النظرى للمجموع . لذلك أصبح له الغلبة فى غالبية الدساتير الحديثة وانحصر بالتالى نظرياً مبدأ سيادة الأمة .

## المبحث الثاني

### خصائص الديمقراطية الغربية

تتميز الديمقراطية الغربية بالخصائص التالية :

#### الفرع الأول

##### الديمقراطية الغربية مذهب سياسي فردى غير مادي

إذا كانت الديمقراطية الغربية هي حكم الشعب ، فإنها تعمل على ممارسة الشعب شئون السلطة السياسية في الدولة سواء بنفسه دون أدنى وساطة ، أو عن طريق نواب يمثلونه ويأشرون السلطة نيابة عنه ، أو عن طريق اشتراك الشعب مع نوابه في أمر ذلك . مع ملاحظة أن المقصود بالشعب هنا هو الشعب السياسي أي أفراد الشعب الذين يتمتعون بحقوقهم السياسية ويكون لهم بالتالي الحق في مباشرة شئون السلطة السياسية .

وإذا كانت الديمقراطية الغربية مذهب سياسي يقرر ممارسة الشعب شئون السلطة السياسية ، فإن أفراد الشعب يتمتعون بحقوقهم السياسية على اعتبار فرديتهم . بمعنى أنهم يمارسون شئون السلطة لمجرد صفتهم الأدمية . لا لأنهم ينتسبون إلى جماعة معينة أو إلى طبقة من الطبقات . وعلى ذلك فالديمقراطية الغربية تنظر إلى الفرد ذاته باعتباره إنساناً بصرف النظر عن المصالح التي يمثلها أو النقابة التي يتمتع بعضويتها أو الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها .

وإذا كانت فردية الإنسان المجردة أساس تمتع الفرد بحقوقه السياسية ، فإنه لا يهوز أن تقف جماعة من الجماعات موقف الوساطة بين الفرد والأمة . ولا وجود للإمتيازات لأعضاء النقابات المهنية أو لطبقة من الطبقات الاجتماعية في مجال الحقوق السياسية .

( القسم الثاني )

إذ يقاوى جميع أفراد الشعب السياسى فى حقوقهم السياسية على أساس  
فرديتهم وحدها أى على أساس صفتهم الآمية والإنسانية . وهو ما حملت الثورة  
الفرنسية على تحقيقه بالقضاء على إمتيازات الطوائف المختلفة عند ما هدمت  
الإمتيازات التى كانت تمنحها الطبقة الممتازة أى الأشراف وكبار رجال  
الكنيسة . ومن ثم تقرر المساواة بين أفراد الشعب فى الحقوق السياسية وعدم  
التفرقة بينهم عند ممارسة هذه الحقوق .

وإذا كانت الديمقراطية الفرنسية مذهب سياسى فردى ، فإن هذا المذهب غير  
مادى لا يتصف بالصفة المادية التى يمد عنها تماماً . فهو عبارة عن إيمان بفكرة  
مبينة أى إسناد شئون السلطة السياسية إلى الشعب . ومن ثم فالديمقراطية الفرنسية  
مسألة عقيدة وإيمان بفكرة سياسية تزرع نحر المثل العليا . فهى مذهب روحانى  
يميد عن المادة ، أى أنها مسألة عقل وقلب ، وليست مسألة خبز وزبد . .  
لذلك اعتبر إعلان حقوق الإنسان لسنة ١٧٨٩ بمثابة الجميل سياسى لا يمكن أن  
ينتهى وتبقى مبادئه . ولا أدل على ذلك من أن دساتير فرنسا قد نصت على  
هذا الإعلان كجزء منها . ومثال ذلك دستور ٣ سبتمبر عام ١٧٩١ الذى اعتبر  
إعلان الحقوق مقدمة له ودستور عام ١٩٤٦ الذى تمسك فى مقدمته بمبادئه  
هذا الإعلان وكذلك الدستور الفرنسى الحالى لسنة ١٩٥٨ الذى نص فى مقدمته  
على أن الشعب الفرنسى يظن رسماً تمسكه بحقوق الإنسان التى حددها إعلان عام  
١٨٧٩ واتى أكدتها وكتبها مقدمة دستور ١٩٤٦ .

### الفصل الثالث

#### الديمقراطية الفرنسية وحقوق الأفراد وحياتهم

ترى الديمقراطية الفرنسية أساساً إلى تحقيق حقوق الأفراد وحياتهم دون  
أحد . تميز بين مدلول الديمقراطية كذهب ومدلولها كنظام للحكم .



هذا ولقد ميز جانب من الفقه بين هذين المدلولين بالنسبة لحقوق الأفراد وحررياتهم . وقرر أن هناك فارقاً هاماً بين الديمقراطية كذهب والديمقراطية كنظام الحكم . فالذهب الديمقراطي لا يشترط كفالة الحريات بل يرجع فقط أصل السلطة السياسية ومصدرها إلى الإرادة العامة للأمة بحيث لا تكون هذه السلطة شرعية إلا إذا كانت وليدة إرادة الأمة . أما الديمقراطية كنظام الحكم ، فهو النظام الذي يستلهم روح المذهب الديمقراطي أي الذي ينشأ وليد إرادة الأمة ويستمد شرعيته من تلك الإرادة ، علاوة على ضرورة كفالة حريات الأفراد كشرط لقيام هذا النظام .

على أني أرى أنه إذا كانت المذهب الديمقراطي قد أرجع أصل ومصدر السلطة السياسية إلى الإرادة العامة للأمة . فإن مقتضى ذلك عدم إسناد أصل السلطة ومصدرها إلى فرد معين مما يعمل على إسبعاد فكرة سيطرة الفرد وتحكمه . وإذا كنا قد علمنا على نقل أصل السلطة ومصدرها من الفرد إلى الأمة وإسنادها إلى الإرادة الجماعية للأفراد . فلا يقل والحالة هذه إنكار الحرية على أفراد الأمة وهم أساس ومصدر السلطة فيها .

كما وأن المذهب الديمقراطي قد قام لمحاربة السلطة المطلقة التي كانت تتمتع بها الطبقة الحاكمة وما كانت تقوم به من اعتداء على حقوق الأفراد وحررياتهم لذلك . فليس من المعقول أن يقوم المذهب الديمقراطي لمحاربة السلطة المطلقة وإعتدائها على الحقوق والحرريات ثم ينكر بعد ذلك هذا المذهب حقوق الأفراد وحررياتهم .

لذلك يمكن القول بأنه لا يوجد ثمة خلاف بين الديمقراطية كذهب والديمقراطية كنظام الحكم ، إذ تقوم الديمقراطية أساساً على احترام وتحقيق حقوق الأفراد وحررياتهم العامة .

ولقد اعتنقت الديمقراطية الغربية في أول نشأتها المبدأ الفردى الذى عكس عناصره على حقوق الأفراد وحررياتهم ، وحينما ظهر قصور المبدأ الفردى بتطور المجتمع اتجهت الديمقراطية الغربية اتجاها اجتماعياً عمل على ظهور تلك الحقوق والحرريات بظهر متطور يختلف عن مظهره الأول.

### أولاً - الديمقراطية الغربية والمبدأ الفردى :

عانت الطبقة المحكومة الكثير من تصرف السلطة الحاكمة التى استبدت بحقوق الأفراد وحررياتهم .

فلقد ظهر صراع بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية فى المصور الوسطى حول تول شئون الحكم ، هذا الصراع الذى سمح بظهور نظام الانقطاع . وسمح بالتالى بالحكم المطلق لسلالة الانقطاعيين الذى عملوا على الإستبداد وإهدار حقوق الأفراد وحررياتهم .

ثم أتى عصر النهضة . وتم للسلطة الملكية التخلص من السلطة الدينية ومن سلطة حكام الأقاليم الانقطاعيين بالنسبة لشئون الحكم . وتمكنت السلطة الحاكمة العليا من القبض على زمام الحكم بشكل مطلق . وعمت السلطة الملكية بسلطة مطلقة لا يقيد بها أى قيد ولا يحددها أى حد حتى صارت حقوق الأفراد وحررياتهم لمزاء هذا الطغيان والتعسف .

وهكذا تمتع السلطة الحاكمة بسلطة مطلقة ، سواء فى المصور الوسطى حيث انفرد بملكوها الحكام الانقطاعيون ، أو فى عصر النهضة حيث انفرد بها الملوك والاماطرة .

وكان من نتائج تلك السلطة المطلقة أن أهدرت حقوق وحرريات الأفراد ،

مطالب هؤلاء بحرياتهم وحقوقهم المسلوبة وبضرورة استردادها من أيادي السلطة الحاكمة .

وكانت الثورة الفرنسية . تلك الثورة التي نادى بضرورة إنهاء الحكم المطلق وإعلاء شأن الفرد بتقرير مبادئ الحقوق والحريات الفردية . فلقد عمل رجال الثورة الفرنسية على صياغة الفلسفة السياسية للثورة ومبادئها بعد انهيار الملكية المطلقة في وثيقة إعلان حقوق الإنسان . تلك الوثيقة التي أقرتها الجمعية الوطنية عام ١٧٨٩ .

ولقد قرر إعلان حقوق الإنسان لسنة ١٧٨٩ في مادته الأولى بأن : الأفراد يولدون ويعيشون أحراراً متساوين أمام القانون بحيث لا يقوم التفاوت الاجتماعي بينهم إلا على أساس المصلحة العامة . كما قضى هذا الإعلان في مادته الثانية بأن : هدف كل جماعة سياسية هو المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية التي لا يمكن أن تسقط عنه ، هذه الحقوق هي الحرية والمساواة والملكية والأمن ومقاومة الظلم .

وظهر المذهب الفردي الذي قرر أن الفرد هو الحقيقة الأولى السابقة على قيام الدولة . وأن للفرد حقوقاً طبيعية اكتسبها بمجرد كونه إنساناً ، فهي لا صقة به . ولدت وتلازمت معه ولا يمكن أن تنفصل عنه حتى نهايته ، ذلك أنه قد اكتسبها من ذاته الآدمية .

ولما كان الفرد وحقوقه الطبيعية أسبق في الوجود من المجتمع المنظم أي الدولة ، فهو أساس لشأن هذا المجتمع والناية من وجود الدولة . كذلك فإنه يتعين إعلاء الفرد واحترام حقوقه وحرياته والمحافظة عليها وعدم المساس بها إلا

بالقدر الذى يتطلبه حماية حقوق الافراد الآخرين . ذلك أن الإعتماد على هذه الحقوق تكون فى واقع الامر اعتداء على الفرد ذاته وأدميته الإنسانية .

وقامت مدرسة الطبيعيين أو الفيزيوقراط ( Physiocrates ) فى وجه مدرسة التجاريين ( Mercantilism ) . ونادى الفيزيوقراط بالحرية الاقتصادية أى إطلاق حرية الافراد وعدم تدخل الدولة فى هذا المجال وذلك طبقا لعبارة الشهيرة « دع الفرد يعمل ، دع السلع تمر ، دون تدخل . Laissez faire , Laissez passer ) .

ومن ثم يمين أن يترك للفرد أوسع المجالات الممكنة لمباشرة نشاطه الاقتصادى دون أدنى تدخل من الدولة فى هذا الميدان . وسبب ذلك أن النظام الاقتصادى الحر انما يودى إلى كثرة الانتاج وتمحيته وتحديد أنسب لأسعار للمستهلك نتيجة المنافسة التى تقوم بين المنتجين . الامر الذى يودى الى جودة الإنتاج بأحسن الاسعار . على خلاف اذا ما سمح بتدخل الدولة حيث فرض هذه الأخيرة الإنتاج المعين بالتمن الذى تحدده على المستهلك .

ويعتبر المبدأ الفردى رد فعل ونتيجة حتمية لتلك السلطة المطلقة للطبقة الحاكمة التى سادت حتى قيام الثورة الفرنسية . الامر الذى جعل الجميع فى هذا الوقت ينظر الى الطبقة الحاكمة كشبح للظلم يمين تهديد نشاطه ومنع تدخله حتى يتمتع الفرد بحقوقه وحرياته .

كما وأن الإنسان لا يقبل نفسيا الخضوع للسلطة مالم تسع هذه الأخيرة الى صالحه . فافناء ذاتية الفرد بين خدمة مصالح الطبقة الحاكمة ، ويودى الى قتل الحافز الفردى ، وهو أمر لا يتطابق والغرائز الإنسانية الطبيعية .

لذلك قرر أنصار المذهب الفردى أن وظيفة السلطة الحاكمة انما تقوم على

أساس فكرة الدولة الحارسة « Etat gendarme » ، التي تقتصر وظيفتها على مجرد الوظيفة البوليسية التي تتركز فقط في المسائل الآتية :

أولاً — كفالة الأمن الخارجى ، وذلك بالدفاع عن الأفراد ضد أى اعتداء خارجى . ويكون ذلك بإقامة الجيوش التي تعمل على رد هذه الاعتداءات .

ثانياً — حماية الأمن الداخلى للأفراد ، وذلك بإقامة قوات الأمن والبوليس اللازمة لذلك .

ثالثاً — إقامة القضاء للفصل في المنازعات التي قد تقوم بين الأفراد .

أما ما عدا ذلك من الأعمال وأوجه النشاط ، فهو محظور على السلطة الحاكمة ومتروك أمره للأفراد يباشرونه بحرية تامة دون أدنى تدخل من السلطة الأولى .

#### حقوق الأفراد وحررياتهم في ظل المبدأ الفردى :

ظلت حقوق الأفراد وحررياتهم مبهمه غير واضحة المعالم حتى القرن الثامن عشر حيث ظهرت من الناحية النظرية في كتابات بعض المفكرين في هذا القرن وخاصة في نظرية العقد الإجتماعى . ثم تقررت على نحو حقيق منذ الثورة الفرنسية بأن نص عليها لإعلان حقوق الإنسان الفرنسي عام ١٧٨٩ . ودرجت بعد ذلك غالبية الدساتير في جميع أنحاء العالم على تقرير هذه الحقوق والحرريات الفردية .

وانه نظر المبدأ الفردى إلى حقوق الأفراد وحررياتهم بمنظار خاص يتلالم وأساس فكرة الحقوق الطبيعية اللاصقة بالفرد السابقة على وجود الدولة وفكرة الدولة الحارسة .

هذا المنظار يفرض على الدولة ألا تتدخل في ميدان حقوق الأفراد وحررياتهم وكل ما يفرض عليها في هذا الميدان حراسة بما يتمتع به الأفراد من حقوق وحرريات . أى المحافظة عليها وتقديسها والامتناع عن الإتيان بأعمال أو باعتداءات تمس كيانها . فالدولة هنا في موقف سلبي يقتصر على مجرد الحراسة والتقديس والمحافظة دون أن يقع عليها أدنى إلزام إيجابى في هذا الميدان .

### الحقوق والحرريات العامة التقليدية :

#### ١ - الحريات الشخصية وتتمثل في :

حرية التنقل : وهى التى تسمح للفرد بالانتقال من مكان إلى آخر داخل بلاده . ومن ثم فلا يجوز أن يلزم أحد بالإقامة في مكان معين كالا يجوز أن يحظر على الفرد الإقامة في جهة ما ، كما وأن حرية التنقل تجزى للفرد أن يغادر البلاد ويعود اليها كما يشاء .

حق الامن : وهو الذى يمنع السلطة العامة من القبض على أحد أو حبسه إلا في الأحوال التى ينص عليها القانون وطبقا لما هو منصوص عليه .

حرية المسكن : وهى التى تعطى الفرد الحق في اختيار مسكنه وفي تغييره والحرية في استعماله والإقامة فيه وتأمين حرمة هذا المسكن بحيث لا يجوز دخوله أو إقتحامه أو تفتيشه إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

سرية المراسلات : وهى التى تمنع من الإطلاع على الخطابات وعلى جميع ما يشأها من وسائل .

٢- الحريات الذهنية : وهي التي تتمثل في :

حرية الرأي : وهي التي تكفل لكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك من الوسائل .

حرية الاجتماع : وهي عبارة عن حادثة يقصد بها الدفاع عن رأى معين لإقناع الآخرين به للعمل من أجله . ويظهر ذلك في الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات .

حرية تكوين الجمعيات : وهي التي تكفل للأفراد تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها . سواء تمتك هذه الجمعيات في جمعيات سياسية أو ديفية أو إجتماعية أو إقتصادية .

الحرية الدينية : وتتمثل في حرية العقيدة التي تتيح للفرد حرية إعتناق الدين الذي يختار به ، وفي حرية القيام بالشعائر الدينية التي تتيح للفرد حرية مزاوله شعائر الدين الذي يعتنقه .

حرية التعليم : وهي عبارة عن حق كل فرد في أن يتعلم بالقدر الذي يتناسب مع مواهبه العقلية دون أن يفرض عليه إتجاه موجه لهذا العلم .

حرية الصحافة : وهي التي تتيح للصحف الحرية فيما تكتب وتنتشر من آراء وأفكار .

ثالثا : الحريات الاقتصادية : وهي التي تتمثل في :

حرية التملك : وهي التي تقضى باحترام الملكية الفردية الخاصة والاعتراف بها وصيانتها بحيث لا يمكن أن تنزع السلطة العامة ملكية أحد إلا للنفعة العامة ومقابل تمويض عادل .

**حرية التجارة والصناعة :** وهي التي تفوض للأفراد بحرية مزاولة التجارة والصناعة وإطلاق ذلك طبقا للعبارة الشهيرة التي وضعها الطبيعيون دع الفرد يعمل دع السلع تمر .

#### **مخسوف المبدأ الفردي :**

تعرض أساس المبدأ الفردي لكثير من النقد ، هذا علاوة على ما أثبتته الواقع العمل من قصور هذا المبدأ على ملاحقة تطور الجماعات في الآونة الحديثة . حتى يمكن القول أنه أصبح من المتعذر الأخذ به في الوقت الحاضر وبأنه تراث تاريخي من بين ما تركته الثورة الفرنسية للعالم .

ذلك أن القول بأن حقوق الفرد هي حقوق طبيعية لا يمكن فصلها عنه باعتبارها من الأمور العتيقة بأدميته ، هو قول يعوزه التبرير الملبى الصحيح . كما وأن الأخذ بالنظام الاقتصادي الحر يترك الميدان الاقتصادي للأفراد وحدهم يؤدي إلى تحكم أرباب العمل في الطبقة العاملة وطبقة المستهلكين ، علاوة على قيام الرأسمالية وعبورها الكثيرة .

وأصبحت فكرة الدولة الحارسة وتقييد نشاط الدولة في كفالة الأمن الخارجي والأمن الداخلي وإقامة القضاء ، لا يمكن قبولها في الوقت الحاضر نظرا لتشعب الأعمال وأوجه النشاط في الدولة حيث يستحيل على الأفراد مواجهة ذلك بمجهوداتهم الفردية . ومثال هذه الأعمال مسائل الصحة العامة والتعليم وإنشاء الطرق والمواصلات وغيرها من الأعمال التي تحتم تدخل الدولة لمواجهتها . ولذلك يحتم على الدولة أن تتخطى حواجز الدولة الحارسة لينطلق نشاطها في مجالات أخرى عديدة حيث تكون وحدها دون غيرها القادرة على مواجهتها والقيام بها .



كما أثبت المبدأ الفردى الآن قصوره بالدولة لميدان حقوق الأفراد وحرياتهم حيث تقتصر مهمة الدولة على مجرد حراسة هذه الحقوق دون أدنى تدخل إيجابي في هذا الميدان . فقلقد أدى تطور الجماعات في العصر الحديث إلى ظهور طائفة من الحقوق الجديدة للأفراد تعرف بالحقوق الاجتماعية يتعين على الدولة توفيرها لهم . وذلك كاللزام الدولة بتوفير التأمين الصحي للأفراد والضمانات الاجتماعية لهم ضد المرض والشيخوخة والبطالة وغيرها . الأمر الذي يتضح منه قصور الدور السلبي للدولة الذي يقضى به المبدأ الفردى وضرورة قيام الدولة في الوقت الحاضر بدور إيجابي لتوفير الحقوق الاجتماعية للأفراد .

#### ثانيا : الديمقراطية الغربية والانجاء الاجتماعي :

ازاء خسوف المبدأ الفردى اتجهت الديمقراطية اتجاها اجتماعيا يمتشى وتطور الحماية . ومقتضى ذلك ألا تقف الدولة موقف الدولة الحارسة السلبي ، ومن ناحية أخرى ألا تطلق من نشاطها على نحو تام . بل يتعين تنظيم تدخل الدولة في حدود معينة غير مطلقة لا تؤدي إلى شل النشاط الفردى الخاص . وبذلك تنتهك الدولة حدود الدولة الحارسة وتتحرك من موقفها السلبي إلى موقف إيجابي تباشر فيه الكثير من الاختصاصات ويلقى عليها فيه الكثير من الالتزامات تجاه الأفراد .

لذلك تقرر طبقا للاتجاه الاجتماعي ضرورة تدخل الدولة في مجالات عدة للقيام بكثير من المشروعات والمسائل العامة التي تهتم الجماعة كلها : كسائل الصحة العامة والتعليم وإنشاء الطرق العامة والمواصلات وغيرها .

كما تقرر تدخل الدولة في تنظيم الإنتاج وتوجيهه بما يتفق وصالح الجماعة . فأجيز للدولة أن تتولى إنشاء وإدارة الكثير من المشروعات التي تعمل على الحد

من مساوىء المذهب الفردى والتخفيف من مساوىء النظام الرأسمالى بالعمل على الحد من التفاوت بين الطبقات كفرض الضرائب التصاعدية وضرائب التركات وإصدار التشريعات الخاصة التى تعمل على تنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل وتحرر العمال من سيطرة أرباب العمل ورفع مستوى الطبقة العاملة . وكذلك العمل على تحديد الملكية الزراعية بما يكفل فى نهاية الأمر التقارب بين الطبقات المختلفة وعدم التفاوت بينهم بنسبة كبيرة . وبذلك يحد من سيطرة الإنسان على الإنسان ، تلك السيطرة التى تظهر بشكل واضح فى النظام الرأسمالى الفردى .

هذا ويلاحظ أن تدخل الدولة هنا لا يصل إلى حد إلغاء الملكية الفردية الخاصة ، بل تحترم هذه الملكية ويمترف بها مع تنظيمها إلى الحد المقبول .

كما تقرر ضرورة تدخل الدولة فى ميدان حقوق الأفراد وحررياتهم ، بأن ألقي عليها واجب توفير الكثير من الحقوق الاجتماعية كضرورة توفير التأمين الصحى والعلاجى والضمان الاجتماعى ضد المرض والشيخوخة والبطالة وغيرها ، وذلك علاوة على تقرير الحقوق والحرريات التقليدية . وهكذا تطور التزام الدولة قبل الحقوق الفردية من السلبية إلى الإيجابية وتحركت من موقفها السلبي إلى موقف إيجابى يحتم عليها ضرورة كفالة الحقوق الاجتماعية للأفراد وتعدت بذلك حدود الدولة الحارسة .

ولقد اتجهت الديمقراطية الغربية فى ميدان حقوق الأفراد وحررياتهم اتجاهاً اجتماعياً ملحوظاً خاصة بعد الحرب العالمية الثانية . ولا أدل على ذلك من دستور عام ١٩٤٦ الفرنسى والدستور الحالى لسنة ١٩٥٨ حيث نصا فى مقدمتهما علاوة على مبادئ إعلان حقوق الإنسان لعام ١٧٨٩ على مبادئ إجتماعية وإقتصادية جديدة يستلزمها روح العصر الجديد .

فقد تقرر حق كل فرد في العمل دون أدنى تفريق وحقه في الدفاع عن حقوقه وحريته في الانضمام إلى النقابات المهنية ، وعلى حق الاطراب في حدود القوانين المنظمة لذلك .

كذلك تقرر ضرورة ضمان الدولة للكثير من الحقوق الاجتماعية للفرد والأسرة حتى يتوافر للجميع المستوى اللائق للعيشة: كالتأمينات الصحية، وتوفير حق الراحة وتنظيم أوقات الفراغ ، والتأمينات المادية التي تلزم بها الدولة قبل الأفراد في حالة المعجز عن العمل أو المرض أو الشيخوخة، وكذلك واجب الدولة في توفير التعليم المجاني للجميع في مختلف درجاته .

كما تقرر كذلك مبدأ تأميم الدولة للشروعات التي تتخذ صفة المرفق العام أو الاحتكار الفعلي .

ويلاحظ أخيراً أن مدى تدخل الدولة قد يتسع أو يضيق تبعاً لمدى تأثير كل دولة بالإنتاج الاجتماعي الذي تقراره .

## المبحث الثالث

### وسيلة اسناد السلطة في الديمقراطية القروية

لا جدال أن الانتخاب هو وسيلة إسناد السلطة السياسية في النظام الديمقراطي . ذلك أنه يصعب في الوقت الحاضر أن يتولى الشعب بنفسه ممارسة شئون السلطة السياسية نظراً لتعدد وكثرة عدد السكان وقشع شئون السلطة مما يتعذر معه تطبيق النظام الديمقراطي المباشر .

وإذا كان الانتخاب هو وسيلة اسناد السلطة في الوقت الحاضر ، فإننا بقدر ما نتوسع في تقرير حق الانتخاب بقدر ما تحقق النظام الديمقراطي المصمغ على اعتبار أن الانتخاب من الأسس التي لا تقوم الديمقراطية إلا عليها .

وبحقق الانتخاب وجود الهيئات النيابية ، على اعتبار أن هذه الأخيرة من نتائج وآثار الاول .

وإذا كان الأمر كذلك فإنه يتعين أن نقوم بدراسة الانتساب وأبالييه المختلفة ، ثم نلج ذلك يبحث نظام الهيئات النيابية .

### الفرع الاول

#### نظام الانتخاب

هل الانتخاب حق أم وظيفة يؤديها الناخب ؟

ذكر البعض أن الانتخاب حق من الحقوق الطبيعية لا يمكن نزعها عن الافراد . لذلك يثبت هذا الحق لكل فرد له صفة المواطن بحيث لا يجوز للشرع أن يحرم أحداً من استعمال هذا الحق إلا بالذنب لعدوى الاهلية ومن في حكمهم .

ونلتقي هذه النظرية مع مبدأ سيادة الشعب على أساس أن كل فرد يملك جزءاً من السيادة الشعبية . ولما كان الانتخاب عبارة عن حق طبيعي لا يمكن نزعها من الافراد ، فإن الاقتراع العام هو الذي يمكن أن يسرد وحده في ظل هذه النظرية إذ لا يمكن هنا الحرمان من حق الانتخاب بسبب الثروة أو التعليم كما هو الحال في نظام الاقتراع المقيد .

وإذا كان الانتخاب يعتبر حقاً ، فلا يمكن إلزام صاحبه بمباشرة إذ يكون له الحرية في ذلك . ولذا يكون مباشرة حق الانتخاب وفقاً لهذه النظرية اختيارياً وليس إجبارياً .

ولقد رأى البعض الآخر أن الانتخاب مجرد وظيفة عامة يؤديها الفرد الأمة .  
وتتلاقى هذه النظريات مع مبدأ سيادة الأمة . وتفسر ذلك أنه لا يمكن للأفراد  
أن يدعوا بوجود حق لهم في اختيار من يمارس شئون السلطة ما دام أن الفرد  
لا يختص بأى جزء من السيادة .

فالأفراد إنما يقومون بأمر هذا الاختيار على اعتبار أنهم يؤدون مجرد وظيفة  
أو خدمة عامة للأمة نفسها من مقتضاها اختيار أصح الأشخاص لممارسة شئون  
السلطة . وإذا كان الاختيار مجرد وظيفة ، فإن للأمة أن تحدد الشروط اللازم  
توافرها في هيئة الناخبين كي تضمن حسن الاختيار وتوافر الكفايات فيمن  
سيمارس شئون السلطة .

لذلك فليس من اللازم هنا تقرير نظام الاقتراع العام ، إذ يجوز تقرير نظام  
الاقتراع المقيد الذى يشترط في الناخب شرط نصاب مالى أو شرط تعليم كي يسمح  
له بإختيار من يمارس السلطة السياسية .

وإذا كان الانتخاب وظيفة ، فإنه يجوز والحالة هذه تقرير مبدأ الانتخاب  
الإجبارى .

والرأى السليم هو أن الانتخاب عبارة عن سلطة قانونية يستمد قوته من  
الناحية القانونية من قانون الانتخاب ذاته الذى يقرره وينظمه .

لذلك يكون من حق المشرع تعديل نظام الانتخاب وتنظيمه وفقاً للشروط  
التي يقررها دون أن يكون للأفراد أدنى حق في هذا الخصوص .

## الطلب الاول

### شروط التمتع بحق الانتخاب

تنص الدساتير أو قوانين الانتخاب على شروط عدة يجب توافرها في الناخبين حتى يتمكنوا من ممارسة حق الانتخاب .

وهذه الشروط تكون غالباً خاصة بالمسائل الآتية :-

#### ١ - الجنسية :

تشرط نظم الانتخاب أن يقتصر ممارسة حق الانتخاب على المواطنين الذين يتمتعون بجنسية الدولة وعدم دون الأجانب الذين يتمتع عنهم هذا الحق . وهو أمر طبيعي إذ من غير المعقول أن يمارس الاجنبي الشئون السياسية لدولة غير دولته .

وهناك بعض الدول تعمل على التمييز بين المواطنين الأصليين الذين يكون لهم حق التمتع بالحقوق السياسية ، والمواطنين بالتجنس الذين لا يحق لهم التمتع بهذه الحقوق إلا بعد انقضاء فترة من الزمن على تعنسهم أى على اكتسابهم جنسية البلد الاصلى . على اعتبار أنها فترة لازمة لاختبار وطنيتهم وإزاء وطنهم الجديد وذلك كما هو الحال في مصر إذ لا يقيد في جداول الانتخاب من اكتسب الجنسية المصرية بطريق التجنس الا إذا كان قد مضى على الأقل خمس سنوات على اكتسابه إياها .

على أن هناك من ناحية أخرى بعض نظم الانتخاب التي لا تفرق بين المواطنين الأصليين والمواطنين بالتجنس من ناحية اشتراط فترة من الزمن بعد اكتساب الجنسية عن طريق التجنس لمباشرة حق الانتخاب . وهو ما قرره قانون الانتخاب اللبناني الذي أطلق هذا الحق على اللبنانيين جميعاً دون أدنى تفرقة أو تمييز بين ( القسم الثاني )

البنانيين الأصليين الذين ثبت لهم الجنسية بطريق أصل والبنانيين بالتجنس الذين اكتسبوا هذه الجنسية عن طريق التجنس . إذ يكون للناخب حق الانتخاب بعد تمتعه بالجنسية اللبنانية مباشرة دون اشتراط أى شرط زمنى من ضرورة انقضاء فترة من الزمن على من اكتسب الجنسية بطريق التجنس حتى يكون له مباشرة حق الانتخاب .

على أن اطلاق حق الانتخاب على النحو سالف الذكر يتعارض ومبدأ ضرورة الإدماج في الوطن الجديد والاخلاص له حتى يمكن المساهمة في الحياة السياسية على نحو صحيح يتمشى والصالح العام وهو أمر لايتأتى إلا بعد مرور فترة من الزمن بعد اكتساب الجنسية . لذلك كان من الواجب على المشرع اللبناني أن يشترط انقضاء مدة زمنية معينة يمكن بعدها لمن اكتسب الجنسية اللبنانية بطريق التجنس ممارسة حق الانتخاب .

٢ - المجلس: تعمل بعض قوانين الانتخاب على تقرير حق الانتخاب الذكور دون الإناث ، وبذلك تشترط في الناخب أن يكون من الذكور واستبعاد النساء من مباشرة حقوقهن الانتخابية . وهو ماقرره النظام الدستوري المصري لعام ١٩٢٣ ولعام ١٩٣٠ .

وعلى العكس تطلق بعض نظم الانتخاب حق الانتخاب بالنسبة للإناث والذكور مساوية في ذلك بين الإناث في هذا الخصوص . وهو ما عمل على تقريره قانون الانتخاب اللبناني وكذلك الحال في مصر ابتداء من النظام الدستوري لعام ١٩٥٦ .

٣ - المصن: تشترط جميع أنظمة الانتخاب سناً معيناً في الناخب كي يتمكن من أداء حقه الانتخابي ، ويتنلف هذا الشرط باختلاف الدول .

(انضم الثاني )

فقرر البعض أن لكل وطن بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة كاملة الحق في أن يكون ناخباً شرط أن تتوافر فيه الشروط المطلوبة بمقتضى قانون الانتخاب. وهو السن الذى اشترطه الدستور وقانون الانتخاب اللبناني .

وبعض نظم الانتخاب الأخرى يخفف من هذا السن بأن يجعله مثلاً ثمانى عشرة سنة . وهو ما قرره نظم الانتخاب في مصر منذ صدور القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ .

وقد يفرق المشرع في سن الناخبين إذا ما قرر نظام المجلسين التباينين . وهو ما نص عليه قانون الانتخاب في ظل دستور ١٩٢٣ المصرى ودستور ١٩٣٠ . إذ اشترط بالنسبة لناخب مجلس النواب بلوغ إحدى وعشرين سنة ميلادية ، أما بالنسبة لناخب مجلس الشيوخ فإنه يشترط بلوغ خمساً وعشرين سنة ميلادية .

٤ - الحقوق المدنية والسياسية : يجب أن يكون الفرد متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية كي يحق له مباشرة حق الانتخاب . وتمتع الفرد بحقوقه المدنية والسياسية متى حالة طبيعية يتمتع بها كل مواطن مالم يكن قد صدر في مواجهته حكماً يقضى بحرمانه من تلك الحقوق .

ولقد حرم قانون الانتخابى اللبناني في المادة التاسعة منه ضرورة أن يكون الناخب متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وغير موجود في إحدى حالات عدم الأهلية المنصوص عليها في القانون .

٥ - موانع الانتخاب : تشترط قوانين الانتخاب عادة طلاوة مما سبق ذكره من شروط ، ألا يكون الفرد قد لحق به مانع من موانع الانتخاب وتنضى



هذه الموانع بحرمان الفرد من ممارسة حق الانتخاب . وقد يكون الحرمان نهائياً من حق الانتخاب أو حرماناً مؤقتاً بحيث يمكن للفرد أن يزول حقه الانتخاب من جديد بزوال هذا المانع الأخير . وتتكفل قوانين الانتخاب بالنص على حالات موانع الانتخاب سواء الدائمة أو المؤقتة .

#### ٦ - القيد في جداول الانتخاب :-

لا شك أن مباشرة الناخب حقه في الانتخاب يستلزم وجود قرينة تثبت تمتعه بهذا الحق . ولا بد كذلك حتى يسهل القيام بعملية الانتخاب في مواعيدها توضيح وحصر من لهم حق الانتخاب . لذلك يتعمد الأخسب بنظام ( جداول الانتخاب ) وهي عبارة عن كشوف تتضمن أسماء من لهم حق الانتخاب .

والقاعدة أن لكل من أدرج اسمه في جدول الانتخاب الحق في مباشرة الانتخاب ولا يجوز لأحد الاشتراك في الانتخاب ما لم يكن اسمه مفيداً في الجدول مما يجعل القيد في هذا الجدول شرطاً أساسياً لمباشرة حق الانتخاب .

إلا أنه يلاحظ أن القيد بالجدول لا ينشئ الحق في الانتخاب بل هو دليل فقط على وجود هذا الحق .

والجداول الانتخابية يجب أن ترتب وتصمم بعفة دورية مستمرة عادة مرة كل سنة حيث يقيد فيها أسماء الأشخاص الذين تتوافر فيهم شروط الانتخاب . كما يعطى المشرع لكل من أعمل قيد اسمه بغير حق أن يطلب قيده ، وكذلك يعطى لمن حدث في شأنه خطأ في البيانات الخاصة بقيده أو توافرت فيه شروط الانتخاب بعد تحرير الجدول أن يطلب تصحيح هذه البيانات ، كما يحذف اسم من قيد من غير حق أو سقط عنه حق الانتخاب وذلك كله حتى تصبح جداول الانتخاب صورة حقيقية لناخبين جميعاً .

هذا ويلاحظ أنه إذا كان الانتخاب مباشرا — كما هو الحال بالنسبة لدساتير مصر لسنوات ١٩٢٣ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٤ ، ١٩٧١ — فإنه يكتفى بطبيعة الحال بجدول انتخابي واحد في كل دائرة انتخابية يبين فيه أسماء الناخبين .

أما إذا كان الانتخاب غير مباشر — كما هو الحال بالنسبة لدستور ١٩٣٠ المصري — فإنه يكون هناك جدول عام بناخبير الدرجة الأولى ، وجدول آخر خاص بالمتدربين يمرض كما يمرض الجدول العام للتعديل كل عام وينطبق عليه كذلك جميع الأحكام الخاصة بالجدول العام .

## المطلب الثاني

### أساليب الانتخاب

تنشوع أساليب الانتخاب إلى مظاهر مختلفة يمكن بيانها فيما يلي :

### أولا

#### الاقتراع العام والاقتراع المقيد

##### الاقتراع القيد :

هو النظام الذي يشترط في الناخب توافر قسط من المال أو قسط من التعليم . وعلى ذلك يحرم من مباشرة حق الانتخاب ومن الاشتراك بالتألي في الحركة الانتخابية كناخب كل فرد لم يتوافر فيه هذا القدر المعين من المال المنصوص عليه ، أو من لم يتوافر فيه تحصيل هذا القسط من التعليم .

ولقد أخذ بنظام الاقتراع المقيد الدستور الفرنسي لسنة ١٨١٤ ، وكذلك

الدستور الصادر عام ١٨٤٨ .

##### الاقتراع العام :

هو النظام الذي لا يشترط في الناخب أحد الشرطين السابقين . بمعنى أنه النظام

الذى لا يشترط في الناخب شرط النصاب المالى أو شرط التعليم . فإن نص عليها  
أو على أحدهما ، كان الاقتراع مقيداً .

لذلك قيل بأنه لا يمكن وضع تعريف قائم بذاته لنظام الاقتراع العام ، إذ  
لا يعرف هذا النظام إلا بمذلول المخالفة لنظام الاقتراع المقيد .

ولقد تقرر نظام الاقتراع العام في غالبية نظم الانتخاب في الوقت الحالى .  
فلقد قرر قانون الانتخاب اللبناني الحالى الصادر في ٢٦ نيسان عام ١٩٦٠  
مبدأ الاقتراع العام في مادته الخاصة .

ودستور المملكة الأردنية الهاشمية لسنة ١٩٥٢ في المادة ٦٧ منه بالنسبة  
لانتخابات مجلس النواب . ودستور الجمهورية التونسية لسنة ١٩٥٧ في الفصل  
التاسع عشر بالنسبة للجلس النيابي المسمى ( مجلس الأمة ) .

كما تقرر نظام الاقتراع العام في مصر في ظل دستور ١٩٢٣ بالنسبة لانتخاب  
أعضاء مجلس النواب والشيوخ وفي ظل دساتير ١٩٥٦ ، ١٩٦٤ ، ١٩٧١ .

أما بالنسبة لدستور ١٩٣٠ المصرى فإنه بعد أن أخذ بنظام الانتخاب غير  
المباشر على درجتين ، لم يعمم على السواء نظام الاقتراع العام بالنسبة لناخبي  
الدرجة الأولى ( وهم الذين يتولون انتخاب المندوبين ) ولناخبي الدرجة الثانية  
( وهم الذين يتولون انتخاب أعضاء البرلمان ) بل فرق بينها على الوجه التالى :  
فلقد أخذ بنظام الاقتراع العام بالنسبة لناخبي الدرجة الأولى ، وأخذ بنظام  
الاقتراع المقيد بالنسبة لناخبي الدرجة الثانية بأن اشترط في هؤلاء شرط نصاب  
مالى أو تعليم بأن يجب أن يتوافر فيمن ينتخب مندوباً أحد الشروط الآتية :  
أن يكون مالكا لأموال ثابتة مربوط عليها ضريبة عقارية لا تقل عن جنيهه

فصرى سنويا أو لعقارات مبنية قيمة [يجارها السنوى لا تقل عن [ثني عشر جنيتها  
مصرياً أو أن يكون حائزاً لشهادة دراسة ابتدائية أو لشهادة تماثلها . ( نص  
المادة ٢٠ من قانون الانتخاب ) .

**تدوير نظام الاقتراع العام والاقتراع القيد :**

**مزايا نظام الاقتراع العام :**

الافراع العام يتمشى والنظام الديمقراطي : -

فهو يعمل على إعطاء أكبر عدد ممكن من الأفراد حق الانتخاب وإشراكهم  
في المرحلة الانتخابية . ولما كان الافراع العام يعمل على توسيع نطاق الحقوق  
السياسية بمنحها لأكبر عدد ممكن من الأفراد ، فإنه يطلق بذلك من مفهوم الشعب  
السياسي إلى الحد الذي يفارب مفهومه الاجتماعي ويعمل بالتالى إلى تحقيق مبدأ  
حكم الشعب على نحو حقيقى .

كما ، أن الأحاد بنظام الاقتراع العام إنما يعمل على تحقيق المساواة بين أفراد  
الامة ، عدم التمييز بينهم . بسب المال ، أو التعليم مما يتمشى ومبدأ المساواة الذى تقتضى  
به الديمقراطية

كذلك يكفل نظام الاقتراع العام حرية الناخبين إلى حد كبير إذ يصعب في  
الانتخابات ذات العدد الكبير التدخل في المرحلة الانتخابية والتأثير على جمهور  
الناخبين بوسائل الرغيب والتهديد .

**مزايا نظام الاقتراع القيد :**

يرى أنصار الاقتراع القيد أن شئون السلطة يجب أن يتولاها أصحاب  
الكفايات لا جميع أفراد الدولة على السواء . وبناء على ذلك فالناخب الكفء

هو الذى سيتمكن من اختيار النائب ~~الكفء~~ مما يؤدى إلى وضع السلطة فى البلاد بين أيدي الكفايات .

وعلى ذلك فإنه يجب أن يكون الناخبون من الأكفاء بأن يقتصر حق الانتخاب عليهم دون غيرهم ، فلا يترك احتمال هذا الحق لجميع أفراد الدولة على السواء . ومقيار الكفاءة ، إنما يتمثل فى توافر قسط من التعليم فى الناخب يتمكن بمقتضاه من حسن اختيار النائب ، وفى توافر قسط من المال ذلك أن صاحب المال يكون عادة على قسط من التعليم ويكون أكثر اهتماما بشئون الدولة من غيره لأن من مصلحة سيادة الأمن والقوانين مما يؤدى إلى حسن اختياره النائب .

والحقيقة أن نظام الاقتراع المقيد أقل ديمقراطية من نظام الاقتراع العام . فهو يعمل على الحد من الحقوق السياسية لأفراد الدولة ، مما يؤدى إلى تقييد مفهوم الشعب السياسى وقصره على عدد قليل من الأفراد . وهو ما يتعارض ومدلول حكم الشعب الحقيقى الذى يعمل على إشراك أكبر عدد ممكن من الأفراد فى شئون السلطة .

وأن نظام الاقتراع المقيد يعمل على إهدار المساواة بين أفراد الدولة بالقيدين بينهم بسبب التعليم أو المال ، وهو ما يتعارض والديمقراطية التى تقرر كأصل عام المساواة فى الحقوق السياسية .

وإذا كان الاقتراع المقيد يعمل على التقليل من عدد الناخبين ، فإن ذلك قد يؤدى إلى التأثر على حرية الناخبين حيث يسهل التدخل فى المراكز الانتخابية القليلة العدد .

أما القول بأن مقيار المال أو التعليم إنما يحقق الناخب الكفء الذى يتمكن

من إختيار النائب الكفء ، فهو قول يتنافى وحقيقة الامر . ذلك أن المال لا يمكن أن يمد دليلا على الكفاية ومقدرة الناخب على حسن إختيار النائب . أما قسط التعليم فإن ذلك يدهو ما إلى التساؤل عن القدر اللازم من التعليم الواجب اشتراطه . وحتى إذا توصلنا إلى ذلك فإن الكثير من الأفراد الذين يتحقق فيهم هذا القدر قد لا يكونوا على دراية وخبرة ومقدرة كافية على حسن إختيار النواب .

وأخيرا فإن الإقتراع المتيد إنما يضئف من إهتمام الأفراد بالشئون السياسية للدولة ما دام أهم قد أبعدوا عن الإشتراك في الحياة السياسية ، وذلك بخلاف نظام الاقتراع العام الذى يقوى من شعور الأفراد ويزيد من إهتمامهم وحاستهم بشئون الدولة السياسية مادام أنه قد عمل على إشراكهم في هذا الحقل السياسى . لذلك يمكن تقرير أن نظام الاقتراع العام أكثر ديمقراطية من نظام الاقتراع المقيد . ولا أدل على ذلك أن الدول التى أصابت قسطاً من التقدم والنضوج السياسى قد اتجهت إلى الأخذ بنظام الاقتراع العام حتى ساد وانتشر في غالبية الدول في الوقت الحاضر . لذا قيل بأن الاقتراع العام قد أصبح إحدى الضرورات اللازم تطبيقها في البلاد المتقدمة ، حتى أعتبر بمثابة ظاهرة من الظواهر الطبيعية التى يجب التسليم بها والعمل على الأخذ بها .

## ثانيا

### الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر

الانتخاب المباشر هو أن يقوم الناخبون أنفسهم بانتخاب أعضاء البرلمان من بين المرشحين دون أية واسطة من أشخاص آخرين في هذا الخصوص . لذا أطلق على الانتخاب المباشر أنه على درجة واحدة ، ما دام أن جمهور الناخبين قد قاموا بانتخاب أعضاء البرلمان مباشرة أى بأنفسهم .

ويقصد بالانتخاب غير المباشر أن دور جمهور الناخبين يقتصر على مجرد انتخاب مندوبين عنهم، بحيث يقوم هؤلاء المندوبون بمهمة إختيار أعضاء البرلمان من بين المرشحين. لذا يكون الانتخاب غير المباشر على أكثر من درجة واحدة بأن يكون على درجتين أو أكثر من ذلك.

ولقد ساد نظام الانتخاب المباشر في كثير من الدول المتخذة دستور الجمهورية التونسية بالنسبة لانتخاب مجلس الأمة (الفصل التاسع عشر) ، ودستور المملكة الأردنية الهاشمية بالنسبة لانتخاب مجلس النواب (المادة ٦٧). وكذلك قانون الانتخاب اللبناني الحالي لسنة ١٩٦٠ في المادة الخامسة بعد أن كان نظام الانتخاب غير المباشر سائداً في لبنان حتى عام ١٩٣٤ .

أما في مصر فلقد تقرر نظام الانتخاب المباشر في ظل دستور ١٩٢٣ منذ أول برلمان منتخب . وساد هذا النظام في ظل دساتير ١٩٥٦ ، ١٩٦٤ ، ١٩٧١ . أما بالنسبة لدستور ١٩٣٠ فإنه قد تقرر نظام الانتخاب غير المباشر على درجتين حيث يقتصر دور الناخبين ( ناخب الدرجة الأولى ) على مجرد انتخاب مندوبين عنهم ويقوم هؤلاء المندوبون بمهمة انتخاب أعضاء البرلمان سواء بالنسبة لمجلس النواب أو لمجلس الشيوخ .

#### تقدير نظام الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر :

الانتخاب المباشر يتطابق ونظام الاقتراع العام من ناحية التطابق مع النظام الديمقراطي : فالانتخاب المباشر يؤدي إلى معرفة الرأي العام الحقيقي للأمة بالنسبة لاختيار أعضاء البرلمان مادام أن أفراد الشعب قد قاموا بأنفسهم بانتخاب هؤلاء الأعضاء . وبذا يعتبر البرلمان الممثل الحقيقي للأمة وإرادتها الصحيحة .

وعلى خلاف ذلك فإن الانتخاب غير المباشر يبعد جمهور الناخبين عن اختيار نوابهم بأنفسهم ويوكل ذلك إلى المندوبين . الأمر الذى لا يجعل من البرلمان الممثل الحقيقى للأمة وإرادتها مما يعمل على تعارض نظام الانتخاب غير المباشر والنظام الديمقراطى السليم .

كما وأن نظام الانتخاب المباشر يضمن حرية الانتخابات وحرية الناخب فى اختيار عضو البرلمان ، إذ يصبغ فى هذا النظام التأثير على جمهور الناخبين لكثرة عددهم . وذلك على خلاف الحال فى نظام الانتخاب غير المباشر حيث يسهل التأثير على طبقة المندوبين الذين يقومون بانتخاب أعضاء البرلمان لقلة عددهم . فالانتخابات ذات العدد القليل لا يمكن أن تنجو - كما سبق وذكرنا - من عوامل التأثير والفساد بخلاف الانتخابات التى يكثر فيها عدد الناخبين حيث يصبغ عوامل التأثير على هؤلاء الآخرين لكثرة عددهم .

**والحقيقة :** أن نظام الانتخاب غير المباشر لا يصلح إلا فى البلاد المتأخرة من الناحية السياسية والاجتماعية والثقافية حيث يصب على جمهور الناخبين اختيار أحسن المرشحين بأنفسهم لمعضوية البرلمان . ولذا فإنه يكفى هنا بأن يقوم الناخبون باختيار من هم أكفأ منهم وأكثر دراية وخبرة ومقدرة على اختيار النواب ، مما يبرر معه قيام المندوبين بأمر انتخاب أعضاء البرلمان .

أما فى البلاد التى وصلت إلى درجة معينة من التربية السياسية فإن نظام الانتخاب المباشر يفضل نظام الانتخاب غير المباشر ، إذا يتيح النظام الاول لغالبية أفراد الشعب انتخاب أعضاء البرلمان بأنفسهم والتعبير بالتالى عن إرادتهم بطريق مباشر مما يجعل من البرلمان الهيئة المعبرة عن إرادة الأمة تعبيراً صحيحاً .



## ثالثا

### نظام الانتخاب الفردى والانتخاب بالقائمة

يقصد بالانتخاب الفردى أن تقسم الدولة إلى دوائر انتخابية غير كبيرة حيث يقوم كل ناخب بالتصويت لمرشح واحد فقط لا أكثر ، الأمر الذى ينتج عنه تمثيل كل دائرة من دوائر الانتخاب بنائب واحد فقط .

وهو ما أخذت به مصر فى ظل دساتير ١٩٢٣ ، ١٩٣٠ ، ١٩٥٦ .

أما الانتخاب بالقائمة فهو أن تقسم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة بحيث يقوم كل ناخب فيها بالتصويت لعدد معين من المرشحين . بأن يقدم قائمة بأسماء النواب الذى يريد انتخابهم عن هذه الدائرة ، الأمر الذى ينتج عنه تمثيل كل دائرة من الدوائر الانتخابية بعدد من النواب لا يقل عادة عن ثلاثة .

وقوائم الانتخاب التى يقدمها الناخبون إما أن تكون قوائم مغلقة (Listes bloquées) أو أن تكون قوائم مع المزج (Panachage) .

ومعنى القوائم المغلقة أن يقوم الناخب باختيار إحدى القوائم الانتخابية المقدمة إليه بأكملها وكما هى أى بجميع أعضائها دون تغيير أو تعديل فيها .

أما المزج بين القوائم فمعناه ألا ينقيد الناخب بقائمة انتخابية واحدة كما هى . بل يكون له حق القيام بتقديم قائمة بأسماء المرشحين الذين يختارهم من مختلف القوائم المقدمة للانتخاب . أى يكون له الحق فى تكوين قائمة يمزج فيها بين أسماء المرشحين الواردين فى قوائم الانتخاب المتعددة بأن يختار من يرى انتخابهم من بين جميع المرشحين المبينين فى جميع قوائم الانتخاب ويقدم بهم قائمة انتخابية . ونظام المزج بين القوائم هو ما قرره نظام الانتخاب البنائى لسنة ١٩٦٠ .

### قانون الانتخاب البنائى ونظام الانتخاب بالقائمة :-

أخذ قانون الانتخاب البنائى لسنة ١٩٦٠ بنظام الانتخاب بالقائمة . ذلك

أن الدولة اللبنانية قد قسمت إلى عدد من الدوائر الانتخابية يبلغ عددها جميعاً ستة وعشرين دائرة بحيث تمثل كل دائرة من هذه الدوائر بعدد من النواب حتى يصل مجموع عدد نواب المجلس النيابي تسعة وتسعين نائباً ينتخبون عن الستة والعشرين دائرة . ومن البديهي أنه لو كان أساس الانتخاب في لبنان هو الانتخاب الفردي لثلث كل دائرة بنائب واحد ولبلغ عدد أعضاء مجلس النواب اللبناني ستة وعشرين عضواً فقط .

وإذا كان كل ناخب في دائرته الانتخابية يقوم بانتخاب عدد من بين المرشحين عن الدائرة ، الأمر الذي ينتج عنه تمثيل كل دائرة من دوائر الانتخاب بعدد معين من النواب ، فإن هذا الانتخاب بالقائمة يرتكز على أساس طائفي ديني وهو نظام فريد في نوعه يختص به لبنان .

ذلك أنه يشترط أن تقسم عدد المقاعد النيابية المخصصة لكل دائرة انتخابية بين عدد من الطوائف الدينية المختلفة بحيث تختص كل طائفة دينية أو بعضها المجدول المرافق لقانون الانتخاب بعدد معين من المقاعد النيابية

ولقد تكفل المجدول المرافق لقانون الانتخاب بتحديد عدد نواب كل دائرة انتخابية طبقاً لطوائفهم الدينية . فثلاثاً يكون لدائرة بيروت الأولى ثمانية مقاعد في المجلس النيابي شرط أن يكون الطائفة المارونية مقعد واحد والروم الكاثوليك مقعد واحد والروم الأرثوذكس مقعد واحد والأرمن الكاثوليك مقعد واحد والأرمن الأرثوذكس ثلاث مقاعد . ويكون لدائرة بيروت الثانية ثلاث مقاعد في المجلس النيابي تختص الطائفة السنية بمقعد واحد والشيعة بمقعد واحد والأقليات بمقعد واحد . ويستمر هذا التقسيم الطائفي في جميع الدوائر الانتخابية التي يبلغ عددها جميعاً ستة وعشرين دائرة في جميع

أثناء البلاد حتى يصبح مجموع مقاعد مجالس النواب التي يبلغ عددها (٩٩) على الوجه الطائفي الآتي: ٢٠ مقعداً للطائفة السنة، ١٩ مقعداً للشيعة، ٦ مقعداً للطائفة الدرزية، ٣٠ مقعداً للطائفة المارونية، ٦ مقعداً للروم الكاثوليك، ١١ مقعداً للروم الأرثوذكس، ١ مقعداً للإنجليكية، ١ مقعداً للأرمن الكاثوليك، ٤ مقاعد للأرمن الأرثوذكس، ١ مقعداً للأفلاميات.

الا انه يتعين ملاحظة أنه على الرغم من هذا التقسيم الطائفي للقاعد الانتخابية . فان كل ناخب ينض النظر عن طائفته الدينية يقوم باختيار من يراه من المرشحين على اختلاف نزعاتهم الدينية . لذلك فانه من الخطأ الاعتقاد بتقسيم الناخبين بماطوائفهم الدينية بحيث تختار كل طائفة دينية نوابها الطائفيين . ذلك أن هذا التقسيم الطائفي مقصور أمره على النواب وحدهم دون الناخبين أى على الترشيح دون التصويت . وهو ما يتضح من نص المادة الثالثة من قانون الانتخاب اللبناني التى قضت بأن : يحدد عدد نواب كل طائفة فى كل دائرة وفقاً للجدول الملاحق بهذا القانون ، . ومن نص المادة الرابعة التى تنص على أن : جميع الناخبين فى الدائرة الانتخابية على اختلاف طوائفهم يقرعون للرشحين عن تلك الدائرة ، . ولا جدال أن هذا التقسيم الطائفي وهو ما قرره جميع نظم الإنتخاب اللبنانية المتعاقبة ميبس سواء من الناحية الواقعية أو من الناحية النظرية كذلك . ولا أدل على ذلك ما قرره الفقه اللبناني من أن هذا التقسيم يأتى من ناحية الواقع ، بنواب طائفيين مرودين بوكالة طائفية ، . وهو ما يؤدى إلى الفصل لصالح الطوائف الدينية الخاص وبالتالي إلى تفضيل الصالح الخاص على حساب الصالح العام ، ويتنافى بالتالى مع المبادئ الثبائية الدستورية التى نص عليها الدستور اللبناني من أن عضو البرلمان يمثل الأمة جمعاء ومن أنه يعمل للصالح العام دون الصالح الخاص .

والغريب في الأمر أنه على الرغم من تقرير الدستور اللبناني أن «عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء ولا يجوز أن تربط وكأنه بقيد أو شرط من قبل منتخبه» (المادة ٢٧) ، حرصت جميع نظم الانتخاب اللبنانية على تقرير مبدأ التمثيل العائلي .

### تقدير نظام الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة

قبل بأن الانتخاب الفردي ييسر مهمة الناخب إذ تنحصر مهمة هذا الأخير في اختيار نائب واحد فقط من بين المرشحين في الدائرة الانتخابية . ذلك على خلاف الانتخاب بالقائمة حيث تصعب مهمة الناخب الذي يقع عليه أمر اختيار عدد من المرشحين قد لا تتوفر له معرفتهم جميعاً مما يؤدي إلى صعوبة المقابلة بين كفايتهم ويحمل مهمة الناخب غير يسيرة عند المقابلة بين المرشحين .

على أنه رغم ذلك اختص الانتخاب بالقائمة بمديد من المزايا تلخص أهمها فيما يلي :

الانتخاب بالقائمة من شأنه تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة وانتخاب عدد من النواب عن كل دائرة ، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف الصلة بين الناخب والنائب وتخفيف ضغط الأولين على الآخرين مما يعمل على استقلال النواب عن جمهور ناخبينهم وعدم خضوعهم لرغبات هؤلاء الآخرين . ولذا يعتبر النائب ممثلاً للأمة بأكملها حيث يعمل لصالحها العام فقط ، ولا يعتبر ممثلاً لدائرته الانتخابية وهو ما يتطابق والنظام النيابي .

هذا على خلاف نظام الانتخاب الفردي حيث تصغر الدائرة الانتخابية التي يمثلها نائب واحد فقط مما يعمل على توثيق الصلة بين الناخبين ونائبيهم ، ويؤدي

إلى عدم استقلال هذا الأخير عن جمهوره أخيه ويحمله أسيراً لم يعمل وفق رغباتهم وفق مصالح دائرته الانتخابية لا وفق المصالح العامة ومصلح الأمة بأكملها كما يقضى بذلك النظام النيابي السليم .

كما أن كبر الدائرة في نظام الانتخاب بالقائمة يؤدي إلى تخفيف التدخل في الانتخابات وصعوبة التأثير على جمهور الناخبين في الدائرة الانتخابية لسكبرها ، مما يؤدي إلى حرية الناخبين في اختيار نوابهم والتعبير عن آرائهم بحرية تامة دون أدنى تأثير عليهم في هذا الأمر . وذلك على خلاف الانتخاب الفردي حيث يسهل التأثير على الناخبين سواء بوسائل الضغط أو الرشوة وغيرها نظراً لصغر الدائرة الانتخابية .

كما قيل بأن الانتخاب بالقائمة يحل من عملية الانتخاب كفاً بين برامج وآراء لا كفاً بين أشخاص ، إذ يقوم الانتخاب بالقائمة على المفاضلة بين المناهج والبرامج لا بين الأشخاص بذواتهم . في حين تغلب الاعتبارات الشخصية على نظام الانتخاب الفردي .

وأخيراً قيل بأن نظام الانتخاب بالقائمة يؤدي إلى زيادة عدد الكفايات في المجلس النيابي ، ذلك أن اتساع الدائرة الانتخابية يؤدي إلى وجود عدد كبير من الكفايات فيها يتمكنون من القيام بترشيح أنفسهم . في حين أنه كلما صغرت الدائرة الانتخابية قلت الكفايات البارزة فيها .

**والحقيقة :** أن الأخذ بنظام الانتخاب الفردي أو الانتخاب بالقائمة يتوقف إلى حد كبير على ظروف الدولة الخاصة والاعتبارات السياسية السائدة فيها . ولذا فقد تفضل بعض الدول الأخذ بنظام الانتخاب الفردي ، وقد تفضل بعض الدول الأخرى نظام الانتخاب بالقائمة لأسباب معينة تحتم الأخذ بهذا النظام .

## رابعاً

### نظام تمثيل المهن والحرف

تكفل أنظمة الانتخاب عادة مجرد تمثيل الاتجاهات السياسية للأمة بأن يمثل البرلمان السياسة وحدها دون غيرها . على أنه يلاحظ أن الأمة ليست عبارة عن جماعات سياسية فحسب . بل أنها تتكون من أفراد وجماعات لها مصالح اقتصادية واجتماعية معينة . فهناك الأطباء والمهندسون والمحامون والعلماء والمزارعون والتجار وغير ذلك من أصحاب المهن والحرف المختلفة التي يرى البعض ضرورة أن تمثل في البرلمان .

وعلى ذلك فنظام تمثيل المهن والحرف ينادى بعدم تمثيل الميول والآراء السياسية في البرلمان ، بل بتمثيل العناصر الاجتماعية والاقتصادية في الدولة أي أصحاب الحرف والمهن المختلفة كالأطباء والمهندسين والزراع والتجار والعلماء وغير ذلك حتى يكون البرلمان ممثلاً للأمة على وجه حقيقى .

### كيفية تمثيل المهن والحرف :

يرى البعض أن يكون تمثيل المهن والحرف عن طريق انتخاب أرباب المهن والحرف أنفسهم بحيث نستقل كل مهنة بانتخاب أعضائها في المجلس النيابى حيث يتكون المجلس بكامله من هؤلاء أو بتخصيص نسبة معينة من مقاعد المجلس النيابى للتمثيل المذكور إلى جانب المقاعد المخصصة للتمثيل السياسى .

ويرى البعض الآخر تحقيق هذا التمثيل عن طريق نظام المحاسين بحيث يكون أحدهما ممثلاً للسياسة بأجده . ويكون المجلس الآخر ممثلاً للمهن والحرف المختلفة أى ممثلاً للمصالح الاقتصادية والاجتماعية في الدولة . وهكذا يتحقق ( القسم الثانى )

تمثيل السياسة والأحزاب السياسية مع المصالح الاجتماعية والاقتصادية ، الأمر الذى يؤدى إلى تمثيل متساو للأمة بجميع عناصرها واتجاهاتها .

**تقرير نظام تمثيل المهن والحرف :**

**مزاياه :**

ذكر أنصار هذا النظام أن من مزاياه كفاية تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً فى البرلمان ، مما يجعل من هذا الأخير المثل الحقيقى للأمة . فالأمة لا تتكون من جماعات سياسية فحسب بل تتكون فى واقع الأمر من أفراد وجماعات لها مصالح إقتصادية واجتماعية معينة مما يوجب تمثيلها فى البرلمان بإحتباره الهيئة التى تمثل الأمة وتبر عن إرادتها ، وبذلك يتحقق النظام النيابى فى أتم صوره ،

كما وأن تمثيل المهن والحرف يكفل دخول الكفايات الفنية المتخصصة فى مختلف الأمور الاقتصادية والاجتماعية ، مما يؤدى إلى وجود برلمان فى أكثر كفاية من البرلمانات السياسية التى قد لا تكون على علم كاف بالمسائل الفنية والعملية المختلفة . فوجود الأطباء والمهندسين والتجار ورجال القانون والزراع فى المجالس النيابية إنما يؤدى إلى وجود التخصص فى فروع المهن المختلفة مما يكون له أكبر الأثر فى إعطاء الحلول السليمة للمسائل الفنية والعملية التى قد يجعل أمورها رجال السياسة . وعلى ذلك فإن نظام تمثيل المهن والحرف إنما يؤدى إلى وجود مجلس يابى فى على متخصص فى كافة الأمور العملية الدقيقة يكون بمثابة هيئة فنية للبحث العلمى السليم يمثل على حل المشاكل الفنية المعقدة مما يعود بأجل الفوائد على الدولة .

كما قيل كذلك بأن نظام تمثيل المهن والحرف يخلص جمهور الناخبين

والبرلمان من سيطرة الأحزاب السياسية والأهواء السياسية والحزبية وما بها من  
مضار عديدة .

### نقد نظام تمثيل المهن والحرف :

النظام النيابي لا يتطلب أن يكون البرلمان صورة مطابقة للأمة ، لأن مهمة  
البرلمان في هذا النظام هو تمثيل التيار الفكري العام للأمة ، الأمر الذي لا يستلزم  
منه تمثيل المصالح الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الطوائف .

كما وأن مبدأ تمثيل المهن والحرف يتناقض والنظام النيابي ذاته : فالنائب طبقاً  
لنظام النيابي يعتبر ممثلاً للأمة بأجسها لا ممثلاً لطائفة أو لمهنة معينة ، الأمر الذي  
يجل عليه أن يعمل لصالح العام وحده لا لصالح الخاص أى لصالح طائفة أو مهنة  
عامة معينة . وعلى ذلك فبدأ تمثيل المهن والحرف إنما يتعارض والنظام النيابي  
في هذا الخصوص ، إذ أن نواب كل مهنة أو حرفة ستمثل في حقيقة الواقع  
طائفتها المهنية والحرفية الخاصة مما قد يؤدي إلى إهمال نواب كل طائفة معينة بمسائل  
هذه الطائفة ومصالحها الخاصة ، الأمر الذي يؤدي إلى الإهتمام بالمصالح الخاصة  
لكل فئة والدفاع عنه حتى ولو تعارض ذلك مع المصالح العام للدولة .

كما وأن إهمال كل فئة بالدفاع عن مصالحها الخاصة بنقض النظر عن أى اعتبار  
آخر سيؤدي إلى خلق المنازعات بين الطوائف المختلفة ، تلك المنازعات التي قد  
تكون أكثر خطراً من المنازعات السياسية المختلفة . وهكذا يتحقق انقسام  
البرلمان شيئا مهنة مختلفة وينتهي الأمر بالطائفية المهنية وسيادة المصالح الخاصة  
على المصالح العام .

أما القول بأن هذا النظام إنما يؤدي إلى دخول الكفاليات الفنية المتحصنة



التي تعمل على وجود برلمان على فهو قول محل النظر . ذلك أن أفراد كل مهنة لن تقوم باختيار أكثر أفرادها كفاءة لنيابة عنهم ، بل سيختار الآلة الذين تمكنوا من التأثير بمختلف الوسائل حتى استطاعوا الفوز في الانتخابات . وعلى ذلك لن تكون الكفاية الفنية هي عامل الفوز في الانتخابات المهنية ، إذ ستعرض هذه الانتخابات لـ ١.١. تتعرض له الانتخابات السياسية العادية من عوامل كثيرة ، تؤدي للفوز والنجاح بنقض النظر عن الكفاية الدلية الفنية .

كما وإن تشعب فروع كل مهنة من المهن وفروعها إلى جزئيات فنية وفروع عديدة في العصر الحديث جعل من المتعذر وجود الاختصاص الفني في جميع فروع المهنة الواحدة وجزئياتها . ومثال ذلك أنه يتعذر وجود مهندس فني في جميع فروع الهندسة . فالمهندس قد يكون متخصصاً في شئون الكهرباء ، ولا يمد كذلك في شئون الري أو الملهرة ، الأمر الذي يتعذر معه تمثيل النقابات لكل مهنة من المهن في جميع جزئياتها وفروعها .

أما القول بأن نظام تمثيل المهن والمحرف يؤدي إلى التخلص من سيطرة الأحزاب السياسية والأهواء الحزبية ، فإن هذه السيطرة ستستبدل بسيطرة أخرى هي سيطرة النقابات التي تمثل المهن المختلفة ، والتي قد تكون أشد ضرراً من السيطرة الأولى .

ولإزاء هيوب نظام المهن والمحرف ، لم تأخذ غالبية الدول الحديثة بهذا النظام ، وإنما أشتأت بعض الهيئات والمجالس الفنية غير النيابية التي تمد السلطات السامة في الدولة بكافة الأبحاث العلمية والفنية والتي تدين هذه السلطات على القيام بوظائفها المختلفة .

## المطلب الثالث

### كيفية تحديد نتيجة الانتخاب

تقبع نظم الانتخاب المختلفة إحدى طريقتين لتحديد نتيجة الانتخاب .

### أولا

#### نظم الأغلبية

معنى ذلك أن المرشح الذي يفوز في المركة الانتخابية هو الذي يهوز على أغلية أصوات الناخبين وتظهر الأغلية في صورتين رئيسيتين .

#### الصورة الأولى : الأغلية المطلقة :

معنى ذلك أنه يتعين لكي يفوز المرشح في المركة الانتخابية أن يهوز على أكثر من نصف عدد أصوات الناخبين الصحيحة التي إشتراك في المركة الانتخابية.

ويتبين أن نوضح أن حالة الأغلية المطلقة قد تختلف في حالة ما إذا كان العدد زوجيا ، عنها في حالة ما إذا كان العدد فرديا .

ففي الحالة الأولى تكون الأغلية المطلقة عبارة عن نصف عدد الأصوات زائد صوح واحد ( ٥٠ ٪ + ١ ) . فإذا كان عدد الأصوات مائة تكون الأغلية المطلقة ٥١ صوتا .

أما الحالة الثانية وهي حالة العدد الفردى فإن الأغلية المطلقة تتحقق بأن يكمل الكسر الناتج من نصف العدد إلى العدد الصحيح التالي . فمثلا إذا كان العدد ( ٩٩ ) فإن الأغلية المطلقة ( ٥٠ ) ، ذلك أن نصف العدد ٩٩ فكمكمل الكسر لنصل إلى العدد الصحيح التالي ( رقم ٩٩ ) وهو ( ٥٠ ) . أما إذا قلنا في حالتنا هذه أن الأغلية المطلقة هي النصف زائد واحد لكأن النتيجة ٥٠.٥ وهو ما لا يمكن تحققة .

لذلك فانه يتعين القول أن الاغلبية المطلقة هي الأكثر من نصف العدد . وهي نفترض لذلك أن يحوز المرشح الفائز على أصوات تفوق مجموع عددها ما حصل عليه باقي المرشحين الآخرين مجتمعين .

أما إذا لم يحصل أحد من المرشحين على الاغلبية المطلقة للأصوات المطاعة فانه يتعم هذا لإعادة انتخاب .

ويختلف أسلوب الإعادة ونتيجة الانتخاب فيها باختلاف نظم الانتخاب في هذا الخصوص : فقد يشترط ضرورة الإعادة بين جميع المرشحين ، وقد يكفي بالإعادة بين المرشحين الأول والثاني فقط وما من يكون قد حصل على أكثرية الأصوات في الانتخاب الأول .

وعادة لا يشترط الحصول في حالة الإعادة على الاغلبية المطلقة للأصوات ، بل يكفي عادة بالحصول على أكثرية الأصوات للفوز في المرة الانتخابية الثانية .

#### الصورة الثانية : الاغلبية النسبية أو أكثرية الأصوات :

معنى ذلك أن المرشح الذي يفوز في الانتخاب هو من يحصل على أكثر الأصوات عدداً بغض النظر عن مجموع الأصوات التي يحصل عليها باقي المرشحين الآخرين مجتمعين .

فلو فرضنا أن المرشح الأول قد حاز على مائة من الأصوات المطاعة وحصل المرشح الثاني على تسعين من الأصوات والثالث على سبعين . فان المرشح الأول هو الذي يفوز في المرة الانتخابية لانه قد حاز على أكثرية الأصوات عدداً على الرغم من أن المرشحين الآخرين قد حصلوا على أكثر من نصف مجموع الأصوات المطاعة .

ونظام الاغلبية بصوريته المطلقة أو النسبية يمكن أن يظهر في حالة الانتخاب الفردي، وكذلك تبعاً لصورة الاغلبية المطلوب توافرها في نظام الانتخاب.

كما يمكن أن يظهر نظام الاغلبية بصوريته السابقتين في حالة الانتخاب بالقائمة حيث تبرز القائمة التي تحصل على الاغلبية المطلقة، أو القائمة التي تحصل على أكثرية الأصوات عدداً وذلك تبعاً لصورة الاغلبية المطلوبة.

ونظام الاغلبية سواء المطلقة أو النسبية يكفل فقط تمثيل من حصل على أغلبية الأصوات دون إقامة أي وزن للأصوات الأخرى التي أعطيت لباقي المرشحين المبرمج لم يتدخلوا من القوي في الانتخابات. وذلك على الرغم مما قد يكون لهذه الأصوات الأخيرة من أهمية عددية تكاد لا تفرق كثيراً في عددها عن الأصوات التي أعطيت للرشح الفائر.

## ثانياً

### نظام التمثيل النسبي

يفترض هنا الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة لا الانتخاب الفردي.  
ومقتضى هذه الطريقة أن توزع المقاعد النيابية في كل دائرة انتخابية طبقاً لنسبة عدد أصوات الناخبين التي تحصل عليها قائمة كل حزب في هذه الدائرة.  
فإذا فرضنا أن هناك ١٠ نواب يجب انتخابهم من دائرة انتخابية وأن  
هناك ثلاثة قوائم انتخابية لثلاثة أحزاب. ثم أسفرت الانتخابات على حصول  
قائمة الحزب الأول بنسبة ٦٠٪ من أصوات الناخبين المطاعة وقائمة الحزب الثاني  
بنسبة ٣٠٪ من عدد أصوات الناخبين وقائمة الحزب الثالث بنسبة ١٠٪ من  
عدد الأصوات. فانه طبقاً لطريقة التمثيل النسبي التي تقضى بتوزيع المقاعد النيابية  
طبقاً لنسبة عدد أصوات الناخبين المطاعة: تكون قائمة الحزب الأول التي  
حصلت على ٦٠٪ من الأصوات الحق في الحصول على ٦٠٪ من مجموع عدد  
المقاعد النيابية المخصصة لهذه الدائرة أي الحق في الحصول على ستة مقاعد من مجموع

المقاعد النيابية المئيرة المخصصة لهذه الدائرة . وتكون قائمة الحزب الثاني التي حصلت على ٢٠ ٪ من عدد أصوات الناخبين الحق في الحصول على هذه النسبة من مجموع المقاعد النيابية لهذه الدائرة أى الحصول على ثلاثة مقاعد . وتكون قائمة الحزب الثالث التي حصلت على ١٠ ٪ من الأصوات الحق في الحصول مقعد واحد .

وهكذا يتضح أن طريقة التمثيل النسبي تضمن تمثيل الاقلية السياسية بجانب حزب الأغلبية ، وذلك بالحصول على عدد من المقاعد النيابية يتناسب و نسبة الأصوات التي حصلت عليها هذه الاحزاب في الدائرة الانتخابية . إذ بفضل هذه الطريقة يفوز الحزب الذي حصل على ٢٠ ٪ من أصوات الناخبين بثلاث مقاعد والحزب الذي حصل على ١٠ ٪ من هذه الأصوات بمقعد واحد . وبذلك يظهر هذان الحزبان في البرلمان بهذا العدد من المقاعد بجانب حزب الاغلبية الذي حصل على ٦٠ ٪ من أصوات الناخبين والذي يمثل في المجلس النيابي بست نواب فقط عن هذه الدائرة . في حين أننا لو أخذنا بنظام الاغلبية لفاز حزب الاغلبية الذي حصل على ٦٠ ٪ من مجموع هذه الأصوات على جميع المقاعد النيابية سالفه الذكر ، وتحرم الاحزاب الاخرى التي حصلت على ١٠ ٪ من الأصوات من التمثيل في البرلمان تماماً .

هذا ولم تعمل نظم انتخاب الدول العربية على تغيير نظام التمثيل النسبي فلقد عملت على تغيير نظام الاغلبية سواء المطلقة أو النسبية إذ ساد فيه نظام الانتخاب البناني لسنة ١٩٦٠ نظام القائمة مع الغالبية النسبية .

كما لم يلق نظام التمثيل النسبي رواجاً كبيراً في الدول الاجنبية إذ مازال الكثير من هذه الدول تحجم عنه ، ومثال ذلك انجلترا والولايات المتحدة الامريكية

حيث اعتنق نظام الأغلبية. ومع ذلك فقد أخذت بعض الدول بالنظام الأول أى بنظام التمثيل النسبي كبلجيكا والدول الاسكندنافية . أما فرنسا فقد تأرجعت بين نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي في نظمها الإنتخابية المختلفة .

#### تدمير نظام التمثيل النسبي ونظام الأغلبية :

رأى أنصار نظام التمثيل النسبي أن هذا النظام أكثر اتفاقا مع المبدأ الديمقراطي من نظام الأغلبية ، فهو يسمح بتمثيل الآلة بمختلف أحزابها أى بمختلف اتجاهاتها السياسية ، مما يعمل على إعطاء صورة صحيحة لإرادة الأمة بأكملها لا لجانب منها فقط كما هو الحال في نظام الأغلبية حيث يمثل رأى الأغلبية دون الأقلية في المجالس النيابية .

كذلك يساعد هذا النظام على وجود ممارسة قوية تتولاها أحزاب الأقلية في البرلمان ، مما يحول من استبداد حزب الأغلبية بقرارات الحكم ويحول وبالتالي من استبداد البرلمان بسلطة ، وهو أمر ضروري للنظام الديمقراطي النيابي .

كما وأن هذا النظام إنما هو نظام عادل ومنطقي : فهو نظام عادل لأنه يهدف إلى رفع النعش عن الأزمات السياسية بالحلول التي تعبر عن الأغلبية في هذه الأزمات . كما أنه نظام منطقي إذ يمتثل ورغبة الناخبين جميعا وذلك بتوزيع عدد المقاعد في البرلمان بنسبة عدد أصوات الأحزاب السياسية في الدولة .

إلا أنه رغم مزايا نظام التمثيل النسبي فقد قيل بأن هذا النظام يؤدي إلى تمثيل الأعداد الكبيرة من الأحزاب السياسية في البرلمان ، مما يؤدي إلى خلق الأزمات الوزارية وعدم الإستقرار الوزاري وإلى صعوبة العمل التشريعي من ناحية أخرى نظراً لتمدد وجهات النظر داخل البرلمان لتمدد الأحزاب وإنقسامها وتعدد اتجاهاتها بالتالي على المسائل التي ينظرها البرلمان مما يعطل العمل التشريعي ويعرقله .

لذلك انصر البعض لنظام الاغلبية لسيطارته ، ولانه يعمل على تكوين أغلبية قوية متماسكة داخل البرلمان تحقق الاستقرار الوزاري وتيسر العمل التشريعي .

## المطلب الرابع

### مدى حرية الناخب في مباشرة الانتخاب

تعمل بعض قوانين الانتخاب على جعل مباشرة الانتخاب على نحو اختياري ،  
و تعمل البعض الآخر على جعله على نحو إجباري .

#### الانتخاب الاختياري :

هو أن يترك ممارسة الانتخاب للناخب دون أدنى إزام عليه في ذلك . فله أن يمارس هذا الحق بأن يشارك في الممركة الانتخابية ويدلي بصوته في الانتخابات وله أن يحجم عن الاشتراك فيها .

#### الانتخاب الإجباري :

هو أن يلزم الناخب بضرورة اشتراكه في الممركة الانتخابية والإدلاء بصوته فيها وإلا تعرض لجزاءات ينص عليها القانون . وهذه الجزاءات بصفة عامة لا تتضمن عقوبات شديدة إذ تشمل غالباً في الحكم بغرامة مالية معينة .

هذا ولقد اعتمد دستور ١٩٢٣ المعري ودستور ١٩٣٠ نظام الانتخاب الإختياري . وكذلك قانون الانتخاب البنائي لسنة ١٩٦٠ .

ومنذ نظام الانتخاب لسنة ١٩٥٦ عرفت مصر مبدأ الانتخاب الإجباري للذكور حيث يمتنع على الناخب مباشرة حقه الانتخابي وإلا يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش . هذا ويلاحظ أن المشرع قد فرق بين الذكور والإناث إذا ترك للمرأة الخيار في مباشرة حق الانتخاب ويكون ذلك بتقديم طلب منها لتفيد إسمها في جدول الانتخاب بينما يكون الانتخاب إجباريا بالنسبة للذكور .

والواقع أن تقرير مبدأ الانتخاب الإجبارى يؤدى إلى زيادة عدد الناخبين. الأمر الذى يؤدى إلى تعرف رأى الأمة بصورة حقيقية ونجمل من البرلمان الممثل الحقيق لها. على خلاف الانتخاب الإختيارى الذى قد يحجم فيه الكثير عن مباشرة حق الانتخاب .

#### الانتخاب السرى :

تقرر غالبية نظم الانتخاب فى الوقت الحاضر مباشرة الانتخاب على نحو سرى بأن يختار الناخب اسم المرشح دون علانية بعدم إعلان ذلك أمام أعضاء لجنة الانتخاب مثلا . وينظم قانون الانتخاب عادة الإجراءات التى تكفل منه السرية .

وبما لا جدال فيه أن مباشرة الانتخاب على نحو سرى يعتبر من الضمانات الكبيرة التى تكفل حرية الناخب فى إختيار شخص المرشح ، وذلك على خلاف المبدأ الذى يتم التصويت فيه علناً والذي قد يمتريه الكثير من عوامل التأثير والتدخل فى حرية الناخب فى أمر هذا الإختيار .

هذا وتتم جميع الأنظمة الدستورية للدول العربية على مبدأ الانتخاب السرى: وهو ما قرره دستور المملكة الأردنية الهاشمية بالنسبة لانتخاب مجلس النواب طبقاً لنص المادة ٦٧ من هذا الدستور . ودستور الجمهورية التونسية بالنسبة لانتخاب أعضاء مجلس الأمة وذلك طبقاً للفصل التاسع عشر من هذا الدستور. وقانون الانتخاب الصادر لسنة ١٩٦٠ وجميع قوانين الانتخاب المصرية .

## الفرع الثانى

### نظم الهيئات النيابية

اختلفت الدول باختلاف نظمها الدستورية فى أمر تكوين هيئاتها النيابية .



فلقد قررت بعض الدول نظام المجلس النيابي الفردي ، وقررت البعض الآخر نظام المجلسين النيابيين .

## المطلب الاول

### نظام المجلس النيابي الفردي

اتجهت بعض الدول إلى إسناد السلطة التشريعية إلى مجلس نيابي واحد .  
وذلك كما هو الحال في لبنان حيث نصت المادة ١٦ من الدستور اللبناني بأن  
" تتول السلطة التشريعية هيئة واحدة هي مجلس النواب " .  
كما أخذ دستور دولة الكويت بنظام المجلس النيابي الواحد هو مجلس الأمة  
( المادة ٨٠ من الدستور ) .

وكذلك ظهر نظام المجلس النيابي الفردي في دستور الجمهورية التونسية  
حيث قضى الفصل الثامن عشر من هذا الدستور بأن " يمارس الشعب السلطة  
التشريعية بواسطة مجلس نيابي يسمى مجلس الأمة " .

كما تقرر نظام المجلس النيابي الفردي في مصر في ظل دساتير ١٩٦٤، ١٩٥٦، ١٩٧١ وهو حالياً مجلس الشعب .

### كيفية تكوين المجلس النيابي الفردي :

كامل عام يتم تشكيل المجلس النيابي الفردي كله عن طريق الانتخاب بحيث  
يتكون هذا المجلس جميعه من أعضاء منتخبين .  
وهو ما تقررره المادة ٢٤ من الدستور اللبناني بعد تعديلها من أن " يتألف  
مجلس النواب من نواب منتخبين " .

وكذلك الفصل ١٩ من دستور الجمهورية التونسية الذي ينص على أنه ينتخب

مجلس الأمة انتخاباً عاماً حراً مباشراً مرئياً حسب الطريقة والشروط التي يحددها القانون . .

على أنه يمكن أن يتم تشكيل المجلس النيابي الفردى عن طريق الجمع بين مبادئ الانتخاب والتمثيل ، بأن يتم انتخاب بعض أعضاء هذا المجلس بواسطة الشعب السياسى والبعض الآخر تكفل السلطة التنفيذية بأمر تعيينهم فيه . بشرط أن تفوق النسبة المنتخبة من الأعضاء لدرجة المينة منهم وذلك حتى يمكن إضفاء الصفة النيابية على هذا المجلس الفردى .

ومرماً أخذ به الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة لسنة ١٩٦٤ والدستور المصرى الحالى لسنة ١٩٧١ حيث نصت المادة ٨٧ أن عدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين يجب ألا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضواً ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين في مجلس الشعب عدداً من الأعضاء لا يزيد على عشرة .

كما وأنه إذا كان دستور دولة الكويت قد نص في المادة ٨٠ على أن يتألف مجلس الأمة من خمسين عضواً يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب ، فإن هذه المادة قد قررت أن الوزراء الذين يسمون في مناصبهم الوزارية من خارج مجلس الأمة يكتبون العضوية فيه بحكم مناصبهم هذه . الأمر الذى يؤدي إلى القول بأنه قد ظهر إلى جانب مبدأ الانتخاب في تكوين مجلس الأمة بعض الأعضاء الذين يكتبون عضوية هذا المجلس حكواً وهم الوزراء إذا كانوا غير أعضاء بالمجلس النيابي عند تعيينهم في مناصبهم الوزارية .

## المطلب الثاني

### نظام المجلسين

انتهجت بعض الدول إلى الأخذ بنظام المجلسين مفضلة إياه على نظام المجلس الواحد .

وظهر هذا النظام في ظل دستور المملكة الأردنية الهاشمية الحالي الصادر عام ١٩٥٢ حيث قررت المادة ٩٢ أن مجلس الأمة يتألف من مجلسين هما : مجلس الأعيان ومجلس النواب .

ومما كانت تفرقه هذه الهيئة (بأن عهد الملكية حيث نصت المادة ٩٢ من دستور هذا العهد بأن مجلس الأمة يتكون من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب

وأخذ كل من دستور ١٩٢٣ المصري ، ١٩٣٠ بنظام المجلسين حيث يتكون البرلمان من مجلس نواب وآخر للشيوخ .

ونص دستور المملكة المغربية الصادر عام ١٩٦٢ في الفصل ٢٦ على أنه يتركب البرلمان من مجلس النواب ومجلس المستشارين .

كما ظهر نظام المجلسين في الدول الغربية كإنجلترا حيث يوجد مجلس العموم ومجلس اللوردات ، وكترنسا حيث يوجد مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية . كما ظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية حيث حتم شكل الدولة الفيدرالية وجود مجلس لنواب يمثل الشعب الأمريكي ومجلس للشيوخ يمثل الولايات .

على أن الأخذ بنظام المجلسين يحتم المناقشة بينهما بالألا يكون كل مجلس صورة مطابقة مكررة للآخر ، وإلا انتهت الحكمة من نظام الازدواج وقد بالتالي هذا النظام على وجوده وجدواه .

وتتضح المناقشة بين المجلسين من ناحية التكوين ومن ناحية الاختصاص :

١ - المناقشة من ناحية تكوين المجلسين التباين : -

تظهر المناقشة في تكوين المجلسين التباين في مظاهر عدة يمكن ملاحظتها على :-  
١ - المناقشة في طريقة تكوين المجلسين : - تلجأ البرلمانية طاعة للمدتين

الانتخاب. وحدة في أمر تكوين المجلس النيابي الأول حيث يتم اختيار جميع أعضاء هذا المجلس بواسطة الانتخاب . وسبب ذلك أن هذا المجلس يعتبر في حقيقة الأمر الممثل الحقيقي للأمة مما يضمن انتخاب الشعب لجميع أعضائه.

وهو ما فرره دستور المملكة الأردنية الهاشمية ودستور الدولة الليبية إبان عهد الملكية ، إذ اعتقا مبدأ الانتخاب لجميع أعضاء مجلس النواب وذلك عن طريق الاقتراع العام ( المادة ٦٧ من دستور المملكة الأردنية الهاشمية والمادة ١٠٠ من دستور المملكة الليبية ) .

وكذلك دستور ١٩٢٢ المصري ، ١٩٣٠ إذ يشكل مجلس النواب عن طريق الانتخاب بالنسبة لجميع أعضائه .

٩. بالنسبة لطريقة تكوين المجلس الآخر ، فهي تتم على نحو مغاير وتختلف طريقة هذا التكوين باختلاف الدساتير .

إلا أنه رغم تنوع هذه الطرق ، فهي تتم عادة على النحو التالي :-

— قد تكون عضوية المجلس الآخر وراثية : بأن تكون النالية العظمى في هذا المجلس مخصصة للوراثة لطبقة معينة من الطبقات . وذلك كما هو الحال بالنسبة لمجلس اللوردات في إنجلترا حيث خصصت غالبية مقاعد هذا المجلس للذين يحملون لقب اللوردية بحكم الإرث الذي أنعم به الملك على أسلافهم بحيث يكون هؤلاء اللوردات حق عضوية المجلس بحكم وراثتهم لقب اللوردية .

— وقد تلجأ بعض الدساتير في تكوين المجلس الآخر إلى طريقة يتولى بمقتضاها بعض أعضاء هذا المجلس مناصبهم بنص القانون . ومثال ذلك دستور رومانيا لسنة ١٩٢٢ .

ويلاحظ أن الطريقتين الباشيتين تتنافيان والمبدأ الديمقراطي الذي يستلزم الانتخاب الوسيطة الحقيقية لاستناد السلطة السياسية.

وإزاء عيوب طريقة الوراثة تقلص إختصاص مجلس الوردات في إنجلترا وأصبح مجلس العموم صاحب الإختصاص الفعلي الحقيقي في ميدان السلطة التشريعية.

— وقد تلجأ بعض الدول إلى طريقة التمين بالكامل في اختيار أعضاء المجلس الآخر ، بحيث تقوم السلطة التنفيذية بتعيين جميع أعضاء هذا المجلس . ولقد إتبع دستور الدولة الليبية إبان العهد الملكي هذه الطريقة إذ نصت المادة ٩٤ من هذا الدستور على أن « يؤلف مجلس الشيوخ من أربعة وعشرين عضواً يعينهم الملك » .

وقد تشدد بعض الدساتير في طريقة التمين بالكامل ، فحتم أن يكون هذا التمين من بين طبقات وفئات معينة . وهو ما اتبعه دستور المملكة الأردنية الهاشمية .

فبعد أن قرر الدستور الأردني في المادة ٣٦ بأن « الملك يعين أعضاء مجلس الأعيان ويعين من بينهم رئيس مجلس الأعيان وقبل استقلالهم » . نصت المادة ٩٤ من هذا الدستور بأنه يشترط في عضو مجلس الأعيان « أن يكون من إحدى الطبقات الآتية : رؤساء الوزراء والوزراء الحاليون والسابقون ومن أشغل سابقاً مناصب السفراء والوزراء المفوضين ورؤساء مجلس النواب ورؤساء وقضاة محكمة التمييز وعلماء الاستئناف النظامية والشرعية والنيابات المتقاعدون من رتبة أمير لواء فصاعداً والنواب السابقون الذين انتخبوا النيابة لأقل من مرتين ومن ماثل هؤلاء من الشخصيات البارزين على قمة الشعب واعتداده بأعمالهم وخدماتهم للأمة والوطن » .

ويلاحظ أن طريقة التمين بالكامل إنما تتناقى والمبدأ الديمقراطي في ذاته الذى يقرر أن الانتخاب هو وسيلة إسناد السلطة . كما تتناقى الطريقة السابقة والنظام النيابى — وهو إحدى صور الديمقراطية — الذى يميل لإضفاء الصفة النهائية على المجالس أن يتم تكوينها عن طريق الانتخاب .

لذلك فإن طريقة التمين بالكامل تتناقى والمبدأ الديمقراطي في أساسه وفي صورته النهائية . مما يؤدى إلى اعتبار أن المجلس المعين بالكامل إنما يمثل إرادة السلطة التى قامت بتعيينه ولا يمثل بالتالى إرادة الأمة .

— وقد تلجأ بعض الساتيز في طريقة تكوين المجلس الآخر إلى الجمع بين مبدأ الانتخاب ومبدأ التمين : بأن يتم تعيين بعض أعضاء هذا المجلس بواسطة السلطة التنفيذية وانتخاب البعض الآخر من الشعب . وهو ما قرره دستور ١٩٢٢، المصرى ١٩٣٠ بالنسبة لتشكيل مجلس الفيخ حيث اشترط وجوب انتخاب أعضاء هذا المجلس إلى طبقات معينة بالنسبة لجميع أعضاء المجلس المنتخبين منهم والمعينين .

وإذا كانت المحكمة الأساسية في إجازة مبدأ التمين هنا هي الرغبة في إكمال تمثيل الكفايات التى قد لا يحقق تمثيلها نظام الانتخاب ، فإنه يتعين مع ذلك أن تكون الغالبية العددية للمعصر المنتخب لا للمعصر المعين حتى يمكن إضفاء الصفة النهائية على مثل هذا المجلس .

وهو ما قرره دستور ١٩٢٢ في المادة ٧٤ التى نصت على أن « يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسينهم ويختار الثلاثة الآخرين بالقانون بالإجماع » وعلى خلاف ذلك زادت نسبة الأعضاء المعينين على الأعضاء المنتخبين في ظل دستور ١٩٣٠ الذى قلب النسبة المقررة في دستور ١٩٢٢ بأن جعل

عدد الأعضاء المعينين ثلاثة أخماس أعضاء المجلس والمختارين الباقين بالانتخاب .

ب .- المفارقة من ناحية عدد الأعضاء : - - - - - تعمسل الدساتير عادة على زيادة عدد أعضاء المجلس المنتخب بالكامل على عدد أعضاء المجلس الآخر بحيث يفوق العدد في المجلس الأول عنه في المجلس الثاني .

وحكمة ذلك أن المجلس الأول يعتبر المجلس الأكبر تمثيلاً للأمة وإرادتها مادام أن تكوينه بالكامل يتم عن طريق انتخاب الشعب له ، مما يستتبع تفوقه من الناحية العددية على المجلس الآخر .

ويظهر هذا الاختلاف العددي في دساتير الدول العربية التي تأخذ بنظام المجلسين :

فلقد كان عدد أعضاء مجلس الشيوخ في دستور الدولة العلية إبان العهد الملكي محدداً بأربعة وعشرين عضواً ( المادة ٩٤ ) ، بينما ينوب النائب بالقبلة لمجلس النواب عن ثلثين ألفاً من السكان أو عن كل جزء من مئة ألف عدد مجاوي نصفه ( المادة ١٠١ ) .

كذلك نصت المادة ٩٣ من دستور المملكة الأردنية على أن ، يتألف مجلس الأعيان بما فيه الرئيس من عدد لا يتجاوز نصف عدد مجلس النواب .

كما تقرر في ظل دستور ١٩٢٣ المصري بأن كل عضو بمجلس النواب ينوب عن ستين ألفاً من السكان بينما ينوب كل عضو بمجلس الشيوخ عن مائة وثمانين ألفاً من السكان . أما دستور ١٩٣٠ فإنه بعد أن حمل على تقييد أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، جعل عدد أعضاء المجلس الأول مائة وخمسين عضواً وتألف المجلس الثاني من مائة عضو .

( القسم الثاني )

وتظهر قائمة التفوق العددي إذا ما اجتمع المجلسان معاً في هيئة مؤتمر لتقرير بعض الأمور التي ينص عليها الدستور . إذ يسود في هذا المجال رأى المجلس الأول صاحب العدد الأكبر وتقتصر كلمته وإرادته على رأى المجلس الثاني صاحب العدد الأقل .

ج - المنايرة من ناحية عمر الانتخاب وعضو البرلمان : يشترط الدستور أو قوانين الانتخاب عادة المنايرة في سن النائب والناخب بالنسبة لكل مجلس من مجلسي البرلمان .

وعادة يقل السن المقرر لأعضاء المجلس المنتخب بالكامل عنه بالنسبة للمجلس الآخر .

وهو ما قرره دستور المملكة الأردنية الهاشمية حيث نصت المادة ٧٠ بأن يكون عضو مجلس النواب قد أتم ثلاثين سنة شمسية ، بينما تشترط المادة ٦٤ في عضو مجلس الأعيان أن يكون قد أتم أربعين سنة شمسية من عمره . كما يقرر دستور الدولة العلية إبان العهد الملكي ضرورة أن يكون عضو مجلس الشيوخ بالنا من السن أربعين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادي ( المادة ٩٦ ) ، بينما يشترط في عضو مجلس النواب أن يكون بالنا من العمر ثلاثين سنة حسب التقويم السابق ( المادة ١٠٢ ) . وهو ذات السن بالنسبة لدستوري ١٩٢٣ المصري . ١٩٣٠ .

وحركة المنايرة في عمر أعضاء مجلسي البرلمان أن المجلس المنتخب بالكامل إنما يمثل عادة الشباب ، على خلاف المجلس الآخر الذي يمثل عادة الروية والأتزان . مما يؤدي إلى الجمع بين حركة الشيوخ واتزانهم مع جرأة الشباب وحماسه .



هذا ولا تظهر المغايرة في سن الناخب إلا إذا أخذنا بنظام الانتخاب بالنسبة لتكوين المجلسين سواء على نحو كلي أو جزئي . وهو ما تقرر في ظل دستور ١٩٢٣ المصري [ذيتعين بلوغ إحدى وعشرين سنة ميلادية بالنسبة لناخبي مجلس النواب فيما يشترط بلوغ خمس وعشرين سنة ميلادية بالنسبة لناخبي مجلس الشيوخ .  
وتعتبر المغايرة السابقة في سن الناخب نتيجة منطقية للمغايرة في عمر أعضاء كل مجلس من مجلسي البرلمان .

د - المغايرة من ناحية مدة العضوية : من الأمور المقررة لإختلاف مدة نيابة كل مجلس من مجلسي البرلمان عن الآخر ألا تكون مدة نيابتهما واحدة . وتكون عادة مدة نيابة المجلس المنتخب بالكامل أقصر من مدة المجلس الآخر . والسبب في ذلك أنه لما كان المجلس المنتخب بالكامل هو المجلس الأكثر تمثيلا للأمة ، فإنه يتعين تحقيق رقابة فعالة للشعب على نوابه وأعمالهم . وتمثل هذه الرقابة في تجديد انتخاب أعضاء المجلس بعد انقضاء فترة النيابة التي يجب ألا تطول مدتها ، بحيث يرجع النواب إلى الشعب الذي يعمل على إعادة انتخاب النائب الذي أحسن في عمله وعلى عدم إعادة انتخاب من تهاون في عمله النيابي .

كما تنص الدساتير عادة على مبدأ التجديد الكلي للمجلس المنتخب بالكامل بأن يعاد تجديد انتخاب هذا المجلس بأكمله بعد انتهاء مدته النيابية ، وذلك على خلاف الحال بالنسبة للمجلس الآخر حيث يعود مبدأ التجديد الجزئي له .

وتطبيقا لذلك نص دستور الدولة الليبية إبان عهد الملكية على أن مدة مجلس النواب أربع سنوات ، (المادة ١٠٤) ، ومدة العضوية في مجلس الشيوخ ثمان سنوات ، ويحدد اختيار نصف الشيوخ كل أربع سنوات ، (المادة ٩٨) .

كما قرر دستوراً ١٩٢٢ المصري ، ١٩٣٠ أن مدة عضوية مجلس النواب خمس سنوات ، أما مدة مجلس الشيوخ فهي عشر سنوات بحيث يتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات .

ولقد خرج دستور المملكة الأردنية عن مبدأ اختلاف مدة النيابة ومبدأ التجديد الجزئي بأن ساوى كبدأ عام بين مجلس النواب ومجلس الأعيان في هذا الخصوص . إذ نصت المادة ٦٥ من الدستور بمد تعديلها بأن : مدة العضوية في مجلس الأعيان أربع سنوات ويتجدد تعيين الأعضاء كل أربع سنوات . أى تجديد جميع الأعضاء بعد إنتهاء المدة السابقة . وهو ما قضى به كذلك بالنسبة لمجلس النواب إذ نصت المادة ٦٨ في فقرتها الأولى بأن مدة مجلس النواب أربع سنوات شعية .

هذا وإن كان دستور المملكة الأردنية قد ساوى كأصل عام بين مدة نيابة مجلس النواب ومدة مجلس الأعيان ، فإنه قد أجاز للملك مع ذلك أن يطيل من مدة نيابة مجلس النواب : إلى مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد عن سنتين ، ( المادة ٦٨ في فقرتها الأولى المعدلة بتاريخ ١٦ - ٢ - ١٩٦٠ ) . فكان الدستور هنا وقد أجاز إمداد مدة مجلس النواب الى ست سنوات قد أجاز جعل مدة المجلس النيابي المنتخب بالكامل أطول من مدة المجلس الآخر الذي حددت مدته بأربع سنوات . وهو ما يتناقى والمبدأ الأساسي القاضي بتقصير مدة نيابة المجلس الأول عن مدة المجلس الثاني .

## ٢ - القاهرة في اختصاص المجلسين : -

من المعروف أن الوظيفة الأساسية للبرلمان كأصل عام تتمثل في الوظيفة التشريعية . وتركز تلك الوظيفة التشريعية أولاً في حق اقتراح القوانين وهو

ما يسمى بالافتراح البرلمانى ، ثم فى تقرير القوانين بحيث يستحيل إصدار القانون إلا بعد إقراره أى بعد الموافقة عليه من البرلمان .

ونظام إزدواج المجلسين يستحق كأصل عام أن يكون لكل من مجلسي البرلمان الحق فى مباشرة الوظيفة التشريعية .

فيكون لأعضاء كل مجلس من مجلسي البرلمان حق اقتراح القوانين فلا يقتصر هذا الحق على مجلس دون آخر . كما يجب من ناحية أخرى موافقة المجلسين على مشروعات القوانين وإقرارها من كل منهما، بحيث إذا أقر أحد المجلسين مشروع قانون فإنه من الواجب لإقراره من المجلس الآخر وتكون موافقة كل منهما ضرورية لإتمام العملية التشريعية . فإذا ما رفض أحدهما مشروع قانون أقره الآخر استحالة إصداره ويسقط إزاء إصرار المجلس الآخر على رفضه .

إلا أن بعض التشريعات الدستورية تنمل على تمييز المجلس الأول المنتخب بالكامل عن المجلس الآخر فى مجال الوظيفة التشريعية على اعتبار أنه المجلس الأكثر تمثيلاً للأمة .

وهو ما يظهر فى دستور ١٩٢٢ المصرى ، فانه وإن أعطى كأصل عام حق اقتراح القوانين لمجلسي البرلمان على السواء ، فانه قد قيد هذا الحق بالنسبة لاقتراح إنشاء الضرائب أو زيادتها بأن قصر هذا الحق على الملك ومجلس النواب دون مجلس الشيوخ الذى حرمه من هذا الحق ( المادة ٢٨ ) . كما أوجب المشرع الدستورى فى ظل دستورى ١٩٢٣ ، ١٩٣٠ ضرورة مناقشة الميزانية وتقريرها أولاً أمام مجلس النواب ( المادة ١٢٩ من دستور ١٩٢٣ ، ١٢٨٠ من دستور ١٩٣٠ )

تقدير نظام المجلس النيابي الفردي ونظام المجلسين :

مزايا نظام المجلسين النيابيين :

( أ ) لا غناء عن نظام المجلسين النيابيين بالنسبة لدول الاتحاد المركزي حيث يتحمّل الأخذ به دون نظام المجلس النيابي الفردي . وسبب ذلك أن نظام المجلسين يعمل على إبراز الشكل الحقيقي لهذه الدول . إذ يتمن النظر إلى دولة الاتحاد المركزي من زاويتين : أولاً باعتبارها دولة واحدة لها إقليم واحد وشعب واحد يقطن جميع أرجاء هذا الإقليم ، وهنا يمثل هذا الشعب في مجلس نيابي . كما يتمن أن ينظر إلى دولة الاتحاد المركزي على اعتبار أنها تضم العديد من الولايات التي يترك لها ممارسة بعض شئون الساطة السياسية الداخلية ، وهنا يجب أن يقوم مجلس نيابي آخر يمثل ولايات الدولة .

لذلك فإن نظام المجلسين يعتبر من النظم الأساسية الضرورية التي يتعين على دول الاتحاد المركزي الأخذ به نظراً لما يحتمه الشكل الدستوري للدولة من وجوب تمثيل شعب الدولة بأكمله علاوة على وجوب تمثيل الولايات التي تتكون منها هذه الدولة وهو ما يظهر مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية .

( ب ) قيل بأن نظام المجلسين النيابيين يعمل على رفع مستوى الكفاية داخل البرلمان . ذلك أن الأخذ بنظام المجلس النيابي الواحد الذي يتم عن طريق انتخاب كامل أعضائه قد يؤدي إلى مبوط مستوى كفاية هذا المجلس ، نظراً لما قد ينتج عن نظام الانتخاب من وصول أعضاء إلى المقاعد النيابية بفضل التأثير وحده على جمهور الناخبين دون النظر إلى درجة كفايتهم التي قد تنقصهم في كثير من الأحيان .

لذلك فإن نظام المجلسين يعمل على تلافى هذا العيب ، إذ يسمح عادة بوجود مجلس منتخب بالكامل إلى جانب مجلس آخر يسمح فيه بتعيين الكفايات الفنية في بعض مقاعده . الأمر الذى يؤدى إلى اكمال نقص الكفايات في البرلمان ورفع مستوى هذا الأخير ، وذلك كله دون المساس بنظام الانتخاب ذاته .

( ج ) نظام المجلسين يعمل على الاجادة التشريعية : لا جدال أن تقرير مشروعات القوانين في مجلسين تشريعيين يمل على الزيادة في دراسة القوانين وتحسينها . إذ ان يصدر القانون لإلأبد الدرس والبحث الذى يتحقق على مرتين . وهكذا نعمل على إزاله الأخطاء التشريعية والتسرع في التشريع ونضمن القوانين في نهاية الأمر الدقة والنضوج . فنظام المجلسين على حد قول أحد الفقهاء إنما يعتبر بمثابة ( المرشح ) الذى لا يترك القوانين تمر إلأ بعد ترشيحها من كافة الشوائب التى قد تعلق بها فيتم لها النضوج والنظافة بحيث تصدر في نهاية الأمر وهى أكثر اتصافاً وأقرب تحقيقاً للصلحة العامة مما لو كانت مصادرة من مجلس واحد .

( د ) نظام المجلسين يمنع استبداد المجالس التشريعية : اتهم البعض المجالس النيابية بأنها تعمل على الاستبداد بالسلطة الممنوحة لها بالعمل على توسيع سلطاتها والافتئات على حقوق الهيئات الأخرى . حتى قيل بأن الاستبداد قد انتقل من أياذى الملوك إلى المجالس النيابية دون أن تعمل على إزالته كما يسعى بذلك المبدأ الديمقراطي .

على أنه إذا كان يصح هذا القول في ظل نظام المجالس النيابية المردى الذى قد يمنح بسلطته ، فإن نظام المجلسين يعمل على ملاقة النقد السابق إذ يتحقق في هذا النظام إيقاف كل مجالس الأخر عند حدود سلطته المشروعة إذا ما جنح بها

أحدهما ، مما يحقق التزام السلطة التشريعية حدود سلطتها . وهو ما لا يتحقق في ظل نظام المجلس النيابي الواحد .

( هـ ) نظام المجلسين يخفف من حدة النزاع بين السلطة التشريعية والتنفيذية : وذلك بإمكان أن يقوم أحد المجلسين بتخفيف أمر هذا النزاع بقيامه بدور الحكم بين السلطة التنفيذية والمجلس الآخر المعارض لها ، وذلك على خلاف إذا ما كان البرلمان مكوناً من مجلس واحد .

أما إذا اتفق المجلسان في الرأي في مواجهة السلطة التنفيذية ، فإن هذا الاتفاق يعد قرينة قوية على صواب رأى البرلمان مما يجعل السلطة التنفيذية عادة على الخضوع لرأى البرلمان في نهاية الأمر .

على أنه يمكن الرد على هذه الزاوية : بأنه إذا كانت نظام التعيين يعمل على معالجة نقص الكفايات التي تنتج عن نظام الانتخاب ، فإنه يمكن اللجوء إلى التعيين في ظل نظام المجلس النيابي الفردي . فنظام التعيين لا يتلائم حتماً مع نظام المجلسين ، إذ يمكن في ظل نظام المجلس الواحد أن نعمل على تقرير نظام الانتخاب بالنسبة لعدلية مقاعد هذا المجلس مع إباحة التعيين بالنسبة لباقي المقاعد الأخرى .

أما من الإجابة التشريعية التي يحققها نظام المجلسين ، فإن نظام المجلس الفردي لا يعتبر دليلاً على عدم الاجادة في ذاتها . كما أن حق اعتراض رئيس الدولة على مشروعات القوانين وردّها ثانية إلى البرلمان لا عادة دراستها وتقريرها يحقق من أمر دراسة مشروعات القوانين مرتين ، وهو ما يشادى به أنصار نظام المجلسين .

وبالنسبة لمنع استبداد المجالس النيابية ، فإن نظام المجلسين لا يمنع من ذلك بل قد يعمل على زيادة حدته إذا ما جمعت المجلسان معاً في استعمال سلطاتهما .

وأخيراً فليس من دور المجالس التشريعية أن تقوم بوظيفة الحكم بين نفسها وبين السلطة التنفيذية ، إذ يقوم عادة رئيس الدولة بهذا الدور باعتباره الحكم العادل المستقل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية إذا ما قام الخلاف بينهما وله من السلطات ما يكفل حسم هذا الخلاف إذا تعذر التوفيق بينهما .

#### مزاياء نظام المجلس النيابى الفردى :

( أ ) سيادة الأمة عبارة عن كل واحد غير قابل للتجزئة أو الإقسام . وما دامت سيادة الأمة وحدة واحدة فلا يمكن أن يمثلها أو يمرر عن إرادتها إلا هيئة واحدة أى مجلس نيابى واحد .

لذلك فإن نظام المجلسين يقتضى مدلول مبدأ سيادة الأمة ، إذ يسمح بتجزئة السيادة والإرادة إلى جزئين ، وهو ما لا يمكن التسليم به .

إلا أن القول بأن من مقتضيات وحدة سيادة الأمة وجوب تمثيل هذه السيادة بمجلس واحد يعبر عن إرادتها الواحدة ، إنما ينشأ فى حقيقة الأمر رفض مبدأ الحكومة المقيدة حيث تتوزع السلطة فيما على هيئات مختلفة تشريعية وتنفيذية وقضائية ، وإقرار نظام الحكومة المطلقة حيث تتجمع السلطة فى يد فرد واحد أو هيئة واحدة . كما أن مسaire مثل هذا القول سيؤدى فى نهاية الأمر إلى تقرير أن تعدد أعضاء المجلس الواحد ذاته سيكون مخالفاً لمبدأ وحدة السيادة .

علاوة على أن مدلول وحدة السيادة وعدم قابليتها للتجزئة أو الإقسام يختص بها مبدأ سيادة الأمة وحده ، دون مبدأ سيادة الشعب الذى سرى فى بعض الدساتير والذى يسمح بتجزئة السيادة وتقسيمها .

( ب ) نظام المجلس النيابى الفردى يقضى على الإقسام والزراع داخل نطاق السلطة التشريعية ، على خلاف نظام المجلسين الذى قد يكون مصدر أذى لهذا

الانقسام . و يظهر ذلك في حالة إقرار أحد المجالسين لمشروع قانون يقوم برفضه المجلس الآخر أو في حالة استحكام الخلاف على مشروع قانون مقدم من السلطة التنفيذية بحيث يتعين إقراره وموافقة المجالسين النيابيين عليه كما هو الحال مثلاً بالنسبة لمشروع الميزانية .

كما وأن ضرورة موافقة المجالسين على مشروعات القوانين قبل إصدارها إنما قد يؤدي إلى قبح بعض المشروعات النافذة التي يرافق عليها أحد المجالسين ولا يعمل المجلس الآخر على إقرارها . الأمر الذي يؤدي إلى استحالة إصدار مثل هذه المشروعات التي تتطابق والمصالح العام لإصرار أحد المجالسين على رفضها .

(ج) نظام المحاسن النيابي الفردي يعمل على سرعة العمل التشريعي وتبسيطه . وذلك على خلاف نظام المجالسين حيث يعمل على تعطيل هذا العمل وتعقيده بإطالة الوقت لضرورة الموافقة على مشروعات القوانين من كل مجلس على حده . مما ينتج من ذلك أوجع المواقف خاصة في الحالات التي تتطلب السرعة في إصدار التشريعات لمواجهة بعض حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير والإبطاء .

هذا ويلاحظ أنه إذا كان الأخذ بنظام المحاسن النيابي الفردي، أو بنظام المجالسين يتوقف على ظروف كل دولة على حدة ، فإن نظام المجلس الفردي قد أخذ في الانتشار في الوقت الحاضر انتشاراً كبيراً حيث قامت غالبية الدول باعتناقه والأخذ به .



## المبحث الرابع

### صور الديمقراطية النورية

تظهر الديمقراطية النورية في صور مختلفة: فقد تظهر في صورة مباشرة حيث يتولى الشعب السياسى ممارسة شئون السلطة بنفسه دون وساطة أو إنابة في هذا الشأن .

وفد تظهر في صورة نيابية حيث لا يمارس الشعب السلطة بنفسه بل يعمل على انتخاب من يمثل الممارسة شئون هذه السلطة نيابة عنه .

وقد تظهر في صورة شبه مباشرة ، وهى صورة تتوسط الصورة الباترة والضرورة النيابية . فيقوم الشعب بانتخاب من يمثله لمباشرة شئون السلطة على أن يبقى للشعب مع ذلك حق الاشتراك مع نوابه في مباشرة بعض مهام الحكم بمظاهر ومور مختلفة مينة .

### الفرع الأول

#### الديمقراطية المباشرة

#### *La Démocratie Directe*

الديمقراطية المباشرة عبارة عن النظام الذى يعمل من الشعب السياسى الهيئة الحاكمة .

وسبيل ذلك ممارسة الشعب السياسى شئون سلطة الحكم بنفسه دون وساطة أو إنابة في هذا الامر .

بمعنى أن يمارس الشعب السياسى بنفسه جميع شئون السلطة من تشريعية وتنفيذية وقضائية . فلا يكون هناك برلمان أو وزارة أو قضاء ، وتظهر الطبقة المحكومة بمظهر الهيئة الحاكمة دون أدنى إنابة أو تمثيل .

ولا شك أن الديمقراطية المباشرة هي المثل الأعلى للبدا الديمقراطية من الناحية النظرية . ذلك أنه ما دام الشعب هو أساس ومصدر السلطة ، فإنه من الطبيعي أن يباشر الشعب بنفسه شئون السلطة دون أن يوكل ذلك إلى غيره كي يمارس هذه السلطة نيابة عنه .

ولقد اعتبر جان جاك روسو أن الديمقراطية المباشرة هي النتيجة المنطقية لبدا سيادة الأمة والرجمة الوحيدة الصحيحة له . فإذا كانت سيادة الأمة غير قابلة للإقسام أو التنازل عنها فهي غير قابلة للإنابة . لذا كان على الشعب وحده وهو الممثل لإرادة الأمة أن يمارس هذه السيادة بنفسه ولا ينبغي غيره في هذا الأمر .

لذلك انتقد روسو النظام النيابي الذي أخذ يستقر في إنجلترا . وأعلن في كتابه العقد الاجتماعي أن النواب لا يمثلون الشعب . ولا يحق لهم أن يبتزوا نهائياً في أي أمر نيابة عن الشعب . فكل قانون لم يوافق عليه الشعب بنفسه يعتبر باطلا ولا يمكن أن نمطى له وصف القانون . يظن الشعب الإنجليزي أنه حر وائتته واهم في طنه فهو ليس حراً إلا في فترة إنتخاب أعضاء البرلمان . فإذا ما تمت الإنتخابات عاد الشعب عبداً لا سلطه له ، ذلك أنه يفقد حريته وكيانه في اللحظة التي يختار فيها من يمثله .

**تطبيقات الديمقراطية المباشرة :** عرفت الديمقراطية المباشرة طريقتها على نحو معين في بعض مدن اليونان القديمة كدنة أثينا . إلا أنها قد أندثرت تقريباً في الوقت الحاضر ، اللهم إذا استثنينا ثلاثة ولايات جبلية صغيرة من ولايات الاتحاد السويسري حيث يسود فيها هذا النظام . وهذه الولايات هي ( Unterwald . Glaris . Appenzell )

ويقوم أفراد الشعب السياسي في كل ولاية من هذه الولايات الثلاثة بالاجتماع

معا في جمعية يطلق عليها جمعية الشعب (assemblée populaire) مرة كل سنة في يوم أحد من شهر إبريل أو من شهر مايو في ميدان فسيح بالولاية حيث يقومون بمباشرة شئون السلطة الخاصة بولايتهم .

وإلى جانب ذلك هناك ما يسمى بمجلس الولاية ( conseil cantonal ) ، وهو مجلس يقوم الشعب بانتخابه لتحضير مشروعات القوانين وعرضها عليه . لذا يقتصر دور الشعب عند إجتماعه في الميساد السنوي السابق على إقرار مشروعات القوانين وميزانية الولاية التي يقرم مجلس الولاية بتحضيرها وعرضها عليه . ويتم الإقرار أو الرفض عادة دون مناقشة جدية تذكر ، خاصة إذا ما تعلق الأمر بمسائل فنية أو قانونية حيث يتعذر على جمهور الشعب تفهمها . كما يقوم الشعب باختيار قضاء الولاية وموظفيها الذين يقومون بممارسة الوظيفة التنفيذية . هذا علاوة على انتخاب النواب الذين يمثلون الولاية في المجلس النيابي الممثل للولايات بدولة الاتحاد .

وإذا كان هناك بعض الاتفاق بين جمعية الشعب في مدن اليونان القديمة ، وجمعية الشعب في الوقت الحاضر في الولايات السويسرية الثلاث من ناحية الاختصاص الداخلي ، فإنه يتبين ملاحظة مدى الاختلاف من ناحية ممارسة الشئون الخارجية . إذ بينما كان لجمعية الشعب قديما حق مزاوله أمور السيادة الخارجية المدينة ، فإنه يتمتع على جمعية الشعب في الولايات السويسرية النظر في هذه الأمور حيث تختص دولة الاتحاد وحدها بذلك دون غيرها نظرا لما يليه نظام الاتحاد المركزي الذي تعتقه الدولة السويسرية في هذا الخصوص .

أسباب تعدد الأخذ بالنظام الديمقراطي المباشر في الوقت الحاضر :

أصبح تطبيق الديمقراطية المباشرة في الوقت الحاضر من الأمور المستحيلة . ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية :

(١) زيادة عدد السكان زيادة كبيرة في الدول المختلفة حيث يستحيل على الشعب من الناحية العددية مباشرة شئون السلطة بنفسه .

فلقد كان حالة عدد السكان في مدن اليونان القديمة السبب في اعتناق الصورة المباشرة ، وهو ذات السبب بالنسبة للولايات السويسرية الثلاثة في الوقت الحاضر حيث يقل عدد السكان في هذه الولايات الجبلية على نحو ملحوظ . حتى أنه أمام زيادة عدد السكان تركت بعض الولايات السويسرية الأخرى النظام المباشر بعد تزايد عدد السكان فيها ، وهو ما فعلته ولاية (Uri) عام ١٩٢٨ وكذلك ولاية (obwyte) عندما أصبح عدد سكانها يزيد على ٥٥ ألف نسمة .

ومكذلك كثرة تعداد الشعب السياسي حالاً ما نعلم من الأخذ بنظام الديمقراطية المباشرة .

(٢) يعمل الطابع الفني الذي تتميز به شئون السلطة في الوقت الحاضر على إستحالة الأخذ بالنظام المباشر . ذلك أن شئون الحكم في الوقت الحاضر قد تميزت في كثير من أمورهما بناحية فنية وعلمية تستلزم خبرة ودراية لا تتوافر لكثير من أفراد الشعب السياسي حيث يستحيل على هؤلاء الأخيرين تفهماً وعامساً على نحو جدى سليم . ولا أدل على ذلك مما حدث في جمعية الشعب لولاية (Uri) عام ١٩١١ حيث قامت مناقشة حادة استغرقت وقتاً طويلاً حول طلب الحزب الاشتراكي بإباحة الرقص أو بمنحه يوم الأحد ، مع أنها قامت بإقرار مجموعة كاملة للقانون المدني في جلسة واحدة وبدون مناقشة تقريباً .

مدى تعقق الديمقراطية المباشرة في الوقت الحاضر :  
يجب أن نكامل ما إذا كان نظام الحكم في الولايات السويسرية الثلاثة يمكن أن يتصف في حقيقته بالصفة الديمقراطية المباشرة ، وما إذا كان يستعمل تطبيقاً حقيقياً للبدأ الديمقراطي المباشر ؟

وأينا مدى اختصاص جمعية الشعب بمباشرة شئون السلطة حتى تركز المظهر الوحيد للديمقراطية المباشرة في ميدان الوظيفة التشريعية وحدها حيث يقوم الشعب السياسي بإقرار أو رفض مشروعات القوانين . وحتى بالنسبة لهذا الأمر ، فإن تحضير هذه المشروعات وتقديمها إنما يقع على عاتق مجلس الولاية المنتخب لأعلى عاتق الشعب السياسي ذاته ، وانحصر اختصاص الشعب على مجرد المناقشة والإقرار ، تلك المناقشة التي تتم على نحو ظاهري لا على نحو جدي حقيقي .

أما بالنسبة للوظيفة التنفيذية والوظيفة القضائية للولاية ، فإن الشعب السياسي لا يمارسها بنفسه على نحو مباشر . إذ يقتصر دوره في هذا الخصوص على مجرد انتخاب من يمارس هاتين الوظيفتين نيابة عنه .

وإذا كان دور الشعب في مباشره شئون السلطة يقتصر أصلا على مجرد تقرير مشروعات القوانين دون ممارسة للوظيفة التنفيذية والقضائية ، فإنه لا يمكن وصف مثل هذا النظام بالوصف الديمقراطي المباشر حيث يتعين أن يمارس الشعب السياسي شئون السلطة من تشريعية وتنفيذية وقضائية بنفسه ويظهر في ذلك بظهور الهيئة الحاكمة لا العليقة بالحكومة .

من ذلك كله يمكن تقرير زوال النظام الديمقراطي المباشر في الوقت الحاضر ، حتى أصبح هذا النظام في الآونة الحديثة مجرد طرفة تاريخية تركتها لنا بعض الأفكار النظرية السابقة وبعض النظم التي سادت مدن اليونان القديمة .

### الفرع الثاني

#### الديمقراطية شبه المباشرة

#### La Démocratie Sémi-Directe

الديمقراطية شبه المباشرة عبارة عن النظام الذي يقوم الشعب فيه بانتخاب من يمثل له مباشرة شئون السلطة على أن يبقى للشعب حق الاشتراك مع النواب في مباشرة بعض شئون السلطة بظاهر وصور معينة .

وبذلك تختلف الديمقراطية شبه المباشرة عن الديمقراطية المباشرة من ناحية عدم ممارسة الشعب السياسي كافة شئون السلطة . إذ يقوم الشعب بممارسة البعض منها ويعمل على انتخاب من يمثل له مباشرة الجانب الأكبر منها .

كما يتميز النظام الديمقراطي شبه المباشر عن النظام النيابي . إذ يقرر النظام الأول للشعب حق مباشرة بعض شئون السلطة وعدم اقتصار أمر ذلك على نواب الشعب وعدم كإل النظام النيابي حيث يقرر استقلال النواب وعدم مباشرة شئون السلطة من دون الشعب الذي لا يحق له ذلك .

#### مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة :

إذا كانت الديمقراطية شبه المباشرة تتيح للشعب حق الاشتراك في بعض شئون السلطة بجانب البرلمان ، فإن مظاهر هذا الاشتراك يمكن أن يظهر في الصور التالية : -

أولاً - الاقتراح الشعبي للقوانين - معنى ذلك أن يطمى لعدد معين من الناخبين حق إقرار مشروعات القوانين أمام البرلمان الذي يمتحن عليه مناقشة المشروع المقترح والبت فيه .

وقد يشترط الدستور أن يقدم الاقتراح الشعبي في صورة مشروع قانون كامل صوب تصاغ جميع مواده صياغة كاملة . وقد يقتصر الاقتراح الشعبي على مجرد بيان المبدأ أو الموضوع ويترك للبرلمان مهمة الصياغة ووضع مشروع القانون بالكامل .

ويسود مبدأ الاقتراح الشعبي لقوانين الولايات السويسرية حيث عمات على الأخذ به بدرجة ملحوظة وذلك على خلاف الدولة الاتحادية .

(انضم الثاني)

أما بالنسبة لحق البرلمان في إقرار المشروع المقترح أو رفضه فإن الأمر لا يتخلو من أحد وضعين : فقد يقر البرلمان المشروع المقترح بأن يوافق عليه . وهنا يكتسب هذا المشروع صفته الإلزامية ويصبح قانوناً واجب النفاذ بعد إصداره ونشره . وقد لا تكتفي بعض الدساتير على موافقة البرلمان على هذا المشروع بل تنص على ضرورة استفتاء الشعب عليه بعد هذه الموافقة حتى يكتسب القانون صفته الإلزامية .

أما إذا رفض البرلمان المشروع المقترح ، ففي هذه الحالة تقضى بعض الدساتير بضرورة طرح المشروع المقترح بعد رفضه من البرلمان على الشعب لاستفتاء فيه . وتقضى بعض الدساتير الأخرى أن يتقدم البرلمان بمشروع قانون آخر من عمله وي طرح كلاهما - أى المشروع المقترح من الناخبين الذى رفضه البرلمان والمشروع الذى قام بعمله البرلمان - على الشعب لاستفتاءه على كلا المشروعين لكي يفاضل بينهما ويختار أحدهما .

وبلاحظ أن بعض الدساتير قد تعجز الشعب حق اقتراح مشروعات القوانين دون أن تمنح موافقة البرلمان عليها ، بل تقضى برفض هذه المشروعات المقترحة على الشعب مباشرة لاستفتاءه عليها حتى تحسوز هذه المشروعات قوتها الإلزامية وترقى بذلك إلى مرتبة القانون .

ثانياً - الاعتراض الشعبي على القوانين : يقصد بذلك أن يعطى لعدد معين من الناخبين حق الاعتراض على قانون أصدره البرلمان بقرار عدم الموافقة على هذا القانون خلال مدة معينة من نشره . فإذا قرّر هذا الاعتراض خلال هذه المدة وجب عرض القانون على الشعب للاستفتاء عليه .

فلا اعتراض الشعبي لا يؤدي إلى إسقاط القانون الصادر من البرلمان بمجرد

الاعتراض عليه ، بل يؤدي الى إيقاف نفاذ القانون فقط ، ويمتلك سقوطه على نتيجة استفتاء الشعب بحيث يلغى القانون في حالة عدم موافقة الشعب عليه .

وعلى ذلك يلاحظ أنه إذا لم يعترض هذا العدد المعين من الناخبين على القانون الذى أصدره البرلمان خلال هذه المدة المعينة من نشره صار القانون نهائياً وأصبح بالتالى واجب النفاذ . فالقانون يصبح تام التكوين بمجرد إصداره غاية الأمر أنه يوقف نفاذه إذا ما أعترض عليه الناخبون حتى تظهر نتيجة الاستفتاء الذى يجب أن يجرى في هذه الحالة ، فإن وافق عليه الشعب نفذ القانون وإن لم يوافق عليه سقط ويمد نفاذه بالتالى .

**ثالثاً - الاستفتاء الشعبى :** يعتبر الاستفتاء الشعبى أهم صور الديمقراطية شبه المباشرة . ويقصد به عرض موضوع معين على الشعب لإبداء رأيه فيه .

١ - **صور الاستفتاء الشعبى :** تنقسم صور الاستفتاء الشعبى من ناحية الموضوع : فقد يكون الاستفتاء دستورياً إذا ما كان موضوع الاستفتاء أخذ رأى الشعب في تشريع دستورى ، وذلك مثلاً كإقرار الشعب لنصوص الدستور أو تعديله .

وقد يكون الاستفتاء تشريعياً إذا ما تعلق موضوع الاستفتاء بتشريع عادى . بأن يؤخذ رأى الشعب بصدد تشريع عادى كحالة أخذ رأى الشعب على مشروع قانون أصدره البرلمان مثلاً .

وقد يكون الاستفتاء اشع سياسياً . وذلك إذا ما أخذ رأى الشعب في أمر من أمور الحكم السياسية أى في قرار سياسى معين أو في خطة معينة بأمر من أمور الحكم .

٢ - **الاستفتاء من حيث إجراءاته :** إذا حتم الدستور وجوب أخذ رأى الشعب في أمر من الأمور ، يكون الاستفتاء إجبارياً . فالاستفتاء الإجبارى هو



الذى ينص الدستور على وجوب إجرائه بحيث يتعين على سلطات الدولة عرض الموضوع أو الأمر على الشعب لاستفتائه فيه دون أن يكون لهذه السلطات أى إرادة فى أمر إجراء هذا الاستفتاء من عدمه . فهى ملزمة بأخذ رأى الشعب على سبيل الوجوب ، ما دام الدستور قد قضى بذلك .

ومثال ذلك أن ينص الدستور على ضرورة استفتاء الشعب فى أمر تعديل الدستور أى فى أمر تعديل أى نص من نصوصه . بحيث لا يمكن إقرار التعديل إلا إذا استفتى الشعب فى ذلك . ففى هذه الحالة يعتبر الاستفتاء إجبارياً بحيث يتعين إجراؤه بأخذ رأى الشعب فى أمر هذا التعديل .

وقد يكون إجراء الاستفتاء اختيارياً بأن يجعل الدستور أمر هذا الإجراء متوقفاً على إرادة السلطة والجهة التى يحددها . فيبيح لها حق الالتجاء إليه ويترك لها جوازياً أمر إجراء هذا الاستفتاء . فقد يجعل الدستور إجراء الاستفتاء مثلاً أمراً اختيارياً متوقفاً على إرادة رئيس الدولة أو البرلمان بأن يبيح الالتجاء إليه بناء على طلب رئيس الدولة أو البرلمان أو عدد معين من أعضائه . وقد يجعل الدستور إجراء الاستفتاء متوقفاً على رغبة الحكومة أو بناء على طلب عدد معين من الناخبين يحدده الدستور . وكل ذلك فالاستفتاء الاختيارى يكون أمر إجرائه جوازياً للسلطة والجهة التى يحددها الدستور بحيث تقرر طبقاً لسلطتها التقديرية فى هذا الخصوص ، فلها أن تلجأ إلى الاستفتاء أو لا تلجأ إليه طبقاً لمديتها دون إجبار عليها فى هذا الشأن .

٣ - الاستفتاء من حيث آثاره وقوته : يثار التساؤل هنا حول القوة القانونية التى يقرها الدستور لرأى الشعب الذى يديه عند الاستفتاء . وبمعنى آخر ماهى القوة القانونية لنتيجة الاستفتاء . هل تلزم بها الجهة التى أقرت

الاستفتاء . أم تعد هذه النتيجة غير ملزمة بحيث يحوز عدم التقيد بها وإعمالها بالتالي ؟

يكون الاستفتاء ملزماً إذا ما تقيدت الجهة التي قامت بإجرائه بنتيجته ، بأن تعمل على تقرير الرأي الذي أوضحه الاستفتاء .

ويكون الاستفتاء استشارياً إذا لم تلزم الجهة أو السلطة التي أجرت الاستفتاء بنتيجته بحيث تكون لها قيمة استشارية فقط . ويتحقق ذلك إذا لم يلزم الدستور هذه الجهة قانوناً باتباع نتيجة الاستفتاء .

على أنه يلاحظ مع ذلك أن غالبية الدول الديمقراطية لا تهمل إرادة شعوبها وآرائها . فإذا ما استشير الشعب في موضوع معين وأبدى رأيه فيه فإن الجهة التي قامت بإجراء الاستفتاء تخضع غالباً لهذا الرأي حتى ولو لم يلزمها الدستور بذلك تمشياً والمبدأ الديمقراطي ذاته الذي يعلل من إرادة الشعب .

٤ - الاستفتاء من حيث ميعاده مباشرته : قد يحدد الدستور ضرورة الالتجاء إلى الاستفتاء قبل إقرار البرلمان لتشريع معين ، فيكون الاستفتاء سابقاً . وقد يحدد الدستور الالتجاء إلى الاستفتاء بعد إقرار التشريع من البرلمان ، فيكون الاستفتاء لاحقاً .

٥ - تطبيقات نظام الاستفتاء الشعبي : ظهر الاستفتاء الشعبي في كثير من الدول :

فلقد قرر الدستور الفرنسي سنة ١٧٩٣ الاستفتاء التسميري وإن لم يشق على نحو عملي طوال سريان هذا الدستور ، كما قرره الدستور الحالي لسنة ١٩٥٨ . أما من ناحية الاستفتاء الدستوري فلقد نصت عليه الكثير من الدساتير الفرنسية خاصة من ناحية ضرورة إقرار الشعب لهذه الدساتير كحالة موافقة للشعب على دستور عام .

كما تقرر الولايات السويسرية مبدأ الاستفتاء الشعبي سواء في صورته التشريعية أو الدستورية . أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن الدستور الاتحادي لا يوضح المجال لأية صورة من صور الديمقراطية شبه المباشرة بوجه عام ، وإن علمت بعض دساتير الولايات على إفراح المجال لصور الإستفتاء الشعبي .

ويلاحظ أنه يتعين التمييز بين الاستفتاء الشعبي سالف الذكر (Referendum) الذي يقصد به عرض موضوع معين على الشعب لابتداء رأيه فيه . والاستفتاء الشعبي الشخصي (Plébiscite) الذي يقصد به استطلاع رأى الشعب على شخص معين . على أن التفرقة السابقة قد اختصت بها فرنسا نتيجة عوامل تاريخية سياسية مرت بها دون الاستناد إلى أساس قانوني معين . ومن ثم فلا مجال لهذه التفرقة ولا وجود لها في الاتحاد السويسري .

وابعا - الحالة الناجحين للنواب : قد يقرر الدستور لعدد معين من الناخبين سلطة إقالة وعزل نوابهم وذلك قبل انتهاء مدة نيابتهم.

ولقد طبقت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النظام بالنسبة لدساتير بعض الولايات . ومن أمثلة ذلك دستور ولاية كاليفورنيا لسنة ١٩١١ ولوس انجلوس لسنة ١٩٠٢ حيث يمكن لفئة محددة من الناخبين كل ربع أو الخس إقالة النائب إذا ما توافرت هذه النسبة . وفي هذه الحالة يسمح للنائب المزعول أن يتقدم ثانية إلى الانتخابات الجديدة التي ستجرى بعد عزله وأن يدافع عن نفسه فيها . فإذا أعيد انتخابه تحمل من أضرحو عزله مصاريف الحركة الانتخابية كجزاء لهم ، وبهذا يلزمون بدفع كفاية مالية معينة مقدما عند التقدم بطلب العزل .

خاصا - حل المجلس النيابي حلا شعبيا : تختلف هذه الصورة عن سابقتها التي تقتصر على إقالة نائب واحد أو عدد قليل من النواب مع بقاء المجلس النيابي ذاته . ذلك أن الصورة الحالية تنصب على حل المجلس النيابي بأكمله بأن تذهب

بعض الدساتير إلى اضطاء عدد معين من الناخبين يحدده الدستور حق طلب حل المجلس النيابي كله . وحينئذ يمرض الأمر على الشعب . فإذا ما وافق على هذا الطلب أو الاقتراح إنحل المجلس القائم . ووجب لإجراء انتخابات جديدة . ونظراً لخطورة هذا الأمر فإن بعض الدساتير تشترط موافقة أغلبية عدد الناخبين جميعاً على طلب الحل وعدم الإكتفاء بأغلبية من أعطوا أصواتهم بالفعل على هذا الطلب .

وقد أخذ بطريقة حل المجلس النيابي حلاً شعبياً بعض الولايات السويسرية : كولاية برن في دستورها لسنة ١٨٩٣ ، كما طبقت دساتير بعض الولايات الألمانية بعد الحرب العالمية الأولى وقبل توحيدها .

سادساً - عزل رئيس الجمهورية : قد تقرر بعض الدساتير للشعب حق عزل رئيس الجمهورية قبل انتهاء مدة رئاسته بشروط خاصة . ومثال ذلك دستور فيمر الألمان الصادر عام ١٩١٩ حيث كان يبيع للرئيس استاج حق طلب عزل رئيس الجمهورية قبل انتهاء مدة رئاسته ، وذلك بأغلبية الثلثين وبناء على اقتراح عدد معين من الناخبين . وفي هذه الحالة يوقف الرئيس عن مباشرة مهام منصبه ويجب عرض الأمر على الشعب لاستفتائه . فإذا لم يوافق على العزل كان ذلك بمثابة تجديد لانتخاب الرئيس وترتب على ذلك حل مجلس الرئاستاج كجواب له على هذا الطلب الذي لم يوافق عليه الشعب .

ويلاحظ : أنه لا يشترط أن تأخذ بجميع المظاهر سالفة الذكر حتى يتحقق النظام شبه المباشر ، إذ تقتصر غالبية الدساتير على تقرير بعض هذه المظاهر . كما يدعو إلى القول بأنه ليس بلازم تقرير المظاهر السابقة جميعها إذ يكفي الأخذ بواحدة أو أكثر منها حتى نكون بصدد نظام ديمقراطي شبه مباشر .

## الفرع الثالث

### الديمقراطية النيابية

#### La Démocratie Représentative

لم ينشأ النظام النيابي على أساس مبدأ فلسفي أو نتيجة أفكار نظرية معينة ، بل تم هذا النظام واكمل نتيجة تطورات تاريخية كانت إنجلترا هي مهدها الاساسي ومنها انتقل إلى غيرها من الدول .

والديمقراطية النيابية عبارة عن ذلك النظام الذي يقوم الشعب فيه بانتخاب من يمثله لمباشرة شئون السلطة نيابة واستقلالاً عنه .

وبذلك تتميز الديمقراطية النيابية عن كل من الديمقراطية المباشرة وشبه المباشرة بصفتين أساسيتين :

**الاولى :** استناد مباشرة شئون السلطة لنواب عن الشعب لا لأفراد الشعب أنفسهم ، وهي الصفة التي تتميز الديمقراطية النيابية عن الديمقراطية المباشرة .

**والثانية :** استقلال النواب بمباشرة شئون السلطة المقررة لهم عن الشعب ، بحيث يقف دور الشعب عند حد انتخاب نوابه دون الاشتراك معهم في مباشرة شئون السلطة . وهي الصفة التي تتميز الديمقراطية النيابية عن الديمقراطية شبه المباشرة .

## المطلب الأول

### أركان النظام النيابي

تدور أركان النظام النيابي التي تتحدد معالها حول ما يلي من فكرتين أساسيتين تميزانه عن كل من النظام الديمقراطي المباشر والنظام الديمقراطي شبه المباشر .

— فهناك برلمان منتخب من الشعب لمباشرة شؤون السلطة ، وهي الصفة التي تميز النظام النيابي عن النظام المباشر .

الا أن ذلك يقتضى تحديد عناصر مباشرة البرلمان لسلطاته : كتحديد مدة نيابة البرلمان بحسبها مدة مؤقتة غير مؤبدة ، وكتحديد علاقة نائب البرلمان بالامة باختياره ممثلاً لها لا لدائمه الانتخابية .

— وهناك استقلال البرلمان عن جمهور الناخبين في مباشرة شؤون السلطة ، وهي الصفة التي تميز النظام النيابي عن النظام شبه المباشر .

وعلى ذلك يكون النظام النيابي الأركان التالية :

١ — برلمان منتخب من الشعب يباشر سلطات فعلية حقيقية في شؤون الحكم .

٢ — تأليف مدة نيابة البرلمان .

٣ — عضو البرلمان يمثل الأمة بأجمعها .

٤ — إستقلال البرلمان أثناء مدة نيابته عن جمهور الناخبين .

(أولاً) برلمان منتخب من الشعب يباشر سلطات فعلية حقيقية في شؤون الحكم

يتميز النظام النيابي بإقامة هيئة نيابية تضم نواباً منتخبين من الشعب، سواء كان هذا البرلمان مكوناً من مجلس واحد أو من مجلسين . ذلك أن هدف النظام النيابي هو تحقيق تمثيل البرلمان عن إرادة الأمة وتمثيلها في هيئة تتولى شؤون السلطة نيابة عنها ، الأمر الذي لا يتحقق الا بانتخاب الشعب لأعضاء البرلمان .

لذلك كان وجود الهيئة النيابية هو أساس النظام النيابي بحيث لا يمكن أن يقرم هذا النظام ويتحقق الا بوجود برلمان منتخب بكامله أو بنائيه بواسطة الشعب .

وعلى ذلك فن الخطأ اضافة الصفة النيابية على المجالس الدمين بكامله ، كما هو

الحال بالنسبة لمجلس الاعيان في المملكة الاردنية الهاشمية حيث يقوم الملك بتعيين جميع اعضاء هذا المجلس .

كما يتعين إذا ما التجأنا إلى مبدأ التعيين في بعض المجالس أن تزيد النسبة المنتخبة عن النسبة المعينة ، وذلك كي يمكن إضفاء الصفة النيابية على مثل هذه المجالس . هذا ولا يكفي عنصر الانتخاب وحده لإضفاء الصفة النيابية على المجلس المنتخب ، إذ يتعين علاوة على ذلك أن يباشر هذا المجلس سلطة فعلية حقيقية . لذلك تنتفي الصفة النيابية عن المجالس التي يتم تكوينها بالانتخاب ومع ذلك تعتبر مجرد مجالس استشارية لا تملك سلطات حقيقية في شئون الحكم .

وتتنوع مظاهر السلطة الفعلية التي يباشرها البرلمان . على أنها تظهر أساساً في أداء الوظيفة التشريعية حيث يكون للبرلمان حق اقتراح القوانين وحرورية الموافقة على جميع القوانين وذلك باستحالة إصدار أى قانون إلا بعد موافقة البرلمان باعتباره صاحب الوظيفة التشريعية في الدولة . هذا علاوة على مظاهر رقابة البرلمان التي يؤديها في ظل النظام البرلماني على أعمال السلطة التنفيذية .

#### ( ثانياً ) تأليف مدة نيابة البرلمان :

إذا كان النظام النيابي يحتم أن يقوم الشعب بانتخاب نوابه كي يمارس البرلمان السلطة الموكولة إليه ، فإنه يتعين ألا تكون مدة نيابة البرلمان مؤبدة غير مؤقتة .

فالنظام النيابي يعمل على تأليف مدة نيابة البرلمان بأن يقوم ممثلو الشعب بممارسة السلطة خلال مدة معينة محددة يتعين بعد نهايتها اجراء انتخابات جديدة لقيام برلمان جديد . مما يؤدي الى اجراء انتخابات من وقت لآخر وتجديد انتخاب الشعب لنوابه على نحو دوري .

وحركة ذلك أنه ما دام البرلمان هو الممثل الحقيقي لإرادة الأمة ، فإنه

يقتضى الرجوع الى الشعب من وقت لآخر لمعرفة رغباته وإرادته التي قد تتغير وتتطور مع الزمن . ولا يتحقق ذلك الا بالرجوع اليه باجراء انتخابات دورية جديدة . وعلى خلاف ذلك فإن اطلاق مدة نيابة البرلمان لمدة غير محددة يعمل على امداد هدف النظام النيابي ، ذلك أن البرلمان بعد حين سيصبح هيئة لا تمثل حقيقة اتجاهات الأمة وإرادتها .

كما وأن تأفيت مدة نيابة البرلمان بتجديد انتخاب الشعب لنوابه دورياً من وقت لآخر يحقق مبدأ رقابة الشعب على نوابه ويمنع بالتالي انحراف هؤلاء النواب بسطعتهم ، وذلك أملاً منهم في إعادة انتخاب الشعب لهم بعد انتهاء مدة عضويتهم النيابية .

على أن التجديد الدوري للبرلمان يجب أن يكون على مدد زمنية متوسطة . فلا يكون على مدد قصيرة حتى لا يخضع النواب بصفة مستمرة لمجهر الناخبين لكي يبيدوا انتخابهم . ولا يكون على مدد طويلة حتى لا يبعد البرلمان عن اتجاهات الشعب وإرادته المتغيرة المتطورة ويصبح في النهاية المثل غير الحقيقي لإرادة الأمة وتقدم بالتالي رقابة الشعب على اعضائه .

وعلى هذا المنوال تسجت جميع الدساتير عادة : فقد تحدد مدة نيابة البرلمان بأربع سنوات أو بخمس سنوات ، وذلك تبعاً لما تنص عليه الدساتير في هذا الخصوص :

ويلاحظ أنه يطلق على مدة نيابة البرلمان الفصل التشريعي ( Législature )  
ومى تبدأ ببدء حياة المجلس النيابي حتى انتهاء مدة لياسته سواء بالانتهاء المدة الدستورية المحددة قانوناً أو بحل المجلس . ويشتمل الفصل التشريعي على عدد من أدوار الالقاء يزاول فيها المجلس النيابي اختصاصاته الموكولة له .



(ثالثا) عضو البرلمان يمثل الأمة بأكملها :

عملت الثورة الفرنسية على تقرير هذا الركن بشكل واضح لا لبس فيه مما أدى إلى انتشاره وذويعه .

ولقد كان المبدأ المقرر قبل الثورة الفرنسية يقضي بأن أعضاء الهيئات العمومية هم وكلاء عن دوائر الانتخابية وليسوا بممثلين عن الأمة جمعاء .

وبقيام الثورة الفرنسية، تقرر مبدأ تمثيل عضو البرلمان للأمة جمعاء . وعلى هذا الأساس قررت المادة السابعة من دستور ١٧٩١ الفرنسي بأن النائب يمثل الأمة جمعاء لا الدائرة التي قامت بانتخابه بحيث لا يمكن تزويده أية وكالة معينة . وسرى هذا المبدأ بعد ذلك في غالبية الدساتير : فقلد قرره الدستور اللبناني في المادة ٢٧ حيث تقرر أن " عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء ، وكذلك الدستور التونسي في الفصل الخامس والعشرين .

هذا على خلاف دستور الممالك الأردنية الهاشمية الذي لم يقرر هذا المبدأ بين نصوصه .

النتائج المترتبة على اعتبار عضو البرلمان ممثلاً للأمة بأكملها :

١ - يعتبر النائب ممثلاً لإقليم الدولة بأكمله لا لدائرة الانتخابية فحسب . وعلى ذلك فإذا اسلخ إقليم دائرة انتخابية عن إقليم الدولة نتيجة حرب مثلاً بضمه إلى دولة أخرى ، فإن نواب هذا الإقليم المنسلخ يظلوا مشتجين بصفتهم النيابية عن الأمة مدة قيام المجلس ولا تسقط عنهم هذه الصفة .

ومثال ذلك ما حدث في فرنسا بمناسبة ضم الألزاس واللورين لألمانيا على أثر هزيمة فرنسا في الحرب السبعينية ، إذ قدم نواب هاتين المقاطعتين إستقالتهم إلى رئيس المجلس النيابي الفرنسي على أمر مصادقة هذا المجلس على معاهدة الصلح

مع ألمانيا ظنا منهم بسقوط صفتهم النيابية عن هاتين المقاطعتين . إلا أن المجلس النيابي رفض قبول هذه الاستقالة وأعلن أنه بالرغم من التنوير الذي طرأ على حالتهم وعلى هاتين المقاطعتين فأنهم نواب عن الأمة الفرنسية بأكملها .

ب - يمثل النائب صالح الأمة بأجمعها لصالح دائرة الانتخابية الخاص . لذلك فإنه يتعين على النائب أن يظل صالح الأمة العام إذا تعارض هذا الصالح مع صالح دائرة الانتخابية فيما يباشره من أعمال أثناء مدة نيابته .

ومن ثم فلا ينظر عضو البرلمان لصالح أفراد دائرته ولا لصالح الدائرة ذاتها ولا لصالح طائفة معينة من طوائف الأمة إذا تعارض ذلك مع الصالح العام الذي يجب أن يعمل له وحده بحيث يسود هذا الأخير دون غيره .

(رابعاً) استقلال البرلمان أثناء مدة نيابته عن جمهور الناخبين :

أي استقلال البرلمان في مباشرة . السلطة عن جمهور الناخبين . ثم استقلال لإرادة البرلمان عن إرادة الناخبين وذلك بتحرير إرادة الأول وعدم تبنيها لإرادة الثاني .

١ - استقلال البرلمان في مباشرة السلطة عن جمهور الناخبين . لما كانت الديمقراطية النيابية تعمل على انتخاب الشعب لنواب يباشرون السلطة نيابة عنه ، فإنه لا يمكن في ظل هذه الديمقراطية أن يقوم الشعب بالاشتراك مع النواب في ممارسة السلطة إذ يترك أمر ذلك للنواب وحدهم . ويقف دور الشعب عند حد انتخاب ممثليه الذين يستقلون تماماً بعد هذا الانتخاب بممارسة السلطة الموكولة إليهم .

وهكذا يتفرد البرلمان بمباشرة السلطة أثناء مدة نيابته عن جمهور الناخبين

الذين لا يحق لهم الاشتراك في مباشرة أى أمر من أمور السلطة بعد انتهاء عملية الانتخاب واختيار النواب .

فلا يحق لجمهور الناخبين حق اقتراح القوانين كما هو الحال في النظام شبه المباشر إذ يقتصر هذا الحق في النظام النيابي على البرلمان دون الناخبين . كما لا يستطيع الشعب الاعتراض على قانون من القوانين في ظل النظام النيابي إذ تنفذ إرادة البرلمان على الشعب دون أن يكون لهذا الأخير حق الاعتراض . كما لا يملك الشعب في النظام النيابي التخلص من بعض النواب قبل انتهاء مدة عضويتهم أو من البرلمان كله بأن يكون للناخبين سلطة إقالة وحل نوابهم أو سلطة حل المجلس النيابي بأكمله . كما لا يجوز في ظل النظام النيابي الرجوع إلى جمهور الشعب لاختار رأيهم في أمر من الأمور بأن يستقضى الشعب في هذا الخصوص كما هو الحال في النظام شبه المباشر .

ب - استقلال إرادة النواب عن إرادة الناخبين : متى ذلك تحرر إرادة النواب عن إرادة جمهور الناخبين بحيث لا يحق لمؤلاء الآخرين إملاء إرادتهم على النواب باخضاعهم لما يرون من آراء ومستندات وبالزامهم بالعمل على نحو معين أو بتفويضهم بأية وكالة يسمين عليهم تنفيذها ، إذ لا يخضع النائب إلا لسلطان ضميره وحده في ممارسة شئون السلطة المخولة له .

ولقد ساد هذا المبدأ بعد تطورات عدة : إذ خضع النواب في أول الأمر لجمهور ناخبينهم خضوعاً تاماً ، ثم تحررت إرادة النواب بفضل جهود المجالس النيابية والآراء النظرية التي عملت على معارضة تلك التبعية حتى تحقق مبدأ استقلال إرادة النائب عن الناخب .

## المطلب الثاني

### مدى العلاقة القانونية بين النائب والتائب

تعرضت علاقة النائب بالتائب لتطورات عديدة يحسن التعرض لها : فقد بدأت هذه العلاقة بالتبعية التامة ، حتى تم استقلال إرادة الأول عن الثاني .

#### أولاً - نظرية الوكالة الإلزامية :

عملت هذه النظرية التي سادت قبل الثورة الفرنسية على تبعية النواب لمجهور ناخبيهم تبعية مطلقة وعلى خضوعهم لهم خضوعاً تاماً .

فهناك علاقة تربط النائب بمجهور ناخبيه ، تمثل في وكالة قامت بين الطرفين بتعين بمقتضاها الزام الأول بالعمل وفق ما يراه مجهور ناخبيه .

وسبب ذلك أنها وكالة مدنية تخضع لأحكام الوكالة في القانون المدني .  
فالتأخيون هم في حكم الموكل ، والنائب هو الوكيل الذي يباشر اختصاصاته نيابة عن الأول .

ويلتج عن علاقة الوكالة المدنية سالفه الذكر ما يلي من النتائج .

— يجب على النائب أن يعمل وفق إرادة ناخبيه بأن يتقيد بها ولا يبعد عنها ما يؤدي إلى خضوعه لأرائهم ومعتقداتهم وميولهم . فيكون لهم الحق بالزامه بالعمل وفق منهج معين أو برنامج محدد يلتزم بتنفيذه وعدم الإحادة عنه .

— يجب على النائب أن يراعى في جميع أعماله صالح ناخبيه ومصلحتهم وعدمه بأن يسرد صالحهم على ما عده ، وإلا اعتبر النائب متجاوزاً لحدود الوكالة .

— للتأخيين الحق في إقالة نوابهم في أي وقت شاءوا ، ذلك أن من حق الموكل دائماً أن يعزل الوكيل تطبيقاً لما يقتضي به عقد الوكالة .

— يجب على النائب أن يقدم حساباً بأعماله لناخبين، وذلك طبقاً لما فرضه  
أحكام عقد الوكالة في هذا الخصوص .

— يكون النائب مسؤولاً عن أعماله أمام ناخبيه ، بأن يسأل مدنياً عن عدم  
تنفيذ الأعمال التي كلف بها من قبل ناخبيه .

— يتقاضى النائب راتباً وجميع المصاريف التي يتغها أثناء أداءه وظيفته من  
ناخبيه لا من الخزينة العامة للدولة .

ولقد سادت نظرية الوكالة الإلزامية زمناً طويلاً قبل الثورة الفرنسية حيث  
كان أعضاء الهيئات العمومية ( *députés généraux* ) - التي كانت تكون من أعضاء  
منتخبين يمثلون ثلاث طبقات هم : رجال الدين والتبلاء وطامة الشعب - يعتبرون في حكم  
الوكلاء عن ناخبهم . إذ كان الملك قبل دعوة هذه الهيئات بمحدد المسائل التي  
ستكون محل البحث والمناقشة، وعلى ضوء هذه المسائل يكتب الناخبون لتوابعهم تعليماتهم  
في شأنها بعد أن يدفعون لهم المكافآت والمصاريف اللازمة . ولقد بلغ من تسليم  
تلك الهيئات النيابية بنظرية الوكالة الإلزامية وإقرارها لها، أن كانت تلزم أعضائها  
بتقديم توكيلات كتابية عن يتوبون عنهم على أن يبينوا فيها مدى هذه الوكالة .  
وكانت هذه الهيئات تقوم في أول اجتماع لها بفحص هذه التوكيلات والتثبت  
من صحتها .

#### الوسيلة العملية لتطبيق الوكالة الإلزامية :

يلجأ الناخبون في سبيل ضمان احترام النائب لأحكام وكالته إلى وسيلة  
عملية تسمى الاستقالة على يياض . بأن يقوم الناخبون بالزام النائب بتحرير  
استقالة من منصبه موقعة بأعضائه ، على أن تكون غير مؤرخة بتاريخ معين .  
وتودع هذه الاستقالة لدى لجنة معينة من الناخبين . فإذا ما أخل النائب بتعهداته

نحو ناخبيه ، فإنه يكون بذلك قد أحل بأحكام عقد الوكالة التي قامت بينه وبين جمهور ناخبيه ، مما يبيح لهؤلاء الآخرين عزله من وكراته أى بإقالتة من منصبه النيابي قبل إنتهاء مدة نيابته .

وسيل ذلك أن يقوم الناخبون بوضع تاريخ معين على استقالته المودعة لديهم وإرسالها إلى رئيس المجلس النيابي ، وبذلك تعتبر الاستقالة وكأنها صادرة مباشرة من النائب ومرسلة منه إلى رئيس مجلسه النيابي . الأمر الذي يصور النائب بأنه يطلب الاستقالة شخصياً . وبحق للناخبين في نهاية الأمر التخلص من هذا النائب بقبول المجلس النيابي لهذه الاستقالة .

وهكذا كانت الاستقالة على يياض الوسيلة العملية التي تضمن للناخبين التزام النائب بأحكام وكراته . فإذا التزم حدودها وعمل على تحقيقها يتمتع الناخبون عن تقديم هذه الاستقالة بما يحقق بقاءه في منصبه النيابي . أما إذا أحل بأحكام عقد الوكالة والتزاماتها المفروضة عليه إزاء جمهور ناخبيه فهنا يتمكن الناخبون من التخلص منه .

ولا جدال أن الطريقة سالفة الذكر تقضى تماماً على استقلال النواب وحريةهم بخضوعهم لإرادة وآراء ناخبهم ، مما يمود بأوخم المواقف على الحياة النيابية . ذلك أن النواب سيمولون على مراعاة إرادة ناخبهم ولو كان ذلك على حساب الصالح العام للأمة حتى يتحقق لهم البقاء في مناصبهم النيابية .

لذلك لجأ الفقه إلى محاربة نظرية الوكالة الالزامية ، وذلك بابتداع نظريات فقهية أخرى تعمل على تكييف العلاقة بين النواب وناخبهم على نحو آخر يخالف ما تقضى به نظرية الوكالة الالزامية وتحقق استقلال النواب وعدم خضوعهم بالتالي لناخبهم . كما قامت البرلمانات بمحاربة هذه النظرية من الناحية العملية ، وكان

السير إلى ذلك نفي التوكيلات الصادرة من الناخبين لتواهم ، بيد الاستقالة على  
بياض بإبطالها وعدم الاحتداد بها .

معارضة نظرية الوكالة الإلزامية من الناحية العملية : لجأت المجالس النيابية  
منذ الثورة الفرنسية إلى نفي التوكيلات الصادرة من الناخبين لتواهم . فقد  
قررت الجمعية التأسيسية الوطنية الفرنسية عام ١٧٨٩ بطلان جميع هذه التوكيلات  
وذلك رغم تمسك بعض النواب بها . وكان أن قال ميرابور لتواب حيثقذ ، إذن  
ما عليكم إذا تمسكنم بفكرة التوكيلات إلا أن تدعوا توكيلاتكم تأخذ مقاعدكم ،  
وتمودوا مطمئنين إلى منازلكم . .

كافرت جميع المجالس النيابية الفرنسية بعد ذلك بيد الوسيلة العملية التي  
تحقق نظرية الوكالة الإلزامية ، بأن لجأت إلى معارضة الاستقالة على بياض وذلك  
بإبطال هذه الاستقالات وعدم الاحتداد بها . وشال ذلك أن رئيس مجلس النواب  
الفرنسي في عامي ١٨٩٢ ، ١٨٩٤ قد عمل على رفض الاستقالات التي قدمت إليه  
عندما ثبت أنها استقالات على بياض مقدمة من جمهور الناخبين .

وإسناداً في معارضة نظرية الوكالة الإلزامية نصت إعلانات الحقوق والسنابر  
الفرنسية وقوانين الانتخاب منذ الثورة الفرنسية على نفي هذه النظرية وبطلانها .  
فكان أن نص إعلان الحقوق الصادر عام ١٧٨٩ على أنه ولا يجب على النائب قبول أية  
وكالة ، ثم نصت المادة السابعة من دستور ١٧٩٩ الفرنسي على عدم إمكان إعطاء  
أية وكالة لتواب ، وكذلك نص قانون الانتخاب الفرنسي الصادر عام ١٨٧٥  
على بطلان كل وكالة الوامية وإعتبارها كأن لم تكن .

ثم سرى هذا المبدأ في السامر الفرنسية اللاحقة وبعض السامر العربية  
كذلك . وهو ما نصت عليه المادة ٩١ من دستور ١٩٢٢ المصري بأنه لا يجوز  
( القسم الثاني )

لتأخي أعضاء البرلمان توكيلهم بأمر على سبيل الإلزام ، وكذا المادة ٢٧ من الدستور البناني التي نصت بأنه لا يجوز أن يرتبط عضو مجلس النواب بقيد أو شرط من قبل منتخبه .

لانيا - نظرية الوكالة العامة للبرلمان عن الأمة : قررت هذه النظرية أن العلاقة التي تربط النائب بالتأخي تمثل في عقد وكالة . إلا أن هذه الوكالة لا تخضع لأحكام القانون المدني كالنظرية السابقة . بل هي وكالة عامة للبرلمان عن الأمة بأجمعها ، فالبرلمان بكامل هيئته يعتبر الوكيل عن الأمة بأكملها .

وهكذا استبعدت هذه النظرية مبدأ الوكالة الخاصة التي تقوم بين جمهور الناخبين ونوابهم ، واعتقت بدلا منها مبدأ الوكالة العامة للبرلمان عن الأمة . فكما أن مبدأ سيادة الأمة صارة عن كل لا يتجزأ ، تكون وكالة البرلمان عن الأمة وكالة عامة واحدة للبرلمان بأكمله عن الأمة بأجمعها . ويرتب على هذه النظرية أن على النائب مراعاة صالح الأمة لا صالح ناخبيه ودائرته الخاصة ما دامت الوكالة عامة عن الأمة لا وكالة خاصة عن الناخبين .

كما يترتب ضرورة قيد البرلمان برغبات الأمة وإنجهاها ، مادام أنه لا يمكن للوكيل أن يحدد عن رغبات موكله .

ومع التسليم بأن هذه النظرية تفعل نظرية الوكالة الإلزامية إذ تمسك على تحرير النواب من الخضوع لإرادة ناخبيهم وما يفتح عن ذلك من العمل للصالح العام دون الصالح الخاص . منها مع ذلك لم تسلم من النقد .

ذلك أنه من نتائج هذه النظرية ضرورة قيد البرلمان برغبات الأمة على علانياتها التي قد تتجه في بعض الأحيان أنجهاها خاطئا ، ومع ذلك يتعين على البرلمان مسارة هذا الإنجام ، مما يعود بأبلغ الضرر على الصالح العام ذاته .



كما أن واقع الأمر لا يمتنع وهذه النظرية : إذ قد يوافق البرلمان أحيانا على بعض القوانين التي لا تكون موضع رضاه الرأي العام بما يشهد طبعا لهذه النظرية بطلان مثل هذه القوانين لخروجها عن حدود وكالة البرلمان عن الأمة ، وهو ما لم يقل به أحد .

وأخيرا نلتفت ففكرة الوكالة في ذاتها مع النظام الثنائي حيث لا يلزم النائب بتحقيق أي أمر على سبيل الإلزام ، وهو ما نقره ففكرة الوكالة العامة من ضرورة إلزام النائب بتحقيق رغبات الأمة .

ثالثا - نظرية الانتخاب مجرد اختيار : يقرر أنصار هذه النظرية أنه لا مجال لثمة علاقة تربط النائب بالناخب .

ذلك أن جمهور الناخبين يختار بواسطة الانتخاب أصلح المرشحين لتول شئون الحكم . فعملية الانتخاب مجرد إختيار أصلح المرشحين الذي يترسم فيهم جمهور الناخبين الجدارة لتول شئون الحكم لمدة معينة .

وإذا كان الانتخاب مجرد اختيار الناخب لأفضل المرشحين ، فإن دور الناخبين يقف عند حد الادلاء بأصواتهم في الممركة الانتخابية . ومن ثم تنقطع كل صلة وراطة بين أعضاء البرلمان وناخبهم بعد انتهاء الانتخاب ، ويقتل التواب عن هؤلاء الآخرين إستقلالاً تاماً طوال فترة نيابتهم .

ولقد تصورت هذه النظرية أن هذا الاستقلال وما ينتج عنه من تحرر وإرادة النائب عن إرادة ناخبيه وانتهاء كل تبعية بينها يؤدي الى انصراف التواب للعمل لصالح العام وحده تبعا لما عليه عليهم ضائرم في هذا الخصوص .

على أن هذه النظرية وإن كانت تعمل على استقلال التواب عن جمهور ناخبهم

وتحريرهم من سلطة هؤلاء ، الا أنه يعاب عليها تطرفها الشديد في أمر هذا الاستقلال بنفس كل علاقة وصلة بين البرلمان وجمهور الناخبين .

حقيقة أن علاقة النواب بالناخبين لا يمكن تكييفها على أساس الوكالة ، الا أنه من جهة أخرى يتبين ألا تقطع الصلة والروابط جميعها بين النواب وجمهور الناخبين لانتهاء ذلك مع الحقائق الثابتة .

فالسائد ذلتها ولا أنها ترفض علاقة التبعية وخضوع النواب لناخبين وترفض بالتال كل وكالة في هذا المصمر ، الا أنها مع ذلك لا تقطع كل صلة بينهما . بل تقيم علاقة ثابتة بين البرلمان وهيئة الناخبين تمثل في تجديد البرلمان دوريا بما يحق رقابة جمهور الناخبين على أعمال أعضاء البرلمان وبيع الناخبين بالتال التعبير عن آرائهم إزاء ما قام به النواب من أعمال وذلك باعادة انتخاب هؤلاء النواب مرة ثانية أو بعدم انتخابهم واستقالتهم .

كما وأن أعضاء السلطة التنفيذية في النظام البرلماني حتى حل البرلمان إنما يهدف الى تفرغ وأى الناخبين في الخلاف الذى نشأ بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والذى كملت على أساسه السلطة الأولى بمجلس النواب ، وذلك للوقوف على رأى الناخبين في هذا الخلاف عند انتخاب المجلس النيابي الجديد .

كما تمثل العلاقة بتوجيه الشعب لسياسة البرلمان عن طريق التعبير عن آرائه بواسطة سبل النشر والإعلام مما يؤدى الى توجيه الشعب البرلمان نحو تحقيق رغبات الرأى العام وعدم الانصراف على تحقيق رغبات أعضاء البرلمان وآرائهم وحدهم .

وحقيقة الامر . أنه لا يتبين الالتجاء لتكييف العلاقة بين النائب

وناخيه الى النظريات القانونية المجردة ، ذلك أن علاقة البرلمان بالشعب إنما هي مشكلة سياسية يتعين تكييفها على أساس سياسي فقط . وعلى هذا الأساس تقوم العلاقة بين البرلمان والأمة على نحو من التعاون والتوازن .

فلا يجوز للبرلمان والحالة هذه أن يتبع الرأي العام وينحضع له في جميع أموره . اذ يجب أن تكفل للبرلمان قسطاً من الاستقلال بأد كرن قابلاً للرأي العام بصورة عيانية ، خاصة وقد يتجه الرأي العام ، مماها خاطئاً ، يتعين على البرلمان عدم مجاراته في هذا السبيل . كما يجب من ناحية أخرى أن يظل البرلمان ممثلاً للرأي العام وألا ينف بعيداً عن اتجاهاته في خلوطها الرئيسية حتى لا تتعرض أعمال البرلمان مع إتجاه الرأي العام ويخضع النظام النيابي بالتالي لجرمه وأساسه .

ومكدا يتحقق التعاون والتوازن بين البرلمان والشعب ، بحيث يظل الأول ممثلاً للرأي العام دون أن ينحضع له خضوعاً تاماً مطلقاً .

## المطلب الثالث

### على موافقة النظام النيابي للعبء الديمقراطي

الديمقراطية هي حكم الشعب ، ويقضي النظام النيابي قيام برلمان منتخب يستقل بمباشرة السلطة المخولة له دون إشراك الشعب في هذا الشأن .

فكيف يمكن أن نكون أمام حكم الشعب وهو ممنوع من ممارسة السلطة طبقاً لما يقضي به النظام النيابي ؟ وبمعنى آخر كيف يمكن التوفيق بين المبدأ الديمقراطي ونظام النيابي ؟

لما قلناه إلى نظرتين لتوفيق بين الديمقراطية والنظام النيابي ، هما نظرية النيابة ونظرية المنصرف .

وقولا : نظرية النيابة : النجا أنصار هذه النظرية إلى فكرة النيابة القانونية التي تظهر صورها في ميدان القانون الخاص حيث يمكن القيام ببعض التصرفات القانونية التي لا تتجسأ آثارها في ذمة من قام بالعمل بل في ذمة شخص آخر وكان هذا الأخير هو الذي قام بالعمل والمنصرف . ومثال ذلك الوكالة والفضالة والرعاية .

ولقد استأار أنصار نظرية النيابة هذه الفكرة من القانون الخاص ، وعملوا على تطبيقها في ميدان القانون الدستوري . فإياشره النواب من أعمال وتصرفات تصدر عن البرلمان تنصرف آثارها القانونية إلى الأمة وكأنها هي نفسها التي قلمت بالعمل والمنصرف .

وعلى هذا الأساس فلا تمارض بين المبدأ الديمقراطي والنظام النيابي . ذلك أنه يقتضى أحكام النيابة تعتبر الأمة وكأنها هي التي تباشرف جميع التصرفات القانونية التي يقوم بها البرلمان مادام أن آثار هذه التصرفات تنصرف إلى الأمة وحدها .

وفكرة النيابة السياسية في ميدان القانون الدستوري تقترض إلتقاء العلاقة القانونية بين النائب ودائرته الانتخابية إذ يتحتم استعلال النائب عن جمهور ناخبيه ، ذلك أن تقرير أدنى علاقة بينها يؤدي إلى ففكرة الإنابة الخاصة لا الإنابة العامة عن الأمة بأجمعها . على أن النائب وحده لا يملك بمفرده التعبير عن إرادة الأمة العامة ، فالبرلمان بما يضمه من نواب عن الأمة هو المبرر عن هذه الإرادة العامة .

على أنه لما كانت النظرية السابقة تستمرف فكرة النيابة من أحكام القانون الخاص

وتفترض وجوب نيابة عامة من الأمة البرلمان مع ضرورة استقلال النائب عن دائرته الانتخابية إستقلالاً تاماً ، فهي في حقيقة الأمر مجرد تطبيق لنظرية لوكالة العامة للبرلمان عن الأمة ولنظرية الانتخاب مجرد اختيار وما بهما من عيوب تؤدي إلى عدم التقسيم والاختصاص .

ثانياً : نظرية المعضو : قبل بأن الإرادة قدرة لا يمكن فصلها عن صاحبها ، فلا نيابة في الإرادة مطلقاً . ومن ثم فلا يمكن أن تكون إرادة البرلمان هي إرادة الأمة

لذلك تقرر أنصار نظرية المعضو بوجود شخص جماعي واحد له إرادة جماعية واحدة لا تنفصل عنه ، وهذا الشخص الجماعي هو الأمة التي تعبر وحدها عن إرادتها بذاتها .

أما الهيئات المختلفة ومنها البرلمان ، فهي بمثابة المعضو في جسم هذا الشخص الجماعي أي مجرد أدوات لتنفيذ إرادة هذا الشخص الواحد ولا تستقل بالتالي بأية إرادة ذاتية منفصلة عن هذا الأخير . فكما أن العين والأذن مثلاً تعتبر مجرد أعضاء في جسم الإنسان تستخدم للتعبير عن إرادة الإنسان دون أن تستقل هذه الأعضاء بإرادة ذاتية لها ، تكون كذلك الهيئات المخططة ومنها البرلمان بالنسبة للأمة . فهي مجرد أعضاء لا إرادة لها بذاتها في جسم الأمة تستخدم للتعبير عن الإرادة العامة الواحدة لهذا الشخص الجماعي .

وعلى ذلك فلا وجود إلا لإرادة واحدة في النظام التثابي هي إرادة الأمة . والأمة هنا إنما تقوم بتنفيذ إرادتها بواسطة أحد أعضائها ألا وهو البرلمان ، كما يؤدي إلى عدم انفصال إرادة البرلمان عن إرادة الأمة .

على أن هذه النظرية وإن كانت قد تنادت انفصال إرادة البرلمان عن إرادة الأمة ، إلا أنها قد أهزلت في الخيال والنصور . وذلك بتشبيه الأمة بالإنسان وتشبيه هيئات هذه الأمة المختلفة ومنها البرلمان بالأعضاء المادية في جسم الإنسان . وهو ما لا يمكن الموافقة عليه لإنتفاء أسلوب هذا البحث مع الأساليب الجديدة العلمية السليمة .

كامل النظرية السابقة تردى لدى تبرير جميع أعمال الهيئات الأمة حتى ولو علمت إحدى الهيئات على الاستبداد بسلطانها ، على اعتبار أن مثل هذه الهيئات مجرد أعضاء تبر من إرادة الأمة وحدها ، وهو ما لا يمكن قبوله .

والخلاصة : أن النظريتين السابقتين لا تصلحان للتوفيق بين النظام النيابي والمبدأ الديمقراطي .

فالنظام النيابي لم ينشأ على أساس مبدأ قانوني معين ، بل كان وليد تطورات تاريخية سادت في إنجلترا وانتقل منها بعد ذلك إلى الدول الأخرى بعد اكتمال صورته .

كما أن تبرير النظام النيابي يكمن أساساً في الواقع العملي الذي يعمل ضرورة الأخذ به وذلك نظراً لاستحالة الأخذ في الوات الحاضر بالنظام الديمقراطي المباشر . سواء تمخضت هذه الاستحالة في الناحية المادية التي تسود الدول في الآونة الحديثة ، أو في الناحية الفنية التي تتميز بها الآن شئون الساطة وتعددها بحيث يصعب على أفراد الشعب ممارستها على نحو جدى سليم .

لذلك فإنه يتعين ألا نلجأ في التوفيق بين النظام النيابي والمبدأ الديمقراطي إلى النظريات القانونية المجردة ، بل يتعين أن نلجأ في هذا الخصوص إلى الواقع العملي الذي يعمل بضرورة الأخذ بهذا النظام .

كما وأن مدلول المبدأ الديمقراطي القاضي بحكم الشعب لا يعنى ضرورة ممارسة الشعب بنفسه ليشئون السلطة واستبعاد مبدأ ممارسة نواب الأمة أمر هذه الشئون . ذلك أن النظام النيابى ولو أنه يعمل على ممارسة البرلمان ليشئون السلطة فإن الشعب ما يزال في الدور الفعال . وذلك عن طريق رأى العام الذى يؤيد أعمال البرلمان ويبررها وفق إرادته ورغباته السليمة . وكذلك عن طريق التجديد الدورى للبرلمان حيث تعمل الانتخابات على فرض رقابة الشعب على ما قام به البرلمان من أعمال .

#### النظام النيابى بين النظرية والتطبيق :

قرر جانب من الفقه أن النظام النيابى بمعناه التقليدى وبأركانه السابق بيانها عبارة عن مبادئ نظرية مجردة تظهر بمظهر مناهير من ناحية الواقع العملى . فاقدر دل الواقع العملى أنه يختلف مع ما تقضى به مبادئ وأحكام هذا النظام . مما يؤدى إلى تقرير انفصال النظرية الدستورية التقليدية للنظام النيابى عن الواقع . وظهر هذا الانفصال بين الواقع والنظرية منذ أواخر القرن التاسع عشر . فمن ناحية إستقلال إرادة البرلمان عن إرادة جمهور الناخبين وهو ما يعلى به النظام النيابى ، نجد أن الواقع العملى قد أثبت خلاف ذلك . فقد أصبح لجمهور الناخبين تأثير كبير على نوابهم بأن خضع الآخرون لتطبيقات وزعجات ناخبهم الخاصة ورغبة فى إعادة انتخابهم . ونتيجة لذلك أصاب المنصر القاضي بأن عضو البرلمان يمثل الأمة جمعاء الكثير من الإنوار . حتى أصبح النائب يمثل دائرة الانتخابية ويعمل لصالحها ولصالح ناخبيه دون الصالح العام .

وللأحزاب السياسية أكبر الأثر فى التيل من إستقلال إرادة النواب وفى تمثيل النائب للأمة جمعاء . ذلك أن الأحزاب قد تعمل على إمداد حرية النواب

الذين ينتمون إليها بانقياد هؤلاء النواب وانحيازهم لأراء الحزب السياسى سنو، ولو كان ذلك على حساب آرائهم ومعتقداتهم الشخصية أو على حساب الصالح العام. كذلك أنكر الواقع العمل صحة القول بأن البرلمان هو الممثل للأمة وإرادتها. ذلك أن النواب لا يمثلون في واقع الأمر سوى فئة قليلة من الباخين نتيجة إجحام الكثيرين من الاشتراك كناخين في الحركة الانتخابية . علاوة على الأصوات التى أعطيت للمرشحين الذين لم يكتب لهم الفوز في هذه الحركة . فإذا ما أسقطنا عدد الأصوات التى أحجمت عن الاشتراك في الانتخابات وعدد الأصوات التى أعطيت لمن لم يفرز في الحركة الانتخابية ، انضح لنا أن أعضاء البرلمان يمثلون في حقيقة الأمر أقلية من الناخين أى فئة قليلة من أفراد الأمة لا الأمة كلها . كما وأن ممارسة شئون السلطة داخل البرلمان تتمثل في أقلية بسيطة. ذلك أن إجتماعات المجلس النيابى تعتبر صحيحة في غالب الأحوال إذا ما توافر حضور الأغلبية المطلقة المطلقة لمجموع عدد أعضاء المجلس . وتتخذ القرارات عادة بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين . بمعنى أن قرارات المجلس النيابى تتخذ عادة بواسطة ما يزيد على ربع عدد أعضاء البرلمان بقليل . وتنفذ هذه القرارات بواسطة هذه النسبة البرلمانية الضئيلة ، الأمر الذى يؤدى إلى القول بأن البرلمان لا يمثل الأمة وإرادتها ، وإنما يمثل حكم أقلية بسيطة من النواب .

كما وأن الواقع العمل قد دل على عدم صحة المبدأ القائل بوحدة الأمة المجردة ، وذلك لإقسام الأمة إلى طبقات تسمى كل منها بواسطة نوابها إلى خدمة مصالحها والمطامع عن حقوقها . مما أدى إلى تقرير جانب من الفقه بأن مبدأ وحدة سيادة الأمة وعدم قابليتها للتجزئة لم يكن إلا مجرد وهم وخيال .

على أنه إذا كان الواقع العمل قد أثبت بعض مظاهر الانفصال بينه وبين مبادئ النظام النيابى ، فإن الحقيقة الثابتة أن مثل هذه المظاهر الواقعية ما هى



إلا مجرد تفهيمات لا تنال من ذات النظام ومبادئه . وتظهر التشوهات السابقة خاصة في الدول المختلفة سياسياً حيث يعرضها التضييق السياسى ، ويختلف الحال بالنسبة للدول التى تم لها النضج السياسى حيث يسود حسن تطبيق النظام لا إساءة تطبيقه .

لذلك فالانفصال بين النظرية والواقع ما هو فى حقيقة الأمر إلا عبارة عن سوء تطبيق النظام الإنيايى . ويضيق هذا الانفصال ويصبح فى حكم التناقض اذا ما أحسن تطبيق النظرية يتعاون البيئة الحاكمة والطبقة المحكومة فى هذا الخصوص .



## الباب الثاني

### الصور الرئيسية للأنظمة السياسية الغربية

تقوم النظم السياسية الغربية أساساً على مبدأ علم هو مبدأ فصل السلطات .  
ويعني ذلك أن السلطة لا تتركز في يد واحدة بل توزع على هيئات متعددة .  
ذلك أنه إذا مارست السلطة جهة واحدة ، كنا أمام ما يعرف بنظام تركيز السلطة .  
أما إذا وزعت السلطة على هيئات متعددة ، كنا أمام ما يعرف بنظام توزيع السلطة .

ويمت توزيع السلطة - طبقاً لمبدأ فصل السلطات - على أساس التقسيم التقليدي  
لوظائف الدولة .

ولما كان الدولة ثلاث وظائف تمثل في وظيفة تشريعية ووظيفة تنفيذية  
وظيفة قضائية ، فإنه يجب أن توزع هذه الوظائف المختلفة على هيئات متعددة  
منفصلة ومستقلة بحيث تتولى كل منها إحدى هذه الوظائف .

من ذلك يتضح أن مبدأ فصل السلطات هو عبارة عن توزيع وظائف الدولة  
على هيئات منفصلة تستقل كل منها عن الأخرى مباشرة وظيفتها . بحيث  
يتحقق داخل الدولة سلطة تشريعية تمثل في وظيفة وضع القوانين ، وسلطة  
تنفيذية تمثل في مهمة تنفيذ هذه القوانين ، وسلطة قضائية تمثل في مهمة الفصل  
في المنازعات والخسومات . بحيث تستقل كل هيئة من هذه الهيئات عن الأخرى  
في مباشرة وظيفتها .

هذا ويلاحظ أنه ليس المقصود بفصل السلطات أن تستقل كل هيئة عن

الأخرى تمام الاستقلال ، بحيث تكون كل منها بمعدل تام عن الأخرى . إذ أن المقصود بهذا المبدأ هو عدم تركيز وظائف الدولة وتجميعها في يد هيئة واحدة بل توزيعها على هيئات منفصلة بحيث لا يمنع هذا التوزيع والإفصال من تعاون ورقابة كل هيئة مع الأخرى .

ويستبرأ أرسطو أول من نادى بمبدأ فصل السلطات رغم أن هذا المبدأ قد نسب إلى مونتسكيو حتى أصبح مقرونا باسمه . وسبب ذلك أن مونتسكيو إنما يرجع إليه الفضل في صياغة هذا المبدأ صياغة جديدة وعرضه في كتابه الشهير (روح القوانين) بشكل واضح دقيق لم يسبقه فيه أحد .

وكان من آثار كتابات مونتسكيو في هذا الصدد أن اعتبر مبدأ فصل السلطات سلاحاً من أسلحة الكفاح ضد الحكومات المطلقة التي كانت تعمل على تركيز جميع السلطات في يدها ، ووسيلة من وسائل التخلص من السلطة المطلقة للسلوك . لذلك أخذ رجال الثورة الفرنسية هذا المبدأ : فجاء في إعلان حقوق الإنسان عام ١٧٨٩ بأن كل جماعة سياسية لا تضمن حقوق الأفراد ولا تفصل بين السلطات لا دستور لها . كما أخذت به بعد ذلك الدساتير الفرنسية كدستور ١٧٩١ ودستور ١٨٤٨ اللذان نصا على أن فصل السلطات هو الشرط الأول لكل حكومة حرة .

ومرى هذا المبدأ بعد ذلك في غالبية الدساتير الغربية ، ومنها إلى كثير من دساتير الدول العربية .

#### مزاياء مبدأ فصل السلطات :

أ ) صيانة الحرية ومنع الاستبداد : يؤدي نظام تركيز السلطة في هيئة واحدة إلى إساءة استعمال السلطة التي تفتى بالقضاء على حريات الأفراد .

وفي ذلك يقول مونتسكيو : « لقد أثبتت التجارب الأبدية أن كل إنسان

يمنع سلطة بصره استعمالها اذ يتبادى في هذا الاستعمال حتى يجد حدوداً تروقه .  
لن انضية نفسها في حاجة الى حدود ، وللوصول الى عدم اساءة استعمال السلطة  
يجب أن يكون النظام قائماً على أساس أن السلطة تعد السلطة Le pouvoir  
arrête Le pouvoir

ومكنا بتضح أن نظام فصل السلطات يؤدي الى حسن استعمال السلطة ذلك  
أن كل هيئة تتحمل على مراعاة الآخرين مما يؤدي الى إيقاف الهيئة التي تتعد على  
بمازوة واساءة سلطتها عند حدها ، وبذلك تلزم كل هيئة حدود سلطتها القانونية  
وتتحقق بذلك حقوق وحرية الافراد .

لذلك أعتبر مبدأ فصل السلطات أنه المبدأ الكفيل بتحقيق الحرية والعدالة .  
حتى عد سلاحاً لمحاربة الملكية المطلقة التي كانت سائدة قبل اثورة القرسية والتي  
علت على تركيز السلطة بين أيادي الملوك وحدهم . ولذا عملت اثورة القرسية على  
تحقيق هذا المبدأ وتسجيله كأساس لسيادة الحرية وتحقيق العدالة وكرسية لمنع  
نصف الهيئات العامة في استعمال سلطتها .

ب ) اتفاق وظائف الدولة وحسن سحر العمل : يعمل مبدأ فصل  
السلطات على تقسيم الوظائف المختلفة للدولة على هيئات مستقلة . مما يؤدي الى  
اتقان هذه الهيئات واجادتها لعملها . اذ يتفق ذلك ومبدأ التخصص في العمل الذي  
يحقق الاجادة والاتقان .

ج ) احترام القوانين وحسن تطبيقها : يحقق مبدأ فصل السلطات احترام  
القوانين ويكفل تطبيقها تطبيقاً عادلاً سليماً . وذلك على خلاف مبدأ تركيز  
السلطة الذي يؤدي الى عدم استقرار القوانين والاستقرار بها . ومثال ذلك أنه  
اذا اجتمعت وظيفة التشريع والتفويض والقضاء في يد واحدة ، أمكن هنا من  
القوانين وتعديلها طبقاً للحالات الفردية لا طبقاً لما يجب أن تتم به القوانين من  
عمومية وتجريد .

كما أن مثل هذا التركيز يعمل على عدم خضوع هذه الهيئة الواحدة للرقابة  
التضامية ، وبالتالي إل غاقتها للقوانين دون الخضوع لأذى جواء يوقع عليها في  
هذا الخصوص .

#### حكمة الأخذ بمبدأ فصل السلطات :

إذا ما كان للسلطات الحاكمة قبل الثورة الفرنسية من سلطة مطلقة عملت على  
إمداد حقوق الأفراد وحرياتهم ، رسخ في الفكر الغربي أن إطلاق السلطة يؤدي  
إل التبل من الحقوق والحريات وأن السلطة المطلقة والحرية لا يتفقان بل يتبران  
من الأمور المتناقضة

فإعلان السلطة والحرية على طرفي نقيض : إذا ظهر الأمر الأول (الطلاق  
السلطة ) اختفى الثاني (الحرية).

لذلك تركز في الفكر الغربي نتيجة ما تركه السلطة الحاكمة من آثار سيئة  
الإعتقاد أن السلطة عبارة عن شبح مخيف يعين تقييده حتى نفسح المجال  
للحقوق والحريات.

ومكثما نادى رجال الثورة الفرنسية بمبدأ فصل السلطات أي بسلط تركيز  
السلطة وبنفيدها وتوزيع وظائفها على هيئات مستقلة ، حتى نفسح المجال لظهور  
النقيض الآخر السلطة المطلقة ألا وهو مبدأ الحقوق والحريات.

من ذلك يتضح أن فصل السلطات إنما يهدف في حقيقة الأمر إل تحقيق الحقوق  
والحريات إزاء السلطات العامة في الدولة .

وهو ما نادى به الفكر الغربي دائماً حتى سبغت الديمقراطية الغربية بالديمقراطية  
الحرية دلالة على سيادتها الحريات .

( القسم الثاني )

### صور الأنظمة السياسية الغربية :

إذا كان مبدأ فصل السلطات يعمل على توزيع وظائف الدولة على هيئات منفصلة تستقل كل منها عن الأخرى في أداء وظيفتها ، فإنه مع ذلك قد تتوسع أساليب تطبيق هذا المبدأ من زاوية علاقة الهيئات بعضها ببعض .

فقد تأخذ بعض الدول بنظام التعاون بين الهيئات وذلك بقيام علاقة متبادلة من التعاون والرقابة بين هذه الهيئات ، وهو ما يظهر في النظام البرلماني .

وقد تفضل بعض الدول مبدأ عدم التعاون بين هيئاتها المخافة بأن تستقل كل منها عن الأخرى إلى أقصى درجة ممكنة في ممارسة اختصاصاتها ، وهو ما يظهر في النظام الرئاسي .

وقد تعطى بعض الدول الأخرى الصدارة لهيئة على أخرى ، وهو ما يظهر في نظام حكومة الجمعية النيابية .

# الفصل الأول

## النظام البرلماني

يتمتع عند دراسة النظام البرلماني ، أن نوضح أولا الأسس العامة التي تحكم هذا النظام ، ثم الناحية التطبيقية له في أمم الدول التي اعتمدته .

ولما كانت إنجلترا قد اعتمدت النظام البرلماني بمقتضى التقليدي . وانتمت فرنسا في دستورها الحالي لسنة ١٩٥٨ ، على نحو متطور احتلف بمقتضى الشيء في مظهره من المبدأ التقليدي له ، فإنه يحسن أن نتعرض لبحث النظام البرلماني من الناحية التطبيقية الدستورية في كل من إنجلترا وفرنسا .

## للبحث التالي

### الأسس العامة للنظام البرلماني

النظام البرلماني هو ذلك النظام الذي يقوم على أساس التوازن والتعاون بين سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية ثنائية .

لذلك يفترض النظام البرلماني كأصل عام تساوى كل سلطة من السطاعتين سالفتي الذكر مع الأخرى دون أدنى تبعية أو سيطرة لإحداهما على الأخرى على أن هذا التساوى يعنى من ناحية أخرى ضرورة التعاون بينهما ، وذلك بتقرير علاقة متبادلة تربط السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية من ناحية وهذه السلطة الأخيرة بالسلطة الأولى من ناحية أخرى .

### أركان النظام البرلماني :

باسترجاع أركان النظام البرلماني ، نجد أنه يدور حول عنصرين أساسيين هما :  
ثنائية السلطة التنفيذية ثم عنصر تمارن السلطات .

### أولا : ثنائية السلطة التنفيذية

معنى ذلك أن السلطة التنفيذية تتكون من طرفين هما : رئيس الدولة ،  
والوزارة ؛



## ١ - رئيس الدولة :

رئيس الدولة في النظام البرلماني غير شخص رئيس الوزراء، بل هما شخصان متمايزان يشغل كل منهما منصباً يتمايز عن الآخر . ورئيس الدولة هو الملك في النظام الملكي ورئيس الجمهورية في النظام الجمهوري .

ويتمتع رئيس الدولة في النظام البرلماني بمبدأ عدم المسؤولية السياسية عن التصرفات الخاصة بشئون الحكم . وذلك على خلاف المسؤولية الجنائية التي قد تختلف أمرها باختلاف شكل الحكومة أي ما إذا كانت حكومة ملكية أم جمهورية وهو ما سبق الإشارة إليه .

دور رئيس الدولة في النظام البرلماني : رئيس الدولة بعيد عن نطاق سياسة الوزارة و البرلمان فهو يعمل على إيجاد التوازن بين سلطات الدولة بتوجيه كل منها نحو الطرق الصحيحة الذي رسمه الدستور . لذا فهو يمد على حد قول بعض الفقهاء بمثابة الحكم الرياضي العادل المستقل بين الوزارة و البرلمان ، الذي يعمل على كفالة احترام قواعد المباراة بينهم ، دون ميل أو تحيز إلى أي منهما . ولقد احتلف الفقهاء حول دور رئيس الدولة ومباشرة شئون الحكم التنفيذية . فهناك من يقرر سلبية دور الرئيس وقصر اختصاصه على مجرد دور أدبي محض يستطيع بمقتضاه أن يوجه النصح والإرشاد إلى هيئات الدولة العامة دون أن يكون له أي دور في مباشرة شئون الحكم . وهكذا لا يتمتع رئيس الدولة بأية سلطة فعلية في هذا المجال . ولا أدل على ذلك من إجماع المذهب النظام البرلماني حيث يملك الملك ولا يحكم . وسبب ذلك في نظر هذا الجانب من الفقهاء ، أن رئيس الدولة غير مسئول سياسياً عن التصرفات الخاصة بشئون الحكم حيث تقع المسؤولية على الوزارة وحدها . وما دام الأمر كذلك فإنه لا يتمتع بسلطة فعلية إذ حيث توجد المسؤولية توجد السلطة ، وتكون الوزارة وحدها هي التي يقع عليها ممارسة السلطة الفعلية في ميدان السلطة التنفيذية فيجب قصر سلطاتها المقررة . وهناك رأي يقرر بأن النظام البرلماني لا يتعارض واشتراك رئيس الدولة مع الوزارة في إدارة شئون السلطة التنفيذية مع مراعاة الشرطين التاليين : -

— أن يجد رئيس الدولة وزارة مستعدة لتحمل مسئولية تدخله في شئون الحكم وتكون هذه الوزارة محتفظة في الوقت ذاته بثقة المجلس النيابي .

— وأن ينفذ الوزراء لشايط رئيس الدولة بالأنا تسمح الوزارة بأن يكون شخص رئيس الدولة أو أعماله موضع مناقشة أمام البرلمان أو أمام الرأي العام . وسيل ذلك أن يحاط تدخل رئيس الدولة في شئون الحكم التنفيذية بالمرية والسكمان بحيث تظهر هذه الأعمال أنها من صنع الوزارة المسؤولة وحدها .

على أنى أرى أنه لا يمكن التسليم بالرأى الأول القائل بسلبية دور رئيس الدولة في ميدان شئون الحكم . ذلك أن له بعض الاختصاصات التي يقوم بها في ميدان السلطة التنفيذية : كحق تعيين رئيس الوزراء وإقالة الوزراء علاوة على كونه المرشد الأعلى والحكم بين السلطات . كما أن غالبية الدساتير البرلمانية تقرر لرئيس الدولة بعض الاختصاصات التشريعية كحق الاعتراض على القوانين ، حق إصدارها ، علاوة على الاختصاصات الخاصة بمراقبة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية كحق دعوة البرلمان إلى الانعقاد وحق حل المجلس النيابي .

كما أرى أنه لا يمكن التسليم بالرأى الثاني . إذ من الغريب أن تقبل وزارة تخطية تدخل رئيس الدولة في الحكم بمثل الشروط التي ساقها الرأى السابق ، إلا في سبيل رضاء رئيس الدولة عنها وفي سبيل بقائها في الحكم بالنال .

هذا علاوة على أن مباشرة رئيس الدولة لسلطة فعلية حقيقية والعمل على تقوية سلطته في ميدان السلطة التنفيذية إلى حد كبير ، يؤدي إلى تقريب النظام البرلمان من النظام الرئاسي ويبعد النظام الأول عن روحه الحقيقية .

لذلك أرى أن الوزارة في النظام البرلماني هي المحور الرئيسي الفعال في ميدان السلطة التنفيذية حيث يقع عليها أصلا ممارسة السلطة الحقيقية في هذا الميدان .

وإذا كان لرئيس الدولة بعض الاختصاصات التنفيذية والقضائية كحق تعيين رئيس الوزراء والوزراء وإقالة الوزارة وحق الاعتراض على القوانين وحق إصدارها وحق دعوة البرلمان إلى الانعقاد وحق حل المجلس النيابي . علاوة على كونه المرشد الأعلى والحكم بين السلطات في الدولة . فإن الوزارة تحتل مع ذلك مكان المدارة في ميدان السلطة التنفيذية حيث تمارس السلطة الفعلية لشئون الحكم وتعال سياسياً نتيجة ذلك .

لذلك كله تقرر الدساتير البرلمانية أن رئيس الدولة يسلط السلطة بواسطة وزرائه وبأنه لا يملك العمل منفرداً عن الوزارة . الأمر الذي يوجب توقيع على السلطة الفعلية إلى جانب توقيع رئيس الدولة على كافة القرارات الخاصة بشئون الحكم كدليل على مباشرة الوزارة لسلطة الحكم الفعلية .

## ٢ - الوزارة :

الوزارة هي الطرف الثاني للسلطة التنفيذية ، وهي المحور الرئيسي لتسيار هذا الميدان إذ يقع عليها أسلاخه مله السلطة الحقيقية . وتكون بالتالي مسئولة سياسياً عن أعمالها أمام المجلس النيابي سواء كانت مسئولة تضامنية لمئة الوزارة بأكملها أم مسئولة فردية تقع على كل وزير على حدة .

وتتكون الوزارة من رئيس غير شخص رئيس الدولة ومن عدد من الوزراء يجتمعون في مجلس متجانس ذي وحدة متجانسة يقوم بوضع السياسة العامة للحكومة ويمتلك الإلزام بين أعضاء الوزارات ويتخذ بالتالي وحدة العمل الوزاري واتساقه ويهيمن على شئون الدولة . هذا المجلس هو مجلس الوزراء .

وليس هناك ثمة ما يمنع من حضور رئيس الدولة أثناء اجتماع الوزراء . بعضهم . على أنه يلاحظ أن رئيس الدولة في حالة حضوره لا يشارك بصوت

معدود حينئذ يتخذ المجلس قراراته والتي تصدر عادة بأغلبية أصوات الأعضاء  
الحاضرين المكونين لهذا المجلس ، أي بأغلبية أصوات الوزراء ورئيس الوزراء  
فقط وذلك كله كأسل عام .

وإذا كان لرئيس الدولة حق تعيين رئيس الوزراء والوزراء وإقالة الوزراء ، فإن  
حقه في هذا الخصوص ليس بحق مطلق . بل هو حق مقيد تحده الضرورة في  
اختيار رئيس الوزراء والوزراء من بين زعماء حزب الأغلبية أو اختيار من  
ترضى عنهم الأغلبية البرلمانية ، وذلك لضرورة إسناد الوزارة على أغلبية برلمانية  
تمكنها من الاستمرار في الحكم . كما وأن حق رئيس الدولة في إقالة الوزارة مرهون  
كذلك بموقف الأحزاب في البرلمان حيث يتعين أن تستند الوزارة الجديدة على  
ثقة هذا الأخير .

وقد تشكل الوزارة جميعا من حزب سياسي واحد إذا كان هناك حزب  
أغلبية يستطيع أن يفوز وحده بأغلبية مقاعد البرلمان وأن يحرز بالتالي الأغلبية  
البرلمانية . وإلا فإنه يتعين أن تتألف الوزارة من أعضاء ينتمون لأحزاب مختلفة  
تسمى بالوزارة الائتلافية وذلك لائتلاف عدد من الأحزاب في أمر  
تكوينها .

### ثاني : تعاون السلطات :

يتم النظام البرلماني على التعاون المتبادل بين السلطين التشريعية والتنفيذية  
بمعنى أن تعاون كل سلطة من هاتين السلطين مع الأخرى . وذلك بقيام علاقة  
ترتبط الساطة التشريعية بالسلطة التنفيذية من ناحية ، وعلاقة تربط السلطة التنفيذية  
بالتشريعية من ناحية أخرى .

١ - مظاهر الملائمة التي تباشرها السلطة التنفيذية في ميدان السلطة التشريعية :

يقرر النظام البرلماني بعض الأعمال التي تباشرها السلطة التنفيذية في ميدان السلطة التشريعية وذلك كدليل على قيام رابطة التعاون بين هاتين السلطتين .

١ - أعمال خاصة بتكوين البرلمان : بأن تقوم السلطة التنفيذية بادعوة لإجراء الانتخابات النيابية سواء كان ذلك عقب حل المجلس النيابي أو عند انتهاء مدة نيابة أعضاء البرلمان . وتباشر السلطة التنفيذية بعض الأعمال المتعلقة بعملية الانتخاب ذاتها كتحديد المداول الانتخابية وإجراء الانتخابات في مواعيدها .

كما يظهر تدخل السلطة التنفيذية في أمر تكوين البرلمان إذا ما لجأت بعض الدساتير إلى الأخذ بنظام التمين . إذ تقوم السلطة التنفيذية بتعيين الجانب المدين من الأعضاء في المجلس النيابي .

ب - أعمال خاصة بالانقضاء البرلماني : من المقرر أن البرلمان لا ينتقد صفة مستمرة مستديرة طوال مدة نيابته المقررة ، أي طوال الفصل التشريعي . إذ ينتقد البرلمان لمدة عدد من الأشهر من كل سنة مباشرة وظيفته التشريعية ، وحقاً ما يسمى بدور الإنقضاء العادي السنوي .

وقد تطرأ حالات ضرورية بعد انتهاء دور الإجتماع العادي السنوي أي خلال عطلة البرلمان السنوية ، مما يؤدي إلى وجوب دعوة البرلمان للإجتماع في دور غير عادي .

وهكذا يشتمل الفصل التشريعي على عدد من أدوار الانقضاء العادي وغير

المادى . كما يشتمل كل دور انعقاد على مجموعة من الجلسات مقدما البرلمان خلال كل دور .

وتقوم السلطة التنفيذية عادة بدعوة البرلمان إلى الانعقاد المادى أو إلى الانعقاد غير المادى . كما تقوم بعض دور انعقاد البرلمان وتأجيل انعقاده .

وتتفرق بعض النظم البرلمانية بين الانعقاد المادى وغير المادى البرلمانية فتقرر أن يتم الأول حكما كالمواجد التي يحددها الدستور لهذا الانعقاد دون دعوة من رئيس السلطة التنفيذية . بينما يتم الانعقاد غير المادى بناء على دعوة من هذا الأخير يحتملها الدستور .

ج - الاشتراك مع البرلمان في بعض وظائفه : بأن يكون السلطة التنفيذية حق اقتراح القوانين وذلك بأن تقدم إلى البرلمان بمشروعات القوانين . كما يكون الرئيس الدولة حق الاعتراض على القوانين وإصدارها .

د - الجمع بين عضوية البرلمان والوزارة : يقرر النظام البرلماني السماح بالجمع بين المنصب الوزاري وعضوية البرلمان .

ولا جدال أن مثل هذا الجمع بين المنصب الوزاري والمنصب النيابي يؤدي إلى تنازع السلطين التشريعية والتنفيذية في أداء مهمتهما إذ سيتمكن الوزراء من حضور جلسات البرلمان ومن الاشتراك في مناقشات المجلس النيابي وفي الدفاع عن سياسة الحكومة العامة وأعمال كل وزارة على حدة ثم من الاشتراك في تقرير القوانين المختلفة .

هـ - حق الحل : يقصد بحق الحل إنهاء مدة المجلس النيابي قبل نهاية المدة القانونية المقررة لنيابة هذا المجلس .

ويجوز من قبل من أخطر أنواع رقابة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، إلا أنه سلاح ضائع للسلطة التنفيذية المقررة أمام المجلس النيابي . وعلى كليهما يفرم التوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية مع تعاون بينهما .

## ٢- مظاهر العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية:

أ - السؤال : يقصد به أنه بمنزلة أي عضو من أعضاء البرلمان طلب الاستقالة أو استقالت بعد مائة سنة من الوجود . وبهذا السؤال هو عبارة عن استفسار أحد أعضاء البرلمان عن مائة سنة من الوزير المختص ، وقد يكون هدفه أنه نظر الوزير إلى مائة سنة .

والسؤال مجرد عبارة بين عضو البرلمان والوزير ، فهو يحصر المناقشة بينهما دون تدخل من أعضاء المجلس الآخرين . وبهذا يدحض شخصياً لعضو البرلمان أنه أن يتكلم عنه وأنه أن يحمل من مبرحونه استجواباً إذا لم يقتض الحزم بالاجابة الوزير عن السؤال .

ب - الاستجواب : الاستجواب أخطر من السؤال ، فلا بد بمجرد طلب الاستجواب أو استفسار عن مائة سنة ، بل هو عبارة عن عابثة الوجود أو أحد الوجود على تصرف من التصرفات السامة . فهو إستيعاج يتضمن في طياته إيهاماً أو تهماً لأن عمل علم تقوم به السلطة التنفيذية .

والاستجواب لا يحصر المناقشة بين عضو البرلمان مقدم الاستجواب والوزير كما هو الحال في السؤال . بل يجوز لأحد أعضاء المجلس الاستجواب فيه ويجوز إذا استدعى البرلمان استجوابه أن يستمر المجلس النيابي في نظره إذا

ما نبناه أحد أعضاء المجلس ، وقد يؤدي الاستجواب إلى طرح الثقة بالوزارة بأجمعها .

ج - حق إجراء التحقيق . قد يريد البرلمان الوقوف على حقيقة معينة حتى يستطيع الحكم بنفسه على موضوع معين ، وذلك إذا ما أراد الوقوف مثلاً على حقيقة عبور أحد المصالح الحكومية أو مرفقة تصرف إدارى معين .

لذلك تسمح الدساتير البرلمانية عادة بأن يشكل المجلس اللجان من أعضائه تقوم بمهمة التحقيق هذه . وقد تشكل هذه اللجنة خصيصاً لذلك وقد تكون لجنة دائمة بالمجلس .

د - تولي رئيس الدولة منصبه بواسطة البرلمان : تمنح بعض الدساتير البرلمانية للمجلس اللجان حق إختيار رئيس الدولة ، وذلك بأن يتولى هذا الأخير منصبه عن طريق انتخاب البرلمان له .

وأن هذا لا كبر دليل على تمارن السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية إذ تقوم هذه السلطة الأولى باختيار رئيس السلطة الثانية .

هـ - المسؤولية الوزارية السياسية : لما كان يقع على الوزارة أصلاً عبء مباشرة السلطة الحقيقية الفعلية في ميدان السلطة التنفيذية ، فإن الدساتير البرلمانية تعمل دائماً على تقرير المسؤولية الوزارية بنوعها أمام البرلمان أى : المسؤولية الفردية التي تقع على كل وزير على حدة نتيجة أعماله التي يباشرها في حدود وزارته .

والمسؤولية التضامنية لحينة الوزارة بأجمعها التي تنقرر نتيجة السياسة العامة للوزارة ، أو نتيجة ما يباشره رئيس الوزراء من أعمال باعتباره رئيساً للوزارة بأجمعها .



وتقرير المسؤولية الوزارية السياسية بنوعها من دون رئيس الدولة أمام المجلس النيابي يعتبر دليلاً على قيام الوزارة بأعمال السلطة التنفيذية .

ويجوز للمجلس النيابي أن يقوم بسحب ثقته عن الوزير المسئول الذي يجب عليه في هذه الحالة أن يستل منصفه الوزاري ، أو عن هيئة الوزارة بأكملها التي تسقط هنا بأكمل أعضائها .

وإن تقرير هذه المسؤولية الوزارية بنوعها أي الفردية لكل وزير على حدة والتضامنية لهيئة الوزارة بأكملها أمام المجلس النيابي ، هو أكبر دليل على مدى العلاقة التي تربط السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية .

و — الاتهام الجنائي والحاكمه : تقرر بعض الدساتير البرلمانية حق المجلس النيابي في اتهام رئيس الدولة والوزراء جنائياً فيما يقع منهم من جرائم في تأدية وظائفهم . كما قد تقرر اشتراك بعض أعضاء المجلس النيابي في عضوية الهيئة الخاصة التي تتكون لمحاكمة هؤلاء .

#### تطوير النظام البرلماني :

قرر النصف الحديث أن النظام البرلماني بتتبعه وأركانها السابقة قد أصبح الكثير من التطور في الوقت الحديث .

ذلك أن مبدأ التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية قد أصبح الكثير من الاختلال : إما لصالح البرلمان نتيجة تقدم الوعي الديمقراطي مما يؤدي إلى ترجيح كفة البرلمان على السلطة التنفيذية وإخضاع رئيس الدولة والوزارة للسلطة التشريعية . وإعطاء الصدارة للبرلمان على النحو السابق يؤدي إلى تهريب النظام

البرلمان من نظام حكمه الجمعية التأسيسية ، كما يعمل على الإحلال بطلباً لغيره  
لنقل بأن رئيس الدولة بمثابة الحكمين السلطات .

وأما أن يظهر اختلال توازن السلطات لصالح السلطة التنفيذية وذلك بتد  
قوة سلطات رئيس الدولة . في هذه الحالة يترب النظام البرلماني من النظام  
الرقابي إلى حد كبير .

وممكننا أسباب النظام البرلماني خصائصه التقليدية للكم من التطور في الوقت  
الحاضر ، نحن نختلف هذا النظام بمناه السابق عما يطبق في الوقت الحديث  
من أنظمة تطلق على نفسها مع ذلك ذات التسمية رغم ما فيها وبين النظام  
البرلماني التقليدي من خلافات .

## البحث الثاني

### نظام البرلماني التقليدي في إنجلترا

كانت إنجلترا تكون قديماً من عدة ممالك صغيرة عملت على الاتحاد معاً حتى  
أطلق عليها الملكة المتحدة ، ويرجع الفضل في اتحاد هذه الممالك إلى إنجلترا  
المسيحية وقوة تنظم الكنيسة .

ونعتبر إنجلترا مهد النظام البرلماني والبرلمان . هذا النظام الذي لم يتأخر  
واحدة بل من تطورات طرحية عن غير نظيره العالم

## الفرع الأول

### المميزات الرئيسية للنظام الدستوري في إنجلترا

يتميز النظام الدستوري في إنجلترا بمميزات رئيسية يحسن التعرض لها .

### المطلب الأول

#### دستور غير مدون

المميز الرئيسي للنظام الدستوري في إنجلترا أن هذا النظام لا يقوم على دستور مدون . إذ تقوم غالبية القواعد الدستورية على قواعد عرفية تتصل بنظام الحكم حيث قام في ذهن الميثاق العامة وضميرها الحاكمة عادات درجت على استعمالها حتى أصبحت قواعد دستورية ملزمة .

على أنه إذا كانت غالبية القواعد الدستورية في إنجلترا تقوم على العرف ، فإن هناك بعض القواعد الدستورية المدونة : كالعهد الكبير ، وقانون الحقوق ، وقانون توارث العرش ، وقانون البرلمان لسنة ١٩١١ .

وهذه القواعد الدستورية المدونة تكون على شكل وثائق قديمة أصدرها الملوك . وقد تكون من ناحية أخرى عبارة عن قوانين يقرها البرلمان يكون لها الطبيعة الدستورية من الناحية الموضوعية .

على أن التدوين السابق لبعض القواعد الدستورية لا يخل بمبدأ سريان الدستور غير المدون في إنجلترا . ذلك أن وصف الدساتير بأنها مدونة وغير مدونة عبارة عن وصف نسبي غير مطلق ، إذ لا يوجد دستور مدون بصفة مطلقة ولا دستور عرفي بحت في بلد معين . فيعتبر دستور الدولة بأنه مدون إذا كانت معظم القواعد القانونية الدستورية مدونة ، مما لا يثنى وجود بعض قواعد عرفية دستورية

بجانبه . كما « سب » ثور الدولة بأنه عرف ، إذا كان المنصر الغالب من القواعد القانونية الدستورية غير مدون مما لا يثنى كذلك من وجود بعض وثائق رسمية مدونة بجانب هذا الدستور العرفي .

وإذا كان وصف الدستور بأنه مدون أو غير مدون يقوم على المنصر الغالب الأعم لكل من التدوين أو عدم التدوين ، يكون النظام الدستوري السائد في إنجلترا عبارة عن نظام دستوري عرفي ما دام أن غالبية القواعد الدستورية تتمثل في قواعد عرفية ملزمة .

وطبقاً للديار الموضعي المأخوذ في تعريف الدستور ، يتبين القول أن هناك دستوراً يرجع أصله وأصوله إلى العادات والتقاليد التي استقرت وانتظمت بين الأجيال السابقة حتى أصبحت هذه القواعد ملزمة سواء الهيئات الحاكمة أو السلطة المحكومة .

ويلاحظ أنه لا فرق في إنجلترا بين القوانين ذات الطبيعة الدستورية والقوانين ذات الصفة العادية من ناحية الشكل ذلك أن البرلمان الذي يقوم بمهمة إقرار القوانين العادية هو ذاته الذي يقوم بإقرار القوانين الدستورية بذات الشكل والإجراءات .

وأم القواعد الدستورية المدونة في إنجلترا هي :

#### ١ - العهد الكبير : « Magna Charta »

حينما ثور الملك جان الذي عرف باسم « Jean sans Terre » ، أصبح لفتيان هذا الملك يهدد مصالح طبقة الاشراف ورجال الدين ، الأمر الذي أدى بهؤلاء إلى الثورة عليه . فاضطر إلى إصدار ما يسمى بالعهد الكبير أو « الماينا كارتا » ، وكان ذلك في ١٥ يونيو ١٢١٥ . ولهذا التشريع الدستوري أكبر الأثر في تاريخ إنجلترا نظراً لما أضافه في هذا الوقت من تقرير الكثير من الحقوق والحريات .

ويقتل المهد الكبير على ثلاث وستين مادة تحتوي على كثير من الأحكام التي تضمن حقوق الكيفية والأشرف في مواجهة سلطات الملك ، وعلى كثير من الضمانات الخاصة بفرض الضرائب علاوة على كفالة حرية القضاء والكثير من الحريات الفردية .

فلقد نص المهد الكبير على تأمين حرية الكيفية في اختيار وتداولها ، وعلى تأمين حقوق الأشرف في مواجهة التصرفات الملكية التي كانت تقع على أراضيهم وملكياتهم .

ولم يقتصر المهد الكبير على صيانة حقوق الكيفية والأشرف ، بل تضمن كذلك صيانة الكثير من الحريات الفردية .

فلقد كفل الحرية الاقتصادية لتجار حتى بالنسبة للأجانب منهم كما كفل الحرية الشخصية لكل فرد من الأفراد . وذلك في المادة ٢٩ التي جاء فيها أنه لا يجوز إلقاء القبض على أي شخص أو اعتقاله أو نزع ماله أو إبعاده أو إلحاق الضرر به بأية طريقة كانت ولا يمكن اتخاذ أي إجراء في مواجهة الأفراد إلا بناء على قوانين البلاد . كما حمل على إلغاء الضرائب الاستثنائية المستعجلة وعلى عدم جواز فرض أية ضريبة إلا بعد الموافقة عليها من الهيئة التي تمثل الدولة ، وذلك باستثناء بعض الضرائب المتلفة بنظام الإقطاع .

كذلك كفل المهد الكبير حرية الإدارة والقضاء بحيث لا يمكن محاكمة الفرد أكثر من مرة عن الفعل الواحد ، وبضرورة محاكمة الأفراد دون إبطاء أمام هيئة من المحلفين من طبقة مماثلة لطبقته . وكذلك تحديد العقوبة التي تناسب مع الجريمة المرتكبة .

والعهد الكبير من ثماره ثورة لم يقم بها الشعب وإنما قام بها أصلاً طبقة النبلاء بحيث قرر البعض أنه لا يمكن اعتبار العهد الكبير وثيقة لحريات الشعب العامة لأن أغلب مبروه عامة علاقة الملك بإجراءات عهد الإقطاع في الواقع . وإذا فإنه لا يمكن اعتباره وثيقة عامة للدستور الإنجليزي ولكنه تلخيص أو ترداد للحقوق التي اعتدى عليها الملك . على أنه يجب مع ذلك ألا تنقل من أهمية العهد الكبير بالنسبة لحقوق الأفراد وحرياتهم الفردية حيث تضمن كفالة الكثير منها علاوة على تقرير حرية الإدارة والقضاء .

ولعل من أهم مميزات أنه قد نص على ضرورة كفالة احترام أحكامه ، فكان أن عمل في المادة ٢٥ منه على تأليف لجنة مكونة من خمسة وعشرين بارزاً مختص بمراقبة تنفيذ أحكامه خشية إعتداء الملكية عليه وعدم التقيد بأحكامه بالتالي .

#### ٢ - قانون الحقوق « Bill of Rights »

تضمن قانون الحقوق الكثير من المبادئ التي دعمت اختصاص البرلمان في مواجهة السلطة الملكية .

فقد حرم منع تعطيل نفاذ القوانين أو الإعفاء منها . وهو ما كان مقرراً لذلك قبل صدور قانون الحقوق .

كما حرم على الملك حق فرض أية ضريبة بدون موافقة البرلمان . علاوة على أنه لم يعد للملك أية سلطة شخصية على أموال الدولة بأن حددت نفقات القصر الملكي . وحرص البرلمان على الموافقة على نفقات الدولة وإيراداتها لسنة واحدة فقط ، وهو ما يعرف حالياً بسنوية الميزانية بما يتيح للبرلمان فرض رقابته السنوية على أموال الدولة .

كذلك قيد حق الملك في إصدار القوانين العامة التي تعمل على توسيع

اختصاصه التشريعى على حساب اختصاص البرلمان ، بحيث أصبح نطاق اللائحة يقتصر على تنفيذ القوانين دون تعديل في هذه الأخيرة . وبذلك تحدد نطاق اللائحة بالنسبة للقانون .

أما بالنسبة للجيش ، فلقد حرم قانون الحقوق على الملك القيام بتجنيد الأفراد إجبارياً وقت السلم ، كما تقرر سريان قانون التمرد ، Mutiny Bill ، الذى ينافى على الفرار من الخدمة سنوياً بحيث يتعين موافقة البرلمان عليه كل سنة حتى يمكن تنفيذ أحكامه . وكان الفرض من ذلك إجبار الملك على دعوة البرلمان سنوياً حتى يتحقق إيمان البرلمان دائماً ، وهو ما كان يتدخل فيه الملك قبل صدور قانون الحقوق .

وهكذا تحقق تدعيم سلطات البرلمان بمجلسيه بأن تمتع بسلطة تشريعية إيجابية ، وأرسيت بذلك قواعد النظام النيابى فى إنجلترا بعد تطور طويل فى هذا الخصوص .

## المطلب الثانى

### ملكية الملك ولا تحكم

يقوم النظام الدستورى فى إنجلترا على النظام البرلمانى التقليدى حتى اعتبرت إنجلترا المثل التقليدى الحى لهذا النظام . فهناك عنصر ثنائية الجهاز التنفيذى حيث توجد الملكية ذات الدور الأدبى التى تعتبر الطرف الأول ، والوزارة ذات الدور الفعلى التى تعتبر الطرف الثانى . وهناك عنصر تعاون السلطات المتبادل بين السلطين التشريعية والتنفيذية .

ويتم إعتلاء العرش فى إنجلترا على نحو وراثى طبقاً لقانون توارث العرش سواء كان ذلك للذكور أو الإناث .

(الهم هنا)

وتتمتع الملكية في إنجلترا بمبدأ عدم المسؤولية المطلقة عن أعمالها وذلك على أساس استحالة مدور الخطأ عن الذات الملكية . وتطبيقاً لهذه القاعدة سرى المبدأ القائل بأن ذات الملك مصونة لا تضر التي تدل في واقع الأمر على عدم المسؤولية المطلقة عن جميع أعمال وأفعال السلطة الملكية .

إلا أن الملكية في إنجلترا قد بدأت بالصفة المطلقة ، ذلك أن الملك قد جمع في يده مختلف وظائف الدولة من تشريعية وتنفيذية وقضائية . وبعد تطور تاريخي أصبحت الملكية مقيدة وانتقلت إختصاصاتها إل سلطات الدولة العامة حتى أصبح لها مجرد دور أدبي لا إختصاص حقيقي فعلى سواء في ميدان السلطة التنفيذية حيث تقع ممارسة السلطة الحقيقية في هذا الميدان على الوزارة ، أو في ميدان السلطة التشريعية حيث تقع السلطة الفعلية على مجلس العموم بعد تقلص إختصاصات مجلس اللوردات .

على أنه لا يمكن إنكار ما تؤدبه الملكية من دور كبير في سبيل إستقرار شئون الدولة . ذلك أنها تعتبر الناصح الأمين الذي يعمل على إيجاد التوازن بين سلطات الدولة بتوجيه كل منها نحو الطريق الصحيح الذي يمليه الصالح العام للدولة . زاء ما تؤدبه الملكية من هذا الدور الأدبي الكبير ، اعتبرت أنها رمز الدولة ووحدة الامبراطورية البريطانية ، واكتسبت تقديرًا ومحبة قل أن يوجد . له في بلد آخر يأخذ بالنظام الملكي .

ويلاحظ أن جانباً من الفقه قد عم دور رئيس الدولة في إنجلترا على النظام البرلماني بوجه عام . واعتبر لذلك أنه يتعين في النظام البرلماني أن يقتصر إختصاص رئيس الدولة على مجرد دور أدبي محض بأن يبقى بعيداً عن شئون الحكم بحيث لا يتمتع بأية سلطة فعلية في هذا المجال . إعتاداً على قاعدة حيث توجد المسؤولية توجد السلطة .



إلا أنه يجب عدم المبالغة في أمر ذلك فالملكية البريطانية لها أوضاعها الخاصة التي تتركز على أصول تاريخية تختص بها وحدها .

#### أولا : اختصاص الملكية البريطانية في ميدان السلطة التشريعية :

يسود مبدأ يقرر ، الملك في البرلمان ، ومعنى ذلك أن العملية التشريعية تتم بموافقة الملك والبرلمان بمجلسيه أى مجلسى اللوردات والموم بحيث لا تصدر القوانين إلا بعد موافقة هذه الأطراف عليها ، على أن هذه القاعدة قد أصبحت مجرد قاعدة نظرية بحتة . ذلك أنه علاوة على تفصل الاختصاص التشريعى لمجلس اللوردات ، أصبحت الموافقة الملكية على القوانين مجرد قاعدة شكلية بحتة . إذ استقر المرف على عدم إعتراض الملك على أى قانون يقرره البرلمان منذ عهد الملكة Anne ، عام ١٧٠٧ ، وأصبح إعتراض الملك مجرد قاعدة نظرية لا وجود لها من الناحية العملية .

ولذلك سق حل مجلس الموم ، إلا أن هذا الحق من الناحية العملية الحقيقية موكل أمره للحكومة . إذ يطلب رئيس الوزراء من الملك حل هذا المجلس وإجراء انتخابات جديدة له . ويقوم الماام بناء على ذلك بمباشرة حق الحل الذى يتم بناء على إرادة الحكومة في حقيقة الأمر .

#### ثانيا : اختصاص الملكية البريطانية في ميدان السلطة التنفيذية :

إذا كانت الملكية في إنجلترا تعتبر الطرف الأول في ميدان السلطة التنفيذية ، فإن سلطانها في هذا الخصوص قد تضاءلت إلى حد كبير بعد ما كاز لها من سلطة مطلقة حتى انتقلت السلطة الفعلية في نهاية الأمر إلى الوزارة التي أصبحت المحور الرئيسى الفعال .

وإذا كان الملك إختيار رئيس الوزارة ، فإن هذا الحق غير مطلق إذ يتعين

أن يكون موزع الحزب الذي أحرز الأغلبية داخل مجلس العموم، حتى تتمكن الوزارة من السير في أعمالها وذلك بالإستناد إلى هذه الغالبية البرلمانية .

ولا أدل على ذلك أنه بعد إجراء الانتخابات العامة لمجلس العموم وإحراز أحد الأحزاب الأغلبية البرلمانية ، يعرف على وجه التأكيد أى الأحزاب سينفرد بالحكم . حتى قيل أن النظام البرلماني في إنجلترا قد اتخذ شكل الوزارة الحزبية باختيار أن تولى شئون الحكم إنما يرجع إلى الحزب الذي أحرز الغالبية داخل مجلس العموم .

وإذا كان الأمر كذلك فإن اختيار رئيس الوزراء والوزارة لا يرجع في الواقع العمل إلى الملك بل إلى الشعب وحده الذي رضى غالبيته على أحد الأحزاب .

وإذا كان للملكية حق مباشرة بعض الاختصاصات الأخرى سواء في ميدان السلطة التنفيذية كعيين بعض كبار الموظفين المدنيين والعسكريين وكسج الألقاب والنياشين ، أو في ميدان علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية كحق دعوة البرلمان أو حق حله ، أو في بعض الأمور القضائية كحق العفو . فإن هذه الاختصاصات السابعة تملكها السلطة الملكية من الناحية النظرية . ذلك أن الوزارة هي التي تمارس هذه الاختصاصات من الناحية العملية الواقعية .

وإذا كانت الملكية في إنجلترا قد قيدت حريتها في ميدان مباشرة شئون الحكم، فإن هذا القيد قد ظهر كذلك حتى بالنسبة لحرية الملك في حياتهم الخاصة إذا ما تمارست تصرفاتهم مع العرق الملكي المألوف . ولا أدل على ذلك من تنازل الملك إدوارد الثامن عن العرش حينما أراد الزواج من سيدة أمريكية مطلقة سبق لها الزواج .

ويرجع جانب من النعق لإبتعاد الملكية في إنجلترا عن ممارسة شئون الحكم

إلى أبواب تاريخية واقعية ، حتى استمر ذلك الأمر وأصبح بمثابة العرف بالقبية للملكية الإنجليزية . وتتلخص أم هذه الأسباب في الناحية الواقعية حيث شهدت إنجلترا سلسلة من الملوك تعاقبوا على عرشها أميلوا شئون الحكم تماماً مستمدين في ذلك على الوزارة الى تمكنت من ممارسة السلطة على نحو واقعي .

فلقد أمهل الملك جورج الأول الذي تولى العرش عام ١٧١٤ شئون الحكم وذلك لجهله الإنجليزية تماماً . وترك أمر ذلك إلى الوزراء مكتفياً بما كان يقدم اليه من مذكرات باللغة اللاتينية في هذا الخصوص .

أما خلفه جورج الثاني الذي تولى العرش عام ١٧٢٧ ، فلقد أصابه نوبات من الجنون حمت على إبداءه عن شئون الحكم ، ثم ازداد هذا الأمر بصدقه بصره .

ثم عاش جورج الرابع الذي تولى العرش عام ١٨٢٠ حياة بذخ وكسل أبعدته عن ممارسة شئون الحكم ، حتى قيل بأنه كان يلزم فرائه حتى الساعة السادسة من بعد ظهر كل يوم .

وفي عام ١٨٣٧ تولى الملكة فيكتوريا العرش وكانت لم تتجاوز الثامنة عشرة من عمرها . فابتعدت هي الأخرى عن ممارسة الحكم خاصة بعد وفاة زوجها .

وهكذا أملى الواقع على إنجلترا بعض الملوك الذين ابتعدوا عن ممارسة الحكم تاركين أمر ذلك إلى الوزارة ، حتى أصبحت هذه الأخيرة هي المورد الرئيسي ميدان السلطة التنفيذية بحكم الظروف والواقع . هذا مع ملاحظة أنه إذا كانت إنجلترا قد منيت بملك يميل لتبها وبآخر أصابه نوبات من الجنون وتقد البصر وبثالث عاش حياة البذخ والكسل ثم بملكة شابة تشبهت بجائتها المالية فإن عظمة

بريطانيا قد ارتفعت إلى ذروتها في عهد هؤلاء الملوك ، مما يدل على أن الفضل إنما يعود للشعب الإنجليزي وبرلمانه وحكومته وليس للملوك .

## المسألة الثالثة

### الحزبية الثنائية

للمحركة الحزبية في إنجلترا أكبر الأثر على الحياة السياسية هناك . ذلك أن الحزب الذي يتمكن من إحراز الأغلبية داخل البرلمان هو الذي سيتمكن من الوصول إلى الحكم ، وبالتالي سيتمكن من ممارسة شئون الحكم من تنفيذية وتشريعية ، وهو ما يقره النظام السائد في إنجلترا من ضرورة قيام التعاون بين هاتين السطحتين .

ولقد تميزت الحركة الحزبية دائماً بالمظهر الثنائي الذي يشتمل في وجود حزبين رئيسيين يتنازعان الأغلبية في الدولة .

ولذلك كان هناك حزبان سياسيان يسميان كل منهما بطابع معين يختلف عن الآخر . فحزب التوري « Tory » كان يزعم الاتجاه المحافظ ، أما حزب المويج « Whig » فقد كان يزعم الاتجاه التحرري . ولاشك أن الحزبين السابقين كان لهما أكبر الأثر في الحياة السياسية ، إذ من المعلوم أنه يمين في النظام البرلماني اعتماد الوزارة على ثقة البرلمان الذي يتكون في واقع الأمر تكويناً حزبياً الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة اختيار الوزراء ورئسهم من حزب الأغلبية داخل البرلمان حتى يمكن للوزارة الاستمرار في شئون الحكم . ومن هنا يظهر مبدأ التعاون الذي يملئ النظام البرلماني بين السلطة التشريعية الممثلة في البرلمان والسلطة التنفيذية الممثلة في الوزارة وهما في كلتا الحالتين يمثلان حزب الأغلبية .

ولقد اشتدت الحركة الحزبية التي انعكست أثرها على الحياة السياسية منذ القرن التاسع عشر بين الحزبين سالف الذكر ، وكان من نتائج التنافس الحزبي ان صدر قانون الإصلاح الانتخابي عام ١٨٣٢ الذي أتاح لسكثير من الافراد حق المساهمة في حياة سياسية .

وسمى حزب التوري بحزب المحافظين ، Conservative Party ، وحزب المويج بحزب الأحرار ، Liberal Party ، . وظهر إلى الوجود بعد ذلك حزب العمال الذي أسس عام ١٨٩٣ تحت إسم حزب العمال المستقل مستنداً إلى النقابات العمالية حيث عرف منذ عام ١٩٠٣ بترسيمته الحالية أي حزب العمال .

ولقد بقي حزب العمال يحتل الدور الثالث بعد حزبي المحافظين والأحرار ، إلا أن مبادئه الحزب الأول قد بدأت في الانتشار ليس فقط في محيط الطبقة العمالية ولكن في أوساط المثقفين . وكان ذلك بفضل مبادئ الاشتراكية الغاية التي عمل على نشرها والتي لا وقت رواجاً كبيراً ، مما كان له أكبر الأثر في تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

وهكذا ارتفع حزب العمال إلى منافسة حزب المحافظين ، وتمثلت الحزبية الثنائية التقليدية في حزبي العمال والمحافظين حيث تولى كل منهما أمر الوزارة عند إحرازه الأغلبية البرلمانية . وهبط حزب الأحرار بالتالي إلى المركز الثالث بالنسبة للحزبين الرئيسيين الحاليين .

ويلاحظ أن القول بوجود الحزبية الثنائية في إنجلترا لا يعنى عدم وجود أحزاب أخرى أو منع ذلك إنما المقصود بذلك وجود حزبين رئيسيين يتنازعان الأغلبية في مجلس العموم والوصول بالتالي إلى سلطة الحكم .

## الفرع الثانى

### السلطات العامة في إنجلترا

يتبين أن نيين هنا الوزارة والحكومة على اعتبار أنها الطرف الحقيقى النعال في ميدان السلطة التنفيذية ، ثم البرلمان حيث تتركز الوظيفة التشريعية الحقيقية الآن في مجلس العموم .

ويلاحظ أنه طبقا للنظام البرلمانى السائد في إنجلترا هناك التعاون المتبادل بين السلطين التشريعية والتنفيذية .

ولا أدل على ظهور مبدأ تعاون السلطات من اختيار رئيس الوزراء وأعضاء الوزارة بكاملها أو غالبيتهم من بين أعضاء البرلمان على الوجه الذى سفيته . وكذلك تقرير حق السلطة التنفيذية في حل مجلس العموم الذى يقابله تقرير المسئولية الوزارية الفردية والمسئولية التضامنية للوزارة بأجمعها أمام هذا المجلس وذلك على الوجه الذى سفيته .

## المطلب الأول

### الوزارة والحكومة

يرجع أصل نظام الوزارة إلى مجلس الملك الخاص «The Privy Council» الذى كان يتكون من كبار موظفى المملكة والاساقفة وبعض الأعضاء المقربين للملك . وكان هذا الأخير يفرد بتعيين أعضاء المجلس الذين اعتبروا كسفارين له يرجع إليهم إن أراد إستشارتهم في أمور الحكم .

وكان من بين لجان المجلس الخاص هيئة عرفت باسم « لجنة الدولة » تميزت

بأهميتها نظراً لكونها اللجنة التي كان يمرض عليها أم مسائل الدولة ، حتى أرجع البعض أصل نشأة الوزارة إلى هذه اللجنة بالذات .

ولقد كان أعضاء المجلس الخاص يتمتعون بمبدأ اللامسئولية إزاء البرلمان نظراً لانفراد الملك بتعيين أعضاء المجلس باعتبارهم من مستشاريه الذين لا علاقة لهم بالبرلمان .

على أنه بتطور الظروف والأحوال ابتداء البرلمان في إخضاع أعضاء المجلس الخاص لرئاسته التي ظهرت أولاً بمظهر جنائي ثم انتهت بمظهر سياسي .

#### وسيلة الاتهام الجنائي : . Impeachment . :

لا جدال أن الملكية في إنجلترا حتى وقتنا الحاضر تتمتع بالحصانة المطلقة فيما تجر به من أعمال على اعتبار ، إنه من المستحيل أن يجرى الملك عملاً خاطئاً . وإذا كان الملك يتمتع بمبدأ اللامسئولية المطلقة عن أعماله ، فإنه يصعب التسليم بذلك أيضاً بالنسبة لمستشاريه الذين تمثلوا في أعضاء المجلس الخاص .

لذلك ابتدع البرلمان الإنجليزي وسيلة من مقتضاها إمكان مساءلة أعضاء المجلس الخاص ، وكانت تعرف هذه الوسيلة بالاتهام الجنائي .

ووسيلة الاتهام الجنائي لها صفة جنائية لاسياسة وذلك كأصل عام . وهي عبارة عن تقرير المتولية عن الجرائم التي يقرها كبار رجال الدولة .

ولذلك أمج مجلس العموم حتى اتهام رجال المجلس الخاص على اعتبار أنهم قد اقرافوا بعض الجرائم أثناء مزاوله أعمالهم ، على أن تجرى المماكة أمام مجلس اللوردات .

وإذا كانت هذه الوسيلة تنصف بالعليةمة الجنائية اضرورة ارتكاب أحد

الخطأ التي تشكل جرماً جنائياً معاقب عليه . فإنها كانت الوسيلة البرلمانية الوحيدة للتأثير على مستشاري الملك للسير في اتجاه معين وإلا استخدم البرلمان حقه في هذا الاتهام .

ولذا عند فاعلية وسيلة الاتهام الجنائي بشكل مطلق على اعتبار أن للملك حق النقض بمبدأ الحكم على أحد مستشاريه أو بإسراعه إلى حل مجلس العموم قبل إصداره هذا الاتهام ، تطورت هذه الوسيلة من صفتها الجنائية البحتة إلى صفة جنائية سياسية .

وكان السبيل إلى تطور مبدأ الاتهام من اتهام جنائي صرف إلى اتهام جنائي سياسي في ذات الوقت ، اعتبار الخطأ الجسيم الذي يرتكبه أحد مستشاري الملك سبباً كافياً لقيامه باتهامه أمام مجلس العموم ومحاكمته أمام مجلس الوردات حتى في الحالات التي لم يحدد القانون فيها عقوبة لهذا الفعل . وبذلك ظهر ما يسمى « بالجرم الوزاري » حيث تمكن مجلس الوردات من توقيع عقوبة خاصة عن الخطأ الذي يرتكبه أحد مستشاري الملك حتى ولو لم ينص القانون على ذلك .

ودعم مبدأ الأهمية في نظيره الجديد بالحد من سلطات الملك في هذا الخصوص . وذلك بإلغاء حق العفو الملكي عند استعمال وسيلة الاتهام وعدم جواز حل مجلس العموم بسبب قيامه بهذا الاتهام .

وأخيراً تطور مبدأ الاتهام من صفة الجنائية السياسية إلى صفة سياسية بحتة بأن تقرر مسؤولية الوزراء عن أعمالهم السياسية . ثم تطورت المسؤولية السياسية من مسؤولية فردية تقع على أحد الوزراء إلى مسؤولية جماعية تتحملها هيئة الوزارة بكاملها وذلك خلاصة المسؤولية الأولى .



### انتقال السلطة الفعلية من الملك إلى الوزارة :

لما كان أعضاء مجلس الملك الحاضر قد اعتبروا في بادئ الأمر في حكم مستأثرى الملك الذى كان له حق تعيينهم وعزلهم وتحقق مسئوليتهم أمامه وحده، فالتد كان للملك الظلمة العليا في شئون الحكم التنفيذية حيث كان يملك ويحكم في هذا الميدان .

على أنه بظهور وسيلة الاتهام الجنائى وتطورها على المحور السابق بيانه ابتدأت مسئولية الوزراء تتقرر أمام البرلمان . تلك المسئولية التى تحولت من مسئولية جنائية إلى مسئولية سياسية سواء فردية أو جماعية .

ومن ناحية أخرى ابتدأ اختصاص الملك في مباشرة شئون الحكم يتقلص شيئاً فشيئاً ، حتى انتهى الحال إلى انتقال السلطة الفعلية الحقيقية من الملك إلى الوزراء . وأصبحت الوزارة بالتالى المحور الرئيسى الفعال في ميدان السلطة التنفيذية حيث يقع عليها مباشرة شئون الحكم ، وتقررت بالتالى القاعدة الشهيرة بأن الملك يملك ولا يحكم .

## أولاً

### مدلول الوزارة والحكومة في إنجلترا

يتميز التفرقة بين الوزارة والحكومة بمصطلح Capinet . .

### مدلول الوزارة :

هى عبارة عن عدد من الأعضاء يباشرون شئون الحكم التنفيذية وهم بطبيعة الحال عدد من الوزراء بما فيهم وزراء الدولة وإليهم ينضم أعضاء آخرين كالسكرتيرين البرلمانين .

وتضم الوزارة عددا كبيرا من الاعضاء يبلغ من اثنين إلى ثمانية عضوا .  
والوزارة بهذا المعنى لا تقوم بتقرير سياسة الدولة العامة .

#### مدلول الحكومة :

الحكومة بمقتضاها الخاص « Cabinet » فإنها تعنى أم الوزارات الرئيسية .  
وهي تتألف من عدد صغير من الوزراء يتراوح بين عشرين وريثا . ومثال ذلك  
وزراء العدل والمالية والخارجية والدفاع والزراعة والعمل والخدمة الوطنية والزراعة .  
ويصعد إلى الحكومة وعندما أمر تقرير السياسة العامة للدولة ، لذا وصفت  
بأنها الهيئة الرئيسية لمهاز السلطة التنفيذية .

وتجتمع الحكومة برئاسة رئيس الوزراء على فترات دورية أسبوعية تقريبا ،  
ويسبى هذا الاجتماع مجلس الوزراء .

ولا جدال أن العدد المحدود للحكومة التي يقع عليها رسم السياسة العامة  
للدولة يمكنها من التفكير والمنافسة والتخطيط المشر الذي يكون أكثر فاعلية في  
هذا الأمر .

يتضح من ذلك أن الوزارة أوسع نطاقا من الحكومة ما دام أن عدد أعضاء  
الأولى يفوق الثانية ، ولو أن الحكومة أحق بالقدرة لأن الوزارة ما دام أنه يقع على  
الأول ، وعندما رسم السياسة العامة للدولة . فهي الهيئة الرئيسية التي تضم أم  
الوزارات والتي تقوم بالدور السياسي للسلطة التنفيذية .

ويتولى رئيس الوزراء رئاسة الحكومة وكذا الوزارة ، وقد يتولى إلى جانب  
ذلك بعض الوزارات الهامة كالصناع أو الخارجية أو المالية مثلا .

ولا جدال أن أهمية الكبرى له ، رئيس الوزراء ، ذلك أنه يقوم بالأشراف

وتحمل تبعه سياسة الحكومة وأعمال الوزارة بكامل أعضائها . علاوة على دوره الكبير في ميدان اختصاصات الملك السابق يانها التي أصبح يباشرها كأصل عام بواسطة رئيس الوزراء والوزراء ذوي الاختصاص .

## ثانياً

### كيفية تشكيل الوزارة والحكومة

يقوم الملك من الناحية النظرية بتعيين رئيس الوزراء الذي يقوم بدوره باختيار الوزراء دون تدخل من رئيس الدولة .

وإذا كان الملك هو الذي يقوم بتعيين رئيس الوزراء فإن ذلك يكون على نحو نظري شكلي لا واقعي . ذلك أن الواقع المعلن هو أن الشعب هو وحده الذي يقوم باختيار الوزارة . وسيل ذلك - كما سبق وذكرنا - أنه بعد إجراء الانتخابات العامة لمجلس العموم يعرف على وجه التأكيد أي الأحزاب سينفرد بالحكم على اعتبار أن الحزب الذي أحرز الغالبية البرلمانية داخل مجلس العموم هو الذي سيشكل الوزارة وأن رئيس هذا الحزب هو الذي سيرأس الوزارة لضرورة استناد الوزارة إلى غالبية داخل مجلس العموم وتوحيدها وتوليها الثقة طبقاً لما ينص عليه النظام البرلماني . ويقوم رئيس الوزراء باختيار الوزراء من بين أعضاء حزبه البارزين .

ومن ثم يمكن القول بأن اختيار الوزارة لا يرجع في واقع الأمر إلى الملك بل إلى الشعب وحده بإعطائه ثقته في انتخابات مجلس العموم إلى أحد الحزبين الرئيسيين بإحرازه غالبية مقاعد مجلس العموم .

وبلاحظ أنه يتمين ألا يكون رئيس الوزراء من أعضاء مجلس اللوردات

وذلك نظرا لتقليد اختصاصات هذا المجلس بمقتضى اصلاح عام ١٩١١ . وكان Lord Selkirk " آخر رئيس وزراء من أعضاء هذا المجلس .

أما اختيار الوزارة فإنه يكون أساسا من بين الأعضاء البارزين في الحزب الذين اكتسبوا عضوية البرلمان وإن كان من الممكن مع ذلك اختيار بعض الوزراء خارج البرلمان . وإذا كان اختيار الوزراء يتم عادة من داخل البرلمان بحسبه فإن غالبية الوزراء تكون من أعضاء مجلس العموم المنتخبين في الحزب الأتية .

ولقد جرى التقليد على أن الوزير الذي ينتمي إلى عضوية أحد مجلسي البرلمان لا يمثل إلا أمام المجلس الذي ينتمي إليه فقط . وبالتالي فإن الوزراء الأعضاء في مجلس العموم لا يمثلون إلا أمام هذا المجلس دون المجلس الآخر للدفاع عن أعمالهم الوزارية . وكذلك الحال بالنسبة للوزراء الأعضاء في مجلس اللوردات .

وطبقا لنظام البرلمان تحقق المسؤولية الفردية لكل وزير على حدة سواء كان عضوا في الوزارة أو في الحكومة وكذا المسؤولية التضامنية لكامل أعضاء الوزارة والحكومة أمام المجلس النيابي المنتخب أى أمام مجلس العموم . بحيث يتعين إستقالة الوزير الذي يفقد ثقة هذا المجلس النيابي أو إستقالة الوزارة بكامل أعضائها إذا ما نزع منها الثقة .

على أن الواقع العمل على خلاف المبدأ نظري إذ لم يحدث واقعا أن طرح المجلس النيابي الثقة بأحد الوزراء أو بالوزارة بكاملها . ذلك أنه إذا حدث خلاف بين الوزارة والبرلمان فإن الأمر مرده إلى الشعب ذاته الذى يتعين الرجوع إليه لإبداء رأيه في هذا الخلاف . ويكون ذلك بواسطة حل مجلس العموم وإجراء انتخابات جديدة يوضع فيها رأى الشعب في هذا الخصوص .

## المطلب الثاني

### البرلمان

إذا كان البرلمان يمثّل نظرياً في الملك ومجلس العموم ومجلس اللوردات ، فإنه إذا اختصّص الملك النظرى بعدم الاعتراض على أى قانون من الناحية العملية وتقلص اختصاص مجلس اللوردات إلى حد كبير منذ عام ١٩١١ أصبحت الوظيفة التشريعية تقع على مجلس العموم وحده .

على أن ظهور البرلمان بمجلسيه كان نتيجة تطور تاريخى يحسن التعرض له .

### أولاً

#### التطور التاريخى لوجود البرلمان

كان من نتيجة إصدار العهد الكبير أن تحدد على نحو واضح تكوين جمعية عرفت بالمجلس الكبير . وأصبح اختصاص هذا المجلس يتم على نحو فئول وإجبارى بالنسبة لقرض الضرائب . بحيث يضمن ضرورة موافقته على الضرائب قبل تقديمها وذلك على اعتبار أنه الهيئة التى تمثل الدولة .

وترجع كلمة « البرلمان » إلى المجلس اسكبير ، ذلك أنه خلال القرن الثالث عشر استقر هذا المجلس تماماً وأصبح يعرف إلى جانب اسمه هذا باسم « البرلمان » وكان من آثار استقراره اجتماعه المنتظم لمباشرة وظائفه المتعددة ، وتوضيح أم هذه الوظائف فيما يلى :

— القضاء : كان البرلمان يجتمع هيئة محكمة لفصل فى المنازعات التى يحتفظ بها الملك لنفسه وفى الطعون التى تقام فى مواجهة الأحكام التى تصدرها

الحاكم الأخرى في المملكة . كما اختص البرلمان بالفصل في الاتهامات التي تخالف في  
مراجعة أعضائه وكذا في موازنة كبار رجال الدولة .

— اما بالنسبة للتشريع : فقد كان البرلمان مجرد مجلس استشاري يقوم  
بإبداء الرأي في الأوامر الهامة ، دون أن يلتزم الملك بهذا الرأي . على أن الملك  
قد أصبح لا يستطيع وحده أن يبنى قانوناً سبق موافقة البرلمان عليه ، وكان  
ذلك في عهد إدوارد الثالث .

ولقد تركز اختصاص البرلمان الأصلي بالنسبة للضرائب . ذلك أن  
العهد الكبير قد نص صراحة على عدم جواز فرض أية ضريبة إلا بعد موافقة  
الهيئة التي تمثل الدولة وذلك باستثناء بعض الضرائب المتعلقة بنظام الإقطاع .  
ولما كان البرلمان يعتبر الهيئة التي تمثل المملكة ، أصبح من الضروري موافقته على  
الضرائب بحيث لا يمكن فرض ضريبة إلا بعد موافقة البرلمان عليها .

هذا ويمكن القول بأن المجلس الكبير أو البرلمان يعتبر أصل ونواة أحد مجلسي  
البرلمان الحاليين في إنجلترا ، ألا وهو مجلس اللوردات إذ نشأ به هذا المجلس  
الآخر مع المجلس الأول من ناحية التكوين ، وكذا من ناحية الاختصاص .  
وإن كان مجلس اللوردات قد فقد اختصاصه المالي منذ عام ١٩١١ .

#### ظهور البرلمان وظهور مجلس العموم :

تكون البرلمان في أول الأمر من كبار رجال الدين وكبار الأشراف حيث  
انحصرت العضوية على هاتين الفئتين دون غيرهما .

إلا أنه سنة عام ١٢٥٤ أن دعاي الملك توماس عن كل مقاطعة للاشتراك  
في مجلس البرلمان بالإضافة إلى أعضائه الأصليين . ولكن ان أخذ الملك بمسند  
( القسم الثاني )

ذلك بدعوة ممثلين اثنين عن كل مدينة هامة، وذلك بالإضافة إلى الفارسين الممثلين لكل مقاطعة ولاعضاء المجلس الأصليين .

وإذا كان قد اكتمل البرلمان التكويني السابق، إلا أنه قد ظهر من جهة أخرى الانقسام داخله . وكان ذلك بظهور التحالف بين طبقتي الأشراف ورجال الدين من ناحية وبين ممثل المقاطعات وممثل المدن من ناحية أخرى .

ثم حدث أن انفصلت كل كتلة من هاتين الكتلتين عن الأخرى أثناء المناقشة داخل البرلمان . وأخذ هذا الانفصال يتخذ شكلاً خاصاً بأن اتخذ نواب المقاطعات والمدن مكاناً خاصاً بهم مستقلين في ذلك عن باقي أعضاء البرلمان الأصليين . ثم قام هؤلاء النواب بانتخاب رئيساً لهم أطلق عليه لقب « Speaker » .

وانتهى الأمر بانقسام البرلمان إلى مجلسين منفصلين : المجلس الأول يضم طبقة الأشراف ورجال الدين وهو ما يطلق عليه مجلس اللوردات : « House of Lords » والمجلس الثاني يضم نواب المقاطعات والمدن وهو ما يطلق عليه مجلس الموم « House of Commons » .

#### تطور اختصاص البرلمان :

تقرر حق البرلمان في ضرورة الموافقة على فرض الضرائب منذ أواخر القرن الثالث عشر :

أما بالنسبة لحق اقتراح القوانين ، فإن البرلمان قد توصل إلى ذلك عن طريق تقديم العرائض . فلقد كان من المتنوع عمل أعضاء مجلس البرلمان في بادئ الأمر أن يقدموا باقتراح القوانين . فإذا رغب أحد أعضاء البرلمان بتقرير أحد القوانين أو تعديلها ، كان السبيل إلى ذلك تقديم عرائض إلى الملك يوضح فيها أهمية (المهم الثاني)

القوانين المراد تحريرها أو تعديلها ملتسقين لذلك إصدارها من جانب الملك .  
وكان لهذا الأخير السلطة المطلقة التي تتمثل إما بالأخذ بمرائض أعضاء  
البرلمان أو رفضها .

على أن البرلمان قد توصل إلى طريقة ضمن يختصها موافقة الملك على المرائض  
المقدمة من الأول ، ألا وهي عدم الموافقة على الضرائب إلا في نظير موافقة  
الملك على المرائض . وبذلك أمكن البرلمان تحقيق رغباته التشريعية عن طريق  
حقه في تقرير الضرائب وحسروة موافقته عليها .

ثم تطور نظام المرائض التي ياتمس فيها البرلمان من الملك إصدار التشريعات ،  
إلى نظام مشروعات القوانين « Bills » ، حيث يقوم أحد مجلسي البرلمان بوضع  
سينة للتشريع المطلوب إصداره من الملك . فإذا أقر المجلسان هذا المشروع أحيل  
إلى الملك الذي له حق إقراره وإعطائه بالتالي وصف القانون أو رفضه . وبذلك  
ظهر نظام مشروعات القوانين ، وذلك بعد أن كان اختصاص البرلمان التشريعي  
يتمثل في حق تقديم المرائض .

على أن اختصاص الملك التشريعي قد بقى مع ذلك على درجة كبيرة من  
الاهمية . ذلك أنه علاوة على حقه في إقرار أو رفض مشروعات القوانين المقدمة  
من البرلمان ، اختص الملك وحده بحق تشريعي يتمثل في إصدار اللوائح العامة  
« Proclamations orders » ، وذلك بعد استشارة مجلسه الخاص ، وساعد على  
حق الملك في التشريع بواسطة هذه اللوائح انعدام الحدود التي تعين نطاق القانون  
واللائحة . وبذا استطاع الملك التشريع مبدأ عن البرلمان بواسطة هذه اللوائح  
وتوصل بذلك إلى تعديل الكثير من القوانين دون أدنى تدخل من البرلمان في  
هذا الخصوص .



كما ظهر اختصاص الملك في ميدان التشريع في ناحية أخرى لا تقل أهمية عن الناحية السابقة ، ذلك أنه كان يحق للملك إعفاء الأفراد من الخضوع للقانون في أحوال خاصة . وهكذا تمكن الملوك من تعطيل مفاذ القوانين وإعمال تطبيقها دون حاجة إلى إلانتها صراحة .

ومن ناحية ثالثة كان يمكن للملك أحد من سلطة البرلمان من الناحية الفعلية بعدم دعوة هذا الأخير إلى الانقياد خاصة إذا استطاع الحصول على الأموال اللازمة له بطرق مختلفة فتنبه من حاجته إلى فرض الضرائب التي كان يلزم لتفريغها دعوة وموافقة البرلمان .

واستمر اختصاص البرلمان تحت راحة الملوك على النحو السابق بيانه مما حمل إلى ظهور كثير من المنازعات بين هذين الطرفين حتى ثورة عام ١٦٨٨ . ففي هذا التاريخ قيدت الملكية ودعم اختصاص البرلمان إلى حد كبير مما أدى إلى استقرار السلطة التشريعية . وكان ذلك بفضل قانون الحقوق الصادر عام ١٦٨٩ الذي وقعه وليام الثالث وزوجته وقبله بموجبه نفييد سلطانها الدستورية ودعم سلطة البرلمان بالتالي .

## ثانيا

« House of Commons » مجلس العموم

يتبر مجلس العموم الهيئة النيابية التي تمثل الشعب البريطاني .

ويتم اختيار جميع أعضاء هذا المجلس عن طريق الاقتراع العام المباشر السري الذي يحق للذكور والامات الذين بلغوا الحادية والعشرين من عمرهم . وإذا كان

الاقتراع عاماً في الوقت الحاضر ، فإن هذا النظام لم يقرر طرفة واحدة اذ بدأ متقيداً حتى انتهت إلى الصورة الحالية التي تعتبر ولا شك أكثر ديمقراطية حيث يبيح الاقتراع العام لأكبر عدد ممكن من الأفراد حق الإشتراك في الحركة الانتخابية على خلاف نظام الاقتراع المقيد .

ويتم الفوز في الحركة الانتخابية على أساس الأغلبية النسبية وليس على أساس الأغلبية المطلقة بأن يحصل المرشح في دائرته الانتخابية على أكثرية الأصوات أي على أكبر عدد من أصوات الناخبين .

ومدة نيابة مجلس العموم خمس سنوات وذلك بمقتضى قانون البرلمان الصادر عام ١٩١١ بعد أن كانت سبع سنوات . وإن كان المجلس لا يتم عادة مدة فصله الفترتين كاملاً بسبب حل المجلس في كثير من الأحيان قبل انتهاء المدة السابقة لإجراء الانتخابات الجديدة وتجديد هذا المجلس بالتالي .

ويقوم مجلس العموم بانتخاب رئيس المجلس Speaker ، الذي يقع عليه مسؤولية تنظيم المناقشات في جلسات المجلس حيث يتمتع بجهة كبيرة فرضتها التقاليد على هذا المنصب . حتى ذكر التفقه أن رئيس المجلس لا يلتجأ إلى الناقوس التنفيذي الذي يستعمل عادة في غالبية الدول لتحقيق الهدوء والنظام في جلسات المجلس ، اذ يكفي النداء على اسم العضو علناً حتى يبرد النظام والهدوء مرة أخرى إلى المجلس .

ويجدر بالذكر أن مجلس العموم هو صاحب الوظيفة التشريعية بالمعنى الحقيقي خاصة بعد تقليص اختصاص مجلس اللوردات في هذا الصدد منذ عام ١٩١١ ، وعدم مباشرة الملك لحق الاعتراض على القوانين من الناحية الواقعية .

على أن أهمية مجلس العموم لا تكن فقط في مباشرة الوظيفة التشريعية ،  
ذلك أن تكوين الوزارة بكاملها وإستقرارها في تولى شؤون الحكم إنما يرجع  
أمره إلى مجلس العموم وذلك لإختيار رئيس الوزراء وغاية الوزراء من بين  
أعضاء هذا المجلس ولضرورة إستناد الوزارة القائمة على ثقة المجلس .

## ثالثاً

### مجلس اللوردات ( House of Lords )

يتألف مجلس اللوردات بطريقة ممتدة نظراً لكونه من آثار العهود الماضية  
التي لم تنقرض تماماً حتى وقتنا الحاضر . ولذا يعتبر مجلس اللوردات يمثل  
الارستقراطية البريطانية التي مازالت قائمة ومازال لها إحترامها رغم تطور  
الظروف الاجتماعية وإنتشار المبادئ الاشتراكية في إنجلترا .  
ويتكون مجلس اللوردات على النحو التالي :

- **أهمه بالوراثة** : وهم عبارة عن حاملي لقب اللوردية بحكم الإرث الذي  
أنعم به الملك على أسلافهم . لذلك يكون هؤلاء اللوردات من عضوية المجلس  
بحكم وراثتهم لقب اللوردية .

وهؤلاء يكونون الغالبية في مجلس اللوردات ( إذ يبلغ عددهم ٨٠٠ ) عضواً  
من مجموع عدد أعضاء المجلس البالغ حوالي الألف من الأعضاء .  
- **أعضاء بالتعيين** : وهؤلاء الأعضاء يتمثلون في :

١ - **لوردات يعينون بواسطة الملك** بموافقة الوزارة إعتراضاً بما قام  
به هؤلاء من خدمات للدولة ، ويكون التعيين لدى الحياة .

٢ - **لوردات يعينون بواسطة الملك** بحكم وظائفهم ومناصبهم ، وهؤلاء هم :

١ - **اللوردات الروحيون** الذين يتألفون من ستة وعشرين أسقفاً من أعضاء

الكنيسة . وم رئيساً أساقفة كنتربري ( Cantorbery ) ويورك ( York ) وأساقفة لندن وولستر ( Winchester ) ودرم ( Durham ) ، وكذلك واحد وعشرون مقعداً خصصه لأقدم الأساقفة . ويتمتع اللوردات الروحيون بمضوية مجلس اللوردات طوال شغلهم وظائفهم الروحية السابقة بحيث تولد المضوية عنهم عند تركهم هذه الوظائف .

ب - لوردات الاستئناف العادى ( Lords of appeal in ordinary )  
وعدد من نسمة . وتكون عضويتهم لمدى الحياة نظراً لكونهم يشغلون وظائفهم هذه على هذا النحو .

١ - أعضاء بالانتخاب : هؤلاء هم اللوردات الذين يمثلون اسكتلندا وعددهم ستة عشر . ويقوم بانتخاب هؤلاء جميع لوردات اسكتلندا دون غيرهم ، وترتبط مدة عضوية هؤلاء بمدة نيابة مجلس العموم . وإلى جانب اللوردات الذين يمثلون اسكتلندا ، كان هناك لوردات يمثلون أيرلند إلا أنه بعد انفصال أيرلندا عام ١٩٢٢ انتهى هذا التمثيل في مجلس اللوردات وتبقى من هؤلاء اللوردات ستة فقط بعد أن وصل عددهم إلى ثمانية وعشرين .

ويلاحظ أنه يحق للنساء عضوية مجلس اللوردات وذلك بمقتضى القانون الدستورى الصادر فى ١٣ فبراير عام ١٩٥٨ . ويبلغ عددهن ستة فى الوقت الحاضر .

وإذا كان مجلس اللوردات تتمتع فى أول الأمر بذات الاختصاصات التى يمارسها مجلس العموم بحيث كان يتعين موافقة المجلسين على مشروعات القوانين قبل رفعها إلى الملك لإقرارها ، فإن إختصاصات مجلس اللوردات قد تضاعفت إلى حد كبير .

فلقد قرر قانون البرلمان الصادر عام ١٩١١ عدم اختصاص مجلس اللوردات بنظر مشروعات القوانين المالية Money Bill . وكان صدور هذا القانون على أثر أزمة حادة عارض فيها مجلس اللوردات مشروع الميزانية المقدم من وزارة لويد جورج ، لتضمنه إنشاء ضريبة الدخل .

أما بالنسبة لباقي مشروعات القوانين أى مشروعات القوانين التى ليس لها صفة مالية ، فإن اختصاص مجلس اللوردات بالنسبة لها يتمثل فقط فى حق الاعتراض عليها . بأن كان يترقب إصدار القانون مدة سنتين ، ويحق لمجلس العموم بانتهائها استرداد المشروع انعترض عليه كي يرسله الى رئيس الدولة لإصداره . وقرر حق الاعتراض التوقيفى لمجلس اللوردات سالف الذكر بفقرن عام ١٩١١ .

وفى عام ١٩٤٩ صدر قانون دستورى جديد تقرر بمقتضاه تخفيض مدة الاعتراض السابقة من سنتين الى سنة واحدة على الأكثر . وكان صدور قانون عام ١٩٤٩ على أثر معارضة مجلس اللوردات تأميم صناعة الصلب التى أقدمت عليها حكومة حزب العمال فى ذلك الوقت .

ولقد كان مجلس اللوردات حتى عام ١٩٤٨ يتمتع باختصاصات قضائية تتمثل فى إسكان المطالبة بأن ينظر المجلس النزاع الذى يكون من بين أطرافه أحد اللوردات . وذلك على أساس القاعدة القديمة التى تقرر بأنه لا يصح محاكمة أحد النبلاء إلا أمام أقرانه . على أن حكومة حزب العمال قد قامت بإلغاء هذا الاختصاص ، وكان ذلك بالقانون الصادر عام ١٩٤٨ . ولم يبق من الاختصاص القضائى لمجلس اللوردات الا ما تمارسه الهيئة الاستئنافية العليا التى تتكون من لوردات الاستئناف العادى البالغ عددهم تسعة أعضاء .

ومكذا فقد مجلس اللوردات اختصاصاته التشريعية ، حتى أصبحت الوظيفة التشريعية حلاوة على مراقبة أعمال الوزارة من اختصاص مجلس العموم وحده . وهو ما يتمشى والديمقراطية السليمة ما دام أن هذا المجلس المنتخب يعتبر أنه الممثل الحقيقي للشعب البريطاني .

### المبحث الثالث

النظام البرلماني ومدى تعلقه في ظل دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية  
إذا كان النظام الدستوري البريطاني قد قام أساساً على العرف ، فإن فرنسا قد عرفت في تاريخها الحديث الذي بدأ بالثورة الفرنسية مجموعة من المساهمات المدونة المختلفة فل أن تعرفها دولة من الدول .

ونقد كان الثورة الفرنسية الفضل في الاطاحة بالنظام الملكي المطلق الذي اتسم بنظام تركيز السلطة والافتات على حقوق الأفراد وحررياتهم ، وفي إبراز المبادئ الديمقراطية التي كان لها أكبر الأثر في إنارة طريق الديمقراطية والحرية أمام الدول الأخرى .

وسارت فرنسا منذ الثورة الفرنسية في طريق سياسي طويل تحطه الكثير من النظم الدستورية المتووعة .

### أولاً

#### وثيقة إعلان حقوق الإنسان لسنة ١٧٨٩

عمل رجال الثورة الفرنسية على أمر قيام النظام الجديد الذي أتت به الثورة والذي يختلف في أصوله ومبادئه عما سبقه ، على تسجيل أسس المجتمع الجديد وما يجب أن يسود فيه من مبادئ في وثيقة حتى يتاح لكل فرد حاكم أو محكوم أن

يعترف على فلسفة النظام الجديد ومبادئه وما لفرد من حقوق. وما عليه من واجبات حتى تعود الثقة والاستقرار بين الفرد والمجاعة .

لذلك حمل رجال الثورة الفرنسية على صياغة الفلسفة السياسية للثورة ومبادئها بعد إنبهار الملكية المطلقة في وثيقة إعلان حقوق الإنسان ، تلك الوثيقة التي أقرتها الجمعية الوطنية عام ١٧٨٩ والتي احتوت على طائفتين من الأحكام إحداها خاصة بالحقوق الأساسية للأفراد ، والأخرى تبين للمبادئ التي يقوم عليها نظام الحكم السياسي كمبدأ سيادة الأمة ومبدأ فصل السلطات .

على أنه إذا كان قد سبق وثيقة إعلان الحقوق الفرنسية ، إعلانات أخرى صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية بعد إعلان استقلال الولايات عن إنجلترا مثل الإعلان الصادر عن ولاية فرجينيا في ١٢ يولييه عام ١٧٧٦ بعد إقراره من جمعية هذه الولاية ، فإنه لم يكتب لهذه الإعلانات الذبوع والانتشار كالوثيقة الفرنسية التي تعتبر بحق أشهر إعلانات الحقوق نظراً لتسجيلها بمبادئ كأس لها الأثر الأكبر في نشر الحرية والديمقراطية ليس فقط داخل فرنسا بل وخارجها . ولقد بلغ من أهمية هذه الوثيقة أن أعتبرها دستور عام ١٧٩١ مقدمة له ، كما تمسك بها مقدمة كل من دستور ١٩٤٦ ودستور الجمهورية الخامسة لسنة ١٩٥٨ .

#### القيمة القانونية لإعلان الحقوق :

يتار التساؤل حول القيمة القانونية لإعلان الحقوق الفرنسي وإعلانات الحقوق بوجه عام ، هل لها القوة الإلزامية أم أنها مجردة عن ذلك ؟  
اختلف الفقه الفرنسي في هذا الأمر ، وانقسم في ذلك إلى اتجاهين :

١ - الاتجاه النكر للقيمة القانونية لإعلانات الحقوق :

أنكر البعض على إعلانات الحقوق كل قيمة قانونية ملزمة . فهي في نظرم مجرد عرض وإعلان لمبادئ مذهبية فلسفية ، فلا يمكن اعتبارها وبالحالة هذه بمثابة القواعد القانونية الملزمة كأحكام القانون الوضعي .

وهكذا تنجرّد إعلانات الحقوق - ن - نظر هذا الجانب من الفقه - من صفة الإلزام القانوني .

٢ - الاتجاه النكر للقيمة القانونية للإعلانات الحقوق :

قرر غالبية الفقه الرسمي لإعلانات الحقوق المحجة القانونية الملزمة ، وأن يختلف الفقه في مدى الإلزام القانوني الذي تتمتع به مثل هذه الإعلانات .

أ - يرى جانب من الفقه أن قوة إلزام إعلانات الحقوق لا تعادل فقط القواعد الدستورية ، بل أن قوة إلزامها تملو الدستور ذاته .

وعلى ذلك تعتبر إعلانات الحقوق تشريعات لها قوة قانونية عليا . فهي لا تقيد المشرع المادي فحسب ، ولكنها تقيد أيضاً المشرع الدستوري . فهي القانون الأساسي الذي يقيد كل مشرع في الدولة .

و يمثل ذلك - في نظر هذا الجانب من الفقه - أن « القانون على درجات ثلاث تملو كل منها الأخرى : إعلانات الحقوق ، القوانين الدستورية ، والقوانين العادية . لذا يلتزم المشرع الدستوري بإعلانات الحقوق كما يلتزم المشرع المادي بالدستور » .

على أنه يؤخذ على هذا الرأي أنه ليس هناك ما يملو الدستور : فالنستور هو القانون الأعلى في الدولة . وتبدأ مبدأ تدرج القوانين فلا يوجد إلا درجتان : القوانين الدستورية والقوانين العادية ، وعلى ذلك فلا يمكن أن نسطى لإعلانات الحقوق صفة القوانين التي تملو الدستور ( Supra - constitutionnelle ) .



ب - ويرى جاب من النفع أن لإعلانات الحقوق قوة قانونية معادلة الدستور . ومن ثم فإن قوتها تملو القوانين العادية . وتلزم بالتالي المبرمج العادي باتباعها وعدم الخروج عليها .

ولقد استند هذا الجانب من النفع على ثلاث حجاج لدعم وجهة نظره .

**أولها :** حجة تاريخية من مقتضاها أن إعلان الحقوق الصادر عام ١٧٨٩ كان يعتبر جزءاً لا يمكن فصله عن النظم الدستورية في نهاية القرن الثامن عشر . وهو ما قرره فلاديسلور ١٧٩١ الفرنسي .

**ثانيها :** أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل على مساواة لإعلانات الحقوق بقررة الدساتير ذاتها . ذلك أن القضاء يفرض رقابته على دستورية القوانين من ناحية ضرورة موافقتها ليس فقط لأحكام الدستور بل كذلك لإعلانات الحقوق السائدة هناك .

**وثالثها :** تصور البعض - كالعميد هوريو - أنه لا يسود في الدولة دستور واحد فحسب . بل هناك في حقيقة الأمر دستوران : دستور الدولة السياسي . وهو الذي يبين نظام الحكم في الدولة ، ويحكم بالتالي تنظيم وانشاط السلطات العامة . أما الدستور الآخر فهو الدستور الاجتماعي للدولة الذي يقرر أساس النظام الاجتماعي الذي تعيش في ظله الحياة والذي يقرر على وجه الخصوص طبيعة العلاقة بين الدولة والأفراد ويعني بذلك ما تقرره إعلانات الحقوق من مبادئ وأحكام .

فيذا اعتبرنا أن الدستور السياسي للدولة عبارة عن وثيقة قانونية لها الصفة الإلزامية العليا ، وجب علينا كذلك أن نعطي هذه الصفة للدستور الاجتماعي ، نظراً لقيمة المتبادلة بين هذين الدستورين .

لذلك أعطى هذا الجانب من الفقه لإعلانات الحقوق قوة إلزامية قانونية  
متساوية للمستور ذاته ، بحيث تتبادل إعلانات الحقوق مع المستور في الدرجة  
والقوة .

مذا ولقد لاحظ أنصار هذا الرأي أنه يجب ملاحظة حالة ما إذا تضمنت  
إعلانات الحقوق بعض المبادئ غير المحددة التي يتعد تطبيقها عمليا ، فإن مثل  
هذه المبادئ تعتبر توجيهيات وإرشادات يمتنع على المشرع وعلى السلطة التنفيذية  
إنباعها .

ج - رأى جانب آخر من الفقه الفرنسي أن إعلانات الحقوق تحتوي على  
نوعين من الأحكام .

أحكام وضعية : وهي عبارة عن نصوص عديدة تنظم بظاهرها وبجوهرها  
إلى أحكام القانون الوضعي فهي نصوص قانونية ملزمة بذاتها ويتمين تطبيقها  
فورا ، شأنها في ذلك شأن نصوص القانون الوضعي . ومن أمثلة هذه النصوص  
المادة العاشرة من إعلان الحقوق الفرنسي لسنة ١٧٨٩ التي تعلن حرية الرأي  
والمقيدة بشرط عدم المساس بالنظام العام .

وكذلك المادة السابعة عشر من هذا الإعلان التي تنص بأن الملكية الفردية  
حق مصون مقدس ، فإذا ما تطلبت الضرورة العامة الثابتة على نحو قانوني أن  
تزع ملكية أحد فإن ذلك لا يكون إلا بشرط تعويض عادل يدفع مقدما .

قواعد توجيهية أو منهجية : وهي عبارة عن أصول عليية فلسفية توضح  
وتوجه أهداف النظام الواجب سيادته في الدولة . أي عبارة عن مبادئ توضح  
مسلم وأهداف المجتمع وتوجه منهاج النظام فيه .

لذلك تعتبر القواعد التوجيهية أو المنهجية مبادئ غير محددة التصرف لا تقتضى بذاتها إلى أحكام القانون الوضعي . ومن ثم تتجرد بذاتها من صفة الإلزام الفوري الحال ، ولا يمكن أن تعتبر بالتال بمثابة قواعد ملزمة يمكن الاحتجاج بها في مواجهة السلطات العامة .

ومن أمثلة القواعد التوجيهية أو المنهجية إعلان حق العمل لكل مواطن والحق في المونة في حالة العيوخوخة والمرض والسج عن العمل أو البطالة .

مثل هذه القواعد توضع للشرح مستقبلا معام لشاطه بأن يعمل على احترامها وألا يصدر تشريعا يخالف في أحكامه مبادئ هذه القواعد . وإلا أعد مثل هذا التشريع غير دستوري .

من ذلك بين الفرق بين الأحكام الوضعية والقواعد التوجيهية أو المنهجية في أن الأحكام الأولى تقتضى إلى أحكام القانون الوضعي وتعتبر بالتال تصوصا قانونية محددة ملزمة بذاتها وقابلة للتطبيق الفوري ولها قوة النصوح الدستورية . أما القواعد الثانية فهي مجرد أصول عليية فلسفية غير ملزمة بذاتها وتفتقر من المشرع تدخله كي يضع مبادئها موضع التطبيق والإلزام فيما يصدره من تشريعات في حالة قيامه بذلك .

## ثانيا

### تطور النظام الدستوري في فرنسا حتى قيام الجمهورية الخامسة

إذا كانت الثورة الفرنسية تعتبر بئار الحرية والديمقراطية لالفرنسا وحدما بل لنالية الدول الأخرى ، فإن تطور التاريخ الدستوري الفرنسي منذ الثورة الفرنسية حتى الجمهورية الخامسة الحاضرة لم يصبه هافا بالديمقراطية الحقيقية إذ تخلله فترات سادت فيها الدكتاتورية . حتى تميز التاريخ السياسي الفرنسي بدورات

متغيرة تغيراتها أنظمة مختلفة على الاختلاف : فمن نظام جمهورى إلى عودة النظام الملكى ثم عودة مرة أخرى للنظام الجمهورى ، ومن أنظمة ديمقراطية إلى نظام دكتاتورى ثم عودة إلى النظام الديمقراطي .

ويمكن تقسيم التاريخ السياسي الفرنسي منذ الثورة الفرنسية حتى الجمهورية الخامسة إلى ثلاث دورات : —

— دورة بدأت عام ١٧٨٩ وانتهت عام ١٨١٤ بسقوط نابليون . تميزت بالملكية المقيدة وبالجمهورية الأولى ثم بالدكتاتورية النابليونية .

— ودورة بدأت عام ١٨١٤ بعودة الملكية المييدة مرة أخرى إلى فرنسا ثم الجمهورية الثانية والدكتاتورية النابليونية الثانية وانتهت عام ١٨٧٠ . بقيا الجمهورية الثالثة .

— وأخيرا دورة جمهورية بدأت عام ١٨٧٠ سادت فيها الجمهورية الثالثة والرابعة حتى تعاقبت الجمهورية الخامسة .

وإذا كان كل دورة من هذه الدورات لم يسودها الاستقرار والتماثل في النظام السياسي الدستوري ، إذ تظل كل منها أنظمة مختلفة متغيرة . فإن الدورتين الأولى قد شهدتا ثلاثة تطورات متتابعة متماثلة : الملكية المقيدة فأعلان الجمهورية ثم سيادة الدكتاتورية . أما الدورة الأخيرة فإنها تميزت بالنظام الجمهورى وحده ، وذلك ظهور الجمهورية الثالثة من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٠ فالجمهورية الرابعة التي ظهرت منذ عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٥٨ .

على أنه إذا كانت الدورة الأخيرة قد تميزت بالنظام الجمهورى دون النظام الملكى . فقد ساد هذا النظام أنظمة دستورية تختلف بعضها عن بعض .

على أنه الجمهورية الرابعة التي ظهرت بصندوق دستور عام ١٩٤٦ - الذي

أعنتى النظام البرلماني كالنظام الدستوري لعام ١٨٧٤ - قد عانت الكثير من عدم الاستقرار الوزاري الذي تمثل في تناوب الكثير من الوزارات غير المستقرة التي لم يمد البعض منها سوى بضعة أيام فقط.

وكان من أسباب ذلك واقع الحوية السياسية القائم على تعدد الأحزاب التي لم يظهر فيها حزب يصف بحزب الأغلبية . بل سري نظام الأقليات الحوية حيث مثل كل حزب داخل الجمعية الوطنية بأقلية من النواب لا تسمح لايها بالانفراد بتأليف الوزارة . الأمر الذي أدى إلى تصارع الأحزاب وإلى ضرورة تحالف عدد منها كي يمكن تأليف وزارة تتوافر لها الغالبية البرلمانية . وبعد قيام الوزارة سرعان ما ينشب الخلاف بين الأحزاب المشتركة فيها مما يدعو إلى استقالتها بعد مضي القليل من الوقت .

وكان من أثر ذلك رجحان كافة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية التي انتابها الضعف إلى حد عجزت منه عن الاضطلاع بشئون الحكم .

وإذ ساء في سوء الأحوال السياسية بعض العوامل الخارجية التي تمثلت في حرب الجزائر ، ظهر اندمجال الجمهورية الرابعة وأضحى وأصبح من الضروري إنقاذ البلاد مما وصلت إليه .

لذلك اتخذت الجمعية الوطنية في ٢ يونيو عام ١٩٥٨ قراراً بدعوة الجنرال دي جول ، لتول رئاسة الحكومة ، ومنحته في ذات اليوم حق وضع الدستور الجديد على أن يمرض على الشعب في استفتاء دستوري .

وإذ وافقت الغالبية الكبرى على الدستور الجديد التي تمثلت في ثمانين بالمائة من أصوات المشتركين في الاستفتاء ، صدر الدستور في ٤ أكتوبر عام ١٩٥٨ . وكان أن ظهرت الجمهورية الخامسة إلى الوجود .

ولقد أبقي دستور الجمهورية الخامسة على النظام البرلماني كأصل عام ، إلا أنه قد تميز بتجديدات عديدة في هذا الخصوص قد تيمده عن مدلول النظام البرلماني بمعناه التقليدي .

فلقد عمل دستور ١٩٥٨ أكتوبر عام ١٩٥٨ على تطوير النظام البرلماني ومبادئه خاصة في ميدان السلطة التنفيذية حيث عمل الدستور على ترقية دور رئيس الدولة في هذا الميدان إلى حد كبير ، وذلك ملاقة لما اتصفت به السلطة التنفيذية من ضعف في ظل النظام الدستوري السابق وما كان لذلك من أسوأ الأثر على الدولة بأسرها .

هذا ولقد تمكنت مقدمة الدستور الجديد ، إعلان حقوق الإنسان لسنة ١٧٨٩ وكذلك بمقدمة دستور عام ١٩٤٦ . إذ قررت هذه المقدمة ، أن الشعب الفرنسي يعلن رسمياً تمسكه بحقوق الإنسان ومبادئ سيادة الأمة التي حددها إعلان عام ١٧٨٩ والتي أكدتها وأكملتها مقدمة دستور ١٩٤٦ . .

## الفرع الأول

### السلطة التنفيذية في دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية

يقرر النظام البرلماني - كاسبق ورأينا - مبدأ ثنائية الجهاز التنفيذي . أي أن السلطة التنفيذية تتكون من طرفين هما : رئيس الدولة من جهة ، والوزارة من جهة ثانية التي يرأسها رئيس الوزراء وهو غير شخص رئيس الدولة .

وإذا كان رئيس الدولة يعتبر رئيس السلطة التنفيذية ، فإنه مهما تعددت الأراء في دوره فإن السلطة الحقيقية تمارسها الوزارة التي تصدر المرسوم الرئيسي في ميدان السلطة التنفيذية . ولذلك يتمتع رئيس الدولة بمبدأ عدم المسئولية السياسية ، وتتحمل الوزارة بالتال هذه المسئولية .

ولقد اعتنق دستور عام ١٩٥٨ مبدأ ثنائية المجال التنفيذي كأصل عام :  
فهنالك رئيس الجمهورية من جهة ، والوزارة من جهة أخرى

على أن التطور الجديد في هذا الخصوص يتمثل في ترقية دور رئيس الجمهورية  
إلى حد أصبح يتمتع فيه بالدور الرئيسى الفعال فى ميدان السلطة التنفيذية . وبذلك  
قلب الدستور الجديد ميزان الاختصاص بين طرفى هذه السلطة . فإذا كان النظام  
البرلمانى التقليدى يجعل من الوزارة الطرف الرئيسى ، أصبح رئيس الجمهورية  
فى ظل دستور ١٩٥٨ هو ذلك الطرف .

## المطلب الأول

### رئيس الجمهورية

إذا كان دستور ١٩٥٨ قد عمل على ترقية دور رئيس الجمهورية إلى حد كبير ،  
فإن دلائل ذلك تظهر سواء من ناحية اختياره ، أو من ناحية الاختصاصات  
المديدة التى يتمتع بها .

### أولاً - كيفية اختيار رئيس الجمهورية

نصت المادة السادسة من الدستور على أن « ينتخب رئيس الجمهورية لمدة  
سبع سنوات ، ويكون انتخابه بواسطة هيئة ناخبين تتكون من أعضاء البرلمان ،  
ومجالس المقاطعات ، ومجالس أقاليم ما وراء البحار ، والممثلين المنتخبين فى  
المجالس البلدية » . على أن طريقة الانتخاب هذه قد عدلت فى ٧ نوفمبر عام ١٩٦٢  
بحيث أصبح رئيس الجمهورية ينتخب من الشعب عن طريق الاقتراع العام  
المباشر ، وذلك مع إبقاء مدة الرئاسة على ما كانت عليه أى سبع سنوات بحيث  
يمكن تجديد ما أكثر من مرة .

ويتعين أن يحصل الرئيس على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التي أعطيت. فإذا لم يتمكن أحد المرشحين لمنصب الرئاسة من الحصول على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب مرة ثانية بين المرشحين الإثنين فقط الذين تمكنوا من نيل العدد الأكبر من الأصوات في الدورة الانتخابية الأولى. وبطبيعة الحال سيتمكن أحدهما في الدورة الثانية من إحراز الأغلبية المطلوبة وهي الأغلبية المطلقة.

ولقد كان السبب في تعديل طريقة انتخاب رئيس الجمهورية على هذا النحو العمل على تقوية مركز الرئيس. ذلك أنه يصعب بعد اختياره مباشرة من الأمة أن يقتصر دوره على مجرد دور أدبي كما كان الحال بالنسبة لرؤساء الجمهورية الثالثة والرابعة ما دلم أنه يمثل مباشرة إرادة الأمة. لذلك يكون من الطبعي والحالة هذه أن تعلق سلطته على سلطة الوزير الأول والوزراء. وأن يتحرر كذلك من كل تبعية يمكن أن تظهر في مواجهة البرلمان ما دام أن هذا الأخير لا شأن له في أمر توليته ولأنه يستند إلى ذات الأساس الذي يستند إليه البرلمان في تكوينه الأوفر الشعب.

#### ثانياً - اختصاصات رئيس الجمهورية

تمتع رئيس الجمهورية باختصاصات عديدة قل أن توجد مثلاً في أي نظام برلماني آخر.

فإذا كان رئيس الدولة هو الذي يسهر على احترام الدستور، وهو الذي يضمن باعتباره حكاما العبر المنتظم للسلطات العامة واستمرار بقاء الدولة. وهو الضامن للاستقلال الوطني وعدم المساس بأقليم الدولة واحترام اتفاقيات مجموعة الدول الفرنسية والمعاهدات، فإنه علاوة على ذلك يتمتع باختصاصات يباشرها



في ظل الظروف العادية . واختصاصات أخرى استثنائية يباشرها في ظل الظروف غير العادية علاوة على اختصاصاته الأولى .

١ - اختصاصات رئيس الجمهورية في ظل الظروف العادية :

يباشر رئيس الجمهورية في ظل الظروف العادية الكثير من الاختصاصات في ميدان السلطة التنفيذية وفي ميدان السلطة التشريعية وأخيراً في ميدان السلطة القضائية .

١- اختصاصات رئيس الجمهورية في ميدان السلطة التنفيذية : يعين رئيس الجمهورية الوزير الأول ويعفيه من منصبه بناء على تقديمه استقالة الحكومة . كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء على اقتراح الوزير الأول .

ومعنى ذلك أن رئيس الجمهورية يتفرد باختيار وتعيين الوزير الأول ( أى رئيس الوزراء ) . ثم يقوم هذا الأخير باختيار الوزراء ويطلب من رئيس الجمهورية تعيينهم في مناصبهم الوزارية ويكون الرئيس أمر ذلك .

ويقوم رئيس الجمهورية بإعفاء الوزير الأول من منصبه ويكون ذلك بناء على الإستقالة التي يقدمها هذا الأخير إليه . كما يقوم بإعفاء الوزراء من مناصبهم الوزارية بناء على اقتراح الوزير الأول .

ولقد نص الدستور في المادة التاسعة على أن يرأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء . ويتضح من ذلك أن رئاسة مجلس الوزراء ليست للوزير الأول أى رئيس الوزراء بل تكون لرئيس الجمهورية . وبذلك يرأس هذا الأخير الوزير الأول والوزراء ويدير مناقشات مجلس الوزراء ويكون له بالطبع صوت معدود حينما يتخذ المجلس قراراته . ولقد خرج دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية عن النظام البرلماني التقليدي في هذا الخصوص حيث يعطى هذا النظام لرئيس الوزراء

ورئاسة مجلس الوزراء كأصل عام . وإذا ما حضر رئيس الدولة أحد اجتماعات مجلس الوزراء بمناسبة أحد الأحداث الهامة فإنه لا يشترك بصوت معدود عند ما يتخذ المجلس قراراته .

أما بالنسبة لتعيين كبار الموظفين ، فإن لرئيس الجمهورية وحده حق تعيين طائفة منهم بقرار يصدر منه . ويتم تعيين طائفة أخرى بقرار من رئيس الجمهورية بناء على موافقة مجلس الوزراء . وهناك طائفة ثالثة تعين بقرار من مجلس الوزراء . ولقد نصت المادة ١٣ من الدستور على أنه يمكن أن يفوض رئيس الجمهورية غيره في ممارسة سلطة التعيين بإسمه وذلك بناء على قانون .

كذلك يقوم رئيس الجمهورية بالتوقيع على الأوامر والمراسيم التي تم المداولة فيها في مجلس الوزراء ، وهو ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٣ من الدستور .

وطبقا للتقاليد المتبعة في النظام البرلماني . يقوم رئيس الجمهورية بتعيين السفراء وال مندوبين فوق المادة لدى الدول الأجنبية ويعتمد السفراء والمندوبين فوق المادة لدى الدول الأجنبية . ويرم رئيس الجمهورية المصادقات ويصدق عليها ، ويطلع على جميع المفاوضات التي تجري ل عقد اتفاق دول لا يخضع للتصديق هذا مع ملاحظة أن هناك طائفة من المصادقات لا يجوز لرئيس الجمهورية التصديق والموافقة عليها إلا بعد إقرار البرلمان لها .

بعد اختصاصات رئيس الجمهورية في ميدان السلطة التشريعية ، يمثل هذا الاختصاص في : حق إصدار القوانين : وذلك بعد إقرارها من البرلمان بحيث يتم هذا الإصدار خلال خمسة عشر يوما التالية لإرسال القانون إلى الحكومة بعد إقراره نهائيا من البرلمان .

**الاعتراض على القوانين :** يجوز لرئيس الجمهورية الاعتراض على القوانين قبل انقضاء مدة الخمسة عشر يوماً سابقة الذكر . وذلك طبقاً للمادة ١٠ من الدستور التي قررت ، وله قبل نهاية هذه المدة أن يطلب إلى البرلمان مداولة جديدة في القانون أو في بعض مواده . ولا يجوز رفض هذه المداولة الجديدة . . .

ويلاحظ هنا التجديد الذي أتى به الدستور في شأن اعتراض رئيس الدولة على القوانين . إذ يجوز أن يرد الاعتراض على القانون بكلمة وهو الاعتراض التقليدي الذي نفى به الدساتير عادة . كما يجوز أن يرد على بعض مواد القانون وهو التجديد الذي أتى به الدستور إذ لا تنص الدساتير عادة على ذلك في ميدان الاعتراض . وهذا التجديد هو ما يمكن تسميته بحق الاعتراض الجزئي .

**دعوة ونفي انعقاد البرلمان :** يدعو الرئيس البرلمان للاجتماع ويض استناده في دوريات غير عادية وفي غير الحالات التي يجتمع فيها بحكم القانون ، ويكون ذلك بمرسوم .

**حل الجمعية الوطنية :** لرئيس الجمهورية حق حل الجمعية الوطنية . وحقه في ذلك لا يحده أي قيد سوى الأول ومع رئيس مجلس البرلمان ، وعدم إمكان القيام بحل الجمعية الوطنية مرة أخرى خلال السنة التي تلي انتخابها . وضرورة إجراء الانتخابات الجديدة بعد مدة لا تقل عن عشرين يوماً ولا تزيد على أربعين يوماً من تاريخ الحل . وتجتمع الجمعية الوطنية بحكم القانون في يوم الخميس الثاني التالى لانتخابها ( المادة ١٢ من الدستور ) .

ولما كانت استشارة الوزير الأول ورئيس مجلس البرلمان عبارة عن استطلاع آرائهم في هذا الخصوص دون أن يكون ملزماً باتباع ما يشعرون به ، فإن حق الحل يصبح والحالة هذه من الحقوق التي ينفرد بمباشرتها رئيس الجمهورية وحده خاصة وأنه يمارس هذا الحق دون توقيع من رئيس الوزراء إلى جانب توقيع المنفرد .

حق مخاطبة البرلمان : إلى جانب حق الإصدار والاعتراض والحل ، قرر الدستور لرئيس الجمهورية حق مخاطبة البرلمان برسائل تمل عليه ولا تكون علا لاية مناقشة ، وإذا أراد ذلك في غير أوقات انعقاد البرلمان يجتمع هذا الأخير خصيصاً لهذا الغرض ، وهو ما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور . ويلاحظ أن حق رئيس الجمهورية في مخاطبة البرلمان ليس بالحق الجديد الذي استحدثه دستور ١٩٥٨ ، إذ سبق تقريره النظام الدستوري لسنة ١٨٧٥ و ١٩٤٦ . هل أن الجديد هنا أنه بعد أن كان هذا الحق مقيدا في ظل الدستورين السابقين بضرورة التوقيع الوزاري عليه إلى جانب توقيع الرئيس ، أصبح مطلقا في ظل دستور ١٩٥٨ حيث يقوم رئيس الجمهورية بمباشرة وحده وبمطلق حريته دون أدنى اشتراك وزاري في هذا الخصوص .

**الاستفتاء الشعبي :** قرر الدستور الفردي الحالي حق النجاء ورئيس الجمهورية إلى الاستفتاء الشعبي الذي يظهر في صوره الاستفتاء الدستوري ، والاستفتاء التشريعي على مشروعات القوانين .

فيالفة للاستفتاء الدستوري تقرر هذا الاستفتاء بالنسبة لتعديل الدستور . فلقد نصت المادة ٨٩ من الدستور على أن حق اقتراح تعديل الدستور يكون لرئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير الأول وكذلك لأعضاء البرلمان . وبعد موافقة المجلسين للتبايين على اقتراح التعديل يمرض على الشعب ، ويصبح تعديل الدستور نهائيا إذا أقره الشعب . عن طريق الاستفتاء العام .

هذا ويمرر لرئيس الجمهورية أن يستغنى عن الاستفتاء في حالة تعديل الدستور إذا قرر عرض التعديل على البرلمان مجتمعاً في هيئة مؤتمر ، بحيث يجب أن تتم الموافقة بأغلبية ثلاثة أخماس الأعضاء المشتركين في الاقتراع .

أما بالنسبة للاستفتاء التشريعي فإن الدستور قد أجازته في المادة ١١ في حالة مشروعات القوانين التي تتعلق بتنظيم السلطات العامة أو بإقرار اتفاق بين مجموعة الدول الفراسية أو الخاصة بالإذن بالتصديق على معاهدة يكون من شأنها دون أن تتعارض مع الدستور التأثير على سير المظلمة . ويكون إجراء هذا الاستفتاء من حق رئيس الجمهورية وذلك بناء على اقتراح الحكومة أثناء دورات انعقاد البرلمان أو بناء على اقتراح مشترك من المجلسين النيابيين . وعندئذ يتم موافقة الشعب على مشروع القانون محل الاستفتاء ، يصدده رئيس الجمهورية في المدة المحددة لإصدار القوانين أي خلال خمسة عشر يوماً التالية على الموافقة الشعبية .

هذا ويلاحظ أن الاستفتاء التشريعي ينصرف فقط على مشروعات القوانين أو الاتفاقيات سالفة الذكر دون غيرها .

كما يتم طرح هذه المشروعات على الشعب وهي في مرحلة مشروع قانون لم يعرض على البرلمان ، فكان موافقة الشعب تفي هنا عن موافقة البرلمان . ويكون رئيس الجمهورية بذلك قد أصدر قانوناً دون عرض أو إقرار من البرلمان .

ولقد لجأ الرئيس الفرنسي ، دجول ، إلى الاستفتاء الشعبي عدة مرات منذ صدور دستور ١٩٥٨ . كانت الأولى في ٨ يناير عام ١٩٦١ والثانية في ٨ أبريل عام ١٩٦٢ ، والثالثة في ٢٨ أكتوبر عام ١٩٦٢ . ولقد كان الاستفتاء الأول خاص باستفتاء الشعب الفرنسي حول مشروع قانون يقضي باستفتاء الجزائريين حول تحديد مصير علاقتهم مع الجمهورية الفرنسية . أما الاستفتاء الثاني الذي أجري في ٨ أبريل عام ١٩٦٢ فكان الهدف منه إقرار اتفاقيات « إيفان » للقاحية باستقلال الجزائر . أما الاستفتاء الثالث الذي تم في ٢٨ أكتوبر عام ١٩٦٢ فقد

كان مناسبة تعديل أحكام الدستور الخاصة بكيفية انتخاب رئيس الجمهورية. وإذا كان الشعب قد وافق على ما عرض عليه في الاستفتاءات الثلاثة ، فإن قد رفض في الاستفتاء الرابع الذي تم في ٢٧ أبريل عام ١٩٦٩ التعديلات الدستورية وبعض مشروعات القوانين الإصلاحية التي عرضت عليه . وكان من أثر عدم موافقة الشعب على الموضوعات محل الاستفتاء أن استقال الرئيس ديحول من منصب رئاسة الجمهورية لأنه اعتبر رفض الشعب للموضوعات محل الاستفتاء يتم من عدم الثقة في سياسته . ولذا تنحى الرئيس عن منصبه الرئاسي طارفاً بذلك أروع مثل الديمقراطية . وأخيراً هناك استفتاء خامس تم في ٢٣ أبريل عام ١٩٧٢ .

جـ - اختصاصات رئيس الجمهورية في ميدان السلطة القضائية : نصت الفقرة الأولى من المادة ٦٤ من الدستور على أن يضمن رئيس الجمهورية استقلال السلطة القضائية .

ولقد نصت المادة ٦٥ على أن يرأس رئيس الجمهورية مجلس القضاء الأعلى ، ويكون وزير العدل وكيلاً لهذا المجلس بحكم القانون ويجوز أن يعمل على رئيس الجمهورية . ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين جميع أعضاء مجلس القضاء الأعلى الذي يتكون من تسعة أعضاء وذلك بالشروط التي يحددها القانون .

ولرئيس الجمهورية حق العفو وذلك في حالة العفو البسيط أو الخاص وذلك بعد استشارة مجلس القضاء الأعلى دون أن يلزم رئيس الجمهورية برأي هذا المجلس . هذا على خلاف العفو الشامل الذي يتمتع أن يتم بواسطة قانون يقره البرلمان .

كما يقوم رئيس الجمهورية بتعيين ثلاثة من أعضاء المجلس الدستوري . وهو ما سيأتي ذكره فيما بعد .

هذا ويلاحظ أنه إذا كان رئيس الجمهورية الاختصاصات السابقة في ميدان السلطة القضائية ، فإنه لا يحق له مباشرة الوظيفة القضائية التي يترك أمرها للسلطة القضائية وحدها .

٢ - اختصاصات رئيس الجمهورية الاستثنائية في ظل الظروف غير العادية :

أن دستور الجمهورية الخامسة بمادة أصبحت مشهورة في الفقه الدستوري الفرنسي الأولى المادة ١٦ من دستور عام ١٩٥٨ التي قررت اختصاص رئيس الجمهورية في ظل الظروف الاستثنائية غير العادية .

ولقد رأى الفقه أن اختصاصات رئيس الدولة في هذا المجال مطلقة لا حدود لها حتى وصفت بالديكتاتورية . ذلك أن الرئيس يحل محل السلطات العامة في الدولة من تشريعية وتنفيذية ليتخذ جميع الإجراءات التي يراها ضرورية . ولذلك أعلن الفقه أن الأمة تتجسد في شخصه ، فهو وحده الذي يمثلها وإليه وحده ترجع أمورها طوال الفترة الاستثنائية .

وتنص المادة ١٦ من الدستور على أنه إذا أصبحت أنظمة الجمهورية أو استقلال الوطن أو سلامة أراضيه أو تنفيذ تعهداته الدولي مهددة بختر جسيم وحال ، ولشأن ذلك إنقطاع سير السلطات العامة الدستورية المنظم يتخذ رئيس الجمهورية الإجراءات التي تقتضيها هذه الظروف بعد التشاور مع الوزير الأول ورئيسي المجلسين التاييين والمجلس الدستوري بصفه رسمية . وبمجيء الأمة علنا بذلك برساله . ويجب أن يكون الغرض من هذه الإجراءات هو تمكين السلطات العامة الدستورية من القيام بمهمتها في أقرب وقت ممكن . ويستعار المجلس الدستوري

بشأن هذه الاجراءات وينتقد البرلمان بحكم القانون ولا يجوز حل الجمعية الوطنية أثناء ممارسة هذه السلطات الاستثنائية .

#### ١ - شروط مباشرة سلطة رئيس الجمهورية الاستثنائية :

تخضع الاجراءات الاستثنائية التي تصدر بالتطبيق للمادة ١٦ لشروط بعضها موضوعي وبعضها شكل .

- **الشروط الموضوعية :** يتعين أن تصبح أنظمة الجمهورية أو استقلال الوطن أو سلامه أراضي أو تنفيذ تعهداته الدولية مهددة بخطر جسيم وحال . وإذا كانت هذه الحالات تتصف بعدم الوضوح وعدم التحديد على نحو قاطع ، علاوة على سعة نطاقها إذ قد يكفي لظهورها مجرد تهديد يحصل خطر حتى يوصف بأنه جسيم وحال . فإن الشرط الموضوعي الثاني الذي يتعين تحققه مع الشرط السابق يحدد بعض الشيء من الشرط الاول ، ذلك أنه يتعين أن تؤدي الحالات السابقة الى اختطاع السير المظم للسلطات العامة الدستورية حتى يحق لرئيس الجمهورية أن يصدر الاجراءات الاستثنائية .

- **الشروط الشكلية :** اذا كان لرئيس الجمهورية حق الانفراد بإصدار الاجراءات الاستثنائية التي توقع منه وحده ، فإنه يتعين ضرورة استشارة الوزير الاول ورئيسي المجلسين النيابيين والمجلس الدستوري قبل اصدارها . على أنه يتعين أن يحيط رئيس الجمهورية الأمة علماً ببداية فترة الإجراءات الاستثنائية وذلك برسالة يوجهها اليها

على أن الشروط الشكلية لا تعتبر في حقيقة الامر من القيود الحقيقية التي ترد على سلطة رئيس الجمهورية . فإذا كانت المادة ١٦ قد أوجبت ضرورة استشارة الوزير الاول ورئيسي المجلسين النيابيين والمجلس الدستوري فإن ذلك لا يخرج عن



كونها مجرد آراء استشارية لا يلتزم الرئيس باخذ مباشرة سلطاته الاستثنائية ولا  
تعد من هذه السلطات ، وإن كان يقتصر أثرها على مجرد تأخير مباشرة السلطة  
دون منها . كما وأنه لا يمكن اعتبار الرسالة التي يوجهها الرئيس الى الأمة من  
الفيود التي تعد من سلطاته الاستثنائية . فهي مجرد نيلغ يعمل الرئيس بمقتضاه  
على تبرير اتخاذ سلطاته الاستثنائية أمام الرأي العام . هذا علاوة على أنه لا يتحتم  
توجيه هذه الرسالة قبل مباشرة فترة الاجراءات الاستثنائية ، اذ قد يجوز اعلان  
الأمة عند اتخاذ هذه الاجراءات أو حتى بعدما بقليل .

#### ب - نطاق مباشرة الاجراءات الاستثنائية :

نظراً لكون المادة الدستورية قدخولت رئيس الجمهورية حق اتخاذ الاجراءات  
التي تقتضيها الظروف الاستثنائية فإن نطاقها غير محدود مما يؤدي الى اطلاق هذا  
النطاق في جميع المجالات دون تحديد لميدان معين ومحدد بالذات لها . حتى أعلن  
الفقه أن سلطة رئيس الجمهورية مطلقة دون حدود اذ يحق له وحده القيام بجميع  
الاعمال الا الانفراد بأمر تعديل الدستور .

واذا كان لرئيس الجمهورية حق الانفراد بمباشرة الاجراءات الاستثنائية في  
جميع المجالات ، فإنه يمكن مع ذلك قيام رقابة على هذه الاجراءات .

#### ج - الرقابة على الاجراءات الاستثنائية :

تمثل هذه الرقابة في ثلاثة أوجه مختلفة ، وإن كان الوجه الأخير هو الأكثر  
فاعلية وجدية .

**ولاية المجلس الدستوري :** أوجبت المادة الدستورية أن يستشير رئيس  
الجمهورية هذا المجلس في جميع الاجراءات التي يخضعها الأول استناداً  
على المادة ١٦ . على أنه لما كان الرجوع للمجلس الدستوري يعني مجرد

الاستشارة ، فإن مثل هذه الرتبة لن يتحقق لها الفاعلية والجدية الحقيقية مادام أن الرئيس الكلمة النهائية علاوة على إمكان عدم الإلتزام برأى هذا المجلس .

- وظائف البرلمان : وهي تتمثل في ضرورة انعقاد مجلس البرلمان بحكم القانون طوال مباشرة الرئيس سلطاته الاستثنائية بحيث لا يمكن حل الجمعية الوطنية أثناء هذه الفترة .

ولكن يثار التساؤل هنا عن دور البرلمان إزاء الإجراءات الاستثنائية التي يباشرها رئيس الجمهورية . لا جدال أن رئيس الجمهورية هو الذي ينفرد وحده باتخاذ جميع هذه الاجراءات وفي جميع الميادين التي يراها ضرورية لذلك . هذا علاوة على تقرير مبدأ عدم مسئولية الرئيس السياسية أمام البرلمان وعدم خضوع الاجراءات الاستثنائية لأي إفسار برلاني سواء سابق أو لاحق على اتخاذها .

وإذا كان الأمر كذلك فما جدوى وجود البرلمان طوال مباشرة الرئيس سلطاته الاستثنائية ؟ يمكن أن ننظر هذه الجدوى في إعلان البرلمان معارضته لأعمال الرئيس الاستثنائية إذا أساء استخدامها حتى يكون الرأي العام على بينة من ذلك . وذنب رأى ال جواز اتهام البرلمان في هذه الحالة لرئيس جنائياً عن جريمة الخيانة العظمى حيث تجري محاكمة أمام الهيئة القضائية العليا .

والحقيقة أن وجود البرلمان علامة من شأنها تذكير الرئيس دائماً بالتزام حدود سلطاته الاستثنائية وعدم تجاوزها . هذا علاوة على أن وجود البرلمان يعمل على تمكينه من مباشرة سلطاته العادية حال انتهاء الفترة الاستثنائية دون أدنى انتظار أو تأخير .

- الرقابة القضائية على الإجراءات الاستثنائية : هي أكثر أوجه الرقابة فاعلية في هذا المجال .

هذا ولقد ميز مجلس الدولة الفرنسي بين قرار رئيس الجمهورية بإعلان تطبيق المادة ١٦ ، وبين الإجراءات التي يصدرها الرئيس لاستفساداً إلى المادة السابقة .

فبالنسبة لقرار إعلان تطبيق المادة ١٦ ، اعتبر مجلس الدولة الفرنسي هذا القرار من أعمال السيادة ، ومن ثم فإنه يكون بمنأى عن الرقابة القضائية بحيث لا يختص القضاء الفرنسي بالتعرض له .

أما من ناحية الإجراءات التي يصدرها الرئيس طوال الفترة الاستثنائية إستناداً إلى المادة ١٦ سالفة الذكر ، فإنه يتعين أن نميز هنا بين ثلاثة أحوال: فقد يصدر الرئيس وهو في مجال الظروف الاستثنائية إجراءات لها طبيعة دستورية ، وقد يصدر إجراءات لها طبيعة تشريعية بمعنى أن تكون لها صفة القانون ، وأخيراً قد يصدر إجراءات لها الصفة اللاتحجية أي لها صفة الإدارية .

ومن الطبيعي تطبيقاً لقاعدة العامة — أن الإجراءات الأولى والثانية أي تلك التي تنصف بالطبيعة الدستورية والآخرى التي يكون لها صفة القانون نخرجان أصلاً عن رقابة القضاء . أما بالنسبة للإجراءات ذات الطبيعة اللاتحجية ، فإنها تخضع للرقابة القضائية ولقضاء اللغاء ما دام أن الرئيس هنا يباشر سلطة لائحية ، ومن ثم تعتبر هذه الإجراءات بمثابة القرارات الإدارية .

عدم مسئولية رئيس الجمهورية : إذا كان رئيس الجمهورية يتمتع بسلطات واسعة سواء في ظل الظروف العادية أو في ظل الظروف الاستثنائية ، فإن الدستور مع ذلك قد قرر عدم مسئولية السياسة عن جميع هذه الأعمال . فقد قررت المادة ٦٨ أن « رئيس الجمهورية غير مسئول عن الأعمال التي يقوم بها في مباشرة مهام وظائفه إلا في حالة الخيانة العظمى » . ويكون اتهامه بواسطة المجلسين التايين

بقرار يصدر عنها بالأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتكون منهم المجلس. ونجزمى  
حاكمته أمام الهيئة القضائية العليا .

وإذا كان رئيس الجمهورية غير مسئول سياسياً فإن المسئولية تقع على الوزير  
الأول وعند الاقتضاء على الوزراء المختصين .

وبذلك أحفظ الدستور بالقاعدة البرلمانية التقليدية في هذا الخصوص التي  
تقرر عدم مسئولية رئيس الدولة وتحمل الحكومة وحدها المسئولية السياسية .  
وذلك على الرغم من الاتجاه الجديد الذي رسمه الدستور في ميدان السلطة التنفيذية  
حيث قلب ميزان الاحتصاص التقليدى بين طرفى هذه السلطة . فإذا كان الميزان  
التقليدى يحسب من الوزارة الطرف الرئيسى ويعطى لها الكفة الراجحة ومن ثم تسأل  
عن أعمال السلطة التنفيذية . أعطى دستور ١٩٥٨ هذه الكفة الراجحة لرئيس  
الدولة ومع ذلك قرر عدم مسئولته وأوقع هذه المسئولية على الكفة الأخرى  
ألا وهى الوزارة

## المطلب الثانى

### الوزارة

الوزارة هى الطرف الثانى لسلطة التنفيذية فى ظل دستور الجمهورية الخامسة ،  
وإن لم تعتبر المحور الرئيسى نظراً لتجديد الذى أتى به الدستور بالنسبة لنظام  
البرلمانى التقليدى . فلقد جعل الدستور من رئيس الجمهورية الطرف الرئيسى  
المتميز فى اختصاصاته على الطرف الثانى الذى يتمثل فى الوزارة .

وتتألف الوزارة من الوزير الأول حيث لقب رئيس الوزراء بالاسم الأول .  
ومن الوزراء ومن نواب الوزراء الذين يطلق عليهم « Secrétaires d'Etat »

ولقد عمل دستور الجمهورية الخامسة على مخالفة مبدأ إجازة الجمع بين المنصب الوزاري وعضوية البرلمان الذي يقضى به النظام البرلماني التقليدي. وذلك بمقتضى المادة ٢٣ من الدستور التي قررت التعارض بين عضوية الوزارة ومباشرة أية نيابة برلمانية . وعلى ذلك يعتبر عضو البرلمان مستقبلاً من نيابته وذلك بعد إنقضاء شهر واحد من دخوله الوزارة . أما إذا استقالت الوزارة قبل مدة الشهر فإن أعضائها لا يفقدون عضويتهم النيابية .

وهكذا فلا يمكن لأعضاء الوزارة إمكان الجمع بين مناصبهم الوزارية وعضوية البرلمان ، وهو ما يخالف المبادئ البرلمانية ويتمشى مع نزعة النظام الرئاسي الذي يقرره هذا المبدأ .

كما قررت المادة ٢٣ من الدستور علاوة على ذلك عدم إمكان الجمع بين عضوية الوزارة وأى تمثيل مبنى على المستوى الوطني أو أية وظيفة عامة أو أى نوع من أنواع النشاط المهني

وعند تأليف الوزارة تتقدم بكاملها إلى الجمعية الوطنية لتبيل ثقة هذه الأخيرة على أساس بيان يشرح فيه الوزير الأول سياسة الحكومة وبرامجها .

وإذا كانت الثقة بالوزارة تتحقق أمام الجمعية الوطنية وليس أمام مجلس الشيوخ ، فإنه يجوز طبقاً للمادة ٤٩ من الدستور أن يتقدم الوزير الأول إلى مجلس الشيوخ طالباً لموافقة - لا الثقة - على بيان السياسة العامة للحكومة .

وتظهر الوزارة في شكل متعاضد يضم جميع الأعضاء فيها ، ويظهر ذلك في مجلس الوزراء الذي يعتبر هيئة متضامنة فهو وحدة متجانسة يقوم بوضع السياسة العامة للحكومة ويحقق الانسجام بين أعمال الوزارات ويضمن بالتالي وحدة العمل الوزاري واتساقه .

على أن رئاسة مجلس الوزراء لا تنحصر للوزير الأول بل لرئيس الجمهورية ،  
وذلك بمقتضى المادة الخامسة من الدستور التي قضت بأن « يرأس رئيس الجمهورية  
مجلس الوزراء » . إلا أنه بصفة استثنائية يجوز أن ينوب الوزير الأول عند غياب  
الجمهورية في رئاسة مجلس الوزراء ، على أن يكون ذلك بمقتضى تفويض صريح  
من رئيس الجمهورية وبناء على جدول أعمال محدد .

وتتحقق المسؤولية التضامنية للوزارة - من دون رئيس الجمهورية -  
أمام الجمعية الوطنية وذلك من السياسة العامة لمجلس الوزراء . ملاحظة : على  
المسؤولية الوزارية الفردية لكل وزير على حدة التي تتحقق كذلك أيام الجمعية  
الوطنية .

ويعتصم الوزير الأول - طبقا للمادة ٢١ من الدستور - بإدارة أعمال  
الحكومة . وهو مسئول عن الدفاع الوطنى ، ويضمن تنفيذ القوانين . ويمارس  
سلطة إصدار النواحيح ، ويعين الموظفين فى الوظائف المدنية والعسكرية . مع  
ملاحظة الأحكام الواردة فى المادة ١٣ من الدستور الخاصة بحق رئيس الجمهورية  
ومجلس الوزراء فى هذا الخصوص . ويجوز أن يفوض الوزير الأول الوزراء  
فى ممارسة بعض سلطاته .

وينوب الوزير الأول عن رئيس الجمهورية فى رئاسة مجالس البرلمان الدفاع  
الوطنى العليا عندما يقتضى الأمر ذلك .

وللوزير الأول حق اقتراح القوانين أمام البرلمان ويكون ذلك فى شكل  
مشروع قانون يناقشه مجلس الوزراء بعد أخذ رأي مجلس الدولة ، ثم يحال  
إلى مكتب أحد المجلسين النيابيين . أما بالنسبة لمشروعات القوانين المالية فإنها  
تحال أولا إلى الجمعية الوطنية .

وبالنسبة لاختصاص الوزراء ، فإن كل وزير يختص بإدارة شئون وزارته  
وتنفيذ سياسة الحكومة في حدودها .

### المطلب الثالث

مدى اختصاص السلطة التنفيذية في إصدار النواحي

إذا كان الأصل أن السلطة التشريعية تعتبر صاحبة الاختصاص الأصلي في  
التصديق ، فإنه قد أجاز لهم ذلك السلطة التنفيذية حتى التوقيع في بعض المسائل  
بواسطة ما يسمى بالنواحي الإدارية .

واللائحة هارة عن قرار صادر من السلطة الإدارية ينفذ قاعده عامة مجردة  
تطبق على عدد غير محدود أو معين من الأفراد .

وطبقا للميار الشكلي - هذا الميار الذي يمتد بالسلطة مصدره العمل ، فإذا  
كان صادراً من البرلمان عد عملاً تشريعياً . وإذا كان صادراً من إحدى هيئات  
القضاء عد عملاً قضائياً ، وإذا أصدرته إحدى الهيئات الإدارية كال عملاً إدارياً .  
تعتبر اللائحة قراراً إدارياً لأنها صادرة من السلطة الإدارية .

وطبقاً لتعريف المادى الذى يمتد بالموضوع دون الشكل في تكوين الطبيعة  
القانونية للعمل ، تعتبر النواحي أعمالاً تشريعية لأنها تنفذ قواعد عامة مجردة تطبق  
على الكافة أو على طائفة منهم دون تحديد أو تعيين لأشخاص معينة بالذات شأنها  
في ذلك شأن التشريعات العادية .

إذا تعتبر النواحي أعمالاً ذات طبيعة تشريعية من الناحية المادية الموضوعية ،  
وتعتبر أعمالاً إدارية من الناحية الشكلية .

ولما كان الأصل أن السلطة التشريعية تعتبر صاحبة الاختصاص الأصلي في التشريع ، فإن تشريعات السلطة التنفيذية تعتبر بمثابة تشريعات فرعية على خلاف التشريعات الأولى التي تعتبر تشريعات عادية .

إذا كانت اللاحقة عبارة عن تشريع فرعي ، فإنه يتعم عليها اتباع أحكام التشريع المادى الصادر من السلطة التشريعية . ذلك أن المضمون التنفيذي لا يمكن له إلا أن يتبع المضمون التشريعى الأصلى إذا ظهر في ميدان هذا الأخير . فهو عضو تابع لا يمكن أن يخالف المضمون الأصلى في مبادئه الحقيق .

يتجى عما سبق بانه أنه يخفى للشرع المادى أن يقرر ما يشاء من القواعد القانونية وله في هذا الحرية التامة في جميع المجالات مادام أنه صاحب الاختصاص الأصلى في ميدان الوظيفة التشريعية .

وإذا كنا قد أطلقنا نشاط الشرع المادى في كافة المجالات ، فإن دائرة التشريع المادى ونطاقه تعتبر مطلقة غير محدودة .

هذا بخلاف اللاحقة حيث يضيق مجال سلطانها في ميدان التشريع وتحدد في دائرة معينة محدودة لا يمكن تجاوزها مادام أن التشريع يخرج كأصل عام عن اختصاص السلطة التنفيذية .

كما وأن هناك مجالا غصصا لقانون لا يمكن لنفيه أن يطرقه بمنى أن هناك مسائل غصصا يتعين تنظيمها بالقانون وحده أى تقوم بها السلطة التشريعية دون بحيث يستحيل على اللاحقة أن تطرق هذا المجال وتنظم هذه المسائل . وبمحدد الدستور المجال الغصص للقانون ينص صراحة على أن يقرر فيها المسائل التي



يكفى أنهر تنظيمها بالقانون . كما يمكن للمرف الدستورى أن يبين أمر هذه المسائل .

كذلك يبين على اللائحة أن تتبع القانون فهو يملوها من ناحية مبدأ التدرج التشريعى . فلا يجوز اللائحة أن تخالف أو تعدل أو تطفى القانون (إذا عليها احة . انه والمعمل فى دائرته .

ولند ساد الوضع السابق بالنسبة للوائح فى ظل الأنظمة الدستورية السابقة على دستور الجمهورية الخامسة .

الان الوضع قد اختلف تماما فى ظل الدستور الفرنسى لسنة ١٩٥٨ :

فلقد عمل الدستور الحالى لسنة ١٩٥٨ على ادخال أكبر تعديل أساسى أدى إلى قلب العلامة التقابلية بين القانون واللائحة .

فاذا كانت القاعدة التنفيذية السابقة على دستور ١٩٥٨ تقدر الاختصاص المطلق للبرلمان فى ميدان الوظيفة التشريعية بحيث يحق له أن يقرر ما يشاء من التشريعات المادية ، وتقرر بالتالى دائرة معينة محددة للسلطة التنفيذية لا يمكن تجاوزها فى ميدان التشريع . فان الدستور الفرنسى لسنة ١٩٥٨ قد عمل على التجميد فى هذا الخصوص على نحو لم يسبق له مثيل فى النظام القانونى الفرنسى . ذلك أنه قد عمل على توزيع الوظيفة التشريعية بين البرلمان والسلطة التنفيذية عاكفا فى ذلك القاعدة التقليدية السابقة : بأن غدت السلطة التنفيذية صاحبة الولاية العامة فى ميدان التشريع وأصبح اختصاص البرلمان فى هذا الميدان محدداً على صيل المحصر .

وهكذا عاكف الوضع الدستورى الحالى الأوضاع السابقة بحيث أصبح نطاق

التشريع العادى أى القانون عدداً لا يمكن للبرلمان تجاوزه إذ اقتصر اختصاص البرلمان على التشريع فى المسائل التى حددتها الدستور له أى التى عينها وعددها له دون غير ذلك من الموضوعات . وأصبح نطاق اللائحة فى ميدان التشريع مطلقاً غير محدد إذ يحق للسلطة التنفيذية أن تشرع فى كافة الموضوعات الأخرى غير تلك التى حددتها الدستور للبرلمان .

وبذلك أضحت السلطة التنفيذية المشرع العادى ، ونفذت السلطة التشريعية المشرع الاستثنائى حتى اعتبر جانب من الفقه أن اللائحة هى الأصل والقانون هو الاستثناء فى ميدان التشريع .

وعلياً فنحن نرى السابق حددت المادة ٣٤ من الدستور الفرائس الحالى نطاق القانون بأن حددت على سبيل الحصر ما يختص به البرلمان من المسائل فى ميدان التشريع .

وبالنسبة لنطاق اللائحة قررت المادة ٣٧ من الدستور أن باقى المسائل الخارجة عن نطاق القانون تصدر بها لوائح من السلطة التنفيذية . ونسمى هذه باللوائح المستقلة . *Reglements autonomes* .

هذا ويلاحظ أن هناك بعض اللوائح الأخرى غير اللوائح المستقلة مازالت فى وضعها التقليدى السابق وذلك كاللوائح التنفيذية التى يصدرها الوزير الأول لتنفيذ وتطبيق القوانين وكذلك الحال بالنسبة للوائح التابعة التى يصدرها المديرون أو النمذ .

## الفرع الثاني

### البرلمان في دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية

يتكون البرلمان من مجلسين منتخبين هما : الجمعية الوطنية ، ومجلس الشيوخ . ويتم انتخاب نواب الجمعية الوطنية بطريق الاقتراع العام المباشر . أما انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ فيتم عن طريق الانتخاب غير المباشر على درجتين .

### أولا

#### نطاق القانون في ظل دستور ١٩٥٨

رأينا إقلااب القاعدة التقليدية في ظل الوضع الجديد بالقية لنطاق القانون واللائحة ، إذ انعكس نطاق القانون وانطلق نطاق اللائحة . حتى أصبح نطاق القانون على سبيل التعمين والحصر بحيث لا يمكن للبرلمان أن يشرع في غير ما حدد له من موضوعات ، وأصبح في الإمكان أن تشرع اللائحة فيما عدا ذلك من الموضوعات بحرية وإطلاق . حتى أنه يصعب في نظري إطلاق عبارة السلطة التشريعية على البرلمان . ما دام أن هذا الأخير لم يعد صاحب الوظيفة التشريعية على نحو أساسي أصيل .

ويتضح الطاق المحدد للقانون من نص المادة ٢١ من الدستور الفرنسي التي عدلت وعيذت على سبيل الحصر ما يختص به البرلمان من التشريع . فقد قررت هذه المادة أن إقرار القانون يكون للبرلمان ، ويحدد القانون قواعد التي تتعلق بالمسائل الآتية :

- الحقوق الوطنية والضمانات الأساسية الممنوحة للتواطين الممارسة

المهمات العامة والواجبات المفروضة على المواطنين في أشخاصهم وفي أموالهم  
للدفاع الوطنى .

— الجنسية ، وحالة الأشخاص وأهليتهم ، والنظم المالية للزواج ، والتركات  
والقبرعات

— تحديد الجرائم والعقوبات المقررة لها والإجراءات الجنائية ، والمفهوم  
للشامل وإنشاء قواعد جديدة للتقاضى ونظام القضاء .

— وعاء الضرائب المختلفة الأنواع ومقدارها وطرق تحصيلها . ونظام  
إصدار النقد .

— نظام الانتخاب للمجالس البرلمانية والمجالس المحلية .

— انشاء فئات من المؤسسات العامة .

— الضمانات الأساسية لموظفى الدولة المدنيين والعسكريين .

— تأمين المشروعات ، ونقل ملكية المشروعات من القطاع الخاص إلى  
القطاع الخاص .

المبادئ الأساسية التى تخص :

( أ ) التنظيم العام للدفاع الوطنى .

( ب ) إدارة الهيئات المحلية وإختصاصاتها ومواردها .

( ج ) التعليم .

( د ) نظام الملكية ، الحقوق الميضية والالتزامات المدنية والتجارية .

( هـ ) حق العمل والحق النقابى ، الضمان الإجتماعى .

وتحدد القوانين المالية موارد وأصناف الدولة بالشروط وفي الحدود التي بينها قانون أساسي . وتحدد قوانين تنظيمية أهداف النشاط الاقتصادي بيننا والاجتماعي للدولة .

كانت المادة السابقة على أنه يجوز أن تحدد وتستكمل هذه المادة بقانون أساسي .

ومعلاوة على التعداد الذي أورده المادة ٣٤ من الدستور ، نصت بعض مواد أخرى على مسائل يتعين صدورها بقانون : كبعض المعاهدات التي لا يجوز التصديق أو الموافقة عليها إلا بموجب قانون ( المادة ٥٢ ) . ومبدأ احترام الحرية الشخصية في مواجهة الاعتقالات التحكيمية بالآل يجوز القبض على أحد أو حصة إلا وفق القانون ( المادة ٦٦ ) وإنشاء الوحدات الإقليمية الجديدة وكيفية إدارتها بواسطة المجالس المنتخبة ( المادة ٧٢ ) وتعديد وتغيير التنظيم الخاص بأقاليم ما وراء البحار ( المادة ٧٤ ) .

أما غير ذلك من المسائل ، فإن الاختصاص التشريعي يتقصد فيها السلطة التنفيذية وذلك بواسطة اللوائح المستقلة التي تقوم بإصدارها هذه السلطة الأخيرة وذلك بمقتضى نص المادة ٣٧ من الدستور .

نقد المادة ٣٤ : إذا كانت المادة ٣٤ من الدستور قد حددت نطاق القانون بيننا أطلقت المادة ٣٧ من نطاق اللائحة ، فليس هناك من فصل دقيق يرسم نطاق كل منهما . مما يؤدي إلى القول بعدم الوضوح الكافي في توزيع الوظيفة التشريعية بين القانون واللائحة حتى أنه يصعب تحديد نطاق أيهما على نحو قاطع .

وقد لاحظ العقيد ، Waline ، أنه علاوة على عيوب الصياغة التي شابَت المادة

السابقة حيث أضيف عليها عدم الوضوح الكافي لتحديد نطاق القانون ، فإن هذه المادة ورد بها تعبير و الضمانات الأساسية ، و المبادئ الأساسية ، فاهو المقصود بذلك ؟ هل هناك ضمانات ومبادئ أساسية وأخرى غير أساسية ؟ لا جدال أنه يتمين التفرقة بين ما هو أساسي وغير أساسي في هذا الخصوص لتحديد دائرة القانون الذي يقتصر عليه الأمر الأول وحده . ولا يخفى ما يؤدي ذلك إلى خلافات لا نهاية لها قد تعمل على تدخل مجلس الدولة من ناحية والمجلس الدستوري من ناحية أخرى ، وقد يزداد الأمر تعقيداً إذا ما اختلف المجلسان حول هذا التكييف . حقيقة أن قرارات المجلس الدستوري نهائية وملزمة السلطات العامة ولجميع السلطات الإدارية والقضائية ، وذلك بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٦٢ من الدستور ، إلا أن أمر الخلاف قد لا ينتهي إذا ما طعن أمام مجلس الدولة بمناسبة بعض اللوائح الأخرى التي لم تكن مثاراً لتدخل المجلس الدستوري مما سيؤدي إلى تقارب فعلى لا حده .

على أنه رغم النقد السابق الذي وجه إلى المادة ٢٤ فإن هذه المادة تنص على على مسائل بالغة الأهمية . حتى يمكن القول أن الموضوعات التي ينظمها القانون تكون في حقيقة الأمر الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة الفرنسية .

**كيفية تعديل القوانين الصادرة قبل دستور ١٩٥٨ التي خرجت بمقتضى هذا الدستور عن نطاق القانون ودخلت في نطاق اللوائح المستقلة :**

لا جدال أن القوانين الصادرة قبل دستور ١٩٥٨ والتي ما زالت لها هذه الصفة بالتعويض لاحكام المادة ٢٤ لا يمكن تعديلها إلا بقانون . أما تلك القوانين الصادرة قبل الدستور والتي خرجت من نطاق القانون ودخلت بالتطبيق لاحكام الدستور في نطاق اللوائح المستقلة ، فإنه يجوز تعديلها بمرسوم تصدره السلطة التنفيذية بعد

أخيراً، مجلس الدولة وذلك بمقتضى النقرة الثانية من المادة ٣٧ من الدستور .  
فكان الدستور الجديد قد نزع عن هذه القوانين صفتها وأزحلها إلى منزلة المراسيم  
« décrets » مما يردى إلى إمكان تعديلها بذات الأداة .

## ثانياً

### أنواع القوانين التي يقرها البرلمان

استحدث المشرع الدستوري لسنة ١٩٥٨ تفرقة بين القوانين التي يقرها  
البرلمان . فذلك لأنه لم يساوى بين القوانين التي تكون من صنع البرلمان ، بل فرق  
بينها أصلياً « القوانين الأساسية » ، « Lois organiques » ، وبين القوانين البرلمانية  
العادية « lois parlementaires ordinaires » .

القوانين الأساسية : هي التي يعطيها الدستور هذا الوصف ويسبغ عليها  
هذه الصفة ، أما غير ذلك فهي قوانين برلمانية عادية .

وتخضع القوانين الأساسية لإجراءات خاصة من حيث مناقشتها والتصويت  
عليها داخل البرلمان تختلف في أوضاعها عن الإجراءات العادية المقررة للقوانين  
التي هي .

وهي ما يتضح من نص المادة ٤٦ من الدستور التي قررت أن القوانين التي  
يعطيها الدستور صفة القوانين الأساسية لا تعرض لمشروعات قوانينها أو اقتراحاتها  
للنقابة والتصويت عليها في المجلس النيابي الذي قدمت إليه أولاً إلا بعد معنى خمسة  
عشر يوماً من إيداعها . وفي حالة عدم الإتيان بين المجلسين النيابيين فإن النص عمل  
الحاكمين ولا يكون إقراره من الجمعية الوطنية في المداولة الأخيرة إلا بالأغلبية  
المطلقة لجميع أعضائها .

هذا علاوة على وجوب عرض القوانين الأساسية بعد إقرارها من البرلمان وقبل إصدارها من رئيس الدولة على المجلس الدستوري كي يقرر مطابقتها للدستور. وهو ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٩٤ التي قررت أنه لا يجوز إصدار القوانين الأساسية إلا بعد أن يقرر المجلس الدستوري مطابقتها للدستور. فإذا أعلن هذا المجلس عدم دستورية قانون أساسي استحال إصدار هذا القانون وينتهي أمرنا بما بحيث يستحيل وضعه موضع التنفيذ. ذلك أن قرارات المجلس الدستوري نهائية وملزمة للسلطات العامة، الأمر الذي يمنع رئيس الدولة من إصدار مثل هذا القانون. أما بالنسبة للقوانين البرلمانية العادية فإن عرضها على المجلس الدستوري لا يكون إلزاميا كالقوانين الأساسية، بل جوازي إذ يتحقق إذا ما طلب ذلك رئيس الجمهورية أو الوزير الأول أو رئيس أي من المجلسين التانيين.

### مدى قوة القوانين الأساسية :

هل القوانين الأساسية كالقوانين البرلمانية العادية من حيث قوتها بحيث تقف على قدم المساواة مع هذه الأخيرة ؟ أم أنها تختلف عنها في القوة الإلزامية ؟

الرأى الغالب في الفقه الفرنسي أن القوانين الأساسية قد احتلت درجة تتوسط التشريعات الدستورية والقوانين البرلمانية العادية . فأصبح لها قوة قانونية أقل درجة من التشريعات الأولى وأقوى درجة من التشريعات الثانية .

وهكذا أصبحت التشريعات الدستورية تقف على أعلى مدارج سلم التشريعي، ومن بعدها القوانين الأساسية التي أصبحت تأتي في الدرجة الثانية من ناحية القوة التشريعية . وإذا ارتفعت القوانين الأساسية على القوانين البرلمانية العادية ، عدت هذه الأخيرة تحت المرتبة الثالثة في مدارج سلم التشريعي .



## ثالثا

### طرق ضمان عدم اعتماد القانون على نطاق اللائحة

حرص المشرع الدستوري على إلزام البرلمان عدم مجاوزة حدود اختصاصه الم عين له ، وذلك بعدم التشريع في غير النطاق المحدد للقانون ، وبعدم إعتدائه بالتدخل على نطاق اللائحة .

ويمكن التوصل إلى ذلك بالطرق التالية :

**الطريق الأول :** هو الذي رسمته المادة ١٤٤ من الدستور ، ويقضى بأنه إذا ظهر أثناء الاجراءات التشريعية أن اقتراحا بقانون يخرج عن نطاق القانون ، فللمحكمة أن تدفع بعدم قبوله . وفي حالة الخلاف بين الحكومة ورئيس المجلس النيابي المنظر أمامه هذا الاقتراح ، يخال أمر الخلاف بناء على طلب أى من الطرفين خلال ثمانية أيام إلى المجلس الدستوري كي يفعل فيه .

**الطريق الثاني :** يتمثل في إمكان الطعن في دستورية القوانين التمه يقرها البرلمان في غير النطاق المحدد لها أمام المجلس الدستوري . هذا الطعن المسمى بتم بعد إقرار القوانين من البرلمان وقبل إصدارها والذي يحق أن يشره رئيس الجمهورية أو الوزير الأول أو رئيس أى من المجلسين النيابيين . فإذا أعلن المجلس الدستوري عدم دستورية هذه القوانين بمخالفتها النطاق الذى حدده الدستور لها ، إستحال إصدارها ووضعها بالتالى موضع التطبيق على اعتبار أن قرارات هذا المجلس ملزمة لجميع السلطات العامة ونهاية بحيث لا يمكن مع من فيها بأى وجه من أوجه الطعن . وهكذا يكفل طريق الطعن العام في دستورية القوانين الذى يتم أمام المجلس الدستوري قبل إصدار القوانين إلزام البرلمان بالتشريع

في الحدود التي عينها الدستور القانون دون غيرها ، وإلا ترتب عدم إصدار القانون وعدم تطبيقه بالنال .

الطريق الثالث . ويظهر إذا لم تتحقق أى طريق من الطريقين السابقين . ويمثل هذا الطريق الأخير في إمكان تعديل القوانين التي يكون لها الصفة اللائحية بواسطة مراسيم تصدرها السلطة التنفيذية بشرط أن يقر لها المجلس الدستوري الصفة اللائحية وذلك قبل إجراء هذا التعديل ، وهو ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧ من الدستور .

## رابعاً

### كيفية كفاية عدم اعتداء اللائحة على نطاق القانون

إذا كان المشرع الدستوري قد تكفل بضمان عدم إعتداء القانون على نطاق اللائحة ، فإنه يمكن كذلك كفاية عدم اعتداء اللائحة على نطاق القانون . ويتحقق ذلك بأن يجوز لكل ذي مصلحة أن يضمن بإلغاء اللائحة أمام مجلس الدولة الفرنسي الذي يقضى بذلك إذا ثبت له أنها قد إعتدت على النطاق الذي خصصه الدستور للقانون .

## خامساً

### الانقسام من وظيفة البرلمان في ميدان اختصاصه المحدد

إل جانب تعيين وتحديد المجال التشريعي للبرلمان ، عمل الدستور على الحد من اختصاص البرلمان في هذا النطاق المحدد .

١ - القوانين المالية : قررت المادة ١٠ من الدستور أنه لا تقبل الإقتراحات

بقوانين والتعديلات المقدمة من أعضاء البرلمان إذا كانت نتيجة المرافقة عليها  
تخفيضاً في الإيرادات العامة أو زيادة في المصروفات العامة. كما لا يخفى لجان المالية  
البرلمانية أن تتدخل في أمر تخصيص الميزانية وتوزيعها على الأبواب المختلفة ،  
ذلك أن هذا الحق يقتصر على الحكومة وحدها .

ولم يكنف الدستور بذلك بل عمل على تقييد البرلمان بمدة زمنية معينة يتحتم  
حلالها التصويت على الميزانية إذا كان البرلمان منقلاً في دورته . فلقد قررت  
الفقرة الثالثة من المادة ٧٧ أنه إذا لم يتخذ البرلمان قراراً في شأن مشروع الميزانية  
في مدى سبعة عشر يوماً من تاريخ إحالة المشروع على البرلمان يحل الحكومة أن تنشر  
هذا المشروع بواسطة أمر ، *ordonnance* ، يوضع موضع التنفيذ ، ويحمل  
بالتالي اختصاص البرلمان في هذا الخصوص .

٧ - القوانين الاستثنائية : إذا كان البرلمان يخلص بتقرير القوانين الداخلية في نطاق  
المسائل المعنية له ، فإن لرئيس الجمهورية الحق في استفتاء الشعب على مشروعات  
قوانين تتعلق بتنظيم السلطات العامة أو باقرار إتفاق بين مجموعة الدول الفرنسية  
أو النعامة بالإذن بالتصديق على معاهدة يكون من شأنها التأثير على سير المنظمات  
دون أن تتعارض مع الدستور وذلك طبقاً لما قرره المادة ١١ منه . ويجم طرح  
هذه المشروعات على الشعب من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الحكومة أثناء  
دورات إنقاذ البرلمان أو بناء على اقتراح مشترك من الحائسين التايينين يشر في  
المرحلة الرسمية . وعندما يسفر الاستفتاء عن المرافقة على المشروع يصدره رئيس  
الجمهورية خلال خمسة عشر يوماً دون حاجة إلى إقرار البرلمان لهذه المشروعات .  
وتكون بذلك أمام قرائين صادرة من رئيس الجمهورية دون إقرار البرلمان لها  
وذلك عند موافقة الشعب عليها .

### ٣.٠٠ تفويض السلطة للقانون :

لم يكف المشرع الدستوري بتحديد نطاق القوانين على - قبل الحصر ، بل عمل علاوة على ذلك على اللص صراحة بإمكان تفويض البرلمان السلطة التنفيذية بالتشريع بدلا منه في هذا النطاق المحدد وذلك في موضوعات محددة وخلال مدة معينة .

فاقت لصت المادة ٣٨ على أنه يجوز للحكومة ، لتنفيذ برنامجها ، أن تطلب من البرلمان أن يأذن للمدة محددة بإصدار إجراءات أوامر تدعاهل نطاق القانون . وتصدر هذه الأوامر في مجلس الوزراء بعد أخذ رأى مجلس الدولة . وتكون نافذة المفعول من تاريخ نشرها ، على أنها تصبح لائغله إذا لم يعرض مشروع القانون الخاص بأقرارها على البرلمان قبل نهاية المدة المحددة في قانون التفويض . وبعد إنتهاء المدة المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة لا يجوز تعديل الأوامر التفويضية إلا بقانون وذلك في المراد التي تدخل في النطاق التفويضي .

**نطاق التفويض :** إذا كان التفويض قد تقرر بعد صدور دستور ١٩٥٨ نحو دستورى صريح لا يقبل الشك أو الجدل ، فإن التفويض في ظل الوضع الجديد يضاف في مدها عن التفويض الذى ساد في ظل الوضع التقليدى على دستور ١٩٥٨ الذى استند في أساسه على العرف .

وفي ظل الوضع التقليدى حيث ساد مبدأ إنطلاق القانون مع تعيين نطاق اختصاصه لا يمكن تغييره أن يطرقة ، كان من المستحيل أن يرد التفويض على الميدان الخاص للقانون . إذ يتعين على السلطة التشريعية أن تقوم بنفسها بتنظيم المسائل الواردة في هذا الميدان بقوانين من عندها . ولذلك إمتنع التفويض في المجال الخمس لقانون حيث يستحيل ظهور هذه الواجب ، وأمكن التفويض بالتالى في غير هذا المجال على أن يقيد بموضوعات معينة ولمدة محددة .

أما في ظل الوضع الجديد حيث عين نطاق القانون على نحو معين لا يمكن مجاورته ، فلقد قرر المشرع رغم ذلك إمكان التفويض في هذا النطاق المحدد . وهو ما قورنه صراحة المادة ٣٨ بقولها أنه يمكن للحكومة لتنفيذ برنامجها أن تطلب من البرلمان أن يأذن لها لمدة محددة ، بإصدار أوامر بإجراءات ترد مادة على نطاق القانون . . وبذلك يتضح أنه حتى مع تحديد نطاق القانون ، أسكن التفويض في هذا النطاق المحدد بحيث تتدخل السلطة التنفيذية فيه على الرغم من حرمان البرلمان من التدخل في غير نطاق القانون المعين . الأمر الذي أدى إلى متاداة البعض بأن التفويض في هذا الوضع الجديد قد يضي في حقيقة الأمر إمكان تنازل البرلمان عن اختصاصه للسلطة التنفيذية خلال مدة معينة ، مادام أن البرلمان يمكنه تفويض السلطة التنفيذية في تنظيم المسائل التي أوردها المادة ٣٤ وغيرها من المواد التي عينت نطاق القانون وذلك بواسطة الأوامر التفويضية .

على أن الأستاذ Montané de la Roques ، يقر بأنه يبدو أن التفويض إنما يرد على نطاق القوانين البرلمانية المادية دون نطاق القوانين الأساسية *Lols organiques* .

على أني أرى أنه يبدو إمكان التفويض في جميع المسائل التي تختص بالقوانين بنوعها . ذلك أن المادة ٣٨ قد أجازت التفويض ، لتنفيذ الحكومة برنامجها ، وهي عبارة عامة لا تحمل في معناها أي تحديد أو تعيين للمسائل محل التفويض ، الأمر الذي يؤدي إلى الاتساع المطلق في موضوعات التفويض وبالنسبة إلى إمكان التفويض في المسائل التي يختص القانون بتنظيمها وإلى القول في النهاية باختصاص النطاق المخصص لقانون الذي لا يمكن لنيره أن يطره .

ولم يكتف المشرع الدستوري بإمكان التفويض في مجال القانون ، بل أنه قد منح البرلمان صلاحة على ذلك من التشريع في المسائل التي فوض فيها السلطة

التنفيذية طوا مدة التفويض ، بحيث يمتنع على البرلمان حق التشريع في المسائل  
عمل التفويض . ونحريم تعديل الأوامر التفويضية الصادرة في هذا الشأن لنهاية  
مدة التفويض . وهو ما يتحقق بتطبيق نص المادة ٤ من الدستور التي قررت  
أنه إذا ظهر أثناء الإجراءات التشريعية أن اقتراحاً أو تعديلاً يتعارض مع  
تفويض تشريعي منح بمقتضى المادة ١١ ، فللحكومة أن تدفع بعده قوله ، وفي حالة  
الخلاف بين الحكومة ورئيس المجلس النيابي المختص بفصل المجلس الدستوري في  
هذا الخلاف بناء على طلب أى من الطرفين وذلك خلال ثمانية أيام .

وإزاء ما أصاب نطاق القانون من تقييد وإتقاص وتفويض علاوة على  
عدم تعيين حدود هذا النطاق على نحو عدد تراضع إزاء اللائحة ، أعلن الفقه أن  
الوضع الجديد يؤدي إلى إيهام القانون ، مادام أن سلطة البرلمان التشريعية  
قد ضيق نطاقها إلى حد كبير ، وقرر البعض الآخر عن « الثقل » ، الذى أصاب  
القانون . ولم يكتف البعض بذلك بل ذهب إلى حد إعلان أن « المادتين ٣٤ ،  
٣٧ من الدستور تكشفان عن تنظيم يشوبه الفوضى دون قيد أو شرط » .

## سادساً

### مدلول القانون في ظل دستور ١٩٥٨

قرر جانب من الفقه أن هذا المدلول يجب ألا يستند إلى المييار العضوى  
الذى ساد في ظل الوضع التقليدى ، بل إلى المييار الموضوعى . وتكفل الفقه  
« Waline » بتحليل ذلك بقوله أنه لا يمكن تعريف القانون بأنه تلك القاعدة  
القانونية التى يقرها البرلمان ، ذلك أن « إقرار البرلمان لم يصح الشرط الأساسى  
ولا الشرط الكافى لوجود القانون » . وإذا كان يتعين أن يلجأ إلى المييار الموضوعى  
( القسم الثانى )

لتصور المييار المضوى فى أمر ذلك، فان القانون عبارة عن القاعدة التى تعمل على تنظيم الموضوعات التى حددها الدستور. وبذلك أفسحت الفكرة المضوية مكانها للفكرة الموضوية حتى يمكن القول بأن الفكرة الثانية قد إحتلت الدور الرئيسى وأصبح للفكرة الأولى مجرد دور ثانوى فى هذا المقام ، على إعتبار أنه من الطبعى وليس كأساس أن تكون تلك القاعدة القانونية من عمل البرلمان .

ولقد خالف هذا الرأى جانب من الفقه مقررآ أن المييار المضوى مازال هو السائد ، فهو شرط أساسى لتمرير القانون حتى إذا لم يكن كافياً لذلك . وهكذا عرف هذا الجانب من الفقه القانون فى ظل الدستور الجديد بأنه ه كل قاعدة يقررها البرلمان وفقاً للشكل التشريعى ترد على المسائل التى عينها الدستور .

على أنه مما كان الأمر بالنسبة لتغيير نطاق القانون ومدلوله ، فإنه ما زال يمتأى من كل رقابة قضائية بعد إصداره تعمل على إلغائه أو المساس به . إذ ينضج القانون فقط قبل إصداره للرقابة على دستوريته التى يمارسها وحده المجلس الدستورى ، بحيث إذا ما تم إصداره ينجر نهائياً سواء من المناعة على دستوريته أو من إمكان الطعن فيه بالإلغاء أمام أية جهة قضائية .

## الفرع الثالث

### المجلس الدستورى

Council Constitutionnel

عمل دستور الجمهورية الخاصة على إنشاء بعض المجالس والهيئات كالمجلس الإقتصادى والإجتماعى والمحكمة القضائية العليا والمجلس الدستورى ، ويعتبر المجلس الأخير من أهم المجالس بالنسبة لوضع الدستورى فى البلاد .

(القسم الثانى)

### تكوين المجلس الدستوري :

يتكون هذا المجلس من نوعين من الأعضاء :

( أ ) أعضاء وجوبيون يكسبون العضوية حكما : - وهم جميع رؤساء الجمهورية السابقين ، وتكون عضويتهم مدى الحياة .

ولا جدال أن هؤلاء الأعضاء يكسبون المجلس الدستوري المكانة والهيبة اللازمة له ، علاوة على الاستفادة من خبرتهم السياسية والدستورية

( ب ) أعضاء معينون عددهم تسعة أعضاء : يقوم رئيس الجمهورية بتعيين ثلاثة منهم ، ويقوم رئيس الجمعية الوطنية بتعيين ثلاثة ، ويختص رئيس مجلس الشيوخ بتعيين الثلاثة الآخرين . ومدة عضوية هؤلاء الأعضاء تسع سنوات غير قابلة للتجديد .

ويقوم رئيس الجمهورية بإختيار رئيس المجلس الدستوري من بين أعضائه ، ويكون لرأى رئيس المجلس الأرجح عندما تتبادل الآراء في مسألة معينة .

ولا يجوز الجمع بين عضوية المجلس الدستوري وقول الوزارة أو عضوية البرلمان ، وتحدد حالات عدم الجمع الأخرى بقانون أساسى .

ولما كان تكوين المجلس الدستوري يتم على نحو سياسى ، كما وأنه يختص بالنظر في مسائل البعض منها يتم بطبيعة قضائية كالنظر في دستورية القوانين ، لذلك أطلق عليه البعض « القضاء السياسى » .

### اختصاص المجلس الدستوري :

قرر الدستور القرض اختصاصات عديدة للمجلس الدستوري . فهو الذى يشرف على سلامة إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية بفحص الطعون وإعلان



نتيجة الاقتراح . كما يفصل المجلس الدستوري في الطعون الخاصة بصحة انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية وأعضاء مجلس الشيوخ كما يشرف على صحة عمليات الاستفتاء التي تجري وإعلان نتائجها . هذا علاوة على وجوب استشارة رئيس الجمهورية المجلس الدستوري في جميع الإجراءات الاستثنائية التي يتخذها الأول استنادا على المادة ١٦ من الدستور . وإلى جانب هذه الاختصاصات يختص المجلس الدستوري بفحص دستورية القوانين أي التحقق من مطابقة القوانين للدستور وأحكامه .

وتتقرر ولاية المجلس الدستوري في هذا الميدان بالنسبة للقوانين التي يقرها البرلمان سواء القوانين البرلمانية العادية أو القوانين الأساسية التي تخضع لإجراءات خاصة من حيث مناقشتها والتصويت عليها داخل البرلمان تختلف في أوضاعها عن الإجراءات المقررة للقوانين البرلمانية العادية .

أما بالنسبة للقوانين التي يقرها الشعب عن طريق الاستفتاء فإنها تخرج عن ولاية المجلس الدستوري .

وهو ما قرره المجلس الدستوري ذاته في قراره الصادر بتاريخ ٦ نوفمبر عام ١٩٦٢ ، وكذلك نص المادة السابعة عشرة من القانون الخاص بالمجلس الدستوري الصادر في ٧ نوفمبر عام ١٩٤٨ التي قررت اختصاص المجلس بنظر القوانين التي يقرها البرلمان .

ويفسر الفقه هذا الأمر بأن القوانين محل الاستفتاء تعتبر في واقع الأمر تدبرا مباشرا عن إرادة الأمة ، مما يستلزم النص الصريح لتقرير الرقابة عليها ، وهو ما لم يتحقق نظرا لسكوت الدستور في هذا المجال .

ويعارض المجلس الدستوري رقابته على القوانين التي يقرها البرلمان سواء  
البرلمانية العادية أو القوانين الأساسية قبل إصدارها لا بعد الإصدار .

وينلاحظ أنه يتحتم عرض القوانين الأساسية قبل إصدارها على المجلس  
الدستوري كي يقرر مطابقتها للدستور . أما بالنسبة للقوانين البرلمانية العادية فإن  
عرضها على المجلس يكون جوازيا بحيث يتحقق بناء على طلب رئيس الجمهورية  
أو الوزير الأول أو رئيس أى من المجلسين النيابيين .

فإذا قام المجلس الدستوري بنظر دستورية القانون ، فإنه يوقف إصدار هذا  
القانون . ويقطع عرض القانون على المجلس مدة الإصدار المنصوص عليها في  
الدستور . ويتعين أن يبدى المجلس رأيه في القانون المعروض عليه في مدى شهر ،  
وللحكومة أن تطلب في حالة الاستعجال قصر هذه المدة على ثمانية أيام .

فإن أعلن المجلس الدستوري عدم دستورية قانون ، استحال إصداره ووضع  
بالتالى موضع التطبيق . ذلك أن قرارات المجلس نهائية وملزمة لجميع السلطات  
العامة بحيث لا يمكن الطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .

ولما كانت الرقابة على دستورية القوانين ساجدة على الإصدار ، فإن أمرها  
ينتهى إذا ماتم إصدار القانون بحيث يستحيل تقرير أمر هذه الرقابة بعد الإصدار  
أمام أية جهة من الجهات . وينجو القانون بذلك من أية منازعة في دستوريته .

## الفرع الرابع

طبيعة نظام الحكم الذى به دستور الجمهورية الخامسة

رأينا أن الدستور الفرنسي للجمهورية الخامسة قد عمل على تشييد نظام سياسي  
جديد يختلف في بنيانه عن النظام السابق عليه .

فلقد عمل على تطوير النظام البرلماني ومبادئه خاصة في ميدان السلطة التنفيذية التي عمل على تقويتها حتى تفوقت هذه السلطة على زميلتها الأخرى في ميدانها الأصيل ألا وهو الميدان التشريعي .

وتمثل التطور الجديد للنظام البرلماني ، علاوة على تقوية السلطة التنفيذية كأصل عام ، في إختلال نظام ثنائية الجهاز التنفيذي حيث أصبح رئيس الدولة الدور الرئيسي الفعال بعد أن كانت الوزارة في ظل النظام البرلماني التقليدي السابق تتمتع به . لذا الدور . لذلك أعلن جانب من المفه أن دستور الجمهورية الخامسة قد نزع نحو النظام الرئاسي حتى بات مبدأ ثنائية الجهاز التنفيذي مجرد واجهة شكلية يتنافى في موضوعه مع طبيعة النظام البرلماني .

ولذلك يصعب الرجوع بعد هذا الدستور إلى النظام البرلماني التقليدي الذي ساد فرنسا زمناً طويلاً قبله .

فإختصاصات رئيس الجمهورية في ميدان السلطة التنفيذية تشابه في بعضها الاختصاصات المقررة لرئيس الدولة في ظل النظام الرئاسي .

ونظام الوزارة الذي أتى به دستور الجمهورية الخامسة ما هو إلا واجهة شكلية تتنافى في موضوعها مع ما يقرره النظام البرلماني في هذا الخصوص وتتفق بالتالي مع النظام الرئاسي .

ذلك أن رئيس الدولة في ظل دستور الجمهورية الخامسة يعمل على رسم السياسة العامة ما دام أنه رئيس مجلس الوزراء . وما الوزير الأول والوزراء إلا أداة تنفيذية للسياسة التي قام بوضعها الرئيس . حتى أعلن البعض أن الوزراء في ظل الجمهورية الخامسة ما هم إلا عبارة عن مسكرهميين لرئيس الجمهورية شأنهم في ذلك شأن الوزراء في النظام الرئاسي .

كما وأن تقرير المسؤولية الوزارية أمام الجمعية الوطنية تعتبر كذلك واجبة شكلية تضمن مجرد الشكل البرلماني على هذا الدستور، إذ ما جدوى تقرير المسؤولية التضامنية لهيئة الوزارة وهي بريئة من رسم السياسة العامة للحكومة التي استقل بها رئيس الجمهورية غير المسئول.

هذا علاوة على إعتناق الدستور صراحة للظهور الرئاسي القاضي بعدم جواز الجمع بين منصب الوزارة وعضوية البرلمان.

وهكذا اتفق هذا الدستور والنظام الرئاسي من الناحية الموضوعية، واختلف معه فقط من الناحية الشكلية. حتى أنه يكفي مجرد تعديل بعض المواد التي تضمن الواجهة البرلمانية على الدستور كإلغاء منصب الوزير الأول وتولي رئيس الدولة رئاسة الحكومة والدولة معاً، وهو ما يحدث عملاً من الناحية الواقعية حيث يرأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء. وكذلك إلغاء المسؤولية الوزارية أمام الجمعية الوطنية وتقريرها أمام الرئيس وحده، حتى يتحقق النظام الرئاسي شكلاً وموضوعاً.

على أنى أرى أن دستور الجمهورية الخامسة قد احتفظ بالنظام البرلماني مع تطويره لصالح السلطة التنفيذية.

فلقد اعتنق مبدأ ثنائية الجهاز التنفيذي مع تطوير هذا المبدأ لصالح رئيس الدولة الذي خصه باختصاصات جديده في ميدان السلطة التنفيذية. ورغم كان لهذا الدستور العذر في ذلك بعد أن عانت فرنسا من ضعف كبير في السلطة التنفيذية طوال عهد الجمهورية الثالثة والرابعة وما نتج عن ذلك من أضرار لا يمكن إنكارها. مما أمل ضرورة إيجاد سلطة تنفيذية قوية ترمي الاستقرار اللازم للنهوض بمرافق الدولة.

كذلك عمل الدستور ككفياً مع النهج البرلمان على تقرير عنصر تعاون السلطات .  
ولا أدل على ذلك من تقرير حل رئيس السلطة التنفيذية الجمعية الوطنية ، وتقرير  
المسئولية الوزارية بنوعها التضامنية والفردية أمام هذه الجمعية .  
ولا يمكن الإحتجاج بعدم جدوى هذه المسئولية أمام المجلس النيابي ، ذلك  
أن نزاع الثقة وإسقاط الجمعية الوطنية للوزارة ينطوي في حقيقة الأمر على معارضة  
هذه الجمعية لسياسة الرئيس . فهي تدل في الواقع على مسئولية غير مباشرة لرئيس  
الدولة غير المسئول .



## الفصل الثاني

### النظام الرئاسي

النظام الرئاسي نظام قرره الدستور الامريكى الصادر عام ١٧٨٧ . لذلك  
نمين أن ندرس أولا الاسس العامة لهذا النظام طبقا لما قرره الدستور ، ثم نقيع  
ذلك بدراسة التاحية التطبيقية العملية للنظام الرئاسي فى الولايات المتحدة  
الامريكية ذلك أن البعض قد ذكر أن هناك فارقا بين النظام الرئاسي الذى أتى  
به الدستور وبين تطبيقه فى الولايات المتحدة الامريكية .

### المبحث الاول

الاسس العامة للنظام الرئاسي طبقا للدستور الامريكى الصادر عام ١٧٨٧

تمهيد :-

كانت الولايات المتحدة الامريكية تتألف قبل إعلان الإستقلال من ثلاث  
عشرة مستعمرة خاضعة للتاج البريطانى ، مع تمتع كل منها ببعض مظاهر الحكم  
الذاتى الذى تمثل فى هيئة منتخبة وحاكم يماونه مجلس تنفيذى .

وكان من أثر الخلاف الذى نشأ بين انجلترا وهذه المستعمرات لاسباب  
اقتصادية تمثلت فى زيادة الضرائب المفروضة على هذه الاخيرة ، أن تطور أمره  
الى ثورة مسلحة ثم دخول تلك المستعمرات الحرب مع انجلترا .

وفى ٤ يوليو عام ١٧٧٦ اجتمع ممثلو المستعمرات فى مؤتمر أعلن فيه استقلالها  
عن انجلترا استقلالا تاما مع استقلال كل منها عن الاخرى ، بحيث تمثل الإرتباط  
فما بينهما فى ضرورة السكك الح ومواصله الحرب ضد انجلترا .

ثم قام إتحاد تماهدى عام ١٧٧٧ « Confédération » ، يرى إلى تنظيم بعض الشؤون المشتركة بين هذه الدول المستقلة بعضها عن بعض تلك في الشؤون الحربية والخارجية وكذلك في بعض الشؤون المالية بإنشاء وإدارة صندوق مشترك يعمل على إمداد الدول الأعضاء بالأموال اللازمة لها .

وكان يقوم بتنظيم الشؤون المشتركة مجلس أو مؤتمر « Congress » ، يجتمع فيه ممثلون عن الدول المستقلة الأعضاء بنسبة إثنين على الأقل وسبعة على الأكثر لكل دولة حسب مساحتها وعدد سكانها بحيث تختص كل دولة مهما كان عددهمندوبيا بصوت واحد فقط مما يؤدي إلى وجود ثلاثة عشر صوتاً في هذا المجلس .

وانتهت الحرب بين إنجلترا والدول السابقة بعد أن دامت سبع سنين ، واعترفت الأولى باستقلال هذه الدول عام ١٧٨٢ وتبين لهذه الدول التي ترتبط برباط الاتحاد التماهدى ضرورة قيام إتحاد بينهما أقوى من ذلك .

لذلك بحث كل دولة بمندوبيها لحضور المؤتمر الذي انعقد في « فيلادلفيا » لبحث حلول وشكل الاتحاد الذي يمكن أن يقوم بينهم .

وانعقد المؤتمر في مايو عام ١٧٨٧ واشترك فيه الكثير من أقطاب الاتحاد « كجورج واشنطن ، الذي ترأس المؤتمر ، ومادسون ، الذي كان له الفضل الأكبر في وضع الدستور وغيرهم . وبعد مناقشات طويلة وافق المؤتمر على اتحاد الدول في شكل دولة متحدة إتحاداً مركزياً « Etat Fédéral » ، وتمت الموافقة على مشروع دستور الولايات المتحدة الأمريكية في ١٧ سبتمبر عام ١٧٨٧ .

وبعد موافقة الدول الأعضاء على مشروع الدستور بعد هناك كبير ، أصبح الدستور نافذاً منذ أول يناير عام ١٧٨٩ وتم انتخاب جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لهذا الدستور .



ودستور الولايات المتحدة الصادر عام ١٧٥٠ هو الدستور الحال المعمول به في الوقت الحاضر، وإن كان قد تعرض لتعديلات عديدة بلغ عددها حتى الآن أربعة وعشرين تعديلاً.

ولقد أنشأ الدستور الأمريكي النظام الرئاسي الذي أراد به تقرير مبدأ فصل السلطات وذلك بتوزيع السلطة على هيئات مختلفة واعتنق الدستور مبدأ فصل السلطات المطلق الذي يقضي باستقلال كل هيئة عن الأخرى إلى أقصى درجة يمكنه، الأمر الذي لا يحقق التعاون بين الهيئات المختلفة. ويتحقق الفصل التام للسلطات بوجود سلطة تنفيذية من اختصاص رئيس الجمهورية. وسلطة تشريعية يباشرها الكونجرس بمجلسيه أي على النواب ومجلس الشيوخ، وأخيراً وجود سلطة قضائية تمارسها المحاكم القضائية.

وعلى ذلك يكون هناك سلطات ثلاثة تستقل كل سلطة عن الأخرى تمام الاستقلال دون أدنى تعاون.

فالسلطة التشريعية تستقل كل الاستقلال بممارسة الوظيفة التشريعية، وكذلك الحال بالنسبة للسلطة التنفيذية حيث يستقل رئيس الجمهورية بمباشرة الوظيفة التنفيذية دون أدنى راعطة تعاون أو علاقة متبادلة تربط بين هاتين السلطتين في مباشرة اختصاصاتهما. وهناك أخيراً السلطة القضائية المستقلة التي تباشر استقلالاً الوظيفة القضائية.

وإذا كان الدستور الأمريكي قد عمل على تقرير مبدأ الاستقلال المطلق بين السلطات، فإنه قد عمل على التوازن الكامل بين السلطات الثلاث سالفة الذكر والمساواة بينهم. ولا جدال أن التوازن والمساواة بين السلطات يؤدي إلى عدم

رجحان سلطة على أخرى أو سيطرة إحداها على الباقين . ذلك أن الدستور الأمريكي قد أراد الاستقلال مع التوازن والمساواة بين السلطات المختلفة .

### تعريف النظام الرئاسي طبقاً للدستور الأمريكى :

يمكن تعريف النظام الرئاسي من الناحية النظرية لا التطبيقية أى طبقاً لنصوص الدستور الأمريكى بأنه ذلك النظام الذى يعمل على الاستقلال المطلق بين السلطات مع التوازن والمساواة بينهم . فهناك سلطة تنفيذية يستقل رئيس الدولة بمباشرة وظائفها تتوازن مع سلطة تشريعية مستقلة تباشر الوظيفة التشريعية ومع سلطة قضائية مستقلة تباشر الوظيفة القضائية .

### عناصر النظام الرئاسي :

باسترجاع أسس النظام الرئاسي ، نجد أن هذا النظام يدور حول عنصرين هما : عنصر فردية السلطة التنفيذية ، ثم عنصر توازن وإستقلال السلطات العامة .

#### أولاً : - عنصر فردية السلطة التنفيذية :

رئيس الدولة هو صاحب السلطة الفعلية في ميدان السلطة التنفيذية . فهو الذى يتولى ممارسة السلطة التنفيذية بصفة فعلية حقيقية . ويكون في هذا العدد الرئيس الفعلى الوحيد لها . ومادام الأمر كذلك فهو رئيس الحكومة في ذات الوقت مما يستتبع عدم وجود مجلس وزراء بالمعنى القانونى المفهوم وإعتبار الوزراء مجرد معاونين له ميدان السلطة التنفيذية .

ومادامنا قد قررنا أن رئيس الدولة في النظام الرئاسي هو الرئيس الفعلى الحقيقى للسلطة التنفيذية التى يتولى ممارستها بنفسه . فانه يجب علينا أن نتساءل عن مظاهر رئاسته العليا العملية للسلطة التنفيذية . أى مظاهر حصر هذه السلطة في يده بحيث يتحقق له ممارستها بشكل حقيقى فعل .

(أ) **أول هذه المظاهر :** أن رئيس الدولة هو رئيس الحكومة في ذات الوقت ، بحيث يجمع الرئيس بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة مما .

وعلى ذلك فرئيس الدولة هو رئيس الوزراء مما يستتبع معه عدم وجود مجلس الوزراء بالمعنى القانوني المقهرم ، أى عدم وجود المجلس المتضامن الذى يمين على مصالح الدولة والذى يختص برسم السياسة العامة لها ويكون له إرادة البت والتقرير بحيث تتخذ قراراته بأغلبية أعضائه . فإذا ما اجتمع الرئيس بوزرائه . فإن ذلك إما يكون مجرد التشاور والمداولة بحيث ينفرد وحده بالرأى النهائى القاطع فى الموضوعات محل هذه المداولة .

(ب) **وثانى مظهر :** هو خضوع الوزراء لسياسة الرئيس لإستقل وحده برسم وتقرير السياسة العامة للدولة والحكومة ، بحيث لا يستقل الوزراء بسياسة خاصة مستقلة عن سياسة الرئيس فى هذا الصدد .

وعلى ذلك يعتبر الوزراء فى ظل النظام الرئاسى مجرد أداة لتنفيذ سياسة الرئيس وله أن يجبرهم على ذلك .

(ج) **وثالث مظهر من مظاهر استقلال رئيس الدولة بالسلطة التنفيذية لإنفراد** بتعيين الوزراء وعزلهم .

وكذلك تحقق المسؤولية الوزارية الفردية لكل وزير على حده أمامه وحده . ذلك أنه يتمذر ظهور المسؤولية الجماعية للوزراء لانتهاء نظام مجلس الوزراء فى النظام الرئاسى .

**ثانية — عنصر التوازن والاستقلال الطاق للسلطات العامة :**

يقوم النظام الرئاسى على مبدأ توازن وإستقلال الهيئات كل من الأخرى إلى أقصى درجة ممكنة . فالسلطة التشريعية تستقل بمباشرة اختصاصاتها عن السلطة

التنفيذية التي تستقل بدورها في ممارسة اختصاصاتها عن السلطة الأولى ، دون وجود علاقة تعاون أو تبادل بين السلطتين سالفتي الذكر .

( أ ) **مظاهر استقلال السلطة التشريعية :** تتمتع السلطة التشريعية وحدها في مباشرة وظيفتها ، تلك الوظيفة التي جعلت كلها من نصيب البرلمان دون أدنى اشتراك من السلطة التنفيذية في هذا الخصوص .

فلا يجوز لرئيس الدولة باعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية دعوة البرلمان للإنعقاد ، كما لا يجوز لرئيس الدولة فرض إجتماع البرلمان ولا تأجيل أدوار إنعقاده ولا حق حل هذا البرلمان .

ويستقل البرلمان وحده بمباشرة الوظيفة التشريعية فلا يجوز للسلطة التنفيذية الاشتراك معه في هذا الخصوص إذ يتمتع عليها حق اقتراح القوانين .  
كما لا يجوز الجمع بين منصب الوزارة وعضوية البرلمان ، فلا يمكن أن يكون الوزراء أعضاء في البرلمان ، ولا يحق لهم الحضور إلى المجلس بصفتهم الوزارية والاشتراك في المناقشات البرلمانية أو في الإقتراح على القوانين إذ يتمتع عليهم ذلك . وكل ما لهم في هذا الخصوص إذا ما أرادوا الحضور إلى البرلمان أن يشهدوا جلساته بصفتهم زائرين شائهم في ذلك شأن الجمهور تماماً .

( ب ) **مظاهر استقلال السلطة التنفيذية :** تستقل السلطة التنفيذية في مباشرة وظيفتها عن السلطة التشريعية تمام الاستقلال .

لذلك يستقل رئيس الدولة بوظيفته التنفيذية ويمتدح على قدم المساواة مع البرلمان دون أن يكون لهذا الأخير أدنى نفوذ عليه . ذلك أن الرئيس يستمد نفوذه وسلطاته من الشعب الذي يقوم بانتخابه لا من البرلمان الذي لا شأن له في أمره فقلده لمنصبه الرئاسي .

وكذلك يظهر استقلال السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية : فاستقلال رئيس الجمهورية بتعيين وزرائه ومزولهم وتحقيق مسئوليتهم أمامه وحده ، فلا يكون لمؤلاء الوزراء علاقة مباشرة مع البرلمان بأن يتمتع عليهم الجمع بين منصب الوزارة وعضوية البرلمان . كما لا يجوز محاسبة الوزراء عن أعمالهم أمام البرلمان بتوجيه الأسئلة والاستجوابات إليهم أو بتقرير مسئوليتهم السياسية أمامه حيث تقرر هذه المسئولية أمام رئيس الدولة وحده .

## المبحث الثاني

### النظام الدستورى للولايات المتحدة الأمريكية

الولايات المتحدة الأمريكية عبارة عن دولة متحدة لإتحاد ام كزبا، ومن ثم فإنه يتعين أن نفرق بين المجال الخارجى والمجال الداخلى لهذه الدولة .

فبالنسبة للمجال الخارجى تظهر دولة الولايات المتحدة الأمريكية بشخصية دولية واحدة مقرررة لدولة الاتحاد وحدها حيث تتولى كافة الشئون الخارجية وتتعرف فيها وحدها .

أما من ناحية المجال الداخلى فهناك الولايات التى يبلغ عددها ( ٥٠ ) ولاية حيث تتمتع كل منها ببعض مظاهر السيادة الداخلية الخاصة بالولاية . وهناك من جهة أخرى دولة الاتحاد التى تمثل جميع الولايات ويكون لها بالتالى سلطاتها الإتحادية من تشريعية وتنفيذية وقضائية التى يقررها وينظمها الدستور الإتحادى الواجب تطبيقه على جميع الولايات بأكملها .

وإذا كان دستور الولايات المتحدة الأمريكية قد أقام النظام الرئاسى ، فإن تطبيق هذا الدستور قد أظهر اختلافاً بيننا بين النصوص النظرية والواقع العمل

التطبيق حتى أن جانا من الفقه قد عرف النظام الرئاسى من الناحية التطبيقية تعريفا مخالفا عن التعريف النظرى الذى يستدل من واقع نص من الدستور الأمريكى . فإذا كان تعريف النظام الرئاسى طبقا لنصوص الدستور هو ذلك النظام الذى يعمل على الاستقلال المطلق بين السلطات العامة التشريعية والتنفيذية والقضائية مع التوازن بينهم . فإن تعريف النظام الرئاسى من الناحية التطبيقية السائدة عملا فى نظر هذا الجانب من المقام أنه ذلك النظام الذى يقرر فيه لرئيس الدولة الرجحان فى كفة ميزان السلطة بأن يكون للرئيس الرجحان على سلطان البرلمان . حتى أن النظام السياسى الأمريكى من الناحية العملية التطبيقية طبقا لوجه النظر هذه يتأرجح ما بين النظام الرئاسى إذا كانت الكفة واجهة والسيطرة لرئيس الدولة وبين نظام حكومة الحماية النيابية إذا كانت السيطرة للبرلمان فى ميزان السلطة . وهو ما ظهر إبان حكم الرئيس بىسون بعدد قضية (ووترجيت) حيث هدد البرلمان الرئيس وأضطره فى نهاية الامر إلى الاستقالة من منصبه الرئاسى .

## الفرع الاول

### فردية السلطة التنفيذية

• رئيس الجمهورية هو صاحب السلطة التنفيذية . وترجع قوة رئيس الجمهورية إلى طريقة اختياره ثم إلى الاختصاصات المديدة التى يتمتع بها فى مجال السلطة التنفيذية .

### أولا - كيفية اختيار رئيس الجمهورية

يتولى الرئيس منصبه من طريق انتخاب الشعب له . فالرئيس يستمد سلطاته

من الشعب لا من البرلمان ، مما يحقق استقلاله وتدعيم قوته إزاء هذا الأخير ويجعله على قدم المساواة معه مادام أن كليهما يستند إلى ذات المصدر ، ألا وهو الشعب . ويشترط فيمن يرشح نفسه لمنصب الرئاسة الشروط التالية : ١ - أن يكون أمريكياً بالمولد .

٢ - أن يكون قد أقام في الولايات المتحدة مدة أربع عشرة سنة .

٣ - أن يكون بالغاً من العمر حسناً وثلاثين سنة .

و يمر انتخاب الرئيس بمراحل مختلفة ، نص الدستور الاتحادي على المرحلة الأخيرة منها وتركت المرحلة الأولى للأحزاب السياسية تمارسها بما لها من نشاط سياسي منظم .

#### المرحلة الحزبية :

يقوم النظام الحزبي في الولايات المتحدة الأمريكية على أساس الثنائية الحزبية حيث يتصارع على الحكم حزبان . اسبان هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي . ولا يفرق بين الحزبين إختلاف قاطع في المبادئ التي يتبنّاها أو في المصالح الاقتصادية التي يمثلها ويعملان على حمايتها . الحزب مخالف وولاء بين جماعات تربط بينهم مصالح مشتركة ورغبة مشتركة في تولي زمام الحكم .

على أن المقصود بأن هناك حزبين رئيسيين يتنازعان دائماً الاغلبية لا يعنى عدم وجود أحزاب أخرى إذ أن هنالك أحزاباً أخرى غير هذين الحزبين لا تقتنع بنفوذ يذكر كالحزب الشيوعي مثلاً .

ولقد بلغ من أهمية التنظيم الحزبي وسيطرته على عملية الانتخاب أنه يصعب على أي شخص مهما بلغت أهميته ودخله كعابه أن يصل إلى منصب الرئاسة دون أن يكون عضواً منتصباً إلى أحد الحزبين السابقين

ويقوم كل حزب باختيار مرشحه للرئاسة ومرشحه لنيابة الرئاسة .  
وفي سبيل ذلك يجتمع مندوبو كل حزب في مؤتمر عام كي يقوموا باختيار  
مرشح الحزب للرئاسة ونائبه . ولقد تقرر ذلك منذ عام ١٨٣٠ بعد أن كان يقع أمر  
هذا الاختيار على لجنة الحزب وحدها .

وفي هذا المؤتمر العام لمندوبي الحزب يتم تحديد البرنامج الذي سيخوض  
الحزب على أساسه معركة الرئاسة وترشيح مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية ونائبه .  
بمعنى أن يرشح الحزب شخصين إثنين فقط أحدهما لرئاسة الجمهورية والآخر  
لمنصب نائب الرئيس .

على أنه قبل ترشيح المؤتمر العام لمندوبي الحزب مرشح الحزب لمنصب الرئاسة،  
يقوم زعماء هذا الحزب بالتنافس فيما بينهم كي يثبت كل منهم أنه أحق الزعماء  
بترشيح الحزب له .

وفي سبيل ذلك يلجأ هؤلاء الزعماء إلى ترشيح أنفسهم في انتخابات تجريبية  
أولية تجري في ولاية أو في ولايات معينة ، يكون الغرض منها إثبات ما يتمتع به  
كل منهم من غالبية على غيره بناء على ما تظهره نتيجة هذه الانتخابات من دليل  
واقعي حتى يثبت بمقتضاه أن أحدهم يتمتع بالأغلبية على منافسيه وذلك حتى يظفر  
بترشيح الحزب له .

وعلى أساس نتائج هذه الانتخابات التجريبية الأولية يمكن اختيار مرشح  
الحزب لإتياد المنافسين له ، استناداً على أن هذا المرشح هو صاحب الغالبية  
على منعه ، ومن ثم يكون هو أجدر أفراد الحزب الذي يمكن أن يتنافس مرشح  
الحزب الآخر في انتخابات الرئاسة . وهو ما حدث عام ١٩٦٤ وعام ١٩٧٦ بالنسبة  
للانتخابات الأولية التي أجريت بين المنافسين على منصب الرئاسة بين زعماء



الحزب الجمهوري حيث اختفت بعض الأسماء بعد إعلان نتيجة هذه الانتخابات  
التجريبية .

### الرحلة المنصوص عليها في الدستور وتغييرها والحق :-

تجرى انتخابات الرئاسة كل أربع سنوات وبالتحديد في أول يوم اثنين من  
شهر نوفمبر .

ولقد نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من الدستور الاعادى على أن  
تقوم كل ولاية باختيار ، بالكيفية التي يشير بها نظامها التشريعى عدداً من المندوبين  
مادلاً لمجموع عدد الشيوخ والنواب الذين يمثلون الولاية في الكونغرس بشرط  
ألا يكون هؤلاء المندوبون من أعضاء مجلس الشيوخ أو النواب أو ممن يشغلون  
منصباً يقتضى الثقة أو يدور ربحاً تحت سلطة حكومة الولايات المتحدة ، ويقوم  
المندوبون بانتخاب الرئيس وذلك عن طريق الاقتراع السرى ، وترسل نتيجة  
الانتخاب في كل ولاية إلى رئيس مجلس الشيوخ ، ويتم فض جميع القوائم  
بمحضر أعضاء مجلس الشيوخ والنواب ، ثم تجرى عملية فرز الأصوات والتحقق  
من صحتها .

ويظهر بمنصب الرئاسة من ينال أكبر عدد من الأصوات . أما إذا لم ينل أحد  
المرشحين هذه الاغلبية ، يختار مجلس النواب الرئيس من بين ثلاثة من  
الأشخاص الذين فازوا بأكثر عدد من الأصوات ويكون هذا الاختيار عن طريق  
الاقتراع السرى .

ويلاحظ البعض أنه ولو أن انتخاب رئيس الجمهورية المنصوص عليه في  
الدستور يتم على درجتين بأن ينتخب ناخبو كل ولاية عدداً من المندوبين الذين  
يمنح عليهم وحدهم انتخاب رئيس الجمهورية ، فإن واقع الأمر يعمل من الإختيار

كما لو كان يتم على درجة واحدة . ذلك أن ناخبى الدرجة الأولى الذين يقومون بانتخاب المندوبين إنما يختارون في واقع الأمر رئيس الجمهورية . وسبب ذلك التنظيم الدقيق للحزبية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري . وهنا ينقسم الشعب السيامي جميعاً ، أى ناخبو الدرجة الأولى إلى قسمين : قسم يجتدز مرشح الحزب الأول للرئاسة وتقدم يجتدز مرشح الحزب الآخر لرئاسة الجمهورية ، الأمر الذى يؤدى إلى انتخاب الشعب للمندوبين على أساس لوائح الحزب أى على أساس أنهم من الديمقراطيين أو الجمهوريين . ولا جدال أن هؤلاء المندوبين سيقومون أخيراً بالانتخاب مرشح حزبهم بأن يقوم مندوبو الحزب الديمقراطي بانتخاب مرشح هذا الحزب ويقوم مندوبو الحزب الجمهوري بانتخاب مرشح حزبهم .

لذلك فإن انتخاب رئيس الجمهورية يصبح معلوماً ومعروفاً منذ الانتخاب الأول الذى يقوم فيه ناخبو الدرجة الأولى بانتخاب مندوبيهم . وما انتخاب الدرجة الثانية ، أى انتخاب المندوبين الرئيس إلا عبارة عن انتخاب شكل معروف أمره ونتيجته سلفاً منذ إنتهاء عملية الانتخاب الأولى ، مما دعا البعض إلى القول بأن انتخاب رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية المنصوص عليه في الدستور إنما يتم في الواقع بواسطة الشعب بطريق مباشر .

#### تغيير نظام الانتخاب غير المباشر على هوجتين :

أدت طريقة الانتخاب غير المباشر ساقفة الذكر إلى شذوذ غريب في بعض انتخابات الرئاسة . فقد حدث عملاً أن فاز أحد المرشحين بمنصب رئاسة الدولة بأن توافر له أغلبية أصوات المندوبين بينما لم يحصل على أغلبية أصوات ناخبى الدرجة الأولى أى ناخبى الولايات الذين قاموا بانتخاب المندوبين أو على أصوات من ناخبى الدرجة الأولى

قل في عددها خمساً حصل عليه مرشح آخر لم يكتب له الفوز .

لذلك عدل نظام الانتخاب فيه المياثر سالف الذكر، وأصبح انتخاب الرئيس يتم بعد المرحلة الحزبية على النحو التالي :

لكل ولاية أمريكية من الولايات البالغ عددها خمسين ولاية عدد من الأصوات الانتخابية يعادل ما لها من مقاعد في مجلس الكونجرس أى في مجلس الشيوخ ومجلس النواب . ويقوم ناخبو كل ولاية بالتصويت لأحد المرشحين من بين المتقدمين لمنصب الرئاسة، والمرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات في الولاية يحصل على الأصوات المقررة للولاية بأجمعها . ولما كان مجموع أصوات الولايات ٥٣٨ صوتاً ( ٣٥٠ عدد مقاعد مجلس النواب بحيث يختلف عدد مقاعد كل ولاية عن الأخرى تبعاً لكثافة عدد سكانها، فلا تختص ولاية ليو يورك بواحد وأربعين مقعداً بينما تختص ولايات أخرى بعدد أقل، + ١٠٠ عدد مقاعد مجلس الشيوخ بحيث تختص كل ولاية من الخمسين ولاية التي تتكون منها الولايات المتحدة الأمريكية بمقعدين اثنين بغض النظر عن أهمية الولاية من ناحية المساحة أو عدد السكان + ٣ مقاعد مقررة لكل ولاية ) فإنه يمين أن يحصل الفائز في انتخابات الرئاسة على الأغلبية المطلقة المقررة لأصوات الولايات بأجمعها أى على أكثر من نصف مجموع هذه الأصوات التي تتمثل في ٢٧٠ صوتاً، ذلك أن نصف مجموع الـ ٥٣٨ هو ٢٦٩ فهوكون الأغلبية المطلقة ٢٧٠ صوتاً .

هل أنه إذا كانت انتخابات الرئاسة تتم في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر، فإن الرئيس الجديد لا يتولى منصبه رسمياً إلا في يوم ٢١ يناير من السنة التالية أى بعد ما يقرب من شهرين ونصف شهر من تاريخ انتخابه . وبذلك تفتى مدة سلفه في ٢٠ يناير ويقوم هذا السلف طوال المدة سالف الذكر أى منذ انتخاب

خلفه حتى تاريخ توليه المنصب رسمياً بتصرف الأمور الجارية .

#### مدة الرئاسة :

مدة رئاسة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ونائبه الذي يتم حكي ذلك انتخابه مع الرئيس أربع سنوات . ولقد حرم التعديل الثاني والعشرون من الدستور الذي تم إقراره عام ١٩٥١ أن ينتخب أى شخص لمنصب الرئاسة أكثر من مرتين متتاليتين .

وفي حالة وفاة الرئيس أو استقالته أو في حالة ما إذا أصبح عاجزاً عن القيام بمهام وظيفته ، يحل نائب الرئيس محله حتى تنتهي مدة الرئاسة . وإذا كان منصب نائب الرئيس شاغراً هنا بسبب الوفاة أو الاستقالة يتولى رئيس مجلس النواب منصب الرئاسة ، ومن ثم الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ .

وإذا كان منصب الرئيس ونائبه يتم كل منها عن طريق الانتخابات فإنه قد حدث لأول مرة في التاريخ الأمريكى أن شغل منصب رئاسة الدولة وكذلك منصب نائب الرئيس عن غير طريق الانتخاب . وهو ما حدث عندما اختار الرئيس نيكسون (جيرالد فورد) نائباً له بدلاً من (سيرو اجنيو) الذى استقال عند اتهامه بارتكاب عدة جرائم مالية . وعندما استقال الرئيس نيكسون إثر قضية ووترجيت تولى فورد منصب الرئاسة وكان قد وصل إلى منصب نائب الرئيس عن غير طريق الانتخاب واختار روكفلر كنائب له . ومن ثم يكون الرئيس ونائب الرئيس قد وصلا إلى منصبيهما مما عن غير طريق الانتخاب وكان ذلك لفترة سنتين تقريباً . حتى أجريت الانتخابات الأخيرة في نوفمبر عام ١٩٧٦ لمنصب الرئاسة ونائب الرئيس .

### لانيا : ممارسة رئيس الدولة للسلطة التنفيذية

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هو صاحب السلطة الفعلية في ميدان السلطة التنفيذية ، فهو الذي يتولى ممارسة السلطة التنفيذية بصفة فعلية حقيقية ويكون في هذا الصدد الرئيس الفعلي لها ،

وما دام الأمر كذلك فهو رئيس الحكومة في ذات الوقت مما يستتبع عدم وجود مجالس وزراء بالمعنى القانوني المفهوم وإعتبار الوزراء مجرد معاونين له في ميدان السلطة التنفيذية التي يتولاها أصلا بصفته صاحب السلطة الحقيقية في هذا الميدان .

وما دمنا قد قررنا أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هو الرئيس الفعلي الحقيقي للسلطة التنفيذية التي يتولى ممارستها بنفسه ، فإنه يجب علينا أن نتساءل عن مظاهر رئاسته الفعلية للسلطة التنفيذية ، وكيف يتسنى له حصر هذه السلطة في يده بحيث يتحقق له ممارستها بشكل حقيقي فمل ؟

١ - أول هذه المظاهر أن رئيس الدولة هو رئيس الحكومة في ذات الوقت ، بحيث يجمع الرئيس بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة مما . مما يستتبع عدم وجود مجلس للوزراء بالمعنى القانوني المفهوم ، أي عدم وجود مجلس متضامن يهيمن على مصالح الدولة ويكون له إرادة جماعية في البت والتقرير بحيث تتخذ قرارات بأغلبية أعضائه . فليس للوزراء أن يجتمعوا ويصدروا أي قرارات مستقلة عن رئيس الجمهورية لإنفراد هذا الأخير بالسلطة الحقيقية الفعلية في هذا الخصوص . فإذا اجتمع الرئيس بوزرائه فإن ذلك إنما يكون لمجرد التشاور والمداولة بحيث ينفرد وحده بالرأى النهائي الفاطح في الموضوعات محل هذه المداولة . ولا أدل على القول بأن اجتماعات رئيس الدولة بوزرائه إنما تكون على سبيل التشاور

والمداولة معهم، لأعلى سبيل إتخاذ قرارات بالأغلبية، الواقعة التي يذكرها الفقه دائماً  
 عندما جمع الرئيس لتكوين وزرائه السعة وعرض عليهم إحدى المسائل ،  
 وكان رأى الوزراء جميعاً يخالف رأى الرئيس وحده فى هذه المسألة . وهنا ذكر  
 الرئيس لتكون عبارته الشيرة : سبعة أصوات بالرفض ، صوت واحد بالقبول  
 الاغلبية للرأى الاخير ، أى أن رأى الرئيس يتغلب على آرائهم جميعاً مما يدل على  
 أن إجتماعات الرئيس بالوزراء لا تعبر عن وجود مجلس للوزراء ، فهى مجرد  
 إجتماعات للشورة والمداولة أما سلطة البت والتقرير النهائية فهى لرئيس الدولة  
 وحده ينفرد بها حتى ولو تعارض رأيه مع آراء جميع وزرائه .

٢ - وثانى مظهر من مظاهر فردية السلطة التنفيذية خضوع الوزراء  
 لسياسة الرئيس .

فريس الدولة يقع عليه رسم وتقرير السياسة العامة للحكومة ، فلا يستقل  
 الوزراء بسياسة خاصة مستقلة عن سياسة الرئيس فى هذا الصدد .

وعلى ذلك يعتبر الوزراء مجرد أداة لتنفيذ سياسة الرئيس أى عبارة عن  
 سكرتيريين يعملون على تنفيذ إرادته وسياسته وله أن يجبرهم على ذلك .

فقد عزل الرئيس جاكسون وزيرين للنالية لعدم قبولهما تنفيذ سياسته المالية.  
 كما عزل الرئيس ولسن أحد الوزراء لأنه حاول أثناء مرض الأول جمع زملائه  
 للاتفاق على خطة عامة للعمل ، فأكاد الرئيس ولسن يسترد صحته حتى عزله  
 وكتب له : إني أعزلك لأنك حاولت أن تطبق سياسة غير سياسى وبحسب  
 الدستور فإن سياسى هى التى يجب أن تسود .

٣ - وثالث مظهر من مظاهر إستقلال رئيس الدولة بالسلطة التنفيذية هو  
 إنفراجه بتعيين الوزراء حقيقة أن الدستور الاقتصادي يحتم ضرورة موافقة

مجلس الشيوخ على تعيين كبار موظفي الدولة الاتحادية بما يستفاد منه ضرورة موافقة هذا المجلس على تعيين الوزراء ، إلا أن العرف قد جرى على أن يترك لرئيس الدولة مطلق الحرية في هذا الاختيار . وساعد على ذلك مجاملة مجلس الشيوخ الذي أبى أن يتدخل في هذا الخصوص بما عمل على إطلاق حرية الرئيس في اختيار وزرائه الذين يجب أن يكونوا في غالب الأحوال من رجال حزبه السياسى .

وكا يكون لرئيس الدولة الحق في اختيار وزرائه ، فإن له الحق كذلك و عزلهم بعد أن كان هذا الحق موضع خلاف في الماضي . وما دام أنه قد تقرر الآن أن عزل الوزراء هو أمر مطلق على إرادة الرئيس، فإن المسؤولية الوزارية الفردية لكل وزير على حده تنقرر أمام الرئيس وحده الذى له أن يحاسب كل منهم عن أعماله ويعزله من منصبه الوزارى إذا ما رأى ذلك .

#### اختصاصات ونسب الولايات المتحدة الأمريكية :

لما كان الرئيس صاحب الاختصاص الحقيقى في ميدان السلطة التنفيذية ، فإنه يتمتع باختصاصات واسعة في هذا الميدان علاوة على المظاهر السابق بيانها التى تدل على مدى انفراد بالوظيفة التنفيذية .

— فرئيس الولايات المتحدة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة على اختلاف أنواعها سواء في وقت السلم أو في زمن الحرب . فهو المسئول عن صناعة الأسلحة الحديثة وعن استعمالها عند الحاجة . وله حق إدخال القوات المسلحة الأمريكية في عمليات حربية لحماية لمصالح الدولة دون إعلان الحرب الرسمية التى ينص بإعلانها الكونجرس . وهو ما حدث في عمليات كوريا الحربية وقت الرئيس ترومان ، وكذلك بالنسبة للعمليات الحربية التى سادت في فيتنام . هل أنه قد

عدم التفاهة من دور المكون تجرس هنا ذلك أن موافقة على اقرار الاعتمادات  
اللازمة لمثل هذه العمليات الحربية تمثل الموافقة الضمنية للبرلمان على سياسة  
الرئيس هنا .

— كما يتمتع الرئيس باختصاص كبير في الشؤون الخارجية . فليس الولايات  
المتحدة هو الذي يمثل دولته عادة في المؤتمرات الدولية . ولهذا تولى الرئيس ولسن  
رئاسة الوفد الأمريكى في مؤتمر الصلح في فرساي ، كما حمل الرؤساء روزفلت  
وترومان وايزنهاور على الاشتراك في المؤتمرات الدولية باسم الولايات المتحدة  
الأمريكية .

وللرئيس أن ي عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشرط موافقة مجلس  
الشيوخ .

— ويختص رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، بتنفيذ القوانين ، باعتباره  
الرئيس الفعلى للسلطة التنفيذية .

وله في سبيل تنفيذ القوانين الاتحادية في الولايات استعمال القوة المسلحة ضد  
الحاجة . وهو ما ظهر إبان عهد الرئيس ايزنهاور والرئيس كندى بمناسبة تنفيذ  
القوانين التي تكافح التمييز العنصرى في بعض الولايات الجنوبية .

كما يختص الرئيس في سبيل تنفيذ القوانين بإصدار الأوامر التنفيذية  
« executive orders » ، والقرارات « proclamations » ، وهما تشابهان  
إلى حد كبير مع النظام اللأسمى المقر للسلطة التنفيذية في الدول التي تأخذ بالنظام  
البرلمانى .

— ويعتبر رئيس الولايات المتحدة رئيس السلطة الإدارية ، وله في ذلك



حق تعيين كبار الموظفين وذلك بعد موافقة مجلس الشيوخ ، كقضاة المحكمة العليا والسفراء والوزراء المفوضين والقناصل . أما غير هؤلاء فيختص الرئيس بتعيينهم وذلك بناء على تفويض من مجلس الشيوخ .

على أن موافقة مجلس الشيوخ على الاقتراحات التي يقدمها الرئيس بالنسبة لتعيين كبار الموظفين إنما تتم في غالب الأمر بطريقة آلية بحتة ، حتى يمكن القول بأن الرئيس من الناحية الواقعية هو الذي ينفرد بتعيين هؤلاء .

— وللرئيس علاوة على ذلك بعض السلطات في ميدان السلطة القضائية كحق العفو وبعض الاختصاصات الأخرى التي يمارسها بالنسبة للأحكام الصادرة عن محاكم الولايات .

— كذلك للرئيس بعض الاختصاصات في ميدان السلطة التشريعية وذلك كحق توجيه نظر البرلمان إلى العناية بالتشريع في موضوع معين ، وكحق الاعتراض على القوانين التي يقرها الكونجرس .

- وتنسج اختصاصات الرئيس إبان الظروف الاستثنائية كحالة الحرب أو الأزمات الكبرى . ففي هذه الأحوال يقوم الكونجرس بإقرار الاختصاصات الاستثنائية للرئيس التي يتمكن بمقتضاها من مواجهة هذه الظروف والأحوال والتي يكون من شأنها فرض الكثير من القيود على حقوق الأفراد وحررياتهم . وبلغ من أمر هذه الاختصاصات أن بعض الرؤساء كالرئيس لنكولن والرئيس تيودور روزفلت قد أعطوا لأنفسهم الحق في اتخاذ بعض التدابير التي يختص الكونجرس وحده بمباشرتها ، على أن يطلبوا بعد موافقة هذا الأخير عليها .

### مسئولية رئيس الدولة :

رئيس الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية رغم اختصاصاته الكبيرة غير

مستول سياسياً أمام البرلمان . ولكنه مسئول جنائياً بموجب محاكته جنائياً ( impeachment ) عن تهمة الخيانة والرشوة وغيرهما من الجنايات والمفجح الكبرى ولا جدال أنه من خلال هذه الجرائم يمكن التوصل إلى المسئولية السياسية للرئيس .

ويقوم مجلس النواب باتهام الرئيس . ويبدأ ذلك بتقرير تقدمه اللجنة القضائية بقره أعضاء هذه اللجنة إلى المجلس . ويقوم هذا الأخير بتحقيق ذلك بحيث يتبين أن يوافق على اتهام الرئيس أغلبية أعضائه . ويرفع تقرير الاتهام إلى مجلس الشيوخ الذى له حق محاكمة الرئيس ويكون ذلك برئاسة رئيس المحكمة العليا . ويشترط أن يوافق على قرار الادانة أغلبية ثلثى أعضاء المجلس الحاضرين .

وله . أجريت محاكمة الرئيس جونسون عام ١٨٦٨ إلا أن مجلس الشيوخ قد رفض إدانته . أما الرئيس تايلور فان مجلس النواب قد رفض اتهامه المقترح من اللجنة القضائية ، وكان ذلك في مرتين الأولى عام ١٨٤٢ والثانية عام ١٨٤٣ .

أما بالنسبة للرئيس نيكسون فان الاجراءات الرسمية القانونية لمسئوليته الجنائية لم تكن قد بدأت بعد هتد ما أثبتت قضية ووترجيت إلا في مراحلها الأولى . الأمر الذى حمله على الاستقالة خشية السير فيها . ذلك أن اللجنة القضائية لمجلس النواب قد أقرت تقريراً بمسئوليته مما اضطر الرئيس نيكسون إلى الاستقالة ، وكان ذلك في ٨ أغسطس عام ١٩٧٤ .

## الفرع الثاني

### مدى استقلال السلطات العامة

إذا كان النظام الدستوري للولايات المتحدة الأمريكية يقوم على مبدأ استقلال السلطات العامة عن بعضها فإنه مع ذلك قد عرف الكثير من الاستثناءات التي تخفف من أمر ذلك .

ويظهر الاستقلال بين كل من السلطين التشريعية والتنفيذية عن بعضها فيما يلي :

#### أولاً -- السلطة التشريعية ومظاهر استقلالها

##### ١- تكوين السلطة التشريعية :

تتكون السلطة التشريعية من مجلسين يطلق عليهما الكونغرس «Congress» وترجع هذه التسمية إلى المؤتمر الذي انعقد في فيلادلفيا عام ١٧٧٦ وأعلن استقلال المستعمرات الثلاث عشرة عن إنجلترا حيث كان يسمى أيضاً بالكونغرس و بقيت هذه التسمية حتى نص عليها الدستور الاتحادى عام ١٧٨٧ بالنسبة للسلطة التشريعية على الرغم من اختلاف اختصاص الكونغرس الأول لسنة ١٧٧٦ عن الكونغرس الحالى كسلطة دستورية تتولى الوظيفة التشريعية .

ويتكون الكونغرس فى ظل الدستور من مجلسين هما : مجلس النواب ، ومجلس الشيوخ .

أما مجلس النواب يمثل هذا المجلس الشعب الأمريكى أى أفراد الشعب السياسى النشطة بأكمله ، بأن يوزع النواب على الولايات على أساس التقسيم العددي لمكثاتها . فيقوم كل ثلاثين ألفاً من السكان على الأكثر بانتخاب نائب واحد بشرط أن

يكون لكل ولاية نائب على الأقل مما قل عدد سكانها. ويبلغ عدد أعضاء مجلس النواب الحالى ٤٣٥ نائبا موزعين على نحو غير متساو بين الولايات نتيجة اختلاف عدد سكان كل ولاية عن الأخرى . فلقد اختصت ولاية نيويورك بواحد وأربعين مقعداً ، واختصت ولاية كاليفورنيا بثمانية وثلاثين مقعداً بينما اختصت خمسة ولايات بمقعد واحد لكل منها . واختصت تسعة ولايات بمقعدين إثنين لكل منها ، وتدوم مدة نيابة مجلس النواب سنتين إثنين فقط .

ويشترط في عضو مجلس النواب أن يكون بالناً من العمر خمسة وعشرين عاماً ، وأن يكون متممناً بالجنسية الأمريكية منذ سبع سنوات على الأقل ، وأن يكون مقيماً في الولاية التى يقوم بترشيح نفسه فيها . أما بالنسبة للشروط الخاصة بالناخبين ، فإنها تتبع الشروط المقررة في قوانين انتخاب كل ولاية التى قد تختلف عن بعضها البعض ، وإن كان هناك بعض المبادئ العامة التى يشتمل على جميع الولايات مراعاتها كعدم التفرقة بين الناخبين بسبب الجنس أو اللون أو حالة رقم السابقة .

ب - مجلس الشيوخ : يعتبر أنه المجلس الذى يمثل الولايات الأمريكية إذ تقوم كل ولاية بانتخاب عضوين إثنين عنها ينظر عن أهمية الولاية من ناحية المساحة أو عدد السكان .

ولما كان مجلس الشيوخ يتصف دائماً بالإتزان والروية ، فإنه قد اشترط في عضو المجلس أن يكون بالناً من العمر ثلاثين سنة على الأقل علاوة على تمتعه بالجنسية الأمريكية منذ تسع سنوات وأن يكون مقيماً في الولاية التى تقوم بانتخابه .

أما الشروط الواجب توافرها في الناخبين ، فقد تركت لقوانين الانتخاب الخاصة بكل ولاية . ولذلك فإن شروط ناخبى مجلس النواب هى ذاتها بالنسبة لناخبى مجلس الشيوخ .

وتطول مدة نيابة مجلس الشيوخ عن مدة مجلس النواب ، ذلك أن مدة نيابة المجلس الأول هى ست سنوات بينما تمثل مدة نيابة المجلس الثانى فى سنتين فقط . ويتجدد إنتخاب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ كل سنتين ، الأمر الذى يؤدى إلى عدم إنقطاع هذا المجلس واستمراره دائماً .

ولقد رجحت كفه مجلس الشيوخ على مجلس النواب بالنسبة لبعض الإختصاصات التى إستقل بمباشرتها دون المجلس الآخر . إذ أعطى المجلس الأول وحده حق الإشتراك مع رئيس الجمهورية فى بعض المسائل وذلك كتميين كبار موظفى الاتحاد حيث يتعين موافقة هذا المجلس على ذلك ، وكضرورة موافقته على المعاهدات الدولية . وذلك علاوة على مباشرة الوظيفة التشريعية التى يشترك مع مجلس النواب فى أدائها .

ولقد زاد من تقرب مجلس الشيوخ إلى السلطة التنفيذية أن رئيس هذا المجلس هو نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية . وإن كان هذا الأخير لا يتمتع بحق التصويت فى المجلس إلا فى حالة تعادل الأصوات .

## ٢ - مظاهر استقلال السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية :

يختص البرلمان بمجلسيه بمباشرة الوظيفة التشريعية ، إذ له وحده حق إقتراح القوانين وإقرارها .

وتستقل السلطة التشريعية فى مباشرة وظيفتها التشريعية دون إشتراك من السلطة التنفيذية فى هذا الخصوص .

فلا يجوز لرئيس الدولة باعتباره رئيساً السلطة التنفيذية دهره البرلمان للاستناد  
المادى إذ يمتنع الكونجرس من تلقاء نفسه بالنسبة لدورات انعقاده العادية .  
كما لا يجوز لرئيس الدولة فضى اجتماع البرلمان ولا تأجيل أدوار انعقاده ولا  
حتى حل أى مجلس من مجلسى البرلمان .

ولا يجوز للسلطة التنفيذية حق اقتراح القوانين بتقديم مشروعات قوانين  
أمام البرلمان ، إذ يقتصر هذا الحق على البرلمان وحده .

كما لا يجوز الجمع بين منصب الوزارة وعضوية البرلمان بأن يكون الوزراء  
أعضاء فى البرلمان . ولا يحق لهم الحضور إلى الكونجرس بصفتهم الوزارية  
والاشتراك فى المناقشات البرلمانية أو فى التصويت على القوانين . وكل ما لهم فى  
هذا الخصوص إذا ما أرادوا الحضور إلى البرلمان أن يشهدوا بجلسته بصفتهم  
زائرين شأنهم فى ذلك شأن الجمهور تماماً وأن يجلسوا فى المقاعد المخصصة لهذا  
الاخير دون الاشتراك فى أعمال البرلمان بأى مظهر من المظاهر .

### ٣ - مظاهر استقلال السلطة التنفيذية

تستقل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية وتنفصل عنها .

فـرئيس الولايات المتحدة الأمريكية هو الذى يتولى السلطة التنفيذية وحده  
وبجم اختياره عن طريق إنتخاب الشعب له .

لذلك يستقل رئيس الدولة بوظيفته التنفيذية ويعتبر على قدم المساواة مع  
البرلمان دون أن يكون لهذا الاخير أدنى نفوذ عليه مادام أن الرئيس يستمد  
نفوذه وسلطانه من الشعب الذى قام بانتخابه لا من البرلمان الذى لا شأن له فى  
هذا الأمر .

وكذلك يظهر إستقلال السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية في إستقلال رئيس الجمهورية بتمثيل وزرائه وعلمهم وتحقق مسئوليتهم أمامه وحده . كاتتفصم العلاقة بين الوزراء والبرلمان بعدم جواز الجمع بين منصب الوزارة وعضوية البرلمان ، وعدم إمكان محاسبة الوزراء عن أعمالهم أمام البرلمان . توجيه الاستئالة والإستجوابات إليهم أو بتقرير مسئوليتهم السياسية إذ تفتنى المسئولية الوزارية لكل وزير على حدة أمام البرلمان . وكذلك المسئولية التضامنية أمام البرلمان لعدم وجود مجلس للوزراء علاوة على إنتفاء المسئولية السياسية أصلاً أمامه .

### ثالثاً - استثناءات الإستقلال بين السلطين التشريعية والتنفيذية :

إذا كان النظام الدستوري للولايات المتحدة الأمريكية يقوم على إستقلال السلطين التشريعية والتنفيذية دون وجود رابطة تعاون بينهما

فإن هذا الإستقلال قد أدخل عليه بعض الاستثناءات التي يمكن بمقتضاها القول بوجود نوع من التعاون الذي لا يحمل مع ذلك بالبداء العام .

١ - فإذا كان لا يجوز لرئيس الدولة دهرم البرلمان إلا أن المادة إذ يجتمع الكونغرس من ثمانية عشر إلى ثمانية وعشرين دورة إنقضاء العادية ، فإنه يجوز لرئيس الدولة دهرمته إلا أنقضاء غير عادي ، وذلك في حالة الظروف الاستثنائية التي تستدعي وجود البرلمان .

٢ - وإذا كان البرلمان يستقل وحده بالوظيفة التشريعية بحيث لا يترك لرئيس الدولة أن يقوم باقتراح القوانين . فإن لرئيس الجمهورية مع ذلك الحق في توجيه أنظار البرلمان إلى العناية بموضوع معين بأن يلفت نظر الكونغرس إلى الموضوعات الهامة التي تستحق التشريع بواسطة رسائل يبحث بها إليه .

إلا أنه يلاحظ أن هذه الرسائل لا تقدم في صورة مشروع قانون إذ هي

مجرد رغبات لا تلزم البرلمان ولا تنقده ، فله أن يأخذها بعين الاعتبار وله أن يعرض عنها .

٣ — أما بالنسبة للمسائل المالية فإن لوزير المالية حق الإتصال بالبرلمان لتقديم التقارير والبيانات المالية . على أن يكون هذا الإتصال بطريق الكتابة بأن يرسل سكرتير المالية تقريراً سنوياً إلى البرلمان عن الحالة المالية ، كما يرسل كتاباً سنوياً يشمل على المصروفات والإيرادات للسنة المقبلة .

ومع وجود بعض التشابه بين هذا الكتاب السنوي وبين مشروع الميزانية الذي تقدمه الوزارة للبرلمان في ظل الأنظمة البرلمانية في أنها يشتملان على بيان مصروفات الدولة وإيراداتها عن السنة القادمة التي يجب إقرارها من البرلمان ، فإنها مع ذلك يختلفان بعض الشيء . إذ يحضر الوزير في ظل الأنظمة البرلمانية إلى البرلمان بنفسه للدفاع عن مشروع الميزانية ، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيقتصر عمل الوزير على مجرد إرسال كتابه وتقاريره إلى البرلمان ولهذا الأخير بعد ذلك مطلق الحرية في إقرار الميزانية ووضع القانون الخاص بها .

٤ — لرئيس الجمهورية حق الإعراض على القوانين التي يقرها البرلمان ، وهو من أهم الاستثناءات التي ترد على مبدأ إستقلال السلطة التشريعية بوظيفتها .

فلقد قرر الدستور لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية حق الإعراض على القوانين التي يقرها البرلمان خلال العشرة أيام اللاحقة لصدور القانون . ويرتب على هذا الإعراض إيقاف نفاذ القانون وإرساله ثانية إلى المجلس الذي اقترحه . وعرفنا بلاحظات وإعراضات الرئيس عليه . فإذا ما وافق عليه البرلمان مرة ثانية وإقراره بأغلبية ثلثي أعضاء كل من المجلسين ، نفذ القانون هذه المرة وأصدر إذا ما توافقت هذه الأغلبية البرلمانية الخاصة .



وعلى ذلك يتضح أن إضرار الرئيس على القوانين هو مجرد إضرار توقيفي فقط ، بحيث يستطيع البرلمان أن يعمل على نفاذ القانون المضرر عليه إذا وافق عليه مرة ثانية بأغلبية الثلثين .

والسبب في تقرير مثل هذا الحق لرئيس الجمهورية هو ما يتطلبه ضرورة الحياة السياسية هناك فالرئيس إنما ينتخب من الشعب من أجل سياسة معينة ، الأمر الذي لا يستطيع منه تحقيق هذه السياسة كاملة إلا إذا أعطى وسيلة من الوسائل تمكنه من التأثير على التشريعات التي تتعارض مع سياسته حتى تنسق هذه التشريعات وسياسته .

وعلى ذلك فحق الإضرار التوقيفي إنما هو وسيلة خولها الدستور لرئيس الدولة كي يستطيع بمقتضاها أن يحقق سياسته الخاصة التي قد يتعذر تحقيقها في حالة عدم مساندة القوانين لها .

• — يشترك مجلس الشيوخ مع رئيس الولايات المتحدة في بعض اختصاصاته التنفيذية . فهو يشترك مع الرئيس في تعيين كبار موظفي الاتحاد وذلك باشتراك ضرورة موافقة هذا المجلس على تعيين هذه الطبقة من الموظفين . هذا وإن كان المعروف قد استقر على عدم إستمالة مجلس الشيوخ هذه بالنسبة لتعيين الوزراء بجمالة منه لرئيس الجمهورية حتى أصبحت هذه المجاملة عرفاً دستوريا ثابتاً يقضي بإفراد رئيس الدولة بتعيين الوزراء دون تدخل من مجلس الشيوخ في هذا الصدد .

كما يشترك مجلس الشيوخ مع الرئيس في بعض أمور السياسة الخارجية . إذ يشترط ضرورة موافقة هذا المجلس على تعيين السفراء في الخارج وضرورة موافقة على المعاهدات الخارجية التي يوقعها الرئيس بأغلبية الثلثين بحيث

لا يستطيع رئيس الدولة إبرام معاهدة مع دولة أجنبية بصفة نهائية إلا بعد حصوله على هذه الموافقة . الأمر الذى يحى لهذا المجلس رقابة فعالة على السياسة الخارجية التى ينتهجها رئيس الدولة الأمريكى .

هذا علاوة على الجمع بين منصب نائب رئيس الجمهورية ورئاسة مجلس الشيوخ ، إذ يعتبر الأول رئيس هذا المجلس .

وربما كان السبب فى إعطاء مجلس الشيوخ الاختصاص السابق بيانه إلى جوار رئيس الجمهورية ، أن مجلس الشيوخ وهو المجلس الذى يمثل جميع الولايات الأمريكية يكون له الحق العلبعى فى أن يتعدى إختصاصه التشريعى إلى كل ما يهم الشئون الهامة الرئيسية لهذه الولايات وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والشئون الداخلية الكبرى التى يتولاهما كبار الموظفين .

٦ - إذا كانت المسئوية السياسية لرئيس الدولة ونائبه والوزراء متتفة تماما أمام الكونغرس ، فإن الدستور قد أعطى لمجلس النواب الحق فى اتهام هؤلاء جنائيا فى حالة ارتكابهم جريمة الخيانة أو الرشوة أو غير ذلك من الجنايات أو الجنح الكبرى . ويختص مجلس الشيوخ بمحاكمتهم وذلك بناء على إتهام مجلس النواب .

### الواقع العمل والاستقلال المطلق بين السلطات :

أثبت واقع الحياة العملية تعذر اعتناق مبدأ الإستقلال المطلق بين السلطات ، فلئن كان لا يجوز للوزراء حضور جلسات البرلمان بصفتهم الوزراية والإشتراك فى المناقشات البرلمانية الأمر الذى يملئ نظريا عدم اتصال رجال السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية ، فإن هذا الإتصال يتحقق عمليا عن طريق اللجان البرلمانية التى

تقوم داخل البرلمان بدراسة مشروعات القوانين التي تعرض على كل من مجلس البرلمان . وعلى ذلك تقوم السلطة التنفيذية بالاتصال بهذه الجار لتقوم هذه الأخيرة بدراسة مشروعات القوانين طبقا لرغبات هذه السلطة . لذا قيل بأن اللجان البرلمانية حلقة اتصال وتعاون بين البرلمان من ناحية والسلطة التنفيذية من جهة أخرى .

كما يخفف من حدة مبدأ الاستقلال التام بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية حالة ما إذا كان رئيس الجمهورية أحد زعماء الحزب السياسي الذي يتمتع بالأغلبية البرلمانية في الكونجرس . وهنا يظهر التعاون من الناحية العملية بين السلطة التنفيذية المتمثلة في رئيس الجمهورية ورجال الأغلبية البرلمانية الذين ينتمون إلى ذات حزب رئيس الجمهورية . مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تحول مبدأ استقلال السلطات إلى مبدأ التعاون بين السلطين التشريعية والتنفيذية .

## الفصل الثالث

### نظام حكومة الجمعية النيابية

نقوم أولا بدراسة خصائص هذا النظام ، ثم الناحية التطبيقية له في الاتحاد السويسرى على اعتبار أنه المثل الهام الذى إعتمد هذا النظام .

#### المبحث الاول

##### الاسم العامة لنظام حكومة الجمعية النيابية

Le Gouvernement d'assemblée

يقوم نظام حكومة الجمعية النيابية على أساس عدم المساواة والتوازن بين الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية ، إذ عتل الهيئة الأولى المنحبة مركز الصدارة بالنسبة للهيئة الأخرى بحيث يكون لها السكلة العليا في شئون السلطة .

##### خصائص نظام حكومة الجمعية النيابية :

١ ) تسمية الهيئة التنفيذية للسلطة التشريعية . الهيئة النيابية هي الهيئة التى تعبر عن إرادة الأمة في كافة المجالات ، لذلك يحق لها مباشرة جميع شئون السلطة من تشريعية وتنفيذية على السواء .

على أنه لما كان من المتعذر على الهيئة النيابية مباشرة أمور السلطة في جميع مجالاتها وأن تباشر بنفسها بالتالى الوظيفة التنفيذية ، فإنها تقوم باختيار من يمارسها نيابة عنها .

ولذلك توضع الهيئة التنفيذية للهيئة النيابية . فمن مجرد أداة تنفيذية للهيئة

الثانية تنفذ سياستها التي تسمح لها وتخضع لأوامرها وتوجيهاتها . بل ويجوز  
الهيئة النيابية أن تعدل أو تُلغى ما تصدره الهيئة التنفيذية من قرارات إذا ما عاقلت  
السياسة التي قامت بوضعها لها .

ب) لما كانت الهيئة التنفيذية تتبع الهيئة النيابية ، فإن الهيئة الأولى لا تملك  
حق حل الهيئة الثانية وذلك على الرغم من تحقق مسئولية الهيئة التنفيذية أمام  
البرلمان الذي يحق له عزلها .

## المبحث الثاني

### النظام الدستوري للاتحاد السويسري

إذا كانت الدولة السويسرية تعتبر من الدول المتحدة اتحاداً مركزياً ، فإن  
ذلك يرجع إلى تطورات وأحداث عديدة أدت إلى هذا الشكل في نهاية الأمر .

ويرجع أصل الدولة السويسرية إلى الحلف الذي قام عام ١٢٩١ بين ثلاث  
مقاطعات يفرض الدفاع عن نفسها ضد النمسا والإمبراطورية الجرمانية .

وتوسع هذا الحلف بانضمام عدد من المقاطعات إليه ، حتى أصبح يضم ثلاث  
عشرة مقاطعة عام ١٥١٣ .

ولقد تركز مظهر الاتحاد في مؤتمر يتمدد سنوياً مرة واحدة مثلك في  
المقاطعات بمندوبين اثنين من كل مقاطعة يقومون باتخاذ قرارات بإجماع الآراء .

وهكذا يلاحظ ضعف الرابطة بين المقاطعات ، وباتت سويسرا على هذه  
الحالة من الإقطاعية والمركزية في كل مقاطعة ومن الفوضى في علاقات المقاطعات  
فياً بينها حتى أواخر القرن الثامن عشر .

وعند احتلال الجيوش الفرنسية الأراضي السويسرية في عام ١٧٩٨ ، تم فرضت

حكومة والدركتوانه على سويسرا أول دستور عرفته هذه الدولة الأخيرة وهو دستور ١٢ أبريل عام ١٧٩٨ .

ومن أهم خصائص هذا الدستور أنه قد أقام نظام الدولة الموحدة ، وقيام جمهورية موحدة غير قابلة للتجزئة ، بذلك على غرار الجمهورية الفرنسية .

وإزاء فشل نظام الدولة الموحدة التي تنافى طبيعتها الدولة السويسرية ، قامت الثورة التي تطورت إلى حرب أهلية . وكان من نتيجتها دخول نابليون الذي أعاد نظام الدولة الاتحادية ففهم أنه لطبيعة هذه الدولة للإحتلاف الذي يسود إقليمها وأفرادها ، وهو ما عمل على تقريره دستور قصر المائيزون ، الذي ظل ساريا حتى سقوط إمبراطورية نابليون عام ١٨١٥ .

ونظراً لعودة نظام الدولة الاتحادية ، زاد عدد المقاطعات بأن بلغ تسع عشرة مقاطعة ثم أرتفع هذا العدد إلى أثنين وعشرين مقاطعة وهو العدد الذي بقي إلى وقتنا الحاضر .

على أن الأسر لم يستتب بين المقاطعات المتحدة ، إذ كان النزاع الديني ملازم على الشؤون الاقتصادية والفكرية الأخرى ، لا كبر في تنافس هذه المقاطعات التي كان لها دور هام في الحياة السياسية . وعلى أثر إهمام المقاطعات الكاثوليكية ، أصدر دستور جديد صدر عام ١٨٤٨ .

وبقي هذا الدستور ساريا حتى صدر دستور عام ١٨٧٤ ، وهو الدستور الذي ساريا حتى وقتنا الحاضر والذي عدل مرات متوالية كان آخرها تعديل عام ١٩٦١ .

#### النظام الدستوري للاتحاد السويسري :

يقوم هذا النظام على أساس نظام حكومة الجمعية النيابية نظراً لاحتواء دستور الاتحاد السويسري على مميزات وخصائص هذا النظام .

ولقد عرفت مراراً في بعض قرارات تاريخها الدستوري نظام حكومة الجمعية النيابية الذي لم يظهر إلا إبان الأزمات الدستورية وما تقتضيه من السلطة في يد الهيئة النيابية التي تسيطر على الأداة التنفيذية وتختصها بالسلطة التنفيذية.

**الهيئات الاتحادية في سويسرا :** ليس الدستور على هيئتين أساسيتين هما : الجمعية الاتحادية، Assemblée Fédérale والمجلس الاتحادى، Conseil Fédéral ، وذلك علاوة على المحكمة الاتحادية .

١ - الجمعية الاتحادية : تعتبر الجمعية الاتحادية السلطة العليا في الدولة وتتألف من مجلسين :

**المجلس الوطنى :** Conseil National ، وهو المجلس الذى يمثل الشعب السويسرى على أساس عددى بحيث يمثل كل نائب حوالى (٢٥ ألف) من السكان ، ومدة نيابة هذا المجلس أربع سنوات .

**مجلس المقاطعات :** Conseil des Etats ، وهو المجلس الذى يقوم بتمثيل المقاطعات بحيث يمثل كل مقاطعة مندوبين اثنين في هذا المجلس ، ويجرى انتخابهم على أساس القوانين الخاصة بكل مقاطعة .

**اختصاص الجمعية الاتحادية :** عمل النظام الدستوري على المساواة في اختصاص المجلسين أى بين المجلس الوطنى ومجلس المقاطعات ، ويجتمع المجلسان كل على حدة في دور انعقاد قصير كل سنة لمباشرة اختصاصاتها .

على أنه قد يجتمع المجلسان معاً لمباشرة بعض الاختصاصات التي تحتّم أمر هذا الاجتماع . ويتمثل ذلك عند انتخاب أعضاء المجلس الاتحادى، وانتخاب رئيس

( القسم الثانى )

الدولة ، واختيار أعضاء المحكمة الاتحادية ، ورئيس قوات الاتحاد ، ثم عند قيام الخلاف بين السلطات الاتحادية حول اختصاصاتها .

٢ - المجلس الاتحادي : يعتبر المجلس الاتحادي السلطة التنفيذية في الدولة الاتحادية السويسرية .

ويتألف هذا المجلس من سبعة أعضاء تقوم الجمعية الاتحادية بانتخابهم لمدة أربع سنوات ، وتنتخب الجمعية الاتحادية من بينهم سنوياً رئيساً للمجلس الاتحادي يكون له مجرد مركز شرفي على باقي أعضاء المجلس . ويعتبر رئيس المجلس الاتحادي رئيساً للدولة لمدة سنة واحدة يجرى بعدها انتخاب غيره .

وعلى ذلك يقوم البرلمان الاتحادي أي الجمعية الاتحادية بمجلسيها ، بانتخاب أعضاء السلطة التنفيذية كل أربع سنوات ورئيسها سنوياً . مما يبين معه خضوع هذه السلطة للبرلمان ما دام أنه هو الذي يقوم باختيار أعضائها ويوليهم مناصبهم . ولا تقتصر مظاهر سيطرة البرلمان على السلطة التنفيذية عند حد إختيار أعضاء هذه السلطة الأخيرة . بل له علاوة على ذلك حق توجيه الأوامر والتعليمات اللازمة إليها وحق تعديل وإلغاء قراراتها .

كما يلزم المجلس الاتحادي بأن يقدم للبرلمان في كل دور انعقادته رآياً عن أعماله ، فيناقش البرلمان هذا التقرير ثم يوجه به ذلك إلى السلطة التنفيذية والتعليمات والتوجيهات التي يجب عليها اتباعها والسير على منهاجها .

والبرلمان أن يوجه إلى أعضاء المجلس الاتحادي أسئلة واستجوابات ، وله أن يلزم المجلس بتعديل سياسته بما يتفق وسياسة البرلمان .

وإذا كان للبرلمان سلطة اختيار أعضاء ورئيس المجلس الاتحادي ومناقشة



وتوجيه أعماله ، فإنه لا يجوز للبرلمان مع ذلك أن يقوم بعمل أعضاء ورئيس المجلس قبل إتمام مدتهم المقررة .

ومن الطبيعي ألا يكون للمجلس الاتحادي حق التدخل في سير عمل الجمعية الاتحادية أى البرلمان ، إذ لا يملك حق دعوتها للاجتماع أو فسخ دورتها أو حلها كما لا يكون للمجلس الحق في الاستقالة أو التهديد بذلك .

### كيفية سير النظام الدستوري من ناحية الواقع :

إذا كان الدستور الاتحادي يقرر خضوع المجلس الاتحادي للبرلمان هل اعتبار أن الجمعية الاتحادية تعتبر السلطة العليا في الدولة التي لماحق اختيار أعضاء المجلس الاتحادي وتوجيه أعماله ورسم سياسته ، فإن الواقع الفعلي يدل على خلاف ذلك من الناحية العملية .

فعل الرغم مما يقضى به الدستور نظرياً من تسمية السلطة التنفيذية للبرلمان ، فإن الناحية التطبيقية العملية قد أثبتت خلاف ذلك . إذ تتمتع السلطة التنفيذية في الواقع بقسط كبير من الاستقلال تجاه البرلمان .

فالسلطة التنفيذية تتمتع مثلاً بالاستقرار والثبات نظراً لعدم إمكان عزل البرلمان لأعضاء مجلس الاتحاد قبل إتمام مدتهم القانونية وهي أربع سنوات . ونظراً لما سار عليه البرلمان الاتحادي هناك من تقليد يقضى بتجديد وإعادة انتخاب أعضاء السلطة التنفيذية دائماً بعد إتمام مدتهم التي نص عليها الدستور ، ظل البعض مدداً طويلة في مناصبهم ، مما عمل على استقرار السلطة التنفيذية ومباتها واستمرارها في ممارسة وظائفها لمدة غير محدودة . كما أثبت الواقع من ناحية أخرى تحرر السلطة التنفيذية واستقلالها عن البرلمان في ممارسة الوظائف التنفيذية .

ذلك أن السلطة التنفيذية هي التي تقوم بمشئون الحكم من الناحية الواقعية في غالبية شهور السنة نظراً لفقر مدة دور انعقاد البرلمان سنوياً . وبذلك يستقل المجلس الاتحادي بالحكم طوال المدة الطويلة الباقية من السنة .

وهكذا يتضح مدى اختلاف الناحية النظرية عن الناحية العملية التطبيقية ، ذلك أن الواقع العمل قد أظهرت التباين بين النظرية وتطبيق نظام حكومة الجمعية النيابية . وإذا تمتعت الهيئة التنفيذية بسلط كبير من الاستقلال والثبات أمام الهيئة النيابية ، قيل بأنه يصعب التسليم من الناحية العملية القول بأن النظام الدستوري السويسري يتمشى ومبدأ حكومة الجمعية النيابية على الرغم من اعترافه هذا المبدأ من الناحية النظرية .

ويقدم ذلك بما يمتاز به المذهب السويسري من تربية سياسية عالية وعناية بمحافظة أثر استقلال السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية وتمتع هذه السلطة الأولى بسلط كبير من الثبات والنفوذ ، بحيث يصعب التسليم من الناحية العملية القول بأن النظام السويسري ، يتمشى ونظام حكومة الجمعية النيابية .

## القم الثالث

مذهب ماركس، ونظام الحكم للاتحاد السوفيتي

دكتور عبد الحميد متولي

تقسيم - يشمل هذا القسم فصلين:

الفصل الأول : عن مذهب ماركس

والفصل الثاني : عن نظام الحكم في الاتحاد السوفيتي

# الفصل الأول

## مذهب ماركس

### مقدمة

كلمة من المذهب : مذهب ماركس هو ذلك المذهب الذي تقوم على أساس مبادئه ونظرياته أنظمة الحكم في الاتحاد السوفيتي ودول الديمقراطية الشعبية، وهي البلاد المعروفة بالبلاد الشيوعية، وكثيرا ما يطلق عليها الدول الاشتراكية. أو دول المسكر الشرق، لأنها تشمل - فضلا عن الصين الشعبية - الكثير من دول شرق أوروبا مثل تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والجزر ورومانيا وبلغاريا وألبانيا.

يلاحظ أن يوغوسلافيا ولأنا تمد في عداد البلاد الشيوعية، إلا أنها لاتمد من دول المسكر الشرق، الذي يزعمه الاتحاد السوفيتي، وذلك نظراً للخلاف الحاد الذي حدث بين المارشال تيتو (رئيس يوغوسلافيا) عام ١٩٤٦ وبين ستالين الذي كان المسيطر على الاتحاد السوفيتي.

صعوبة دراسة هذا المذهب : يصدر بنا أولاً أن توجه الأنظار إل أن دراسة هذا المذهب الذي يجدون له بين هذه السطور الشرح البين الحقيق الميسر، هي من أدق وأشق ما عرفت من أنواع الدراسات، إذ نجد بغيته قد قام في ساحة الكثير من المؤلفات حتى أن بعض كبار علماء الفقه الدستوري الفرنسي يذكر أنه يتدر أن نجد حتى بين الماركسيين أنفسهم من وسعها جميعاً علماً وفهماً.

ثم أن هذه المؤلفات قد تخلفها الكثير من المناقذ والفتنات التي تنفذ منها نيار النفس والغموض، ذلك الغموض الذي طبع بطابعه الفلسفة الألمانية، والتمكر الألماني، ويجب ألا يفوتنا أن ماركس أمانى يهودى الأصل، والمذهب - كما معروف - ذو نزعة إلحادية، ثم أن أموالا طائلة تنفق - سراً وعلانية - من أجل

الدعاية للذهب وللأهظمة الماركسية ( أى الشيوعية ) ، وكذلك من أجل الدعاية ضده وضدما .

ثم أن هناك المصالح والشهوات ، والذخائر النفسية والعوامل المتصلة بالبيئة وهي جميعها ذهب - أى الكثيرين - دوراً كبيراً فى التمصب الذهب أو فى التمصب ضده ، بحيث لا يندو للفكر ولا للأدلة العقلية لديهم أثر فى الميل إليه ، أو فى الميل ضده ، فى الاقتناع أو فى الانزعاج بأحدى وجهات النظر ، فها هو الشأن بوجه عام فى الميدان السياسى الذى نودع - فيه إلى جانب المبادئ - والمنا العليا - المصالح والأهواء والشهوات - . إنه إذا كان العقل هو الذى يخلق العلوم ( كما يقول عالم الاقتناع الدكتور جوستاف لربون ) فإنها المفائد والأهواء والشهوات هي التى تسيطر على حياة الرجال وتسطر تاريخ الأمم . فالميدان السياسى - فى هذا المقام - يختلف عن الميدان العلمى .

مذهب ماركسى ليس مجرد مذهب اقتصادى . وكذلك بما يحدو توجيه الأنظار إليه أن هذا المذهب ليس - كما يظن البعض - مجرد مذهب إقتصادى ، إنما هو فى الواقع عبارة عن فرع من الفلسفة التى تحمل فى طياتها أربعة مذاهب : مذهب إقتصادى ، وسياسى ، وإجتماعى ، ودينى . والتواحي الإقتصادية والسياسية والإجتماعية تمهدنا فى هذا المذهب بمثابة سلسلة متصلة الحلقات ، إذا جذبت إليك أحداها جذبت إليها ما عداها ، لذلك كان الاختصار على دراسة إحدى هذه التواحي قصوراً عن فهم هذا المذهب فهما سائما .

خلاصة ما تقدم أننا حين نريد أن نتكلم عن مبادئ نظام الحكم فى الدول الماركسية فإنه لا يجوز لنا أن تأخذ بالنتج الذى تأخذه عادة لدى الكلام عن نظام الحكم فى الدول غير الماركسية ، وهو أن تقتصر على دراسة الناحية السياسية ( أى الدستورية ) أو على المذهب السياسى الذى يقوم نظام الحكم على أساسه ، بل يجب علينا ألا تقتصر على الجانب السياسى لمذهب ماركس ، بل علينا كذلك أن نعرض - إلى حد ما - للجانب الإقتصادى والإجتماعى ، وكذلك الجانب الفلسفى ، وأن نعرض لذلك كله بالقدر الذى يمد ضروريا لائقاء بعض الأضواء على مبادئ نظام الحكم الماركسى .

# المبحث الأول

## النظريات والخصائص العامة

### لمذهب ماركس

- ١ -

نظرية المادية التاريخية  
Matérialisme historique  
( أو التفسير المادى . أو الاقتصادى ) للتاريخ )

تمهيد : الصيغة المادية للمذهب :

يقصد بالمادية : « الفهم المادى العالم ، أى فهم الطبيعة كما هى ، دون إضافة غريبة عنها ، أى استبعاد أى مفهوم ميتافيزيقى ( أى غيبى ) ، بما فى ذلك الاستفاد بوجود الخالق .

كما تقدم يرى أن « المادية ، تنطوى على انكار المعتقدات الدينية ، أى أنها ذات صيغة إلحادية .

ولقد نقل ماركس هذه الصيغة المادية إلى ميدان دراسة التاريخ وإلى ميادين الابهاء الاجتماعية والسياسية .

وبناء على ذلك فإنه ليس المكر - طبقاً لهذه النظرة أو النظرية المادية - هو الذى يسيطر على حياة الإنسان أو على تطور العالم أو التاريخ ، إنما هى العوامل المادية ( أى الاقتصادية ) - وبوجه خاص وسائل أو علامات الإنتاج ( القوة ) هى صاحبة هذه السيطرة . « أن للعوامل الاقتصادية - كما يقول المكيلا - قوة حاسمة تاريخية ( une - force historique décisive ) كما أنها مصدر ما بين الطبقات من صراعات . . . وتلك العوامل الاقتصادية - كما يقول - « هى أساس تكوين الاحزاب السياسية ومصدر ما يقوم بينها من منازعات ، وبالتالي فإن العامل الاقتصادى يسيطر على التاريخ السياسى . »

وكان كذلك بما ذكره كلل ماركس : « أن علاقات الإنتاج (الزروة) - على حد تعبيره - تتكون للبناء الإقتصادي للجتمع الذي هو الأساس الحقيقي للبناء العلوي » ( Superstructure ) القانون والسياسي ..

وطبقا لهذه النظرية تمد الآراء والنظريات والأنظمة الإجتماعية والسياسية أنها ليست وليدة الفكر ، إنما هي - قبل كل شيء - وليدة الحياة المادية ( الإقتصادية ) للجموع ، بمثابة أخرى أن تلك النظريات والآراء والنظم الإجتماعية والسياسية ما هي إلا بمثابة صدى يردد الأصوات المدوية لتلك الحياة المادية فهذه النظريه تفسر أحداث التاريخ من حروب وثورات وقيام دول أو أنظمة .. رطبها .. سيرا مستندا إلى العوامل الإقتصادية .

فالسلطة والدولة والقانون والأخلاق والأديان - في فلسفة ماركس - ما هي إلا سميريات مختلفة عن شيء واحد ، هو الحياة الإقتصادية وبخاصة نظام الإنتاج . نظام الإنتاج - بين مختلف تلك العوامل الإقتصادية ( التي تكيف أنظمتنا وحياتنا الفكرية والمادية ) يرى ماركس أن العامل الأم هو نظام أو وسائل الإنتاج .

أمثلة : ومن الأمثلة التاريخية لذلك التفسير الإقتصادي للتاريخ ما يذكره من أن اكتشاف كولومبوس للقارة الأمريكية إنما مرهه إلى عوامل إقتصادية إذ كانت الرغبة في الحصول على موارد الشرق هي الباعث الذي حدا به إلى القيام برحلة لاكتشاف طريق أقصر إلى الهند . كما أن غزوات التتر لغرب أوروبا إنما كانت ترجع إلى ما حدث من قحط وبجاعة في بلاد أولئك الغزاة . وقد كانت الحروب القارسية البوغامية ترجع إلى رغبة الأسكندر الأكبر في نهب الامبراطورية الفارسية . ونسب الحروب الصليبية - كما يقول - لأن دولتي جنوا والبندقية كانتا تهرسان على حياجة تجارهما ضد العرب والأتراك . وكانت الحرب العالمية الأولى رماحيين الدول المرمدة بالسكان والفقراء من المواد الأولية (يعني الامبراطوريتين



الألمانية والنسائية) وبين الدول الغنية بمستعمراتها (كالهنا وفرنسا) كما يقول الماركسيون .

قوانين التطور . ثم أن تطور تاريخ البشرية - طبقا لهذه النظرية - يوضح لقوانين يمكن اكتشافها (مثل قوانين المادية والعضو المروقة في علم الطبيعة ، وغيره ، المروقة في علم الإقتصاد أو علم النبات وعلم طبقات الأرض وغيره) خلاصة ما تقدم - أن ماركس كان يرى أن القوى الاقتصادية هي أساس تاريخ البشرية .

فلقد كان ماركس ينظر إلى الممثلين على مسرح التاريخ - بما فيهم كبارهم - بمثابة دمية (أو العوبة puppet) تحركها خيوط أو قوى اقتصادية ليس لهم عليها سلطان .

الزبا التي تلعب لهذه النظرية :  
يقولون أن نظرية المادية التاريخية قد كشفت عن عيين أساسيين في النظريات السابقة المتعلقة بالتاريخ .

فأولا - كانت تلك النظريات تعنى - في المقام الأول - بالبواعة الأيديولوجية (أى الأدبية والفكرية) لنشاط البشر عبر التاريخ دون أن تعنى بالكشف عن أصل نشأة تلك البواعة الأيديولوجية وجذور العلاقات الاجتماعية وصلاتها بمدى تطور وسائل الإنتاج .

ثانيا - كانت تلك النظريات الدابقة لاتعنى تماما بنشاط الجماهير ، بينما عيّت نظرية المادية التاريخية لأول مرة بدراسة حياة الجماهير الاجتماعية .  
تطبيق المبادئ العامة السابقة على تطور التاريخ .

طبق ماركس وانجليز تلك المبادئ العامة على التطور التاريخي ، وذلك على النحو الآتى :

(١) كانت أول أدوات الإنتاج التي عرفها الإنسان هي الأدوات الحجرية

والقنوس والسهام ، وكان الناس يعيشون حينئذ ( أى فى أقدم العصور ، عصور البداءة والهمجية ) على نطف الثمار وصيد الحيوان . وكانت المخاطر التى يتعرض لها أفراد الجماعة فى الثغابات أثناء مجثمهم عن الطعام ، وتلك التى يلاقونها من غزو القبائل الأخرى ، وشعورهم بالعجز إزاء الكوارث الطبيعية ( كالزلازل والفيضانات الخ ) ، مما أدى بالفرد إلى الانضمام عن ملاقة ذلك كله وحيدا فى عزلة عن الجماعة ، الأمر الذى اضطره إلى التعاون مع غيره والعمل بصورة مشتركة . وكان من ذلك أن نشأ نوع من الملكية الشائعة ( أى من شيوعية الملكية ) . فإذا نحن استثنينا حالات قليلة بل شتى لبعض أنواع من الملكية الخاصة أو الفردية مثل ملكية بعض أسلحة الدفاع ضد الحيوانات المفترسة ، فإننا نجد أن تلك الملكية الفردية لم تكن تهم حاجة إليها . فكان أن قام نظام لا استغلال فيه ولا طبقات ، وبذلك كانوا فى غير حاجة إلى وجود أداة القهر والاكراه والتنظيم ، أى إلى وجود حكومة ، ذلك لأنه لم تكن هناك - كما يقال - مصالح فردية متصارعة .

وقد أدت هذه الظروف القاسية - كما يقولون - إلى اعتقاد الإنسان فى وجود الأرواح الشريرة التى لا تعكف عن الكيد لأفراد الجماعة ، وقد كان هذا الاعتقاد يمثل أقدم المعتقدات الدينية البشرية .

وهكذا نشأ فى عصر نظرية المادية التاريخية ، تلك المرحلة البدائية من التاريخ ( أو بدارة أسحق وأدق من عصر ما قبل التاريخ<sup>(١)</sup> ) أن التفسير ينتقل من طريقة وفوى الإنتاج ، إلى علاقات الإنتاج ( أى العلاقات بين المنتجين للثروة وغير المنتجين لها ) ، إلى كافة ما يسيه ماركس . بالبناء العلوى ( الذى يشمل الآراء والأنظمة السياسية والاجتماعية والقانونية والمقيدة الدينية ، والحياة الفكرية والروحية بوجه عام ) . ومثل هذه الخطوات نجد لها فى تفسير نظرية المادية التاريخية ، لتغير تلك المرحلة من المراحل التاريخية .

(١) يطلق « عصر ما قبل التاريخ » على العصر السابق على اختراع الكتابة وتعدوين الأحداث التاريخية بها . وهو يقدر تقريبا بما قبل عام ٤٢٠٠ ق . م .

(ب) ثم استبدل الآباء الأدوات المعدنية بالأدوات الحجرية السابقة (أو بعبارة أصح : الأدوات الأثرية) ، كما عرف الإنسان تربية الماشية (أى حياة الرعى) ثم الزراعة ، فعرف البرة الأولى تراكم الثروة وزيادة إنتاجه عن حاجياته الباشرة ، فكان من ذلك أن نشأت الملكية الفردية ، إذ بدون فائض (أى بدون تلك الزيادة فى الإنتاج) لا يتصور وجود ملكية فردية (كما يقولون) الأمر الذى أدى بدوره إلى التمييز بين أقوياء كثيرى الثراء وضعفاء قليلى الثراء. فكان من ذلك أن ظهر امكان استرقاق الأولين للآخرين ، وهكذا أدت قوى إنتاج أساسها الزراعة إلى قيام علاقات إجتماعية أساسها الرق .

وبازدياد الأزمات الناشئة عن اتساع التناقض بين المصالح الفردية كانت لحطات رئيس الجماعة تزداد أيضا بالتدرج. وهذا هو الأصل التاريخى للحكومة . (ج) ثم مرت قوى الإنتاج بتطور جديد . فالتقان معالجة الحديد وتطور الزراعة والصناعة اليدوية كان يؤلف التطور الجديد فى القوى المنتجة ، هذا التطور كان يتطلب من العامل قدراً أكبر من الذوق والابتكار فى الإنتاج وامتاماً أكبر بالعمل ، وهكذا نرى المبدع ينح فسطاً من الحرية فيتحمول الرقب إلى قسن ، ويتحول نظام الرق إلى النظام الاتقطاعى .

وقد أصبح السلطان - فى ظل هذا النظام - فى د الأمير الاتقطاعى (Seigneur) الذى كان يمارس حكماً فردياً مطلقاً ، ويأمر فى الإذاعة على أراضى غيره من أمراء الاتقطاع ، حتى ينتهى الأمر بإنشاء نظام ملكى - اجتماعى عدة امارات .

ولقد كان ركود الحركة العلية فى ظل النظام الاتقطاعى ، وافتقار الكنيسة الكاثوليكية لملازمين للنظام الاتقطاعى ، ولقد ساعد هذان العاملان (أن هذا التفرد وذلك الركود) على توطيد دعائم ذلك النظام وخضوع أفراد الشعب له . (د) ثم ما لبثت أن دعت حاجة الأسواق المتزايدة إلى أن تحمل المصانع

الضخمة المجهزة بالآلات تغل ، ورشات ، الحرفيين والصناعات اليدوية ، وما لبث هذا التطور أن مهد السبيل لسلسلة من الاختراعات التي نتجت عنها الثورة الصناعية (١) .

وبند أحداث هذه الثورة لصناعية تطورا هائلا في قوى الإنتاج دعى إلى تغيير العلاقات الإنتاجية السائدة ، ذلك أن الصناعة الآلية تتطلب من العمال أن يكونوا أكثر حذابة وذلك بما كان عليه الأتقان ( Serfs ) ، وأن تكون لديهم الكفاءة اللازمة لفهم الآلة . وأن يكونوا أحرارا من بعض القيود الاجتماعية . ولم يكن تحرير العمال أسرا مستطاعا ما لم يستطع البورجوازيون ( الرأسماليون ) - باعتبارهم أصحاب النظام والسلطان الجديد - أن يسيطروا أولا على ما كان الملكية الكاثوليكية والأشراف الإقطاعيين من سلطان . ولقد حققت البورجوازية ذلك التحرير فعلا .

لقد تحقق ذلك فكريا بأن نادى مفكرو القرن الثامن عشر بسيادة العقل ، وبالتالي بأن يفيد أى نظام اقتصادى أو سياسى أو اجتماعى لا يقره العقل الرشيد ، كما نادى الاقتصاديون ( الرأسماليون ) بحرية الملكية وحرية العمل والتجارة ، وكانت البورجوازية ترى من وراء ذلك إلى تحقيق حريتها فى الحصول على الأيدي العاملة مائعا لقوانين العرض والطلب وقواعد المنافسة الحرة ، وفى نفل البضائع والمواد الأولية من مكان لآخر مقابل رسوم زهيدة ، كما نادى المفكرون والسياسيون بالحرية والمساواة أمام القانون ( بما يتطوّر على هدم

---

(١) يلاحظ أن الرأسمالية التجارية تطورت فى الغرب إلى رأسمالية صناعية فى القرن الثامن عشر . وكان هذا التطور على أمر ما حدث فى ذلك القرن من ثورة صناعية . أى تلك الحركة الضخمة من الاختراعات التي أدت إلى إحلال الآلات Machines مكان الأدوات التي كانت مستعملة من قبل فى الصناعة ، لاسيما جهاز توليد القوة البخار واستخدامه فى إدارة آلات المصانع .

امتيازات الأشراف وكبار رجال الكنيسة ، تلك الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها قبل الثورة الفرنسية ، وقد أشت هذه الثورة عليها ) .

( هـ ) ولكن العلاقات الإنتاجية السائدة في النظام الرأسمالي اليوم هي عتية في طريق تطور القوى المنتجة ، ذلك التطور الذي يتمثل في التحسن الكبير في الآلات وتضخم حجم المشروعات الصناعية ، والازدياد المستمر في تقسيم العمل ، الأمر الذي يحتم - كما يقولون - تغير هذه العلاقات ، وإقامة نظام جديد مكان النظام الرأسمالي ( السائد اليوم في العالم الغربي ) .

وأن التناقض الأساسي في الرأسمالية والذي من شأنه أن يحتم انهيار هذا النظام الرأسمالي هو - كما يقولون - أنه بينما يتم الإنتاج به ورة جماعة فإننا نجد أن ملكية وسائل الإنتاج لا تزال - كما كانت - ملكية فردية . و يتمثل هذا تناقض في انقسام المجتمع إلى طبقتين : طبقة أصحاب رؤوس الأموال وطبقة العمال الأجراء ، وأن الأولى - كما يقال - تعيش عالة على الطبقة الثانية .

المحصلة : أن هذا التناقض الأساسي ، مضافة إليه تناقضات أخرى مرتبة عليه ، في مدة منها يذر تناقضات الدورية على الاقتصاد الرأسمالي ، أن من شأن ذلك كله - كما يقولون - أن يحتم قيام علاقات إنتاج جديدة على أساس الملكية الاشتراكية ( أو الجماعية ) لوسائل الإنتاج مكان العلاقات الحالية للإنتاج والقائمة على أساس الملكية الفردية ، أي أن تحمل الاشتراكية ( الماركسية ) حل الرأسمالية

### مبدأ اشتراكية الملكية (أو للبيكية الجماعية ، أو الاجتماعية)

تعريف - يقصد بالملكية الاشتراكية (أو الجماعية ، أو الاجتماعية) كما يطلق عليها أحياناً) ملكية الجماعة (Society) (١) (أي المجتمع أو الشعب) لوسائل إنتاج الثروة (أي الوسائل الفعالة لإنتاج الثروة غير العمل البشري) وأهم تلك الوسائل في العصر الحديث في العالم المتحدين هي المصانع وبوجه عام المنشآت الصناعية والتجارية . ومن تلك الوسائل كذلك المناجم وآبار البترول والأرض والغابات ، ووسائل المواصلات الكبرى (الجوية والبحرية والبرية) والمباني المخصصة للاستغلال (كالمطارات) .

مبدأ اشتراكية الملكية جوهر النظام أو المجتمع الاشتراكي الماركسي : إذا كانت المادية الجدلية - ونظرية المادية التاريخية باعتبارها تطبيقاً ومكلة للمادية الجدلية - تدان بمنسأب الأساس الفلسفي للماركسية فإن مبدأ اشتراكية الملكية يعد جوهر النظام والمجتمع الماركسي ، أي أنه بمثابة الأسس لبناء النظام أو المجتمع الماركسي لدى تطبيق الماركسية في الحياة العملية .

فلقد كتب ماركس - في عام ١٨٧٥ - يعرف المجتمع الاشتراكي (الماركسي) بأنه : مجتمع تعاوني قائم على الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج .

أنواع الملكية الخاصة المعترف بها : ما تقدم يتبين أن الماركسية لا ترفض إلا نوعاً واحداً من أنواع الملكية ، الخاصة وهو ملكية وسائل إنتاج الثروة (وذلك

---

(١) من هذه الكلمة الأفرنجية اشتقت كلمة Socialisme التي ترجمت إلى العربية بكلمة اشتراكية ، منذ نصف قرن ونصف ، وكان البعض يفضل كلمة الجماعية ، فهي أقرب إلى الترجمة الحرفية للكلمة الأفرنجية .

على وجه التفصيل الذى سبقت الإشارة إليه ) ، ذلك النوع هو وحده الذى لا تعترف به إذ تهدف إلى تحويله إلى ملكية عامة ( أى إلى ملكية اشتراكية ) .

ومن ذلك يرى أن الماركسية تعترف بالملكية الخاصة للمواد الاستهلاكية ( كاللباس الخاصة بالفرد وأدواته المنزلية والدواجن المنزلية والسلع الخ ) ، والمدخرات أى النقود التى يملكها من عمله ، ولكنه لا يستطيع استثمارها فى شراء أرض أو مصانع أو غيرها مما يند من وسائل الإنتاج .

ونظرا لأن ما هو متفق - لدى ماركس - فى نظام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إنما هو - استغلال الإنسان للإنسان - لذلك نجد المذهب يعترف بهذه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج حينما لا يلبأ مالك هذه الوسائل إلى استخدام عمال مأجورين لديه ( يستغلهم كما يرى ماركس ) ، تلك هى حالة الخريف *activan* أى الصانع غير الأجير ، الذى يعمل وينتج لحسابه ويملك وسائل إنتاجه ، وهو إما أنه يعمل وحده ( كصانع الأحذية أو نجار أو حداد ) أو مع زملاء شركاء أو مع أبنائه وزوجته ، وذلك كله مع مراعاة شرط أسمى هو ألا يكون لديه عمال مأجورون حتى لا يوجد استغلال ، وفى هذه الحالة ينفذ من المستطاع الاحتفاظ بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج البسيطة ( مثل الأدوات التى تستخدم فى صنع الأحذية ، أو فى التجارة ، أو فى الحدادة ، ومثل ماكينات الخياطة ، وقول النسيج الخ ) .

فالاستغلال - فيما يرى ماركس - هو وليد أبوين : الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، واستخدام صاحب العمل لعمال أجراء ، فحينئذ لا يوجد هذان الأبوان معا ، أو بصورة أخرى هذان الشرطان مجتمعين فإنه لا يوجد - كما يقال - استغلال ، وبالتالي لا يوجد ما يحول دون الاعتراف فى هذه الحالة بالملكية الخاصة .

### مذهب ماركس يعرضه على أنه مذهب علمي

إن هذا المذهب يعرضه ماركس على اعتباره مذهباً علمياً ، فهو بذلك يختلف عما سبقه من المذاهب الاشتراكية التي كان يصفها ماركس بالمذاهب الخيالية utopique أو المثالية idéaliste ، كـ مذهب أوين I Owen ، ومذهب توماس مور Moore ، وهي مذاهب لم تكن ثمرة بحث علمي ( كما كان شأن مذهب ماركس ) ، إنما توسعاً أصحابها من مبادئ الإغاء والإنسانية والمساواة ، أي من مبادئ تهدف إلى العناية بأمر الطبقات الفقيرة جميعاً ، لاطبقة المال فحسب ( وبخاصة عمال الصناعات ، أي البروليتاريا proletarian ) ، كما هو - بالعكس - شأن مذهب ماركس ) ، ولكن تلك الاشتراكية لم تكن تهدف ( خلافاً للاشتراكية الماركسية ) إلى تقرير الملكية الاشتراكية ( أي اشتراكية ملكية وسائل إنتاج الثروة كالأرض والمصانع الخ ) .

أما مذهب ماركس فهو يوصف بأنه مذهب علمي لأنه - على حد تعبير أنصاره - إنما يكشف الطريق الذي يسير فيه المجتمع بحكم تطوره الطبيعي ، فيما يبين لنا البحث العلمي . إن الماركسيين - كما ذكر أحد كبار العلماء العلميين <sup>البريطانيين</sup> Popper ( ) يصرحون أنهم لم يكونوا رجال أخلاق orollists واكتنهم رجال علم scientists ، وأنهم لا يبالغون بنظريات مجردة تقوم على مجرد التأمل والتفكير النظري المجرد ( Speculation ) فيما يجب أن يكون ، وإنما هم يبالغون البحث في الوقائع ، فيما هو كائن وفيما سيكون طبقاً لتنبؤاتهم المستقاة من قوانين التطور الطبيعي للمجتمع .

لما تقدم نجد أنه كثيراً ما يطلق على مذهب ماركس ( أو الاشتراكية الماركسية ) ، الاشتراكية العلمية ، تمييزاً لهذا المذهب عما سبقه أو عاصره من مذاهب اشتراكية أخرى لم تكن ثمرة بحث علمي ، إنما كانت - كما قدمنا - وليدة



بجرد مشاعر إنسانية نبيلة . ولم يكن طبعها الفكر العلى بطابعه ، ولا صنع لها  
تربا عليها في مصنعه . ولقد كان انجيز - حين يشير إلى مذهب ماركس -  
يصفه ، بالاشتراكية العلمية .

- ٤ -

مذهب عمال

يختلف مذهب ماركس عن المذاهب الاشتراكية الأخرى المعروفة في عصره  
بأنه عمالي بحت ، أى أن عنايته إنما تنجه إلى مصلحة العمال ، وهذه الخاصية تطبع  
هذا المذهب بطابع خاص ، كما أن فيها سرفوته ، وفي ذلك تفسير لما يلاحظ من  
أننا بينما نحمد جميع المذاهب الاشتراكية الأخرى قد ضمقت بل ذهب ، فإن هذا  
المذهب رغم أنه لم يبق اليوم من نظريات وآراء صاحبه إلا النذر اليسير ، دون  
نقد مر أضغفه إلى حد كبير - فإنه لا يزال مع ذلك باقيا محتفظا بجانب من قوته  
ومتخذًا له صورا جديدة .

فأصحاب المذاهب الاشتراكية - في النصف الأول من القرن التاسع عشر -  
كانت تنزع بهم نزعتهم الإنسانية إلى أن يمنوا بجميع الأفراد الفقراء على اختلاف  
طوائفهم سواء كانوا من العمال أو من غيرهم من الطوائف الفقيرة . بل أننا نجد  
بعض أصحاب تلك المذاهب الاشتراكية الأخرى ( مثل أودين ، وفورييه ،  
وسان سيمون ) إنما كان يعتمد على الأغنياء وعلى طائفة الحكام للمساعدة في انشاء  
ذلك المجتمع الاشتراكي الذي كانوا يأملون فيه ، النهوض بمستوى طبقة العمال  
وغيرهم من الطوائف الفقيرة .

ولكن مذهب ماركس ينبغي بقوة فكرة الإتفاق مع طبقة البورجوازية ( أى  
الرأسمالية ) ، بل وحتى فكرة إجراء حل وسط معها ، وكان ينبغي فكرة ذلك  
الاتفاق ليس فحسب مع طائفة الرأسماليين بل كذلك مع طائفة المثقفين  
( les intellectuels ) .



الصيغة الاقتصادية للصراع . ان لهذا الصراع - فيما يرى ماركس - صيغة اقتصادية ، لان احدى الطبقتين تستغل الاخرى ، ثم ان التقسيم بينهما انما يقوم على أساس إقتصادي ، والصراع بواعثه إقتصادية . ولقد كان هذا الصراع في الأزمنة القديمة - كما يقول - بين الأحرار والأرقاء ، ثم بما . ذلك كان الصراع بين طبقة الأشراف ( الاقطاعيين ) Seigneurs وطبقة المزارعين ( أو كما يسمونهم أحيانا : عبيد الأرض ) ( الألقان : جمع قن Serf ) . وفي العصر الحديث نجد الصراع - في العالم الرأسمالي المتمدن - قائما بين طبقة البروجوازية (الرأسماليين) وطبقة البروليتاريا ( عمال الصناعات ) (١) .

المجديد الذي جاء به ماركس : إذا كان ماركس - كما قدمنا - لم يكن أول من قال بهذه النظرية فاننا نجد مع ذلك قد جاء فيها بشيء جديد ، ذلك أنه اعتبر الطبقات ثمرة لملاقات الإنتاج ( أي العلاقات بين المنتجين للثروة وغيرهم ممن يستغلونهم ) لا أنها ( أي تلك الطبقات ) تقوم على أساس ترتيبيا في ميدان الاستهلاك ( أي الإنفاق ) والثروة ، وكذلك كان لما أتى به ماركس من جديد ما رآه من أن « صراع الطبقات يقود حتما إلى دكتاتورية البروليتاريا » .

## - ٦ -

### نظرية الثورة

تتلخص نظرية ماركس بهذا الصدد في أن النظام الرأسمالي - فلما لما بنتابه من أزمات دورية تتولد من بطونه ذاته - فإنه سوف يهدم نفسه بنفسه ( auto - destruction ) ، على أنه يرى أنه لا يجوز الطبقة العامة

(١) ولقد كان ماركس يرى أن المجتمع إلى - انتهى (الرأسمالي) هو آخر صورة تأخذها هذه الصراعات ، وأن الصراع سيختفي إلى الأبد بانقراضه ( أي بزواله واستبداده بمجتمع اشتراكي ماركسي )

(البروليتاريا) الوقوف موقف الانتظار لذلك اليوم غير المعلوم الذى ستلق فيه الرأسمالية مصرعها المحتوم ، فستعلم من شجرة الحياة كثرة أينمت وبلغت حد الضرر . إنما يجب - فيما يرى - ماركس أن تدرك تلك الطبقة العاملة دورها التاريخي ، فتساعد صجلة التاريخ على سرعة الدوران ، وذلك عن طريق استعمال العنف والثورة ، كما أن ماركس يرى أن العداء والنزاع بين الرأسمالية والعمال سيأخذ حرام حدة في الازدياد والاشتعال ، وأنه لا سبيل للصلح أو الاتفاق فيما بينهما ، فالرأسمالية غير قابلة للاصلاح ، إنما هي قابلة فحسب الهدم .

بعبارة أخرى أن ماركس كان يرى أن من ضرور العبث أن نتنظر تغييرا هاما عن طريق الوسائل الشرعية أو السياسية (السلبية) ، كما كان يرى أن الثورة - إذا كانت مجرد ثورة سياسية - . فلي لا يمكن أن تؤدي إلا إلى مجرد تغيير في أشخاص رجال الحكم ، أى مجرد إحلال فئة من الحكام مكان فئة أخرى (١) . أنه فحسب تغيير الأساس - أى تغيير الهيكل الإقتصادي - هو الذى يؤدي ( كما يرى ماركس ) إلى تغيير أساسى حقيقى ، ذلك التغيير الأساسى هو الثورة الإجتماعية . . ويلاحظ أن ماركس يعنى بالثورة الإجتماعية ، تلك الثورة التى تهدف إلى الانتقال بالرأسمالية إلى ذلك النظام الذى يتم فيه الانتصار للطبقة العاملة ضد طبقة البورجوازية وتعود فيه الإشتراكية الماركسية . ذلك كان كذلك رأى أنجباز .

الوسائل السلمية الشرعية . هل أننا نجد فيما بعد أن كلام ماركس وأنجباز قد أدخل بعض التعديل على ذلك الرأى ، إذ رأى كلاهما أن من مستطاع الأمور

---

(١) من الأمور البينة أنه ليس صحيحا أن الثورة السياسية لا تؤدي إلا إلى مجرد تغيير في أشخاص أو فئات رجال الحكم ، فهى تؤدي كذلك إلى تغيير في شكل الحكومة من حكومة ديموقراطية حرة إلى حكومة دكتاتورية استبدادية مثلا أو من ملكية إلى جمهورية الخ .

في بعض الدول أن يحدث فيها الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية الماركسية ، وذلك عن طريق الأساليب أو الوسائل السلبية المشروعة ، وفي مقدمة تلك الدول التي يمكن أن يتم فيها ذلك التحول بالطرق السلبية نذكر إنجلترا وأمريكا .

فاركس كان يرى من قبل - كما قدمنا - إمكان انهيار النظام الرأسمالي عن طريق هدمه نفسه بنفسه ، كنتيجة لما يتولد من بطرته من أزمات اقتصادية دورية ، ولكن مثل ذلك الانهيار - كما كان يرى ماركس - أسره سوف يطول ، ولا ينتظر لذلك النظام عن هذا الطريق أن يدول إلا بعد أمد طويل .

أما الطريق السلمي المشروع الآخر الذي يمكن أن ينتهي إلى إنبهار النظام الرأسمالي فهو يتحقق بحصول الحزب الماركسي على الأغلبية في الانتخابات ، ما يهد لها الوصول إلى مقاعد الحكم وأجراء مآثره من التغيير للنظام الإقتصادي والاجتماعي .

على أن ماركس لم تفت ملاحظته أنه لا يرجح من طبقة البورجوازية أن تخضع لهذه الحركة الانفلاية السلبية دون أن تبدي مقاومة لها .

## - ٧ -

### ( نبذة موجزة ) المذهب الاقتصادي للماركس

أن فلسفة ماركس تحمل طابعا - كما قدمنا - أربعة مذاهب . إقتصاد وسياح ، واجتماعي وديني . ولقد ذكرنا أن المذهب الإقتصادي هو أساس منه الفلسفة لذلك فقد لزم أن نذكر عنه نبذة موجزة .

يتلخص أهم ما في هذا المذهب في توجيهه للتند إلى النظام الرأسمالي .

النظام الرأسمالي وتعريفه - يمكن تعريفه بأنه هو ذلك النظام الذي يقوم فيه نظام الإنتاج على رأس المال والآلة machine ( أو الصناعة الآلية أو الميكانيكية ) ، والملكية فيه خاصة ( فردية ) ، والهدف هو تحقيق أقصى ربح

عن طريق البيع ، والإنتاج فيه يستند على طبقتين أساسيتين هما الرأسماليون ( أو  
« البورجوازية » ، كما يطلق ماركس عليها ) وعمال الصناعة ( أو « البروليتاريا » ،  
كما يطلق ماركس عليهم ) .

هذا هو النظام الذي يهاجم ماركس . ولقد بدأت مرحلة الرأسمالية منذ القرن  
السادس عشر ، ولكنها ازدهرت في القرن التاسع عشر وبخاصة في النصف الأول  
من ذلك القرن التاسع عشر ، فهو قرن ازدهار الرأسمالية ، ( اللهم إلا في الشرق  
فقد بقي متخلفا ) وقد ساعد على ازدهارها إزذاك اقتران فخر الحرية بنظام  
الصناعة الميكانيكية ( *machinisme* ) .

واتد عاش ماركس في فترة ازدهار الرأسمالية ( حيث أنه عاش فيما بين عامي  
١٨١٨ ، و ١٨٨٣ ) وقد كان المذهب الفردي ( أو الحر ) هو السائد في ذلك  
العصر . وهو المذهب الذي لا يميز للدولة - بأسم الحرية - أن تتدخل لتنظيم  
العلاقات فيما بين أرباب الأعمال ( أو أصحاب رؤوس الأموال ) من ناحية  
والعمال من ناحية أخرى . الأمر الذي أدى إلى استغلال العمال .

فقد انتظام الرأسمال . تلخص أم الانتقادات التي وجهها ماركس إلى هذا  
النظام فيما يلي :

١ - أولا - استغلال : يرى ماركس أن هذا النظام يؤدي إلى نشأة طبقتين  
متعاديتين متضاربتين مصالحهما : « حاخبة البورجوازية » وطبقة البروليتاريا ( عمال  
« المانع » ، ففي هذا النظام - كما يقول - تقوم الطبقة الأولى باستغلال *exploitation*  
الطبقة الثانية .

فالعامل ( كما يقول ) لا يحصل على قيمة عمله ، وإنما يحصل فحسب على القوت  
الضروري له ، وهذا يؤدي إلى الصراع بين هاتين الطبقتين لأن جزءا مما يستحقه  
العامل ، وهو الذي يطلق عليه ماركس « فائض القيمة » يستولى عليه صاحب  
« رأس المال » ، فاستغلالا أصحاب رؤوس الأموال على « فائض القيمة » يمثل ذلك  
الاستغلال الذي أشرنا إليه .

**ثانياً - أزمات :** أن النظام الرأسمالي يؤدي إلى حدوث أزمات دورية ، وهذه الأزمات هي نتيجة الإفراط في الإنتاج من ناحية ، نقصان الاستهلاك من الناحية الأخرى . وتفسيرا لذلك يقولون أن المشاهد في النظام الرأسمالي أنه يؤدي إلى تركيز Concentration للأعمال أو المشروعات في أيدي فئة قليلة تأخذ على مدى الأزمان في القلة والنقصان ، كما يلاحظ في هذا النظام زوال طبقة صغار أصحاب الصناعات : الحرفيين ( Artisans ) ، بينما يأخذ عدد العمال في الزيادة وذلك لاختفاء هذه الطبقة تحت تأثير منافسة كبار الرأسماليين ( وتحول هؤلاء الحرفيين إلى عمال مأجورين يعملون لدى الرأسماليين ) مما يؤدي إلى التعميل بالثورة .

فالتركيز والمنافسة سوف يؤديان إلى الإفراط في الإنتاج وإحباطا لانقلابه وزيادة في الاستهلاك . وذلك لأن قوة شراء عامل ضعيفة (١) ، وهذا يؤدي إلى أزمات مما ينتهي إلى فناء النظام الرأسمالي . أي أن النظام الرأسمالي بما يتولد عنه من تلك الأزمات سينتهي به الأمر إلى هدم نفسه بنفسه ، وبذلك يصبح رأس المال مالبا للدموع ، أي تصبح هناك ملكية اشتراكية .

**الخلاصة :** أن ذلك الاستغلال وغيره من العلل التي تقدم بيانها والتي هي وليدة النظام الرأسمالي ذاته سوف تؤدي إلى اضطراب الحياة الاقتصادية وبالتالي إلى القضاء على ذلك النظام الرأسمالي .

### التدرج (المرونة)

ليس مذهب ماركس مذهباً جامداً ، بل أن من خصائصه المرونة ، والاحد بسنة التدرج .

(١) وذلك نظراً لانخفاض أجرة لانه - كما قدمنا - لا يحصل على ما يستحقه بأكله ، أي على ما يوازي قيمة عمله ، وذلك بخلافه الحال حين كانوا من الحرفيين ( قبل أن يتحولوا إلى عمال مأجورين )

فهر ليس - كما يظن البعض - مذهباً جامداً يقدم برنامجه ميئاً بعددا لا يتغير . وإن تغير الزمان والمكان ، تلك كانت النزعة الفكرية التي سادت لدى بعض الممارضين الناقدين لماركس ، كما كانت نزعة بعض أتباعه ومؤيديه من اعتنقوا مذهبهم كما لو كان عقيدة دينية ، فطبعوا المذهب بطابع ديني وطبعت عقليتهم بطابع التعصب الديني ، وصبغوا المذهب بصبغة الجمود الذي تصطبغ بلونه المعتقدات الدينية ، في حين أنه مذهب لا ديني ، ولكن يبدو أنه نظراً لضعف المعتقدات الدينية لدى نفوس البعض في هذا العصر - كما يقول عالم الاجتماع الدكتور جوستاف لوبون - فقد استبدلوا بها معتقدات سياسية .

والحق أن هذا المذهب من خصائصه المرونة والصبغة العملية والاختصاصية التدرج ، فهو يحسب لظروف البيئة ، أي لظروف الزمان والمكان حساباً كبيراً ، فهو لا يرى مثلاً الانتقال طرفة من النظام الرأسمالي إلى مرحلة النظام الشيوعي ، بل هو يرى ضرورياً أن تسبقها مرحلة فترة إنتقال طويلة ، وهي التي توصف بمرحلة الاشتراكية ، أو دكتاتورية البروليتاريا ، ثم أن كل مرحلة من المرحلتين التين تمر بهما الدولة في مذهب ماركس (مرحلة الاشتراكية ومرحلة الشيوعية) ينطوي على درجات ، أي أنها تنهج منهج التدرج .

ولذلك نجد بعض الباحثين يسمون هاتين المرحلتين إلى أربع مراحل ، لا إلى مرحلتين كما آثرنا هنا ، اتباعاً للتقسيم الذي اختاره بعض علماء الاقتصاد (كالاستاذ بودان) .

ولقد وصف ماركس وإنجليز - في البيان الشيوعي - (الذي يعد بمثابة دستور للمذهب) - تلك الإجراءات التي تتخذها الطبقة العاملة (حين تصل إلى كراسي الحكم) بأنها إجراءات ، تختلف بداهة اختلافاً كبيراً باختلاف البلاد ،

ولقد كتب إنجليز ( زميل ماركس في وضع البيان الشيوعي ) ، شارحا آراء ماركس إزاء صغار الملاك الزراعيين ، فقال : « حين نستولي على سلطة



الحكم فالتا ان نفكر في نزع ملكية اراضى صغار الملاك . إذا استغنىر مهتافى  
البداية إزاء صغار الملاك على بمرء تحويل الملكية الفردية ( الخاصة ) والإنتاج  
الفردى إلى ملكية تعاونية وإنتاج تعاونى . وفلا فالتا نحمد لين حين  
استولى على الحكم فى الاتحاد السوفيتى ( بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ الشيوعية )  
وأخذ فى تطبيق مذهب ماركس لم ينزع ملكية صغار الملاك الزراعيين . بل عمل  
على توزيع اراضى النبلاء ، وكبار الملاك على الفلاحين .

وفى البيان الشيوعى ، نحمد ماركس وانجلز بصدد كلامهما عن المرحلة الأولى  
للثورة العمالية يقولان : « أن البروليتاريا - استنادا إلى سلطانها السياسى - تعمل  
تدريجيا على انتزاع رأس المال من البورجوازية حتى تتمكن من وضع جميع  
وسائل الإنتاج بين أيدي الدولة ، أى بين أيدي البروليتاريا وقد نظمت كطبقة  
حاكمة . »

## المبحث الثاني

### نظريات الماركسية أو خصائصها ( من الناحية الدستورية أو السياسية )

- ١ -

#### نظرية الدولة

إن النظام الشرعي السياسي للدولة - طبقا لمذهب ماركس - يعد بمثابة البناء العلوي ( أو على حد تعبيره المفضل لديه *superstructure* ) الذي أقيم على أساس النظام الاقتصادي ( وبخاصة وسائل الإنتاج ) ، وإن السيادة ( أو السلطان ) إنما تراوحت في الدولة إحدى الطبقات للحكم والسيطرة على غيرها من الطبقات ، عبارة أخرى أن الدولة ماضى إلا آلة لصيانة سيطرة طبقة على غيرها من الطبقات .

فتتج هذه النظرية يترتب على هذه النظرية أن جميع الحكومات ( حتى الحكومات الديمقراطية ) تعد - فيما يرى ماركس - عبارة عن دكتاتورية للطبقة الحاكمة على غيرها من الطبقات .

وفي الدول الرأسمالية ( الغربية ) فإن الدولة ماضى إلا أداة البورجوازية المسيطرة على البروليتاريا وإستغلها (١) .

---

(١) ويجدر بنا هنا أن نذكر كلمة موجزة عن كل من الكلمتين اللتين لبي كلرل ماركس وهما كلمة « البورجوازية » وكلمة « بروليتاريا » .

(أ) - **البورجوازية** : كثيرا ما يطلق الكتاب الاشتراكيون أو الشيوعيون على الديمقراطية الغربية وصف « البورجوازية » . ولقد كان ماركس أول من استعمل هذه الكلمة وكان يقصد بها رجال المال والأعمال ( وهم من يطلق عليهم اليوم الرأسماليون ، أو أصحاب رؤوس الأموال ) وهم الفئة المالكة لوسائل إنتاج الثروة في الدول الصناعية . وبذلك يرى أن ماركس كان يعرف البورجوازية تعريفا اقتصاديا بحتا ، وكذلك كان شأن لينين فقد كان =

- أما الحرية فهي - فيما يرى ماركس - لم توجد حتى اليوم إلا بالنسبة للأفراد المنتمين إلى الطبقة التي استمرت على الحكم والسيادة ، وكل ما يتولى على الحكم نجدها تنطلق اسم الحرية على صيانة ما لها من امتيازات (٥٠) .

**مراحل انتقال أو تحول الدولة - في مذهب ماركس - من الرأسمالية إلى الشيوعية .**

تمر الدولة - من أجل إتمام ذلك التحول - بمرحلتين :

( أ ) مرحلة دكتاتورية البروليتاريا ، ( ب ) مرحلة الشيوعية والعوشرية .

**المرحلة الأولى : مرحلة دكتاتورية البروليتاريا ( أو مرحلة الاشتراكية ) .**

لما كان من خصائص مذهب ماركس - كما قدمنا .. الأخذ بسنة التدرج ، فإن الانتقال المفرة من مجتمع رأسمالي إلى مجتمع أسوده الشيوعية الكاملة ، بل لا بد أن يكون ثمة مرحلة انتقال أسودها الاشتراكية .

**خصائص هذه المرحلة . تتناقص هذه الخصائص فيما يلي :**

**الخاصية الأولى : مرحلة انتقال :** هذه المرحلة وتلك الدكتاتورية ليست

غاية في ذاتها إنما هي وسيلة ، هي بمثابة قطرة للبرور عليها للانتقال من المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الشيوعي اللا طبق . ذلك الانتقال لا يمكن أن يتم .

**إلا تدريجياً ،** لذلك نجد أن هناك درجات في سلم التطور داخل كل مرحلة .

وهذه المرحلة ليست مجرد فترة قصيرة عابرة ، إنما هي فترة طويلة الأمد ،

---

== يطلق على الرأسماليين وصف البورجوازية ولكن في عصر الثورة الرئيسية وفيها قبله كان يطلق كلمة البورجوازية على الطبقة الوسطى .

( ب ) - أما كلمة البروليتاريا فهي كلمة لاتينية الأصل وتعمل في مختلف اللغات الأوروبية ، ويقصد بها العامل الفقير الذي ليس له مورد إلا من كسبه عمله وهذا هو معناها اللغوي ( كما ورد في قاموس الفرنسي ) . ولقد كان ماركس يستعملها بمعنى لا يكاد يختلف عن ذلك المعنى اللغوي ، على أنه يقصد بها عامل الصناعات .

إنها - كما يقولون - « أحد الأدوار أو العصور التاريخية » ، إذ أن الأهداف التي تهدف إليها هذه المرحلة (والتي سيأتى بيانها) لا يمكن بلوغها فى أمد قصير ، تلك الأهداف يمكن تلخيصها هنا : فى إعادة التنظيم الاقتصادى والسياسى للدولة طبقا لما توحى به مبادئ ماركس ، وتدريب البروليتاريا على القيام بمهام الحكم

الخامسة الثانية : الحكم ذو صبغة دكتاتورية تزاو لها طبقة البروليتاريا :  
إذا كانت الدولة الرأسمالية (أو « البرجوازية » ، على حد تعبيره ) « أداة طينيانة » (instrument d'oppression) فى يد طبقة البرجوازية تستعملها بمعند طبقة البروليتاريا ، فإن الدولة - طبقا لمذهب ماركس - تصبح أداة طينيان فى يد البروليتاريا ضد البرجوازية ، ولكن بينما كانت الدولة البرجوازية - كما يقول الماركسيون - عبارة عن دكتاتورية الأقلية ضد الأغلبية فإن دولة البروليتاريا هى عبارة عن دكتاتورية الأغلبية ضد الأقلية .

انعدام القيود : هذه الدكتاتورية بلغت أقصى درجات الاستبداد وأقصى درجات العنف والبطش . وحسبنا إثباتا لما تقدم أن نشير إلى ما ذكره لينين (عام ١٩١٩) مخاطبا المبال المحرومين : « أن هذه الدكتاتورية (يقصد دكتاتورية البروليتاريا) تتطلب استخدام العنف دون شفقة ... الخ » ، كما نشير إلى ما كتبه لينين فى نهاية عام ١٩٢٠ من أن « المفهوم الملى الدكتاتورية ليس شيئا آخر غير السلطة التى لاتعدها القيود شرعية ولا تقترضها مبادئ » ، والتى تقوم مباشرة على العنف » .

أهميتها وحكمتها : حسبنا بياننا لما تسميه الماركسية على ما « لدكتاتورية البروليتاريا » فى ذلك المذهب من الأهمية أن نذكر ما كتبه لينين من « أن الماركسى هو الذى يؤمن ليس فحسب « بالصراع الطبقي » بل كذلك بدكتاتورية البروليتاريا » . ولذلك نجد أنه يعتبر أن « دكتاتورية البروليتاريا هى صلب الفكر الماركسية » .

أما عن حكمتها - فترجع إلى ما كان يراه ماركس من أنها ( أى دكتاتورية البروليتاريا ) هي مرحلة ضرورية للانتقال إلى الاشتراكية والقضاء على الفروق الطبقة ، ولذلك فإن هذه الدكتاتورية تنهى بانتهاء مقاومة طبقة البورجوازية القديمة لها .

أما لماذا كانت طبقة البروليتاريا ( أى الطبقة العاملة في الصناعات ) هي التي رأى ماركس أن تسند إليها إدارة شئون الحكم ، في تلك المرحلة بعد نجاح الثورة الشيوعية ، فذلك لأن هذه الطبقة هي التي كانت تعاني من استغلال طبقة البورجوازية ( الرأسمالية ) فهي صاحبة المصلحة في هدم النظام الرأسمالي وإقامة النظام الاشتراكي ( الماركسي ) على أنقاضه ، ولذلك كانت هذه الطبقة هي التي تقوم بالثورة .

ومن ذلك يرى أن ماركس لم يكن يرى أن يشارك الطبقة العاملة في الزراعة ( أى طائفة الفلاحين ) مع طبقة البروليتاريا في القيام بالثورة ثم في القيام بمهام الحكم بعد نجاح الثورة ، لأنه كان يرى كذلك أن طائفة الفلاحين هي بطبيعتها رجعية . على أن لينين كان يرى ( خلافا لما كان يراه ماركس ) - نظرا للظروف الخاصة بروسيا في عهده ، حيث كانت بلدا زراعيا - أن يشارك طائفة الفلاحين الفقيرة مع البروليتاريا في الحكم .

مقياس التفرقة بين الديمقراطية والدكتاتورية ، في مذهب ماركس من عجيب وطريف ما يلاحظ في الماركسية تلك التفرقة بين الديمقراطية والدكتاتورية . فبينما نجد - في الأنظمة الغربية أن مقياس التمييز أو التفرقة بين الاثنين إنما يتلخص في أمرين : (١) أن الديمقراطية - كما نفهم عنها تسميتها - هي حكم الشعب نفسه بنفسه ( أو بواسطة ممثليه الذين يختارهم ) (٢) وأن

(١) أن الكلمة الانجليزية Démocratie مشتقة من الكلمتين اليونانيتين Demos ومعناها الشعب ، و cratie ومعناها سلطة ، أى سلطة الشعب .

الحریات بها مكفولة ، وذلك كله بخلاف الدكتاتورية ، فاننا نجد أن مقياس  
التفرقة بينهما - في الماركسية - إنما يتركز في مصلحة الشعب ، فالنظام الذي  
يرعى مصلحة الشعب ( أو بعبارة أصح : مصلحة الأغلبية ) يوصف بأنه  
ديمقراطية ، والنظام الذي لا يرقى تلك المصلحة يوصف بأنه دكتاتورية ، ففي  
الولايات المتحدة نجد أن سياسة الحكومة - كما يقول الماركسيون - إنما تعمل  
لخدمة مصالح فئة صغيرة من أصحاب المليارات ، لذلك فإن النظام المهيمن هناك  
ليس ديمقراطياً بل دكتاتورياً ، وبعبارة أدق هو نظام دكتاتورية الاحتكارات  
الرأسمالية .

أما بالنسبة لدكتاتورية البروليتاريا فإن الأمر يختلف لأن هذه الدكتاتورية  
( كما يقولون ) هي في حقيقتها ديمقراطية ، لأنها تشمل مصالح غالبية الشعب  
واستناداً إلى هذا الأساس ذاته كان ستالين يميز بين دكتاتورية البروليتاريا  
ودكتاتورية النازية أو الفاشية .

#### الخاصية الثالثة : الأهداف

تتلخص أهداف هذه المرحلة - فيما يفسر به لينين آراء ماركس وإنجلز -  
فيما يلي :

العمل على استئصال النظام البرجوازي ( الرأسمالي ) تدريجياً تمهيداً  
لإقامة المرحلة العليا : المجتمع الشيوعي ( وهي المرحلة الثانية التي تزول فيها  
الطبقات تماماً ) في كافة بلاد العالم . والقضاء على الحركات المناهضة للثورة  
البروليتارية . وذلك بتعطيل مقاومة ملاك الأرض والرأسماليين ، والعمل على  
إمادة التنظيم السياسي والاقتصادي للدولة طبقاً لمبادئ ماركس ، بأن يبدأ بتأميم  
جميع وسائل الإنتاج الرئيسية ، وإقامة هيئات جديدة لتول شئون الحكم  
والإدارة ، وتدريب البروليتاريا على القيام بمهام الحكم والتسيير لإلغاء الطبقات  
وأخيراً تسليح الثورة للكفاح ضد العدو الأجنبي ، وبما نجد ملاحظته أن

البرجوازية تظل عادة لفترة ما أقوى من البروليتاريا حتى بعد استيلاء هذه الأخيرة على مقاليد الحكم (١) .

**الخاصية الرابعة - مرحلة الاشتراكية :** في هذه المرحلة تتحقق اشتراكية الملكية والنفاذ الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، الأمر الذي يترتب عليه زوال استغلال الإنسان للإنسان (٢) ، ولكن لا يمكن القول بأن المجتمع الشيوعي قد تحقق قيامه كاملا ، وذلك لأن المبدأ الأساسي ( أو المثل الأعلى أو الهدف النهائي ) للشيوعية لم يدرك كله . وبخاصة ذلك المبدأ الأساسي للمساواة الذي يبرر عنه بتلك العبارة الشهيرة : « A chacun selon ses besoins » ، ولكل فرد طبقا لحاجته ، ( أى أن يأخذ كل فرد من مواد الاستهلاك كلما كل والملبس الخ طبقا لحاجته ) . فالفرد في هذه المرحلة إنما يأخذ من الاجر طبقا لقدرته وكفاءته ( لا طبقا لحاجته ) وبذلك لا يمكن الادعاء بأنه قد تحقق المساواة الكاملة بين الافراد ، وطالما كانت هناك عدم مساواة ، بين الافراد في بعض النواحي .. كما يقولون - فإن وجود الدولة يظل أمرا ضروريا . ويجب ألا يفوتنا أن الشيوعية الكاملة - في مذهب ماركس - إنما تتطلب ( كما سنبين ) زوال الدولة أى قيام « الفوضوية » ، وهى المرحلة التى سيأتى الكلام عنها .

(١) ويرجع ذلك - فيما يقول لينين - إلى ثلاثة أسباب :  
( أولا ) ارتباط البرجوازية المحلية بالرأسمالية الأجنبية واستمدادها من  
منها ، ( ثانيا ) أن البرجوازية طبعت المجتمع بمبادئها وتقاليدها ، وهذه كلها  
ليس من يسير الأمور تغييرها في أمد قصير ، ( ثالثا ) أن البرجوازية تمتاز بما  
كانت قد كسبته من تعليم وثقافة أعوزت طبقة البروليتاريا .

(٢) لذلك لا يطلق على هذه المرحلة وصف « الشيوعية » Communisme ، وإنما يطلق عليها وصف « الاشتراكية » Socialisme ( وأحيانا ، والخاصية ،  
Collectivisme الاقتصادية ) .

**الخلاصة :-** أن المجتمع في هذه المرحلة لا يزال يحمل بعض بقايا النظام الرأسمالي البورجوازي إذ لا تزال ترى وعدم مساواة فيما يتعلق بمواد الاستهلاك نظراً لاختلاف الأجور تبعاً لاختلاف كفاءة ومؤهلات الأفراد وطالما كانت هنالك عدم مساواة بين الأفراد ، في هذا العدد فإن وجود الدولة يظل أمراً ضرورياً (١) .

**(ب) - المرحلة الثانية : الشيوعية والفوضوية :**

يمكن تخمين أهم خصائص هذه المرحلة فيما يلي :

**للمناسبة الأولى -** تغير نفسية الأفراد وعقليتهم :- هذه المرحلة - كما يقولون - تقترض سبق حدوث تغيير عميق في طبيعة الإنسان : في نفسيته وعقليته ، ذلك التغيير كلن يجري حدوده تدريجياً إبان المرحلة الأولى ( مرحلة دكتاتورية البروليتاريا ) كنتيجة لذلك التغيير في النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي أشرنا إليه ، أي لتغيير ظروف البيئة ( الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ) التي يعيش فيها الإنسان . وسوف تتغير طبيعته - كما يقولون - حين يزول استغلال الإنسان للإنسان ، وانتهاء ذلك الاستغلال إنما يتم - كما قدمنا ( وكما يقولون ) - إبان دكتاتورية البروليتاريا .

وجدير بنا هنا أن نشير إلى كلمة مأثورة عن أحد أصحاب المذاهب الاشتراكية وهو أوين Owen وهي قوله :

*Changeons le milieu nous changeons L'homme*

أي : إذا نحن غيرنا البيئة فقد غيرنا الإنسان (٢) .

---

(١) إذ يجب ألا يفوتنا أن الشيوعية الكاملة - طبقاً لمذهب ماركس - تتطلب زوال الدولة أي قيام النظام الذي يلقى عليه الفوضوية .

(٢) يجدر بنا أن نفيه القاري إلى أن أوين ليس من الاشتراكيين الماركسيين ولقد سبق الإشارة إليه .



الخاصية الثالثة - تطبيق مبدأ لكل فرد طبقا لحاجته :

يقولون أنه سوف يكون مستطاعا في هذه المرحلة أن يطبق المبدأ الأساس  
لشيوعية والذي تلخص في هذه العبارة :

« لكل فرد طبقا لحاجته ، ومن كل فرد طبقا لقدرته » .

*« chacun selon ses besoins : de chacun selon sa capacité . »*

سوف يكون تطبيق هذا المبدأ أمرا مستطاعا لزيادة الانتاج .

فالانتاج - فيما يرى الماركسيون - سوف يزداد زيادة كبيرة ( أولا ) نعم  
لتحرير قوى الانتاج من العقبات التي تضمنها الرأسمالية في طريق تقدمها ، و ( ثانيا )  
نظرا لما أدخل من تغيير عميق على طبيعة الانسان ، فالأفراد في مثل هذا المجتمع  
سيمملون - كما يقال - من تلقاء أنفسهم . وإلى أقصى ما تصل اليه قدرتهم .  
وبذلك فلن تكون ثمة حاجة لوضع نظام للانتاج قائم على أساس الاكراه  
والقهر ، وسوف يترتب على وفرة الانتاج أن سيكون من المستطاع توزيع ذلك  
الانتاج - كما يقولون - وفق مبدأ لكل فرد طبقا لحاجته ، ( في حين أن المبدأ  
الذي كان سائدا في مرحلة دكتاتورية البروليتاريا كان ، لكل فرد طبقا لقدرته  
أو لكفاءته ، ) .

١١. تقدم توصف هذه المرحلة ، بالمرحلة العليا ، لشيوعية .

الخاصية الثالثة : زوال الدولة ، أو الفوضوية :

نظرا لما سبقت الإشارة اليه من حدوث تغيير كبير في طبيعة الأفراد بحيث  
يفتر من المستطاع أن يكون الانتاج وافرا وأن يعمل كل فرد طبقا لقدرته وأن  
يوزع الانتاج على كل فرد طبقا لحاجته فلن تكون ( إذا - كما يقولون - ثمة حاجة  
لنظام للانتاج قائم على أساس الاكراه والقهر *Contraire* ، ولن تكون ثمة  
مشاكل متعلقة بتوزيع الانتاج ، وحين يصبح المجتمع غير منقسم إلى طبقات وتم  
المساواة بين الأفراد في مواد الاستهلاك ( كما قدمنا ) ، وحين يجري تنظيم الانتاج

والتوزيع دون حاجة إلى الاجتماع لوسائل الاكراه والقهر ، حين يحدث ذلك كله فكن تكون ثمة حاجة لوجود الدولة . أى أن الدولة ستزول (١) .

**الفرضية :** - يتبين مما تقدم أن تطور الشيوعية - في مرحلتها النهائية - إما يصل بنا إلى « الفرضية anarchime » أى إلى زوال الدولة زوالا تاما وزوال كل وسيلة من وسائل الاكراه والقهر ولكن يجب ألا نفوتنا ملاحظة أن مذهب ماركس يختلف عن المذهب الفرضوى ، في أن ماركس يرى أنه ليس من المستطاع بل ولا من المرغوب فيه أن نعود إلى الناء الدولة فوراً ، بل يجب أن نصل إلى ذلك متبعين سنة التدرج لا طريق الطفرة ، فضرورات الانتاج وعدم المسيرة في الاجور تضطرننا - في المرحلة الأولى (مرحلة دكتاتورية البروليتاريا) إلى الاحتفاظ ببعض وسائل القهر ، والدولة هي - قبل كل شيء - أداة للقهر *un instrument de contrainte* ، وذلك خلافا لما عليه الحال في المرحلة النهائية .

، لقد كان يرى ستالين أنه من أجل أن يتحقق ذلك الزوال للدولة فإنه يجب أولاً ألا تقتصر الاشتراكية أو الشيوعية على قطر واحد بل يجب أن تصبح نظاماً دولياً - أى أن تنتشر في كافة الأقطار ، أو - بالأقل - في أغليتها بحيث يصبح هناك « تطويق ، اشتراكي أو شيوعي بدلا من ذلك ، التطويق ، الرأسمالي الذي كان معروفاً لاسيما في بداية عهد حكم ستالين ، فإذا لم تصبح الشيوعية نظاماً دولياً - كما يقول - فإن سلطان الدولة لا يمكن أن يزول ، بل بالعكس يجب أن يبقى ويعزى ليستطيع حمايتها من عدوان العالم الرأسمالي عليها (٢) .

(١) وستزول - على حد تعبير انجراز - حكومة الاشخاص ويحل مكانها مجرد إدارة اقتصادية ، للأشياء .

(٢) ويضيف ستالين إلى ما تقدم قوله : « ويبدو أمراً مضحكاً أن ننظر من الكتاب الماركسيين القدماء أن يمشوا حلاً موفقاً لمصلحتنا ، لكافة المسائل التي قد تعرض كل دولة من الدول بعد خمسين أو مائة سنة من وجودهم » .

**المقصود الرابعة - زوال الطبقات :** وهذه الخاصية تسبق بدهة - فيما يصورون - زوال الدولة أو القسرية التي أشرنا إليها . ولقد سبق لنا أن ذكرنا أن مرحلة دكتاتورية البروليتاريا إنما تهدف - قبل كل شيء - إلى خلق مثل هذا المجتمع اللا طبق الذي يعد قيامه شرطا أساسيا لزوال الدولة كما أن المساواة بين الأفراد لا يمكن أن تتحقق (طبقا لمذهب ماركس) إلا في مجتمع لا يعرف الطبقات ، وأن المساواة هي التي تكفل الحرية ، أي أن الحرية بدورها لا يمكن أن تتحقق إلا في مجتمع تسوده المساواة .

**ملاحظة :** أن كل ما قيل عن هذه المرحلة الثانية هو موضع مر من النقد ، ولكن مكانه سوف يأتي فيما بعد . وحسبنا هنا أن نذكر أنها أقوال طبقها الفوضوي بطابعه ، وصنع لها الخيال من غير طء ولوجه ثوبا فضفاضاً برآقا في مصنه ، لا تكاد تهب عليه ريح البحث والدرس حتى تجده قد تمزق ، ونجد تلك الأقوال مجرد كلام منق ملحق .

### مذهب كلبي

والنظام الماركسي نظام كلبي ، *un système total* . يقصد بذلك أنه يسيطر على كل نواحي نشاط وحياة الفرد في المجتمع ، بحيث لا يوجد شيء يتعلق بالفرد (بحرياته وحقوقه بل حتى بضميره ومعتقداته) يصح أن يعد بعيدا عن متناول سلطان الدولة التي تمثل المجتمع أي أن سلطان الدولة يمتد إلى كل جوانب نشاط أو حياة الفرد في المجتمع <sup>(١)</sup> .

---

(١) ففي المجتمع الماركسي توجد حقائق ذات صفة رسمية ، لا يحملها سوى الدولة والحزب الشيوعي ، لذلك نجدهم هنالك يقولون تبريرا لحق حرية الفكر . إننا حينئذ نكون مقتنعين أن الأقوال أو الأمور التي تختلف أو تتعارض فيما بينها ليست عبارة عن آراء ، إنما هي عبارة عن الحواب أو الحقيقة من ناحية ، والحلأ من ناحية أخرى ففي هذه الحالة لا يكون المباح باعتناق ذلك الحلأ أمرا مقبولا .

وهذا تقدم تفسير ما نراه من أنه يعد خائناً كل خصم لنظام الحكم الماركسي حتى لو كان ذلك الخصم معارفاً بساريا ( أى من متطرفي معتنقي مذهب ماركس ذاته ) كما كان شأن تروتسكي Trotsky وأتباعه ، كما أننا نجد مثل ذلك الخصم ( الذى يعد خائناً ) يعامل معاملة أقصى ما يعامل المجرم العادى ، فالجرم في نظرهم إنما هو مذهب انتهك حرمة إحدى القواعد الاجتماعية القانونية ، ولكنه لا ينكرها ، أما ذلك الخصم ( أو الخائن ) فإنه أشد جرماً لأنه ينكر نظام الحكم ذاته ، كما ينكر القيم والمبادئ التى يمثلها ذلك النظام .

وإذا كان لا يوجد شيء يتناقض بالفرد بعيداً عن متناول سلطان الدولة ، فإن ما هو صحيح بالنسبة للفرد هو صحيح من باب أول بالنسبة للجماعات ، فالعائلة والنقابات والجمعيات الثقافية أو العلمية إنما تعد جميعاً بمثابة أعوان ( Collaborateurs ) للدولة والحزب الشيوعى ، ولا يجوز لتلك الجماعات أن تكون شيئاً غير ذلك .

وذلك بخلاف الديمقراطية الفرية فهى « فردية » ( individualiste ) تترك الجانب الأكبر من حياة الأفراد دون أن يتدخل سلطان الدولة فيه لتنظيمه ، إنما يترك للأفراد حرية القيام بذلك التنظيم ، بل إن هذه الديمقراطيات لتذهب إلى مدى أبعد من ذلك ، إذ أنها تسمح للأفراد بحرية توجيه النقد إلى الأنظمة الديمقراطية ذاتها وإلى المبادئ الأساسية التى تقوم عليها ، ( ولكن بشرط عدم الاتجاه إلى أساليب العنف أو الأساليب غير المشروعة ) وذلك بخلاف الحال في الماركسية ( كما سيأتى بيان ذلك بصدد الكلام عن الخاصية التالية : « النقد الذاتى » ) .

### - ٣ -

#### النقد الذاتى

يعد النقد الذاتى - فيما يرى الماركسيون - جوهر الماركسية - وهم يعنون به : نقد أعمالهم أنفسهم بأنفسهم . وتفسيراً لذلك يقولون أنه يقصد به : المناقشة

المستترة لا يمكن أن يقدم من حلول تختلف ما يعرض من مشاكل ، على الأتمس  
الناقشة أو النقد الأحكام الأساسية لمذهب ماركس ، أو النظام الماركسي ، أى  
أن هذه الأحكام يجب أن تكون بعيدة عن متناول ما للنقد من سهام .

## - ٤ -

### جماعية السلطة أو الهيئة

تعريف : يطلق على السلطة أو القيادة أنها ذات هيئة جماعية حين تكون  
بأيدى جماعة ( لا يد فرد ) ، على ألا يكون بتلك الجماعة رئيس ومروسون ،  
وأن القرارات إنما تصدر من الهيئة ( أى الجماعة ) كلها . وإذا كان للهيئة رئيس  
فإنه يكون مجرد رئيس شرف ليس له من الأمر أو السلطة شيء . وإنما تقتصر  
مهمته على مجرد دعوة الهيئة للاستعداد وإنهاء الاجتماع وإدارة الجلسات وامضاء  
القرار ( الذى تصدره الهيئة ) إلى جانب امضاء السكرتير . ولكن ذلك الرئيس  
لا يستطيع أن يصدر فى شئون الحكم قراراً موقفاً عليه منه وحده . ذلك هو  
الشأن فى الجمهورية السويسرية . والمفروض أن هذا هو الشأن كذلك - من الناحية  
النظرية - فى الاتحاد السوفيتي .

وحين يذكر أن السلطة جماعية فإن المقصود بوجه خاص إنما هى السلطة  
التنفيذية ، لأن السلطة التشريعية هى عادة ( اللهم إلا فى بعض الدكتاتوريات )  
ذات صبغة جماعية لأنها - كما هو معلوم - بيد الهيئة النيابية ( المكونة من جماعة  
منتخبة ) .

فإن السلطة التنفيذية فى هذه الحالة - تتميز بأنه لا يوجد بينها رئيس له وحده  
سلطة اصدار قرار من القرارات .

نبذة تاريخية : أن مبدأ جماعية السلطة ليس غامضاً بقدر ما ذهب ماركس ، فقد كان  
معروفاً قبل أن يعرف ماركس ، وهو لا يزال معروفاً حتى اليوم فى البلاد غير  
الماركسية ، أى فى الدول الديمقراطية الرأسمالية ، كما هو الشأن فى جمهورية سويسرا .

فقد عرفت فكرة السلطة الجماعية فيما كان يعرف بالسلطة التنفيذية، الثانية ، (أو المزدوجة) ولا نعرف تطبيقاً لهذا النظام المهم إلا في عهد الإمبراطورية الرومانية القديمة (من عام ٢٩٠ ق. م. إلى ٢٩٥ ميلادية) (١). ففي هذه الحالة تتكون السلطة التنفيذية (أو الحكومة) من فردين أى حاكين أو رئيسين، لكنها لا يستطيعان العمل إلا بالاتفاق بينهما، فليس لأحدهما سلطة إصدار قرارات في أى شأن من شئون الحكم دون اشتراك وموافقة الآخر.

عل أن لهذا النظام عيباً خطيراً، هو أنه يؤدي إلى عرقلة أعمال الحكومة في حالة الخلاف بين الحاكين (عنى السلطة التنفيذية).

ثم ظهرت بعد ذلك فكرة جماعية السلطة في عصر الثورة الفرنسية، وقد كانت تمثل تلك الفكرة الجمعية التأسيسية (منتخبة من الشعب والمعروفة باسم شهر Convention) التي كانت تجمع في قبضة يدها - فضلاً عن السلطة التأسيسية (أى سلطة وضع القانون الأساسى للدولة وهو الدستور) - السلطتين التشريعية والتنفيذية، عل أنها كانت تفيط مهام أعمال السلطة التنفيذية إلى بعض لجان مختارها من بين أعضاء تلك الجمعية، فد كانت كل لجنة تتكون من أعضاء قليل العدد ولفة قصيرة لا تتجاوز بضعة شهور تقوم الجمعية في نهاية تلك المدة بتجديد انتخاب أعضاء اللجنة. ولقد كانت أكثر تلك اللجان شهرة في التاريخ هى اللجنة المعروفة باسم لجنة السلام العام، والتي انتخبها تلك الجمعية عام ١٧٩٣ من بين أعضائها (وكانت اللجنة مكونة من ٩ أعضاء وكان أبرز أعضائها شخصية تاريخية وهى شخصية روبسبير Robespierre).

وكانت كل لجنة من تلك اللجان ذات سلطة جماعية، أى ليس بها رئيس تصدر

(١) وقد كان يطلق على كل منها - لدى الرومان - «الفنصل»، وكان يمرى اختيارهما عن طريق الانتخاب.

القرارات منه وحده ، إنما تصدر من الهيئة كلها أى من اللجنة (١) .

**حكمة جماعية السلطة :** كانت ترجع الحكمة أو الأسباب التى دعت إلى الأخذ بفكرة جماعية ( أو ثنائية ) السلطة إلى الاعتقاد بأن هذه الفكرة تعد بمثابة ضمانة تكفل عدم الاستبداد بالسلطة . أى أنها تمتد ضمانة من ضمانات الحريات ، أى إلى الاعتقاد بأن الاستبداد لا يصدر إلا من فرد ، وأن فردية السلطة يؤدى إلى تقويتها ، وذلك بمكس الحال حين يقسم السلطة اثنان أو جماعة . فكل تقسيم أو توزيع للسلطة هو لإضافة لها .

**الناحية العملية :** كل ما تقدم إنما يقال من الناحية النظرية ، ولكننا إذا نظرنا إلى التطبيقات العملية السلطة الجماعية فإننا نجد قارفاً وخلافاً كبيراً بين الناحيتين ( الناحية النظرية والناحية العملية ) ، إذ نجد في كثير من الحالات أن تلك السلطة ينالها الكثير من التشوهات ، deformations كأن نجد واحداً من أعضاء تلك الهيئة أو الجماعة يبرز - نظراً لقوة شخصيته أو طاق مهارته .

---

(١) وكانت لجنة السلام السم تتلخص مهمتها في مراقبة أعمال السلطة التنفيذية واتخاذ جميع الإجراءات المستعجلة للدفاع عن الأمن الخارجى والداخلى فكانت هذه اللجنة تعد - من الناحية النظرية والدستورية - خاصة خضوعاً تاماً لتلك الجمعية التأسيسية لأنها هى التى تقوم باختيار أعضاء تلك اللجنة (الجمعية) شهرياً من بين أعضائها ( أعضاء الجمعية ) ، كما أن قرارات اللجنة خاضعة لموافقة الجمعية من أجل تنفيذها . ولكن الواقع أن الجمعية كانت تقوم شهرياً بتجديد اختيار أعضاء تلك اللجنة ، كما أنها درجت على الموافقة دائماً على قرارات اللجنة . الواقع أن السلطة الفعلية انتقلت من الجمعية التأسيسية إلى تلك اللجنة ، ثم انتقلت من اللجنة إلى أحد أعضائها (روبسبير) رغم أن سلطة اللجنة - كما ذكرنا - كانت سلطة جماعية ليس لها رئيس وليس بها مرؤوسون ، ولكن روبسبير استطاع رغم ذلك أن يجمع السلطة كلها بين يديه ويسيطر على اللجنة بل وعلى الجمعية التأسيسية ويؤازر حكماً دكتاتورياً بل أرهايباً

ويقوم فلا بدور الرئيس . كما أننا لا نجد في أغلب الحالات - في جماعة السلطة  
حالات دون الاستبداد ( من الناحية العملية الواقعية ) . بما - زريده فيما بعد تفسيراً  
وخصيلاً ( وذلك بصدد الكلام عن الانتقادات الموجهة إلى مذهب ماركس )

عز: حرية التنظيم الاقتصادي - الاجتماعي ( للدولة ) على التنظيم السياسي :  
نجد في الديمقراطية الحرية ( الرأسمالية ) أن المبادئ الدستورية ( أى  
التنظيم بنظام الحكم ) - في جوهرها - عبارة عن مبادئ وقواعد سياسية ، أما  
التنظيم الاساسى الإقتصادى والاجتماعى فإنه يستمد أحكامه وقواعده من أحكام  
النظام السياسى أى أنه يجب أن يراعى في ذلك التنظيم أن يكون متلائماً منجماً مع  
أحكام هذا النظام السياسى ، وبذلك نجد أن التنظيم الإقتصادى والاجتماعى إنما  
يخضع لنظام السياسى الذى يتضمنه الدستور ، وهذا يعكس الحال في مذهب  
ماركس حيث يعد المذهب الإقتصادى هو جوهر فلسفة ماركس ، وحيث يعتبر  
أن النظريات والآراء والنظم الاجتماعية والسياسية هى - قبل كل شئ - وليدة  
الحياة المادية أى الإقتصادية للمجتمع ( كما قدمنا ) ، وأن النظام الإقتصادى يمد  
إذاً له الأساس الذى يقوم عليه بناء النظام السياسى .

لذلك لم يكن إذاً غريباً أن نجد الدستور السوفيتى يخصص الباب الأول من  
أبوابه لنظام الاجتماعى - الإقتصادى .



## المبحث الثالث

### الانتقادات والانتهاكات المتبادلة بين الماركسيين والديموقراطيين الغربيين ( وغيرهم )

نقسم هذا المبحث إلى مطلبين : ( الأول ) نعالج فيه انتقادات الماركسيين للديموقراطية الغربية ، و ( الثاني ) نتكلم فيه عن الانتقادات الموجهة إلى مذهب ماركس من جانب الديموقراطيين الغربيين وغيرهم ( بل ومن جانب بعض الماركسيين أنفسهم ) .

#### المطلب الأول - انتقادات الماركسيين للديموقراطية الغربية

هذه الانتقادات يمكن أن تتلخص أهمها في ثلاثة أمور متصل بعضها ببعض، على أننا نستطيع مع ذلك أن نفصل ما بينها لرتبها على الوجه الآتي .

#### النقد الأول - الديموقراطية الغربية ليست ديموقراطية كاملة

ذلك لأنها - كما يقول الماركسيون - ديموقراطية سياسية فحسب، ومن أجل أن تكون ديموقراطية كاملة كان يجب أن تكون كذلك ديموقراطية إقتصادية - إجتماعية ، أي أن يكون من خصائصها كذلك أن تكفل للفرد ما يطلق عليه في العصر الحديث ، بالحقوق الإجتماعية ، (Droits sociaux) . يقصد بها تلك الحقوق التي تقرر للفرد تحريره من الناحية الإقتصادية ، ولذلك يطلق عليها أحياناً ، الحقوق الإجتماعية - الإقتصادية <sup>(١)</sup> . على أنه يجب ألا نفوتنا هنا ملاحظة أن الديموقراطية الغربية تتطور في العصر الحديث - وقد تطورت فعلاً منذ أوائل هذا القرن - نحو الأخذ بهذه الحقوق الإجتماعية - الإقتصادية ، على أنه لا يزال يؤخذ على تلك الديموقراطيات الغربية أنها حين تنص على تلك الحقوق في دساتيرها فإنها تعد تلك الحقوق بمثابة «برامج» لسياستها، لا بمثابة «واجبات»

أو التزامات قانونية يسوغ للفرد أن يطالب الدولة قانوناً بأداء تلك الالتزامات بحيث يستطيع الفرد أن يضمن قيام الدولة فعلاً بأداء تلك الخدمات والالتزامات ثم إن هذه الحقوق الاقتصادية - الإجتماعية تتطلب من الدولة أن ترصد لها في ميزانيتها مبالغ طائلة بل هائلة تتجاوز المقدرة المالية للدولة الفرية<sup>(١)</sup> .

### النقد الثالث - أن التمسك ليس هو الذي يحكم في الواقع

في مجتمع رأسمالي - فيما يرى لينين - لن تكون الديمقراطية إلا أداة لخدمة الطبقة الحاكمة ، أو على حد تعبيره ، ديمقراطية لصالح الأقلية ، أي لطائفة أصحاب الأملاك : الأثرياء ، بعبارة أخرى أن السيطرة على شئون الحكم إنما هي لطبقة الرأسماليين

### النقد الثالث - الحرية في الديمقراطية الفرية مساواة صورية ( شكلية )

هذه الظاهرة تعد بمثابة نتيجة طبيعية لما تقدم بيانه ( في التقنين السالفين ) ، فالحرية هنالك - فيما يقول الماركسيون - ما هي في الواقع سوى مجرد سراب خداع في أعين الطبقة العامة ، فإلى مثل قيمة حرية الفرد في أن يرشح نفسه للانتخابات النيابية إذا لم تكن لديه - كإقدما الثروة ولا التعليم ولا الفراغ ولا غير ذلك من الوسائل التي تمكنه من منافسة المرشحين من أصحاب رؤوس الأموال ومن الوصول إلى المقاعد النيابية . وما قيمة حرية الصحافة مثلاً إذا كانت كبريات الصحف في أيدي أصحاب رؤوس الأموال ، ونحت سيطرتهم .

---

(١) يجب ألا يفهم مما تقدم أن الفرد يستطيع فعلاً - في الدول الماركسية - أن يطالب الدولة قانوناً بأداء تلك الالتزامات ، وذلك نظراً لما هو معروف من عدم كفالة حريات الأفراد في تلك الدول .

## المطلب الثاني

الانتقادات الموجهة الى مذهب ماركس

تتلخص أم هذه الانتقادات فيما يلي:

اولا - الانتقادات الموجهة الى نظرية «لادية التاريخية» ، نو . التلصيح

الاقتصادى للتاريخ ، *Matérialisme Historique*

هذه النظرية تمد من أكثر المواضع ضعفا في مذهب ماركس، إلى حد أننا نتجددما

موضع النقد حتى من جانب بعض أتباعه أنفسهم (سئل برشتين *Bernstein*)

وحتى أننا وجدنا انجيلز زميل ماركس وصديقه حاول أن يصحح هذه النظرية

أثناء حياة ماركس وبالاتفاق معه - وتتلخص أم تلك الانتقادات فيما يلي:

١ - تناقض: إن هذه الفكرة تنطوي على تناقض — *une contradiction*

*facti interno* بين ، لأنه إذا صح ما يراه ماركس من أن الآراء أو الأفكار

إنما تتولد من العوامل الاقتصادية ، فيما أن هذه العوامل الاقتصادية - كما

يقول - متغيرة غير مستقرة ، فإن نظرية ماركس لا يصح إذا أن تعد متغيرة

عن ضرورة أو مرحلة نهائية، ويجب إذا أن يعاد النظر باستمرار في آراء ماركس

ونظرياته « *Le marxism-droit être perpetuellement repensé* » .

٢ - إن ماركس قد كسب مقدما (*a priori*) رأيه بعدد هذه النظرية ،

ثم أخذ بعد ذلك يلتمس الأسانيد والمبررات لذلك الرأي ، ودليل ذلك أنه حين

نادى بتلك النظرية في « بيان الحزب الشيوعى » الذى نشره بالاشتراك مع

زميله انجيلز عام ١٨٤٨ لم يكن قد قام بعد بتلك الدراسات التاريخية (التي نشرها

فيما بعد في كتابه « رأس المال » الذى ظهر الجزء الاول منه عام ١٨٦٧ ) .

يتبين مما تقدم أن نظريته هذه لم تكن وليدة بحث علمي ، بل كان البحث

العلمي الذى قام به بهذا الصدد بمثابة دفاع أو تبرير لتلك النظرية التي اعتنقها

مقدما ، وليس ذلك بالأسلوب العلمي السليم لتكوين الآراء والنظريات .

إن ماركس لم يحدد تحديدا دقيقا الصلة بين الحالة أو الأوضاع الاقتصادية (١) ، وبين مختلف النظم القانونية والسياسية والدينية الخ (٢) .

٣ - إن ماركس لم يفسر لنا ملاحظ من أن أنظمة مختلفة يمكن أن توجد في بلاد مختلفة رغم أنها تجتاز مرحلة واحدة من مراحل تطورها الاقتصادي وبالعكس وجدنا مراحل اقتصادية متماثلة في مجتمعات اختلفت فيما بينها اختلافا كبيرا بعبارة أخرى ان التاريخ لا يبين لنا ذلك الترابط أو التلازم الوثيق بين التطور الاقتصادي ( وبخاصة وسائل الإنتاج ) الذى يعده ماركس بمثابة الأساس ، وبين الأفكار والأنظمة الاجتماعية والسياسية والمعتقدات الدينية ( التى يطلق عليها « البنيان العلوى » ) فثلا نجد المسيحية قد عرفت إبان عهود أنظمة اقتصادية مختلفة : عهود الرق والاقطاع والرأسمالية . ونجد لكل من إنجلترا وفرنسا مثلاً نظاماً رأسمالياً متماثلاً ، ومع ذلك نجد فهما صورتين مختلفتين من النظام السياسى نظراً للحدود التاريخية ، المختلفة في كل منهما . ولقد كان دعاة الإصلاح الدينى ( فى أوروبا ) تحركهم عوامل دينية بحتة .

ثم إن هذه النظرية تتعارض مع فكرة حرية الإرادة وتسبج من نطاقها أثر كل مجهود وتنكر أهمية الدور الذى يقوم به العبارة في تفسير عجلة الأحداث التاريخية .

٤ - بين الظواهر الاقتصادية نجد أن أكثرها أهمية - في نظر ماركس - هى وسائل الإنتاج ، ولكن هذه الوسائل إنما تعتمد على الابتكار أو الاختراع ، أى أن وسائل الإنتاج هى قبل كل شئ ثمرة الفكر .

---

(١) وهى ما يطلق عليها ماركس *L'infrastructure* أى الأساس .  
 (٢) ويعبر عنها ماركس بعبارة *Superstructure* أى الدور العلوى أو القائم فوق ذلك الأساس .

هـ - **مخالفة** - أنه مما لا يجوز إنكاره أن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في التاريخ ، وأن إليها وحدها ترجع أحياناً بعض الأحداث أو الظواهر التاريخية ، على أن إهمال العوامل الأخرى بحيث تقصر هذه الأهمية الخاصة على تلك العوامل الاقتصادية وحدها ، يعد - كما هو بين - ضرباً من ضروب المبالغة . فالواقع أن الشهوات تلعب في حياة الأمم - كما تلعب في حياة الفرد - دوراً هاماً كثيراً ما يحون أكثر أهمية من الدور الذي تلعبه المصالح المادية الاقتصادية . كما أن التاريخ يبين لنا ذلك الدور الكبير الذي لعبته المعتقدات الدينية في حياة الأمم ، حتى أن الحروب الدينية كانت قديماً أكثر الحروب طويلاً وأشدّها هولاً . وهل يصح في الأذهان أن يقال أن الشهداء الذين لاقوا المنايا أو الأهوال والبلايا في سبيل معتقداتهم الدينية قد احتملوا هذه التضحيات تحت تأثير بواعث مادية اقتصادية ؟ وفي ذلك يقول الدكتور جوستاف لوبون : « أنه إذا كان العقل هو الذي يخلق العلوم ، فإنها هي العقائد والمواظف والشهوات هي التي تسيطر على حياة الرجال وتسيطر تاريخ الأمم ، . و يرى أحد كبار علماء النفس ( أدلر Adlar ) أن على رأس تلك الشهوات شهوة حب السيطرة وأنها هي التي تلعب الدور الأول في التاريخ .

و يرى كثير من العلماء والمؤرخين أن **المعتقدات الدينية** هي التي لعبت في الأزمنة القديمة الدور الأكبر في التاريخ ، فكان للمعتقدات الدينية أثر كبير في نشأة الجماعات والدول في الأزمنة القديمة وذلك حتى قبل أن تعرف الأديان السماوية ، أي حين كانت تلك المعتقدات ذات صبغة خرافية . لقد كان الدين - كما يقول المؤرخ الفرنسي الأخصائي في التاريخ القديم فرستيل دى كولانج *Fustel de Coulanges* - هو العامل الأول في تكوين الجماعات البدائية . وفي اليونان القديمة ( قبل المسيحية ) كان لا يمكن أن تقوم جماعة من الجماعات (سواء كانت العائلة أو الدولة ) إلا على أساس وحدة العقيدة الدينية ، بحيث إذا خرج

الفرد عن دين العائلة أو الدولة لم يصبح بعد من أفراد العائلة أو من مواطني الدولة ، وإنما بعد أجنيا عنها .

وفي مصر الفرعونية يقول المؤرخ الشهير هيرودوت أن المصريين القدماء كانوا أكثر الشعوب القديمة تدبنا ، وكان بعد الملك ( الفرعون ) خليفة الإله ( سواء كان رع أو هورس أو آمون أو غيره ) على الأرض ، وأحيانا كان بعد إبننا للإله بل وإلها ، فكان الفرعون يلقب هورس Horus وهو لقب الإله المعبود في عهد الأسرتين الفرعونيتين الأولى والثانية ، أو يلقب رع وهو لقب الإله المعبود في عهد الأسرة الفرعونية الرابعة الخ .

وكانت فكرة بناء الأهرام ترجع إلى بعض المعتقدات الدينية ، بل أنه لتكاد جميع الآثار التي تركها المصريون الأقدمون تحمل طابعا دينيا .

ولا يزال الدين حتى في العصر الحديث أثر في نشأة الدولة اللبنة إسرائيل

#### مبالغة ماركس في إهمال أهمية العوامل السياسية والقوة المسلحة .

كل من أثر تلك المبالغة التي أسبغها ماركس على أهمية العوامل الاقتصادية أن وجدناه قد بالغ في إهمال أهمية العوامل السياسية والقوة المسلحة ، تلك العوامل الأخيرة التي يرى أحد كبار رجال العلم أن لها - في أكثر الحالات - أثرا أكبر مما للعوامل الاقتصادية في سير مجرى أحداث التاريخ .

فاركس - حين أهمل أهمية السلطة السياسية قد أهمل في الوقت ذاته سلاحا أو مصدرا هاما من مصادر تقوية نظام إقتصادي ضعيف ، كما أهمل الاهتمام بأكبر خطر يهدد الحريات .

أن الفكرة الساذجة والخيالية لماركس - كما يقول العلامة پوپر - عن المجتمع اللاتطبق الذي تفقد فيه سلطة الدولة وظيفتها ، وبذلك تنتهي إلى الزوال ( وذلك في المرحلة الثانية التي سبق الكلام عنها ) ، هذه الفكرة تبين لنا ( كما يقول ذلك

العالم الكبير ) أن ماركس لم يدرك ما يستطيع سلطان الدولة أن يفعله من أجل حماية الحرية والإنسانية .

وينفى ماركس أن مايسميا ، الحرية الشكلية ، ( وهو يعنى الحريات المعروفة في الديمقراطيات الغربية الرأسمالية ) وهي تشمل حق الشعب أن يحكم على تصرفات الحكومة وأن يزيلها - هذه الحرية ( الشكلية ، على حد تعبير ماركس ) تعد الوسيلة الوحيدة المعروفة التي تستطيع بواسطتها أن نحقق أنفسنا من سوء استعمال السلطة السياسية .

لقد بالغ الماركسيون في أهمية المال اقتصاد من مكان و سلطان ، وكانت حجنتهم : أن من يملك المال يصبح السلطان في يده ، لأنه يستطيع أن يشتري السلاح ، بل ويستطيع في الوقت ذاته أن يحصل كذلك على المال ، ولكن هذه الحجة - كما يقول بوبر - ، تنطوي على الاعتراف بأن من كان يملك السلاح فإنه يستطيع في الوقت ذاته أن يملك المال ، ، والتاريخ يبين لنا - كما يقول - حالات كان فيها الحصول على المال و حدوث الاستغلال إنما كان مصدره و سنده و عماده هي القوة المسلحة .

فقيصر الرومان أوكتافيوس ( أول قيصرية الامبراطورية الرومانية ) - كما يقول الفيلسوف البريطاني الشهير برتراند رسل Russell - ساعده دائئوه من كبار رجال المال على الاستيلاء على مقاليد الحكم لأنهم لم يكن لديهم أمل في الاستيلاء على مبالغ ديونهم إلا إذا نجح في الاستيلاء على الحكم ، ولكنه حين نزل الحكم أصبح من القوة بحيث استطاع أن يقاوم نفوذهم . والملك شارل الخامس ( ملك اسبانيا عام ١٥١٦ ، والذي أصبح أيضا امبراطورا لألمانيا عام ١٥١٩ ) اقترض من أسرة كبيرة من أصحاب رؤوس الاموال ( أسرة Fuggers ) اموالا مكنه من التربع على مقعد امبراطور ألمانيا ، ولكنه حين بلغ هذا المقعد اضطهدهم ولم يدفع لهم ما اقترضه من مالهم .

و يبدو لنا أن إنجيل - زميل ماركس وشريكه في زعامة الماركسية - قد بدأ في أواخر حياته يدرك ما في نظريتهما عن « المادة التاريخية » من المبالغة فأخذ يتراجع ويرجع عن ذلك التلو ، فالفيلسوف الاشتراكي الفرنسي جارودى يقول عن إنجيل : « إنه يحظر علينا ارجاع كل شيء إلى الإقتصاد ، أو استنتاج كل شيء من الإقتصاد » .

سر قنعة للبلافة - يمكننا أن نرجع سر هذه النزعة إلى أحد السببين التاليين أو إليهما معا :

( أ ) - أن سلوك ماركس طريق المبالغة ( فيما يرى بودان ) كان بمثابة « رد فعل » reaction ضد أسلوب التفكير أو الكتابة الذي كان سائدا في العصر الذي عاش فيه ماركس .

( ب ) - يصح كذلك - فيما نرى - أن نرجع أصل هذه المبالغة إلى تلك النزعة التي تلاحظ لدى الكثيرين من العلماء والفلاسفة والمفكرين وهي نزعة « التعميم » la généralisation ، وهي نزعة من شأنها أن تميل بهم إلى أن يحصلوا من ملاحظة خاصة بحالة معينة مبدأ عاما يطبق ويمر في جميع الحالات .

أن المنهج العلمي إنما يتطلب بناء النظرية على أساس التاريخ وملاحظة الواقع ، كما كان شأن مونكيو حين أقام نظرية « فصل السلطات » الشهيرة والتي تلخص في أنه من أجل كفاية الحريات والحيولة دون الاستبداد فإنه يجب عدم تركيز السلطات ( وبخاصة السلطين التشريعية والتنفيذية ) في قبضة يد واحدة أو هيئة واحدة لأن الجمع بين السلطات وتركيزها يؤدي إلى الاستبداد والحكم المطلق كما أجمعت ذلك أحداث التاريخ وملاحظة ما شهدته في الواقع في فرنسا ( حيث كانت سلطة الحكم مركزة في يد الملك ) . وذلك بخلاف الحال في إنجلترا حيث قضى بها ما بين عامي ١٧٢٩ و ١٧٣١ ، وحيث وجد الحريات المكفولة . وحين يبحث عن



أسباب ذلك كان في مقدمة ما استرعى انتباهه أن وجد السلطات موزعة غير مركزة في قبضة يد أو هيئة واحدة ، بل كانت موزعة بين الملك ، والوزارة ، والبرلمان وكان الساطة القضائية استقلالها .

أما المنهج الذي اتبعه روسو ( معاصر مونتسكيو ) في بناء نظريته الشهيرة « العقد الإجتماعي » . فقد كان منبرا المنهج مونتسكيو ( المنهج العلمي ) ، إنما كان عائلا للمنهج ماركس في نظريته الخاصة « بالمادية » ، وهو المنهج القائم على مجرد التأمل والتفكير النظري المجرد la spéculation والاقتراض . فروسو حين قال - في نظرية «العقد الإجتماعي» - أن الأفراد في بدء الخليقة كانوا يعيشون في حالة طبيعية *état de nature* وهي - فيما كان يرى - كانت حياة عزلة وانفراد وحرية تامة ، لم يقل أن ذلك هو ما تبين له من البحث التاريخي ودراسة الواقع التاريخي ، وإنما تجده بدأ نظريته بهذه العبارة : « *Je suppose* » . فالنظرية - باعترافه ، وكما كان شأن الكثير من النظريات السياسية في عصره وقبل عصره ( كنظرية « الحق الإلهي » الشهيرة « بالتفويض الإلهي » التي كان يستند إليها الملوك لتبرير استبدادهم وحكمهم المطلق ) إنما كانت وليدة التأمل والتفكير النظري المجرد والخيال والاقتراض ، أو كانت هذه النظريات في جوهرها مجرد حجة أو وسيلة لتبرير مشروعية نظام من أنظمة الحكم ( كنظرية التفويض الإلهي ) ، أو مجرد سلاح من أسلحة الكفاح ضد نظرية معينة تتخذ عمادا أو ستادا لنظام معين من أنظمة الحكم .

#### النقد الثالث : ضد نظرية الصراع بين الطبقات ،

تتلخص هذه النظرية - كما قدمنا في أن تاريخ كل مجتمع من المجتمعات لم يكن إلا تاريخ الصراع بين الطبقات ، وأن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يترتب عليها إنقسام المجتمع إل طبقتين متباوشتين إحداهما تستغل الأخرى وأن التغييرات

التاريخية هي نتيجة الصراع الطبقي ، ولأن الصراع في العصر الحديث قائم بين طبقتين : البروليتاريا والبورجوازية .

وفيا لى أم ما يوجه إلى هذه النظرية من الإنتقادات :-

#### ١ - فكرة « الطبقة » غير واضحة - ما هي « الطبقة » ؟

لم يقدم ماركس تعريفا للطبقات الاجتماعية ، على أنه في نظر الماركسيين يبدو أنه يعرف « الطبقة » تعريفا اقتصاديا (٣٣) فلفظ كان لا يرى أمامه سوى طبقتين رئيسيتين (١) طبقة البورجوازية وهي تلك التي تملك وسائل الإنتاج في النظام الرأسمالي ، وهم من يطلق عليهم في العصر الحاضر « رجال الأعمال » *hommes d'affaires* (وهم أصحاب الشركات والمصانع وكبار التجار) ، (ب) طبقة البروليتاريا أى طبقة العمال الفقراء الأجراء الذين لا مورد لهم إلا من كسب عليهم ويعنى بهم ماركس عمال الصناعة (١) .

لقد كانت هذه الصيغة الاقتصادية في تعريف الطبقة وفي التفرقة بين الطبقات سبحة إلى حد كبير في العصر الذى عاش فيه ماركس وفي البلد الذى اتخذ له نموذجا وجهه موضوع دراسته وكتب فيه الشطر الأكبر من آرائه ونظرياته : أعني إنجلترا ، فقد لاحظ ماركس - في فترة إقامته في إنجلترا - اتجاه المجتمع الإنجليزي إلى التركيز في طبقتين رئيسيتين : طبقة أصحاب رؤوس الأموال الأثرياء وطبقة العمال الصناعيين الفقراء حتى أن الوزير الإنجليزي الشهير دزرائيل Disraeli كان يرى أن ثمة في إنجلترا « أمتين » مختلفتين ، وهو يعنى بذلك هاتين الطبقتين ، وكانت بين هاتين الطبقتين فروق كبيرة جامدة لم يكن معها من اليسر الانتقال من الطبقة الدنيا إلى العليا ، فكافة هذا التفاوت الاقتصادى الكبير في إنجلترا لا ترجع إلا إلى عهد قريب .

(١) ظم يكن يشمل اصطلاح « البروليتاريا » عمال المزارع في أيرلند .

ويجب ألا يفوتنا أخيراً أن نذكر أن أهم ما يميز الطبقات دون غيرها من  
الهيئات أو الظواهر الاجتماعية ( كالأمم مثلا ) هو تسلسل المراتب .

#### *Hierarchies de rangs*

ولكننا نجد في الوقت الحاضر أن الطبقة ( بل الطبقات ) الوسطى لم تأخذ في  
الانقراض ثم الاندماج في طبقة البروليتاريا كما كان يظن ماركس ( كاسفين  
فيما بعد تفصيلا ) ، كما نجد أن أثر الملكية أخذ يتلاشى كقياس أو أساس لتحديد  
المركز الاجتماعي للفرد - اللهم إلا في نطاق ضئيل الشأن - وإنما نجد ذلك  
الأساس مرتبطا بالهيئة التي يعمل فيها الفرد .

إن مقدار الثروة التي يمتلكها الفرد لا تصلح - كما يقول الأستاذ بودان  
Baudin مقياساً لتحريف الطبقة، إنها بعض الظواهر الأدبية *aspects moraux*  
هي التي تبين أو تحدد الطبقة (١) . على أن الحال قد تبدل في السنوات الأخيرة قليلا .  
ثم أن الطبقة العامة ( كما يقول أحد كبار الباحثين من أتباع ماركس وهو  
برنشتين Bernstein ) ليست في الواقع عبارة عن وحدة متناسقة .

وسوف نبين تفصيلا فيما بعد أن الناحية الاقتصادية لا تصلح وحدها أن تمد  
دائما أساسا لتفريق بين الطبقات .

ثم أنه غير صحيح أن يقال أن الطبقات كانت معروفة في كل زمان ومكان ،  
حتى يصح القول بأن « تاريخ كل مجتمع من المجتمعات لم يكن إلا تاريخ الصراع  
بين الطبقات » .

---

(٢) ثم إنه إذا صح الادعاء بإمكان اتخاذ الثروة مقياسا لتحريف الطبقة  
فأنه يجب النظر الى نوع الاتفاق « *la qualité de la dépense* » ، لا الى كيته  
أو مقداره ، - ويقصد بذلك - فيما يبدو لنا - أنه يجب النظر الى  
نوع الاتفاق من حيث المسكن والأثاث والخدم وغير ذلك ، وبذلك يعتبر بعض  
الباحثين الشخصيين من مرتبة واحدة إذا كان مستوى معيشتها متقاربا - راجع  
مؤلف الدكتور ثابت الفندى ص ١٢ .

فأنجيل ذاته اعترف - بعد وفاة ماركس - أن الجماعات البدائية لم تكن بها طبقات لأنها كانت جماعات شيوعية . وفي كثير من الشعوب الأفريقية لم تكن هناك امتيازات أو صراع طبقات ، بل لم تكن هناك طبقات ، وكانت كلّة الطبقة « غير معروفة » .

## ٢ - أساس التقسيم الطبقات لم يكن دائما اقتصاديا

لم يكن المبدأ الذي يقوم عليه تقسيم المجتمع إلى طبقات هو دائما ذلك الأساس الاقتصادي الذي يعتقده ماركس . فإذا كان الاقتصاد أحيانا هو أساس ذلك التقسيم كما كان الشأن في القرن التاسع عشر في البلاد الرأسمالية الصناعية (١) ، (ولا يزال ذلك هو الشأن - إلى حد ما - في عصرنا الحاضر) ، فأننا نجد أن ذلك الأساس كان أحيانا هو السياسة وتارة الدين وتارة الجيش .

**السياسة :** ففي الشعوب التي يسيطر عليها النشاط السياسي - كما يحدث عادة في فترات الأزمات - نجد أن الطبقة العليا هي لأصحاب النفوذ أو السلطان في شئون الحكم والإدارة كما كان الشأن في روما القديمة .

وذلك يمسك ما هو عليه الحال في بلاد كسويرا في العصر الحديث .

**الدين :** وفي المجتمعات التي يسيطر فيها الطابع الديني على عقليتها وعلى مختلف مظاهر عديتها نجد أن الأقارب من الإله (أو الآلهة) ومن الكائنات المقدسة هو الذي يضع الفرد في المراتب العليا ، ففي مصر القديمة - التي كانت كما قال

---

(١) وفي بلد كفرنسا كان هناك قبل عصر الثورة الفرنسية طبقات قانونية *Classes juridiques* ، أي أن القانون ذاته هو الذي قرر للطبقات ترتيبا معيناً ففرقة « طبقات ممتازة » *classes privilégiées* وهي عبارة عن طبقة الأشراف أو النبلاء *noblesse* ثم رجال الكنيسة *le clergé* وتليهما طبقة البورجوازية التي كان منها ممثلو الشعب *Tiers Estate* . ولم تكن طبقة الأشراف أكثر ثروة من البورجوازية بل كان العكس هو الصحيح .

هيودوت أكثر الشعوب القديمة تدينا -- كان يعد الفراعون لها وكانت الطبقة الثانية للكهنة ، ويمثل الشعب الطبقة الثالثة والأخيرة .

العصر - وفي بعض الشعوب كانت تقسم الطبقات طبقاً من معينة ، كما كان شأن الشعوب نصف الحامية ( القبائل النائية الحامية ) .

الجلس ( Sexo ) . وفي بعض الشعوب كانت الطبقة تتكون من الذكور . وكانت الغاية الأساسية من غاية حرية . تزويد المجتمع بطبقة من المحاربين .

الجيش - وفي المجتمعات التي تغلب عليها الحياة العسكرية تسود طبقة من دارستقراطية السيف . وذلك يحدث عادة إبان الحروب والثورات والانقلابات العسكرية . ذلك كان الشأن مثلاً إبان الحروب الصليبية ، كما نجد هذه الطبقة في اسبرطة وفي حكم الماليك في مصر .

### ٣ - تقسيم المجتمع إلى طبقتين تقسيم عمر سايم

ذكرنا أن ماركس يقسم المجتمع إلى طبقتين اثنتين رئيسيتين : البرورجوازية والبروليتاريا ، ولقد أوحى إلى ماركس بهذا التقسيم ما كان يشهده في إنجلترا في ذلك الحين ، حيث كان يعتقد أن المجتمع في إنجلترا يتجه إلى التركيز في هاتين الطبقتين ، ولم يكن ماركس يذكر أن ثمة طبقة وسطى ( نظم حل وسط ) .

الحصر من صفار الملاك والحرفيين ( Artisans ) وأصحاب المتاجر الصغيرة . ولكنه كان يعتقد أن هذه الطبقة الوسطى آخذة في الانقراض لأن أفرادها سيتحولون إلى عمال (بروليتاريا) كنتيجة لما ستعانيه هذه الطبقة الوسطى من أن مات باجة من شدة وطأة منافسة كبار الرأسماليين أصحاب المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى .

حقاً لقد اتجه عدد الحرفيين وأصحاب المتاجر الصغيرة - في البلاد الرأسمالية - إلى النقصان كما نلاحظاً ماركس ، ولكن إذا كان شطر كبير من تلك الطبقة الوسطى القديمة قد اختفى من تلك البلاد فإن ذلك لم يؤد إلى انقراض الطبقة الوسطى ولا

إلى زيادة طبقة البروليتاريا ، إذ ظهرت أعمال ومهن جديدة أدت إلى نشأة طبقة وسطى جديدة . فالأخصائيات لاتين لنا أن عدد أفراد الطبقة العاملة في الصناعات آخذة في الازدياد بالنسبة لغيرها من الطبقات

ومن ناحية أخرى فإن التطور قد سار في اتجاه غير الذي تنبأ به ماركس . وكان من مظاهر هذا الاتجاه أن أخذ في الظهور ترقيب جديد للقيام الاجتماعي للأفراد لا يقوم على أساس الملكية ولكنه يتخذ من التظيم ونتائج الجهود الشخصية والصفات الخاصة ذلك الأساس أو الهياكل ، وقد صاحب قيام هذه الظاهرة نمو الطبقات المتوسطة الجديدة ( التي سبقت الإشارة إليها ) .

#### ٤ - خطأ فكرة « الصراع »

( أولاً ) غير صحيح ما ذكره ماركس من أن التاريخ يشهدنا دائماً على صراع بين الطبقات : بين الطبقة العليا الحاكمة والمالكة لوسائل الإنتاج من ناحية ( وهي في العصر الحديث طبقة البرجوازية ) وبين الطبقة السفلى موضع الاستغلال من ناحية أخرى ( وهي في العصر الحديث البروليتاريا ) .

فالتاريخ بين لنا بالعكس أن الطبقة العاملة منذ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل العشرين - قد استطاعت في البلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة أن تنال الكثير من الحقوق الاجتماعية والسياسية دون أن تقوم بحركات عنيفة ثورية ، وإنما نالتها بمرافقة الطبقة العليا الحاكمة ذاتها . فقد سارت حركة التطور - كما قدمنا - في اتجاه غير الذي تنبأ به ماركس ، إذ اتجهت سياسة الدول الرأسمالية إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة بين هاتين الطبقتين ، فمدت التشريعات الحديثة من ناحية إلى التصنيق من حقوق الملكية شيئاً فشيئاً ، كما وجدناها من الناحية الأخرى تكفل الكثير من طروب الخدمات الاجتماعية للطبقة العاملة كما أن الطبقة العاملة لم يأخذ بأسرها أو قوماً يزداد حدة أو شدة كما تنبأ ماركس ( في ظل النظام الرأسمالي ) بل نجد بالعكس أن مستوى معيشتها قد أخذ في الارتفاع باطراد ، كما أدى

تمنح فرص التعليم المتاحة لأفراد تلك الطبقة العاملة إلى جعل نظام معيشتهم قريبا من أفراد الطبقة الوسطى ثم أن أفراد تلك الطبقة العاملة لا يكتفون في الوقت الحاضر بمجموعة متجانسة (homogeneous) تفرع « بوعى طبقى » Conscience de classe كما أنها لا تميل إلى القيام بحركات عسوية ، فليس ثمة موضوع من مواضع الشبه بين هذه الطبقة - في كثير من البلاد الرأسمالية الصناعية الحالية - وبين الطبقة العاملة (أو البروليتاريا) التي يصفها ماركس .

خلاصة ما تقدم أنه نظرا لما حدث من تطور لم يكن يتوقعه ماركس فقد أصبح من الميسور نسوية ما ينشأ من نزاع (أو من « صراع » على حد تعبير ماركس) بطريقة سلبية (١) .

(ثانيا) إذا كانت ظاهرة الصراع بين الطبقات أكثر صورة من صور الصراع لفتت أنظار ماركس في الفترة التي كان يدون فيها ماركس نظرياته ومؤلفاته (في منتصف القرن التاسع عشر) إلا أنه قد فاته أن التاريخ عرف من قبل ومن بعد صورا أخرى من صور الصراع يفوق بعضها الصورة التي ذكرها من حيث آثارها وتأثيرها في تطور التاريخ . فالتاريخ يبين لنا أولا أن الصراع داخل الطبقات لا يبدو دائما في صورة صراع بين الطبقة العليا والطبقة الدنيا (أو بين البرجوازية والبروليتاريا) كما رأى ماركس ، ففي بريطانيا نجد الطائفة المالية الماهرة من الطبقة العاملة skilled workmen كثيرا ما تقوم بمقاومة مطالب جمهور صغار المال ، وكثيرا ما تجد صراعا بين العمال ومهم أرباب العمل (وهؤلاء الأخيرون من البرجوازية) من ناحية ، وبين المستهلكين الذين يشكون ارتفاع

---

(١) وهذا هو ما حدث بوجه خاص في العصر الحديث في أمريكا حيث قام بعض كبار الرأسماليين مثل Ford بأشراك العمال في نصيب من أرباح مشروعاتهم . (انظر بودان ص ١٨٥) .

أسرار الحاجيات ( التي يصنعها أولئك العمال ) من ناحية أخرى .

وأخيراً فهناك أم صورة من صور الصراع وقد فاتت ماركس ذكرها: وهي صورة الصراع بين مختلف القوميات أو مختلف الأمم . فهنا نجد جميع طبقات الشعب ( في بلد من البلاد ) في صراع ضد جميع طبقات الشعب في بلد آخر . كما فاتت ماركس أن يشير إلى صور أخرى من الصراع داخل الطبقة الرأسمالية ذاتها . فهناك صراع بين أصحاب المصانع وأصحاب المتاجر ، كما نجد هناك صراعا كان له سدى ودوى قوى في جوار التاريخ السياسي وهو الصراع بين رجال الصناعات وأصحاب الأملاك الزراعية ، فهذا الصراع يبدو - في العصر الحديث - بصورة تنازعات برلمانية كبيرة بين حزب المحافظين وحزب الأحرار في إنجلترا مثلا ، فكان كل منهما يعمل على حر البرلمان الإنجليزي على الموافقة على قوانين ضد مصالح فريق الحزب الآخر ، وذلك لصالح الطبقة العاملة ليكسب تأييد هذه الطبقة (١) . وكان ذلك يحدث بوجه خاص قبل أن يصل حزب العمال البريطاني إلى مقاعد الحكم عام ١٩٢٩ .

كما فاتت ماركس ملاحظة ذلك الصراع العنيف بين الدول الرأسمالية بسبب المنافسة الخارجية حول المستعمرات ، وما يطلق عليه اليوم : حول مناطق النفوذ .  
٢- أشار ماركس نفسه إلى صراع شهدته في حياته داخل طبقة الرأسمالية في

(١) يجب مثلا أن رجال الصناعات ( الذين يمثلهم حزب الأحرار ) قد حملوا البرلمان الإنجليزي على الموافقة على قوانين ألغيت بها الضرائب الجمركية المفروضة على القمح الراود من الخارج ، وهي قوانين تتعارض مع مصالح أصحاب الأملاك الزراعية ( الذين يمثلهم حزب المحافظين ) . كما نجد هذا الحزب الأخير قد عمل على إصدار تشريعات العمل ، وهي تكسب العمال حقوقا تتعارض مع مصالح أصحاب الصناعات . وفي كلتي الحالتين كانت الطبقة العاملة هي التي تفيد من ذلك الصراع الذي كان يتمخض عن تلك التشريعات .



فرسا في عهد حكومة لويس فيليب (١٨٢٠ - ١٨٤٨) إذ كان يسيطر على تلك الحكومة أصحاب المصارف ومناجم الفحم والحديد ، بينما كانت البروجوازية الصناعية في المعارضة .

**النقد الرابع - الوجه ضد نظرية العنف أو الثورة**  
خلاصة النظرية - مما يتصل أو ترقى الاتصال بنظرية ماركس عن الصراع بين الطبقات . نظريته عن ضرورة استعمال العنف أو الثورة لتحقيق المبادئ والأهداف التي يتطوّل عليها مذهب .

يرى ماركس أن النظام الرأسمالي - نظرا لما ينتابه من أزمات تتولد من بطونه ذاته فإنه سوف يهدم نفسه بنفسه ( auto-destruction ) ، على أن ماركس يرى أنه لا يجوز أن تقع الطبقة العاملة بالوقوف موقف الانتظار لذلك اليوم الذي يوافي الرأسمالية فيه القدر المحكوم فتنسحق ككرة أينس وتبلغ حد الانعوج ، إنما يجب - فيما يرى ماركس - أن تدرك تلك الطبقة العاملة ( البروليتاريا ) دورها التاريخي فتساعد عجلة التاريخ على سرعة الدوران ، وذلك عن طريق استعمال العنف والثورة .

« إن الشيوعيين يعلنون بأعلى صوته أن أفعالهم لا يمكن أن يقدّر لهم أن يدركوها مالم يقلبوا بعنف sans le renversement violent النظام الاجتماعي القائم ، ذلك هو ما ذكره ماركس في البيان الشيوعي » (الذي يعد بمثابة دستور للمذهب) . ولقد كتب ماركس يصف الصراع بين الطبقة العاملة وأصحاب رؤوس الأموال بأنه عبارة عن « حرب أهلية حقيقية » « a veritable civil war » .

إن ماركس إذاً هو من دعاة الثورات والحروب الأهلية ، ولا يمكن ماركس باستعمال العنف في هذه المرحلة التمهيدية والهدامة من مذهب ، بل هو يرى كذلك - كما قدمنا - الاعتقاد على العنف في المرحلة البناء

الإلشائية من مذهبه أى فى مرحلة البناء النظام الاشتراكى بعد نجاح الثورة وقيام البروليتاريا بمهمة الحكم وهى المرحلة المعروفة بـ « بدكتاتورية البروليتاريا » .

الانتقادات - هذه النظرية يصح - فيما يبدو لى - أن تكون موضع ما يلى من النقد .

- أولا - أن حركة التطور بلى وتيار الرأى العام ذاته يتطلب أحيانا كل منهما القيام بحركة ثورية للتخلص من نظام فاسد أو من حكم فاسدين ، فالثورة تبررها حالة « ضرورة » أو « إرادة الأمة » أو الائتئان معا ، وفى هذا أو ذاك ما يبرر مشروعية الثورات .

أما فى مذهب ماركس فالثورة تمد « مبدأ » من المبادئ التى يقوم عليها دستور ذلك المذهب ، أى أن الثورة هنا لا تمد مسألة ضرورة أو مسألة إرادة الأمة ، وإنما تمد - كما ذكرنا - مسألة مبدأ ، أو مجرد « مساعدة لـ لجة التاريخ على سرعان الدوران » فى طريق السير نحو اتئام معين ، وليس فى ذلك ما يصلح أن يكون مبررا لثورات . فالثورة لا يصح أن تكون « مبدأ » من المبادئ التى نعتنقها فى غير مراعاة لتغير الظروف ، إنما هى قبل كل شئ « إحدى الضرورات ، و « الضرورة » أو « إرادة الأمة » إنما هى وليدة الظروف المتغيرة التى لا يجوز معها تقرير مبدأ ، ثابت مستقر (١) .

- ثانيا - حين تنجح حركة ثورية تقوم عادة بمهام الحكم عقب نجاحها ، بحكومة مؤقتة لفترة انتقال قصيرة ، وهى التى يطلق عليها « الحكومة الراقية » .

---

(١) وإنما لنجد ماركس يذهب - فى القسك هذا المبدأ الثورى - إلى حد يشير فائز النفس والمقل معا ، فهو ( كما يقول الأستاذ بودان ص ١٧٩ ) لا يجب أن تمدد الحكومات البورجوازية إلى تحسين حال الطبقة العاملة لأن فى ذلك ما يطفىء جذوة النزعة الثورية ونزعة حب الصراع فى نفوس أولئك العمال ، الأمر الذى =

أو « حكومة الثورة » ، وهى بطبيعتها - كما قدمنا - حكومة ذات نزعة دكتاتورية (١) .

فإذا كان ماركس وأتباعه يقررون أن الحكومة التى تتولى الحكم بعد نجاح الثورة ذات صبغة دكتاتورية ، فذلك - كما ذكر - أمر طبيعى لا مانع عليه ولا مفضل للنقد إليه ، ولكن هذه الحكومة التى تقوم بعد الثورة تجتاز مرحلة (هى التى يطلق عليها « مرحلة دكتاتورية البروليتاريا ») ولكنها ليست فى الواقع مرحلة مؤقتة ، لفترة انتقال قصيرة كما هو شأن حكومات الثورات ، إنما هى - كما قدمنا - على حد تفسير ستالين : « بمثابة عصر من المصور التاريخية » ، هى - كما يرون - فترة طويلة الأمد ، وهى - كما أرى - فترة تمتد إلى الأبد . أى أنها ليست مجرد دكتاتورية مؤقتة بل هى فى الواقع دكتاتورية دائمة ، فالمرحلة الثانية (مرحلة الشيوعية الكاملة) التى يقولون أنها تلى تلك المرحلة الأولى (مرحلة دكتاتورية البروليتاريا) هى فى الواقع ، إلى عالم النيب أو الخيال أقرب منها إلى عالم الحقيقة والواقع ، أى أن تلك المرحلة الأولى : مرحلة الدكتاتورية هى مرحلة أبدية ، ستبقى دائماً ، طالما كان ذلك النظام الماركسى قائماً .

---

== يودى إلى تأخير ساعة قيام الثورة التى ينتسبها ماركس ، إذ هو يرى - بالعكس - ضرورة العمل على ازدياد إشمال ضرام ذلك الصراع ، لذلك نجد أنه يسخر من أولئك الإشتراكيين المعتدلين الذين يعملون على تحسين حال العمال بالوسائل السلمية المشروعة ، وهو يفهم « بالرجعيين » ، كما نجد أنه يسخر من ذوى النفوس الخيرة والمصلحين ومنشئ الجمعيات الخيرية .

(١) سبق أن تكلمنا تفصيلاً (فى مؤلفاتنا فى القانون الدستورى فى موضوع « أساليب نهاية الدساتير ») عن الأسباب والظروف التى تجمع زيادة لهذه الحكومة نزعة دكتاتورية .

١ - الصراع بين الطبقات - إذا كان قد اعترف بعض الكتاب بأن  
أذكره ماركس من أن تاريخ الجماعات هو تاريخ الصراع بين الطبقات ،  
بعد - كما إذا نظرنا للماضي ، إلا أنهم يرون - فيما بين التاريخ - أنه غير  
صحيح في العصر الحديث ، ففي كثير من الأقطار التي بلغت فيها الرأسمالية والصناعة  
شأوا بعيدا مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وأقطار شمال أوروبا لا نلص  
شيئا من ذلك الصراع الطبقي ولا نجد للمذهب الشيوعي هناك سوى المدد القليل  
بل الضئيل من الاتباع .

كما بين لنا التاريخ أن الطبقة العاملة - منذ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل  
القرن العشرين - قد استطاعت في البلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة أن تنال الكثير  
من الحقوق الاجتماعية والسياسية دون أن تقوم بحركات عنيفة ثورية ، أي دون  
صراع .

٣ - يؤس الطبقة العاملة - كان يرى ماركس أن الطبقة العاملة سوف  
أخذ يؤسها في الازدياد حدة أوشدة في ظل النظام الرأسمالي ، وقد أثبت التأريخ  
أن مستوى معيشتها قد أخذ - بالكس - في الارتفاع باعتراف .

٤ - الطبقة الوسطى وانقراضها - كان يرى ماركس أن الطبقة الوسطى  
سوف تأخذ في الانقراض ثم الاندماج في طبقة البروليتاريا ، يؤدي إلى زيادة  
عددها . صحيح أن قسما كبيرا من الطبقة الوسطى ( يشمل طائفة الحرفيين  
artisans وأصحاب المتاجر الصغيرة ) قد اتجه عدده في البلاد الرأسمالية إلى  
التقمان كاتبا ماركس ، كنتيجة لما عانته هذه الطائفة من أزمات ناجمة عن شدة  
وطأة منافسة كبار الرأسمالين ، ولكن ذلك لم يؤد إلى إنقراض الطبقة الوسطى  
ولإلى زيادة طبقة البروليتاريا كما كان يظن ماركس ، إذ ظهرت أعمال ومهن  
جديدة أدت إلى نشأة طبقة وسطى جديدة ، كما قدمنا .

٥ - تركيز Concentration المشروعات - يرى ماركس أن المشروعات ( وبالتالي الملكية ) في النظام الرأسمالي تأخذ في التركيز في أيدي فئة قليلة تأخذ في القلة والقصان على مدى الزمان ، ولكن أحداث التاريخ تبين لنا ( فيما يقول الأستاذ بودان ) أن حركة التركيز ( في الميدان الصناعي والتجاري ) ليست مستمرة في سيرها بخطى ثابتة غير متغيرة ، إذ نجد أحيانا سرعة الخطوات وأحيانا مبطنة أياها طوعا وتبعا لسير الحالة الاقتصادية العامة .

ولقد كان ماركس يعتقد خطأ أن حركة التركيز يمكن أن تستمر في سيرها إلى غير نهاية تنفسي عندها ، ولكن التركيز ينقلب بعد حد معين إلى مصدر للخسارة لا الربح ، لذلك نجد الرأسمالي القطن لا يتجاوز ذلك الحد ؛ ويرجع سبب اخفاق الكثير من المشروعات إلى تجاهل تلك الحقيقة أي إلى تجاوز ذلك الحد .

ولقد كان ماركس يعتقد أن تركيز المشروعات وتركيز الملكية أمران متلازمان ، أي أن تركيز المشروعات يترتب عليه حتما تركيز الملكية في أيدي عدد قليل من الرأسمالين . ولكن التاريخ أثبت غير ذلك ، فاركس لم يستطع أن يدرك ما سوف تصيبه الشركات المساهمة من ازدهار وتوفيق . وذلك بعد العصر الذي عاش فيه ، ولقد كان من شأن هذه الشركات أن عملت على تجزئة الملكية على عدد كبير من الأفراد ( أو ببساطة أخرى عدم تركيزها في أيدي قلة من الأفراد ) ، أي أننا إذا سلطنا جدلا بأن حمة حركة تركيز مطردة للمشروعات فإن ذلك التركيز لا يترتب عليه حتما تركيز الملكية في أيدي قلة .

وأخيراً نذكر أن حركة التركيز لا أثر لها في الميدان الزراعي .

٦ - الاتحاد العالمي للعامل - كان يرى ماركس أن الطبقة العاملة في مختلف أقطار العالم يجب أن تتحد وأنها سوف تتحد من أجل أن تسمح تلك الثورة العالمية العالمية التي كان يفتأ بها ، كما كان ينمك بأهدافها .

ولكن التاريخ بين لنا أن حركة الاتحاد أو الانسجام بين طبقة معينة من

الطبقات في أمة من الأمم وبين الطبقة المائلة لها في الأمم الأخرى ، تقول أن تلك الحركة إنما تبدأ عن طريق الطبقات العليا لا الطبقة السفلى ( الطبقة العاملة ) ، لهذه الطبقة الأخيرة تلتصق بالوطن أكثر مما تلتصق به تلك الطبقات العليا التي يبدو أن لها نزعة دولية أو عالمية Cosmopolite . فثلا كانت طبقة الأشراف ( أو النبلاء ) قبل الثورة الفرنسية طبقة لا وطن لها أي دولية ( في حدود الصاروخ الأوروبية طبعاً ) فكانت صلات النسب تتم بين نبيل ونبيلة من دولتين مختلفتين ، كما نجد اختلاطاً وامتزاجاً بين تلك الطبقة العليا ومثيلاتها في البلدان الأوروبية الأخرى ، بينما لا نؤكد نجد بين تلك الطبقة وبين غيرها من الطبقات الأخرى في وطنها الواحد رابطلة أو علاقة ما (١) .

والأمر بالعكس إذا نحن مبطنا إلى طوائف الطبقة السفلى : إلى العمال والفلاحين ، فأننا نجدهم أقل اتصالاً من الطبقات العليا بالبلدان الأجنبية . أي أن تلك الطبقة العاملة أبعد استعداداً عن الانسجام والاتحاد مع مثيلاتها في البلدان الأجنبية من الطبقات العليا .

فالطبقات إنما تبدأ لانسجامها وتوحيدها مع نظائرها في بلدان أخرى من أعلى لا من أسفل .

(١) الطبقات الاجتماعية المذكور محمد ثابت الفندي ص ٢٠ ، ٢١ حيث نحمده يضيف إل ما تقدم : « إن ما قرب هؤلاء ( أفراد الطبقة العليا ) بعضهم من بعض على اختلاف أوطانهم أنهم كانوا أكثر ثقافة من غيرهم وأن ثقافتهم كانت في مستوى واحد بل اتخذت لغة واحدة هي اللغة الفرنسية ، فكان بذلك بينهم على حد تعبير دور كيم تصورات جماعية واحدة ووجدان طبق واحد . وإذا مبطنا من طبقة النبالة إلى طبقة أصحاب رؤوس الأموال فأننا نجدهم أكثر انسجاماً وتوحيداً من هم دونها من الطبقات فأولئك يحرصون على التعاقد فيما بينهم وعلى تبادل المنافع مهما فرقت السياسة أو الحرب بين بلادهم . »

ولقد رأينا كيف أن الشعور الوطني ( المحلى ) تنقلب على الوجهان الطبقي

( الدولى ) لدى الطبقة العاملة التى تدعى بمبادئ ماركس ، فأدى ذلك إلى فشل  
الدولية الأولى ، First International والقضاء عليها عام ١٨٧٦ كما أدى  
إلى القضاء على « الدولية الثانية » على أثر قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤<sup>(١)</sup>.

٧ - الحرية — كان ماركس يعتقد أن النظام الماركسى رغم أنه سيكون  
في المرحلة الأولى ( من مراحل تطور الدولة ) ذو صبغة دكتاتورية إلا أنه مع  
ذلك سوف يكون أكثر حرية من النظام الرأسمالى . لأننا في ( نظام ماركس )  
دكتاتورية سافرة لأغلبية ضد أقلية ، لا دكتاتورية مقننة لأقلية رأسمالية ضد  
أغلبية شعبية كما هو الشأن في الديمقراطيات الغربية الرأسمالية ، حيث تبدو الحريات  
في صورة مزيفة أى غير صادقة أو غير حقيقية .

صحيح أن هناك بعضاً من الحريات في كثير من البلاد الغربية الرأسمالية ( وعلى  
رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ) هي حريات مزيفة كحرية الصحافة وحرية الانتخاب  
حيث تلعب الأحزاب وأصحاب رؤوس الأموال دوراً كبيراً في عملية التزوير .  
هذه ، وهذا مما يعترف به بعض من العلماء والباحثين الغربيين أنفسهم ( كما  
قدمنا ) ، ولكن هذه الحريات لم تكن في الأنظمة الماركسية ( وعلى رأسها  
النظام السوفييتى ) أقل تزيفاً ، ثم أن الحرية الشخصية غير مكفولة في تلك الأنظمة  
الماركسية . وذلك مما اعترف به غروشيف بصدده حكم ستالين .

ظاهرة عجيبه — على أن ثمة ظاهرة عجيبه تورث في نفس الباحث بعض الحيرة  
حين يبحث في اجتهاد تفسيرها وتبريرها ، ذلك أننا إذا كنا نقول أن الحرية الشخصية

---

(١) « الدولية الأولى » هي تلك المنظمة أو الهيئة الدولية التى أنشأها ماركس  
عام ١٨٦٣ لنشر مبادئه ولتدعيم الروابط وروح التعاون بين العمال في مختلف  
الدول .

(وهي تتضمن حق الأمن) في الاتحاد السوفيتي غير مكفولة ، لاسيما في عهد ستالين لانها اعتبرت حصة لاسبيل الرحمة اليها ، ولا ضمانا لطمأنينة لديها ، وهي هيئة البوليس السري السياسي فيكيف نفسا إذا ما ذكره العضو الأمريكي في المنظمة العالمية للصحة (وهو Frankwood Williams ) من أن الأمراض النفسية (nevrosis) قد نقصت في الاتحاد السوفيتي نقصاً كبيراً ، a tremendous decrease أو أن ذلك برمع - كما يقول - إلى نقصان حالات «القلق النفسي anxiety pressures» هذه شهادة خطيرة من رجل أخصائي أمريكي يشغل مركزاً له كذلك خطورته . على أنه يمكن التوفيق بين ما رآه وما ذكرناه من عدم كفاية الحرية الشخصية هناك ، إذا ذكرنا أن عدم كفايتها إنما يؤثر في الواقع بوجه خاص على القادة المتنافسين على شئون الحكم ، وعلى أولئك الذين يدعون آراء سياسية لا تتلاءم مع سياسة رجال الحكم ، ومؤلا وأولئك هم أقلية ضئيلة بالنسبة لعدد سكان الاتحاد السوفيتي الذين يزيد عددهم عن المائتي مليون من الأنفس ، ثم أن تلك النسبة أو تلك الإحصائية التي أشار إليها العضو الأمريكي لا يمكن أن يكون قد أدخل في حسابها أولئك الذين لقوا حتفهم أو ألقى في السجون أو في المعتقلات بهم لاسيما في عهد ستالين ولا أولئك الذين أعطوا أصواتهم ضد الشيوعية بأهـاهـهم ، على حد تعبير لينين ، أي أولئك الذين آثروا الفرار من الاتحاد السوفيتي .

**الثقة الخامس : اتهام مذهب ماركس بأنه لا يكتل الحرية ، ونقد نظرية الدولة**

وبياناً لذلك ندلي بما يلي :

١ - المرحلة الأولى للدولة : دكتاتورية البروليتاريا . ذكرنا أن المرحلة الأولى من مراحل تطور الدولة في مذهب ماركس توصف « بدكتاتورية البروليتاريا » وفي هذا الوصف - الذي يصف به ماركس هذه المرحلة - ما يمكن دليلاً لبيان الصفة غير الحرة لهذه المرحلة .



**دفاع والرد عليه .** يدافع ماركس وبعض زعماء الماركسيين عن تلك الدكتاتورية بأنها :

( أ ) - دكتاتورية مؤقتة وأن هذه المرحلة الأولى ما هي إلا بمثابة قفزة انتقال أو قفزة للبرور عليها إلى المرحلة الثانية ( مرحلة الشيوعية الكاملة ) التي ستحقق فيها الحرية بصورة كاملة ، فالحرية كانت تعد - بالنسبة لماركس غاية وهدفا .  
( ب ) - وبأنها دكتاتورية أغلبية ( وهي الطبقة العاملة ) ضد أقلية ( وهي طبقة البورجوازية أو الرأسمالية ) .

( ج ) - لأنه يجب أن نعلم الرأسماليين كما ظنوا من قبل الطبقة العاملة ، ويجب أن نقضى على مقاومة أولئك الرأسماليين المستغلين بالقوة كما يقول لينين :  
( د ) - أن بعض الباحثين من كبار رجال الفكر والعلم ( حتى من غير الماركسيين ) لا ينكرون ما كان عليه ماركس من محبة الحرية ، وأنه كان يمدحها غاية له وهدفا ( كما قدمنا ) .

وأن الباعث الأول الذي حدا به إلى وضع مذهبه كان ما شهده من الظلم الذي أنزلته الرأسمالية بالعمال في عصره .  
**المرحلة :**

( أ ) - إذا كان ماركس يمد مرحلة دكتاتورية البروليتاريا ، مرحلة مؤقتة للانتقال إلى المرحلة الثانية التي ستحقق فيها الحرية في صورتها الكاملة ، فإنه يجب ألا يفوتنا أن تلك المرحلة الثانية - كما أشرنا من قبل مجرد إشارة ، وكما سنبين من بعد في غير قليل من المباحرة - هي مرحلة خيالية ، وهذه المرحلة الأولى ذات الطابع الدكتاتوري والاستبدادي هي في الواقع مرحلة أبدية . وحسبنا على ذلك دليلا أن ننظر إلى الاتحاد السوفيتي الذي بدأ يأخذ بهذا المذهب في أنظمته منذ أواخر عام ١٩١٧ ، ثم نحن لا نجد أية دلائل تدلنا أو أية شواهد

لشهادنا هل ؟ إن الاتحاد السوفييتي قد خلى أية خطوات حثيثة كانت أم واسعة ،  
بطيئة كانت أم مسرعة - نحو الانتقال إلى تلك المرحلة الثانية الموعودة . وما  
ندري الحريب أم بعيد ما توعدون ؟

ولقد كان المفهوم أن تلك الدكتاتورية - في روسيا - سوف يقدر عليها أن  
تلتقي حين تلتقي مقاومة البورجوازية القديمة ، ولكن هذه المقاومة - كما يقول  
العلامة پوپر Popper - قد انتهت في روسيا منذ سبعمائة سنة ، ومع ذلك فإنه  
لا يوجد ( كما يقول ) منذ ذلك الحين دليل أو علامة من دلائل علامات زوال  
الدولة أو اضمحلالها ( the withering away ) .

دفع اعتراضى - ولا عبرة بما قد يترض به البعض من أن مرحلة دكتاتورية  
البروليتاريا قد تقرر انتهائها في روسيا ، وكان ذلك بناء على ما أعلن في المؤتمر  
الواحد والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتي ( الذى عقد في أوائل عام ١٩٥٩ )  
من التأكيد على أن الاتحاد السوفييتي يحتل مرحلة الهناء المجدى السريع للاجتماعية (١)  
ولقد جرى عرض لمرحلة الانتقال إلى الشيوعية عرضا منفصلا لأول مرة في  
البيان الذى صدر عن المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتي الذى عقد  
عام ١٩٦١ ( في ٢٨ أكتوبر ) ، وتسمية الدولة الجديدة ، دولة كل الشعب ،  
فإنه إذا صح التسليم بأن مقاليد الحكم هناك ليست في أيدي طبقة البروليتاريا ،

---

(١) وكان قد أعلن قبل ذلك في المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعى  
السوفييتي ( الذى عقد عام ١٩٥٢ ) عن الانتقال إلى الشيوعية ( أى إلى المرحلة  
الثانية والأخيرة من مراحل تطور الدولة في النظرية الماركسية )  
بل لقد بدأ الكلام بصدد الاعلان عن مرحلة الانتقال هذه منذ نهاية عام  
١٩٢٦ . ولكن لما نشبت الحرب العالمية ( عام ١٩٣٩ ) وقفت - كما يقولون -  
مرحلة ذلك التطور نحو مرحلة الشيوعية .

إذ أنها لم تكن يوماً ما في أيدي تلك الطبقة ، إنما كانت - رغم تسمية تلك المرحلة - بدكتاتورية البروليتاريا ، - في أيدي فئة من زعماء الحزب الشيوعي ، إلا أنه كان وسيظل دائماً - طالما ظل الحكم الماركسي قائماً - ذا صبغة دكتاتورية وفي أيدي أقلية من زعماء الحزب الشيوعي ( كما قدمنا ) .

ومن الطريف أن نعهد يومئذ ومرحلة ، بل مهزلة ، الإعلانات ، عن انتهاء مرحلة دكتاتورية البروليتاريا منذ نهاية عام ١٩٢٦ ، أي في عهد حكم ستالين الذي لم يكن حكمه دكتاتورياً فحسب ، بل أنه يوصف بأنه أحد عمود حكم الارهاب .

الخلاصة - إن تلك ، الإعلانات ، لم تكن إلا مجرد إعلانات أي مجرد مظهر ، أما حقيقة الجوهر فمردّها إلى مجرد الرغبة في الرد على حملة النقد التي يوجهها الممكرون الغربيون إلى النظام السوفييتي من أنه لا يزال يأخذ - بدكتاتورية البروليتاريا ، رغم أن الدولة أعلنت رسمياً القضاء على الطبقات المستغلة ببلادها .

٢ - المرحلة الثانية هي مرحلة خيالية ويهيئ بها الفعوض . أما هذه المرحلة التي يقول عنها ماركس أن الحرية ستتحقق فيها بصورة كاملة ، نظراً لما ينتظر أن يحدث في هذه المرحلة من وفرة الإنتاج بحيث سيكون من المستطاع أن يوزع الإنتاج على كل فرد ، طبقاً لحاجته ، ( أي كما يحدث بين الأطفال في عائلة ) على جانب من الثروة ) ، وبذلك لن تكون هناك مشاكل متعلقة بتوزيع الإنتاج لأنه ستتحقق المساواة التامة بين الأفراد فيما يتعلق به ، وإد الاستهلاك ( وهذا هو المبدأ الأساسي للشيوعية ) ، وحين يجرى تنظيم الإنتاج وتوزيعه على الأفراد دون حاجة إلى الانتجاع إلى وسائل الإكراه والقمع ، وحين يحدث ذلك كله ، فإن الدولة تضر وتنتهي ، ( It withers away ) على حد تعبير إنجيل - نقول أن هذه المرحلة هي ضرب من حروب الخيال .

فإن فكرة زوال الدولة أو اضمحلالها ( كما يقول بحق العلامة بوبر ) هي فكرة خيالية غير واقعية إلى أبعد حد ( highly unrealistic ) .  
فالواقع أن الشروط التي يجب توفرها من أجل أن يتحقق ذلك الانتقال إلى المرحلة الثانية هي - فيما يرى البعض - عديدة وبعيدة ، وفي مقدمتها إنهاء الخلافات الدولية التي تتطلب تخصيص جانب من نشاط الدولة للأغراض العسكرية .

والحق الذي لاخلاف فيه أنه لا سبيل إلى كفالة إنهاء تلك الخلافات الدولية ، والطمانينة دواما إلى الحيلولة تماما دون نشأة خلافات دولية ، وبالتالي دون قيام حروب وبخاصة الحروب العالمية إلا في حالة واحدة هي قيام حكومة ودولة فيدرالية عالمية ، وهي حالة لا تزال تبدو اليوم أقرب إلى عالم الخيال والاحلام منها إلى عالم الحقائق .

ومما يذكر عن أحد الزعماء السياسيين السوفييت فيشينسكي أنه ذكر نيابة عن ستالين عن فكرة ، زوال الدولة (أو اضمحلالها) : أنها مسألة نظرية بحتة ، - ولقد كان ستالين يرى أنه من أجل أن يتحقق ذلك الزوال للدولة فإنه يجب أولا ألا تقتصر الاشتراكية ( وهو معنى الشيوعية ) على قطر واحد ، بل يجب أن تصبح نظاما دوليا ، أن تنتشر في كافة الأقطار - أو بالأقل - في غالبيتها بحيث يصبح هنالك تطويق ، اشتراكي أو شيوعي بدلا من ذلك التطويق الرأسمالي ، ( لروسيا ) الذي كان معروفًا إلى حد ما في عهد ستالين ، فإذا لم تصبح الشيوعية نظاما دوليا - كما يقول ستالين - فإن سلطان الدولة لا يمكن ولا يصبح أن يضمحل أو يزول ، بل بالعكس يجب أن يبقو ويقوى ليستطيع حمايتها من عدوان العالم الرأسمالي .

نعمومي : أما القول بأن هذه المرحلة يحيط بها النعوض فهذا هو ما لا ينكره

كبير زعماء الماركسيين - وهو لينين - حيث نجده يرى أن كلام ماركس عن زوال الدولة ( أو اضمحلالها ) - في هذه المرحلة الثانية - ، يعوزه الوضوح ، وأنه لا يوجد في الواقع في روسيا ما يؤيده ، .

- الواقع - فيما يرى بعض الباحثين - أن هذه المرحلة لم تنل ما تستحق من البحث والناية من جانب ماركس ، كما أنه قلما كتب عنها الماركسيون ، فكان من ذلك ما نراه من كثير مواضع الاستفهام لانجد عليها جوابا : مثلا هل هذه المرحلة الثانية تمد مرحلة نهائية ؟ بميارة أخرى هل هي ستضع حدا للتطور ؟ ، وكيف يمكن تصور أن ه التطور ، ( الذي هو جوهر أو سنة كل ما في الوجود ) يمكن أن تقف حركته في لحظة معينة ؟ ومن ناحية أخرى يمكن القول بأنه حين تصبح نعيش في مجتمع خال من المشكلات ( والمشكلات هي المحرك *moteur* للتطور الاجتماعي ) فانا لالستطيع أن نقبين ما هي التنهيرات أو التطورات التي يمكن أن تحدث ؟ ثم كيف يمكن تصور وجود مجتمع خال من المشكلات ، ثم متى سيدأ زوال الدولة والانتقال بذلك إلى الفوضوية ؟ الواقع ( كما يقرر الفقيه الفراسي الكبير فيديل *Vedel* ) - أنه لا أحدا يعرف متى ولا كيف ستحدث هذه المرحلة النهائية ، ولكنها مع ذلك لا تمد في أمين الماركسيين مسألة خيالية أو خرافية *utopie* !!

( ب ) - أما دفاعهم عن هذه الدكتاتورية بأنها دكتاتورية أغلبية ضد أقلية فحسبنا ردا على ذلك أن نذكر - ( أولا ) أنه غير صحيح أن التاريخ عرف نوعا من الدكتاتورية لا يزال إلا ضد أقلية ، فكل دكتاتورية إنما يروح تحت نيرها الشعب بمختلف طبقاته اللهم إلا أقلية ضئيلة من أعوان الحاكم وهيئة المنتفعين من حكمه ، فغير صحيح أن الطبقة العاملة في روسيا تنجو من نير تلك الدكتاتورية التي توصف بأنها دكتاتورية الطبقة العاملة ( أو البروليتاريا ) - و ( ثانيا )

أن الدكتاتورية لا يخفف من وزر صبتها الاستبدادية صدورها من أغلبية أو من جماعة لا من فرد ، فالتاريخ يبين لنا أن أشد أنواع الاستبداد الذى وصل إلى حد ذلك الحكم الذى يوصف بنظام حكم الارهاب ، régime de terreur ، إنما عرف فى تلك العهود التى كانت تأخذ بمبدأ السطة الجماعية ، أى حيث لا تنقرر سلطة من سلطات الحكم الفرد ، وإنما تنقرر لجماعة ( هيئة نيابية تشريعية مثلا ، أو جمعية تأسيسية ، أو مجلس وزراء أو مجلس قيادة ثورة ) لا لفرد . وذلك ما سوف نزيده فيما بعد تفسيراً وتفصيلاً .

ومن ناحية أخرى فإن القول بأن الحكم فى الماركسية - بيد أغلبية ( وهى الطبقة العاملة ) - هو قول يكذبه الواقع والتاريخ ، أى يكذبه واقع البلاد الشيوعية ( التى اعتنقت وطبقت هذا المذهب ) وتاريخها ، وعلى رأسها أم البلاد الشيوعية وهى روسيا .

**فى روسيا نجد أن الحكم فى الواقع إنما هو بأيدي تلك الطبقة التى يطلق عليها طبقة البير وقرابية السياسية ، ( أى تلك الطائفة التى تسيطر على شئون الحكم والإدارة ) ، ويدع الحزب الشيوعى هو منبت أو مصدر تلك الطبقة العليا التى تشمل كبار رجال الفكر والفن وقادة الجيش ومديرى الإدارات والمشرعات ، ويندر أن يوجد بين هؤلاء من لم يكن فى الوقت ذاته عضواً فى الحزب الشيوعى وليست تلك الطبقة هى البروليتاريا ، التى يعينها ماركس .**

**فالْحزب الشيوعى - منبت تلك الطبقة ومنبت اللجنة المركزية - هو الذى يتولى قيادة الدولة ، على حد تعبير ستالين .**

**ولكن حزبا - كالحزب الشيوعى السوفيتى - يزيد عدد أعضائه عن العشرة ملايين من الأعضاء لا يستطيع بداهة أن يتولى القيادة الفعلية للدولة .**

فالواقع أنها هي اللجنة المركزية الحزب ، ( التي تمثل تلك الطبقة العليا : طبقة البيروقراطية السياسية ) هي التي تتولى في الواقع القيادة الفعلية .

وهذا الحزب لا يفتنح من الطبقة العاملة ( أو البروليتاريا التي يتحدث عنها ماركس ) حتى يصح أو يجوز الادعاء بأنه يمثل تلك الطبقة .

فالواقع أن الانتخابات لهيئات الحزب المختلفة لا تسير ( كما تقضى النصوص من القاعدة إلى القمة ) ، بل نجد أن القائمين على رأس إدارة الحزب هم الذين يتولون في الواقع مهمة ذلك الاختيار ، وأن من يقع عليهم الاختيار تجري تركيبتهم أمام هيئة الناخبين التي لا يسعها إلا انتخابهم .

وإذا نحن نظرنا إلى نسبة عدد العمال إلى غيرهم من الطوائف في البرلمان السوفيتي فإننا نجد به من المهندسين والفنيين عدداً أكبر مما نجد فيه من العمال ومن أعضاء الكولخوز ( المزارع الجماعية التعاونية ) . ثم أن ما يقرب من نصف عدد النواب قد اجتازوا مرحلة التعليم العالي (١) .

وإذا نحن سلطنا مجدداً بأن الطبقة العاملة في الصناعة ( أو البروليتاريا ، على حد التعبير الأكثر لدى ماركس والماركسيين ) هي التي ستقوى فعلا مهام الحكم ، فإن مما لا ريب فيه أن ذلك سيكون حتماً أسوأ أنواع الحكم حكماً ، وشمداً شاهد من أمهم ، فحسبنا أن نشير إلى ما يذكر عن بابوف Belouf أحد الزعماء الشيوعيين الفرنسيين في بداية عصر الثورة الفرنسية أنه قال - بعد أن شاهد تمجاة حكم رجال الثورة - أنه أصبح لا يثق في حكم الفقراء الذين يفتقلون طفرة من مراكزهم الصغيرة ويقتهم الفقيرة إلى مراكز الحكم والسلطان ، .

أن مهام الحكم يجب أن تناط بمن امتازوا بالكفاءة والغيرة على الصالح

(١) وما ذكره كارينسكي أنه يوجد بين أعضاء البرلمان ٣١٨ عاملاً ، ٢٢٠ مزارعاً ، ٨٠٩ من المثقفين .

العام ، من تشغلهم مبادئهم ومثلهم العليا أكثر مما يشغلهم الاهتمام بلقمة العيش وبفرازم وشهواتهم السفلى ، وبوجه خاص شهوات الغيرة والحد والحد ، تلك الشهوات التي تلعب - كما يقول فيلسوف علم الاجتماع الدكتور جوستاف لوبون - دوراً كبيراً في التاريخ ، وبوجه خاص تاريخ الثورات - ولكنها تفتني وراء ستار المبادئ والمذاهب والمثل العليا .

( ج ) - أما ما ذكره لينين في تبرير تلك الدكتاتورية من أن طبقة الرأسمالية قد ظلمت الطبقة العاملة ، لذلك كان حقاً أو عدلاً أن نظلم تلك الطبقة الرأسمالية ، وأن نقضى على مقاومتها - على حد تعبيره - بالقوة .

فرداً على ذلك نقول : ( أولاً ) من البين أنه حيث يكون ثمة توقيع الجزاء باستعمال العنف أو القوة ( دون الالتجاء إلى قضاء عادل مستقل ) فإنه لا توجد ثمة عدالة ولا حرية . و ( ثانياً ) أن كلا من اعتبارات العدالة والإنسانية وكفالة الحرية لا تمنح ظلم الظالمين أو الاستبداد بالمستبدين ، إنما تتطلب منا محاسبتهم ومحاسنتهم وتوقيع جزاء عليهم ، ولكن ذلك الجزاء يجب أن يكون عادلاً ، وإلا كنا مثلهم مستبدين وظالمين . فإذا صح ما يقوله أساتذة اللغة العربية من أن « نفي النفي إثبات » فإن أية شريعة من الشرائع - سماوية كانت أو وضعية - لا تنفر بأن « ظلم الظالمين عدالة » أو أن « الاستبداد بالمستبدين حرية » .

( د ) - أما ما ذكر عن محبة ماركس للحرية ، وعن الباعث الذي حدا به إلى وضع مذهبه أنه كان يرجع إلى ما شهده في عصره من المظالم التي ألزمتها الطبقة الرأسمالية بالطبقة العاملة ، فمن إذا سلطنا بذلك كله فليس في هذا التسليم ما يصح اعتباره سبباً كافياً لإخفاء الصبغة الحرة على مذهبه ، أي لاعتباره سبباً نافياً عنه الصبغة الاستبدادية . فلقد كان روسو من قبله يعد أب الديمقراطية والحرية ، فلم تكن تنكر كذلك محبته للحرية ، ومع ذلك فإن مذهب الديموقراطية ( الذي لم



يرد فيه ذكر الدكتاتورية في إحدى المراحل كما ذكرها ماركس) كان- فيما يرى بعض كبار علماء الفقه الدستوري الفرنسي - « قد انتهى به (أى بروسر) إلى السقوط في هوة مبدأ إستبداد الدولة بالسلطة وخضوع الأفراد خضوعاً تاماً لسلطة الدولة المطلقة » ، وذلك لأن روسو كان يرى أنه طاملاً أن الأمة (أو الأغلبية) هي التي تضع القانون : والقانون - كما هو معلوم - صيغة عامة ، وأن الجميع يخضعون للقانون فلا يمكن أن يكون إذاً لقانون نزعة إستبدادية ، لأنه من الأمور غير المقبولة أو المعقولة - فيما كان يعتقد خطأ- أن الأمة (أو الأغلبية) يمكن أن تستبد ذاتها بذاتها . وقد فاته أن الأغلبية يصح أن تستبد بالأقلية (أو بالمعارضة كما يطلق عليها في الأنظمة النيابية) وفاته أن هذه الأغلبية يصح أن تخضع أحياناً حتى في البلاد الديمقراطية المتقدمة - إلى زعيم ذى شخصية قوية ، أى إلى فرد يراول سلطة دكتاتورية .

وكذلك كان شأن ماركس : فقد كان يعتقد خطأ أن مرحلة دكتاتورية البروليتاريا لها صفة مؤقتة وأنها مجرد فترة انتقال أو نقطة العبور طلياً إلى المرحلة الثانية الأبدية وهي مرحلة الحرية ، وقد فات ماركس - كما بينا وبين التاريخ والواقع - أن المرحلة الأبدية هي المرحلة الأولى أى الدكتاتورية ، وأن مرحلة الحرية هي مرحلة خيالية .

(هـ) - أما عن القول بأن المذهب يأخذ بمبدأ جماعية السلطة الذي ينطوى على وضع حدود وقيود على الاستبداد بالسلطة - فإننا نبدى على هذا القول الملحوظات التالية :

إن فكرة جماعية السلطة (ويقصد بها سلطة الحكم أو السلطة التنفيذية) تقوم - كما قلنا - على أساس الاعتقاد بأن الاستبداد إنما يصدر من فرد لا من جماعة، وهو اعتقاد يقوم - كما بين التاريخ - على غير أساس من الحقيقة والواقع، فالواقع أن

الاستبداد قد يحدث كذلك من جماعة نجد استبدادها أشد بطشاً من استبداد الفرد ، كما حدث في عصر الثورة الفرنسية في عهد حكم الجمعية التأسيسية ( التي كان يطلق عليها اسم شير هو La Convention ) وعلى يد لجنة السلام العام ، التي أنشأتها تلك الجمعية التأسيسية عام ١٧٩٣ .

ثم أنه رغم أن من خصائص السلطة الجماعية المساواة بين أعضاء هذه الجماعة ( صاحبة السلطة التنفيذية ) بحيث لا يوجد بينهم رئيس ومرؤوسون ، وليس لأحد أعضائها إصدار قرارات في شأن من شئون الحكم إلا أن هذه السلطة إنما تتولاها الهيئة الجماعية التي تصدر القرارات بأغلبية الأصوات ، إلا أننا إذا نظرنا إلى الناحية العملية فإننا كثيراً ما نجد واحداً من أعضاء تلك الهيئة الجماعية يبرز - نظراً لقوة شخصيته أو قوة تأثيره وبلاغته ، أو فائق مهارته ، أو سابق كفاحه وخدماته - ويقوم فعلاً بدور الرئيس ، رغم أنه ليس ثمة نص في قانون أو دستور يقرر له تلك الرئاسة . ذلك كان شأن الزعيم الشيوعي الكبير لينين الذي تقلد زمام الحكم في روسيا - بعد نجاح الثورة التي قام بها - في نوفمبر عام ١٩١٧ ، فلقد كانت شئون الحكم من الناحية القانونية والنظرية في أيدي هيئة جماعية ليس بها رئيس ومرؤوسون وهي مجلس الوزراء ( الذي كان يطلق عليه مجلس قوميسرى الشعب ) ولكن لينين كان أبرز شخصية في ذلك المجلس وكان هو في الواقع المسيطر على ذلك المجلس وعلى شئون الحكم في البلاد ، أي أنه كان في الواقع يجمع في قبضة يده سلطة دكتاتورية .

و أحياناً نجد تلك الدكتاتورية التي يحرزها ذلك الزعيم الذي يبرز بين أعضاء الهيئة الجماعية ويسيطر عليها وعلى شئون الحكم - تصل بالحكم إلى أقصى وأقصى ضروب الاستبداد مما يوصف بنظام حكم الارهاب ( régime de terreur ) كما كان الشأن في عهد ستالين ( الذي خلف لينين بعد وفاته عام ١٩٢٤ ) في روسيا

وكما كان الشأن في عهد حكم روبسبير Robespierre الذي برز في عصر الثورة الفرنسية بين أعضاء « لجنة السلام » ( التي أشرنا إليها .

( و ) — أما عما يذكرونه عن حرية النقد والنقد الذاتي ، وعن أن من مبادئ مذهب ماركس الأخذ بهذه الصورة من صور الحرية . الحق — فيما نرى — أن هذه الصورة من الحرية هي حرية صورية ، أي غير حقيقية ، وأن عبارة « حرية النقد والنقد الذاتي » هي من طراز تلك المبارات الفخمة الضخمة ضخامة كبريات الطبول ، قد تجدها في الميدان السياسي مكانا من القبول لدى بعض العقول ولكن ليس لها في ميدان الحقائق العملية أو الواقعية مكان . فإذا نحن رجعنا إلى الواقع ، إلى روسيا ( أم البلاد الشيوعية ) حيث تطبق هذه الصورة المدعاة — أو الملباة — من صور الحرية فالتأكد أن ذلك النقد والنقد الذاتي — فيما يقول بعض العلماء — محدد في نطاق معين ، فهناك مواضع لا يجوز له أن يتناولها : ذلك شأن موضوع نطاق الحكم ذاته والسياسة العامة للحكومة ، والوزراء ، فهذه المواضيع جميعا لا يجوز أن يتناولها ذلك النقد . إن النقد — كما يقولون — يجب أن يكون « بناء » ، وهم يقصدون بذلك أن يكون مقبولا في أعين الهيئات الحاكمة .

فالنقد والنقد الذاتي نجدهما يتقلصان وتضيق دائرة نطاقهما حتى أنهما يقتصران على مجرد تناول ضعف الانتاج أو البيروقراطية أو الفساد ، عما يشاهد في بعض الإدارات السفلى ( الصغرى ) من الجهاز الإداري .

ونجد المناقشات البرلمانية هناك لها بوجه عام صبغة أكاديمية ( شبه بيزانطية ) ويندر أن تتجاوز حدود المسائل ذات الصبغة الثانوية ، فإتجاهات السياسة العامة للدولة لا نجد لها بتاتا موضع مناقشة .

ومن الأمور المعروفة في عهد حكم ستالين ( الذي سيطر على شئون الحكم في روسيا — بعد لينين — فيما بين عامي ١٩٢٤ ، ١٩٥٣ أي نحو ثلاثين من السنين )

أن من كانت تذهب به المرأة أو الغفلة إلى حد توجيه نقد إلى ستالين أو إلى سياسة الدولة (التي هي في الواقع سياسته) فقد كانت تذهب به في الوقت ذاته - أو بعبارة أصح : كانت تنزل به إلى أعماق سيبريا ، أو ترتفع به فوق أعواد المشايق يلقي حسابه بل عذابه .

— هذه هي حرية النقد والنقد الذاتي التي نقلها عن الماركسية بعض المهلاء من زعماء بعض الدول الشرقية والغربية ، وهم يجهلون أو يتجاهلون أنه حيث لا تكفل الحرية الشخصية (التي تشمل حق الأمن وحرمة المسكن ، بحيث لا يقبض على شخص ولا يقتحم أحد رجال الأمن عليه مسكنه إلا في الأحوال التي نص عليها القانون ، وتحت رقابة رجال السلطة القضائية) نقول أنه حيث لا تكفل تلك الحرية الشخصية فإنه لا يجوز الادعاء بوجود أية حرية أخرى من الحريات ، إن مثل هذا الادعاء شأنه شأن عيار نارى يطلق في الفضاء ، أو بمثابة مصاغلة تضرب بها صفحة الماء ، فلا نجد لهما إلا بعض الدوى أو بعض الضوضاء ، ولكنها - من حيث أثرهما - هما والبهاء سواء .

كل سلطة مفسدة : أن الماركسيين لم يدركوا أن أية سلطة - سواء كانت سياسية أو اقتصادية - تعد خطرا على الحريات . وعلى حد تعبير أحد كبار رجال الفكر السياسى من البريطانيين السابقين (وهو اللورد أكتون Acton) : « كل سلطة مفسدة ، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقا » . ولقد فات الماركسيين إتخاذ الضمانات للحيلولة دون [ساعة استئمال] ، أو استغلال السلطة ، فإذا صح أن البروليتاريا حين تنبأ عقاليدهم الحكم ستضع حدا لاستغلال واستبداد طبقة الرأسمالية ، فمن الذى سيضع حدا لاستبداد البروليتاريا ؟

**خاتمة — شعار « لا حرية لأعداء الشعب »**

وختاما فإن من دلائل العصبية غير الحرة لهذا المذهب أن شعاره بصدد الحرية هو الناقص : « الحرية كل الحرية للشعب ، ولا حرية لأعداء الشعب » ، وهو شعار

شهير معروف ، ولكن الكثيرين ممن ينادون به في مصر لا يعرفون أنه شعار  
ماركسي في حين أنهم أنفسهم غير ماركسيين !! وفي ذلك دليل من الأدلة على  
الدور الذي يلعبه الجهل بعلم السياسة في ميدان السياسة .

والماركسيون يعنون ، بأعداء الشعب ، غير الماركسيين من المواطنين ،  
وبذلك فإن هذا الشعار يعنى في الواقع : أنه لا حرية لغير الماركسيين ( أى غير  
الشيوعيين ) من المواطنين ، أى أنه لا مساواة بين المواطنين في مزاوله الحرية .  
وفي ذلك يقول بحق الفقيه الفرنسي الكبير العميد كويار : « إذا لم تكن  
الحرية في متناول جميع الأفراد فإنه لا يصح الإدعاء بأن ثمة حرية ، وبذلك تبدو  
المساواة كأساس الحرية » .

#### النقد السادس - الموجه ضد المذهب الاقتصادي لماركس

مهميد - تمددت الانتقادات التي توجه من مختلف الباحثين الاقتصاديين إلى هذا  
المذهب حتى أننا وجدنا بعضا من أتباع ماركس ذاته يوجهون العديد من  
الانتقادات لهذا المذهب ويدخلون الكثير من التعديلات عليه أولئك هم الذين  
يؤلفون ما يطلق عليهم: المدرسة الماركسية الحديثة « *néo - marxisme* » ويعد أكبر  
مثل لها برلشتين Bernstein ، وحتى أننا وجدنا بعض علماء الاقتصاد يتساءلون  
بعد عرض تلك الانتقادات والتعديلات ، أى شيء بقي إذاً من مذهب ماركس  
في المدرسة الماركسية الحديثة ؟ أن معرفة ذلك ليست من أسهل الأمور !

#### الانتقادات الموجهة من المدرسة الماركسية الحديثة

تتلخص أهم هذه الانتقادات الموجهة من هذه المدرسة إلى مذهب ماركس  
الاقتصادي فيما يلي :

أولاً - الانتقادات الموجهة ضد نظرية تركيز *Concentration* ورؤوس الأموال :  
يرى ماركس أن المشروعات في النظام الرأسمالي تأخذ في التركيز في أيدي فئة قليلة  
من كبار أصحاب رؤوس الأموال ، وأن من شأن هذا التركيز أن يؤدي إلى

زوال الطبقات الوسطى (المكونة من صغار أصحاب المصانع والمتاجر والحرفيين artisans) أمام ضغط منافسة المشروعات الكبرى لكبار الرأسماليين .

الرد - ويردون على هذا الرأي بأنه إذا كان مما لا يمكن إنكاره أن المشروعات الكبرى (الصناعية والتجارية) آخذة في التركيز ، وفي النمو والازدياد من حيث العدد والقوة على مر الزمان ، إلا أن ذلك لم يؤد إلى القضاء على المتاجر والصناعات الصغيرة ( كما كان يظن ماركس ) ، فالاحصائيات تبين لنا أنها كذلك آخذة في النمو والازدياد لا في الانقراض . لماذا ؟ ذلك لأن ثمة اختراعات وابتكارات جديدة تظهر دائما إلى عالم الوجود ، ومن شأنها أن تؤدي إلى نشأة متاجر أو صناعات صغيرة جديدة : ذلك كان مثلا شأن مايلي من المخترعات والابتكارات : التصوير (الفوتوغرافيا) ، الدراجات ، استعمال الكهرباء للأضاءة بالمنازل ، المادة الحديثة في الشفط بالزهور . ثم أن النظام الرأسمالي أدى إلى نشأة طبقة وسطى أخرى جديدة تتكون من الموظفين الذين يعملون في الشركات أو يعملون لها كالمهندسين والمحامين والأطباء .

ثم أن ذلك التركيز لم يظهر بثباتا في ميدان الانتاج الزراعي ، فالاحصائيات تبين لنا أن حركة التطور تتجه ناحية تفتيت الملكية الزراعية أو توزيعها على عدد كبير من الأفراد ( لا ناحية تركيزها في أيدي فئة قليلة من الملاك ) ولم يستطع ماركس أن يدرك ماسوف تهييه الشركات المساهمة من ازدهار وتوفيق ، وذلك بعد المعر الذي عاش فيه ، ولقد كان من شأن هذه الشركات أن عملت على تجمعة الملكية على عدد كبير من الأفراد ، فتركيز المشروعات الصناعية ( أو غيرها من المشروعات ) لا يترتب عليه حتما تركيز الملكية في أيدي عدد قليل من الرأسماليين ، بعبارة أخرى أن تركيز المشروعات وتركيز الملكية غير متلازمين .

- ثانيا - الانطلاقات الموجهة ضد نظرية العمل « أساس القيمة »  
و « فالنظرية القيمة » .

يرى ماركس أن قيمة الشيء تتحدد بقيمة ما ينفقه عامل متوسط المهارة من  
جهد أو عمل أو عدد الساعات في إنتاج هذه السلعة .

أن هذه النظرية ( كما يقرر الأستاذان جيديورست ) قد نبذها اليوم أغلبية  
أتباع ماركس ، بل إن ماركس ذاته قد اضطر أن يعترف ضمنا - وأحيانا  
صرحا - أن القيمة تتوقف على المرض والطلب .

والحقيقة أن ثمة أشياء ذات قيمة رغم أنه لم ينفق في إنتاجها عمل مثل البنايع  
الطبيعية ، كما أن هناك أشياء تزداد قيمتها دون أن يجرى عمل جديد لإحداث  
هذه الزيادة الجديدة كالصور التي تزداد قيمتها بموت راسمها ، وهناك أشياء  
احتاجت في صنعها إلى ساعات متساوية من العمل ، ومع ذلك فإن قيمتها - حين  
تباع - غير متساوية : كصورتين رسمت إحداهما بريشة مصور نابي الذكر  
، أخرى بريشة مصور نائبي أو غامل الذكر ، فقيمة السلعة لا تتحدد فحسب  
بما أنفق فيها من عمل ، إنما تتحدد بنفقة إنتاجها عموما وكذلك بمعاملين آخرين  
هما : المنفعة والندرة .

ثم أن نظرية والعمل أساس القيمة ، تستند إلى القول بأن أية سلعة تقدر بقيمتها  
طبقا لعدد ساعات العمل الضرورية لإنتاجها . ولكن الواقع أن من الأمور  
البينة أنه لا المشتري ولا البائع يستطيع أن يتبين بنظرة سريعة كم كانت عدد  
الساعات الضرورية التي يتطلبها إنتاج تلك السلعة . ولوسلنا جدلا بأنهما استطاعا  
إلى ذلك سيلا فإن ذلك لا يجدي من الأمر شيئا ، فمن البين أن المشتري يعمل  
على الشراء بأقل ثمن يستطيع ، بينما نجد البائع يعمل على عكس ذلك . وإذا نحن  
اقترضنا أن ثمن السلعة كان أكبر من القيمة الحقيقية لما فإن هذا يعني أن تلك

السامة ستدر ارباحا طائلة ، الامر الذى من شأنه أن يشجع مصانع كثيرة على إنتاج هذه السلعة ، وسوف تؤدي المنافسة وزيادة العرض إلى تخفيض الثمن . وإذا نحن افترضنا العكس ( أى أن ثمن السلعة كان أقل من قيمتها الحقيقية ) فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب ، الامر الذى سيؤدي بدوره إلى ارتفاع ثمنها . من ذلك يتبين أن قانون العرض والطلب هو الذى سيؤدي - فى جو من التناقض المفارقة - إلى تحديد ثمن السلعة .

**انهيار نظرية فائض القيمة :** ولقد ترتب على انهيار نظرية العمل أساس القيمة و انهيار نظرية فائض القيمة ، فالثانية انما قامت على أساس الاولى ، إذ أنه مادام أن العمل ليس هو الذى يخلق حتما القيمة ، وما دامت القيمة يمكن أن توجد دون عمل ، ومادام أن العرض والطلب ذلك الآخر الهام فى تحديد القيمة ، فإنه لا يوجد إذا ما يدل على أن العمل يخلق حتما فائض قيمة ، plus - value ، ولا يصح إذا أن يقال أن ربيع صاحب المال هو ثمرة عمل ( قام به العامل ) لم يدفع عنه أجر ، وأن ثمة إذا استغلالا من جانب صاحب المال للعمال.

**- ثالثا - الأزمات الاقتصادية :** يرى ماركس أن الأزمات الاقتصادية التى لا يمكن أن ينجم عنها النظام الرأسمالى ( وهى المؤدية إلى خلق أزمة العمال العاطلين والناتجة من اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ) ان هذه الأزمات سوف تؤدي الى هدم النظام الرأسمالى ذاته بذاته *auto-destruction* .

ان المدرسة الماركسية الحديثة لا تفر من كذلك بهذا رأى ، فالأزمات الاقتصادية لا تبدو اليوم مهددة للنظام الرأسمالى إلى الحد الذى قدره ماركس ، فنحن لا نرى ذلك الزوال الذى تنبأ به ماركس ، انما كان كل ما شهدناه هو صورة من صور المد والجذر الذى يحدث بصورة دورية ، بحيث يبدو مستطاعا - إلى حد ما - تحديد وقت حدوث تلك الموجات حين اقبالها وحين ادبارها فى حال مداها وجزورها .



خاتمة : أن ماركس لا يبدد الأفراد مسئولين عن حركة تيار التطور الاقتصادي ، فإم في رأيه إلا كبعض الحصى التي يقذف بها أمامه ذلك التيار الذي رحمت بحراه يد الأقدار . ونجد أن ماركس رغم أنه يهاجم النظام الرأسمالي إلا أنه مع ذلك يقدر له ما أداه من خدمات ، ولكنه يعتبر الرأسمالية مرحلة من المراحل الطبيعية للتطور ، وأن دورها قد انتهى ويجب أن يعقبا غيرها . وهنا نجد الأستاذ بودان يتساءل : « لماذا يعطر ماركس إذا الرأسماليين بسيارات الاحتقار إذا كان ما ينسب اليهم من استغلال العمال يعد من الأمور التي فدرتها عليهم الأقدار ، ١٩ .

#### التقد السابع - عدم صدق ماركس التلوث

محميد - كان ماركس يرى أن أم خاصة للعلم ليست في الامام بأحوال الماضي وإنما في التنبؤ بالمستقبل ، على أن ذلك الاهتمام بالتنبؤ بالمستقبل من جانب ماركس - قد أدى به إلى الانحراف عن طريق الصواب .

كان لماركس كثير من التنبؤات عن سير حركة التطور في التاريخ ، ولقد جاءت أحداث التاريخ مصداقاً لبعضها وهو التنبؤ القليل بل الضئيل ، أما الكثير منها فقد لقي من حكم التاريخ من التكذيب حثاً حثاً ، فأحد زعماء الاشتراكيين أنفسهم ( وهو الفيلسوف والكاتب الفرنسي الكبير جورج سوريل Sorel ) إلى أن يصف ماركس بأنه كان رجلاً خيالياً .

واليك أم تلك التنبؤات التي جاء حكم التاريخ مكذماً لها ( ١ ) :

( ١ ) أننا لا نكاد نذكر من تنبؤات ماركس التي صدقت سوى اتجاه النظام الرأسمالي إلى الضعف في الدول الرأسمالية ، ومع ذلك فإن صمعه لا يرجع للأساس التي ذكرها ماركس ( كما سنبين ) في البحث التالي - على أننا إذا نظرنا إلى تنبؤاته ، زوال الرأسمالية بالضرورة التي كانت معروفة في عهده ، بينما كان انصارها يعتقدون أنها ستمشي إلى الأبد فإن تنبؤاته تعد صحيحه . ( بوبر ص ١٨١ )

١ - البيئة - كان ماركس يعتقد أن الثورة التي ستمنع عن نظام اشتراكي ماركسي سوف ينفجر بركابها أولاً في أكثر البلاد الرأسمالية الصناعية تقدماً كالولايات المتحدة وإنجلترا وألمانيا حيث يوجد عدد كبير من العمال الصناعيين البائسين المتدربين ، وأمثال هؤلاء العمال هم دائماً وقود نيران الحركات الثورية . وفي عام ١٨٧٠ تنبأ ماركس لإنجلترا أنها سوف تكون مركز هذه الثورة . وهكذا نجد يد التاريخ قد لطمت وجه هذا التنبؤ لطمه قوية - يظل صداها يتردد في أذن الزمان مدى أجيال طوال ١١ فقد ظلت إنجلترا ولا زالت أبعد الدول عن أن تقوم فيها مثل هذه الحركة الثورية الشيوعية ، وتكاد تكون أول بلد قامت فيه هذه الثورة هو آخر بلد أوروبي كان ماركس يفكر في قيامها فيه ، ذلك البلد الذي كانت الصناعة فيه بالغة أقصى مدى من التأخر : نعى روسيا القيصرية ، فهي لم تكن تعد إذاً من البلاد الرأسمالية .

وهكذا أثبتت أحداث التاريخ أن الانظمة الماركسية إنما تفتت وتنفو في تربة وبيئة مغايرة لتلك التي يظن ماركس أنها تصلح منبتاً لبذور مذهبه .

( ب ) الصراع بين الطبقات - يبين لنا التاريخ أن الطبقة العاملة - منذ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين - قد استطاعت في البلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة أن تنال الكثير من الحقوق الاجتماعية والسياسية دون أن تقوم بحركات عنيفة ثورية ، أي دون صراع . ففي كثير من الأنظار التي بلغت فيها الرأسمالية والصناعة شأواً بعيداً مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا ودول شمالي أوروبا ( السويد والنرويج والدانمرك وغيرها ) لانس شيئاً من ذلك الصراع الطبقي ، ولا نجد الدذهب الشيوعي هناك سوى العدد القليل بل الضئيل من الاتباع .

ثم أن قابليات الشيوعية ازدادت في هذا القرن قوة وتحققت بعض مطالبهم .

(ج) يؤس الطبقة العاملة - كان رأى ماركس أن الطبقة العاملة سوف يأخذ  
بؤسها في الإزدياد حدة أو شدة في ظل النظام الرأسمالي ، وقد أثبت التاريخ  
أن مستوى معيشتها قد أخذ - بالعكس - في الانحماض باطراد ( كما سبق  
بيان ذلك )<sup>(١)</sup> .

(د) الطبقة الوسطى والفرانجها وزيادة عدد الطبقة العاملة : كان رأى ماركس  
أن الطبقة الوسطى ( المكونة من الحرفيين وصغار الرأسماليين ) سوف تلتحق في  
الانقراض تحت وطأة - المنافسة مع كبار الرأسماليين ثم الإندماج في طبقة  
البروليتاريا مما يؤدي إلى زيادة عددها . صحيح أن قسماً كبيراً من الطبقة الوسطى  
القديمة ( يشمل طائفة الحرفيين ( artisans ) وأصحاب المتاجر الصغيرة ) قد اتجه  
عدده في البلاد الرأسمالية إلى النقصان كما تنبأ ماركس ، كنتيجة لما عانته هذه الطائفة  
من أزمات ناجمة عن شدة وطأة منافسة كبار الرأسماليين ، ولكن ذلك لم يؤد إلى  
زيادة البروليتاريا كما كان يظن ماركس ، إذ ظهرت أعمال ومهن جديدة أدت إلى  
نشأة طبقة وسطى جديدة ( كما قدمنا ) .

وكان ماركس يرى أن تطور الصناعة سيؤدي إلى زيادة عدد أفراد الطبقة  
العاملة بالنسبة إلى غيرها من الطبقات ، بحيث تصبح أغلبية الشعب . ولكن  
الاعصائيات - كما يقول العلامة بوبر - لا تبين لنا صحة ذلك التنبؤ . - يبدو

---

(١) وحسبنا هنا أن نصيف إلى ما سبق لنا ذكره بهذا العدد أن مستوى  
معيشة العمال قد تحسن منذ النصف الثاني للقرن الماضي ، خلافاً لما تنبأ به ماركس  
والانجيلز ، إذ ازدادت نقابات العمال قوة وزادت قدرتها على المطالبة بمزيد من  
الحقوق ونجحت فعلاً في تحقيق بعض المكاسب السياسية والاقتصادية الهامة مثل  
الاعتراف بحق الاضراب ، وتخفيف الشروط المالية المرتبطة بحق الانتخاب ،  
ودخول بعض العمال مجلس النواب وازدهار الحركة التعاونية ومساهمتها في  
تحسين حالة العمال الاقتصادية . .

لنا أن ذلك يرجع إلى أن تقدم التكنولوجيا كان من شأنه أن جعل الصناعة الميكانيكية أقل اعتماداً على العمال .

(٥) تركيز Concentration التشريعات . يرى ماركس أن المشروعات (ربما المملوكة ورؤوس الأموال) في النظام الرأسمالي تأخذ في التركيز في أيدي فئة قليلة تأخذ في القوة والتفصّل على مدى الزمان ، ولكن أحداث التاريخ تبين لنا (فيما يقوله الأستاذ بودان) أن حركة التركيز (في الميدان الصناعي والتجاري) ليست مستمرة في سيرها بخطى ثابتة غير متغيرة ، إذ نجد أحياناً سرعة الحفريات وأحياناً مبطنة أياها ، طوعاً ورتباً لسير الحالة الاقتصادية العامة .

ولقد كانت ماركس أن التشريع يمكنه أن يتدخل في هذا الميدان - كما هو شأنه اليوم (فيما يلاحظ العلامة پوپر) - وذلك في صور مختلفة كفرض ضريبة مرتفعة على رؤوس الأموال الكبيرة ، أو كفرض ضرائب التراكات وبذلك استطاع التشريع أن يقاوم بنجاح ذلك الاتجاه إلى تركيز الأموال .

ولقد كان ماركس يعتقد أن تركيز المشروعات وتركيز الملكية أمران متلازمان أي أن تركيز المشروعات يترتب عليه حتماً تركيز الملكية في أيدي عدد قليل من الرأسماليين ولكن التاريخ أثبت غير ذلك ، فماركس لم يستطع أن يدرك ما سوف تصيبه الشركات المساهمة من ازدهار وتوفيق ، وذلك بعد العصر الذي يسمونه (١٩) .

وأخيراً المذكور أن حركة التركيز لا أمر لها في الميدان الزراعي .

(١) ولقد كان من شأن هذه الشركات أن حملت على تجربة الملكية على عدد كبير من الأفراد (أو بصورة أخرى عدم تركيزها في أيدي فئة من الأفراد) ، أي أننا إذا سلمنا جدلاً بأن ثمة حركة تركيز مطردة للشروعات فإن ذلك التركيز لا يترتب عليه حتماً تركيز الملكية في أيدي فئة من الأفراد .

(و) الاتحاد العالمي للممال : كان يرى ماركس إن الطبقة العاملة في مختلف أقطار العالم يجب أن تتحد ، وإياها سوف تتحد من أجل أن تنجح الثورة العالمية المالية التي كان يتنبأ بها ، كما كان يتمسك بأهدافها .

ولكن التاريخ بين لنا أن حركة الاتحاد أو الانسجام بين طبقة معينة من الطبقات في أمة من الأمم وبين الطبقة المسائلة لها في الأمم الأخرى ؛ نقول أن تلك الحركة إنما تبدأ عن طريق الطبقات العليا لا الطبقة السفلى ( الطبقة العاملة ) ؛ فهذه الطبقة الأخيرة تلتصق بالوطن أكثر مما تلتصق به الطبقات العليا التي يبدو أن لها نزعة دولية أو عالمية Cosmopolite .

فلما كانت طبقة الأشراف ، أو النبلاء ، قبل الثورة الفرنسية طبقة لا وطن لها أي دولية ( في حدود القارة الأوروبية طبعاً ) فكانت صلات النسب تتم بين نبيل ونبيلة من دولتين مختلفتين ، كما كنا نجد اختلاطاً وامتزاجاً بين تلك الطبقة العليا ومثيلاتها في البلدان الأوروبية الأخرى ، بينما لا نجد بين تلك الطبقة العليا وبين غيرها من الطبقات الأخرى في وطنها الواحد رابطة أو علاقة ما . والأمم بالمعكس إذا نحن مهبطنا إلى طوائف الطبقة السفلى : إلى العمال والفلاحين (١) .

(١) ، إن الذي قُرب هؤلاء ( أفراد الطبقة العليا ) بعضهم من بعض على اختلاف أوطانهم ، أنهم كانوا أكثر ثقافة من غيرهم وأن ثقافتهم كانت في مستوى واحد بل اتخذت لغة واحدة هي اللغة الفرنسية ، فكان بذلك بينهم - على حد تعبير العالم الاجتماعي الشهير دوركهايم Durkheim - تصورات جماعية واحدة ووجدان طبقى واحد . والأمم بالمعكس إذا نحن مهبطنا إلى طوائف الطبقة السفلى : إلى العمال والفلاحين ، فإننا نجد أقل اتصالاً من الطبقات العليا بالبلدان الأجنبية ، أي أن تلك الطبقة العاملة أبداً استعداد عن الانسجام والاتحاد مع مثيلاتها في البلدان الأجنبية من الطبقات العليا . فالطبقات إنما بدأ انسجامها وتوحيدها مع نظائرها في الدول الأخرى من أعلى لا من أسفل . .

ونجد أن الأحزاب الشيوعية ذاتها في الدول المختلفة لم يتم فيها بينها اتحاد على  
ثم أن الحركة التي كانت موضع بحث ماركس وملاحظاته إنما كانت الحركة  
الصناعية ، و ه الأسى ، الذى يمينه إنما هو الرأسمال في ميدان الصناعة ،  
و ه البروليتاريا ، التى يمينها إنما كانت قاصرة على عمال الصناعات . وفاته أنه  
ليس من الأمور الحتمية أن نجد عمال الزراعة يرتبطون بعمال الصناعات بشعور  
واحد من التضامن والوحى الطبقي . ه أن تفرق عمال الزراعة في مساحات واسعة  
من الأرض - كما يقرر ماركس نفسه - من شأنه أن يصدع قوة مقاومتهم ، بينما نجد  
أن تركيز رأس المال في أيدي قليلة هو أمر من شأنه أن يزيد من قوة مقاومة عمال المدن  
( أى عمال الصناعات ) . أن العامل الزراعى يبدو أحياناً معتمداً اعتماداً كبيراً على  
مالك الأرض ، ولقد نجد المزارعين أميل الى مساندة البرجوازية عن مساندة  
عمال الصناعات . وقد أشار ماركس إلى هذه الظاهرة .

ولقد بين لنا التاريخ كيف أن الشعور الوطنى ( المحلى ) تغلب على الوجدان  
الطبقي ( الدولى ) لدى الطبقة العاملة التى تدين بمبادئ ماركس ، فأدى ذلك الى  
فشل الدولية الأولى ، *First International* والقضاء عليها عام ١٨٧٦ كما  
أدى إلى القضاء على الدولية الثانية ، على أثر قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ،  
إذ وجدنا العمال الماركسيين الألمان يحاربون العمال الماركسيين الفرنسيين (١) .

(٢) ملحوظة : كان ماركس يعتقد أن النظام الماركسى رغم أنه سيكون في  
المرحلة الأولى ( من مراحل تطور الدولة ) ذا صبغة دكتاتورية إلا أنه مع ذلك

(١) الدولية الأولى ، هى تلك المنظمة أو الهيئة الدولية التى أنشأها  
ماركس عام ١٨٦٣ لغرض مبادئه ولتدعيم الروابط وروح التعاون بين العمال في  
مختلف الدول . وقد فشلت هذه الهيئة في مهمتها نظراً لما نشأ من خلافات حادة  
بين قادتها ، وكان للعوامل الانتيمية ووطنية مختلفة الأمر الأكبر في عدم  
الانسجام بين قادتها المنتسبين الى بلاد مختلفة .

سوف يكون أكثر حرية من النظام الرأسمال ، لأنها ( في نظام ماركس ) دكتاتورية سافرة لأغلبية ضد أقلية ، لا دكتاتورية مضمة لأقلية رأسمالية ضد أغلبية شعبية كما هو الشأن في الديمقراطيات الغربية الرأسمالية ، حيث تبدو الحريات في صورة مزيفة أى غير صادقة أو غير حقيقية ( كما يقول ماركس ) .

صحيح ان هناك بعضا من الحريات في كثير من البلاد الغربية الرأسمالية ( وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ) هي حريات مزيفة كحرية الصحافة وحرية الانتخاب حيث تلعب الأحزاب وأصحاب رؤوس الأموال دوراً كبيراً في عملية التزييف هذه ، وهذا مما يعترف به بعض من العلماء والباحثين الغربيين أنفسهم ( كما قدمنا ) ، ولكن هذه الحريات لم تكن في الأنظمة الماركسية ( وهل رأسها النظام السوفيتي ) أقل تزييفاً ، ثم ان الحرية الشخصية غير مكفولة في تلك الأنظمة الماركسية مما سبق لنا بيانه تفصيلاً .

## الفرع الرابع

الرايان في كلى الميزان

ملاحظات عامة

عن الماركسية وتطبيقاتها ، والاتقادات المتبادلة بين أنصارها وخصومها  
مجهد

من الأقوال المأثورة عن ماركس قوله :

« إن ترك الخطأ دون عقيد هو تشجيع على الفساد الفكرى .

وإن من يطالع على الانتقادات التى أشرنا إليها وبينناها - ولا أقول التى  
أناأنا وما وبينناها - والى وجهت إلى مذهبه وأدراء التى حواما ، يتبين أننا قد  
علمنا بنصيحته ، ولكنها كان بما أدت إليه تلك الانتقادات أن هدمت من الماركسية  
بنامها ، وهزمت فى مجال الجدال أنصارها ، بل وأزالت - بعد الهدم - أنقاضها  
وآثارها . ومع ذلك كله ، ورغم ذلك كله ، رغم أن الماركسية قد هدمت فى  
المبادئ العلمية والنظرية . فإنه لا يستطيع أحد أن يدعى أنها - فى واقع الحياة -  
قد اندثرت وانتهت ، وأن الماركسيين قد انقرضوا وانتهوا ، فالواقع والحقيقة  
هناك غير ذلك ، فالواقع أنها لا تزال - كما أنهم لا يزالون - فى كثير من بقاع  
الأرض على جانب من القوة كبير . فلم كان ذلك ؟ وكيف كان ذلك ؟ هذا هو  
ما سوف نزيد فيما بعد . تفسيراً وتفصيلاً .

أما وفد انتهينا من هذه الكلمة التمهيدية فانتقل إلى الإدلاء بما بدأ لنا  
من ملاحظات أو آراء .

للحظة الأولى - شخصية كارل ماركس - يرى بعض رجال الفكر بحق أن  
من يظهر على مسرح التاريخ كأحد المصلحين للنهضة يفرغ على الباحثين الذين  
يفنون دراسة مذهبه ، فى أمانة وصدق ، لوجه العلم ولوجه الحق ، أن يدهوا



أولا بدراسة كنه شخصيته : كنه عقلية ونفسية . وأن عبودية ماركس - كما يقول أحد المفكرين والباحثين - هي مفتاح مذهبه .

وقل أن نجد بين مهام البحث العلمى - فيما يبدو لى - مهمة أكثر مشقة من محاولة دراسة كنه شخصية رجل كان لمرير قلبه مثل ذلك الصدى القوى ، بل مثل ذلك الدوى الذى تردد فى أجواء التاريخ ، وينسب لمذهبه مثل هذا التفسير الخطير فى مجرى تطور التاريخ مثل ذلك الذى ينسب للمذهب كارل ماركس ، رجل رفعه أنصاره إلى مرتبة الرسل ، واعتبر مذهبه بمثابة عقيدة جديدة استقبلوا بها المستقدات الدينية ، ونزل به خصومه إلى مصاف أنصاف الشياطين أو - بالأقل - إلى مرتبة الأشقياء المحربين الهدامين . لذلك كان مما تقضى به الأمانة العلمية أن أعرض آراء أولئك وهؤلاء ، لا سيما من كان منهم من العلماء أو الباحثين المنعفين الذين لا ترقى - فيما تدل القرائن والشواهد - إلى ما يبدون من ملاحظات شوائب بنص الآهواء والتبهاث ، كما هو الشأن فى الحالات التى يذكر فيها بعضهم لماركس إحدى الحسنات يتنأى من خصوم مذهبه ، أو الحالات التى يذكر فيها بعضهم له إحدى السيئات يتنأى من أتباعه . والىكم - فى إيجاز ، وفيما يذكرون - ماله وما عليه .

( ١ ) - حسناته - فى مقدمة ما يذكر من حسناته أنه رجل صاحب مبدأ

فرغم ما كان يعاينه من فقر قاتل فقد رفض كثيراً مما عرض عليه من " ماون مع الصحف الأوربية الرجعية ، كما أنه رفض ما عرض عليه بيسارك ومرضته الحكومة البروسية وقد كاثا يريدان شراء عبقريته .

ولا ينكر عليه بعض خصوم مذهبه أن الباعث الأول الذى حدا به إلى وضع مذهبه - كما حدا بنهره من زعماء الشيوعية (مثل ولهم ، وايتلنج فى ألمانيا) إنما كان ما شهده من الظلم الذى أنزلته إحدى الطبقات (الرأسمالية) بالطبقة

العامة التي كانت تعمل ١٦ ساعة في اليوم ، وكان منها من يموت جوعاً أو مصاباً  
بدا السل . ولقد كتب ماركس ( في كتابه : د رأس المال ) أن هناك من  
الانفاق من لم يكن يتجاوز من عمره السابعة من السنين وعشرة شهور وكان  
يدمل من ثل اذنة صباحاً حتى التاسعة مساء ( أى ١٥ ساعة في اليوم ) . د إن  
صیحات الاحتجاج الحارة التي أطلقها ماركس - فيما يقول العالم البريطاني بوبر  
١٩٥٠ : - ضد تلك الظالم والجرائم التي كان يدافع عنها رجال الاقتصاد بل  
وحق رجال الكنيسة - من - أنها أن تكفل لماركس إلى الابد مكاناً بين محرري  
البشرية .

أما من حيث مقامه العلمي فافتنا نجد أحد كبار أساتذة الاقتصاد الأمريكيين  
( شوميتز ) يذكر عن ماركس أنه في ميدان علم الاقتصاد يعد د عالماً كبيراً .  
و د ذا اطلاع واسع .

على أن آراء ماركس في الميدان الاقتصادي إنما يقوم بناؤها كلها على أساس  
نظرية القيمة (٩) ، ولقد لقيت هذه النظرية اللاذع من النقد ، بل الهدم على أيدي  
العلماء ( كـ رأينا وبيننا ) وقد افتهت سنوات تكوينه ( من الناحية الماطفية  
والفكرية ) قبل رحلته إلى إنجلترا عام ١٨٤٩ .

( ب ) - سيئاته - بما يذكره عنه خصوم مذهبه أنه رجل أفاني ، وإن هذا  
دوماً وصفه به أبوه ذاته ، ولا يصح أن يعد من أصحاب المبادئ لأنه يقتصر  
الاساءة أو الخيانة لمبادئه ولا يفتقرها إذا وجهت إلى شخصه ، ويذكر عنه أن  
الجميل وصفه بجمود الماطفة ، في حين أنه إنما عاش فترة غير قصيرة من حياته  
كان لا يعتمد فيها مالاً إلا على التجميل ، وأنه يكاد أن يكون ثمة اجماع عام على  
وصفه بتلك الأوصاف الميئة ، كما يصفونه بأنه كان حقوداً ، وكان طبعياً أن  
يدفعه فقره الشديد رغم شدة ذكائه وواسع علمه إلى الحق الذي لا يمكن أن ينجو

تسكيره عن تأنيده ، وأنه شرير كثير الشجار ، تسيطر على نفسه روح حب الانتقام إلى حد الجنون . وأنه لا يتأثر بالمحبة ، وليس لديه أى مثل أعلى أخلاقى أو اجتماعى يدعو الناس إليه ، فهو - فى تكوين آرائه - يستند على التاريخ ( والقوانين التى يستند أنها تسيطر على تطوره ) لا على المثل العليا .

وفىما يتعلق بما كان عليه من العلم يقولون عنه أنه لا يصح أن يمد فى عداد علماء الاقتصاد ، فلقد أخذ عن علماء الاقتصاد جميع نظرياته فى حين أنه لم يصف إليها شيئا ، ثم هو لم يعم بتاتا بأية محاولة جادة لينتق - عن طريق التجربة والواقع - صحة القوانين الاقتصادية التى يقررها ، قال اقتصاد اليسار الماركسى - فيما يقولون - تفره الصبغة الفلسفية ، فلقد كان طيلة حياته الطويلة فى إنجلترا بعيداً عن الحياة ، لأنه كان غارقاً فى أعماق بحار مؤلفات مكتبة المتحف البريطانى .

ثم أنه تميزه الأمانة العلمية والصدق ، فى عام ١٨٧٥ كتب يقول : « إن الفهم الذى لقيه كتاب رأس المال بسرعة فى دوائر واسعة من الطبقة العاملة الألمانية هو أفضل جزاء للعمل الذى قُت به » . ومن الأمور المتفق عليها لدى الباحثين أن كتابات ماركس عبيرة الفهم يشوبها - فى كثير من المواضع - الكثير من الغموض ( مما سنبين فيما بعد ، بغير القليل من التفصيل ) .

خاتمة - يبدو لنا - وقد عرضنا آراء هذين الفريقين المتنازعين من أنصار ماركس وخصومه - أنه إذا كان بعض ماصدر عن كل منهما من أقوال ليس بنأى من بعض المبالغة التى هى إحدى سمات الخصومات فى مثل هذا الميدان ، إلا أنه يبدو لنا مع ذلك أن شخصية ماركس تعد مثالا بينا لإثبات صحة ذلك القول المأثور عن أحد الفلاسفة القدامى :

• L'âme humaine est faite des Contradictions •

و خلقت النفس البشرية من متافاضات ..

للنفس الثانية : نزعة ملوكس الى القموض .

ورصدى أن في مقدمة ما يصح أن تمام على ماركس ادعائه أن الطبقة العاملة كانت سرية قهيم للكتاب . لا ريب أنها كانت سرية الاستجابة لتعلمها ، شديدة لتطلق بتوجيهات ونظريات ، لا لأنها فهمت كتبها بعد بحث ودراسة لها ، وإنما لأنها عرفت فحسب أن هذا المذهب يعمل على عدم أكبر عدو لها وهي طبقة الرأسمالية التي كانت - في عصره - تستتب . وأنه يهدف إلى إيجاد ذلك الطبقة العاملة وإلى رفع أغلال الاستغلال عن أعناقها ، ووضع إدارة المصانع بل ومنازل الحكمين أيديها : وإذا كانت المتفنون لباحثون برون أن كتاب ملوكس ، غير قليل منها عبر الفهم بشربه الكثير من القموض ، فكيف يصح في الأفهام بأن تكون كتاباته سهلة الفهم طامها الوضوح لدى غير المتقنين من غير الباحثين من الطبقة العاملة ١١٢ .

ولاحد أحدا من الباحثين - سواء كان من المؤيدين لماركس أو من المعارضين - من ينكر ذلك الغيب الذي يشوب كتاباته لا سيما حين يكتب عن نظريات مجردة : ذلك الغيب هو القموض .

وفي ذلك يقول أحد كبار المفكرين الفرنسيين : « إن ماركس هو أحد المؤلفين الذين لم تهم كتاباتهم فيما صحيحا . وذلك لأنه مزلف عبر القهيم » ثم يقول : « أننا شهد قديرا عابلا من سوء التفاهم بين ماركس وناقديه ، بل وبين بعض من أتباعه وبيته .

ولا يفرقا - في مقام الختام أن تلاحظ أن ماركس - كما هو معلوم - ألماني ، ثم أن الكثير مما كتب على جانب كبير من التسق . والواقع أنه إذا كان من الأمور المعروفة أن فلسفة فرنسية - ربوجه عام الفقيه الفرنسية - تنق الفناية كلها يوضح تبارك ، « نحن أننا نجد من أمثالهم المثل لقائل *ce qui est* »

( أي « أن ما ليس واضحاً لا يمد من الفرنسية. » ) ( *clair n'est pas français* ) .

فإننا نجد بالمعكس أن الفلسفة الألمانية - وبوجه عام العقيدة الألمانية - وقد كان  
ماركس ألمانيا كما هو معلوم - إنما تنزع إلى الفهم . ويعد الفرنسيون نزعتهم  
إلى الوضوح من سمات الديمقراطية ، بينما تعد النزعة إلى الفهم من سمات  
الارستقراطية ، إذ أنه لا يرق إلى فهم ذلك الكلام الذي يشوبه الفهم إلا  
أصحاب الثقافة العالية أي « ارستقراطية الفكر » ( *l'élite* ) .

ويبدو أن كلتي « حق » و « واضح » تعلمان « لدى الألمان - كلتي  
متمارضتين .

الملاحظة الثالثة - نظرية المادية التاريخية (أو التفسير الاقتصادي للتاريخ) .  
لعل هذه النظرية كانت أكثر ما أحاطت بها شوائب الفهم من نظرياته .  
« أن كثيراً ما قيل عن نظرية المادية التاريخية - كما يقول العالم البريطاني بوبر  
Popper - بعيد عن الصحة ، فكثيراً ما قيل بأن ماركس لا يترف إلا بالتواخي  
والبراءات المادية للحياة البشرية ، وهذا غير صحيح ، ففهم صحيح أنه يمثل  
الناحية الأدبية والروحية والدور الذي يلعبه الفكر أهمالاً تاماً ، والصحيح أنه  
يرى دورهما دوراً ثانوياً ، أما الدور الأساسي فهو لـ « المادية والاقتصادية » ،  
فهو يرى أننا لسنا مجرد كائنات روحية وأنها لا يمكن أن نحرر أنفسنا تماماً من  
ضرورات وحاجيات معيشتنا المادية ، ثم هو لا ينكر أن الحياة الاجتماعية  
والسياسية والفكرية والروحية رد فعل *réaction* أو تأثير على الحياة المادية أو  
الاقتصادية التي يعدها ماركس بمثابة « الأساس » لتلك الحياة الاجتماعية والسياسية  
وغيرها .

تطبيق :

[ إذا صح ما ذكره العلامة بوبر عن ماركس ، وهو فيما نعتقد صحيح ، فإن

ذلك لا يبنى مع ذلك هذه النظرية من المآخذ أو المبادئ التي نفذ منها مهام النقد وتتلخص أهم ملاحظاتنا بهذا الصدد فيما يلي :

### ملاحظة . واحتمال لعوامل أخرى :

إن العلامة بوبر ذاته لا ينكر أن ماركس وأتباعه قد بالفوا - على حد تعبيره - في تقدير أهمية سلطان الاقتصاد ، بينما نجدهم قد أهملوا الدور الذي تلعبه قوة السلاح ، فالتاريخ يبين لنا - كما يقول - حالات كان فيها الحصول على المال وحادث الاستغلال إنما يستند على القوة المسلحة ، كما يحدث أحياناً في بعض الانقلابات أو الحركات الثورية العسكرية ( وذلك فضلاً عن الأمثلة التاريخية التي سبقت الإشارة إليها ) .

فضرورة تلك المبالغة إنما تتمثل في أن ماركس يجعل العوامل الاقتصادية فاعلاً ذلك الدور الأساسي ، وكان الأصح والأدق أن يقول أن لها أحياناً ذلك الدور الأساسي - فهناك عوامل أخرى تلعب ذلك الدور الأساسي أحياناً وقد أهملها ماركس ، منها القوة المسلحة ( وقد أشرنا إليها ) .

- ومنها **التحولات الهيكلية** فقد لعبت دوراً أساسياً في التاريخ في الأزمنة القديمة وحتى قبل أن تعرف الهياكل السبائية ( وقد سبقت كذلك الإشارة إليها ) .

- وأحياناً تلعب بعض **التحولات مثل الفيرة والحفسد** وحرب السيطرة وشهوة السلطة ( التي تسيطر على الكثيرين في الميدان السياسي ) ذلك الدور الأساسي في التاريخ ولقد سبق لنا أن أوضحنا ذلك كله في غير قليل من التفصيل .

بحمد بنا هنا أن نضيف إلى ما قدمنا بعض عوامل أخرى :

١ - فأحياناً تلعب **المصادفات** - وإن شئت فقل **المقادير** - دوراً كبيراً بل حاسماً في التاريخ . ذلك الدور الذي نعر عنه أحسن تعبیر العبارة الفرنسية الشهيرة المأثورة عن الفيلسوف باسكال Pascal وهي قوله : ولو أن أنف

كليبواترا كان أقصر لتغير وجه التاريخ .

و- بنا هنا أن نذكر . أننا إذا أردنا مثلا أن نبحث عن سر قوة سلطة أو نفوذ بابا روما ( رئيس الكنيسة الكاثوليكية ) - خلافا لبطريك بيزانطة - منذ العصر الوسطى ، أو بالعكس عن سر ضعف سلطة مالك إنجلترا - خلافا لـ . من الملوك - منذ القرن الثامن عشر ، أو سبب ازدياد سلطان ونفوذ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لا سيما منذ الحرب العالمية الأولى ، لوجدنا أن ذلك السر لم يكن سرا على المؤرخين الذين يعرفون الدور الكبير الذي لعبته بعض المصادقات في هذا الصدد .

٢ - ومن تلك المصادقات ظهور بعض شخصيات فذة أو عبقرية ( مثلا ، غاندى في الهند ، وسعد زغلول في مصر ، ونابليون وديجول في فرنسا ، ولين في روسيا ، وهتلر في ألمانيا ) .  
ونجد في هذا العصر - كما يذكر أحد الأساتذة الباحثين - « صورة جديدة ماركسية تمل من شأن الإنسان ودوره في التاريخ على حساب الظروف ، خاصة بعد أن أصبح جيفارا ومارتسى تونج وهوشي منه وكاسترو نماذج للشباب »  
( وهو يعنى الشباب الماركسى ) .

### ٣ - النزعة الى التعميم ( La généralisation )

سبق أن تكلمنا - في إيجاز - عن هذه النزعة أو الظاهرة التي تلاحظ لدى كثير من المفكرين والفلاسفة ، كما يقول العالم الاجتماعى الدكتور جوستاف لوبون ومن شأن هذه الظاهرة - كما يقول - أنها تؤدى بهم إلى الأخطاء ، وذلك لأن من شأنها أن تميل بهم إلى أن يجعلوا من ملحوظة خاصة بحالة معينة ( أو بعض أو بلد معين ) مبدأ عاما ( أو قانونا ) يطبق ويمر فى جميع الحالات ( أو فى جميع العصور والأزمنة أو الامكنة ) .

ولقد كانت نزعة التعميم هي التي جرت ماركس (هذا إلى الخطأ ، خطأ المبالغة في دور العوامل الاقتصادية وأثرها في دووان عجلة التاريخ .

**دليل نزعة التعميم لدى ماركس :** « وشهد شاهد من أهلهم » حسبنا على ما قدمنا دليلاً أن تشير إل ماشهد به لينين من « أن ماركس استنتج حتمية تطور المجتمع من مجتمع رأسمال إلى مجتمع اشتراكي (ماركسي فيما يقصد) من أمر واحد فحسب هو التشريع الاقتصادي للمجتمع المعاصر ماركس » .

ونضيف إلى ما تقدم ( كدليل على نزعة التعميم لدى ماركس ) ما لاحظناه من أن المبدأ أو القانون الذي استنبطه ماركس عن تطور عصور أو مراحل التاريخ من نظام الرق ثم إلى نظام الانقطاع ثم إلى النظام الرأسمال ، إنما استنبطه ماركس من دراسته لتاريخ غرب أوروبا فحسب . وهو لم يستطع - ولا يمكن لأحد أن يستطيع - أن يثبت لنا أن هذه المراحل قد مرت على تطور التاريخ الأمريكي أو غيرها من القارات (أو لشرق أوروبا) .

ولقد فلت ماركس - كما يقول أحد كبار المؤرخين - « أن أي تقسيم لتاريخ إلى عصور هو تقسيم غير طبيعي » ، لأنه ( كما يقول ) لا يوجد في الواقع بين مختلف المصور انفصال تام حتى يستطاع تحديد بداية ونهاية كل عصر ، بل يوجد فيما بينها تداخل واتصال لا انفصال ، لذلك لم يكن من اليسير أن نحدد تواريخ المصور كما لو كان الأمر متعلقاً بتحديد تاريخ حادث من حوادث التاريخ ( كبداية حرب أو ثورة أو أسرة مالكة أو نهايتها ) .

فتلاً إذا نحن نظرنا إلى نظام الرق نجد أن الرق كانت لا تزال له آثار باقية في عصر النظام الانقطاعي بل وفي عصر النظام الرأسمال .

ثم أن نظام الرق الذي كان معروفاً في اليونان القديمة كان يختلف اختلافاً كبيراً عن الرق الذي عرف فيما بعد لدى الإمبراطورين ثم في المسيحية ، ثم عن ذلك الذي عرف في الإسلام .



تلقبه الى خطا ذائع : ومن الأخطاء الدائمة في هذا المقام ما نجاهد بتردد كل السنة بعض من كبار الساسة والكتاب من أن بالعالم العربي في هذا العصر الحاضر «إقطاع»، بل وأنه كان يوجد بمصر قبل ثورة يوايوه اقطاعيون . . وفي ذلك خطأ بئس ، « فالإقطاع ، هنا يستعمل بمعنى : الملكيات الزراعية الكبيرة ، وهو معنى يختلف اختلافا كبيرا عن المعنى الذى صرف به نظام « الإقطاع » ، فى التاريخ ، فمصر نظام الإقطاع عرف فى أوروبا الغربية فى القرن التاسع والعاشر ثم بلغ دور النضج والتنام فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر ثم بدأ بعد ذلك فى الاندثار تدريجيا . وقد وجدنا الصليبيين حين غزوا بلاد الشرق الأدنى فى المصور الوسطى حلوا معهم ذلك النظام الإقطاعى الأوروبى الذى لم يعرف أولئك الصليبيون غيره من النظم ، وطبقوه فى تلك البلاد الشرقية على غير أساس ( وكان ذلك منذ أواخر القرن الحادى عشر ) .

وكان لهذا النظام الإقطاعى مميزات أو خصائص . لم تعرف فى الدول العربية فى مصرنا هذا ، ومن أم تلك المميزات أو الخصائص أن السيد الإقطاعى سلطات الحكم ، فهو فى الأصل قائد من قواد الجيش عينه الملك حاكما لإقليم . ولهذا الحاكم الإقطاعى حق فرض الضرائب ، لا لحساب الملك ؛ بل لحسابه الخاص ( وذلك فى مقابل دفع إعانة معينة للملك ) كما كان يستطيع أن يعقد حلفاء مع غيره من زملائه السادة الإقطاعيين ، وكذلك كان يحتفظ تحت إمرته فى إقطاعيته بالثورة العسكرية التى كان يقودها ، وبذلك لم يكن للملك جيش خاص به ، لذلك كان الملك - فى زمن الحرب - يدعو سادة الإقطاع للوفاء بالتزاماتهم بالدفاع عنه . وكانت بيد السيد الإقطاعى seigneur ولاية القضاء فكانت المحاكم تحكم باسم السيد الإقطاعى لا باسم الملك ، كما كان يعمل على سك النقود بإسمه ( لا باسم الملك ) . الخلاصة أن السيد الإقطاعى كان الحاكم الفعلى للإقليم ولم تكن للملك سوى مجرد سلطة إسمية .

كما أن الفتن كان مربوطا إلى الأرض التي يمتلكها السيد الاقطاعي ، فهو لا يملك الحرية في الانتقال عنها ، فكان يشتري ويبيع كجزء من المغار الذي يمتلكه السيد ، ولم يكن له أن يرفض الانتقال إلى تبعية سيد جديد ، ولم يكن لقن أن يتزوج من جهة خارج نطاق الأملاك المملوكة للسيد إلا بإذنه . وذلك عدا التزامات أخرى.

هذا هو نظام الاقطاع كما عرف في التاريخ ( في المصور الوسطى ) ، وكما هو معروف لدى الغربيين ، فهل يصح الادعاء بأن البلاد العربية عرفت في العصر الحاضر أو قبيل هذا العصر مثل هذا النظام ؟

٤ - دور الفكر : كما أننا لا نوافق على أن يكون الفكر ذلك الدور الثانوي ، وأن الدور الأساسي هو دائما للعوامل المادية والاقتصادية ( لاسبواسائل وأدوات الإنتاج ) . ولا نفهم كيف تسبغ مثل هذه الأهمية على تلك الوسائل والأدوات ، ولا تسبغ دلها على صانعها أو مخترعها وهو الانسان ، وأم ما في الانسان وهو العقل أو الفكر .

بعد انتصار الثورة الشيوعية الروسية ( في أكتوبر ١٩١٧ ) كان الموقف في روسيا على جانب كبير من العسر ، وكان مرد ذلك العسر - كما قال لينين نفسه :  
لأنه لم تكن هنالك أفكار بناءة .

• there were no further constructive ideas .

• وحيتئذ نجد أن لينين جاء بفكرة إقامة أحدث الصناعات الميكانيكية الكهربائية على أوسع نطاق .

• لقد كانت هذه الفكرة الجديدة التي أصبحت أساس تطور غير الأساس الإنساني والمادي لبدس العالم ( كما يقول العلامة بوبر ) ، وكانت القوة المحركة وراء هذا التطور ( كما يقول ) إنما هو الحاس . الفكرة .

ثم يقول : « أننا نجد في بعض الأحوال أن الأفكار تستطيع أن تقيم ثورة في الأوضاع الاقتصادية لبلد من البلاد ، لأن تقوم تلك العوامل الاقتصادية بتكييف هذه الأفكار » .

وكما يقول أحد رجال الفكر عن ماركس : « لقد كان رأيه دحض دور الفكر ، ولكن دور فكره دحض رأيه » .

ولاريب أنه يبنى بذلك أن إعلان ماركس لمذهبه (وهو يمثل فكرا جديدا) قد لعب دورا كبيرا في تطور التاريخ ، بحيث يعد ذلك الدور بهاما يدحض رأيه في أن الفكر دورا ثانويا .

وكذلك لم يكن دورا ثانويا ذلك الدور الذي لعبته تلك الأفكار التي انطلوت عليها نظرية العقد الاجتماعي لجان جال روسو ، ذلك والعقد الاجتماعي ، الذي كان في عصر الثورة الفرنسية يوصف بأنه « إنجيل الثورة L'évangile de la Révolution » ، وذلك رغم أن الآراء التي انطلوى عليها كتابه لم تكن تستند إلى حقائق علمية أو تاريخية ، فلقد بدأ كتابه ( أو نظريته ) بهذه العبارة : « أنا أفترض Je suppose » .

- وكذلك لا يمكن الأخذ برأى ماركس الذي أبداه عن وأسبقية المادة على الفكر ، فهو رأى غير علمي لأنه لا يمكن التحقق من صحته بالتجربة أو بالملاحظة .

بعبارة أخرى أنه لم يستطع اثباته عن طريق أساليب المنهج العلمي .

#### ٥ - دور الجنس Race

إذا صح - كما يقول الفيلسوف الفرنسي ليم الاجتماع ( الدكتور جوستاف لوبون ) - أن ترجع الأحداث التاريخية إلى عامل واحد من العوامل - كما يفعل الماركسيون - كان هذا العامل هو الجنس Race . وحسبنا دليلا على ذلك

ما نلاحظه من أن الموامل الاقتصادية الواحدة تؤثر تأثيرا مختلفا على شعوب  
تقتسب إلى أجناس مختلفة .

**خاتمه :** أن انجيل - زميل ماركس وشريكه في زعامة الماركسية - قد بدأ  
في أواخر حياته يدرك ما في نظريتهما عن « المادية التاريخية » من المبالغة فأخذ  
يتراجع ويرجع عن ذلك القو ، فأفيلسوف الاشتراكي الفرنسي جارودي يقول  
عن انجيل : « أنه يحظر علينا إرجاع كل شيء إلى الاقتصاد ، أو استنتاج كل  
شيء من الاقتصاد . وفلا فائنا نجد انجيل - في أواخر سني حياته - كتب  
يقول : « أنه لا هو ولا ماركس كان يقصد بأن المنصر الاقتصادي هو المنصر الوحيد  
ذو الأثر في تقرير أو تفسير مجرى التاريخ » ، ثم يقول عن النظريات والأنظمة  
السياسية والنظريات الفلسفية أو القانونية والمعتقدات الدينية ( وغيرها ما يطلق  
عليها « البناء العلوى » ) : « أنها في حالات كثيرة نجدها ذات الأثر الأهم في  
تقرير صورة أو شكل تلك الصراعات الطبقة .. » ان هذا القول يمثل - في  
نظرنا - عدولا عن نظرية المادية التاريخية .

**لللمعة الرابعة - الحتمية التاريخية ، وحتمية الحل الاشتراكي :**  
من المبادئ التي نادى بها ماركس مبدأ الحتمية التاريخية ، وحتمية الحل  
الاشتراكي ، ومن عجب أن كثيرين من القائلين بأنهم لا يدينون بالشيوعية  
يردحون وراءه هذا المبدأ أو الشعار ، وهم لا يدرون أنه إنما يقصد بالحل  
الاشتراكي : الاشتراكية الماركسية أي الشيوعية .

قال أي حد هذا حق أو بعيد عن الحق ؟ إن عما يميز « الاشتراكية الملوية »  
( أي الماركسية ) عن غيرها من أنواع الاشتراكية هو ما يقدمه ماركس من  
الأداة على حتمية قيام تلك الاشتراكية ( الماركسية ) سواء كانت أمرا مرغوبا  
فيه أو مرغوبا عنه من البشرية .

**قوانين التطور :** ويجدر بنا أولاً أن نوجه الأنظار إلى أن فكرة ، الحتمية ، أو التنبؤ التاريخي ، إنما تقوم على أساس الاعتقاد بأن ثمة ، قوانين ، يسير التطور التاريخي وفقاً لها ، وهو ما يطلق عليه ، المذهب التاريخي ،  
• historicism

على أن الأسلوب العلمي - كما يقول العلامة بوبر - لا يقر الأخذ بمبدأ أو فكرة الحتمية ، ، فإذا صح أن في مقدورنا التنبؤ بسير تاريخ أحداث المستقبل - كما يقول - فإن ذلك يعني أنه ليس في مقدور العقل ولا إرادة البشر أن تدخل على خطوات سير الأحداث تبديلاً أو تعديلاً ، وأن كل ما يطلب منا هو أن نعمل على إزالة العوائق التي تعترض طريق سيرها طبقاً لتلك التنبؤات ، . ويرى بوبر أنه لا يمكن أن يكون للتطور « قانون » ، وإنما هناك « اتجاهات » .

ولقد رجعت يد التاريخ صفة قوية على وجه تلك ، الحتمية ، فكذبنا أحداثها تكديماً ، وكفى بالتاريخ حسيباً ووقياً .

( أ ) - فلقد كان ماركس يرى حتمية الصراع بين طبقة البورجوازية ( الرأسمالية ) وطبقة البروليتاريا ( الطبقة العاملة ) ولكن التاريخ بين لنا بالعكس أن الطبقة العاملة - منذ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين قد استطاعت في البلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة أن تقال الكثير من الحقوق الاجتماعية والسياسية دون صراع ، وإنما مالتها بموافقة الطبقة العليا الحاكمة ذاتها الواقع أن هذا العصر هو عصر الصراع بين نظامين اجتماعيين واقتصاديين عالميين متعارضين ، عصر الثورات الاشتراكية ( الماركسية وغير الماركسية ) وثورات التحرر الوطني .

( ب ) وكان ماركس يرى حتمية انقراض الطبقة الوسطى ( التي تضم بوجه خاص طائفة صغار الملاك والحرفيين Artisans أصحاب الصناعات الصغيرة ، وأصحاب المتاجر الصغيرة ) كنتيجة لما ستعانيه هذه الطبقة من أزمات ناجمة عن

شدة وطأة منافسة كبار الرأسماليين من أصحاب المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى ، وأن هذه الطبقة الوسطى ستتحول إلى بروتارياتيا ( أى إلى طبقة عاملة ) ولكن هذه الطبقة لم تقمض كما بين التاريخ وكأهر بتين . ( وسوف نعود إلى هذه المسألة بتفصيل أوفى بصدد الكلام عن عدم صحة تفبؤات ماركس )

( ج ) وكان ماركس يرى حتمية إزدياد بؤس الطبقة العاملة في ظل النظام الرأسمالى . ولكن التاريخ بين لنا أن هذه الطبقة لم يأخذ بؤسها في الزيادة حدة أو شدة كما كان يرى ماركس ، بل نجد بالعكس أن مستوى معيشتها قد أخذ في الارتفاع الرأسمالية - في الارتفاع ياطراد .

( د ) - وكان غالبية الروس الماركسيين يعتقدون - فيما قبل عام ١٩١٧ ( حيث قامت الثورة الشيوعية ) - بأن فترة من الديمقراطية البورجوازية ، سوف تكون النتيجة المحتمة لسقوط النظام القيصري . ولكن أحداث التاريخ كما هو معلوم - لم تحقق صحة تلك الحتمية .

( هـ ) وكان ماركس يرى حتمية انهيار النظام الرأسمالى كنتيجة لحركة ثورية عالمية لإزدياد بؤس هذه الطبقة ، أو كنتيجة لهدم الرأسمالية نفسها بنفسها على يد مايتولد من بطونها من أزمات اقتصادية دورية . ثم قيام النظام الاشتراكى الماركسى على أنقاض النظام الرأسمالى . ولقد سبقت لنا الإشارة إلى أن لينين قد ذكر . أن ماركس استنتج حتمية تطور المجتمع من مجتمع رأسمالى إلى مجتمع اشتراكى ( يقصد : ماركسى أى شيوعى ) من أمر واحد فحسب هو التشريع الاقتصادى للمجتمع المعاصر لماركس

وهو استنتاج خاطئ . ( كما سبق أن بينا لأنه مظهر من مظاهر نزعة التعميم الخاطئة ) فالتاريخ بين لنا أن ذلك التشريع الاقتصادى في الدول الرأسمالية لم يظل ثابتا جامدا على الحال الذى كان عليه في عصر ماركس ، فند نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أخذ ذلك التشريع في التغير والتطور إلى حد كبير ،

فعمدت التشريعات إلى التضييق من حقوق الملكية شيئاً فشيئاً ، كما وجدناها من الناحية الأخرى تكفل الكثير من ضروب الخدمات الاجتماعية الطبقة العاملة .

أما عن انهيار النظام الرأسمالي فلعل هذا كان التنبؤ الوحيد الذي كان ماركس عفاً فيه كما يقول العالم الاقتصادي الأمريكي شوميتز ، وإن هناك كثيرين من المحافظين ( الرجعيين ) ومن المعارضين للاشتراكية - كما يقول من يتنبأون بذلك ، وليس ضرورياً - على حد تعبيره - أن يكون الباحث اشتراكياً من أجل أن يصل إلى تلك النتيجة ، فإذا كان الطبيب يتنبأ بأن المريض سوف يموت بعد قليل ( أو حالاً ) فإن ذلك لا يعنى أن وفاته أمنية من أمنياته .

ولسكن انهيار الرأسمالية - كما يقول - لن يكون ( كما يرى ماركس ) راجعاً إلى فشلها أو بسبب الظروف التي ذكرها . فالواقع أن الانجازات التي حققتها الرأسمالية والتي يمكن أن نتحققها - كما يرى ذلك العالم الاقتصادي - تجعل احتمال سقوطها تحت أفعال فشلها احتمالاً بعيداً . أن الأسباب التي ذكرها ماركس لإثبات انهيار الرأسمالية - وبخاصة إزدياد بؤس الطبقة العاملة - لم تثبت صحتها ، وحتى إذا سلمنا جدلاً بصحتها - كما يقول شوميتز - فهي لا تؤدي حتماً إلى انهيار الرأسمالية . والواقع أنه إذا قلنا للرأسمالية أن تنهار فإن انهيارها - كما يقول - إنما سيكون سببه نجاحها لا فشلها . إن نجاح النظام الرأسمالي ذاته من شأنه - على حد تعبيره - أن يفرض تدريجياً بديان الأنظمة الاجتماعية التي تقوم بحماية ذلك النظام ، وليس من الأمور المحتملة أن يعقب انهيار الرأسمالية نظام اشتراكي ماركسي ، فمسألة النظام الجديد الذي يقوم على انقاض الرأسمالية هي مسألة أو مشكلة أخرى ، فقه يعقب انهيارها الموضي . أو اشتراكية أخرى غير الماركسية ومع ذلك فإن الرأسمالية الفردية (أي رأسمالية الدولة التي تأخذ بالمبدأ أو المذهب الفردي ) التي كان يحاها ماركس - والمعروفة في عصره - والتي كان يتنبأ بانهارها ، قد انهارت فعلاً ، فلا توجد الآن دولة في العالم الغربي المتمدين

لا تتدخل في الميدان الاقتصادى أو في ميدان العلاقات بين المهمل وأصحاب الأعمال ، ولا تقوم بخدمات الطبقة العاملة أخذاً بالمبدأ الفردى ، ومع ذلك فإن تلك الدول - رغم تدخلها ( أى رغم تلك النزعة الاشتراكية ) - لا تزال بعيدة كل البعد عن الاشتراكية الماركسية .

وأما ليدو - كما يقول شومبيتر - « أن ماركس لم يكن يدرك الإمكانيات الهائلة للنظام الرأسمالى في ميدان الانتاج ، تلك الإمكانيات التى تسمح برفع مستوى معيشة الجماهير إلى حد غير ذى حدود ، وذلك دون الإلتجاء إلى نوع ملكية اصحاب الأملاك ، وإلى أى حد يستطيع ذلك النظام العمل لصالح الطبقة العاملة » ثم يقول : « لقد كان شمoller أقرب إلى الصواب حين رأى أن إتجاه التطور إنما يسير ناحية البيروقراطية والتأميم اللذين يسيران بخطوات تدريجية ، أى ناحية اشتراكية الدولة . ثم أن ماركس - فيما يبدو لنا - لا يعمل بتاتا حسابا للدور - الكبير أحيانا - الذى تلعبه المصادفات - وإن شئت فقل الأقدار - في تطور التاريخ ( كما قدمنا ) .

خلاصة - على أن ماركس وانجليز قد أدركا - فيما يبدو - ما كان منها من المخالفة أو الشطط في الأخذ بفكرة الحتمية ، فراجعا عن بعض ما كان لهما من آراء بهذا الصدد . أن ماركس لم يحاول أن يتحقق من صحة القوانين التى كان يستنبطها ويبنى على أساسها تلك الحتمية . فقانون نظرية القيمة مثلا لم يكن تجريبييا . الواقع أن ماركس - باعترافه - « كان لا يريد أن يفهم العالم بل يريد أن يفهمه » ( كما ذكر الفيلسوف الاشتراكي المعروف سارتر ) .

**اللعنة الخامسة - تلذذات ماركس - بيتا - فيما قدمنا - كيف أن أحداث التاريخ كذب تلذذات ماركس جميعا اللهم إلا ما تنبأ به عن انهيار النظام الرأسمالى ولكن انهياره لن يكون - كما أشرنا - بسبب الظروف والعوامل التى ذكرها ماركس .**



ورغم أن فكرة « الختمية » لم تقرها البحوث العلمية وقد كذبتها الأحداث التاريخية ، وأخذ ماركس والتجيز في التراجع بعض الخطى عن السير في طريقها ، رغم ذلك كله نجد بعض زعماء الشيوعية من بدمها قد رددوها ، وكان الأجدر بهم أن يردوها .

إذ وجدنا لينين - كما يقول بريجنيف - قد اقتنع بأن انتصار الاشتراكية ( وهو يقصد الشيوعية ) على نطاق العالم أمر محتم . .

ويقول بريجنيف : « مهما اختلفت البلدان التي تشكل عالمنا المعاصر عن بعضها البعض فإن كلا منها سيؤدي بل سيصل حتما إلى الشيوعية » .

وأنا لثقاتب كل الزبية أن تكون أمثال هذه الأقوال صادرة حقا وصدقا عن إيمان - بما يقولون - مكين ، بل أننا لنعتقد اعتقاد اليقين أن الأمر لا يخرج عن دائرة الدعاية للذهب لاسيما بين طوائف المترددين أو الانتهازيين .

اختلاف وأسماية عصر ماركس عن وأسماية القرن العشرين :  
على أننا إذا نظرنا إلى الرأسمالية بالصورة التي كانت معروفة في عصر ماركس ( أى خوال منتصف القرن التاسع عشر ) والتي هاجمها لما كان عليه الحال من سوء الحال ، بل أسوأ حال ، لما كانوا يمانونه من أسوأ وأقبح صور الاستغلال ، تلك الرأسمالية التي تنبأ ماركس بانهارها قد انهارت فعلا ، فالرأسمالية المعروفة في هذا القرن العشرين قد أصبحت - بعد صدور التشريعات المالية ( التي تحمي العمال من الاستغلال ) تختلف اختلافا هائلا عن تلك الرأسمالية التي عرفها ماركس . ثم أنها لم تعقبا بعد انهارها وزوالها - في الدول الغربية وكثير غيرها من الدول الافريقية والاسيوية - اشتراكية ماركسية كما تنبأ ماركس . وحتى تلك الاشتراكية الماركسية التي وصفها ورسمها ماركس تختلف اختلافا كبيرا عن تلك الصورة من الاشتراكية التي قررتها الدولتان :!!اركيستان الكبيرتان في هذا القرن وهما روسيا والصين ( كما سنبين فيما بعد ) .

**التنبؤ بالاتجاهات ، بشروط معينة . الواقع -** كما يقول أحد كبار علماء الاقتصاد - أن الأمر حين يتعلق بالتنبؤات عن مستقبل نظام من الأنظمة ، فإننا لا نستطيع إلا معرفة الاتجاهات (tendances) العامة للتطور في بلد معين . . وهذه الاتجاهات لا تدلنا إلا على ما سيحدث في ذلك البلد . . لو أن الأمور ظلت سائرة على النحو الذي كانت تسير عليه في الفترة التي كانت موضع دراستنا وملاحظتنا ولما لم تتدخل عوامل أخرى . . أن التنبؤ عن المستقبل - كما يقول - بعد عملا غير ذي صيغة علمية (extra-scientifique) حين يتجاوز نطاق تحليل الاتجاهات التي هي موضع الملاحظة ، فيجب ألا يفوتنا أن ظهور (أو تدخل) عوامل خارجة عن نطاق ميدان ملاحظتنا يصح أن يحول دون الوصول إلى النتائج المترتبة على تلك الاتجاهات . .

فلا يجب الخلط بين القوانين ، و « الاتجاهات » ، فإذا صح التسليم بوجود الاتجاهات فإنه لا يمكن التسليم بوجود القوانين ، التي تسيطر على تطور التاريخ ، فالاتجاهات بقاؤها - كما يقول پوپر - رهن ببقاء بعض الشروط ، بخلاف القوانين فبقاؤها غير مشروط بوجود ظروف معينة ، إذ هي ذات صيغة حتمية .

**الخلاصة أن الاتجاهات لا تفصح أساسا للتنبؤات .**

**خلاصة : الحريات بين ماوكس وعصومه -** أن الاتجاهات التي وجهها ماركس إلى الحريات في الديموقراطيات الغربية بأنها حريات شكلية مريفة كانت اتهامات تنطوي على جانب كبير من الصحة في العصر الذي عاش فيه ماركس في القرن الماضي ، حين كان المذهب الفردي في أوج ازدهاره ( فلم تكن الحكومات تتدخل في الميدان الاقتصادي ولم تكن تعمل على حماية المال من استغلال أصحاب رؤوس الأموال ، كما لم تكن تعمل على الحيولة دون سيطرة هؤلاء على الحياة

السياسية وتوجيهها لتحقيق مصالحهم ) . ولكن الأمر تغير في هذا القرن ، فأخذ المذهب الفردى في الانتشار وهدرت في الدماء وقراطاح القرية ثرييات اجتماعية ثابوات أخرى ثبت عدم صحتها - حسبنا الآن أن نضيف إلى ما سبق لنا ذكره من ثبوتات ثبت عدم صحتها بعض ثبوتات أخرى :

( أ ) - كان ماركس يرى أن الأزمة السياسية والاقتصادية التى سادت أوروبا عام ١٨٤٨ - سوف تقضى على النظام الرأسمالى فى الدول الأوروبية ، وتحت سيطرة هذا الاعتقاد - أو بما رده أصبح : هذا النبؤ - كتب ماركس فى أول يناير ١٨٤٩ مقالا تنبأ فيه بثورة الطبقة العاملة الفرنسية وبحرب عالمية . ولقد انتهى عام ١٨٤٩ ولم يتحقق شئ من تلك التنبؤات ؛ ثم انقضى نصف قرن قبل أن تقوم حرب عالمية ، وقد قامت لأسباب تختلف كل الاختلاف عن السبب الذى شهده ماركس ( وهو تلك الأزمة السياسية والاقتصادية الأوروبية لعام ١٨٤٨ ) .

( ب ) - كان ماركس يرى أن البروليتاريا ( أى الطبقة العاملة فى الصناعة ) هى التى ستؤدى الرسالة التى حملها أباءها وهى عدم النظام الرأسمالى وبناء الاشتراكية الماركسية ( أى العموية ) .

ولكن التاريخ يبين لنا أن الثورة الماركسية التى قامت ونجحت فى كل من روسيا والصين إنما قامت بها الطائفة المثقفة Les intellectuels أكثر مما قامت بها الطبقة العاملة .

ثم أن الطبقة العاملة التى قامت بالثورة فى الصين إنما كانت من الفلاحين ، لا من البروليتاريا ( عمال الصناعات ) كما كان يقبأ ماركس .

( ج ) - كان ماركس يتنبأ بأن خطوات التطور - فى ظل النظام الاشتراكى ( الماركسى ) تتجه إلى الإضماعف من التفرد السياسى والاقتصادى للدولة . بينما

أدت في الواقع سياسة التدخل ( من جانب الدولة ) في الميدان الاقتصادي إلى زيادة ذلك النفوذ إلى إضعافه ، لا إلى إضعافه .

#### خاتمة :

قوة مزيفة . لقد كان ماركس مولما بالتنبؤات منذ عهد شبابه ، فلقد بدأ هذه التنبؤات - كما قدمنا - منذ عام ١٨٤٨ ( أى حين كان لا يتجاوز الثلاثين من العمر ) أى قبل أن يتم نهوضه العلى وقبل أن يحيط بأحداث التاريخ العالمى وتطوراتها وفلسفتها علما ، وقبل أن يتحقق من صحة القوانين التى استنبطها والثى يدعى أنها تسيطر على تطور التاريخ ، تلك القوانين التى أقام على أساسها فكرة ، الحتمية ، وهى من الأفكار الأساسية فى الماركسية ، وبنى عليها تلك السلسلة من التنبؤات الكاذبة ، لذلك كله لم يكن عجباً أن نجد العلامة بوبر - الذى أنصف ماركس فى غير قليل من المواضع - يقول عن ماركس : أنه كان « نيباً مزيفاً ،

• A false prophet

#### للحزبة السادسة - نزعة غير وطنية :

ليس هناك من يحاول تبرئة المذهب من نزعة غير وطنية ، « فالبيان الشيوعى ، الصادر سنة ١٨٤٨ » ( والذى يعد بمثابة دستور المذهب ) يحث الطبقة العاملة فى مختلف أقطار العالم أن تتحد لكي تكفل النجاح للثورة العالمية المالية التى كان يتنبأ بها ماركس - للاطاحة بالنظام الرأسمالى فى بلادها ، فذلك « البيان الشيوعى ، قد اختتم بهذا النداء : « أيها العمال من جميع البلدان اتحدوا » . ومن الأمور البديهية أن اتفاق طائفة من الطوائف فى بلد من البلاد مع طائفة أخرى فى بلد أجنبى للاطاحة بنظام من الأنظمة فى وطن البلد الأول يعد عملاً غير وطنى ، بل يعد خيانة وطنية ، فالماركسية تعد لدى الماركسيين فوق الوطنية بل وفوق العقيدة الدينية ، لأنها ذاتها - كما قدمنا - تعد لديهم بمثابة عقيدة من المعتقدات ، وهى - كما رأينا - عقيدة لمن لا عقيدة دينية لهم .

وفي كثير من البلاد الغربية الديمقراطية الرأسمالية حيث يسمح بتكوين حزب شيوعي نجد أن الأحزاب الشيوعية فيها كثيرا ماتهم بأنها تتلقى تعليمات من روسيا وأنها تضع الصالح الأجنبي (الروسي) فوق الصالح القومي ، وحسبنا أن تشير إلى خطاب هام ألقاه المستر أتلي رئيس الوزراء وزعيم حزب العمال في بريطانيا ، وكان ذلك في إحتفال لحزب العمال (في بلايموث) في أول مايو ١٩٤٨ ، وقد قال في ذلك الخطاب عن الشيوعيين البريطانيين : « إنهم أكثر اهتماما بصالح روسيا منهم بمصالح إنجلترا » .

وفي مصر . لم تكن الحركة الشيوعية تناصب لإسرائيل العداء في بداية نشأتها عام ١٨٤٨ ، ولقد كان يزعم هذه الحركة إذ ذاك في مصر يهودي أجنبي (يسى كوريل) .

وعقب نكسة ١٩٦٧ العسكرية كتب أحد كبار الصحفيين الماركسيين في مصر مقالا ذكر فيه أن احتلال اليهود لجزء من الأراضي المصرية لا يعد أمرا كبيرا الأهمية ولا يعد بالنسبة لإسرائيل انتصارا حقيقيا طالما أنها لم تتجح في الإطاحة بنظام الحكم القائم في ذلك الحين !! فالذي كان يهم الماركسيين هو نظام الحكم الذي كانوا يستندون أنه يقود البلاد نحو الماركسية .

## سر قوة مذهب ماركس

تفصيل - أننا لا نعرف مذهبيا من المذاهب وجهت إليه من سهام النقد ومن المثالب مثل ماوجه إلى مذهب ماركس وإلى أنظمة الحكم التي تستلهم روح هذا المذهب ، حتى أننا وجدنا غير قليل من وجوه أتباع ماركس يوجهون إلى مذهبه غير القليل من أوجه النقد ، وحتى أننا وجدنا أحد كبار أساتذة الاقتصاد (بودان) يقول : « أن مذهب ماركس يكاد - من الناحية النظرية - يعد منبوذا نبذا تاما » . ووجدنا آخرين (وهما الأستاذان جيد وروست) يقرران أن

والذهب يعاني أزمة . . ولكننا بينما وجدنا المذاهب الاشتراكية الأخرى التي كانت معاصرة لذلك المذهب أو سابقة عليه ( مثل مذهب أوين وفورييه وسان سيمون وغيرهم ) قد أصبح مكانها اليوم في متحف من متاحف الآثار المذاهب الاقتصادية ، فأنتا نجد مع ذلك ورغم ذلك كله أن ذلك المذهب لا يزال يتم - فيما يرى البعض بقسط وافر من القوة - كما وجدنا بعض الباحثين يقررون أنه يرتفع في بلاد الديعوقراطيات الشعبية ( الماركسية ) إلى مرتبة إحدى المعتقدات الدينية ، وإذا كان البعض يرتاب في أمر قوة هذا المذهب فإنه لا مبدل قريب في مبلغ ما أحرزته الأنظمة الماركسية من القوة ، وبخاصة نظام الاتحاد السوفيتي ونظام الصين الشعبية اللذان أحرزا أوفر وأوفى قسط من القوة ومن الثبات والاستقرار . إن في بناء مذهب ماركس - كما يقول أحد كبار علماء الاقتصاد - أخطاء ولكنها كانت عاجزة عن هدمه ، فما هو سبب ذلك ؟ ما هو سر تلك القوة التي يشيرون لها ، ويشيدون بها ؟ ذلك هو ما سنتولى الآن معالجته .

ونبدأ ( أولا ) ببيان سر قوة المذهب ثم نبين ( ثانيا ) سر قوة الأنظمة الماركسية وبخاصة نظام الاتحاد السوفيتي . على أننا نجد ربنا أولا أن توجه الانظار إلى أننا نلاحظ هذه الظاهرة بصدد الكثير من المذاهب والنظريات ، فنظريات التنوير والإلهي والمقد الإجماعي وسيادة الأمة ، ونظرية تفوق الجنس الآري ( التي كان ينادي بها هتلر في ألمانيا ) - كلها نظريات لا تقوم على أساس علمي ، وإذا كان أغلبها قد هدم فان هدمها لم يكن يحول الأخطاء أو بسبب الأساس غير العلمي .

ورغم ما يرى بين هذين الموضوعين من اتصال لا انفصال إلا أننا رأينا عدم المزج بينهما تسهلا لاجبة الشرح والتبرير .

اولا - سر قوة المذهب - تعددت الأسباب في بيان ذلك السر واختلفت باختلاف الباحثين :

١ - فتم ( مثل الأستاذ بارتولى ) من يرى أن مرد ذلك إلى أنه مذهب متفائل يبعث في النفوس الأمل في ارتقاب مستقبل أحسن .

٢ - ومنهم ( مثل الدكتور جوستاف لوبون ) من يرى أن ذلك لأن هذا المذهب يبدو في صورة دين جديد قريب من النصرانية في أول المهدى ، وذلك في عصر ضعف فيه سلطان الدين على النفوس حتى أن من المفكرين من يرى أن بعض الشعوب قد نبذته .

٣ - ومنهم من يرى أن مرجح المذهب وانتشاره ، أنه يحمل الطبقة العاملة تحس بأن ثمة حركة كبيرة ستغير وجه العالم لا لوجه الله أو ابتغاء مرضاته وإنما مرضاة لمصالح وآمال العالم ، والعالم - كما هو معلوم - وقود هائل لتيران الحركات الثورية ، فالمذهب عبر بقوة عن الشعور بالثمر وبسوء المعاملة التي كان يلقاها النساء ، لاسيما أفراد الطبقة العاملة .

٤ - ومنهم ( مثل جيد ، ورست ) من يرى أن قوة المذهب ترجع إلى ما يشوب أسلوب ماركس من القموض وإلى أنه كثيراً ما يذكر وقليل ما يقرأ ١١ . وفي ذلك يقول أحد كبار علماء الاقتصاد وكانت جميع طبقات الشعب قد نبذت عقيدتها الدينية ، ووجدنا مذهب ماركس يصور الاشتراكية كأنها لجنة على الأرض ، ينظر إليه في عين الجماهير بمثابة شاع جديد من العبياء يسبخ على وجه الحياة لونا جديدا من البهاء ، ولا نكاد نجد أحداً من تلك الملايين في مقدوره أن يحيط بهذا المذهب علما وفهما .

ويرى البعض أن غموض اللغة أو الأسلوب الذي ينشر به هذا المذهب في البلاد المختلفة يعد من أسباب انتشاره بها ، إذ لجأ الماركسيون إلى استعمال الاصطلاحات العامة المبهمة التي يمكن أن يختلف تفسيرها باختلاف الظروف ويمكن أن تتلائم مع مختلف الغايات السياسية .

ويبدو لنا أن أصرارهم على - استعمال اصطلاحات غامضة مثل « البروليتاريا » و « البورجوازية » و « الاشتراكية العلية » لم يكن عبثا ١١ .  
وتضيف إلى ما تقدم سببا أغفله الباحثون هو مرونة المذهب أى عدم جموده وأخذه بسنة التدرج واستعداده لتغيير أساليبه بتغيير الزمان والمكان .  
**الرأى الثالث بضعف المذهب -** إنه إذا كانت قوة الانظمة الماركسية ( وبخاصة النظام السوفييتى ونظام الصين الشعبية ) من الأمور التى لم تعد موضع جدل ، فإن قوة المذهب هى بالمكس من الأمور التى نجد بها لدى البعض موضع ريب وشك ، وفى ذلك يقول أحد زعماء الشيوعيين السابقين « أن الشيوعية آخذة فى الإنطفاء كذهب فكرى » ، وقد سبق أن أشرنا إلى ما يؤيد هذا الرأى من آراء بعض أساتذة الاقتصاد فى فرنسا .

- ويبدو لى أنه لو لم توجد هنالك بعض من الظروف الملائمة لنجاح الثورة البلشفية عام ١٩١٧ ولو لم توجد فى ذلك الحين شخصية قوية متمسكة كشخصية لينين ولولا انتصار لينين فى الحرب الأهلية ( فيما بين عامى ١٩١٨ - ١٩٢١ ) وهزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية ، وغير ذلك من الأسباب التى عملت على تطبيق هذا المذهب ( ولو أنه لم يكن تطبيقا صحيحا ) فى روسيا وعلى توطيد النظام السوفييتى الجديد ، لولا ذلك لكان هذا المذهب قد اتخذ مكانه إلى جانب المذاهب الإشتراكية الأخرى فى متحف آثار المذاهب الاقتصادية ، فالمذهب فى الواقع لا يستمد قوته مما ينطوى عليه من نظريات ثبت خلطهما جميعا ( اللهم إلا ألقاها ) ، إنما يستمد تلك القوة من وجود دولة قوية كبرى تؤيده ، ومن وجود أداة قوية للدعاية له ومن أنه يتخدم فى بعض الأقطار المصالح المادية لأحدى الطبقات : الطبقة العاملة وبخاصة طائفة عمال الصناعات ، وهى - كما قدمنا - طائفة لها أهميتها وخطرها كوقود لنيران الثورات .



ويدعو إلى بذلك أن المذهب يستمد قوته من أنه يصلح أن يكون ، شعلاً ، أو كرمز تلتف حوله ثورة من الثورات أو جماعة من الجماعات ، والجماعات البشرية - كما يقول عالم الاجتماع دوركيم - في حاجة إلى شعار أو رمز يرمز إلى الوحدة التي تجمع بينها أو إلى الأهداف التي تهدف لها ، كما هو شأن العلم لدى الدول المتعدنة وشأن التوتم في الجماعات البدائية القديمة المعروفة بأسماء « العشائر التوتمية » .

خلاصة - وفي مقام الختام نورد أن توجه الانظار إلى أنه ليس من صواب الرأي - ما رآه بعض الباحثين أو المفكرين - من البحث عن أصل أية ظاهرة ( من الظواهر الاجتماعية أو السياسية ) في سبب أو عامل واحد ، إنما الصواب أن تبحث عن عدة عوامل أو أسباب ، فهذه الأسباب التي ذكرناها وذكروها كان لها جميعها - أو غالبيتها - أثر بلا ريب في قوة ذلك المذهب .

لأخيراً : سر قوة الانظمة الماركسية وبخاصة نظام الاتحاد السوفيتي يمكننا أن نلخص ذلك فيما يلي من الأسباب :

١ - لأن الشيوعية - كما قدمنا - ( وكما يقول الدكتور جوستاف لوبون ) تعد اليوم لدى البعض من المتقدمات السياسية ذات الصبغة الدينية .

٢ - من مصادر قوة هذه الانظمة ( في الاتحاد السوفيتي ) كذلك ، وجود الكثيرين من الروسيين الذين يمارضون النظام القائم ولكنهم يقفون منه موقفاً سليماً .

مذهب ماركس وتطبيقه في الاتحاد السوفيتي ؟

هل طبق هذا المذهب حقاً تطبيقاً صحيحاً في الاتحاد السوفيتي ؟

مقدمة : من الآراء بل من الأخطاء الدائمة أن نظام الحكم في الاتحاد السوفيتي إنما يستمد قوته - في المقام الأول - من إسناده إلى مذهب ماركس ،

ولذلك نجد الكثيرين حين يدعون على صحة هذا المذهب وقوته نجدهم يشيرون إلى قوة النظام السوفييتي . وفي ذلك خطأ بين ، ولو أن الكثيرين لم يتبينوه . فالواقع أن ثمة ظروفاً وعوامل عدة هي التي مهدت لقيام نظام ينتسب إلى مذهب ماركس في روسيا ، ولم يكن منها ( كما سنبين ) مذهب ماركس ، كما أن ثمة عدة ظروف وهواميل كانت السرف قوة النظام السوفييتي ، ولم يلعب فيها مذهب ماركس في الواقع إلا دوراً ثانوياً .

وإنه وإن كان هذا المذهب يعد المذهب الرسمي للدولة إلا أنها قد خرت عنه ، بل خرجت عليه - لدى التطبيق العملي - في الواقع ، في عديد من المواضع .

ولقد بلغت هذه المواضع حجماً من حيث العدد . وهداً من حيث البعد وصل بأحد كبار العلماء المنصفين إلى أن يقول : « إننا إذا نظرنا إلى كلمات ماركس فإن من عسير الأمور بل محالها - فيما أعتقد - أن تجعل من الثورة الروسية ( يقصد الثورة الشيوعية ) مثالا للثورة الاجتماعية كما تنبأ بها ماركس ، الواقع أنه لا وجه للشبه بين هذه وتلك » .

ويقول أحد كبار علماء الاقتصاد ( شومبيتر ) : « لقد كان بين المفزي الحقيقي لمذهب ماركس وبين التطبيق السوفييتي للمذهب هوة تبلى من السمة والكبر تلك الهوة التي كانت تفصل بين ديانة المسيحيين الأوائل وبين العقيدة والشعائر التي كان يأخذ بها رجال الكنيسة في القرون الوسطى » .

٣ - « وشهد شاهد من أهلهم » فحسبنا أن نذكر أن الزعيم الماركسي كلارك كن يرى خطأ الرأي الذي « ينظر إلى الماركسية والشيوعية الروسية على أنها متماثلتان . وحسبنا كذلك أن نذكر أن لينين اعترف بأن « السياسة الاقتصادية الجديدة » التي اتبعها لينين عام ١٩٢١ ( والتي سنتكلم عنها فيما بعد ) لم تكن من الاشتراكية .

لذلك لم يكن أمراً عجباً أن نجد لينين يصرح - بعد توليه شئون الحكم - بأنه لم يجد في الماركسية ما يساعده على حل المشاكل العملية الاقتصادية (٨٧) .  
ولا يفوتنا هنا أن نقرر وتكرر بأن مذهب ماركس - في جوهره - هو مذهب اقتصادي .

وأخيراً لا يفوتنا أن نذكر أن الايديولوجية الماركسية ( وكذلك الايديولوجية الديموقراطية الرأسمالية ) كانت من قبل ثورة سنة ١٩١٧ الشيوعية في روسيا . تلعب دوراً قافها .

كما يجب ألا يفوتنا أن لينين فوجيء بتولى شئون الحكم بعد نجاح الثورة الشيوعية الروسية .

فإذا نحن أخذنا بعين الإعتبار كل هذه الاعتبارات لم يكن إذا من مواضع العجب أن نذكر أن النظام السوفيتي يختلف عن الماركسية في الواقع في كثير من المواضع ، حتى أنها ليكادان يمدان - فيما يرى بعض العلماء وكبار الماركسيين أنفسهم - كأنهما شيان مختلفان .

ولعل من الطريف في هذا المقام أن نذكر أن ماركس كان يحاهر بدائه لروسيا ويطالب بمحاربتها .

للتوضيح التي ابتعد فيها نظام الحكم في الاتحاد السوفيتي عن مذهب ماركس تنلخص أم تلك المواضع فيما يلي :

( أ ) توزيع أراضي التبتلاء وكبار الملاك على الفلاحين . كان ذلك - كما قدمنا - في مقدمة ما قام به لينين من الأعمال منذ تقلده مهام الحكم ، وقد فعل لينين ذلك رغبة منه في استمالة الفلاحين إليه إلى مناصرة حركة الثورة ومبادئ نظام الحكم الجديد في بداية عهده ، فقد كانت روسيا بلاداً زراعية فكان يبلغ عدد فلاحها رقاً هائلاً لذلك كان يمدحها بأن تأييدهم له من الدعائم الأساسية لبنيان

نظامه الجديد ، فلم يكن في مقدور لينين في ذلك الحين أن يقرر اشتراكية ملكية الارض (أى تملك الدولة للأراضي مثلاً باعتبارها إحدى وسائل الإنتاج) نزولاً على أحكام مذهب ماركس . ولقد حذت بلاد الديمقراطيات الشعبية حذو لينين ، ولعلمهم أقادوا كذلك من ذلك الدرس الذى تلقوه على أيدي الشيوعيين المنفارين عام ١٩١٩ حينما حاولوا تحويل الأراضي الزراعية إلى مزارع تمتلكها الدولة فكان أن انضم الفلاحون إلى أعضائهم وقضى على الحركة الشيوعية .

(ب) السياسة الاقتصادية الجديدة في عهد لينين - هى تلك السياسة التى أضطر لينين إلى اتباعها (في أبريل ١٩٢١) تحت نير تأثير الأحوال السيئة والازمة الاقتصادية الحادة التى ترتبت على الحرب الأهلية التى نشبت في بداية عهده ، وعلا بتلك السياسة دعا لينين أصحاب رؤوس الأموال الأجانب أن يستغلوا أموالهم في روسيا لدعم الصناعات الروسية وقد وعدهم لينين ببعض الإمتيازات لتشجيعهم إلى إجابة دعوته - وقد اعترف لينين بأن هذه السياسة الاقتصادية الجديدة ، ليست من الإشتراكية.

(ج) العدول عن الدعاية اللادينية : تشرب مذهب ماركس - كما هو معلوم - بزعمة الحادية ، وقد نص الدستور السوفيتى على حرية الدعاية اللادينية ، وقد قامت الحكومة السوفيتية فعلاً بتشجيع تلك الدعاية ، ولاكتها نظراً لبعض الاعتبار السياسية (منذ الحرب العالمية الثانية حيث كانت حليفة لدول غربية ومسيحية) عدلت عن سياستها تجاه الأديان فلم تعد تشجع الدعاية اللادينية .

(د) الاعتراف عن مبدأ جماعية السلطة والقيادة : كان ذلك في عهد ستالين ، وكان ذلك الاعتراف في مقدمة التهم التى وجهها إليه خروشيف في خطابه الشهير بال مؤتمر العشرين للحزب الشيوعى (في فبراير ١٩٥٦) .

(هـ) **الانحراف عن مبدأ انهيار سلطان الدولة :** المبدأ هو - كما قلنا - من المبادئ الأساسية في مذهب ماركس - وعما يترتب عليه أن تقدم التيار الاشتراكي من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف سلطان الدولة تمهيداً إلى زوالها (والوصول إلى المرحلة الثانية : مرحلة الشيوعية الكاملة والفوضوية) . واحتراماً لهذا المبدأ نجد في جمهورية يوغوسلافيا الشعبية يعرفون الهيئات الشعبية ( أى المجالس أو اللجان المنتخبة من الشعب ) بالسلطة على حساب بيروقراطية الدولة ( أى على حساب الهيئات المكونة من موظفين ، والمهيئة من الحكومة المركزية ) فالطريق الذى يجب أن تسلكه الاشتراكية هو الذى يأخذ فيه نطاق دور أفراد الشعب في إدارة شئون أنفسهم بأنفسهم *auto administration* في الإزدياد والإمتداد ، وذلك في كل هيئة من الهيئات وكل مشروع من المشروعات ، ذلك هو ما يتبع في يوغوسلافيا ولكنه لا يتبع في الاتحاد السوفيتي حيث نجد سلطان أداة الحكم فيها في إزدياد لا في طريق الزوال ( كما تتطلبه روح مذهب ماركس ) وذلك مما يؤدي الرأي القائل بأن المرحلة الثانية من مراحل تطور الدولة في مذهب ماركس ( وهى مرحلة الشيوعية الكاملة التى تنتهى بالفوضوية أى بزوال سلطان الدولة ) هى ضرب من ضروب الخيال .

(و) **الانحراف عن مبدأ إلغاء الطبقات :** وإن كانت قد تمت في الاتحاد السوفيتي تصفية طبقات النبلاء وملوك الأرض وأصحاب المصانع وأصحاب البنوك إلا أن ذلك لا يبنى أن المجتمع هناك قد أصبح - كما يدعون مجتمعاً لا طبقياً ، أو أنه - بالأقل - قريب منه ، يعمل فيه قدر المستطاع على تقريب مدى التفاوت الذى يفصل بين مختلف الطوائف .

فالواقع أنه قد قامت على انقاض الطبقات القديمة طبقة جديدة عليها هى تلك التى يطلق عليها البعض « طبقة البيروقراطية السياسية » أى تلك الطائفة

التي تسيطر على شئون الحكم والإدارة في البلاد ، ويعد الحزب الشيوعي منبع  
أو مصدر تلك الطبقة . . ولقد حصلت تلك الطبقة على كثير من المزايا من  
وراء أو من ثمار ما أحرزته البلاد من تقدم كبير في الميدان الاقتصادي .

ولم يكن مدى التفاوت بين مختلف الطوائف أو مدى الفارق بين دخول  
الأفراد في الاتحاد السوفيتي بأقل منه — كما يظن البعض — عما يشاهد من مثل  
ذلك الفارق أو التفاوت في البلاد الغربية الرأسمالية، بل أن الواقع هو العكس إذا  
نحن أدخلنا في حسابنا مقدار ما يفرض في البلاد الرأسمالية من ضرائب فادحة  
على الدخل الكبيرة في حين لا يفرض مثلاً في الاتحاد السوفيتي .

— ولا يفوتنا أخيراً أن نذكر أن الفرصة متاحة — في الاتحاد السوفيتي  
لأبناء الطبقة الدينية لينهضوا بأنفسهم ويرقوا السلم الاجتماعي للوصول إلى  
الطبقة العليا .

الأسباب التي أدت إلى ابتعاد نظام الحكم عن المذهب في بعض المواضع وبعض  
القطرات :

كان ماركس يرى أن مذهبه لا يمكن الأخذ به إلا في بلد تقدمت الصناعة  
فيه . ولكن روسيا كانت بلداً تأخرت فيه الصناعة إلى حد كبير ، فلم تكن  
روسيا من البلاد التي يحول بخاطر ماركس إمكان تطبيق مذهبه فيها وكان  
في ذلك موضع من أم المواضع التي يختلف فيها لينين مع ماركس ، وقد أثبتت  
أحداث التاريخ عدم صحة الرأي الذي ارتآه ماركس ، وكان إذاً طبيعياً أن يعدل  
ذلك المذهب حين يراد تطبيقه في مثل ذلك البلد ، لاسيما أن لينين ذاته الذي كان  
أول من قام بتطبيق مبادئ هذا المذهب في روسيا لم يكن يحول بتاتاً بخاطره  
ذلك الخاطر حتى قبيل ثورته بشهور قليلة ، أي أنه لم يكن يفكر بتاتاً أنه هو  
الذي سيقوم بمهمة ذلك التطبيق .

ولقد كانت ظروف تاريخية هي التي مهدت للزعيم لينين تقلد زمام

الحكم في روسيا السوفيتية ، ولقد سبق أن أشرنا إلى بعض تلك الظروف ،  
وحسبنا هنا أن نصيف إلى ما تقدم : أن الثورة في روسيا السوفيتية كانت في ذلك  
الحين - حين قام بها لينين - ضرورة من الضرورات ، وكانت ترجع ضرورتها :  
( أولاً ) إلى أنها كانت السبيل الوحيد لإنهاء الحرب التي كانت أغلبية الشعب  
تتوق إلى إنهاؤها مع ألمانيا ، في حين أن الحكومة القائمة إذذاك كانت تريد الاستمرار  
فيها ، كما كانت ترجع ضرورتها ( ثانياً ) إلى أن البلاد الروسية كانت بحاجة ماسة  
إلى التصليح حتى تستطيع أن تسير في ركب الدول المتقدمة المتقدمة ، وكان  
رأس المال المحلي ( الروسي ) والطبقة والأحزاب التي تمثل الشعب من الضعف إلى  
حد كانت معه عاجزة عن حل تلك المشكلة العاجلة مشكلة التصنيع ، فلم يكن ثمة  
بد من الثورة ولم يكن ثمة سوى هيئة واحدة تستطيع أن تقوم بها : هي ذلك  
الحزب الثوري المنظم تنظيماً قوياً الذي يترجمه لينين وكان يدين بمبادئ ماركس ،  
ويمثل الطبقة العاملة في الامبراطورية الروسية ، على أن مما تجدر ملاحظته - كما  
يقول شوميتز - إن الأهداف التي أعلن عنها الروس الماركسيون مدى سنوات  
عدة منذ البيان الذي أذاعوه عام ١٨٩٨ كانت تشمل أولاً إقامة جمهورية برلمانية  
بوجوهوية ، على أن تنبهما - في مرحلة تاريخية تالية - إقامة مجتمع اشتراكي .  
نريد أن ننهي من ذلك إلى القول بأن نجاح ثورة ماركسية أو قيام نظام حكم  
ماركسي في روسيا لم يكن سرده إلى أن الشعب الروسي كان يدين بمبادئ  
ماركس . كل ذلك جعل من الطبيعي حين يدخل المذهب تلك البلاد أن يدخل  
عليه - كما قدمنا - غير قليل من التعديل والتبديل .

ثم إن المذهب ليس - كما بينا - مذهباً جامداً يقدم برنامجاً معيناً محدداً لا يغير  
وإن تغير الزمان والمكان ، إنما هو مذهب من خصائصه المرونة والصبغة العملية  
والأخذ بصفة التدرج في تطبيق مبادئه ، ذلك فضلاً عن أن لينين ذاته لم يكن

من الأشخاص الجامدين المتحصبين في اعتناق مذهب من المذاهب dogmatatique إنما كان رجلاً عبقرياً ، يمتاز بروح عملية . ( وشأنه في ذلك كان شأن ستالين ، وعكس ما كان عليه شأن تروتسكي ) .

لذلك عرف لينين كيف يصنع لذلك المذهب من التفسير ويدخل عليه من التعديل ما يتلائم مع ظروف البيئة التي عاش فيها .

فقد تأخر لينين بتجارب الثورة الروسية لعام ١٩٠٥ كما تأخر بظروف وآثار الحرب الأهلية بينه وبين جيش الروس الملكيين وخصومه من المنشفيك : الأمر الذي أدى به إلى أن يتفكر - بعد أن تقدم الكثير من الخطوات - في طريق سياسته الاشتراكية .

وأخيراً لا يفوتنا أن نذكر أنه كان لأزعات والشهوات الشخصية لبعض الزعماء أثر فيما قد يرى أحياناً من انحراف عن بعض مبادئ ذلك المذهب ، ذلك كان شأن ستالين حين استأثر وحده بالزعامة والسلطان فاعترف بذلك عن مبدأ جماعية السلطة ، وجماعية القيادة والزعامة .

٣- سر قوة نظام الاتحاد السوفيتي . يمكننا أن نلخصها فيما يلي من الأسباب :

( أ ) لأن الشيوعية - كما قدمنا - ( وكما يقول الدكتور جوستاف لوبون ) تعد اليوم لدى البعض من المعتقدات السياسية ذات الصبغة الدينية .

( ب ) جهود الكثيرين من الروسين الذين يعارضون النظام القائم ( لاسيما في عهد ستالين ) ولكنهم يقفون منه موقفاً سلبياً ، وهو موقف تفسره كثرة ما جرى من حركات التطهير وأساليب الإرهاب ( لاسيما في عهد حكم ستالين ) رغم أنها تعد أكبر عيوب تلك الأنظمة .

( ج ) استمد النظام السوفيتي قوة من كفاحه ضد هتلر واتصاه عليه ، ولو



أن القوة قد استمدتها الشعب الروسى فى الواقع من شعوره القومى الوطنى أكثر مما استمدتها من شعور الحرص على نظام الحكم السوفيتى .

( د ) وكذلك وجد نظام الحكم السوفيتى سناداً قوياً فى سياسة . العزلة ، ( أو كما كان يطلق عليها عادة سياسة « الستار الحديدى » ) التى اتبعتها روسيا لاسيما فى عهد ستالين ، فقد ساعدت هذه العزلة على إخفاء الكثير من الأعمال الاستبدادية الإرهابية والكثير من المساوئ عن عيون الشعوب الأخرى خارج الاتحاد السوفيتى : الأمر الذى ساعد أداة الدعاية السوفيتية على أن تكون لها كذلك تأثير كبير على أفراد الشعوب الأجنبية .

( هـ ) إن هذا النظام قضى على أزمة العمال والموظفين المأطلين ، وبعد ذلك فى مقدمة مفاخر ومصادر قوة نظام الحكم السوفيتى .

( و ) يقولون أن الروس لم يعرفوا الديمقراطية والحرية من قبل ولذلك نهدم قد أنسوا إلى النظام السوفيتى ولم يشعروا عليهم رغم صبغته الاستبدادية تعليق - هذه الوقائع حجة على جانب كبير من الضعف . فالتاريخ يذكر للعبيد الأرقاء ثورات تحريرية رغم أنهم لم يعرفوا الحرية من قبل ، فالأفراد أو الشعوب تستطيع أن تنفر بطبيعتها من العبودية أو من الطغيان دون أن يكون قد سبق لها معرفة أو مزاولة الاستقلال أو الحكم الذاتى أو الحرية والديمقراطية .

( ز ) ونضيف إلى ما تقدم ما تعلمه الاتحاد السوفيتى ( وكذلك الصين الشعبية ) من أشواط بعيدة فى سبيل التقدم فى مختلف النواحي : العسكرية والسياسية والإقتصادية والثقافية وسياسة التصنيع ، لاسيما إذا قورنت حالة كل من هذين البلدين ، بما كانت عليه من قبل ( أى قبل الثورة الشيوعية ) من فساد وضعف بالغ فى مختلف تلك النواحي . ذلك هو ما يعترف به المنصفون من الساسة والعلماء الثريين أنفسهم . - معبارة أخرى : إن قسوة النظام الحال إنما ترجع قبل

كل شيء إلى أنه جاء بعد نظام قيصرى بلغ أدنى درجات الضعف وأقصى درجات الفساد .

- وجدير بنا هنا ألا ننفل الدور الذى قام به زعماء يمتازون مثل لينين فى الاتحاد السوفيتى ، وماوتسى تونج وشوين لاي فى الصين الشعبية ، وما كان لهم من فضل فى تدعيم نظام الحكم الجديد فى بلادهم وفى إحراز ما أشرنا إليه من تقدم .

وأخيرا يبدو لى أنه يصح أخيرا أن يضاف إلى جانب تلك الأسباب التى عملت على تدعيم الأنظمة الماركسية فى بلادها أخطاء ساسة الدولة الغربية ( وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التى تقسم بطابع فساد أداة الحكم بها ) إزاء دول الكتلة الشرقية .

تلك الأخطاء تمد - فى نظر بعض كبار المؤرخين الغربيين - فى مقدمة العوامل التى عملت على إبعاد جمهورية الصين الشعبية عن الكتلة الغربية والإلقاء بها إلى جانب روسيا السوفيتية .

٩ - محاطة . روسيا والاستعمار . وأخيرا نضيف إلى ما تقدم تلك الفكرة التى استقرت فى أذهان الكثيرين فى الدول الشرقية والغربية ، حتى عهد قريب ، من أن روسيا منذ عهد لينين تعادى سياسة الاستعمار الذى كانت يزاوله الغرب الرأسمالى وكانت تلك الدول تعاني الكثير من مظالمه ومساوئه واستغلاله . ولقد ساعدت تلك الفكرة النفوذ الروسى على الانتشار - لاسيما بين طوائف المثقفين فى تلك الدول .

واقدر تبين فى السنوات الأخيرة بجملاء حتى لأعين البلباء خطأ تلك الفكرة التى كانت - قد سادت فأفادت النفوذ الروسى حينما من الدهر .

فسياسة معاداة الاستعمار من جانب الروس لم تكن مسألة مبدأ ، وإنما

كانت - على حد التعبير السياسي - مسألة تأكيدك لإضعاف نفوذ الغرب الرأسمالي في تلك المستعمرات ليحل النفوذ الروسي مكانه .

فإذا نحن نظرنا إلى المسألة من حيث المبدأ فانه يتبين لنا أن السياسة السوفيتية إنما كانت تهدف إلى السيطرة المالية . وهذا هو ما ورد على لسان لينين حين قال : « أن هذا النضال سيتسبى بانتصار الجمهورية السوفيتية المالية » .

ماركس والاستعمار - ولقد فأت الكثيرين أن ماركس وانجليز لم يكونا من المناهضين للاستعمار ، بل إن ماركس قد أيد الاستعمار البريطاني في الهند ( في عهده ) وأشاد بانتشار الصناعة الانجليزية في الهند ، ولقد كان يرى أن من شأن ذلك الاستعمار أن يزعزع الجمود الذي كان جاثما على الهند ففسرع في الحاق بركب الحضارة الحديثة ، وتغضض بالتال لسنة تطورها .

- ولقد كان لينين يرى أن تمد الدول الماركسية يد العون الإقتصادي والفني والسياسي إلى الشعوب المتخلفة المستعمرة لمساعدتها على التحرر وتحقيق ثورتها الديمقراطية باعتبارها « خطوة أولى صوب الاشتراكية » ( الماركسية ) .

وهنا تترأى لنا مرة أخرى في مرآة التاريخ صورة جديدة من صور فشل تنبؤات ماركس . فلقد أثبتت أحداث التاريخ - كما شهدت بذلك إحدى لجان هيئة الأمم المتحدة في بعض تقاريرها عن أحوال المستعمرات التي كانت تروّج تحت نير الاستعمار الغربي في إفريقيا وآسيا أن الدول الاوربية لم تكن تحفل بالعناية بالتهوض بالمستعمرات ومساعدتها على الحاق بركب الحضارة كما كان يظن ماركس . والواقع أن كل ما كان يعني تلك الدول من أمر مستعمراتها هو استغلال ثرواتها ، وأن تتخذ منها أسواقا لمصنوعاتها ، وأن تحصل منها على أيد عاملة رخيصة .

## الفصل الثانى

### النظام السياسى للاتحاد السوفيتى

- ميجيد - تقدم القول بأن النظام السوفيتى يقوم على أساس مذهب كارل ماركس ويستلهم روحه ، ولقد بينا - فيما تقدم - الخصائص الدستورية لهذا المذهب ، لذلك فإنه يبدو كافيا أن نبين إلى أى حد أخذ نظام الحكم السوفيتى بمبادئ هذا المذهب (١).

وبين هذا النظام دستور سنة ١٩٣٦ (الذى يطلق عليه دستور ستالين) وإن كانت قد أدخلت عليه فيما بعد بعض تعديلات ، على أننا نجد بنا - قبل أن نعرض لبيان أهم أحكام ذلك الدستور - أن نذكر نبذة تاريخية موجزة عن حالة روسيا وأهم الأحداث الدستورية والسياسية التى مرت بها قبل وضع ذلك الدستور .

#### مقدمة - نبذة تاريخية موجزة عن أهم الأحداث والتطورات

التي مرت بروسيا قبل الدستور الحالى لعام ١٩٣٦

نسقسم هذه النبذة التاريخية إلى أربعة أقسام أو مراحل :

- (١) حالة روسيا قبل الحركة الثورية لعام ١٩١٧ ، (٢) الحركة الثورية لعام ١٩١٧ (٣) عهد حكم لينين (٤) عهد حكم ستالين حتى صدور دستور ١٩٣٦
- (١) حالة روسيا قبل الحركة الثورية لعام ١٩١٧ - كان تاريخ روسيا من الناحية العسكرية - على حد تعبير ستالين - سلسلة متصلة الحلقات من الهزائم ، وقد كان أكثر هذه الهزائم إضرارا بروسيا هزيمتها أمام عدوان التتر وخضوعها لحكمهم نحو قرنين ونصف ( فيما بين عامى ١٢٤٠ - ١٢٨٠ ) الأمر الذى أدى

---

(١) ليكن مفهومنا أن عبارة النظام السياسى ، و د نظام الحكم ، هما عبارتان مترادفتان .

إلى جعل روسيا موضع عزلة عن أوروبا بحيث لم يصل إليها شعاع من نور عصر النهضة بأوروبا ، على أن روسيا أخذت بعد ذلك تسير ببعض خطى النهضة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على أبدى القيصر بطرس الأكبر والقيصر اسكندر الثاني على أننا نجد رغم ذلك في أواخر القرن التاسع عشر أن حال العمال كانت في أسوأ حال . فقد كانوا يشكون ضالة الأجور وعددا من ساعات العمل يبلغ حد الإرهاق ( من ١٢ - ١٥ ساعة يوميا ) ولم تكن هناك تشريعات لحماية العمال ، ومن ذلك عمدوا إلى سلاح الاضرابات ولجأوا إلى تأليف النقابات ، كما بدأت مبادئ ماركس تجد لها سيلا إلى عقولهم وسلطانا على قلوبهم ، لاسيما مبدأ الصراع بين الطبقات ، وفكرة الثورة ، القضاء على النظام الرأسمالي (١) الوليد .

لذلك فكر القيصر ( نقولا الثاني ) في فرضية العناصر الفاضية النائرة فعمل على دعوة برلمان منتخب من الشعب ( يطلق عليه هنالك « الدوما » Duma ) عام ١٩٠٥ . ولكن ذلك البرلمان لم يحقق شيئا مما عقد عليه من آمال فظل الشعب على ما كان عليه من الكراهية للقيصر وحكومته ، وظل القيصر - كما هو - وجلا يشوب عزيمته الخور وذكاه الضعف ، أكثر من يفتشيره في شئون الحكم راسب أفان شهر هو راسبوتين Rasputine .

#### الحركة الثورية لعام ١٩١٧

في ١٥ مارس عام ١٩١٧ ( أى إبان الحرب العالمية الأولى ) أرغم القيصر على النزول عن العرش على أثر حركة ثورية قام بها الشعب بقيادة السوفييت ، وشارك الشعب بعض رجال الجيش ، بل أن الحرس القيصرى ذاته أعلن عصيانه وقد كانت ترجع هذه الثورة إلى أسباب عدة أهمها سوء المركزسكرى وما حاق بالجيش الروسية من هزائم وخسائر فادحة على يد الجيش الألماني ، كما كانت ترجع هذه الثورة إلى سوء الحالة الاقتصادية وإلى ما كان يتم به رجال الحكومة

من اختلاس أموال الدولة ، وإلى ما كان يحيط القيصرة من الشكوك بأنها كانت تتصل بالألمان وتعاونهم سرا ، وكان هذا المسلك من جانبها بإيعاء من الراهب الأتالي راسبوتين ،

**الحكومة المؤقتة** - كان القيصر قبيل تنازله عن العرش قد أصدر قراراً بفض دورة انعقاد البرلمان ، الدوما ، - ولكن البرلمان لم يحترم إرادة القيصر فلم ينفذ قراره بل ظل يعقد جلساته . وفي ١٤ مارس قرر هذا البرلمان إقامة حكومة مؤقتة .

وقد اتجهت سياسة هذه الحكومة المؤقتة إلى الإستمرار في الحرب بعد سقوط القيصر ، ولكن الشعب ( وبخاصة مجالس السوفييت ) لم تكن تميل إلى هذه الحكومة ولا إلى الإستمرار في الحرب .

**مؤتمر السوفييت<sup>(١)</sup>** في بيتروغراد - عقد في مارس ثم في يونيو ١٩١٧ بيتروغراد مؤتمر ضم مندوبين يمثلون سوفييتات الإمبراطورية الروسية ، وقد قرر هذا المؤتمر تأليف لجنة تنفيذية ( تختار بين أعضائه ) كهيئة دائمة ، وهكذا ظهرت في الميدان السياسي هيئة شعبية كبيرة الإنتشار استطاعت القبض

---

(١) مغزى كلمة سوفييت : تنمى كلمة سوفييت Soviet في اللغة الروسية ، المجلس ، وقد كانت كلمة سوفييت ، تطلق في روسيا في بداية الأمر على المجلس الذي يضم مندوبين يمثلون العمال في المراكز الصناعية وقد كان أول مجلس عرف بهذا الاسم (سوفييت) في روسيا هو ذلك المجلس الذي اجتمع بعد اضطراب عمال المطابع في صيف ١٩٠٥ ، وكان يضم مندوبين عن جميع عمال المطابع في روسيا وكان يطلق عليه « سوفييت مندوب عمال المطابع » - وقد انتشرت بعد ذلك سوفييتات مندوب العمال في جميع المراكز الصناعية تقريباً .

على زمام الحكم في البلاد ، إذ يجب ألا يغيب عنا أن السوفييتات ( أى تلك المجالس ) - كما قدمنا - كان لها دور كبير في الثورة التي أرغمت القيصر على التنازل عن الحكم .

**ظهور لينين والبشفيين (١) وحركته الثورية** - في هذه الفترة نجد أن لينين الذى كان بالنفى وكان رئيساً للحزب البشفي bolchevik قد عاد إلى روسيا في ١٦ أبريل ١٩١٧ ، وقد استطاع لينين وحزبه السيطرة على مؤتمر السوفييت ( الذى سبق الإشارة إليه ) كما استطاع تدريجياً أن يستحوذ على المراكز الرئيسية في تلك اللجنة التنفيذية لذلك المؤتمر ، فقد كان لذلك الحرب برنامج يستهوى الشعب وبخاصة طبقة العمال إذ كان يتضمن : توفير الغذاء للجميع وإبرام صلح عاجل مع ألمانيا ، وتوزيع الأراضي على الفلاحين ، وإقامة دكتاتورية عمالية . وساعد على تقوية هذا الحزب ونشر نفوذه أن المركز الحربى سار من سوء إلى أسوأ فتماقبت انتصارات الألمان وسقطت في أيديهم إحدى

---

(١) مغزى كلمة **بشفي** : هذه الكلمة مشتقة من الكلمة الروسية bolche ومعناها الأغلبية ، وقد أطلقت على الحرب الذى يزعمه لينين ، الحرب البشفي ، أى صاحب الأغلبية ، وقد أطلقت هذه التسمية على الفريق الذى تزعمه لينين من بين أعضاء حزب العمال الإشتراكي ، ويانا لذلك نقول أن هذا الحرب عقد عام ١٩٠٣ مؤتمره الثانى في بروكسل ثم في لندن ، وقد حدث أن تبين خلال ما دار فيه من مناقشات نوعتان مختلفتان : فكان هناك فريق على رأسه لينين يرى استخدام العنف لتحقيق أهداف الحزب ، أما الفريق الآخر فقد كان يرى بالعكس الأخذ بالوسائل السياسية السلمية واتباع سنة التدرج لتحقيق الدولة الاشتراكية . وقد كان لينين وجماعته هم أصحاب الأغلبية في ذلك الخلاف ، لذلك أطلق عليهم البشفيين ، أما معارضوهم فقد أطلق عليهم «المنشفيين» أى أصحاب الأقلية .

المدن الروسية الهامة هي « ديفنا » في سيبيريا . لذلك لمجد لينين يقوم - تلبية لرغبة جماهير الشعب الراغبة في السلام ووضع حد للحرب - يقوم وبمعاونته Trotsky بتروtsky بتنظيم حركة ثورية في أكتوبر ( من ذلك العام ) أدت الى عزل تلك الحكومة المؤقتة . وقد اجتمع عقب ذلك مؤتمر السوفييت وقرر أن السلطة العليا في الدولة هي لمجلس ااختار هذا المؤتمر أعضائه وأطلق عليه « قوميسرى الشعب » ، وقد كان أبرز شخصيات هذا المجلس شخصية لينين وتروtsky ، وكان لينين هو صاحب النفوذ والسلطان الأكبر في ذلك المجلس .

#### عهد حكم لينين :

تقلد لينين زمام الحكم في روسيا في نوفمبر عام ١٩١٧ ، على أنه يجب ألا يفوتنا - كما قدمنا - أن شئون الحكم كانت من الناحية القانونية في أيدي « مجلس قوميسرى الشعب » ، أى في يد هيئة جماعية ولكن لينين كان أبرز شخصية في ذلك المجلس وكان هو في الواقع المسيطر على ذلك المجلس وعلى شئون الحكم في البلاد كما كان يماونه الزعيم تروtsky . ولم تكد تنقضى فترة ثلاثة شهور على تقلد لينين ( وتروtsky ) زمام الحكم حتى وجدناه قد عمل على إخراج روسيا من الحرب وعلى سحق طبقة النبلاء والطبقة الوسطى .

ويميز فترة حكم لينين صدور دستور «ستوتو» يوليه ١٩١٨ ، وقد خيل إلى لينين في ذلك الحين أنه قد نجح في إقامة صرح الاشتراكية بالبلاد حين انتهى من تأميم الصناعة والبنوك والقضاء على انقطاعيات النبلاء وكبار الملاك وفرض نظام العمل العام الاجبارى ، واحتكار الدولة للحبوب وبعض المحاصيل الاخرى ، وأخضع توزيع كافة السلع لنظام البطاقات ، ولكن لينين قضى بعد صدور ذلك الدستور واتباع هذه السياسة الاشتراكية نحو أعوام ثلاثة قاسى خلالها مرارة التدخل الأجنبي المسلح ، والحرب الأهلية ضد جيش الروس الملكيين وقتن كان يثيرها



المثقفين (حزب الأقلية المعارض) (١) في خلال عام ١٩٢١ حين انتهت تلك الحرب الأهلية بانتصار لينين تكشف له حال البلاد عن أزمة اقتصادية حادة وإنهيار النظام الصناعي في البلاد ، ولشأة طبقة من الفلاحين الأثرياء والكولاك الذين يرجع ثراؤهم إلى توزيع إقطاعات التبنلاء وكبار الملاك عليهم .

عدول لينين عن سياسته الاشتراكية - تلك الأحوال السيئة اضطرت لينين إلى العدول عن تلك السياسة الاشتراكية ، وإلى أن يبدأ ما يطلق عليه عهد « السياسة الاقتصادية الجديدة » التي بمقتضاها أباح لينين حرية التجارة ودعا (في أبريل عام ١٩٢١) أصحاب رؤوس الأموال الأجانب أن يستغلوا أموالهم في روسيا لدعم الصناعات الروسية ، ووعدهم لينين ببعض الامتيازات لتشجيعهم إلى إجابة دعوته ، فمقد إتفاقية تجارية مع إنجلترا عام ١٩٢١ وأخرى مع ألمانيا عام ١٩٢٢ ، وببذ سياسة زميله تروتسكي التي كانت تهدف إلى القيام بدعاية ثورية شيوعية في الأقطار الأجنبية ، فكان برنامج لينين يتلخص في العمل على تثبيت أركان النظام الاشتراكي في روسيا أولا مستنداً في ذلك على معاونة أصحاب رؤوس الأموال الأجانب ، ثم بعد أن ينتهي من توطيد أركان هذا النظام في روسيا يعمل على نشر مبادئه في الأقطار الأجنبية .

---

(١) لاقى لينين في بداية عهد حكمه شرا ، بل شرارة تحولت إلى سعي لحرب أهلية كانت دول الحلفاء ( إنجلترا وفرنسا وأمريكا ) تذكر لميها لأنها كانت تريد أن تبقى روسيا في حربها ضد ألمانيا ، وفي بداية هذه الحرب الأهلية اضطرت حكومة روسيا البلشفية ( حكومة لينين ) إلى الوقوف موقف الدفاع فقد كانت هدفا للهجوم من كل ناحية ، ولقد كان من أمر دخول الجيوش الأجنبية الأراضي الروسية أن زادت حاسة الأهلين للدفاع عن النظام الروسي الثوري ، الأمر الذي ساعد لينين على كسب معركة هذه الحرب الأهلية .

دستور يناير ١٩٢٤ - وفي ٣٠ ديسمبر ١٩٢٢ وافق مؤتمر السوفييت في روسيا على أول مشروع لدستور فيدرالى وهو مشروع الدستور الذى أدخلت عليه بعض تعديلات ثم أعلن في ٣١ يناير ١٩٢٤ دستورا فيدراليا للاتحاد السوفيتى .

وقد كان أصحاب هذا الدستور يبيدين عن الادعاء بأنه ذو صبغة ديمقراطية كاملة ، فقد كان مثلا للتأخين في المدن نواب أكثر نسبيا مما كان للتأخين في الريف ، ويبدو أن مرد ذلك كان راجعا إلى أن طاقة العمال في المدن كانت هي التي تدعم عماد النظام الاشتراكي الجديد ، وكانت هي الفئة التي اعتمد عليها لينين في حركته الثورية التي قام بها ١٩١٧ .

خلاصة - كان لينين ( كما يقول الأستاذ فيشر أستاذ التاريخ بجامعة أكسفورد ووزير معارف بريطانيا سابقا ) رجلا منامرا جريئا حاد الذكاء قوى المزجة وكان يؤمن إيمانا عميقا بأن الأقدار اختارته لكي يترجم ثورة روسية ناجحة تنتهى بتصفية طبقة البورجوازية وإقامة حكومة دكتاتورية عمالية ، وكان أكثر إنتاجا حتى من القيصر بطرس الأكبر ... كما كان حكمه نزها بعيدا عن شوائب الرشوة والفساد فقد خصص لينين ووزراؤه لأنفسهم مرتبات صغيرة ، وأخذوا أنفسهم بالزهد الشديد الذى دهرم غيرهم للاقتداء فيه بهم .

عهد حكم ستالين <sup>(١)</sup> (حتى صدور دستور ١٩٣٦)

إرتفع نجم ستالين في أواخر عهد لينين إذ عين عام ١٩٢٢ سكرتيرا للحزب

(١) ولد ستالين عام ١٨٧٩ وكان ابنا لإسكان من أهالى ولاية جورجيا ، وقد تخرج من صفوف الجماعات الثورية ، وكان في عهد شيايه أحد أفراد المصائب التي تسطو على القنارات ( من كتاب تاريخ أوروبا في العصر الحديث . المرجع السابق ص ٦٢١ ) .

الشيوعي ( وهذا هو الاسم الجديد الذي أصبح يسمى به البلاشفة القدماء أي جماعة أنصار لينين ) .

لدى وفاة لينين ( في يناير ١٩٢٤ ) شهدنا نزاعاً حول مسألة من يخلفه ، فرأينا تروتسكي رغم زمالته القديمة للزعيم لينين ورغم شعبيته وسابق خدماته للثورة قد استبعد تدريجياً وأصبحت مقاليد السلطة الحقيقية في يد ستالين الذي لم يكن - كما قدمنا - سوى سكرتير الحزب الشيوعي ، ويبدو لنا أنه كان في مقدمة العوامل التي أدت إلى رجحان كفة ستالين على كفة تروتسكي في ميزان الحكم والسلطان ، أن ستالين كان من أنصار سياسة لينين التي تقدم ذكرها والتي كانت تنادي بنظرية " تدهيم الاشتراكية في روسيا أولاً " تلك النظرية التي عقد لها لواء النصر ضد سياسة أو نظرية تروتسكي التي كانت تنادي أولاً " بالثورة الدائمة العالمية " .

وقد استطاع ستالين عقب وفاة لينين أن يؤلف بالاشتراك مع اثنين من الزعماء - حكومة مطلقة السلطان عرفت " بالحكومة الثلاثية " ، ولكن ستالين عرف فيما بعد ( عام ١٩٣٦ ) أن يتخلص من هذين الزعيمين الشريرين في الحكم كما يتخلص من كثيرين غيرهما من القادة والزعماء وذلك بإعدامهم بعد محاكمات كان أغلبها محاكمات صورية تتم بصورة تصفية .

مشروع دسشور سنة ١٩٢٦ - قرر المؤتمر السوفيتي العام الذي عقد في أوائل عام ١٩٣٥ تعديل بعض أحكام الدستور ( دستور ١٩٢٤ ) تعديلاً يهدف إلى جعل النظام الانتخابي أكثر ديمقراطية بحيث يأخذ ما كان قائماً من تقرير امتياز لناخبي المدن على ناخبي الريف ، أي أنه أريد بالتعديلات الجديدة الأخذ بمبدأ المساواة التامة بين الناخبين ، كما أنه أريد جعل الانتخابات " من درجة واحدة ( أي انتخاباً مباشراً ) بعد أن كان انتخاباً غير مباشر ، كما أريد جعل الانتخاب

سرياً بت أن كان علينا ، كما يهدف التعديل كذلك إلى جعل الأسس الاقتصادية والاجتماعية للدستور أكثر إتجاها نحو الاشتراكية وذلك بتعزيز الميكنة الاشتراكية : الأمر الذى أدى إلى القضاء على طائفة « السكولاك » (١) .

### الفرع الأول - الحزب الشيوعى السوفييتى

« مقدمة - حين نطلق كلمة « الحزب » فى الاتحاد السوفييتى فإنه يقصد به « الحزب الشيوعى السوفييتى » ، وذلك لأنه لا حزب هناك سواه . ذلك الحزب يمثل على حد تعبير أحد الاساتذة الفرنسيين - « القلب بالنسبة لميكل نظام الحكم هناك ، فهو فى الواقع الأساس الحقيقى للسلطة فى الاتحاد السوفييتى ، وهو الممثل للذهب (مذهب كارل ماركس) ، أو ببساطة أخرى « الإيديولوجية الماركسية اللينينية » . وعلى ضوء هذا المذهب يعمل الحزب على تنظيم المجتمع السوفييتى . فهو الذى يحدد الأهداف لأداة الحكم ، ثم هو الذى يقوم بعد ذلك بمراقبة كيفية مراوالة هذه الأداة لسلطانها . وحسبنا أن نذكر أن أهم القرارات الحكومية تصدر عن طريق اللجنة المركزية للحزب ومجلس الوزراء مجتمعين .

لذلك كله رأينا أنه قد أصبح من الاوفق بل ومن الطيبى - حين نريد دراسة النظام السياسى السوفييتى - أن نبدأ بدراسة الحزب ولساطه ، وإن كان فى ذلك خروج على التقاليد التى جرى عليها رجال الفقه الدستورى (سواء كان ذلك فى مصر أو فى فرنسا) .

قصة تاريخية عن الحزب - ترجع أصل نشأة هذا الحزب فى روسيا إلى عام ١٨٩٨ إذ أنشئ « الحزب الاشتراكى الديمقراطى » (أو كما يطلق عليه أحيانا « حزب

---

(١) أى الفلاحين الذين أنزوا فى عهد لينين من جراء توزيع انطااعات النبلاء وكبار الملاك عليهم .

العمال الإشتراكي الديمقراطي ) ، وقد كان يدين - كما قدمنا - بمبادئ كارل ماركس ، كما كان لينين في مقدمة زعمائه ، وفي عام ١٩١٨ استبدلت تلك التسمية بتسميته بالحزب « الشيوعي » ، وكان ذلك بناء على قرار من مؤتمر الحزب .

ولقد كان هذا الحزب في مقدمة الأحزاب التي قامت بشورة أكتوبر ١٩١٧ (وكان يطلق عليه إذ ذاك « الحزب الديمقراطي الإشتراكي البلشفي ») ، ولقد كان في مقدمة المسائل التي كانت موضع البحث في ذلك الحين مسألة البحث فيما إذا كانت دكتاتورية البروليتاريا ، تحاول بواسطة حزب واحد هو ذلك الحزب أم تحاول بواسطة الأحزاب الثورية المختلفة ؟ ولقد كان مما رآه زعماء ذلك الحزب البلشفي ( وعلى رأسهم لينين وتروتسكي ) أن تكون السيطرة لحزبهم وحده . وفي عام ١٩٢١ تمسكوا من التخلص من الأحزاب الثورية الأخرى المنافسة ، الأمر الذي مهد الطريق لحزبهم أن يفرض سيطرته في الدولة إذ وجدنا ستالين يصرح ( في المؤتمر الرابع عشر للحزب ) عام ١٩٢٥ : « أن الحزب ليس الدولة ، وأنه هو القوة التي تتولى اقيادة في الدولة » ووجدنا القرارات الهامة المتعلقة بالشئون السياسية والاقتصادية إنما تتخذ بواسطة اللجنة المركزية للحزب وبمجلس الوزراء مجتمعين .

**الضرورة إلى قيام الحزب -** لقد كان لينين يرى أن الحركة الشيوعية بحاجة إلى حزب جديد ، حزب يختلف عن الأحزاب الإشتراكية المعروفة داخل البرلمانات ، حزب ثوري يقود البروليتاريا من أجل السكفاح لتولي زمام الحكم ، فقد كان لينين يرى أنه بدون مثل هذا الحزب لم تكن ثمة جدوى من التفكير في الإطاحة بالنظام الرأسمالي الاستعماري وإقامة دكتاتورية البروليتاريا .

وقد كان لينين يرى أن الطبقة العاملة إذا تركت وشأنها فلن يفكر أفرادها في شيء آخر عدا المشاكل الاقتصادية اليومية لذلك وجب أن يكون الحزب بمثابة الطليعة، أو المائدة الطليعة العاملة (Vanguard of the Proletariat)، وهذه عليها أن تقود غيرها من الطبقات في قيامها بثورتها .

فالحزب لا يجوز له أن يكون ذليلاً الطبقة العاملة ، وإنما يجب أن يكون - كما قدمنا - قائماً - معاً - معاً الحقيقة خيراً من فهمها هي إياها ، أن الحزب يجب أن يكون بمثابة ، عصابة من الثوريين المحترفين ، - a band of professional revolutionaries تخضع لنظام صارم ، ويجب أن يكون النوع فعلى فوق الكتم .

#### الحزب والدستور السوفييتي

يشير الدستور السوفييتي في بعض نصوصه إلى الحزب الشيوعي ، وتعد هذه الاشارة ظاهرة من الظواهر العجيبة في العالم الدستوري ، وذلك إذا عرفنا ما جرت عليه سنة الدساتير في مختلف الدول ، إذ نجد أنها تتجاهل الأحزاب فلا تشير إليها في نصوص دساتيرها ، وذلك رغم الدور الكبير الذي تلعبه تلك الأحزاب في حياتها الدستورية والسياسية .

النصوص الدستورية - أما عن تلك النصوص التي يشير بها الدستور السوفييتي إلى الحزب الشيوعي ، والتي تبين منها أن الدستور يأخذ بنظام الحزب الواحد ، فإننا نجد أنها لا تتجاوز مادتين ( المادة ١٢٦ ، ١٤١ ) فنجد الدستور يسجل ذلك المركز الممتاز الذي أحرزه الحزب إذ ينص ( بالمادة ١٢٦ ) على أن أعضاء د م طليعة الطبقة العاملة - l'avant - garde des travailleurs في كفاحها من أجل توطيد دعائم النظام الاشتراكي ، كما أنهم نواة لقيادة النواة dirigeant noyau لجميع منظمات الطبقة العاملة سواء كانت إقليمية أو حكومية .

وكذلك نجد الدستور يشير في إحدى مواده ( المادة ١٤١ ) الى ذلك الحزب  
لاذ يذكره في مقدمة الهيئات التي تملك حق الترشيح للانتخابات النيابية ( إذ ان  
المواطن هناك لا يملك حق ترشيح نفسه بنفسه ) .  
والواقع أن الحزب هو صاحب السيطرة والكلمة العليا فيما يتعلق بالترشيحات  
في مختلف الدوائر الانتخابية ، وهو المسئول عن حسن اختيار أعضاء الهيئات  
النيابية .

**الهيئات المركزية للحزب - هذه الهيئات الآن هي :**

**الاولى : مؤتمر الحزب -** السلطة من الناحية الرسمية أو القانونية داخل الحزب  
إنما هي للمؤتمر ، وهو يتكون من مندوبين عن الهيئات السفلى للحزب ، ويجب  
اجتماعه مرة واحدة على الأقل كل عام ، ولكننا نجد بعد عام ١٩٢٥ أن  
اجتماعات المؤتمر كانت تحدث في فترات أطول . وفي الفترات التي لا يكون  
فيها المؤتمر منعقداً تقوم اللجنة المركزية بتوجيه شئون الحزب ، فما هي  
هذه اللجنة ؟

**الثانية - اللجنة المركزية للحزب -** يجرى انتخاب هذه اللجنة بواسطة مؤتمر  
الحزب ، ومهمة هذه اللجنة - كما قدمنا - أن تقوم بتوجيه شئون الحزب في فترات  
ما بين أدوار انعقاد المؤتمر .

**المبادئ التي يقوم عليها الحزب** تلخص في مبادئ ( الاول ) مبدأ يتعلق  
بتكوين الحزب ، وهو المركزية الديمقراطية ، والمبدأ ( الثاني ) هو الديمقراطية  
الداخلية في الحزب .

**المبدأ الاول :** المركزية الديمقراطية وهي تشمل ما يلي :

( ١ ) انتخاب جميع هيئات الحزب المختلفة من القاعدة إلى القمة ، أي بشكل

(ب) اللجنة التي تتولى الإدارة في كل هيئة يجب أن تقدم حساباً عن أعمالها في أوقات دورية إلى تلك الهيئة .

(ج) نظام صارم داخل الحزب بحيث يجب أن تخضع الأقلية للأغلبية .

(د) قرارات الهيئات العليا للحزب واجبة الطاعة والاحترام من الهيئات السفلى .

ويلاحظ أن الصيغة الديمقراطية للحزب تقبين من الفقرتين (أ) ، (ب) ، أما المركزية فتقبين من الفقرتين (ج) ، (د) .

بين النصوص والحياة العملية - ما تقدم بيانه من مظاهر تلك المركزية الديمقراطية ، هو ماورد في بعض النصوص اللائحة التنظيمية الحزب . على أننا إذا نظرنا إلى الواقع فأنا نجد - فيما يتعلق بالانتخابات لهيئات الحزب المختلفة - أنها لا تسمى ( كما تقضى النصوص ) من القاعدة إلى القمة ، بل نجد أن القائمين بإدارة الحزب هم الذين يتولون في الواقع مهمة ذلك الاختيار ، وأن من يقع عليهم الاختيار تجري تركبتهم أمام هيئة الناخبين التي لا يسعها إلا انتخابهم .

أما فيما يتعلق بالتقارير التي يجب على لجان الإدارة تقديمها حساباً عن أعمالها ( كما ورد في الفقرة ب ) ، فالواقع أن هذه التقارير - وهي إنما تبين مدى نشاط قادة الحزب وأعمالهم - لا تلقى نقداً أو استنكاراً . وما تقدم يبين أن المنصرين الذين يبينان المصلحة الديمقراطية لا أثر لها في الواقع .

المبدأ الثاني : الديمقراطية الداخلية في الحزب - هذه الديمقراطية الداخلية في الحزب يمر عنها : المناقشة الحرة والجادة للمشاكل السياسية داخل المنظمات المختلفة للحزب ، وهذه المناقشة الحرة تشمل بداهة حق النقد ، وكذلك ما يطلق عليه : النقد - الذاتي ( أي نقد الهيئة نفسها بنفسها ) .



شروط مزاوله تلك الديموقراطية الداخلية - على أنه يجب من أجل مزاوله تلك الديموقراطية (أو تلك المناقشة الحرة) مراعاة بعض شروط معينة :

(أولاً) - يجب ألا تنتهى هذه المناقشة إلى محاولة تكوين جماعات أو تكتلات (factions) داخل الحزب ، من شأنها أن تعمل على فهم عرى وحدته ، فوجود هذه الجماعات أو التكتلات - فيما يقول لينين - أمر غير متلائم مع ما يجب أن يكون عليه الحزب من نظام صارم iron discipline ومن قيسام قيادة موحدة (١) .

(ثانياً) - فعلا عما تقدم فالمناقشات المتعلقة بالمسائل التي تعرض أمام الهيئة العليا لإدارة الحزب يجب - من أجل لإجرائها - أن تتوفر بعض شروط أهمها :

١ - أن تطال عدة هيئات من المنظمات المختلفة الحزب بإجراء هذه المناقشات .

٢ - ألا تكون هناك أغلبية من أعضاء اللجنة المركزية الحزب قد اعتنقت رأياً معيناً بصدد موضوع المناقشة (٢) .

(ثالثاً) - بعد أن يقل باب المناقشة وبعد أن يكون النقدة جرى مجراه وبعد أن يصدر القرار من الحزب فانه يجب - كما يقول ستالين - أن يكون ثمة وحدة في الارادة ووحدة في العمل بين جميع أعضاء الحزب (أى احترام تام للقرارات)

---

(١) وكذلك نجد من المبادئ التي يمتنعها قادة النظام السوفييتي (وعلى رأسهم لينين وستالين) أن الحزب يقوى بتطهيره من العناصر التي يصفونها بـ "العناصر الانتهازية" opportunists راجع كتابنا "الأنظمة السياسية" ص ٥٥٠ ، ٥٥١ .  
"السلطة السوفيتية" ص ١٢ ، ١٣ .

(٢) وذلك ما لم تقرر اللجنة المركزية للحزب ضرورة عرض سياستها للنقطة العامة داخل هيئات الحزب - راجع "السلطة السوفيتية" ص ١٣ .

والأفان يكون ثمة في الحزب نظام ، ولا بين أعضائه وحدة وانسجام .  
 (رابعا) - أن النقد - الذاتي محدد في نطاق معين ، فهناك مواضع لا يجوز  
 له أن يتناولها ؛ من ذلك شأن موضوع نطاق الحكم ذاته ، والسياسة العامة للحكومة ،  
 والرعايا ، فهذه المواضع جميعا لا يجوز أن يتناولها ذلك النقد . إن النقد - كما  
 يقولون - يجب أن يكون « بناء » ، وهم يقصدون بذلك أن يكون مقبولا في  
 أعين البيئات الحاكمة (١) .

**الناحية الواقعية أو العملية :** إن ما تقدم من الشروط والمبادئ كان مما  
 قرره الزعماء السوفييت أو ما نصت عليه اللائحة الداخلية للحزب .  
 على أننا إذا رجعنا إلى الحياة العملية السياسية فإننا نجد تغييراً ملحوظاً في  
 مجرى الأمور إذ نلاحظ ما يلي :

(أولاً) - أن تلك المناقشات تنقلص وتضيق دائره نطاقها حتى نجد ما تهبط  
 إلى مجرد اقتراحات يتقدم بها الأعضاء ويكون الهدف منها مجرد السعي لجعل  
 تطبيق الإجراء أو مشروع القرار « أكثر فعالية » ( أى أكثر تحقيقاً للغاية  
 المقصودة منه ) .

(ثانياً) وكذلك نجد النقد ، والنقد - الذاتي - يتقلصان وتضيق دائرة نطاقهما  
 حتى أنهما يقتصران على مجرد تناول ضعف الإنتاج أو البيروقراطية أو الفساد ،  
 مما يشاهد في بعض الإدارات السفلى ( الصغرى ) من الجهاز الإداري ، أو في  
 ميدان الزراعة أو الصناعة الخ .

---

(١) إن النقد ، والنقد - الذاتي - مما بمثابة « صمام الأمان » الذي يؤدي إلى  
 التخفيف من أثر الضغط المعروف في الاتحاد السوفيتي ، وذلك بتوجيه القوى  
 المتدمرة والطاقات المدمرة ، نحو أهداف ذات أهمية ثانوية . راجع « السلطة  
 السوفيتية » ص ١٣ ، ١٤ :

مهمة الحزب ومركزه في الدولة : سبق لنا أن أشرنا في إيجاز وفي موضعين مختلفين إلى بعض من تلك المهمة وذلك المركز . والآن نبين ذلك كله بصورة أكثر تفصيلا وتفسيرا ، وذلك على الوجه الآتي :

(١) - أن الحزب هو هيئة كفاحية *organisme de combat* أعضاءها شيوعيون تربطهم فكرة واحدة أي مذهب واحد ( هو مذهب ماركس - لينين ) وعلى حد تعبير لينين : الحزب هو عبارة عن « عصابة من الثوريين المحترفين » .

(٢) - الحزب هو الممثل للمذهب ، وعلى ضوء هذا المذهب يعمل الحزب على تنظيم المجتمع السوفيتي ،

(٣) - الحزب هو الذي يتولى قيادة الدولة ، - على حد تعبير ستالين ولقد أقر الدستور ( لسنة ١٩٣٦ ) هذا المركز للحزب حين قرر بأنه « طليعة الطبقة العاملة » وأنه مركز هيئة القيادة لجميع منظمات الطبقة العاملة سواء كانت إجتاعية أو حكومية ، .

وتبدو مظاهر مهمة القيادة هذه فيما يلي :

- ( أ ) أن القرارات الهامة المتعلقة بالشئون السياسية والاقتصادية إنما تتخذ بواسطة اللجنة المركزية للحزب ومجلس الوزراء مجتمعين .
- ( ب ) أن الحزب يقوم باختيار خير الأفراد لأم مناصب الدولة .
- ( ج ) يقوم الحزب بمراقبة سير أعمال المصالح الحكومية .
- ( د ) يقدم الحزب لهذه المصالح التوجيهات العامة التي تساعد تلك المصالح على رسم مناهج لأعمالها .

وبما تجدد ملاحظته أننا إذا رجعنا إلى الحياة العملية فإننا نجد أنه رغم أن المذهب الرسمي للحزب - كما قرره لينين وستالين ( وكما أشار إليه الدستور ) -

يجعل من مهمة الحزب القيادة والتوجيه لا الإدارة الفعلية ، ( أى القيام فعلاً بأعمال المصالح الحكومية ) إلا أنه الواقع هو أننا نجد رجال الحزب يتدخلون في شئون تلك المصالح الحكومية ( بل ويقومون بالأعمال الروتينية العادية ) .

( ٤ ) - الحزب هو الذى يكفل الوحدة بين مجموع أجزاء الإدارة الحكومية السوفيتية ، كما يقرر الفقهاء السوفييت - وتبدو مظاهر ذلك فيما يلى :

( ١ ) يعمل الحزب على أن يرشح للانتخاب ( أو بعبارة أصح وأصرح : على أن ينتخب ) بعضوية مختلف المجالس ( السوفيت ) أكثر أعضاء الحزب الشيوعى نشاطاً وإخلاصاً .

( ب ) يعمل الحزب على مراقبة نشاط هذه المجالس ( بمختلف درجاتها ) وذلك عن طريق « لجنة المراقبة » ( وهى إحدى لجان الحزب ) ، وكذلك عن طريق لجان الحزب الفرعية ( المحلية ) والمبنيات المحلية لكومسول Komsomol .

( ج ) يقوم الحزب - على مختلف المستويات - بتحضير المشروعات وبخاصة مشروعات البرامج أو الخطط الاقتصادية ، ومشروعات التربية السياسية وتنقيف الجماهير

### الفرع الثانى - السلطة التشريعية

أولى هيئة فى الدولة - كما ينص الدستور السوفيتى ( بالمادة ٢٠ ) - هى السوفييت الأعلى ، وهى عبارة عن البرلمان للدولة السوفيتية .

#### ( ١ ) كيفية تشكيل السوفييت الأعلى

مجهد - ذكرنا أن مذهب ماركس يذهب مبدأ ازدواج مجلسى البرلمان اليهم إلا فى الدول الفيدرالية حيث يجب أن يتكون البرلمان من مجلسين أحدهما يمثل المواطنين أو الشعب فى مجموعه على أساس عدد السكان ( أى نائب عن كل

عدد معين من السكان ) ، والجانسان مهمته تمثيل الدويلات ( أى الولايات أو الدول الأعضاء ) على قدم المساواة ، أى فى غير مراعاة لعدد سكان كل دويلة . وبما أن الدولة السوفيتية هى دولة فيدرالية فقد أصبح طبيعياً إذا أن يتكون برلمانها من مجلسين .

الاول - سوفيت الاتحاد - هذا المجلس يقابل مجلس النواب فى الدول الأخرى ، ومهمته أن يمثل المواطنين فى جميع أنحاء الاتحاد السوفيتى ، على أن يمثل النائب ٣٠٠ ألف من السكان .

الثانى - سوفيت القوميات - هذا المجلس يقابل مجلس الشيوخ فى الدول الأخرى ، وهو يمثل الدويلات ولكنه لا يمثلها على قدم المساواة كما هو الشأن فى الدول الفيدرالية الأخرى ، وهذه الظاهرة - تعد - إحدى الظواهر الغريبة الفريدة التى نلاحظها بصدد النظام السياسى للاتحاد السوفيتى .

المساواة بين المجلسين - وضع الدستور هذين المجلسين على قدم المساواة لمدة كل منها واحدة ( ٤ سنوات ) ، كما أنها ينتخبان فى وقت واحد ولا يمكن لمجلس رئاسة الدولة ، *presidium* أن يقرر حل أحد المجلسين إلا إذا حل الآخر فى الوقت ذاته ، اختصاصاتها واحدة ، هل أننا إذا نظرنا إلى الناحية العملية فأننا نجد أن مجلس الاتحاد أقوى سلطاناً من مجلس القوميات إذ أنه لم يحدث أن خالف هذا المجلس الأخير رأياً للمجلس الأول (١) .

(ب) اختصاصات السوفيت الاعلى - ذكرنا أن هذين المجلسين اختصاصات

---

(١) كما أن لكل من المجلسين حق توجيه أسئلة واستجوابات للوزراء ، فالوزراء مسئولون أمام البرلمان الذى له حق تعيين الوزارة وعزلها - كما أن البرلمان يعين المدعى العام ، ويختار أعضاء المحكمة العليا الخ .

متألفة ، وهي تتخلص فيما يلي : حق اقتراح القوانين ، ويصبح القانن نافذاً إذا وافق عليه كل من مدين المجامعين ، وتنتشر القوانين عقب موافقتها عليها بلفات الجمهوريات الفيدرالية ( الستة عشرة ) .

وفيما حق تشكيل لجان ، تحقيق ومراقبة ، في أية مسألة من المسائل . كما أن لهم ( مجتمعين هيئة مؤتمرة في جلسة مشتركة ) حق تعيين مجلس قوميسيرى الشعب للاتحاد السوفيتى وعزله . ويلاحظ أن اصطلاح « قوميسيرى الشعب » قد استبدل باصطلاح « مجلس الوزراء » ( عام ١٩٤٦ ) (١) .

٥ بين النصوص والواقع - البرلمان هناك كما يرى اختصاصات واسعة ولكن هذا يشاهد من ناحية النصوص أى من الناحية النظرية فحسب ولكننا إذا رجعنا الى الناحية العملية ( أى الواقعية ) فأننا نجد أن دوره كان - في عهد ستالين - متواضعا الى أبعد حد فلم يكن يدعى للانقضاء إلا مرة واحدة كل عام لفترة قصيرة لا تتجاوز الأسبوع ١١ فكان هذا البرلمان بمثابة مكتب تسجيل لقرارات التي يتخذها الحزب وسلطات الحكم الأخرى .

على أننا نجد منذ عام ١٩٥٥ ( أى بعد وفاة ستالين بعامين ) أن المجلس قد ازدادت - الى حد ما - قيمته وأهميته (٢) .

(١) ملحوظة هامة - يوجد بين أعضاء البرلمان ٣١٨ عاملا ، ٢٢٠ مزارعا ، ٨٠٩ من طائفة المثقفين كما أن به ٢٤٨ من النساء ( راجع كارينسكى ص ٢٠ ) .  
(٢) على أن المناقشات البرلمانية لها هناك بوجه عام صبغة أكاديمية ، ويندر أن تتجاوز حدود المسائل ذات الصبغة المحلية ، أما المسائل ذات الصبغة العامة فهي لا تدرس دراسة جدية ، فالتجارب السياسية العامة للدولة لا تجد لها تائيدا موضوعيا مناقشة .  
راجع في ذلك ، السلطة السوفيتية ، ص ٧٠ ، ٧١ .

(ج) نظام الانتخاب - شروط الناخبين والانتخاب - حق الانتخاب مقرر هناك لجميع المواطنين الذين يبلغون من العمر ١٨ عاما سواء كانوا من الذكور أو الإناث ، أى أن النظام الانتخابي هو نظام الاقتراع العام . ولرجال الجيش هذا الحق ، والانتخاب مباشر وسري ، ولكل ناخب صوت واحد . ويشترط في الناخب ألا يقل عن ٢٢ سنة .

عملية الترشيح للانتخاب والمحركة الانتخابية - تلك العملية وهذه الحركة لها في الدولة السوفيتية صورة أخرى غير تلك التي نشهدها في الديمقراطيات الغربية .

الترشيح - الفرد هناك لا يستطيع أن يتقدم بترشيح نفسه بنفسه في الانتخابات النيابية ، إنما يجب أولا أن تقوم بترشيحه إحدى الهيئات الاجتماعية أو إحدى جمعيات الطبقة العاملة ، ( أى إحدى هيئات أو لجان الحزب الشيوعي أو إحدى النقابات أو الجمعيات التعاونية أو منظمات الشباب والجمعيات الثقافية )<sup>(١)</sup> .

المحركة الانتخابية - الواقع أنه لا يوجد في روسيا السوفيتية مثل الذي يشاهد في الديمقراطيات الغربية من الممارك الانتخابية فهناك لا يوجد كفاح بين الأحزاب السياسية إذ لا يعترف إلا بحزب واحد هو الحزب الشيوعي . وأعضاء الحزب الشيوعي وغيرهم من المواطنين اللاعزبيين ( أى الذين لا يتمتعون

---

(١) وقد جرت المادة على ألا يرشح في دائرة انتخابية سوى مرشح واحد ، ويقرر الكتاب السوفيتي الامتناع عن تقديم عدة مرشحين في الدائرة الانتخابية الواحدة بأن تعدد المرشحين أمر من شأنه أن يخلق جماعات متباينة المصالح والأهواء .

وقد كان يطلق على الدائرة الانتخابية التي كان يرشح ستالين فيها للانتخاب في موسكو دائرة ستالين الانتخابية ، II .. (راجع السلطة السوفيتية ، ص ٧٦) .

الحزب) يتعاونون جميعاً مما تعاونوا وثيقاً ويقدمون مما مرشحهم في مختلف النوازل الانتخابية .

والمرحزون لا يستعملون - فيما هو مشاهد هناك فعلاً - أن يعملوا سوى أحد أمرين : إما أن يمتنعوا عن الحضور في الانتخابات أو أن يحضروا ويضعوا البطاقة الانتخابية الخاصة بكل منهم في صندوق الانتخابات بضعاء .

على أنه لما كان الحزب الشيوعي هناك هو المستول في الواقع عن حسن اختيار أعضاء الهيئات النيابية ، لذلك فهو يحرص على اختيار خير العناصر ، لذلك كانت تلك الهيئات النيابية فيما يقرر الباحثون المحايدون تعظم الكثيرين من أصحاب الكفايات .

وعما تجدر ملاحظته أنه وإن كان غالبية النواب أعضاء في الحزب الشيوعي إلا أنه توجد بينهم أقلية من اللاحزبيين ( sans partis ) (١) .

#### (د) الاستفتاء الشعبي والوكالة الإلزامية

يأخذ الدستور السوفيتي - في نطاق كبير بنظام الاستفتاء الشعبي ، كما يأخذ بنظام الوكالة الإلزامية ، فلجلس رئاسة السوفييت أن يقوم باستفتاء الشعب في أي أمر يراه من الأمور ، أو إذا طلبت ذلك إحدى الجمهوريات الفيدرالية ، كما يأخذ الدستور بصورة أخرى من صور الديمقراطية شبه المباشرة هي الصورة المروقة بحق الناخبين في عزل النائب ( والمعروفة في بعض دويلات جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية باسم Recall ) . كما يأخذ الدستور بنظام الوكالة

---

(١) راجع السلطة السوفيتية ص ٦٨ حيث يضيف إلى ما تقدم أن البرلمان قليلا من المهل ومن أعضاء الكونجرس ( المزارع الجماعية التعاونية ) ولكن هناك عدداً أكبر من المهندسين ومن الفنانين ، ثم أن ما يقرب من نصف عدد النواب قد اجتازوا مرحلة التعليم العالي .



الإلزامية ، إذ يحتم على النائب أن يقدم تقريراً لناخبيه عن عمله وعمل الهيئة التي هو عضو فيها ، وللمؤلاء الناخبين - كما قدمنا - الحق في إقائه .

### الفرع الثالث - السلطة التنفيذية

يتولى السلطة التنفيذية في الاتحاد السوفييتى هيئة جماعية هي « مجلس الرئاسة السوفيتية » يعاونه مجلس وزراء .

#### مجلس الرئاسة للسوفييت Presidium

لا نجد لهذه الهيئة شبيهاً في الدول الغربية البرلمانية ، إذا نحن نظرنا إليها من حيث كيفية تشكيلها ومن حيث اختصاصاتها ، على أنه يمكن القول بأن هذه الهيئة تقوم بمهمة رئيس الدولة في الدول الأخرى .

(١) كيفية تشكيلها - تتكون هذه الهيئة عن طريق الانتخاب بواسطة مجلسي البرلمان (والسوفييت الأعلى) مجتمعين معاً . وهي تتكون من ٢٧ شخصاً منهم الرئيس ، ١٦ نائب (أو وكيل) للرئيس .

الرئيس - هذا الرئيس ينتخبه البرلمان (السوفييت الأعلى) . ويعتقد البعض خطأً أن رئيس هذه الهيئة يعد بمثابة رئيس لدولة الاتحاد السوفيتية . والصحيح - كما قرر ستالين في إحدى خطبه - أن مركز الرئيس إنما يشغله الهيئة الجماعية كلها وهي « مجلس الرئاسة » ، presidium ، ويتلاءم ذلك مع روح النظام السوفييتي ومبادئ ماركس ولينين ، إذ هي تستند إلى مبدأ السلطة والقيادة (أو الزعامة) الجماعية وتستنكر قيادة أو زعامة أو رئاسة الفرد<sup>(٢)</sup> ، فربما هذه الهيئة شأنه

---

(١) وقد كان في مقدمة التهم التي وجهها خروشنييف إلى ستالين تلك التهمة التي تناهض في أن ستالين قد تنكب بمبادئ القيادة الجماعية للحزب أى أنه حول الزعامة الجماعية إلى زعامة فردية ، الأمر الذي أدى به إلى الاستبداد والظلم .

بهذا الصدد شأن رئيس الدولة السويسرية (١) إذ أن السلطة التنفيذية في سويسرا هي كذلك هيئة جماعية (٢) . ولكن الواقع أنه رئيس ذلك المجلس هو الذي يقوم في الاتحاد السوفيتي - في غالبية الأحوال - بمزاولة اختصاصات رئيس الدولة ( أي اختصاصات هذا المجلس ) .

(ب) اختصاصات هيئة الرئاسة : لهذه الهيئة فيما نرى أنواع ثلاثة من الاختصاصات : تنفيذية وتشريعية وقضائية ، فلا فصل هناك بين السلطات :

(أولاً) - اختصاصات عائدة لإختصاصات رئيس الدولة أو السلطة التنفيذية في الديمقراطيات الغربية : مثل حق منح الأوسمة وألقاب الشرف ، وحق المغفرة غير الشامل وتعيين قادة الجيش والممثلين السياسيين وإعلان الأحكام العرفية ، وحل مجلسي البرلمان وإجراء الانتخابات ( على أنه لا يجوز الحل إلا في حالة واحدة وهي حالة حدوث خلاف بين مجلسي البرلمان ) ، وحق عرض موضوع حل الاستفتاء الشعبي .

(ثانياً) - ثم أن مجلس الرئاسة يعتبر هيئة مفوضة تفويضاً دائماً من البرلمان ( وهي منتخبة بواسطة بسين أعضائه ) ، وهذه الصفة في تراول بعضاً من اختصاصات البرلمان في فترة غيابه ، على أن عليها أن تقدم له حساباً عن أعمالها لدى انعقاده .

(ثالثاً) - اختصاصات تناط عادة في الدول الأخرى بهيئات قضائية : مثل حق

---

(١) فالاختصاصات التي قررها الدستور السوفيتي للسلطة التنفيذية إنما قررها لتلك الهيئة . مجلس الرئاسة ، لا رئيسها ( كما تفعل عادة دساتير الديمقراطيات الغربية ) .

تفسير القوانين ، رتبة رقابة مشروعية القرارات الصادرة من الجهات الادارية .  
— وهذا المجلس مسئول عن أمام البرلمان .

### مجلس الوزراء

تمهيد : تغيير التسمية ومقرها - هذه التسمية « مجلس الوزراء » هي تسمية جديدة وضعت عام ١٩٤٦ بدلا من التسمية « مجلس قوميسيرى الشعب » ( أى مجلس مندوبى الشعب ) التى كنا نستخدمها فى دستور سنة ١٩٣٦ ( وهو الدستور الحالى ) ، كما استبدل فى ذلك الحين ( أى عام ١٩٤٦ ) لقب « قوميسير » بلقب وزير وهو لقب يستعمل فى البلاد الغربية الرأسمالية ، كما كان يستعمل كذلك فى روسيا القيصرية ، كما أن هذا التغيير ( أى هذا الاستبدال للقب « قوميسير » ) قد صاحبه وسبقه تغيير لكثير من الألفاظ والاصطلاحات ( المستعملة فى التشريع والادارة والجيش ) واستبدالها بما كان مستعملا فى عهد النظام القيصرى .

( أ ) كيفية تشكيل مجلس الوزراء : يعين مجلس الوزراء بواسطة مجلسى البرلمان مجتمعين معاً ، على أنه فى الفترة التى لا يكون السوفيت الأعلى ( البرلمان ) منعقداً فيها فإنه يقدمو هيئة الرئاسة العليا الحق فى هذه الحالة فى تعيين وعزل الوزراء ( بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ) وتشرط موافقة السوفيت الأعلى لدى انعقاده .

( ١ ) اختصاصات مجلس الوزراء : نص الدستور السوفيتى على عدة اختصاصات لهذا المجلس لا تكاد تختلف بوجه عام عن تلك الاختصاصات التنفيذية والإدارية التى تنقررها لهذا المجلس فى الديمقراطيات الغربية ذات النظام المجلسى ثم إن هذا المجلس مسئول عن أعماله — كما قدمنا — أمام البرلمان .

### الفرع الرابع - النظام الاجتماعى الاقتصادى

تمهيد : الباب الأول من أبواب الدستور السوفيتى خاص بالنظام الاجتماعى .

الاقتصادى ، ولقد كان هذا ارباعا طبيعيا لأن هذا الدستور انما يستوحى مذهب كارل ماركس : وهذا المذهب - كما قدمنا - يرى صاحبه أن النظام الاقتصادى هو الأساس الذى يقوم عليه بناء النظام السياسى ، بعبارة أخرى أن ذلك النظام السياسى انما يتبع فى تطوره تطور النظام الاقتصادى ( وبخاصة نظام أو وسائل الإنتاج ) .

هذا النظام الاجتماعى - الاقتصادى بمجسده قوامه يتكون - طبقا للدستور السوفيتى - من خمسة عناصر :

(١) إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، (٢) الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج ، (٣) الإبقاء على الملكية الخاصة فى نطاق ضيق (٤) مشروع البرلة للإقتصاد القوى ، (٥) فرض العمل كواجب .

والآن ننقل إلى شرح كل من هذه العناصر الخمسة ، وذلك دون التعمش بالتفاصيل ، إذ هى مفترض سبق دراسة التشريع الاقتصادى للاتحاد السوفيتى ، وهو أمر يخرج بنا عن نطاق دراستنا هنا .

إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج : (١) بمجرد بنا هنا أن نبين أولا تفصيلا ماذا يقصد بوسائل الإنتاج ؟ يقصد بها العوامل الفعالة لإنتاج الثروة غير العمل البشرى - وهى تشمل وسائل إنتاج طبيعية مثل الأرض والمناجم والغابات ومساكن المياه ( التلال ) ، ووسائل إنتاج أنشأها الإنسان كالماكينات والمبانى وبلحق بها وسائل النقل الكبرى البرية والمائية والجوية كالسكك الحديدية الخ .

(ب) أن نهدم النظام الرأسمالى هو - كما قدمنا - فى مقدمة أهداف مذهب كارل ماركس ، وهذا الهدم يتطلب إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (١) .

(١) بمجرد بنا هنا نشير إلى أن ذلك الإلغاء لم يتم لدى نجاح الثورة الروسية =

(ح) على أنه نظراً لأن ماهر متفقد - لدى ماركس وأتباعه - في نظام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إنما هو استغلال الانسان الانسان ، لذلك لم يكن عجيبياً أن ترى الدستور السوفييتي ( كما سنبين فيما بعد تفصيلاً ) يصرح بهذه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج حينما لا يلجأ مالك هذه الوسائل إلى استخدام عمال مأجورين لديه ( يستغل عملهم كما يقول ماركس ) (١).

الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج : إن وسائل الإنتاج - في الاتحاد السوفييتي - سواء كانت طبيعية (كالأرض والمناجم الخ) أو كانت من صنع الانسان (كالمكينات ، المصانع ، العامل الخ ) هي ملك للدولة ، أى للشعب جميعاً (٢).

== في أكتوبر سنة ١٩١٧ بزعامه لينين ، إذ أنه وإن كان قد عهد في بداية عهد توليه زمام السلطة إلى القضاء على قطاعات النبلاء وكبار الملاك إلا أننا نجد أنه قد قام بتوزيعها على الفلاحين رغبة منه في استئثارهم إياه ولم يمكن به - مع عام القضاء على النظام الرأسمالي قضاء تاماً وإقامة النظام الاشتراكي بصورة كاملة اللهم إلا في عهد ستالين قبل وضع الدستور السوفييتي ( لعام ١٩٣٦ ) ، أى بعد الثورة الروسية بنحو ١٨ عاماً .

(١) تلك مثلاً حالة الحرفي ، أى الصانع غير الأجير (artisan) أى الذى يعمل وينتج لحسابه ويمتلك وسائل إنتاجه ، وهو إما أنه يعمل وحده ( كصانع للأحذية مثلاً ) أو مع زملاء شركاء معه أو مع أبنائه وزوجته أو غيرهم من أفراد عائلته . وذلك كله مع مراعاة شرط أساسى هو ألا يكون لديه عمال مأجورون يعملون ، فحيث لا يوجد - استخدام لعمال مأجورين فإنه لا يوجد استغلال ، وفى هذه الحالة يندرج المستطاع الاحتفاظ بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (مثل ماكينة الخياطة ، نول القسيح ، الأدوات التى تستخدم في صنع الأحذية الخ )

(٢) على أنهم يميزون هناك - فيما يتعلق بالزراعة - بين الأرض التى تستغلها ==

**الإبقاء على الملكية الخاصة في نطاق ضيق :** إن الملكية الخاصة لازالت قائمة - في بعض صورها - في الاتحاد السوفيتي ، فالاشتراكية لا تفترض إلغاء الملكية الخاصة في جميع صورها ، إنما الذي تستهدفه هو إلغاء واستغلال الإنسان للإنسان ، ذلك الاستغلال الذي هو - فيما يرى الماركسيون - وليد أبوين : الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، واستخدام صاحب العمل لمال أجراه ، فحيث لا يوجد - هذان الأبوان معاً أو بعبارة أخرى هذان الشرطان مجتمعين ، فإنه لا يوجد كما يقال - استغلال ، وبالتالي لا يوجد ما يحول دون الاعتراف إذا في هذه الحالة بالملكية الخاصة ، هنالك إذا حالات يعترف فيها بهذه الملكية الخاصة . وقد نص الدستور السوفيتي على هذه الحالات ، أو بعبارة أخرى على بعض صور للملكية الخاصة .

**صور الملكية الخاصة المعترف بها في الدستور السوفيتي :** نص الدستور ( بالمواد ٧ ، ٩ ، ١٠ ) على هذه الصور ونحن نلخصها فيما يلي .

( ١ ) الصانع غير الأجير ( الحرفي ) كصانع الأحذية مثلاً حق الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وكذلك لثمرات عمله بشرط ألا يستخدم لديه عمالاً أجراً ، وكذلك المزارع مثل هذا الحق ( مع مراعاة هذا الشرط ) فله ملكية المواشى والطيور والأدوات الزراعية البسيطة ومنتجات حقله ومزول للسكن والأدوات

---

== الدولة ( أى بواسطة موظفيها ) ويطلق عليها Sovkhoz و سوفخوز ، وبين ما يطلق عليها الكولخوز ، Kolkhoz وهي التي تستغلها جماعات نظمت في صورة جمعيات تعاونية ، والأغلبية العظمى من أراضي الدولة هي من النوع الثاني أى كوخوز ، أو المزارع المشتركة التعاونية . يراجع كتابنا الأنظمة السياسية

المنزلة ، مع ملاحظة أن الذي يمتلكه هو بناء السكن فحسب أما الأرض التي يقوم عليها المنزل أو تلك التي يزرعها فهو لا يمكن أن يمتلكها ، لأن الأرض في جميع أنحاء الاتحاد السوفيتي هي - كما قدمنا - ملك للدولة ، وليس للمواطنين إلا مجرد حق الانتفاع ، فالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في الاتحاد السوفيتي تشمل قدراً لا يكاد يذكر إذا قورن بما تمتلكه الدولة .

(ب) كل مواطن له حق الملكية الشخصية على الثمرات والمدخرات التي يحصل عليها من عمله .

وبما هو بديهي أن الأموال المدخرة لا يمكن أن يشتري بها شيء من وسائل الإنتاج الجماعية ( كالمصانع مثلا ) إذ أنها ليست مما يمكن شراؤه ، فالواطنين هناك لا يستطيعون أن ينفقوا مدخراتهم إلا في شراء السلع الاستهلاكية فحسب أو أن يودعوها في بنوك التوفير أو أن يستثمروها في قروض الدولة .  
(ج) الملكية الخاصة المراد الاستهلاكية ( كالنقد والسلع والادوات المنزلية والملابس الخ ) يكفلها الدستور دون قيد أو شرط .

ولا يفوتنا في مقام الختام أن نذكر أن حق الإرث معترف به بعدد مختلف صور تلك الملكية الخاصة .

**مشروع الدولة للاقتصاد القومي ( أو مشروعات السنوات الخمس )**  
تمهيد - إن الحياة الاقتصادية - في الاتحاد السوفيتي - تقوم الدولة بتوجيهها بل وإدارتها ، وهي تعد لذلك برنامجا يتضمن الأعمال التي يزمع القيام بها والوسائل ( المادية أو البشرية ) التي يمكن استخدامها ، وتنظيم التوزيع الخ (١) .  
مشروع السنوات الخمس - ذلك المشروع ( أو بعبارة أسح المشروعات )

(١) ففروا النظام السوفيتي ودعائمه هو قيام الدولة بمهمة والتوجيه الاقتصادي .  
أو بعبارة أصح على حد تعبير الإقتصاديين : الأخذ بسياسة الاقتصاد المدارة " l'économie dirigée "

هو مظهر تلك السياسة الاقتصادية ، التي تقوم بإعدادها وزارة التوجيه القومي . وتتأخص أهداف ذلك المشروع ( طبقا لما قرره الحزب الشيوعي السوفييتي في أحد مؤتمراته ) في « تحويل الاتحاد السوفيتي إلى دولة صناعية والتخلص تماما من العناصر الرأسمالية » ، فتصنيع البلاد هو في الواقع المذهب الأساسي لتلك السياسة الاقتصادية - مما يذكر عن لينين قوله ( في أحد مؤتمرات الحزب الشيوعي ) « لن تقوم الاشتراكية قائمة بدون الصناعة » .

**واجب العمل :** ينص الدستور على أن العمل في الاتحاد السوفيتي واجب وتشريف لكل مواطن قادر عليه ، وذلك ما يقضى به مبدأ « من لا يعمل لا يأكل » . وفي الاتحاد السوفيتي يطبق مبدأ الاشتراكية « من كل بقدر كفايته » ، ولكن بقدر عمله . ولا يفترقا هنا أن تكرر أن هذا المبدأ الاشتراكي هو الذي يطبق في المرحلة الأولى « مرحلة دكتاتورية البروليتاريا » ، بخلاف ما عليه الحال في المرحلة الثانية ( من مراحل تطور الدولة في مذهب كارل ماركس ) فإن التوزيع أو الأجر إنما يكون « لكل بقدر مساهمته » .

### الفرع الخامس - الحقوق والواجبات

بمدر بنا أن نقسم الكلام هنا إلى هاتين :

**المطلب الأول :** الحريات أو الحقوق الأساسية .

**المطلب الثاني :** الواجبات الأساسية للمواطنين :

#### المطلب الأول : الحريات أو الحقوق الأساسية للمواطنين

يتضمن الدستور السوفيتي بياناً عن هذه الحريات بشده - شكلا - البيان الذي تتضمنه وثائقه إعلان حقوق الإنسان في الدول الغربية - وهي تتخلص فيما يلي .  
**حق العمل -** إذا عرفنا أن الثورة الروسية البلشفية كانت الطبقة العاملة عمادها ( وإن لم تكن العماد الوحيد ) ، وأن من خصائص مذهب كارل ماركس



مبدأ دكتاتورية البروليتاريا ، ( أى دكتاتورية الطبقة العاملة ) لم يكن إذا عجباً ان نجد الباب العاشر الخاص بتلك الحقوق أو الحريات في الدستور السوفيتي يفتتح بالنص ( بالمادة ١١٨ ) على حق العمل .

وسائل كفالة هذا الحق - نص الدستور على ما يتبع من وسائل لكفالة هذا الحق ، وهي تلتخص في التنظيم الاشتراكي للحياة الاقتصادية والقضاء على أسباب الأزمات الاقتصادية وعلى التمثل بين العمال (١) .

مخالفات حق العمل - ويلحق بهذا الحق ، حق العامل ( بل حق المواطنين جميعاً ) في الراحة ، وحقه في الإعانة ( أو التأمين ) في حالة العجز عن العمل أو حالة المرض أو الشيخوخة .

حق التعليم - ينص الدستور على أن للمواطن الاتحاد السوفيتي حق التعليم . وسائل كفالة هذا الحق - كما ينص على أنه يكفل هذا الحق ، وتسميم التعليم الابتدائي الإلزامي ، والدراسة المجانية بما في ذلك التعليم العالي .

على أنه قد تقرر عام ١٩٤٠ ألا يكون التعليم العالي ( أو الجامعي ) مجانياً اللهم الا للجددين ذوي الاستعداد لهذا النوع من التعليم ، وهم أولئك الذين ينجحون في امتحانات القبول بكليات الجامعات وهم يبلغون نحو ٥٠ ٪ من عدد طلبة الجامعات ، أما الباقون فقد فرضت عليهم المصروفات الجامعية .

حرية المعتقدات الدينية - ينص الدستور على أن للوطنيين حرية العقيدة الدينية وبأنه ضماناً لتلك الحرية يفصل الدين عن الدولة وعن المدرسة . كما نص الدستور على حرية العبادة اللائقية ، ، وقد سبق لنا أن أشرنا إلى النزعة الإلحادية التي يشوب فلسفة كارل ماركس . وما يجدر ذكره أن الحكومة السوفيتية تبنت قبل

(١) ويقرر الكتاب السوفيتي أن تطبيق النظام الاشتراكي كفيل بحماية الطبقة العاملة من التمثل . وبذلك نخلصنا لما كان عليه الحال في عهد الحكم القيصري ،

الحزب العالمية الأخيرة أن الدعاية اللادينية لم تنجح في القضاء على الدعوة الدينية ، فأوقفت حركه لإغلاق الكنائس ومجدد الملك الحكومة لإبان الحرب العالمية الأخيرة قد عدلت عن سياستها تجاه الأديان فلم تعد تشجع الدعوة اللادينية . ويدور أن موقف رجال الحكم من الدين ورجالهم ثم تبدل هذا الموقف ، كان مرده إلى مثلك رجال الدين من ناحية وإلى بعض الإعتبارات السياسية من ناحية أخرى .

**حرية الرأي وما يتبعها من حرية النشر والصحافة -** نص الدستور على هذه الحرية ، وقد أطلق على حرية الرأي حرية الكلام ، وما يكفل حرية الصحافة وضع كل ما يلزم لإصدارها ( من ورق ومطابع وأبنية الخ ) تحت تصرف الجماعات ، وفي ذلك يفاخر الكتاب السوفييت بأن دستورهم يفضل في هذه الناحية دساتير الديمقراطيات الغربية حيث يعترف للواطن بحرية إصدار الصحف في حين أن الأغلبية الساحقة من الأفراد في تلك الديمقراطيات لا يجدون شيئاً ذلك الاعتراف لهم بهذا الحق ما داموا - سواء كانوا أفراداً أو جماعات - لا يجدون سبيلاً إلى امتلاك وسائل إصدارها ، فالصحافة في تلك الديمقراطيات الغربية إنما يمتلك كبرياتها كبار الرأسماليين .

وما تجدر ملاحظته أن حق امتلاك الصحف في الاتحاد السوفييتي لم يتقرر للأفراد ، وإنما للجماعات .

**قيود تلك الحرية -** يشترط الدستور السوفييتي أن تزاو تلك الحرية (حرية الرأي وحرية الصحافة الخ) ، وفقاً لمصالح الطبقة العاملة وتوطيداً لدعائم النظام السوفيتي ، ونرى أن هذه قيود غير بينة الحدود ، والواقع أن حرية الرأي و" حافة هناك مقيدة بمدة بسلطان غير محدد يزاوله الحزب الشيوعي من ناحية والبوليس السري من ناحية أخرى .

ففيما يتعلق بحرية الرأي نجد أنه لا يجوز لأحد أن يزج به بقدر إلى مذهب

ماركس ولا إلى نظام الحكم، وإلا عذراتنا، لا مبررنا عاديًا فخصب،  
حرية الالتحاق بالجمعيات - نص الدستور (المادة ١٢٦) على أن  
المواطن الإتحادي السوفييتي حق الالتحاق بالمنظمات الإجتماعية : النقابات،  
الجمعيات التعاونية... الخ. ثم ينص (بالفقرة الثانية لهذه المادة) على أنه وينضم  
المواطنون الأكثر نشاطاً ووعياً سياسياً من صفوف الطبقة العاملة إلى الحزب  
الشيوعي (البشني) للإتحاد السوفييتي ... الخ.

يتبين من هذا النص أن الحق المعترف به للمواطنين ليس حق تكوين  
الجمعيات ( كما هو الشأن في الديمقراطيات الغربية ) إنما هو حق الالتحاق  
بالجمعيات سواء كانت ذات صبغة نقابية أو تعاونية أو سياسية. الخ، إذا أن  
حق تكوين الجمعيات هو فيما يبدو لنا - إنما تتولاه الهيئات الحكومية.  
فيود هذا الحق : وقد نص الدستور على أن هذا الحق يراول طبقاً  
لمصالح الطبقة العاملة وتنمية لروح تنظيم والنشاط السياسي لجمهير الشعب،  
وهذه قيود غير بيئة حدودها وعبارات لم يكن دقيقاً تبيرها، وهذا الطراز  
من الصياغة يطبع بطابعه الكثير من نصوص ذلك الدستور.

الحرية الشخصية - يحدد بنا أولاً أن نشير إلى أن هذه الحرية الشخصية  
*la liberté individuelle* كثيراً ما يطلق عليها الحرية الجنائية،  
*la liberté Physique* وهي تشمل أشياء ثلاثة : حرية الفرد والروح، وحق  
الامن، وحرمة المسكن.

الدستور السوفييتي والحرية الشخصية : نص الدستور السوفييتي على كفاية  
كل من حق الامن، وحرمة المسكن؛ للمواطن السوفييت ولكنه لم يشر بتاتا  
إلى حرية الفرد والروح ( أو حرية التنقل أو الحركة كما يسميها البعض ).  
الواقع أننا إذا عرفنا تلك الصيغة الدكتاتورية لنظام الحكم، فكأن لدينا

فقط من الإلزام بأمر ذلك السلطان المائل الذي أودع بين أيدي إدارة البوليس  
البرى السياسى وبما قامت به من نشاط زرع بذور الفزع فى نفوس الشعب  
(لا سيما فى عهد ستالين) وعرفنا عدم توفر ضمان استقلال القضاء، إذا عرفنا  
ذلك كله لم نعرف كيف يمكن الإدعاء بأن هذه الحرية الشخصية داخل الحدود  
الروسية، وبجوداً خارج حدود الصومح الدستورية ١٩١١.

لما تقدم نجد الكثيرين من الباحثين المحايدين يعدون نشاط ذلك البوليس  
البرى السياسى أكبر متناوى النظام السوفيتى فالسوفييت لا يدينون  
بمبدأ احترام «المشروعية» وطالما نادى الفقهاء السوفييت بأن «المطابقة مع  
أهذاف الثورة» لا يصح أن تعد المقياس الوحيد لشرعية أعمال الحكومة -  
على أننا نجد فى السنوات الأخيرة (منذ عام ١٩٥٧) تطوراً واتجاهاً نحو احترام  
مبدأ «المشروعية».

**المساواة :** يأخذ الدستور السوفيتى بمبدأ المساواة بين المواطنين دون تمييز  
بسبب الأصل أو القومية Nationalité أو اللغة أو الجنس Sexe وحين يتقرر  
مبدأ المساواة هذا فى دساتير الديمقراطيات الغربية (أو غيرها من دساتير البلاد  
الشرقية التى توضع على مثال تلك الدساتير الغربية) تجددهم يعدون مثل هذا النص  
أمراً طيباً ومبدأ مقررأ منذ عهد الثورة الفرنسية. ولكتناجد الكتاب  
السوفييت حين يذكرون هذا المبدأ فى دستورهم يشيرون إليه ويشيدون به  
كوضع من مواضع الفخار لدستورهم وثورتهم.

**خاتمة وجود الاختلاف بين النظامين السوفييتى والغربى**

نجد بصدد هذه المبريات والحقوق الأساسية للمواطنين بعض فوارق هامة  
بين هذين النظامين يتلخص أهمها فيما يلى :

١ - أن الملكية الخاصة تعد ضرورة استثنائية من حدود الملكية في النظام

السوفييتي بخلاف الحال في الديمقراطيات الغربية .

٢ - حريات أو حقوق المواطنين تعد طبقا لنص الدستور السوفييتي ..

بمثابة سلطات ، تخول للمواطنين « مطالبه » الدولة ( Pouvoirs d'exigence ) بأداء بعض خدمات إجبارية . مثلاً نجد الدستور إذ ينص على سرية الصحافة نجده في الوقت ذاته ينص على أن الدولة عليها أن تضع تحت تصرف الطبعة العاملة ومنظمتها مطابع وكرات من الورق .

ومثلاً نجد أن النص على الالتحاق النقابات والجمعيات يكفله أن الدولة تتيح لكافة العمال والموظفين تقريباً أن يكتسبوا النقابات ، كما أن كافة المزارعين تقريباً أعضاء في الكولخوز ( المزارع الاشتراكية التعاونية ) وذلك كله بخلاف الحال في الديمقراطيات الغربية حيث تنص الدساتير على هذه الحقوق والحريات ، ولكن دون أن يتاح لأغلبية المواطنين مواولتها عملاً .

٣ - ولكننا نجد في الناحية الأخرى أن : « الحقوق والحريات في النظام السوفييتي - ذات اتجاه واحد unique » أي أنه لا يمكن مواولتها إلا له الح نظام الحكم القائم . بالأغراض لا يمكنهم مواولة تلك الحقوق والحريات إلا بصفةهم أعضاء لملك النقابات أو الجمعيات ، وفي الحدود التي ترسمها الدولة ( أو بعبارة أسخ : المذهب الشيوعي ) بمعنى أن هذه الحقوق والحريات لا تمنح لمن يعارضون أسس نظام الدولة .

٤ - الحرية الشخصية مكفولة للأفراد في الديمقراطيات الغربية بخلاف في الحال النظام السوفييتي .

مطلب الثاني - الواجبات الأساسية للمواطنين

أولاً - واجب احترام الدستور والقوانين - للمرة الأولى - فيما أعلم أن

دستوراً ينص على ضرورة احترام وتنفيذ أحكامه أو أحكام القوانين ؛ كأنما كانت ما تنطوي عليه الدساتير والقوانين من أحكام قد وضعت لا لتكون موضع التنفيذ والاحترام ، وإنما لتطوى داخل أحد الكهوف ، أو لتوضع فوق أحد الرفرف ١٥ - طبعي أن ينص أحد الدساتير على بيان جزاء Sanction معين إذا عمد الحكم إلى مخالفة أحكامه ، وعلى بيان السلطة المختصة بتوقيع هذا الجزاء ، كما أنه طبعي أن ينص قانون من القوانين على بيان مثل ذلك الجزاء ( سواء كان الجزاء جنائياً أو مدنياً ) في حالة مخالفته ( أى لمخالفة القانون ) من جانب الحكماء أو المحكومين ؛ أما مثل هذا النص الذى جاء به الدستور فهو لا يمكن أن يوصف إلا بأنه ضرب من ضرب الموتى البعث ، ذلك فضلاً عن أنهم هناك لا يدينون في الواقع باحترام مبدأ المشروعية ، كما قدمنا ؛ وكما هو الشأن عادة في الأنظمة الدكتاتورية .

**ثانياً - احترام قواعد الحياة الاشتراكية -** هذا ما نصت عليه المادة ١٣٠ من الدستور ( بالفقرة الأخيرة ) .

إن هذا النص هو كذلك ضرب من ضرب الموتى البعث ، بل هو أشد من نص الفقرة السابقة حبساً ونفراً ١١ ؛ فلقد سبق أن بين الدستور « قواعد الحياة الاشتراكية » فالنص السابق على وجوب احترام الدستور ، ينطوى إذاً على « احترام قواعد الحياة الاشتراكية » .

ولقد كان الأوفق أن يتبدل هذا النص بالنص على ضرورة إصدار قانون ينطوى على بيسان الجزاء المترتب على مخالفة أو عدم احترام « قواعد الحياة الاشتراكية » .

**ثالثاً - القيام بأداء الخدمة العسكرية ( مادة ١٣٢ - ١٣٣ )** .

# الفهرس

## القسم الاول

### الباب الاول

بجدة

٩

المصل الاول : طلبة قواعد القانون الدستوري

الفصل الثاني : مركز القانون الدستوري من النظم

١٠

الرئيس القانون

الفصل الثالث : علاقة القانون الدستوري بفروع

١٣

القانون العام الداخلي

١٤

القانون الدستوري والقانون الإداري

الفصل الرابع : تعريف القانون الدستوري

١٦

الاعتبارات التي تؤثر في تعريف القانون الدستوري

٢١

التعريف الذي تفضله القانون الدستوري

### الباب الثاني

#### مصادر القانون الدستوري

٢٤

مقدمة

٢٦

الفصل الاول : القضاء

٢٨

الفصل الثاني : المرف

٢٩

المرف كصدر رسمي في فقه القانون الخاص

٣١

المرف كصدر رسمي في فقه القانون الدستوري

صفحة

- ٣١ تعريف المرد وشروطه في الفقه الدستوري  
٢١ اختلاف الفقهاء حول الشروط الواجب توافرها  
٣٦ أثر العرف المفسر والمكمل والمعدل للدستور  
٣٩ التعريف الذي تفضله العرف الدستوري

### الفصل الثالث : التشريع

- ٢٩ تعريف التشريع  
٤١ تدرج التشريع ونتائجه  
٤٢ رقابة دستورية القوانين  
٤٤ لمبحث الأول : الرقابة السياسية لدستورية القوانين  
٤٤ الرقابة السياسية في فرنسا  
٤٨ الرقابة السياسية في الدول الأخرى  
٤٩ تقدير الرقابة السياسية لدستورية القوانين  
٥٠ المبحث الثاني : الرقابة القضائية لدستورية القوانين  
٥٠ أولا : رقابة الامتناع  
رقابة الامتناع في الولايات المتحدة  
٥١ الأمريكية  
العوامل التي أدت إلى نشأة رقابة  
٥١ الدستورية  
٥٣ الأساليب القضائية في رقابة الدستورية  
تقرير رقابة دستورية في الولايات  
٥٧ المتحدة الأمريكية



٥١	رقابة لامتناع في الدول الأخرى
٦٢	ثانيا : رقابة الإلغاء
٦٤	رقابة الإلغاء السابقة
٦٥	رقابة الإلغاء اللاحقة
٦٧	دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١
٦٩	تقدير الرقابة القضائية لدستورية القوانين

### الباب الثالث

#### الدساتير

٧٣	تعريف الدستور وعلاقته بالقانون الدستوري
٧٤	الفصل الأول : أنواع الدساتير
	أولا : من حيث المصدر.
٧٤	الدساتير المدونة وغير المدونة
	ثانيا : من حيث كيفية التعديل
٧٥	الدساتير المرنة والجامدة
٧٧	أنواع الدساتير الجامدة
٧٧	أولا : الدساتير التي تخضع للتعديل
٧٨	ثانيا : الدساتير التي تخضع للتعديل بشروط خاصة
٨٢	ثالثا : الدساتير التي تخضع للتعديل

صفحة

الفصل الثاني : نشأة النساتير ونهايتها

٨٤

أولا : نشأة النساتير

٨٩

الأسلوب العادي

٩٠

الأسلوب التوري.

### الباب الرابع

### الدولة

٩٣

تعريف الدولة

٩٥

الفصل الأول : أركان الدولة

٩٥

أولا : الشعب

ثانيا : نهاية النساتير

٩٥

ثانيا : الأظم

٩٧

ثالثا : الحكومة أو السلطة السياسية

٩٧

الدولة والامة

٩٨

الدولة والسيادة

١٠٠

الدولة ومشروعية سلطانها

١٠٠

المذاهب التيقراطية

١٠٢

المذاهب الديمقراطية

١٠٢

الفصل الثاني . أنواع الدول

١٠٢

الدول البسيطة ( الموحدة )

١٠٢

الدول المركبة

١٠٢	أولا : الاتحاد الشخصي
١٠٤	ثانيا : الاتحاد الحقيقي أو الفعلي
١٠٥	ثالثا : الاتحاد التامى أو الاستقلال
١٠٦	رابعا : الاتحاد المركزى
١٠٧	مظاهر الوحدة فى دولة الاتحاد
١٠٨	مظاهر الاستقلال فى الولايات
	مظاهر الاشتراك فى سلطات الحكم
١٠٨	بين دولة الاتحاد والولايات

# القسم الثاني

صفحة	
٢	الباب الأول : الحكومة وأنواعها المختلفة
٤	الفصل الأول : أنواع الحكومات
٤	المبحث الأول : الحكومة الملكية والحكومة الجمهورية .
١٢	المبحث الثاني : الحكومة الاستبدادية والحكومة القانونية
١٥	المبحث الثالث : الحكومة المطلقة والحكومة المقيدة
١٦	المبحث الرابع : الحكومة الفردية وحكومة الأقلية وحكومة الشعب
٢٨	الفصل الثاني : الحكومة الديمقراطية
٢٣	المبحث الأول : الديمقراطية والسيادة في الدولة
٢٣	الفرع الأول : نظرية سيادة الأمة
٤٢	الفرع الثاني : نظرية سيادة الشعب
٤٩	المبحث الثاني : خصائص الديمقراطية الغربية
٤٩	الفرع الأول : الديمقراطية الغربية مذهب سياسي فردى غير مادي
٥٠	الفرع الثاني : الديمقراطية الغربية وحقوق الأفراد وحررياتهم
٦١	المبحث الثالث : وسيلة اسناد السلطة في الديمقراطية الغربية
٦٢	الفرع الأول : نظام الانتخاب
٦٤	المطلب الأول : شروط التمتع بحق الانتخاب
٦٨	المطلب الثاني : أساليب الانتخاب

٨٤	المطلب الثالث : كيفية تحديد نقيجة الانتخاب
٨٩	المطلب الرابع : مدى حرية الناخب في مباشرة الانتخاب
٩٠٠	الفرع الثاني : نظام الهيئات النيابية
٩١	المطلب الأول : نظام المجلس النيابي الفردي
٩٢	المطلب الثاني : نظام المجلسين
١٠٧	المبحث الرابع : صور الديمقراطية الغربية
١٠٧	الفرع الأول : الديمقراطية المباشرة
١١١	الفرع الثاني : الديمقراطية شبه المباشرة
١١٦	الفرع الثالث : الديمقراطية النيابية
١١٦	المطلب الأول : أركان النظام النيابي
١٢٦	المطلب الثاني : مدى العلاقة القانونية بين النائب والناخب
١٣٣	المطلب الثالث : مدى موافقة النظام النيابي للبدأ الديمقراطي
١٤١	الباب الثاني : الصور الرئيسية للأظمة السياسية الغربية
١٤٦	الفصل الأول : النظام البرلماني
١٤٦	المبحث الأول : الأسس العامة للنظام البرلماني
١٥٦	المبحث الثاني : النظام البرلماني التقليدي في إنجلترا
١٥٧	الفرع الأول : المميزات الرئيسية للنظام الدستوري في إنجلترا
١٥٧	المطلب الأول : دستور غير مدون
١٦١	المطلب الثاني : ملكية تملك ولا تحكم

ملحة	
١٦٦	المطلب الثالث : الحرية التنائية
١٦٨	الفرع الثاني : السلطات العامة في إنجلترا
١٦٨	المطلب الأول : الوزارة والحكومة
١٧٥	المطلب الثاني : البرلمان
	المبحث الثالث : النظام البرلماني ومدى تحققه في ظل دستور
١٨٠	الجمهورية الخامسة الفرنسية
	الفرع الأول : السلطة التنفيذية في دستور الجمهورية
١٩٢	الخامسة الفرنسية
١٩٣	المطلب الأول : رئيس الجمهورية
٢٠٦	المطلب الثاني : الوزارة
	المطلب الثالث : مدى اختصاص السلطة التنفيذية في إصدار
٢٠٩	الوائح
	الفرع الثاني : البرلمان في دستور الجمهورية الخامسة
٢١٣	الفرنسية
٢٢٥	الفرع الثالث : المجلس الدستوري
	الفرع الرابع : طبيعة نظام الحكم الذي أنشأ به دستور
٢٢٨	الجمهورية الخامسة
٢٣٣	الفصل الثاني : النظام الرئاسي
	المبحث الأول : الأسس العامة للنظام الرئاسي طبقاً للدستور
٢٣٣	الأمريكي

سنة

٢٣٩ المبحث الثانى : النظام الدستورى للولايات المتحدة الأمريكية

٢٤٠ الفرع الأول : فردية السلطة التنفيذية

٢٥٣ الفرع الثانى : مدى إستقلال السلطات العامة

٢٦٢ الفصل الثالث : نظام حكومة الجمعية النيابية

٢٦٢ المبحث الأول : الأسس العامة لنظام حكومة الجمعية النيابية

٢٦٣ المبحث الثانى : النظام الدستورى للاتحاد السوفىرى

# المضم الثالث

## الفصل الأول

٣	مذهب ماركس
٥	البحث الأول : النظريات والحضائص العامة لمذهب ماركس
٢٤	البحث الثاني : نظريات الماركسية أو خصائصها ( من الناحية الدستورية أو السياسية )
٢٩	البحث الثالث : الانتقادات والانهامات المتبادلة بين الماركسيين والديمقراطيين الغربيين ( وغيرهم )

## الفصل الثاني

١٢٢	النظام السياسي للاتحاد السوفيتي
١٢٢	مقدمة : نبذة تاريخية موجزة عن أهم الأحداث والتطورات التي مرت بروسيا قبل الدستور الحالي لعام ١٩٣٦
١٣٠	الفرع الأول : الحزب الشيوعي السوفيتي
١٣٨	الفرع الثاني : السلطة التشريعية - السوفيت الأعلى
١٤٣	الفرع الثالث : السلطة التنفيذية - مجلس الرئاسة للسوفيت ومجلس الوزراء
١٤٥	الفرع الرابع : النظام الاجتماعي والاقتصادي
١٥٠	الفرع الخامس : الحريات أو الحقوق الأساسية للمواطنين ، وواجباتهم الأساسية









Bibliotheca Alexandrina



0351655